

هَدْيُ الْحَكَامِ

فِي شَرْحِ الْمَنْعَةِ لِلشَّيْخِ الْهَيْدَرِ صَوَّانٍ اللهُ عَلَيْهِ

تَأليف

شَيْخِ الطَّائِفَةِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطُّوسِيِّ

الطَّائِفَةِ ٤٦٠ هـ



@tasnim_pdf

کتابخانه تسنیم، بزرگترین کتابخانه علوم
اسلامی در ایما

هُدَى الْحَاكِمِ

في شرح المقنعة

لشيخ الطائفة

أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي

رحمه الله

المتوفى ٤٦٠ هـ

@tasnim_pdf
کتابخانه تسنیم، بزرگترین کتابخانه علوم
اسلامی در ایتنا

@tasnim_pdf
کتابخانه تسنیم، بزرگترین کتابخانه علوم
اسلامی در ایتنا

الجزء الثامن



صَحَّه و عَلَّقَ عَلَيْهِ

علي أكبر الغفاري

مكتبة الصدوق

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، الَّذِينَ اصْطَفَيْتَهُمْ بِعِلْمِكَ، وَاخْتَرْتَهُمْ
 لِسِرِّكَ، وَاجْتَبَيْتَهُمْ بِقُدْرَتِكَ، وَأَعَزَّزْتَهُمْ بِهُدَاكَ، وَخَصَّصْتَهُمْ بِبِرْهَانِكَ،
 وَانْتَجَبْتَهُمْ بِنُورِكَ، وَأَيَّدْتَهُمْ بِرُوحِكَ، وَجَعَلْتَهُمْ حِفْظَةً لِسِرِّكَ، وَخَزَنَةً
 لِعِلْمِكَ، وَأَرْكَاناً لِتَوْحِيدِكَ، وَخُلَفَاءَ فِي أَرْضِكَ، وَحُجَجاً عَلَى بَرِيَّتِكَ،
 وَأَدْلَاءَ عَلَى صِرَاطِكَ، وَأَعْلَاماً لِعِبَادِكَ، وَمَنَاراً فِي بِلَادِكَ، وَتِرَاجَةً
 لَوْحِكَ، وَمَسْتَوْدِعاً لِحِكْمَتِكَ، وَأَرْكَاناً لِتَوْحِيدِكَ، وَعَصَمْتَهُمْ مِنَ الزَّلَلِ،
 وَآمَنْتَهُمْ مِنَ الْفِتَنِ، وَطَهَّرْتَهُمْ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَذْهَبْتَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَ
 طَهَّرْتَهُمْ تَطْهِيراً.

سرسامه	طوسی، محمدبن حسن، ۳۸۵-۴۶۰ ق. شارح.
عنوان و پدیدآور	تهذیب الاحکام فی شرح المقنعه / ابی جعفر محمدبن الحسن بن علی الطوسی <small>رضی اللہ عنہ</small> المتوفی ۴۶۰ هـ. ق. صححه و علق علیہ علی اکبر الغفاری.
مشخصات نشر	تهران: دارالکتب الاسلامیه، ۱۳۸۵
مشخصات ظاهری	ج ۱۰
شابک (دوره)	ISBN : 978-964-440-364-4
شابک (ج ۸)	ISBN : 978-964-440-361-3
وضعیت فهرست نویسی	فیا
یادداشت کلی	این کتاب در سالهای مختلف توسط ناشرین متفاوت منتشر شده است.
عنوان دیگر	المقنعه شرح
موضوع	مفید، محمدبن محمد، ۴۱۳-۳۳۶ ق. المقنعه - نقد و تفسیر
موضوع	فقه جعفری - قرن ۴ ق
شناسه افزوده	غفاری، علی اکبر، ۱۳۰۳-۱۳۸۳، مصحح
شناسه افزوده	مفید، محمدبن محمد، ۴۱۳-۳۳۶ ق. المقنعه. شرح
رده بندی کنگره	BP158/4/70216 1385
رده بندی دیویی	297/342
شماره کتابخانه ملی	۴۷۵۷۷-۸۵ م

الکتاب: تهذیب الاحکام فی شرح المقنعه (جلد ۸)

المؤلف: الشیخ الطوسی رضی اللہ عنہ

المحقق: علی اکبر الغفاری رضی اللہ عنہ

الکمیة: ۲۰۰۰

الطبعة: الأولى للناسر

تاریخ الطبع: ۱۳۸۶ هـ. ش.

المطبعة: مروی

ناشر: دارالکتب الاسلامیه - تهران - سوق سلطانی - رقم ۹۹

تلفن: ۵۵۶۲۷۴۴۹ تلفکس: ۵۵۶۲۰۴۱۰

حقوق الطبع و التقلید محفوظة للناسر

شابک ۳ - ۳۶۱ - ۴۴۰ - ۹۶۴ - ۹۷۸ - ۳ - ۹۷۸ - ۹۶۴ - ۴۴۰ - ۳۶۱ - ۳

شابک دورة ۱۰ جلدی ۴ - ۳۶۴ - ۴۴۰ - ۹۶۴ - ۹۷۸

ISBN - SET 978 - 964 - 440 - 364 - 4 VOL.10



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[تتمة كتاب النكاح]

﴿ ٢٠ - باب من الزيادات ﴾

﴿ في فقه النكاح ﴾

فق ﴿٧٤٩﴾ ١ - علي بن الحسن بن فضال ، عن سِنْدِي بن محمد ؛ و أَيُوبِ ابنِ نوح ، عن صَفْوَانَ بن يحيى ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في - الرَّجُلُ يَكُونُ عِنْدَهُ الْعَبْدُ وَلَدَ زَنَاءٍ ، فَيُزَوِّجُهُ الْجَارِيَةَ فَيُولِدُ لَهَا وَلَدًا أَيْعَتَقَ وَلَدَهُ يَلْتَمَسُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى ؟ قَالَ : نَعَمْ لَا بِأَسْ ؛ فَلْيَعْتَقْ إِنْ أَحَبَّ ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : لَا بِأَسْ ؛ فَلْيَعْتَقْ إِنْ أَحَبَّ ^(١) » .

فق ﴿٧٥٠﴾ ٢ - عنه ، عن محمد بن الوليد ؛ و محسن بن أحمد جميعاً ، عن يونس بن يعقوب « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ - الْمَرْءَةَ ، فَأَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا ، قَالَ : تَحْتَجِرُ ^(٢) ، ثُمَّ لَتَقْعُدَ وَ لِيَدْخُلَ فَلْيَنْظُرَ ، قَالَ : قُلْتَ : تَقُومُ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَيْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتَ : فَتَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهِ ؟ قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ تَفْعَلَ » .

ح ﴿٧٥١﴾ ٣ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد

ابن أبي عمير ، عن جميل بن دُرَّاج ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام « في رجل يشترى الجارية أيتزوجها لغير رِشْدَةٍ^(١) و يتخذها لنفسه ، فقال : إن لم يخف العيب على نفسه فلا بأس . »

ص ٧٥٢ ﴿ ٤ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن معاوية بن وهب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فعلم بعد ما تزوجها أنها كانت زنت ، قال : إن شاء زوجها أن يأخذ الصِّدَاق مِن زَوْجِهَا ، و لها الصِّدَاق بما استحلت مِن فَرْجِهَا ، و إن شاء تركها »^(٢) .

ح ٧٥٣ ﴿ ٥ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألت عن رجل له امرأة نصرانية أله أن يتزوج عليها يهودية ؟ فقال : إن أهل الكتاب ممالك للإمام و ذلك موشع ميتا عليكم فلا بأس بأن يتزوج ، قلت : إته يتزوج عليها أمه ، فقال : لا يصلح أن يتزوج ثلاث إماء ، فإن تزوج عليها حرّة مسلمة و لم تعلم أنّ له امرأة نصرانية أو يهودية ثم دخل بها ، فإن لها ما أخذت من المهر ، و إن شاءت أن تقيم بعد معه أقامت ، و إن شاءت أن تذهب إلى أهلها ذهبت ، فإذا حاضت ثلاث حيض أو مرّت لها ثلاثة أشهر حلت للأزواج ، قلت : فإن طلق عنها اليهودية و النصرانية قبل أن تنقضي عدّة المسلمة له عليها سبيل أن يردها إلى منزله ؟ قال : نعم »^(٣) .

١ - أي تكون ولد زناً . و « يتخذها لنفسه » أي يجعلها سرية و يطأها . و المشهور الكراهة ، و قيل بالحرمة . (ملذ)

٢ - تقدم الخبر مع بيان له في المجلد السابع ص ٤٦٩ تحت رقم ٣٥ من « باب اختيار الأزواج » ، و أيضاً مع زيادة في « باب التدليس في التكااح » تحت رقم ٩ ص ٤٨٩ .

٣ - قال في المختلف : قال ابن أبي عمير : « ولا يجمع في نكاح الإعلان من اليهود و النصرارى

إلا أربع فإدونهن » ، و هذا هو المشهور ، و قال علي بن بابويه في رسالته و ابنه الصدوق في مقنعه : و لا يجوز أن تزوج من أهل الكتاب و لا من الإماء إلا اثنين و لك أن تزوج من الحرائر ←

ح ﴿٧٥٤﴾ ٦ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام « قال : سألته عن الرجل يتزوج المرأة ، ثم يتزوج أم ولد أبيها ؟ قال : لا بأس بذلك » .

صح ﴿٧٥٥﴾ ٧ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، [عن محمد بن سنان] عن أبي الحسن عليه السلام « قال : سألته عن الرجل يتزوج المرأة و يتزوج أم ولد أبيها ، قال : لا بأس بذلك » .

فق ﴿٧٥٦﴾ ٨ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن سماعة بن مهران « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج أم ولد كانت لرجل فات عنها سيدها ، و للميت ولد من غير أم ولده أرأيت إن أراد الذي تزوج أم الولد أن يتزوج بنت سيدها الذي أعتقها ^(١) قال : لا بأس بذلك » .

صحه ﴿٧٥٧﴾ ٩ - وعنه ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن محمد بن عبد الله ^(٢) « قال : سألت سائل الرضا عليه السلام عن الرجل يتزوج بنت الرجل و لأبي الجارية نساء و أمهات أولادٍ أجل له تزويج شيء من نساء أبي الجارية [أ] و أمهات أولاده ؟ و هل يجل له شيء من رقيقه مما كن له قبل مولد الجارية أو بعدها ؟ أو هل يستقيم له ذلك أو لا سوى أم الجارية التي ولدتها ؟ قال : لا بأس به » .

فق ﴿٧٥٨﴾ ١٠ - محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الأشعري ، عن الحسن ابن علي الكوفي ، عن عبد الله بن جبلة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : سألته عن الرجل يهب لزوجة ابنته الجارية ، و قد وطئها ، أيطأها زوج ابنته ؟ قال : لا بأس بذلك » .

* المسلمات أربعاً ، قال ابن أبي عقيل : و قد قيل : إن أهل الكتابين ممالك للإمام ، فطلاقهن و إعدادهن كطلاق الإمام و عددهن سواء ، و هذا خير لا يصححه أكثر علماء الشيعة من آل محمد .

و المعتمد قول الأكثر ، لعموم قوله تعالى : « و رباع » ، و حجة ابن بابويه ضعيفة - انتهى . (ملذ)

١ - زاد في الكافي بعده : « فيجمع بينها و بين بنت سيدها الذي أعتقها ؟ قال : لا بأس » .

٢ - الظاهر هو ابن عبد الله بن محمد بن عيسى الأشعري .

ص ٧٥٩ ﴿١١﴾ - وعنه، عن أبي علي الأشعري، عن الحسن بن علي الكوفي، عن عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمزة «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل تزوج امرأة فأهدى له أبوها جاريةً كان يطأها؛ أيجلُ لزوجها أن يطأها؟ قال: نعم».

ص ٧٦٠ ﴿١٢﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن سهل بن- زياد، عن ابن أبي جبران، عن عبد الكريم بن عمرو، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي جعفر عليه السلام «في قول الله عز وجل لِنَبِيِّهِ عليه السلام: «يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ (١)»، كم أحل له من النساء؟ قال: ما شاء من شيء، قلت: قول الله عز وجل: «وَأَمْرَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ (١)»؟ فقال: لا تحلُّ الهبة إلا لرسول الله عليه السلام، فأما لغير رسول الله عليه السلام فلا يصلح نكاح إلا بمهر (٢)، قلت: أرأيت قول الله عز وجل: «لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ (٣)»؟ قال: إنَّها عني به: لا تحلُّ لك النساء التي حرَّم الله [عليه] في هذه الآية: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ - إِلَى آخِرِهَا (٤)»، ولو كان الأمر كما يقولون كان قد أحل لكم ما لا يجلُّ له، لأنَّ أحدكم يستبدل كلما أراد، وليس الأمر كما يقولون، إنَّ الله عز وجل أحلَّ لِنَبِيِّهِ عليه السلام أن ينكح من النساء ما أراد إلا ما حرَّم عليه في هذه الآية في سورة النِّسَاءِ».

ص ٧٦١ ﴿١٣﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن سهل بن- زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم بن عمرو، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا يدخل بالجارية حتى تبلغ تسع سنين (٥) أو عشر سنين».

١ - الأحزاب: ٥٠ - في المقامين -.

٢ - تقدّم الخبر إلى هنا في ج ٧ ص ٤٢١ تحت رقم ٤٠.

٣ - الأحزاب: ٥٢.

٤ - النِّسَاء: ٢٣، وجاء الخبر في الكافي (ج ٥ ص ٣٨٩ ح ٤) مع بيانه مبسوطاً في الهامش.

٥ - تقدّم الخبر سنداً ومتناً، إلا فيه: «حتى يأتي لها تسع سنين أو عشر سنين» - كما في

بعض النسخ -، راجع المجلد السابع ص ٤٥٢، تحت رقم ٤٢.

سجده ﴿٧٦٢﴾ ١٤ - وعنه، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان بن يحيى، عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا يدخل بالجارية حتى يأتيها تسع سنين أو عشر سنين».

ضع ﴿٧٦٣﴾ ١٥ - وعنه، عن حميد، عن زكريا المؤمن - أو بينه وبينه رجل ولا أعلمه إلا - حدثني عن عمار السجستاني «قال: سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول لمولى له: انطلق فقل للقاضي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: حد المرأة أن يدخل بها على زوجها بنت تسع سنين» (١).

صح ﴿٧٦٤﴾ ١٦ - محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى؛ وعيص بن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يطلق امرأته، ثم خلف عليها رجلاً بعده، ثم ولدت للآخر؛ هل يجل ولدها من الآخر لوليد الأول من غيرها؟ قال: نعم، قال: وسألته عن رجل أعتق سريته له ثم خلف عليها رجلاً بعده (٢)، ثم ولدت للآخر؛ هل يجل ولدها لولد الذي أعتقها؟ قال: نعم».

صح ﴿٧٦٥﴾ ١٧ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان. و (٣) أحمد بن محمد العاصمي، عن علي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر، عن صفوان بن يحيى، عن شعيب العرقوقي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل تكون له الجارية يقع عليها يطلب ولدها فلم يرزق منها ولداً، فوهبها لأخيه أو باعها فولدت له أولاداً يتزوج ولده من غيرها ولد أخيه منها، قال: أعد علي فاعدت عليه، قال: لا بأس به».

سجده ﴿٧٦٦﴾ ١٨ - وأما الذي رواه الحسين بن خالد الصيرفي «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن هذه المسألة، فقال: كررها علي، فقلت له: إته كانت لي

١ - تقدم الخبر بعينه، راجع ج ٧ في «باب عقد المرأة على نفسها التکاح» تحت رقم ٤٣.

٢ - أي صار عوضه رجلاً آخر زوجاً لها.

٣ - عطف على محمد بن يحيى. والعاصمي هو من مشايخ الكليني (ره).

جارية فلم ترزق مني ولدأ فبعتها فولدت من غيري ، و لي ولد من غيرها أفأزوج ولدي من غيرها ولدها ؟ قال : تزوج ما كان لها من ولد قبلك ، تقول قبل أن يكون لك « (١) .

سجده ﴿٧٦٧﴾ ١٩ - و الذي رواه زيد بن الجهم (٢) الهلالي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج امرأة و يزوج ابنه ابنتها ، فقال : إن كانت ابنة لها قبل أن يتزوج بها فلا بأس .»

فهذان الخبران محمولان على ضرب من الكراهية دون الحظر ، لأن أسباب الحظر معروفة ليس شيء منه موجوداً ههنا ، فلما ورد هذان الخبران حملناهما على الكراهية لئلا تتناقض الأخبار ، والذي يدل على ما قلناه من أن المراد بذلك الكراهية دون الحظر ما رواه :

صح ﴿٧٦٨﴾ ٢٠ - الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن أبي همام إسماعيل بن - همام « قال : قال أبو الحسن عليه السلام : قال محمد بن علي عليه السلام : في الرجل يتزوج المرأة ، و يزوج بنتها ابنه فيفارقه و يتزوجها آخر بعد ، فتلد منه بنتاً فكره أن يتزوجها أحد من ولده لأنها كانت امرأته فطلقها فصار بمنزلة الأب و كان قبل ذلك أباً لها .»

فهذا الخبر صريح بالكراهية حسب ما قدمناه ، والذي يدل على جواز ذلك أيضاً زائداً على ما قدمناه ما رواه :

سجده ﴿٧٦٩﴾ ٢١ - الصفار ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن علي بن -

١ - قال في التافع : يكره أن يزوج ابنه بنت زوجته اذا ولدتها بعد مفارقتها ، ولا بأس لمن ولدتها قبل ذلك ، و قال السيد في شرحه : إنما خص الكراهة ببنت الزوجة دون الأمة لاختصاص الزواية المتضمنة للكراهة بذلك ، فا ذكره جدّي من أن الأولى التعميم ليس بجيد لأن روايات الجواز عامة ، و رواية الكراهة مخصصة ، و أقول : لعله لم يعن برواية الضري في لضعفه عنده ، و لا يخفى أنه على تقدير التسليم يصلح لاثبات الكراهة ، كما هو دأبهم في سائر الأحكام ، مع أن العلة مشتركة بينها فندبر . (المراة) و في بعض النسخ : «تقول قبل أن يكون ذلك» .

٢ - في جلّ النسخ «الجهم» - مكتبراً ، و في كتب الرجال : «الجهم» بالياء قبل الميم .

إدريس « قال : سألت الرضا عليه السلام عن جارية كانت في ملكي فوطئتها ، ثم خرجت من ملكي فولدت جارية ؛ محلٌ لابني أن يتزوجها ؟ قال : نعم لا بأس به ، قبل الوطء وبعد الوطء واحد . »

ص ٧٧٠ ﴿ ٢٢ - محمد بن علي بن محبوب ، عن القاسم بن محمد ، عن سليمان بن داود أبي أيوب ، عن حفص بن غياث « قال : كتب إلي بعض إخواني أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل فسألته عن الأسير هل يتزوج في دار الحرب ؟ فقال : أكره ذلك ؛ فإن فعل في بلاد الرُّوم فليس هو مجرام و هو نكاح ، وأما في - التُّرك والدَّيلم والخزَر فلا محلُّ له ذلك » ^(١) .

ص ٧٧١ ﴿ ٢٣ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن محمد بن إسماعيل ، عن ابن أبي عمير ، عن عمَر بن أدينة ، عن زُرارة « قال : سألته عن رجلٍ كتب إلى امرأته بطلاقها ، أو كتب بعتق مملوكه و لم ينطق به لسانه ، قال : ليس بشيء حتى ينطق به » ^(٢) .

ص ٧٧٢ ﴿ ٢٤ - الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زُرارة ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : ليس للمريض أن يطلق و له أن يتزوج ، فإن تزوج فدخل بها فجاز ، وإن لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا ميراث لها » ^(٣) .

ص ٧٧٣ ﴿ ٢٥ - محمد بن علي بن محبوب ، عن بُنان ^(٤) ، عن أبيه ، عن عبد الله ، عن السكوفي ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « إن امرأة استعدت على زوجها أنه لا ينفق عليها ، و كان زوجها مُعسراً ، فأبى علي عليه السلام أن يجسه ، فقال : إن مع العسر يُسر » .

١ - كذا ، و في السند سقط ، و تقدّم الخبر مع بيانه ، فن أراد الاطلاع فليراجع ج ٧ ص ٣٥١ ح ٩ ، و ص ٤٩٨ ح ٣٨ . ٢ - سيأتي الخبر برقم ١٠٣ و فيه : « ولا مهر لها ولا ميراث » .
٣ - كذا ، والخبر أجيب عن المقام ، و سيأتي الخبر في كتاب الطلاق ص ٣٥١ تحت رقم ١٣١ ، و أيضاً بمضمونه ص ٩٧ تحت رقم ١١١ .
٤ - هو أخو أبي جعفر الأشعري ، و « بُنان » لقبه . و « عبد الله » هو ابن المغيرة . و تقدّم الخبر مع بيانه في المجلد السادس ص ٣٤٢ تحت رقم ٤٣ .

صع ﴿٧٧٤﴾ ٢٦ - الحسن بن محبوب ، عن جميل ، عن البرقي^(١) ، عن عبدالله ابن القاسم ، عن عبدالله بن سينان ، عن أبي عبدالله عليه السلام «أَنَّ أمير المؤمنين عليه السلام ضرب رجلاً تزوّج امرأة في نفايسها الحدَّ»^(٢).

صع ﴿٧٧٥﴾ ٢٧ - محمّد بن عليّ بن محبوب ، عن عليّ بن محمّد ، عن القاسم ابن محمّد ، عن سليمان بن داود المينقريّ ، عن عيسى بن يونس ، عن الأوزاعيّ ، عن الزُّهريّ ، عن عليّ بن الحسين عليه السلام «في رجل ادّعى على امرأة أنّه تزوّجها بوليّ وشهودٍ وأنكرت المرأة ذلك وأقامت أخت هذه المرأة على الرجل^(٣) البيّنة أنّه تزوّجها بوليّ وشهودٍ ولم توقّت وقتاً: أنّ البيّنة بيّنة الزوج ولا تقبل بيّنة المرأة لأنّ الزوج قد استحقّ بضع هذه المرأة وتريد أختها فسأدت - التكااح فلا تُصدّق ولا تقبل بيّنتها إلا بوقت قبل وقتها أو بدخول بها».

فق ﴿٧٧٦﴾ ٢٨ - وعنه ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مُصدّق بن صدقة ، عن عمار الساباطيّ ، عن أبي الحسن عليه السلام «قال : سألته عن امرأة وكلّت رجلاً بتزويجها منه ، وقالت : أخرج وأشهد وهي في أهل بيت أيجوز ذلك ؟ قال : لا ، قلت : جعلت فداك وإن كانت أيماً ؟ قال : وإن كانت أيماً ، قلت : فإن وكلت غيره بتزويجها فزوّجها منه ؟ قال : نعم جائز»^(٤).

صع ﴿٧٧٧﴾ ٢٩ - وعنه ، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر «قال : قلت

١ - كذا في النسخ ، والتند محدوش ، والخبر مروى في الكافي في الحسن ، و أيضاً في الفقيه ، و سيأتي الخبر برقم ١٠٧ ، وفيه : «محمّد بن أحمد بن مجي ، عن أحمد بن محمّد - عن بعض أصحابنا - عن عبدالله بن القاسم ، - إلخ» . و عبدالله بن القاسم الظاهر هو الحضرمي المعروف بـ «البطل» .

٢ - سيأتي الخبر مع بيانه ، في المجلد العاشر «كتاب الحدود» تحت رقم ٦٤ مع بيانه .

٣ - كذا ، والصواب : «على رجلٍ آخر» ، و تقدّم الخبر مع بيانه في المجلد السابع ص ٤٩٩

تحت رقم ٤٠ .

٤ - يدلّ على جواز تولّي واحد طرفي العقد ، ويمكن حمله على الكراهة . (ملذ) و تقدّم الخبر

مع بيانه ، ج ٧ ص ٤٣٧ تحت رقم ٥ .

للرضا عليه السلام: يتزوّج الرجل المرأة التي قبلته^(١)؟ فقال: سبحان الله ما حرّم الله عليه من ذلك!«.

ولا ينافي هذا الخبر ما رواه:

ضع **﴿٧٧٨﴾** ٣٠ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ ابن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا يتزوّج المرأة التي قبلته، ولا ابنتها».

ضع **﴿٧٧٩﴾** ٣١ - وما رواه محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن عيسى ابن عبّيد، عن أبي محمد الأنصاري، عن عمرو بن شمر، عن جابر «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قابلة أمجلّ للمولود أن ينكحها؟ قال: لا ولا ابنتها هي بعض أمهاته».

لأنّ هذين الخبرين تحملهما على ضربٍ من الكراهية^(٢) إذا كانتِ القابلة قد قبلت ورتبت المولود، فأما إذا لم ترتبه فليس في ذلك كراهية على حال. والذي يكشف عمّا ذكرناه ما رواه:

نق **﴿٧٨٠﴾** ٣٢ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم ابن عبد الحميد «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن القابلة تقبل الرجل أله أن يتزوّجها؟ فقال: إن كانت قبلته المرّة والمرتين والثلاثة فلا بأس، وإن كانت قبلته ورتبته وكفلته فإني أنهي نفسي عنها ولدي».

وفي خبر آخر: «و صديقي».

مع **﴿٧٨١﴾** ٣٣ - محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن عيسى «قال: كتبت إليه^(٣): خشف أمّ ولدٍ عيسى بن عليّ بن يقطين في سنة ثلاث و مائتين

١ - قبلت المرأة قبالةً: كانت قابلةً.

٢ - يمكن حمل القابلة على المرضعة المرتبة، فلا حاجة إلى حمل الخبرين على الكراهة، والمشهور الكراهة في القابلة و بنتها، و ظاهر الصدوق في المقنع الحرمة فيها، و خصصها الشيخ و جماعة من الأصحاب بل أكثرهم بالمرتبة. ٣ - المكتوب إليه أحد الأئمة بعد أبي الحسن الرضا عليه السلام لأنّ محمد بن عيسى بن عبّيد أدركهم جميعاً بل أدرك الرضا عليه السلام أيضاً.

تسأل عن تزويج ابنتها من الحسين بن عبيد: أخبرك يا سيدي و مولاي إن ابنة مولاك عيسى بن علي بن يقطين أملكها من ابن عبيد بن يقطين ، فبعد ما أملكها ذكروا أنّ جدتها أم عيسى بن علي بن يقطين كانت لعبيد بن يقطين ، ثمّ صارت إلى علي بن يقطين ، فأولدها عيسى بن علي فذكروا أنّ ابن عبيد قد صار عمّها من قبل جدتها أم أبيها أنّها كانت لعبيد بن يقطين ؛ فأريك يا سيدي و مولاي أنّ تمّن على مولاتك بتفسير منك ، و تخبرني هل تحلّ له ؟ فإنّ مولاتك يا سيدي في غمّ الله به عليم ، فَوَقَّعَ ^{الملك} في هذا الموضوع بين السطرين : إذا صار عمّاً لا تحلّ له ، والعمّ والد و عمّ» (١).

قال محمد بن الحسن - مصتف هذا الكتاب - : هذا الحديث مثل حديث زيد بن الجهم والحسين بن خالد الصيرفيّ في أنّه إذا كانت للرجل سريّة فوطئها ، ثمّ صارت إلى غيره فرزقت من الآخر الأولاد لم يجوز أن يزوّج أولادها من غيرها بأولادها من المولى الآخر ، لمكان وطئه لها ، و قد بيّنا أنّ ذلك محمول على ضرب من الكراهية ، و أنّه لا فرق بين أن يكون الولد قبل الوطئ أو بعد الوطئ في أنّ ذلك ليس بمحظور على أنّ هذا الخبر يحتمل أن يكون إنّما صار عمّها لأنّ جدتها حيث كانت لعبيد بن يقطين ولدت منه الحسين بن عبيد بن يقطين ، وليس في الخبر أنّ الحسين كان من غيرها ، ثمّ لما ادخلت إلى علي بن يقطين ولدت منه أيضاً عيسى فصارا أخوين من جهة الأمّ و ابني عمّ من جهة الأب ، فإذا رزق عيسى بنتاً كان أخوه هذا الحسين بن عبيد من قبل أمّه عمّاً لها ، و لو كان الحسين ابن عبيد مولوداً من غيرها لم تحرم بنت عيسى عليه على وجه لآته كان يكون ابن عمّ له لا غير ، و ذلك غير محرّم التناكح على حال .

↑
٤٥٦
٧٤

وجه (٧٨٢) ﴿٣٤﴾ - محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن عيسى ، عن عليّ ابن سليمان « قال : كتبت إليه (٢) : جعلتُ فِداك رجُلٌ له غلام و جارية زوّج

١ - أي إذا صار عمّاً بأن يكون الحسين منها و أرضعتها يكون حراماً ، و إلا ليس هو بعمّ

٢ - أي إلى الهادي أو العسكري عليه السلام .

غلامه جاريتَه، ثم وقع عليها سَيِّدها هل يجب في ذلك شيء؟ قال: لا ينبغي له أن يميتها حتى يُطلقها الغلام».

هذا الخبر لا ينافي ما قدّمناه من أنّ الطلاق في مثل هذه بيد المولى، لأنّ المراد بالخبر لا يقرها حتى تصير في حكم من طلقها الغلام، وقد يدخل في ذلك - الحكم بأن يأمرها باعتزاله ويستبرئ رحمها، ثمّ يطأها حسب ما قدّمناه.

سجده ﴿٧٨٣﴾ ٣٥ - وعنه، عن محمد بن عيسى، عن القاسم الصيقل^(١) «قال: كتبت إليه أم عليّ تسأل عن كشف الرأس بين يدي الخادم، وقالت له: إنّ شيعتك اختلفوا عليّ في ذلك، فقال بعضهم: لا بأس، وقال بعضهم: لا يحلّ، فكتب^(٢): سألت عن كشف الرأس بين يدي الخادم؛ لا تكشفني رأسك بين يديه فإنّ ذلك مكروه».

سجده ﴿٧٨٤﴾ ٣٦ - وعنه، عن معاوية بن حُكيم، عن الحكم بن مسكين، عن عبيد بن زُرارة «قال: قلت لأبي عبد الله^(٣): الرّجل يكون عنده جواري فلا يقدر على أن يطأهنّ يعمل لهنّ شيئاً يلدّذهنّ به؟ قال: أمّا ما كان من جسده فلا بأس به».

ح ﴿٧٨٥﴾ ٣٧ - محمد بن الحسن، عن إبراهيم بن هاشم، عن نوح بن شعيب، عن شهاب بن عبد ربّه «قال: قلت له^(٢): ما حقّ المرأة على زوجها؟ قال: يسدّ جوعتها، ويستر عورتها، ولا يقبّح لها وجهها^(٣) فإذا فعل ذلك فقد والله أدّى إليها حقّها، [قال: قلت: فالدّهن؟ قال: غيباً، يومٌ ويومٌ لا] قال: قلت: فاللحم؟ قال: في كلّ ثلاثة أيّام مرّة فيكون في الشهر عشر مرّات، لا أكثر من ذلك، قلت: فالصبيغ؟ قال: في كلّ ستّة أشهر، ويكسوها في كلّ سنة أربعة-

١ - القاسم الصيقل هذا هو من أصحاب الهادي^(٤).

٢ - أي لأبي عبد الله^(٥)، ومحمد بن الحسن هو الصّفّار.

٣ - كذا في الكافي أيضاً، وفي بعض النسخ «وجها» فالمراد أن يضرها ويخدش وجهها، أو يجوعها ليتغير وجهها، أو يكلفها خدمات توجب ذلك.

أثواب ثوبين للشتاء و ثوبين للصيف ، و لا ينبغي أن تقفر بيتك^(١) من ثلاثة أشياء : الخلل والزيت و دهن الرأس ، و قوتهن بالمد ، فإني أقوت عيالي بالمد ، وليقدر لكل إنسان منهم قوته فإن شاء أكله و إن شاء وهبه ، و إن شاء تصدق به ، و لا تكون فاكهة عامة^(٢) إلا أطعم عياله منها ، و لا يدع أن يكون للعبيد من عيدهم فضلاً من الطعام أن ينيلهم^(٣) من ذلك شيئاً لا ينيلهم في سائر الأيام .

صح ٧٨٦ ﴿ ٣٨ - علي بن إسماعيل ، عن فضالة بن أيوب ، عن العلاء بن - رزين ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أحدهما عليهما السلام عن رجل فجر بامرأة أيتزوج أمها من الرضاة أو ابنتها ؟ قال : لا » .

نق ٧٨٧ ﴿ ٣٩ - و عنه ، عن فضالة بن أيوب ، عن أبان ، عن محمد^(٤) ، عن أبي جعفر عليه السلام « في رجل تزوج امرأة ، فكثت عنده أياماً لا يستطيعها غير أنه قد رأى منها ما مجرم على الرجال ، ثم طلقها و لها ابنة ، قال : لا يصلح له أن يتزوج ابنتها و قد رأى منها ما رأى » .

صح ٧٨٨ ﴿ ٤٠ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبيس ابن هشام ، عن الحسين بن أحمد المنقري ، عن يونس^(٥) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا تزوج المنافقة على المؤمنة ، و تزوج المؤمنة على المنافقة »^(٦) .

صح ٧٨٩ ﴿ ٤١ - و عنه ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن أبي جميلة^(٧) ، عن زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل تزوج امرأة و لم يسم لها مهراً ،

٤٥٨
٧٤

١ - إقرار البيت - بتقديم القاف - : إخلاؤه . ٢ - أي يأكلها كل الناس .

٣ - الظاهر أنه بيان لقوله : « لا يدع » أي ينيلهم فضلاً في العبيد .

٤ - مشترك بين الحلبي و ابن مسلم التميمي ، والأول أظهر ، و قد تقدم الخبر مع بيانه ، فن أراد الاطلاع فليراجع المجلد السابع ص ٣٣٠ ذيل الخبر ١٤٥ .

٥ - هو يونس بن ظبيان الكوفي ، قال ابن الغضائري : هو غال كذاب و ضاع الحديث ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام ، لا يلتفت إلى حديثه ، و كذا قال فيه الكشي و التجاشي .

٦ - حمل على الكراهة ، و المراد بالمنافقة هنا غير الامامية .

٧ - المراد مفضل بن صالح و هو ضعيف جداً .

فات قبل أن يدخل بها، قال: هي بمنزلة المطلقة» (١).

ح ﴿٧٩٠﴾ ٤٢ - عنه، عن أبي إسحاق (٢)، عن صفوان « قال: سألت عن رجل يريد المحوسية فيقول لها: أسلمي، فتقول: إني لأشتهي الإسلام وأخاف أبي ولكي: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»، قال: يجوز أن يتزوجها، قلت: فإن رأيتها بعد ذلك لا تصلي و رأيت عليها الرُتار (٣)، و رأيتها تشبه بالمجوس؟ قال: إن شئت فأمسكها وإن شئت فطلقتها».

س ﴿٧٩١﴾ ٤٣ - عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن عثمان بن عيسى - عمن ذكره - عن أبي عبدالله (عليه السلام) « قال: قال: من اتخذ جارية فليأتها في كل أربعين يوماً مرة».

س ﴿٧٩٢﴾ ٤٤ - عنه، عن يعقوب، عن ابن أبي نجران - عمن رواه - عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: إذا أتى الرجل جاريته، ثم أراد أن يأتي الأخرى تَوْضاً» (٤).

س ﴿٧٩٣﴾ ٤٥ - و عنه، عن يعقوب، عن ابن أبي نجران - عمن ذكره - عن أبي الحسن (عليه السلام) « أنه كان ينام بين جارينتين» (٥).

ص ﴿٧٩٤﴾ ٤٦ - عنه، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن سالم أبي - الفضل (٦)، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله « قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السلام): الرجل

١ - أي لا يكون مهرها مهراً كاملاً.

٢ - هو إبراهيم بن هاشم الملقب بالقمي من أصحاب أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، يروي عن صفوان بن يحيى، والمسؤول هو الرضا (عليه السلام).

٣ - الرُتار هو ما على وسط التنصاري والمجوس. (القاموس)

٤ - يدل على استحباب الوضوء للجُنُب إذا أراد الجماع، والظاهر: أن المراد غسل ذكره

لثلاً بختلط الماء. (ملذ)

٥ - النوم بين الحزتين مكروه، و بين الجارينتين على غير كراهة.

٦ - هو الخياط، كوفي ثقة، روى عن أبي عبدالله (عليه السلام).

تصبُّ عليه جارية امرءته إذا اغتسل و تمسحه بالذَّهن ؟ قال : يستحلُّ ذلك من مولاتها ، قال : قلت : جعلت فداك إذا أحلَّت له هل يحلُّ له ما مضى ^(١) ؟ قال : نعم . و عن الرِّجل يبتاع الجارية و لها زوج حُرٌّ ؟ قال : لا يحلُّ لأحدٍ أن يمسيها حتى يطلقها زوجها الحرَّ ^(٢) .

هذه المسألة نبيِّن الوجَّة فيها فيما بعد إن شاء الله .

↑
٤٥٩
٧٤

صح **﴿٧٩٥﴾** ٤٧ - و عنه ^(٣) ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن ، عن الحسين أخيه ، عن أبيه علي بن يقطين ، عن أبي الحسن الماضي ^(٤) عليه السلام « أنه سُئل عن المملوك أمجلُّ له أن يطأ الأمة من غير تزويج إذا أحلَّ له مولاة ؟ قال : لا يحلُّ له ^(٥) .

نق **﴿٧٩٦﴾** ٤٨ - و عنه ، عن معاوية بن حُكيم ، عن مُعَمَّر بن خَلَّاد ، عن الرضا عليه السلام « أنه قال : أي شيء تقولون في إتيان النساء في أعجازهنَّ ؟ فقلت له : بلغني أن أهل الكتاب لا يرون بذلك بأساً ، فقال : إن اليهود كانت تقول : إذا

١ - أي بمحض تحليل ما بعد ، و هو بعيد ، أو مع التصريح بتحليل ما مضى ، فالمراد سقوط حق التماس ، و بالتوبة يسقط حقَّ الله ، و يحتمل أن يكون مراده : هل يحلُّ له ما مضى ذكره من الضبِّ و المسح و غيرها فيما بعد ؟ لكنه بعيد . (ملذ)

٢ - المشهور أن للمشتري الخيار في الفسخ ، و إن كان الزوج حُرّاً .

٣ - الضمير راجع إلى محمد بن أحمد بن يحيى .

٤ - يعني موسى بن جعفر عليه السلام .

٥ - قال في المسالك : اختلف الأصحاب في أن المولى إذا حلل أمته لعبده هل تحلُّ له بذلك أم لا ؟ على قولين ، أحدهما العدم ، و هو مختار الشيخ في النهاية والعلامة في المختلف و ولده فخر الدين ، لصحيفة علي بن يقطين ، و لأنه نوع تمليك و العبد ليس أهلاً له ، و الثاني و هو مذهب ابن إدريس ، و اختاره المحقق الحلي لوجود المقتضي و انتفاء المانع ، و لم نقف على رواية تدلُّ على الجواز ، لكن أشار إليها المحقق - رحمه الله - . فلو تمَّت لأمكن حل رواية المنع على الكراهة . و أمَّا حلها على تحليل المولى لعبده أمة الغير ، أو أنه أراد التحليل بغير الضيعة فبعيد . نعم حلها على التقيَّة لا بأس به ، لأنَّ العامة يمنعون التحليل مطلقاً ، و مع ذلك ففي تكلف الحمل مع عدم وجود المعارض إشكال . و اعلم أنه لا فرق على القولين بين تحليل أمته لعبده و عبد غيره بإذن سيده . (ملذ) أقول : تقدّم الخبر في ج ٧ ص ٢٩١ «باب ضروب التكااح» تحت رقم ١٤ .

أتى الرَّجُلُ المرَّةَ مِن خَلْفِهَا خَرَجَ الولدُ أَحولُ فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: «نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ»، قال: مِن قُبُلٍ وَمِن دُبُرٍ خِلَافًا لِقَوْلِ اليَهُودِ وَلَمْ يَعْنِ فِي أُدْبَارِهِنَّ»^(١).

و هذا الخبر قد قَدَّمناه و ليس فيه تنافٍ لجواز ما قَدَّمناه في هذه المسألة، لأنَّه إنَّما تَضَمَّنَ أَنَّ تَأْوِيلَ الآيَةِ على ما ذَكَر، و ليس فيه أَنَّ مَن فَعَلَ الفِعْلَ المَخْصُوصَ فَقَد ارْتَكَبَ مَحْظُورًا، وَالَّذِي يَكْشِفُ عَن جِوَّازِ ذَلِكَ أَيْضًا ما رَوَاهُ:

ط ﴿٧٩٧﴾ ٤٩ - مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي إِسْحَاقَ^(٢)، عَن عِثْمَانَ بنِ - عِيسَى، عَن يُونُسَ بنِ عَمَّارٍ «قال: قلت لأبي عبد الله أو لأبي الحسن عليهما السلام: إنِّي ربما أتيت الجارية من خلفها - يعني دُبُرُها - و تعرَّزْتُ^(٣) فجعلت على نفسي إن عُدْتُ إلى امرئة هكذا فعَلَيْ صَدَقَةَ درهم، و قد ثَقُلَ ذلك عليَّ؟ قال: ليس عليك شيءٌ و ذلك لك».

مد ﴿٧٩٨﴾ ٥٠ - و عنه، عَن أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدَ بنِ مُحَمَّدَ بنِ عَلِيِّ بنِ الحَكَمِ - عَن رَجُلٍ - عَن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قال: إذا أتى الرَّجُلُ المرَّةَ في الدُّبُرِ و هي صائِمةٌ لم يَنْقُضْ صَوْمَها، و ليس عليها غُسلٌ»^(٤).

مجہ ﴿٧٩٩﴾ ٥١ - أَحْمَدُ بنِ مُحَمَّدَ بنِ مُحَمَّدَ بنِ عِيسَى، عَن إِسْمَاعِيلَ بنِ مَنْصُورٍ، عَن إِبْرَاهِيمَ بنِ مُحَمَّدَ بنِ عَمْرَانَ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: مَن تزَوَّجَ امرئةً و القمرُ في العَقْرِ لم يَرِ الحُسْنَى»^(٥).

١ - تقدَّم الخبر مع بيانه، راجع المجلد السابع ص ٤٧٨ «باب السنة في عقود التكااح» تحت رقم ٣٢ برواية أحمد بن محمد بن عيسى، عن معتمر. و فيه «أهل المدينة» مكان «أهل الكتاب». و فيه: «من خلف أو قدام»، و هو أولي. ٢ - كأنه إبراهيم بن هاشم القمي، كما مر. ٣ - قوله: «تعرَّزْتُ» في النهاية: «عَرَّزَ يَعْزُرُ - بالفتح - إذا اشتدَّ». و التَّعَرَّزُ: التَّبَاعُدُ مِنَ الدَّنَسِ، و المعنى: أَسْئَقَ عَلَيَّ. و في بعض النسخ «و نذرت».

٤ - مخالف للمشهور في جزئيه. (ملذ) أقول: تقدَّم الخبر مع بيانه، راجع المجلد الرابع «باب الزيادات» من كتاب الصوم ص ٣٩٩ تحت رقم ٤٣ عن أحمد بن محمد بن عيسى، و أيضاً في ص ٤٠٠ تحت رقم ٤٥ بسندٍ آخر. و سائر الأخبار صريحة في خلافه على ما دريت.

٥ - تقدَّم الخبر مع بيانه، راجع ج ٧ ص ٤٧٠ تحت رقم ٢، و السند فيه: «أحمد بن محمد

فق ﴿٨٠٠﴾ ٥٢ - الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زُرْعَةَ ، عن سَمَاعَةَ « قال : سألته عن رَجُلٍ تزوج جاريةً أو تمتع بها فحدثه رَجُلٌ ثِقَةٌ - أو غير ثِقَةٍ - فقال : إنَّ هذه امرئِي و لَيْسَتْ لي بَيِّنَةٌ ، فقال : إن كان ثِقَةً فلا يقربها ، وإن كان غير ثِقَةٍ فلا يَقْبَلُ منه » .

س ﴿٨٠١﴾ ٥٣ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن عليٍّ ؛ و عن عليٍّ ابن عُبَيْة - عن بعض أصحابنا - « قال : كان أبو الحسن الماضي عليه السلام عند محمد ابن إبراهيم والي مكة - و هو زوج فاطمة بنت أبي عبدالله - و كانت لمحمد بن - إبراهيم بنت ^(١) يلتسها الثياب و تحجيء إلى الرجال فيأخذها الرجل و يضمها إليه فلما تناهت إلى أبي الحسن عليه السلام أمسكها بيديه ممدودتين ، قال : إذا أتت علي - الجارية ست سنين لم يجز أن يقبلها رَجُلٌ ليس هي بمَحْرَمٍ له ولا يضمها إليه » .

س ﴿٨٠٢﴾ ٥٤ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن سَوَّقة - عن أخبره - « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رَجُلٍ يأتي أهله من خلفها ؟ قال : هو أحد المأتين ؛ فيه الغسل » ، (*).

ص ﴿٨٠٣﴾ ٥٥ - البرقي ، عن القاسم بن محمد ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم « قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : الرَجُلُ تكون تحته الحرّة يعزل عنها ؟ قال : ذلك إليه إن شاء عزّل وإن شاء لم يعزل » .

ص ﴿٨٠٤﴾ ٥٦ - الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : ملامسة النساء هي الإيقاع بهن ^(٢) » .

ص ﴿٨٠٥﴾ ٥٧ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليٍّ بن الحكم ، عن سيف

↑
٤٦١
٧٤

← ابن عيسى ، عن عليٍّ بن أسباط ، عن إسماعيل بن منصور - إلخ » ، و في الفقيه : « روى محمد بن - حُرّان ، عن أبيه ، عن أبي عبدالله عليه السلام - إلخ » و طريق الصدوق (ره) إلى محمد بن حُرّان صحيح و هو ثقة ، و كذا أبوه . * - تقدّم الخبر بعينه ، راجع المجلد السابع ص ٤٧٧ تحت رقم ٣٠ .

١ - بنت صغيرة ، و محمد بن إبراهيم هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن عليٍّ بن عبدالله بن - العباس . الذي ولد سنة ١٢٢ و توفي في خلافة هارون سنة ١٨٥ .

٢ - الغرض أن قوله تعالى : « أو لامستم النساء » المراد به الجماع لا مطلق التمس ، كما ذهب إليه جماعة من العامة . (ملذ)

ابن عميرة ، عن أبي مريم الأنصاري^(١) « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قال : يوم آتي فلانة أطلب ولدها فهي حرة بعد أن يأتيها ؛ أله أن يأتيها ولا ينزل فيها ؟ فقال : إذا أتاها فقد طلب ولدها »^(٢).

ص ٨٠٦ ﴿ ٥٨ - الحسن بن محبوب ، عن ابن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : ليس للمرأة مع زوجها أمرٌ في عتيق ولا صدقة ولا تدبير ولا هبة ولا نذر في مالها إلا ياذن زوجها^(٣) ، أو زكاة أو برٍّ والديها أو صلة قرابتها »^(٤).

س ٨٠٧ ﴿ ٥٩ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج - عن بعض أصحابنا - « في المرأة تهب من مالها شيئاً بغير إذن زوجها ؟ قال : ليس لها »^(٥).

ص ٨٠٨ ﴿ ٦٠ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن حماد ابن عثمان ؛ وخلف بن حماد ، عن ربعي بن عبدالله ؛ والفضيل بن يسار ، عن أبي عبدالله عليه السلام «^(٦) في قوله تعالى : « وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ^(٧) » ، قال : إن أنفق عليها ما يقيم صلتها مع كسوة ، وإلا ففرق بينها ».

ص ٨٠٩ ﴿ ٦١ - عنه ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع « قال : سألت الرضا عليه السلام عن امرأة أحلت لزوجها جاريتها ، فقال : ذلك له ، قلت : فإن خاف أن تكون تمزح ، قال : وكيف ؟! له بما في قلبها ، فإن علم أنها تمزح فلا ».

ص ٨١٠ ﴿ ٦٢ - علي بن الحسن ، عن سندي بن ربيع ، عن محمد بن -

١ - هو عبدالفقار بن القاسم ، وكان ثقة ، روى عن الصادق عليه السلام.

٢ - تقدم الخبر بعينه مع بيان له ، راجع ج ٧ ص ٨٢ تحت رقم ٤٦ .

٣ - قد تقدم الخبر بلفظه في باب الستة في عقود النكاح تحت رقم ٤٦ مع بيانه .

٤ - قوله : « أو زكاة » عطف على المستثنى ، وفي الكافي : « إلا في زكاة » وهو الصواب .

٥ - « ليس لها » خلاف المشهور ، والأحوط العمل به . (ملذ)

٦ - في الكافي « عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار - أو غيره - عن ابن فضال ،

عن غالب بن عثمان ، عن روح بن عبد الرحيم قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام ، « وفي الفقيه : « عن ربعي بن عبدالله ؛ والفضيل بن ربيع عن أبي عبدالله عليه السلام » .

٧ - الطلاق : ٧ .

أبي عُمَيْر - عن رَجُلٍ من أَصْحَابِنَا - « قَالَ : سَمِعْتَهُ يَقُولُ : لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ ثِنْتَيْنِ مِنْ وُلْدِ فَاطِمَةَ عليها السلام ، إِنَّ ذَلِكَ يَبْلُغُهَا فَيَشُقُّ عَلَيْهَا ، [قَالَ :] قُلْتُ : يَبْلُغُهَا ؟ قَالَ : بَلَى وَاللَّهِ » (١) .

ثق (٨١١) ﴿ ٦٣ - عنه ، عن مُحَمَّدٍ ؛ وَأَحْمَدُ ابْنِي الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِيهَا (٢) ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ بَجِيحٍ بْنِ بَسَّامٍ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَمَّا يَرُوي النَّاسُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَنْ أَشْيَاءَ مِنَ الْفُرُوجِ لَمْ يَكُنْ يَأْمُرُ بِهَا وَلَا يَنْهَى عَنْهَا إِلَّا نَفْسَهُ وَوَلَدَهُ ، فَقُلْنَا : كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : أَحَلَّتْهَا آيَةٌ وَحَرَّمَهَا آيَةٌ أُخْرَى ، وَقُلْنَا : هَلِ الْآيَتَانِ تَكُونُ إِحْدَاهُمَا نَسَخَتْ الْأُخْرَى ، أَمْ هُمَا مَحْكَمَتَانِ يَنْبَغِي أَنْ يُعْمَلَ بِهُمَا ؟ فَقَالَ : قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ إِذْ نَهَى نَفْسَهُ وَوَلَدَهُ ، قُلْنَا : مَا مَنَعَهُ أَنْ يَبَيِّنَ ذَلِكَ لِلنَّاسِ ؟ قَالَ : خَشِيَ أَنْ لَا يَطَاعَ ، فَلَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ثَبَتَتْ قَدَمَاهُ أَقَامَ كِتَابَ اللَّهِ كَلَّهُ وَالْحَقُّ كَلَّهُ » .

مج (٨١٢) ﴿ ٦٤ - عنه ، عن عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ ، عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ الْأَخْمَرِ ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : سَأَلْتَهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ تَحَلُّ لَهُ جَارِيَةٌ لَهَا امْرَأَةٌ ؟ قَالَ : لَا حَتَّى تَهَبَهَا لَهُ ، إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَدْ قَضَى فِي هَذَا ، إِنَّ امْرَأَةً أَتَتْ تَسْتَعْدِي عَلَى زَوْجِهَا ، فَقَالَتْ : إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ عَلَى جَارِيَتِي فَأَحْبَلَهَا ، فَقَالَ الرَّجُلُ : إِنَّهَا وَهَبَتْهَا لِي ، فَقَالَ عَلِيُّ عليه السلام : آتِنِي بِالْبَيِّنَةِ وَإِلَّا رَجَمْتُكَ (٣) ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْءَةَ أَنَّهُ يَرْجِمُ لَيْسَ دُونَهُ شَيْءٌ أَفْرَزَتْ أَتَمَّهَا وَهَبَتْهَا لَهُ ، فَجَلَدَهَا عَلِيُّ عليه السلام حَدًّا وَأَمْضَى ذَلِكَ لَهُ » .

مع (٨١٣) ﴿ ٦٥ - الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ ، عَنْ أَبِي عَمِيْدَةَ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : لَا يَرْجِعُ الرَّجُلُ فِيمَا يَهَبُ لِامْرَأَتِهِ وَلَا الْمَرْءَةُ فِيمَا تَهَبُ لِرِزْوَجِهَا حَازَا أَوْ لَمْ يُحَازَا (٤) ، أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ : « وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أر عاملاً به ، و لعله محمول على الكراهة .

٢ - هو الحسن بن علي بن محمد بن فضال التيملي مولى تيم الله بن ثعلبة .

٣ - لعله تهديد للحليلة الشرعية . (ملذ) ٤ - في بعض النسخ « جازاً أو لم يجازاً » ، وفي

الكافي : « حيز أو لم يحز » ، وفي القاموس : الحوز : الجمع .

آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً^(١)»، و قال: « فَإِنْ طِئَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً^(٢)»، وهذا يدخل في الصّدق والهبة^(٣).

نق ﴿٨١٤﴾ ٦٦ - عليّ بن الحسن، عن محمد بن الوليد، عن يونس بن يعقوب، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: سمعته يقول: لا يوجب المهر إلا الوقاع في الفرج ».

نق ﴿٨١٥﴾ ٦٧ - وعنه، عن محمد بن عبدالله بن زُرارة، عن الحسن بن عليّ، عن علاء بن رزين، عن محمد بن مسلم « قال: سألت أبا جعفر عليه السلام متى يجب المهر؟ فقال: إذا دخل بها^(٤) ».

نق ﴿٨١٦﴾ ٦٨ - وعنه، عن الزيات^(٥)، عن ابن أبي عمير^(٦) وأحمد بن الحسن، عن هارون بن مسلم، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل دخل بامرأة، قال: إذا التقى الجتانانِ وَجِبَ المهر والعدة ».

نق ﴿٨١٧﴾ ٦٩ - وعنه، عن عليّ بن أسباط، عن علاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: سألته عن الرجل والمرأة متى يجب عليهما الغُسل؟ قال: إذا أدخله وجب الغُسل والمهر والرّجم ».

ضع ﴿٨١٨﴾ ٧٠ - فأما ما رواه عليّ بن الحسن، عن عليّ بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام « قال: إذا تزوّج الرجل المرأة ثمّ خلا بها، فأغلق عليها باباً أو أرخى سترًا، ثمّ طلقها فقد وجب الصّدق، و

١ - الآية في المصحف [البقرة: ٢٢٩] هكذا: «و لا يجزئ لكم أن تأخذوا منا آتيتموهنّ شيئاً - الآية»، و قوله تعالى: «يجزئ لكم أن» سقط من النسخ، كما يظهر من الاستبصار، و في الكافي مثل ما في المتن، و لعله مفاد الآية.

٢ - النساء: ٣. ٣ - أي بعمومه يشملها.

٤ - يشمل الغُبل والدُّبُر، كما هو المقطوع به في كلام الأصحاب. (ملذ)

٥ - المراد به محمد بن الحسين بن أبي الخطاب أبو جعفر الزيات الهمداني، و رواه ابن فضال.

٦ - عطّف على الزيات.

خلاؤه بها دخول (١)».

ص ٨١٩ ﴿٧١﴾ - وما رواه الصَّقَّار، عن الحسن بن موسى الخَشَّاب، عن غياث بن كُلوْب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أَنْ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَجَافَ مِنَ الرِّجَالِ عَلَى أَهْلِهِ بَاباً^(٢) أَوْ أَرْخَى سِتْرًا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ» (٣).

↑
٤٦٤
٧ج

فلا يَنَافِي هَذَا الخَبْرَانِ مَا قَدَّمَاهُ مِنَ الأَخْبَارِ، لِأَنَّ هَذَيْنِ الخَبْرَيْنِ مَحْمُولَانِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ وَ المَرْءَةُ مُتَهَمَيْنِ بَعْدَ خُلُوهُمَا فَأَنْكَرَا المَوَاقِعَةَ، فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ الأَمْرُ عَلَى هَذَا لا يَصْدَقَانِ عَلَى أَقْوَاهُمَا وَيَلْزَمُ الرَّجُلُ المَهْرَ كُلَّهُ وَ المَرْءَةُ العِدَّةَ، وَ مَتَى كَانَا صَادِقَيْنِ أَوْ كَانَ هُنَاكَ طَرِيقٌ يُمْكِنُ أَنْ يُعْرَفَ بِهِ صِدْقُهَا فَلَا يَوْجِبُ - المَهْرَ إِلاَّ المَوَاقِعَةَ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَا مُتَهَمَيْنِ كَانَ الحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ:

ث ٨٢٠ ﴿٧٢﴾ - عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ الحَسَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ المَرْءَةَ فَيُرْخِي عَلَيْهِ وَ عَلَيْهَا السِّتْرَ، أَوْ يُغْلِقُ البَابَ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا فَتَسْأَلُ المَرْءَةَ: هَلْ أَتَاكَ؟ فَتَقُولُ: مَا أَتَانِي، وَ يَسْأَلُ هُوَ: هَلْ أَتَيْتَهَا؟ فَيَقُولُ: لَمْ آتِهَا، قَالَ: فَقَالَ: لَا يُصَدِّقَانِ؛ وَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تَدْفَعَ العِدَّةَ عَنْ نَفْسِهَا، وَ يَرِيدُ هُوَ أَنْ يَدْفَعَ المَهْرَ».

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ طَرِيقٌ يُعْلَمُ بِهِ صِدْقُهَا لَمْ يُعْتَبَرَ فِيهِ غَيْرُ الجَمَاعِ مَا رَوَاهُ:

ص ٨٢١ ﴿٧٣﴾ - الحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ «قَالَ:

١ - المشهور أنَّ المهر لا يستقر بمجرّد الخلوة، و حكى الشيخ في المبسوط عن بعض الأصحاب قولاً بأن الخلوة كالدخول يستقر بها المستمى و تحب بها العدة.

٢ - قال في النهاية: في حديث الحج «أنه دخل البيت و أجاف الباب» أي رده عليه.

٣ - وروود تلك الأخبار من طرق المخالفين مما يؤيد الحمل على التقية، و مؤيده أيضاً أنَّ رواة هذين الخبرين العامة. و سيأتي ما يزيد ذلك تأييداً في الأخبار. (ملذ)

سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج جارية لم تُدرك ؛ لا يجمع مثلها ، أو تزوج رتقاء ^(١) فأدخلت عليه فطلقها ساعة أدخلت عليه ، قال : هاتان ينظر إليهما من يوثق به من النساء فإن كنَّ كما دخلنَّ عليه فإنَّ لها نصفَ الصِّدَاق الَّذي فرض لها ولا عدَّة عليهنَّ منه ، قال : فإن مات الزَّوج عنهنَّ قبل أن يطلقنَّ فإنَّ لها الميراث و نصف الصِّدَاق و عليهنَّ العِدَّة أربعة أشهر و عشرًا .»

نق ﴿٨٢٢﴾ ٧٤ - وأما ما رواه عليُّ بن الحسن ، عن عليِّ بن أسباط ، عن علاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألته عن المهر متى يجب ؟ قال : إذا أرخيت الستور و أُجيف الباب ، فقال : إني تزوجت امرأة في حياة أبي عليِّ بن الحسين عليهما السلام و إنَّ نفسي تاقَت إليها ، فذهبتُ إليها فنهاني أبي ، فقال : لا تفعل يا بُني ؛ لا تأتها في هذه الساعة ^(٢) ، و إني أبيت إلا أن أفلح ، فلما دخلتُ عليها قذفت إليها بكساءٍ كان عليُّ و كرهتها و ذهبت لأخرج ، فقامت مولاة لها فأرخت الستر و أجافت الباب ، فقلتُ : مه ؛ قد و جب الَّذي تُريدين » ^(٣) .

فليس ينافي هذا الخبر أيضاً ما قدَّمناه من الأخبار لأنَّه ليس في الخبر أنَّه و جبَّ المهر بل يمتنع أن يكون أراد و جب الَّذي تريدين من مُصالحتها على شيءٍ ترضى به و لو كان فيه ذكر المهر لم يكن فيه أنَّ الَّذي أوجب المهر هو إرخاء الستر و الخلق بها بل لا يمتنع أن يكون هو عليه السلام أو و جبَّ على نفسه ذلك تبرُّعاً منه دون أن يكون ذلك واجباً في الأصل .

والَّذي يدلُّ على هذا أنه قد روي في هذه القصة بعينها أنه قال له أبوه عليُّ بن - الحسين عليه السلام : « ليس لهذا إلا نصف المهر » ، فدلَّ ذلك على أنه إذا كان قد أعطها المهر كلَّه فإنَّها أعطها ذلك تبرُّعاً دون أن يكون ذلك واجباً [في الأصل] .

١ - الرَّتَق - بالتحريك - : هو أن يكون الفرج ملتحمًا ليس فيه للذكر مدخلٌ .

٢ - أي السَّاعة الحازة .

٣ - مخالفته لأبيه عليه السلام على تقدير صحَّة الخبر معمولٌ على أنَّ التَّهْيِ إرشاديٌّ متعلِّق بالأُمور الدُّنيويَّة ، و لا محذورٌ في المخالفة .

ثق ﴿٨٢٣﴾ ٧٥ - روى ذلك علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عبدالله ابن زُرارة؛ و محمد؛ و أحمد ابني الحسن بن علي، عن الحسن بن علي، عن عبدالله ابن بَكير، عن زُرارة «قال: حدّثني أبو جعفر عليه السلام أنه أراد أن يتزوَّج امرأة قال: فكره ذلك أبي فضيت فتزوَّجتها حتّى إذا كان بعد ذلك زرتها فنظرت فلم أرَ ما يُعجبني فقمتم لأنصرف فبادرتني القائمة معها الباب لتُغلقه، فقلت: لا تُغلقيه لك الذي تريدن، فلما رجعتُ إلى أبي فأخبرته بالأمر كيف كان فقال: إنه ليس لها عليك إلا التّصف - يعني نصف المهر - وقال: إنك تزوّجتها في ساعةٍ حارّة».

ثق ﴿٨٢٤﴾ ٧٦ - و روى علي بن مهزيار، عن حماد بن عيسى، عن حسين ابن مختار، عن أبي بصير «قال: تزوّج أبو جعفر عليه السلام امرأة فأغلق الباب، فقال: افتحوا ولكم ما سألتم، فلما فتّحوا صالحتهم».

↑
٤٦٦
٧٤

و كان ابن أبي عمير ^(١) - رحمه الله - يقول: «إن الأحاديث قد اختلقت في ذلك فالوجه في الجمع بينها أن على الحاكم أن يحكم بالظاهر، و يلزم الرّجل المهر كلّه إذا أرخى السّتر، غير أن المرّة لا تجلّ لها فيما بينها و بين الله أن تأخذ إلا نصف المهر».

و هذا وجهٌ حسنٌ، و لا ينافي ما قدّمناه لأنّا إنّا أوجبنا نصف المهر مع العلم بعدم الدّخول، و مع التّمكّن من معرفة ذلك، فأما مع ارتفاع العلم وارتفاع التّمكّن فالقول ما قاله ابن أبي عمير، والذي يؤكّد ما ذكرناه أيضاً ما رواه:

ثق ﴿٨٢٥﴾ ٧٧ - الصّفار، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن ظريف، عن ثعلبة، عن يونس بن يعقوب ^(٢) «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة فادخلت عليه فأغلق الباب و أرخى السّتر، و قتل و لمس من غير أن يكون وصل إليها بعد، ثمّ طلقها على تلك الحال، قال: ليس عليه إلا نصف المهر».

١ - هو من كلام الشيخ أو ابن مهزيار صاحب الكتاب، و قوله: «هذا وجه حسن» كلام الشيخ قطعاً. (ملذ). ٢ - في نسخة: «يوسف بن يعقوب» و هو أخوه، و «ظريف» هو ابن ناصح.

٨٢٦ ﴿٧٨﴾ - الصَّفَّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن علي بن أحمد ، عن يونس « قال : ذكر الحسين ^(١) أنه كتب إليه يسأله عن حَدِّ القَوَاعِدِ مِنَ التَّسَاءِ - اللَّاتِي إِذَا بَلَغَتْ جَازَ لَهَا أَنْ تَكْشِفَ رَأْسَهَا وَذِرَاعَهَا ؟ فَكُتِبَ الْحَبْلُ : مَنْ قَعَدَنَ عَنِ النِّكَاحِ » .

٨٢٧ ﴿٧٩﴾ - عنه ، عن الحسن بن موسى الحَشَّاب ، عن غياث بن - كَلُوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه الْحَبْلُ « أَنْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ الْحَبْلُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ شَرَطَ لَامْرَأَةٍ شَرْطًا فَلَيْفٍ لَهَا بِهِ ، فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرَطَ حَرَمًا حَلَالًا أَوْ حَلَلًا حَرَامًا » .

٨٢٨ ﴿٨٠﴾ - عنه ، عن السندي بن محمد ، عن صفوان بن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله الْحَبْلُ « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ أُولَى الْإِرْتِبَةِ مِنْ - الرَّجَالِ ^(٢) قَالَ : هُوَ الْأَحْمَقُ الَّذِي لَا يَأْتِي التَّسَاءَ » .

٨٢٩ ﴿٨١﴾ - عنه ، عن أحمد ، عن علي بن أحمد ، عن يونس « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ فَسَأَلَهَا : أَلَيْكَ زَوْجٌ ؟ فَقَالَتْ : لَا ، فَتَزَوَّجَهَا ، ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا آتَاهُ فَقَالَ : هِيَ امْرَأَةٌ ؛ فَأَنْكَرْتِ الْمَرْءَةَ ذَلِكَ ، مَا يَلْزَمُ - الزَّوْجَ ؟ فَقَالَ : هِيَ امْرَأَتُهُ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ الْبَيْتَةَ » ^(٣) .

٨٣٠ ﴿٨٢﴾ - عنه ، عن موسى بن عمير ، عن الحسن بن يوسف ، عن نصر ، عن محمد بن هاشم ، عن أبي الحسن الأول الْحَبْلُ « قَالَ : إِذَا تَزَوَّجْتَ الْبِكْرَ بِنْتِ تِسْعِ سِنِينَ فَلَيْسَتْ مَخْدُوعَةٌ » ^(٤) .

١ - الظاهر كونه الحسين بن خالد الصيرفي ، و كان من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام ، و رواه يونس بن عبد الرحمن ؛ و علي بن أحمد هو ابن أشيم الذي عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام ، لكن حاله مجهول .

٢ - أي عن معنى الآية التي كانت في ٣١ من سورة التور : «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْتِبَةِ مِنَ الرِّجَالِ - الْآيَةَ» . والإربة : الحاجة ، و هم الذين يتبعون الناس ليصيبيوا من فضل طعامهم ، و عدم الحاجة لهم إلى التساء لبلادهم .

٣ - سيأتي الخبر في الباب تحت رقم ١٢١ بسند آخر .

٤ - تقدّم الكلام فيه .

ص ٨٣١ ﴿٨٣١﴾ - ٨٣ - عنه ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن ابن أذينة ؛ وابن سينان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في المرأة تضع أيجل لها أن تزوج قبل أن تطهر ؟ قال : إذا وضعت تزوجت و ليس لزوجها أن يدخل بها حتى تطهر » .

ص ٨٣٢ ﴿٨٣٢﴾ - ٨٤ - و عنه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن أدنى ما إذا فعله الرجل بالمرأة لم تحل لابنه و لا لأبيه ، قال : الحد في ذلك المباشرة ظاهرة أو باطنة مما يشبه مَس - الفرجين » .

ص ٨٣٣ ﴿٨٣٣﴾ - ٨٥ - الحسن بن محبوب ، عن رفاعة بن موسى « قال : سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قلت : أشتري الجارية فتمكث عندي الأشهر لا تطمئث و ليس ذلك من كبر ، قلت : وأريتها التيساء فيقلن : ليس بها حبل أفلي أن أنكحها في فرجها ؟ قال : فقال : إن الطمئث قد يجبهه الريح من غير حمل فلا بأس أن تمسها في الفرج ، قلت : فإن كان حملاً فإلي منها إن أردت ؟ فقال : لك ما دون الفرج إلى أن تبلغ في حملها أربعة أشهر و عشرة أيام ، فإذا جاز حملها أربعة أشهر و عشرة أيام فلا بأس بنكاحها في الفرج ، قلت : إن المغيرة ^(١) و أصحابه يقولون : لا ينبغي للرجل أن ينكح امرأته و هي حامل و قد استبان حملها حتى تضع فتغذوا ولده ، قال : هذا من فعال اليهود ^(٢) .

ص ٨٣٤ ﴿٨٣٤﴾ - ٨٦ - علي بن الحسن ، عن الشندي بن محمد البزاز الكوفي ، عن أبي البختري وهب بن وهب ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أن علينا عليه السلام سئل عن المتوفى عنها زوجها إذا بلغها ذلك و قد انقضت عدتها فالحلادُ يجب عليها ؟ فقال علي عليه السلام : إذا لم يبلغها حتى تنقضي عدتها فقد ذهب ذلك كله و

↑
٤٦٨
٧٤

١ - نسبة إلى المغيرة بن سعيد . (راجع خلاصة الرجال للحلي - رحمه الله -)

٢ - المراد هنا بالفعل القبول . و قوله : « فتغذوا ولده » قال في النهاية : « لا تُغذوا أولاد

المشركين » أراد و طء الحبالى من السبي ، فجعل ماء الرجل للحمل كالغذاء .

تنكح من أحيّت» (١).

مع ٨٣٥ ﴿٨٧﴾ - وعنه، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن جعفر بن -
محمد العلوي (٢) «قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن تزويج المطلقات ثلاثاً،
فقال لي: إن طلاقكم لا يحل لغيركم (٣) وطلاقهم يحل لكم لا تزون -
الثلاثة شيئاً» (٤).

مع ٨٣٦ ﴿٨٨﴾ - عنه، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان،
عن عبد الرحمن بن الحجاج «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ثلاث يتزوجن
على كل حال: التي يئس من الحيض ومثلها لا تحيض، قلت: ومتى تكون
كذلك؟ قال: إذا بلغت ستين سنة (٥) فقد يئس من الحيض ومثلها لا تحيض،
والتى لم تحض ومثلها لا تحيض، قلت: ومتى تكون كذلك؟ قال: ما لم تبلغ
تسع سنين فإنها لا تحيض ومثلها لا تحيض، والتي لم يدخل بها».

مع ٨٣٧ ﴿٨٩﴾ - أحمد بن محمد، عن عمر بن عبد العزيز، عن الخيري،
عن المفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لو لأ أن الله خلق أمير المؤمنين عليه السلام لم
يكن لفاطمة عليها السلام كفو على ظهر الأرض، آدم عليه السلام فن دونه».

*(ولا يجوز للرجل أن يتزوج بامرأة قد طلقت ثلاث تطليقات على

١ - مخالف للمشهور من كون الاعتداد من حين بلوغ الخبر، وذهب ابن الجنيد إليه مع العلم بوقت الوفاة. (ملذ)

٢ - كذا، وفيه سقط، والضواب: «عن جعفر بن محمد بن عبيد الله العلوي، عن أبيه» كما في الاستبصار، وفيه يأتي في كتاب الطلاق «باب أحكام الطلاق» ص ١٢٢ تحت رقم ١٠٩.

٣ - أي الطلاق الثلاث وغيره مما لا تعقدون صحته.

٤ - قال في الشرائع: «و لو كان المطلق مخالفاً يعتقد الثلاث لزمته»، وقال في المسالك: هكذا وردت التصوص، و لا فرق في الحكم على المخالف بوقوع ما يعتقد بين الثلاث وغيرها مما لا يجتمع شرائطه عندنا كتعليقه على الشرط ووقوعه بغير إشهاد، ومع الحيض، وباليمين، وبالكتابة مع التبتة وغير ذلك، و ظاهر الأصحاب الاتفاق على الحكم.

٥ - في الكافي بدل «إذا بلغت ستين سنة» «إذا كان لها خمسون سنة» وهو الظاهر، وما في الكافي مؤيد بالأخبار الأخر التي تقدمت في كتاب الحيض.

غير الستة) * روى ذلك :

ضع **﴿٨٣٨﴾** ٩٠ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن علي بن حنظلة^(١) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إيتاك والمطلقات ثلاثاً في مجلس واحد ، فإنهن ذوات الأرواح »^(٢) .
 نق **﴿٨٣٩﴾** ٩١ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن العباس بن موسى الوراق ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن إسحاق بن عمار « في الرجل يريد تزويج المرأة وقد طلقت ثلاثاً كيف يصنع فيها ؟ فقال^(٣) : يدعها حتى تطهر^(٤) ، ثم يأتي زوجها معه رجلاً فيقول : قد طلقت فلانة ؟ فإذا قال : نعم ، تركها ثلاثة أشهر ، ثم خطبها إلى نفسها » .

صح **﴿٨٤٠﴾** ٩٢ - الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن محمد بن - أبي حمزة ، عن شعيب الحداد « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل من مواليك يقرؤك السلام وقد أراد أن يتزوج امرأة وقد وافقته وأعجبه بعض شأنها ، وقد كان لها زوج فطلقها ثلاثاً على غير الستة ، وقد كره أن يقدم على تزويجها حتى يستأمرك فتكون أنت تأمره ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : هو القرح وأمر القرح شديد ، ومنه يكون الولد ونحن نحتاط فلا يتزوجها » .

ضع **﴿٨٤١﴾** ٩٣ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن أبي حمزة « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول - الله عز وجل : « وَ لَكِن لَّا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا »^(٥) ، قال : يقول الرجل : أواعدك بيت أبي فلان يعرض لها بالوقت ويوقت ، يقول الله عز وجل : « إ لَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا »^(٥) ، والقول المعروف التعريض بالخطبة على وجهها وحكمها ، « وَلَا تَغْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ »^(٥) . » .

↑
٤٧٠
٧٤

١ - في بعض النسخ وفي الاستبصار: «عمر بن حنظلة» وهو أخوه ، وفي الكافي مثل ما في

المتن . ٢ - حمل على ما إذا كان من غير المخالف لما مر . (ملذ) ٣ - يعني أبا عبد الله عليه السلام .

٤ - الظاهر صدور هذا الطلاق من المخالف والمرأة مؤمنة . ٥ - البقرة : ٢٣٥ .

ضع ﴿٨٤٢﴾ ٩٤ - الصَّفَّار، عن مُحَمَّد بن السَّنْدِيّ، عن عَلِيّ بن الحَكَم، عن معاوية بن ميسرة، عن الحَكَم بن عُتَيْبَةَ «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن مُحْرِم تزوّج امرءةً في عِدَّتِها؟ قال: يَفْرَقُ بينهما، ولا تُحِلُّ له أبداً».

نق ﴿٨٤٣﴾ ٩٥ - الصَّفَّار، عن مُحَمَّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن وَهَيْب ابن حَفْص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن رَجُل له أربع نِسْوة و طَلَّق واحدة يضيف إليها أخرى؟ قال: لا؛ حتى تنقضي العِدَّة، فقلت: من يعتد^(١)؟ فقال: هو، قلت: وإن كانت مُتَعَةً؟ فقال: وإن كانت مُتَعَةً».

مع ﴿٨٤٤﴾ ٩٦ - عنه، عن مُحَمَّد بن عبد الجبَّار، عن العَبَّاس، عن صفوان «قال: سأله المرزبان^(٢) عن الرَجُل يفجر بالمرءة وهي جارية قوم آخرين ثم اشترى ابنتها أمحلُّ له ذلك؟ قال: لا يحرم الحرام الحلال. و رَجُلٌ فَجَرَ بِامرءةٍ حراماً أيتزوّج ابنتها؟ قال: لا يحرم الحرام الحلال».

فأما مع - الفالوجه في هذا الخبر ما قدّمناه من أنه إذا كان الفجور دون الواقعة، فأما مع - الواقعة فلا يجوز حسب ما قدّمناه و يزيده بياناً ما رواه:

نق ﴿٨٤٥﴾ ٩٧ - الصَّفَّار، عن معاوية بن حُكَيْم، عن عَلِيّ بن الحسن بن - رباط، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن رَجُل فَجَرَ بِامرءةٍ أيتزوّج ابنتها؟ قال: إن كان قبلَةً أو شهبها فلا بأس، وإن كان زناً فلا».

نق ﴿٨٤٦﴾ ٩٨ - مُحَمَّد بن الحسن الصَّفَّار، عن مُحَمَّد بن الحسين، عن وَهَيْب ابن حَفْص، عن أبي بصير «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يقال للإماء: يا بنت كذا وكذا^(٣)، وقال: لكل قوم نكاح».

مع ﴿٨٤٧﴾ ٩٩ - عنه، عن أحمد بن مُحَمَّد بن عيسى، عن الحسن بن -

١ - أي من يراعى العِدَّة؟ أي حساب العِدَّة أو ضبط العدد. ٢ - هو ابن عمران القمي روى عن الرضا عليه السلام، له كتب عنه صفوان بن يحيى البجليّ. و «العَبَّاس» هو ابن معروف.

٣ - أي: يا بنت الحرام، أو: يا بنت الرّزنا، و لا خلاف في عدم جوازه. (ملذ)

محبوب ، عن العلاء بن رزين ، عن عبدالله بن أبي يعفور ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا يُلَاعِنُ الرَّجُلُ الْمَرْءَةَ الَّتِي تَمْتَعُ بِهَا » ^(١).

ضع ﴿٨٤٨﴾ ١٠٠ - عنه ، عن محمد بن الحسين ، عن موسى بن سعدان ، عن الحسين بن حماد ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألته عن الرَّجُلِ يَتْرُوجُ أُخْتِ أَخِيهِ ؟ قال : مَا أُحِبُّ لَهُ ذَلِكَ » ^(٢).

ضع ﴿٨٤٩﴾ ١٠١ - البرقي ، عن النَّصْر بن سُوَيْدٍ ، عن يحيى الحلبي ، عن عمرو بن أبي المقدم ، عن أبيه ، عن علي بن الحسين عليه السلام « قال : « أَلْقَوَاجِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ » ^(٣) ، « ما ظهر » نكاح امرأة الأب ، و « ما بطن » الزنا .

ضع ﴿٨٥٠﴾ ١٠٢ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ^(٤) ، عن الحسن بن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن زُرارة « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : مَا أَحَبُّ لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَتْرُوجَ صَرَّةً كَانَتْ لِأُمِّهِ مَعَ غَيْرِ أَبِيهِ » ^(٥).

ضع ﴿٨٥١﴾ ١٠٣ - الحسن بن محبوب ، عن علي ^(٦) ، عن زُرارة ، عن أَحَدِهِمَا عليه السلام « قال : ليس للمريض أن يطلق وله أن يتزوج ، فإن تزوج ودخل بها فجانز ، وإن لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث » ^(٧).

ضع ﴿٨٥٢﴾ ١٠٤ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن بُنان ، عن أبيه ، عن عبدالله ابن المغيرة ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « في المرأة إذا زنت قبل أن يدخل بها ؟ قال : يفرق بينهما ، ولا صداق لها ، لأنَّ الحدث كان

١ - لا خلاف في اشتراط دوام العقد في لعان نبي الولد ، لأنَّ ولده الممتع بها ينتفي بغير لعان ، وأما اشتراطه في لعان القذف فهو قول معظم الأصحاب و يدلُّ عليه روايات ، منها رواية ابن أبي يعفور ، و قال السيد : يقع اللعان بالمستمتع بها لعموم الآية . (ملذ)

٢ - حل على الكراهة ، بل هو الظاهر . (ملذ)

٣ - الأنعام : ١٥١ .

٤ - يعني أبا جعفر الأشعري .

٥ - يدلُّ على كراهة تزويج صرَّة الأم إذا كانت من غير أبيه ، لأنَّ منكوحة أبيه حرام عليه .

٦ - يعني ابن رثاب . ٧ - تقدَّم الخبر تحت رقم ٢٤ من الباب ص ٩ .

من قبلها» (١).

ص ٨٥٣ ﴿١٠٥﴾ - وعنه، بالإسناد، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام أُنِيَ بِرَجُلٍ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ عَلَى خَالَتِهَا فَجَلَدَهُ وَفَرَّقَ بَيْنَهَا» (٢).

ص ٨٥٤ ﴿١٠٦﴾ - وعنه، عن العباس بن معروف، عن النَّسَوِيِّ، عن -
اليعقوبي، عن عيسى بن عبدالله الهاشمي، عن أبيه، عن جَدِّه «قال: قال عليُّ عليه السلام: لا بأس أن يتزوَّجها في نفاسِها، ولكن لا يُجامعها حتى تطهر من دم التفاس».

ولا ينافي هذا الخبر ما رواه:

ص ٨٥٥ ﴿١٠٧﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد - عن بعض أصحابنا - عن عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «أَنَّ أمير المؤمنين عليه السلام ضَرَبَ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي نَفَاسِهَا الْحَدَّ».

لأنه يحتمل هذا الحديث أن يكون إنما أقام عليه الحدَّ (٣) لأنه واقعها قبل خروجها من دم التفاس، دون أن يكون أقام عليه الحدَّ لأنه تزوج بها، وعلى هذا الوجه لا تضادَّ بين الخبرين، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ راوي هذا الحديث هو عبدالله بن سنان قد روى مثل هذا الخبر (٤).

ص ٨٥٦ ﴿١٠٨﴾ - روى محمد بن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن المرأة تضع أجلُّ أن تتزوَّج قبل أن تطهر؟ قال: نعم، وليس لزواجها أن يدخل بها حتى تطهر» (٥).

١ - عمل به الصدوق - رحمه الله - ، و قد مرَّ الكلام فيه راجع المجلد السابع ص ٤٦٩

«باب الكفاءة في التَّكَاحِ» ذيل الخبر ٣٥.

٢ - تقدَّم الخبر مع بيان له ، راجع ج ٧ ص ٣٨٧ «باب نكاح المرأة وعمتها وخالتها»

تحت رقم ٤ . ٣ - المراد بالحدِّ التعزير ، وهو خمسة وعشرون سوطاً . (ملذ)

٤ - الذي تقدَّم بسننٍ آخر عن عبدالله بن سنان تحت رقم ٢٦ في ص ١٠ ، وفي سنن

كلام . ٥ - تقدَّم مثله بسننٍ آخر من الباب عن ابن سنان تحت رقم ٨٣ في ص ٢٥ .

٤٥ ﴿٨٥٧﴾ ١٠٩ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد العلوي، عن -
 العمركي^(١)، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام «قال: سألته
 عن رجل له امرأتان، قالت إحداهما: ليلتي ويومي لك، يوماً أو شهراً أو ما
 كان، أيجوز ذلك؟ قال: إذا طابَّتْ نفسُها واشترى^(٢) ذلك منها فلا بأس.»

٤٦ ﴿٨٥٨﴾ ١١٠ - عنه، عن أبي جعفر، عن أبيه^(٣)، عن عبدالله بن الفضل
 الهاشمي - عن بعض مشيخته - «قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: قضى أمير المؤمنين
عليه السلام في امرأة توفي عنها زوجها وهي حُبلى فولدت قبل أن يمضي أربعة أشهر
 وعشراً وتزوجت قبل أن تكمل الأربعة الأشهر وعشراً^(٤)، فقضى أن
 يطلقها^(٥)، ثم لا يخطبها حتى يمضي آخر الأجلين، فإن شاء موالى المرأة
 أنكحوها وإن شاؤوا أمسكوها، وردوا عليه ماله»^(٦).

٤٧ ﴿٨٥٩﴾ ١١١ - عنه، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد، عن
 جعفر، عن آبائه عليهم السلام «أن النبي صلى الله عليه وآله قال: لا تجامعوا في النكاح على الشبهة،
 وقفوا عند الشبهة، يقول: إذا بلغك أنك قد رضعت من لبنها وأنتها لك محرم و
 ما أشبه ذلك فإن الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة»^(٧).

٤٨ ﴿٨٦٠﴾ ١١٢ - وهذا الإسناد، عن جعفر عليه السلام «قال: سمعته - و
 سئل عن التزويج في سؤال - فقال: إن النبي صلى الله عليه وآله تزوج عائشة في سؤال، و
 قال: إنها كره ذلك في سؤال أهل الزمن الأول، وذلك أن الطاعون كان وقع

↑
٤٧٤
٧٤

١ - هو العمركي بن علي البوفكي، وكان ثقة، له كتاب الملاحم روى عنه محمد بن -
 أحمد بن إسماعيل العلوي.

٢ - يمكن أن يكون الواو بمعنى «أو»، والمعنى: أو أرضاها بعوض.

٣ - المراد أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أبيه.

٤ - في بعض النسخ: «والعشر».

٥ - التطلاق هنا بالمعنى اللغوي؛ أي فارقتها.

٦ - يدل على أن المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الأجلين.

٧ - قوله: «إذا بلغك» أي بغير ثبوت شرعي. والظاهر أن التفسير من الزواة.

فيهم ففنى الأبيكار^(١) والمملكات فكرهوه لئذلك لا يغيره».

نق ﴿٨٦١﴾ ١١٣ - عنه، عن أحمد بن الحسن بن عليّ، عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّق، عن عَمَّار^(٢) «قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرَّجُلِ يكون له أربع نِسْوَة، فتموت إحداهنّ؛ فهل يَحِلُّ له أن يتزوَّج أخرى مكانها؟ قال: لا؛ حتّى يأتي عليها أربعة أشهر وعَشْرًا. وسئل فإن طلق واحدة هل يَحِلُّ له أن يتزوَّج، قال: لا حتّى يأتي عليها عدّة المطلقة».

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر محمولٌ على ضربٍ من الاستحباب لأنّه إذا ماتت المرأة جاز للرَّجُل أن ينكح امرأةً أخرى مكانها في الحال.

صع ﴿٨٦٢﴾ ١١٤ - عنه، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن عليّ بن أبي- حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: كلُّ قوم يعرفون التكااح من السِّفاح فنكاحُهم جائز».

صع ﴿٨٦٣﴾ ١١٥ - عنه، عن أبي عبدالله، عن منصور بن عباس، عن إسماعيل بن سهل الكاتب، عن أبي طالب الغنويّ، عن عليّ بن أبي حمزة^(٣)، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: حرّم الله التّساء على عليّ عليه السلام ما دامت فاطمة عليها السلام حيّة، قال: قلت: كيف؟! قال: لأنّها طاهرة لا تحيض»^(٤).

صع ﴿٨٦٤﴾ ١١٦ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن

١- أي هلكن.

٢- يعني ابن موسى الساباطي، وراويه مصدق بن صدقة.

٣- «عنه» أي عن محمد بن أحمد بن يحيى، وأبو عبدالله هو محمد بن خالد، و منصور بن- العباس هو أبو الحسن الرّازي الساكن ببغداد والمتوفى بها، وهو مضطرب الأمر (كما في الخلاصة ورجال التجاشي)، وإسماعيل بن سهل الدهقان؛ ضغفه الأصحاب كما في «صه و جش»، وأبو طالب الغنويّ مهمل غير المذكور، وعلي بن أبي حمزة سالم الباطني - قائد أبي بصير يحيى بن القاسم الأسددي - متهم ملعون.

٤- قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يمكن أن يكون المراد الطهارة من الذنوب وهي العيصمة، أي صارت عصمتها وطهارتها من الأدناس الظاهرة والباطنة سبباً لهذا الحكم.

صَفْوَانَ بنِ مِجْيٍ ، عن مُحَمَّدِ بنِ مُضَارِبٍ « قال : سألت الرِّضَا عليه السلام عن الحِصِيِّ جِلِّ؟ قال : لا يجِلُّ » (١).

↑
٤٧٥
٧ج

فق ﴿٨٦٥﴾ ١١٧ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ « قال : سألته عن رَجُلٍ تزوَّجَ جاريةً أو تمتعَ بها ، ثمَّ جعلته من صِدَاقِها في جِلِّ يجوز أن يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً ؟ قال : نَعَمْ إذا جعلته في جِلِّ فقد قبضته منه ، فإن خَلَّها قبل أن يدخل بها رَدَّتْ المرءة على الرَّجُلِ نصفَ الصِّدَاقِ » (٢).

ضع ﴿٨٦٦﴾ ١١٨ - مُحَمَّدُ بنِ عَلِيِّ بنِ مَحْبُوبٍ ، عن أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ ، عن مُحَمَّدِ ابنِ سِنَانَ ، عن إِسْمَاعِيلَ بنِ جَابِرٍ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قال : قلت له : رَجُلٌ كان يرى امرءةً تدخل إلى قومٍ و تخرج ، فسأل عنها فقيل له : إنَّها أُمَّتُهُم واسمها فُلانةٌ ، فقال لهم : زَوَّجوني فلانةً ، فلَمَّا زَوَّجوه عَرَفُوا على أَنَّها أمةٌ غيرهم ، قال : هي و ولدها لمولواها ، قلت : فجاءَ إليهم فخطب إليهم أن يزوجه من أنفسهم فزوجه و هو يرى أَنَّها من أنفسهم فعرَفُوا بعد ما أولدها أَنَّها أمةٌ ؟ قال : الولد له و هم ضامِنون لقيمة الولد لِمولى الجارية » .

ع ﴿٨٦٧﴾ ١١٩ - مُحَمَّدُ بنِ عَلِيِّ بنِ مَحْبُوبٍ ، عن مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ العَلَوِيِّ ، عن العَمَرَ كِيِّ ، عن عَلِيِّ بنِ جَعْفَرٍ ، عن أَخِيهِ موسى بنِ جَعْفَرٍ عليه السلام « قال : سألتُه عن رَجُلٍ مسلمٍ تحتَه يهوديةٌ أو نصرانيةٌ أو أمةٌ نفي ولدها و قذفها هل عليه إيعان ؟ قال : لا » (٣).

ضع ﴿٨٦٨﴾ ١٢٠ - الحسن بن محبوب ، عن داوَدَ الرِّقِيِّ « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرءةٍ حُرَّةٍ نكحتَ عبداً فأولدها أولاداً ، ثمَّ إنَّه طلقها فلم تقم

١ - في بعض النسخ «لا يجلُّ» ، و يمكن أن يكون الصواب «لا يجلِّ» من باب الإفعال ، أي لا يكني لكونه محلاً لاشتراط الدخول في المحل . و يمكن أن يقرء : «الحصِّي» بكسر الخاء أي جعل الإنسان خصياً . والخبر في الاستبصار بهذا السند فيها «يجلِّ» في الموضعين .

٢ - تقدم الخبر بسند آخر مع بيان له ، راجع ج ٧ ص ٣٠٩ و ٣١٠ ، تحت رقم ٥٤ .

٣ - نفي العمان فيهنَّ خلاف المشهور ، و حمله الصدوق على الأمة الموطوءة بالملك والدقعة التي يطأها بالملك .

مع ولدها و تزوجت ، فلما بلغ العبد أنها تزوجت أراد أن يأخذ ولدها منها ، و قال : أنا أحقُّ بهم منك إذ تزوجت قال : فقال : ليس للعبد أن يأخذ منها ولدها و إن تزوجت حتى يُعتق ، هي أحقُّ بولدها منه ما دام مملوكاً ، فإذا أعتق فهو أحقُّ بهم منها» .

ص ٨٦٩ ﴿ ١٢١ - أحمد بن محمد ، عن الحسين « أنه كتب إليه ^(١) يسأله عن رجل تزوج امرأة في بلد من البلدان فسألها : ألك زوج ؟ قالت : لا ، فتزوجها ، ثم إن رجلاً أتاه فقال : هي امرأتي ، فأنكرت المرأة ذلك ، ما يلزم الزوج ؟ فقال : هي امرأته إلا أن يقيم البيّنة » ^(٢) .

ص ٨٧٠ ﴿ ١٢٢ - وعنه ، عن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة و لها زوج ، و هو لا يعلم ، فطلقها الأوّل أو مات عنها ، ثم علم الأخير أيراجعها ^(٣) ؟ قال : لا حتى تنقضي عدتها » ^(٤) .

نق ٨٧١ ﴿ ١٢٣ - ابن محبوب ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سُئِلَ عن امرأة كان لها زوج غائب عنها فتزوجت زوجاً آخر ، قال : فقال : إن رُفِعَتْ إلى الإمام ، ثم شهد عليها شهود أن لها زوجاً غائباً و أنّ مادته ^(٥) و خيره يأتيها منه ، و أنها تزوجت زوجاً آخر كان على الإمام أن يحدها و يفرق بينها و بين الذي تزوجها ، قيل له : فالمهر الذي أخذت منه كيف يصنع به ؟ قال : إن أصاب منها شيئاً منه ^(٦) فليأخذه ، و إن لم يُصِبْ منها شيئاً فإنّ كل ما أخذت منه حرام عليها مثل أجر الفاجرة » ^(٧) .

١ - المكتوب إليه الرضا أو الجواد أو الهادي عليهم السلام ، والكاتب الحسين بن سعيد . (ملذ)

٢ - تقدّم الخبر في الباب تحت رقم ٨١ بسند آخر . ٣ - في بعض النسخ : «أيتزوجها» .

٤ - حمل على جهل المرأة أيضاً و عدم الوطء . (ملذ)

٥ - كذا ، و لم أفهم المراد منه . ٦ - «منها» أي الزوجة . و «منه» أي المهر .

٧ - و سيأتي الخبر في ج ١٠ باب حدود الزنا تحت رقم ٦٣ .

٨٧٢ ﴿١٢٤﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبة؛ (*) عبدالله بن هلال، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل يتزوج ولَدَ الزَّنا؟ قال: لا بأس؛ إنَّما يكره ذلك مخافة العار، وإنَّما الولد للصلب، وإنَّما المرءة وعاء، قلت: الرَّجل يشتري خادماً^(١) ولَدَ زناً فيطأها؟ قال: لا بأس.»

٨٧٣ ﴿١٢٥﴾ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب؛ وابن بكير، عن زرارة «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن نصرانية كانت تحت نصراني، فطلقها هل عليها عدَّة مثل عدَّة المسلمة؟ قال: لا لأنَّ أهل الكتاب [بن] هم ممالك للإمام، أما ترى أنَّهم يؤدُّون الجزية كما يؤدِّي العبد الضَّريبة إلى مواليه؟! قال: و من أسلم منهم فهو حرٌّ تطرح عنه الجزية، قلت له^(٢): فإن أسلمت بعد ما طلقها فما عدَّتْها إن أراد المسلم أن يتزوجها؟ قال: إن أسلمتْ بعد ما طلقها كانتْ عدَّتْها عدَّة المسلمة، قلت: فإن مات عنها وهي نصرانية وهو نصراني فأراد رجل مسلم أن يتزوجها؟ قال: لا يتزوجها المسلم حتى تعتدَّ من التصرائي أربعة أشهر وعشراً عدَّة المسلمة المتوفى عنها زوجها، قلت له: كيف جعلتْ عدَّتْها إذا طلقها عدَّة الأمة؛ وجعلتْ عدَّتْها إذا مات عدَّة الحرَّة المسلمة، وأنت تذكر أنَّهم ممالك للإمام؟ قال: ليس عدَّتْها في الطلاق كمثل عدَّتْها إذا توفي عنها زوجها»^(٣).

٨٧٤ ﴿١٢٦﴾ - الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن شعيب بن يعقوب، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرَّجل يفوض إليه

١ - قال المطرزي: «الخادم واحد الخدم غلاماً كان أم جارياً، ومنه: فتعصبا بخادم سودة». و في الفقيه: «يشترى الجارية الولد الزَّنا». * - كذا، والمعهود: «ثعلبة، عن عبدالله»، كما في الفقيه.
٢ - روى الكليني هذا الخبر عن زرارة وفيه هنا: «قلت: فما عدَّتْها إن أراد المسلم أن يتزوجها؟ قال: عدَّتْها عدَّة الأمة حيضتان أو خمسة وأربعون يوماً قبل أن تسلم، قال: قلت له: فإن أسلمت بعد - إلخ» و كأنه سقطت هذه الجملة من قلم التَّشاح.
٣ - لا خلاف في أنَّ عدَّة الدَّميَّة في الوفاة عدَّة الحرَّة، والمشهور في الطلاق كذلك. (ملذ)

صداق امرءته، فينقص عن صداق نساها، فقال: تلحق بمهر نساها» (١).
 صح (٨٧٥) ١٢٧ - ابن محبوب، عن ابن سنان «قال: سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل هاجر إلى دار الإسلام وترك امرءته في دار الكفر، ثم إنَّها بعد
 لحقت به أله أن يمستها بالتكااح الأول (٢) أو قد انقطعت عيستها منه؟ قال:
 يمستها وهي امرءته».

صح (٨٧٦) ١٢٨ - محمد بن علي بن محبوب، عن بُنان بن محمد، عن أبيه،
 عن ابن المغيرة، عن السَّكُونِي، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أنَّ علياً عليه السلام قال في -
 المفقود: لا تزوج امرءته حتى يبلغها موته أو طلاق أو لحوق بأهل الشرك» (٣). (٤٧٨)
 صح (٨٧٧) ١٢٩ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن
 بُريد بن معاوية «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المفقود كيف تصنع امرءته،
 قال: ما سكتت وصبرت فخل عنها، وإن هي رقت أمرها إلى السلطان أجلها
 أربع سنين ثم يكتب إلى الصقع الذي فقد فيه فيسأل عنه، فإن خبرت عنه بخبر
 صبرت، وإن لم تخبر عنه بشيء حتى تمضي أربع سنين دعي ولي الزَّوج المفقود
 فقيل له: للمفقود مال؟ فإن كان له مال أنفق عليها حتى يعلم حياته من موته،
 وإن لم يكن له مال قيل للولي: أنفق عليها، فإن فعل فلا سبيل لها أن تزوج ما
 أنفق عليها، فإن أبي أن يُنفق عليها جبر الولي على أن يطلق تطليقة في استقبال -
 العدة (٤) وهي طاهر، فيصير طلاق الولي طلاق الزَّوج، فإن جاء زوجها قبل
 أن تنقضي عدتها من يوم طلقها الولي فبدا له أن يراجعها فهي امرءته وهي
 عنده على تطليقتين، وإن انقضت العدة قبل أن يجيء أو يراجع فقد حلت

١ - حمل على الاستحباب، ولا خلاف في أنه يمضي حكمه، قليلاً كان أو كثيراً.

٢ - أي في دار الكفر.

٣ - المراد باللحوق بأهل الشرك الارتداد، فإنه موجب لفسخ التكااح. (ملذ)

٤ - أي في غير طهر الواقعة، أو في غير الحيض، إذ يمكن في هذا الفرض بقاؤها في طهر

الواقعة، فقوله: «وهي طاهر» تأكيد وتوضيح له. (ملذ)

للأزواج ولا سبيل للأول عليها».

فق ﴿٨٧٨﴾ ١٣٠ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: سألته عن المفقود، فقال: إن عَلِمْتَ أَنَّهُ في أرض فهي منتظرة له أبداً حتى يأتيها موته أو يأتيها طلاقٌ، وإن لم تعلم أين هو من الأرض ولم يأتيها منه كتابٌ ولا خبرٌ، فإنها تأتي الإمام فيأمرها أن تنتظر أربع سنين فيطلب في الأرض، فإن لم يوجد له خبرٌ حتى تمضي الأربع سنين أمرها أن تعتد أربعة أشهرٍ وعشراً، ثم تحمل للأزواج، فإن قدم زوجها بعد ما تنقضي عدتها فليس له عليها رجعة، وإن قدم وهي في عدتها أربعة أشهرٍ وعشراً فهو أملك برجعته» (١).

فق ﴿٨٧٩﴾ ١٣١ - أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: سألته عن رجل أدخل جارية ليمتتع بها، ثم أنسى حتى واقعها أوجب عليه الحد؛ حد الزاني؟ قال: لا، ولكن يمتتع بها بعد التكااح يستغفر الله مما أتاه» (٢).

فق ﴿٨٨٠﴾ ١٣٢ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن إسحاق (٣)، عن أبي إبراهيم عليه السلام «قال: قلت له: يكون للرجل الحصى يدخل على نسائه فيناولهن الوضوء فيرى شعورهن؟ فقال: لا» (٤).

مع ﴿٨٨١﴾ ١٣٣ - وعنه، عن محمد بن إسماعيل «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن فناع النساء الحرائر من الحصيان، فقال: كانوا يدخلون على بنات

١ - يمكن الجمع بين الخبرين بالحمل على التخيير.

٢ - قوله: «أدخل جارية» أي بيته ليمتتع بها، وقوله: «ثم أنسى» أي صيغة التمتع، وفي الكافي: «ثم أنسى أن يشترط».

٣ - هو محمد بن إسحاق بن عمار الصيرفي، ثقة عين، و صحف في جل النسخ بـ «أحد بن إسحاق»، وفي الكافي والفتحية مثل ما في المتن.

٤ - الوضوء - بالفتح - : ما يتوضأ به، أي ماء الوضوء، أو يصب الماء لقصيد أيديهن، و يمكن حمله على غير المالكة جمعاً. (للرأة) و يمكن حمله على ما إذا لم يكن لها مملوكاً، بل الظاهر أنهم مماليك للزوج. (ملذ)

أبي الحسن عليه السلام ولا يتقنن».

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر خرج مخرج التقيّة والعمل على الخبر الأوّل، وإنّما أجازوا في الخبر الثاني تقيّة من سلطان الوقت. وقد روي في حديث آخر: «أنّه لما سُئِلَ عليه السلام عن ذلك، فقال: أمسك عن هذا، ولم يجبه». وهذا يدلُّ على ما ذكرناه من التقيّة.

٤٤ ﴿٨٨٢﴾ ١٣٤ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضّيل، عن أبي - الصّبّاح الكِنَافِي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القواعد من التّساء (١) ما الذي يصلح لمن أن يَصْعَقَ مِنْ ثِيَابِهِمْ؟ فقال: الجلباب (٢) إلا أن تكون أمة فليس عليها جناح أن تضع جِارها (٣)».

٤٥ ﴿٨٨٣﴾ ١٣٥ - وعنه، عن القاسم بن محمد، عن محمد بن أبان، عن عبد الرحمن بن بحر (٤)، عن زُرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا بلغت الجارية ست سنين فلا ينبغي لك أن تقبلها».

٤٦ ﴿٨٨٤﴾ ١٣٦ - وعنه، عن ابن أبي عمير - عن بعض أصحابه - عن أبي عبد الله عليه السلام «أنّه سُئِلَ عن المدبّرة يقع عليها سيدها؟ فقال: نعم».

٤٧ ﴿٨٨٥﴾ ١٣٧ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن موسى (٥) عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا تحلُّ الهبة لأحدٍ بعد رسول الله صلى الله عليه وآله».

١ - «القواعد» جمع القاعدة، لأنّها من الصفات المختصّة بالتّساء، أي اللاتي قدن عن الحيض والولد كبيرهنّ. «من التّساء» حال اللواتي لا يرجون نكاحاً، أي لا يطمنن فيه، والموصول بصلته في محلّ الرّفْع صفة للمبتدأ، أو في محلّ الجرّ صفة للتّساء.

٢ - الجلباب: ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء، ومنه قوله تعالى: «يُذَنِّبْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيْبِهِنَّ». (المغرب) ٣ - فليس عليها جناح» أي إثم. والمراد بالخمار ما يستر به الرّأس.

٤ - كذا في النسخ، وفي الكافي هكذا: «حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة - عن غير واحد - عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن يحيى، عن زرارة» وفيه: «إذا بلغت الجارية الحرّة». وفي سند المتن تصحيف، والصواب: «القاسم بن محمد (الجوهري)، عن أبان (ابن عثمان الأحمر)، عن عبد الرحمن (ابن أبي عبد الله البصري) عن بحر (التقاء البصري)، عن زرارة». ٥ - يعني ابن بكر الواسطي الكوفي الواقفي، ورواه صفوان بن يحيى.

صع ﴿٨٨٦﴾ ١٣٨ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « قال : قرأت في كتاب علي عليه السلام : أن الرجل إذا تزوج - المرءة فزنى بها من قبل أن يدخل بها لم تحل له ، لأنه زان ، ويفرق بينهما ويعطيها نصف الصداق » (١) .

فق ﴿٨٨٧﴾ ١٣٩ - عنه ، عن محمد بن عيسى ، عن أبي المغرا ، عن سماعة ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن الرجل يحضره الموت فيبعث إلى جاره فيزوجه ابنته على ألف درهم أيجوز نكاحه ؟ فقال : نعم » .

ولا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من أنه إذا لم يدخل بها كان التكااح باطلاً (٢) ، لأننا نحمل هذا الخبر على من عقد ودخل بالمرءة فحينئذ يكون نكاحه جائزاً .

صع ﴿٨٨٨﴾ ١٤٠ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير - عن رجل - عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يتزوج المرءة (٣) ولها زوج ، فإذا لم يرفع إلى الإمام (٤) فعليه أن يتصدق بخمسة أصواع دقيقاً » (٥) .

صع ﴿٨٨٩﴾ ١٤١ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « قال : إذا اغتصب الرجل أمة (٦) فافتضاها فعليه عشر قيمتها ، وإن كانت حرة فعليه الصداق » .

↑
٤٨١
٧ج

١ - ذهب ابن الجنيد - رحمه الله - إلى أن مطلق الزنا من الرجل والمرءة قبل العقد وبعده عيب ، يجوز معه الفسخ ، والمشهور خلافه . وتقدم الكلام فيه ، راجع المجلد السابع ص ٤٦٩ «باب الكفاة في التكااح» ذيل الخبر ٣٥ .

٢ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : الظاهر أن المريض زوج ابنته بجاره ، لا ما فهمه الشيخ - رحمه الله - . ٣ - أي مع عدم العلم .

٤ - في الفقيه (ج ٣ تحت رقم ٤٦٣٨) : «إذا لم يرفع خبره إلى الإمام» . وزاد في آخره : «هذا بعد أن يفارقها» .

٥ - قال في الشرائع : «من تزوج امرأة في عدتها فارق وكفر بخمسة أصواع من دقيق ، و وجوبها خلاف ، والاستحباب أشبه» .

٦ - في بعض النسخ «امرءة» ، والخبر في الفقيه هكذا : «إذا اغتصب أمة فافتضاها ، فعليه عشر ثمنها ، فإذا كانت حرة فعليه الصداق» والافتضاها إزالة البكارة .

٨٩٠ ﴿﴾ ١٤٢ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل - عن كصح بعض أصحابنا - عن أحدهما عليه السلام « في رجل أقرَّ أنه غصب رجلاً على جاريته و قد ولدت الجارية من الغاصب، قال: تُرَدُّ الجاريةُ و ولدها على المغصوب إذا أقرَّ بذلك أو كانت له بيّنة » (*).

٨٩١ ﴿﴾ ١٤٣ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن يحيى ابن مهران، عن عبدالله بن الحسن « قال: سألته ^(١) عن القراميل، قال: وما - القراميل؟ قلت: صوف تجعله النساء في روؤسهن، فقال: إذا كان صوفاً فلا بأس به، وإن كان شعراً فلا خير فيه من الواصلة والموصولة » ^(٢).

٨٩٢ ﴿﴾ ١٤٤ - الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سينان « قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعتق مملوكة له و جعل صداقها عتقها، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، قال: فقال: قد مضى عتقها و تردّ على السيد نصف قيمة ثمنها، تسمى فيه ولا عدة عليها ».

٨٩٣ ﴿﴾ ١٤٥ - عنه، عن يونس بن يعقوب، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل أعتق أم ولد له و جعل عتقها صداقها، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، قال: يستسعيها في نصف قيمتها، فإن أثبت كان لها يومٌ و له يومٌ من الخدمة، قال: و إن كان لها ولدٌ و له مالٌ أذى عنها نصف قيمتها و أعتقت ».

٨٩٤ ﴿﴾ ١٤٦ - عنه، عن محمد بن مارد ^(٣)، عن أبي عبدالله عليه السلام « في - الرجل يتزوج الأمة فتلد منه أولاداً، ثم يشتريها فتمكث عنده ما شاء الله لم تلد

١ - عبدالله بن الحسن الظاهر كونه عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام كان من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام. والضمير راجع إلى أحدهما. والقرامل جمع قزمل ما يقال بالفارسية: «كيس بند». * - «له» أي لملك الجارية.

٢ - يدل على كراهة الوصل، إلا أن يكون من شعر الإنسان لبطلان الصلاة على المشهور، أو للتدليس. (ملذ)

٣ - هو محمد بن مارد التميمي، عربي صميم كوفي، خن محمد بن مسلم، روى عن أبي عبدالله عليه السلام، و كان ثقة عيناً، له كتاب عنه الحسن بن محبوب. «ست، جش، صه»

منه شيئاً بعد ما ملكها ، ثم يبدو له في بيعها ، قال : هي أمة إن شاء باع ما لم يحدث عنده حمل بعد ذلك ، وإن شاء أعتق .»

صح ﴿٨٩٥﴾ ١٤٧ - عنه ، عن داود الرقي^(١) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في المدبرة إذا مات عنها مولاها ، قال : فقال أبو عبدالله عليه السلام : عدتها أربعة أشهر و عشر من يوم يموت سيدها إذا كان سيدها يطاها ، قيل له : فالرجل يعتق مملوكه قبل موته بساعة أو بيوم ، ثم يموت ؟ قال : فقال : هذه تعتد بثلاثة أشهر أو ثلاثة فروع من يوم أعتقها سيدها .»

صح ﴿٨٩٦﴾ ١٤٨ - عنه ، عن عبدالرحمن^(٢) « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ثم استبان له بعد ما دخل بها أن لها زوجاً غائباً فتركها ، ثم إن الزوج قديم فطلقها أو مات عنها أيتزوجها بعد هذا الذي كان تزوجها ولم يعلم أن لها زوجاً ؟ قال : فقال : ما أحب له أن يتزوجها حتى تنكح زوجاً غيره »^(٣).

صح ﴿٨٩٧﴾ ١٤٩ - عنه ، عن مالك بن عطية ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألت عن رجل تزوج امرأة على بيت في دار له و له في تلك الدار شركاء ، قال : جائز له و لها ، و لا شفعة لأحد من الشركاء عليها »^(٤).

صح ﴿٨٩٨﴾ ١٥٠ - و عنه ، عن مالك بن عطية ، عن أبي عبيدة ، عن أبي-عبدالله عليه السلام « في رجل أمر رجلاً أن يزوجه امرأة من أهل البصرة من بني تميم

١ - هو ابن كثير الرقي الثقة ، له أصل عنه الحسن بن محبوب .

٢ - هو ابن أبي عبدالله ، كان ثقةً ، و رواه الحسن بن محبوب .

٣ - قوله : « لم يعلم أن لها زوجاً » حمل على عدم الوطء ، إذ ظاهر قوله عليه السلام « ما أحب » الكراهة ، بل الظاهر نفي الكراهة بتحلل المحلل ، و يمكن حمل « ما أحب » على الحرمة ، و لفظة « حتى » على التعليلية ، أي لينكحها غيره ، هذا على المشهور من حرمة ذات البعل إذا تزوجها و دخل بها ، و ذهب جماعة إلى عدم التحريم مع الجهل ، و ظاهر بعض الأخبار ذلك . (ملذ)

٤ - استدلت به على عدم الشفعة في المهر ، و يمكن أن يكون للقسمة ، كما هو ظاهر الخبر ، أو تعدد الشركاء كما هو الظاهر أيضاً . (ملذ)

فزوج امرءة من أهل الكوفة من بني تميم، قال: خالف أمره؛ على المأمور نصف-
 الصِّدَاق لأهل المرءة ولا عِدَّة عليها ولا ميراث بينها^(١). قال: فقال له بعض مَنْ
 حَصَّر: فإن أمره أن يزوجه امرءةً ولم يسم أرضاً ولا قبيلةً، ثم جحد الأمر أن
 يكون أمره بذلك بعد ما زوجه؟ قال: فقال: إن كان للمأمور بيتنة أنه كان أمره
 أن يزوجه كان الصِّدَاق على الأمر لأهل المرءة، وإن لم يكن له بيتنة فإن الصِّدَاق
 على المأمور لأهل المرءة ولا ميراث بينها ولا عِدَّة، ولها نصف الصِّدَاق إن كان
 فرض لها صِداقاً، وإن لم يكن سُمي لها صِداقاً فلا شيء لها.

صَحَّ (٨٩٩) ١٥١ - عنه، عن سعدان بن مسلم، عن أبي بصير، عن أحدهما
 الصِّدَاق «في رجل زوج مملوكة له من رجل حُرَّ على أربعائة درهم، فعجل له
 مائتي درهم وأخر عنه مائتي درهم، فدخل بها زوجها، ثم إن سيدها باعها بعد
 من رجل؛ لمن تكون المائتان المؤخرتان على الزوج؟ قال: إن كان الزوج دخل
 بها وهي معه ولم يطلب السيد منه بقية المهر حتى باعها فلا شيء له عليه ولا
 لغيره، وإذا باعها السيد فقد بانث من الزوج الحر إذا كان يعرف هذا الأمر»^(٢).
 فقد تقدّم من ذلك [على] أن يبيع الأمة طلاقها^(٣).

صَحَّ (٩٠٠) ١٥٢ - وعنه، عن علي بن رثاب، عن أبي بصير. و(*) علاء
 ابن رزين، عن محمد بن مسلم كلاهما، عن أبي جعفر الصِّدَاق «قال: سألت
 أبا جعفر الصِّدَاق عن الذي بيده عُقدة التكااح، فقال: هو الأب والأخ والموصي
 إليه^(٤)، والذي يجوز أمره في مال المرءة من قرابتها فيبيع لها ويشترى، قال: فأبي

١ - قال المولى المجلسي (ره): يدلّ على أنّ الوكيل إذا خالف قول الموكل يكون العقد
 فضولياً، و كان للموكل الفسخ، وعلى الوكيل نصف المهر إذا ذكره في العقد، وإن لم
 يذكره لم يكن عليه شيء، هذا إذا لم يذكر الواقع للمرءة، فإن ذكره فليس على الوكيل شيء
 لإقدامها على العقد كذلك. * - عطّف على ابن رثاب. ومز الخرج ٧ ص ٤٥٤؛ مثله.

٢ - أي يعرف أن يبيع الأمة طلاقها وللولي الثاني الخيار في تنفيذ العقد وفسخه.

٣ - رواه الصدوق في الفقيه تحت رقم ٤٥٦٩، والظاهر أن قوله: «قد تقدّم» من الصدوق

أو الزاوي. ٤ - حمل في الأخ على استحباب تنفيذ الأخت، أو على كونه وكيلاً. (ملذ)

هؤلاء عفا فعفوه جائز في المهر إذا عفا عنه».

ص ١٠١ ﴿١٥٣ - عنه^(١)، عن أبي جميلة، عن أبان بن تغلب «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فلم تلبث بعد ما أهديت إليه إلا أربعة أشهر حتى ولدت جاريةً فأنكر ولدها وزعمت هي أنها حملت منه، قال: فقال: لا يقبل منها ذلك وإن ترافعا إلى السلطان تلاعنا و فرق بينهما^(٢)، ثم لم تحل له أبداً».

ح ١٠٢ ﴿١٥٤ - عنه، عن سعد بن أبي خلف الزَّام^(٣) عن سنان بن - طريف، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سئل عن رجل كن له ثلاث نسوة، ثم تزوج امرأةً أخرى فلم يدخل بها، ثم أراد أن يعتق أمة ويتزوجها؟ قال: فقال: إن هو طلق التي لم يدخل بها فلا بأس أن يتزوج أخرى من يومه ذلك، قال: وإن هو طلق من الثلاث نسوة التي دخل بهنَّ واحدة لم يكن له أن يتزوج بامرأةٍ أخرى حتى تنقضي عدة التي طلقها».

نق ١٠٣ ﴿١٥٥ - عنه، عن إسحاق بن جرير «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن عندنا بالكوفة امرأةٌ معروفةٌ بالفجور أجلُّ أن أتزوجها متعة؟ قال: فقال: رفعت راية؟ قلت: لا، لو رفعت رايةً أخذها السلطان، قال: فقال: نعم تزوجها متعة، قال: ثم إنه أصغى إلى بعض مواليه فأسر إليه شيئاً، قال: فدخَلَ قلبي من ذلك شيء، قال: فلقيت مولاه، فقلت له: أي شيء قال لك أبو عبد الله عليه السلام؟ قال: فقال لي: ليس هو شيء تكره، فقلت: فأخبرني به، قال: فقال: إنما

↑
١٨٤
٧٤

١ - الصَّمير في «عنه» راجع إلى ابن محبوب، وأبو جميلة هو المفضل بن صالح.

٢ - لعل المراد ما إذا لم يثبت عند الحاكم ذلك فيحتاج إلى اللعان، وإلا فمع ثبوت عدم الزيادة على أربعة أشهر لا إيمان فيه كما ذكره الأصحاب. (ملذ)

٣ - الزَّام هو الذي يشقب أنف البعير للمهار، وفي بعض النسخ صحف بـ «الزَّاجر» لكتابة الميم هكذا «م». وهو سعد بن أبي خلف الزَّهري مولاهم الكوفي، يعرف بالزَّام، وهو ثقة. وسنان - بكسر السين المهملة وتخفيف النون - ابن طريف - بالطاء المهملة - كشريف، والد عبد الله.

قال لي: ولو رَفَعَتْ رايَةً ما كان عليه في تزويجها شيءًا إنَّما يخرجهما من حَرَامٍ إلى حَلَالٍ».

ضع ﴿٩٠٤﴾ ١٥٦ - عنه، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي الحسن عليه السلام «في رجل زَوَّجَ مملوكًا له من امرأة حُرَّةَ على مائة درهم ثمَّ إنَّه باعَهُ قبل أن يدخلَ عليها؟ قال: فقال: يعطيها سيِّده من ثَمَنِهِ نصف ما فرض لها، إنَّما هو بمنزلة دَين لو كان استدانه بإذن سيِّده» (١).

↑
٤٨٥
٧ج

ضع ﴿٩٠٥﴾ ١٥٧ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن - أبي عبدالله، عن محمد بن علي (٢)، عن يونس بن يعقوب «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن خروج النساء في العيدين والجمعة، فقال: لا؛ إلا امرأة مُسَيِّتَةٌ» (٣).

ضع ﴿٩٠٦﴾ ١٥٨ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن - محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في - المرأة ينقطع عنها دمُ الحيض في آخر أيامها؟ فقال: إذا أصاب زوجها شَبَقٌ (٤) فليأمرها أن تغسل فرجها، ثمَّ يمسهما إن شاء قبل أن تغتسل».

ضع ﴿٩٠٧﴾ ١٥٩ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، [عن محمد بن يحيى] (٥)، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا بأس

١ - المشهور بين الأصحاب أن مع إذن المولى يستقر المهر في ذمته، وقيل: يتعلّق بكسب العبد، واحتمل العلامة في القواعد ثبوته في رقبته، وما تضمن من تنصيف المهر؛ إمّا مبنئي على أن بالمقد يثبت نصف المهر، أو على أن الفسخ كالطلاق منصف، ثمَّ إنَّ الخبر يدلُّ على جواز الفسخ لمشتري العبد وتحت حُرَّة، كما ذهب إليه الشيخ وجماعة، وذهب ابن إدريس من تأخّر عنه إلى عدم الخيار. (ملذ) وسيأتي الخبر في باب السراري تحت رقم ٥٠.

٢ - الظاهر كونه أبا سميعة الصيرفي، لكثرة رواية أبي جعفر البرقي عنه.

٣ - يدلُّ على كراهة خروج الشابة من النساء إلى صلاة الجمعة والعيدين وعدم الحرمة لغيرهن.

٤ - الشَّبَقُ - بالتحريك -: شدة الغلبة وطلب النكاح. وتقدّم الخبر في المجلد الأوّل في ص ١٧٣، تحت رقم ٤٧ «باب الحكم الحيض والاستحاضة والتفاس والظهاره من ذلك».

٥ - ما بين المعوقين ساقط في بعض النسخ، وأثبتناه لكثرة رواية أحمد بن محمد بن عيسى ←

بأن ينام الرجل بين الأمتين والحزتين، إثمًا نساؤكم بمنزلة اللُعب» (١).
 مع - (٩٠٨) ١٦٠ - عنه، عن محمد بن عبدالله (٢)، عن عبدالله بن جعفر،
 عن محمد بن أحمد بن مطهر «قال: كتبت إلى أبي الحسن العسكري عليه السلام: أتى
 تزوجت بأربع نسوة ولم أسأل عن أسمائهن، ثم أتى أردت طلاق إحداهن و
 تزويج امرأة أخرى، فكتب عليه السلام: انظر إلى علامة إن كانت بواجدة منهن،
 فتقول: أشهدوا أن فلانة آتت بها علامة كذا وكذا طالق، ثم تزوج الأخرى
 إذا انقضت العدة».

دع - (٩٠٩) ١٦١ - و عنه، عن محمد بن يحيى - رفعه إلى أبي عبدالله عليه السلام -
 «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تلد المرأة لأقل من ستة أشهر» (*).

ح - (٩١٠) ١٦٢ - عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير،
 عن عبدالله بن سينان «قال: قذف رجل رجلاً مجوسياً عند أبي عبدالله عليه السلام،
 فقال له: مه، فقال الرجل: ينكح أمه وأخته، فقال: [نعم] ذلك عندهم نكاح في
 دينهم».

نق - (٩١١) ١٦٣ - علي بن الحسن، عن أيوب بن نوح؛ وسندي بن محمد،
 عن صفوان بن يحيى، عن شعيب العفريقي «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن
 رجل تزوج امرأة لها زوج ولم يعلم، قال: ترجم المرأة وليس على الرجل شيء
 إذا لم يعلم، قال: فذكرت ذلك لأبي بصير، قال: فقال لي: والله لقد قال جعفر
عليه السلام: ترجم المرأة و يجلد الرجل الحد، وقال بيديه على صدره فحكّه: ما أظن
 صاحبنا تكامل علمه» (٣).

← عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن إبراهيم .

١ - اللُعب - بضم اللام وفتح العين - جمع لُعبة - بالضم -، و المراد أنك كما تلعب بأنواع
 اللعب فكذا يجوز لك أن تنام بينها وتلعب معها . و قد تقدّم كراهته في الحزتين . (ملذ) راجع
 ص ١٥ ذيل الخبر ٤٦ . * - تقدّم الكلام فيه ، راجع المجلد السابع ص ٣٦١ و ٣٦٢ .

٢ - هو أبو جعفر محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري ، و كان من مشايخ الكليني (ره) .

٣ - هو مشتمل على قدح عظيم في أبي بصير ، والظاهر كونه الأسيدي .

قال محمد بن الحسن: لا تنافي بين ما رواه شعيب عن أبي الحسن عليه السلام وبين ما سمع أبو بصير عن أبي عبدالله عليه السلام، لأنّ الذي سأله أبو الحسن عليه السلام يجوز أن يكون تزوّج بالمرّة وهو لا يعلم أنّ لها زوجاً فأفتاه بأن ليس عليه شيء، والذي سمع أبو بصير عن أبي عبدالله عليه السلام يكون فيمن تزوّج بها وهو يعلم أنّ لها زوجاً ودخل بها فأوجب عليه هو أيضاً الحدّ لأنّ هذا زنى، ولا تنافي بين الخبرين والفتيائين، وإثما اشتبه الأمر على أبي بصير، فلم يميّز بين إحدى المسألتين من الأخرى فظنّ أنّ بينهما تنافياً.

ح ﴿٩١٢﴾ ١٦٤ - الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رثاب، عن حمران «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوّجت في عدّتها بجهالة منها بذلك، قال: فقال: لا أرى عليها شيئاً ويفرق بينها وبين الذي تزوّج بها، ولا تحلّ له أبداً، قلت: فإن كانت قد عرفت أنّ ذلك محرّم عليها، ثمّ تقدّمت على ذلك؟ فقال: إن كانت تزوّجته في عدّة لزوجها الذي طلقها عليها فيها الرجعة فإني أرى أنّ عليها الرّجم، وإن كانت تزوّجت في عدّة ليس لزوجها الذي طلقها عليها فيها الرجعة فإني أرى عليها حدّ الزّاني، ويفرق بينها وبين الذي تزوّجها ولا تحلّ له أبداً».

↑
٤٨٧
٧٣

نق ﴿٩١٣﴾ ١٦٥ - عليّ بن الحسن بن فضال، عن سيدي بن محمد البرّازي؛ و عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد الحنّاط، عن محمد بن قيس، عن أبي- جعفر عليه السلام «قال: قضى^(١) في رجل ظنّ أهله أنه قد مات أو قتل فنكحت امرأة أو تزوّجت سرّيته، فولدت كلّ واحدةٍ منها من زوجها، ثمّ جاء الزّوج الأوّل أو جاء مولى السّرية؟ قال: فقضى في ذلك أن يأخذ الأوّل امرأته فهو أحقّ بها، ويأخذ السّيد سرّيته وولدها، أو يأخذ رضى من الثّمن ثمن الولد»^(٢).

١ - أي: قضى عليّ عليه السلام، ومثّ الكلام فيه، راجع ج ٧ ص ٤٢٨ ذيل الخبر ٦٢.

٢ - ذهب الشيخ والمحقّق في الشرائع إلى أنّ الولد ريقٌ ويجب على الأب فكّه في ما إذا ادعى الأمة الحزبة، والأشهر أنّه مع الشبهة يكون الولد حُرّاً، ويجب على الأب قيمته يوم ولد -

١١٤ ﴿١٦٦﴾ - وبهذا الإسناد، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضي^(١) في وليدة باعها ابن سيدها و أبوه غائب فاشتراها رجل فولدت منه غلاماً، ثم قديم سيدها الأول فخاصم سيدها الأخير، فقال: هذه وليدتي باعها ابني بغير إذني، فقال: خذ وليدتك وابنها^(٢)، فناشده - المشتري، فقال: خذ ابنه^(٣) يعني الذي باعك الوليدة حتى ينفذ لك ما باعك، فلما أخذ البيع الابن قال أبوه: أرسل ابني، قال: لا والله لا أرسل ابنك حتى ترسل ابني، فلما رأى ذلك سيد الوليدة الأول أجاز بيع ابنه»^(٤).

١١٥ ﴿١٦٧﴾ - عنه، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إذا نعي الرجل إلى أهله أو أخبروها أنه قد طلقها فاعتدت، ثم تزوجت فجاء زوجها الأول، فإن الأول أحق بها من هذا - الأخير، دخل بها الأول أو لم يدخل بها، وليس للأخير^(٥) أن يتزوج بها أبداً و لها المتهر بما استحل من فرجها».

↑
٤٨٨
٧ج

١١٦ ﴿١٦٨﴾ - وعنه، عن محمد بن خالد الأصم، عن عبد الله بن بكير عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إذا نعي رجل إلى أهله أو أخبروها أنها قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها بعد، فإن الأول أحق بها من هذا الآخر، دخل بها الأول أو لم يدخل بها، وليس للأخير أن يتزوجها أبداً، و لها المتهر من - الآخر بما استحل من فرجها».

١١٧ ﴿١٦٩﴾ - وعنه، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألت عن امرأة نعي إليها زوجها فاعتدت و تزوجت فجاء زوجها الأول فطلقها، ففارقتها الآخر كم تعتد للثاني؟ [فقال:

١ - حياً. (ملذ) أقول: تقدم الخبر في ج ٧ ص ٤٠٦ تحت رقم ٦١، و فيه: «إلا أن يأخذ من ضامن الثمن له من الولد». ١ - تقدم الكلام فيه آنفاً. ٢ - أي لتأخذ قيمة الابن يوم ولد حياً.

٣ - «و خذ ابنه» أي لتأخذ منه ما غرمت بتفريه.

٤ - تقدم الخبر مع بيان له، راجع ج ٧ ص ٩٠ تحت رقم ٣٣ «باب ابتياع الحيوان».

٥ - في بعض النسخ: «للآخر».

ثلاثة قُرُوء وإِنَّمَا تَسْتَبْرَأُ رَحْمَهَا بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ وَتَحِلُّ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ^(١). قال زُرَّارَةُ: وَذَلِكَ أَنَّ أَنْسَأَ قَالُوا: تَعْتَدُ عِدَّتَيْنِ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ عِدَّةً فَأَبَى ذَلِكَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام، وَقَالَ: تَعْتَدُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَتَحِلُّ لِلرِّجَالِ^(٢).

ص ١١٨ ﴿١٧٠﴾ - الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن زُرَّارَةَ « قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: مَا أَحَبُّ لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ضَرَّةً كَانَتْ لِأُمِّهِ مَعَ غَيْرِ أَبِيهِ »^(٣).

ص ١١٩ ﴿١٧١﴾ - ابن أبي عُمَيْرٍ، عن عبد الله بن سِنَانٍ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْءِ تَضَعُ أَيْجُلُهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَيْسَ لَزَوْجِهَا أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى تَطْهَرَ »^(٤).

ص ١٢٠ ﴿١٧٢﴾ - عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام « قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَرَفِئُ مَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: يَجْلِدُ الْحَدَّ، وَ يَجْلِقُ رَأْسَهُ، وَ يَفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ، وَ يَنْبِئُ سَنَةً ».

ص ١٢١ ﴿١٧٣﴾ - وَرَوَى طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام « قَالَ: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْءَةَ فَزَنَى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ، لِأَنَّهُ زَانٌ، وَ يَفْرَقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا نِصْفَ الصَّدَاقِ »^(٥).

ص ١٢٢ ﴿١٧٤﴾ - وَ فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام « قَالَ: قَالَ عَلِيُّ عليه السلام فِي الْمَرْءِ إِذَا زَنَّتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا،

١ - المشهور أنه يجب عليها استيناف عِدَّة لوطء الشبهة بعد إكمال الأولى، و نسب المحقق إلى بعض الأصحاب القول بالاجتزاء بعِدَّة واحدة عنها، و لا يعلم قائله. (ملذ)

٢ - المشهور عدم تداخل عِدَّة و طء الشبهة و التناكح الصحيح، و تعتد لكل منها عِدَّةً، بل يظهر من كلام الشهيد الثاني - رحمه الله - اتفاق الأصحاب على ذلك، و لكن ظاهر الخبر أن تعتد العِدَّة مذهب العامة. (المرآة)

٣ - حمل على الكراهة. و مر الخبر من الباب مع بيان له في ص ٢٩ تحت رقم ١٠٢.

٤ - تقدّم الخبر تحت رقم ٨٣ في ص ٢٥.

٥ - تقدّم الخبر في الباب مع بيان له في ص ٣٩ تحت رقم ١٣٨.

قال: يفرق بينها ولا صداق لها، لأنَّ الحدَّث كان من قبلها».

نق ﴿٩٢٣﴾ ١٧٥ - الحسن بن محبوب، عن الفضل بن يونس^(١) «قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فلم يدخل بها فزنت، قال: يفرق بينها وتحدَّ الحدَّ ولا صداق لها».

صع ﴿٩٢٤﴾ ١٧٦ - عنه، عن مالك بن عطية، عن أبي عبيدة، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل أمر رجلاً أن يزوجه امرأة من أهل البصرة من بني - تميم، فزوجه امرأة من أهل الكوفة من بني تميم، قال: خالف أمره و على المأمور نصف الصداق لأهل المرءة ولا عِدَّة عليها ولا ميراث بينها، فقال بعض من حَضَره: فإن أمره أن يزوجه امرأة ولم يسم أرضاً ولا قبيلة ثمَّ جحد الأمر أن يكون أمره بذلك بعد ما زوجه؟ فقال: إن كان للمأمور بيّنة أنه كان أمره أن يزوجه كان الصداق على الأمر، وإن لم يكن له بيّنة كان الصداق على المأمور لأهل المرءة ولا ميراث بينها، ولا عِدَّة عليها، ولها نصف الصداق إن كان فرض لها صداقاً»^(٢).

↑
٤٩٠
٧٢

صع ﴿٩٢٥﴾ ١٧٧ - طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام «أنَّ علياً عليه السلام قال: إذا اغتصب الرَّجُل أمة فافتضها فعليه عشر تمنها، فإذا كانت حُرَّة فعليه الصداق»^(٣).

صع ﴿٩٢٦﴾ ١٧٨ - وروى القاسم بن مجيب، عن جدّه الحسن بن راشد، عن يعقوب الجعفي «قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: لا بأس بالقرل في ستة وجوه: المرءة التي أيقنت أنها لا تلد، والمسيّنة والمرءة السليطة والبديّة^(٤)،

١ - هو الكاتب البغدادي، روى عن أبي الحسن عليه السلام، وكان ثقة، له كتاب عنه الحسن بن -

محبوب. (ست، جش) ٢ - تقدّم الخبر في الباب في ص ٤١ تحت رقم ١٥٠ مع بيان له .

٣ - مز الخبر مع بيانه راجع ص ٤٠ تحت رقم ١٤١ .

٤ - السليطة: الضخابة، والضخب: الضياح والجلبة، و جلب على فرسه إذا صاح به من

خلفه، والبذاء: الفحش، و فلان بذّي اللسان والمرءة بذية. (الصحاح)

والمرءة التي لا ترضع ولدها، والأمة» (١).

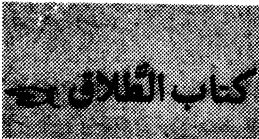
↑
٤٩١
٧ج

تمّ كتاب التكااح والحمد لله رب العالمين و يتلوه كتاب الطلاق إن شاء الله .

١ - قال في المسالك : المراد بالمزول أن يجامع فإذا جاء وقت إنزال الماء أخرج فأنزل خارج الفرج ، وقد اختلفوا في جوازه و تحريمه ، و ذهب الأكثر إلى جوازه على كراهية ، و قد ظهر من الخبر المعتبر في الحكم أنّ الحكم مختص بالزوجة الحرة مع عدم الشرط ، و زاد بعضهم كونها منكوحة بالعقد الدائم و كون الجماع في الفرج . و روى الصدوق والشيخ بإسناد ضعيف عن يعقوب الجعفي قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول : لا بأس بالمزول في ستة وجوه - و ذكر الخبر . (ملذ)

تمّ بحمد الله و توفيقه ما تيسر لنا من التعليق على كتاب التكااح من كتاب تهذيب الأحكام ، والحمد لله حق حمده والصلاة على من لا نبي بعده . (الغفاري)

«عليُّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن غير»
«واحد ، عن أبي عبد الله الطَّلحي قال : ما من شيءٍ ممَّا أحلَّه»
«الله عزَّ وجلَّ أبغض إليه من الطلاق وإنَّ الله يبغض»
«المُطَلَّق الذَّوَّاق» (الكافي)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

كتاب الطلاق

﴿ ١ - باب حكم الإيلاء ﴾

قال الشَّيْخُ - رحمه الله - : ﴿ وَإِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَجَامِعَ زَوْجَتَهُ ، ثُمَّ أَقَامَ عَلَى مِيبِنِهِ - إِلَى قَوْلِهِ : - وَلَا يَكُونُ إِيْلَاءً إِلَّا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ﴾ ^(١) .

ح ﴿ ١ ﴾ ١ - رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ الْحَلْبِيِّ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَهْجُرُ امْرَأَتَهُ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَلَا يَمِينٍ سَنَةً لَمْ يَقْرَبْ فِرَاشَهَا ، قَالَ : لِيَأْتِ أَهْلَهُ ، وَ قَالَ : أَيُّمَا رَجُلٍ آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ - وَالْإِيْلَاءُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : وَاللَّهِ لَا أُجَامِعُكَ كَذَا وَ كَذَا ^(٢) ، أَوْ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَا أُغِيظُكَ ثُمَّ يَغَاضِبُهَا - فَإِنَّهَا تَتَرَبَّصُ بِهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ^(٣) ، ثُمَّ يُؤْخَذُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَيُوقَفُ ^(٤) فَإِنْ فَاءَ - وَالْإِيْلَاءُ أَنْ يَصَاحِبَ

١ - الإيلاء لغةً : الحلف ، و شرعاً : حلف الزوج الدائم على ترك وطء زوجته المدخول بها قبلاً مطلقاً ؛ أو زيادةً على أربعة أشهر للإضرار بها ، و كان طلاقاً في الجاهلية كالظهار فغدير الشرع حكمته و جعل له أحكاماً خاصةً إن جمع شرائطه ، و إلا فهو يمين يعتبر فيه ما يعتبر في اليمين و يلحقه حكمه . (المسالك)

٢ - أي : مدة زادت على أربعة أشهر . (ملذ)

٣ - أي من حين الإيلاء ، و قيل : من حين المرافعة .

٤ - أي بين يدي الحاكم .

أَهْلَهُ^(١) - فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ، فَإِنْ لَمْ يَفِ أُنْجَبِرَ عَلَى الطَّلَاقِ ، وَ لَا يَقَعُ بَيْنَهَا طَلَاقٌ حَتَّى يَوْقِفَ ، وَإِنْ كَانَ أَيْضاً بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ يُجَبِّرُ عَلَى أَنْ يَنْبِئَ أَوْ يُطَلِّقَ^(٢) .

ص ٢ ﴿٢﴾ - ٢ - وَعَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ « قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : إِذَا آتَى الرَّجُلَ مِنْ امْرَأَتِهِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : « وَاللَّهِ لَا أُجَامِعُكَ - كَذَا وَ كَذَا » أَوْ يَقُولُ : « وَاللَّهُ لَا أُغِيظُكَ » ثُمَّ يَغَاضِبُهَا ، ثُمَّ يَتَرْتِصُ بِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءَ - وَإِلْيَاءً أَنْ يَصَالِحَ أَهْلَهُ^(٣) - أَوْ يُطَلِّقَ عِنْدَ ذَلِكَ وَ لَا يَقَعُ بَيْنَهَا طَلَاقٌ حَتَّى يَوْقِفَ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ حَبَسَ حَتَّى يَنْبِئَ أَوْ يُطَلِّقَ^(٤) .

ح ٣ ﴿٣﴾ - ٣ - وَعَنْهُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ « قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي - الْإِيلَاءِ : إِذَا آتَى الرَّجُلَ أَنْ لَا يَقْرُبَ امْرَأَتَهُ وَ لَا يَمْسَسَهَا وَ لَا يَجْمَعُ رَأْسَهُ وَ رَأْسَهَا فَهُوَ فِي سَعَةِ مَا لَمْ تَمُضْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَإِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرٌ وَقَفَ فَإِمَّا أَنْ يَنْبِئَ فِيمَسَسَهَا ، وَ إِمَّا أَنْ يَعْزِمَ عَلَى الطَّلَاقِ فَيُخَلِّي عَنْهَا^(٥) ، حَتَّى إِذَا حَاضَتْ وَ طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضِهَا طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَهَا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ، ثُمَّ هُوَ

١ - كَذَا ، وَالنِّبَاءُ وَالْإِيلَاءُ بِمَعْنَى الرَّجُوعِ هُنَا ، وَ لَعَلَّ الْأَصْلَ « وَالْفَيْ » أَوْ « وَ الْإِيَاءَةَ » فَتَبْدَأُ بِقَلَمِ التَّسَاخُ ، وَ عَلَى تَقْدِيرِهِ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : عَبَّرَ عَنِ الْإِيَاءَةِ بِالْإِيلَاءِ لِبَيَانِ أَنَّ الْوَفَاءَ بَعْدَهُ اللَّهُ يُوجِبُ تَرْكَ الْعَمَلِ بِهَذَا الْبَيْتِ ، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِأَمْرِهِ تَعَالَى ، وَ قَدْ عَهَدَ اللَّهُ إِلَى الْعِبَادِ تَرْكَ الْعَمَلِ بِمِثْلِهِ . (مِلْد) وَ فِي اللَّفْظِ أَفَاءَ الظَّلِّ إِيَاءَةً : رَجَعَ ، وَ عَلَى الْأَمْرِ : أَرَادَ امْرَأَةً فَعَدَلَهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَ فَلَانًا إِلَى كَذَا : أَرْجَعَهُ .

٢ - قَوْلُهُ : « (لَا يَقَعُ بَيْنَهَا) أَي لَا يَجْبِرُ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ حَتَّى يَوْقِفَ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَ «إِنْ» فِي قَوْلِهِ : « (وَ إِنْ كَانَ) » يَجْتَمِعُ الْوَصْلُ وَ الْقَطْعُ ، فَعَلِيَ الْأَوَّلُ يَكُونُ قَوْلُهُ : « (يَجْبِرُ) » اسْتِيفَانًا . (مِلْد)

٣ - الظَّاهِرُ أَنَّ الْجُزْءَ مَحْذُوفٌ ، وَ قَوْلُهُ : « (أَوْ يُطَلِّقُ) » عَطْفٌ عَلَى « (فَاءَ) » .

٤ - « (حَتَّى يَنْبِئَ) » مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « (يَوْقِفُ) » وَ لَفْظَةُ « (إِنْ) » وَصَلِيَةٌ .

٥ - اِنْتِظَارُ الْحَيْضِ وَ الطَّهْرُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ وَ انْتِقَالُهَا مِنْ طَهْرِ الْمَوَاقِعَةِ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى أَيِّ حَالٍ لَا يَنْجَلُو مِنْ إِشْكَالٍ .

أحقّ برجعتها ما لم تمض الثلاثة الأقرء».

ص ٤ ﴿٤﴾ ٤ - وعنه، عن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبد الجبار. و
أبي العباس محمّد بن جعفر، عن أيّوب بن نوح. ومحمّد بن إسماعيل، عن -
الفضل بن شاذان. ومحمّد بن زياد، عن ابن سماعة^(١) جميعاً، عن صفوان، عن
ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الإيلاء ما هو؟
فقال: هو أن يقول الرّجل لامرأته: «والله لا أجامعك - كذا وكذا -»، أو
يقول: «والله لأغيظتك»، فيتربّص بها أربعة أشهر، ثمّ يؤخذ فيوقف بعد ذلك
الأربعة أشهر، فإن فاء وهو أن يصلح أهله فإنّ الله غفورٌ رحيمٌ، وإن لم يف
جبر على أن يطلق، ولا يقع طلاق فيما بينها ولو كان بعد الأربعة أشهر ما لم
ترفعه إلى الإمام».

وأما ما رواه:

ح ٥ ﴿٥﴾ ٥ - محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي -
عمير، عن جميل بن درّاج، عن منصور بن حازم «قال: إنّ المؤلّي مجبر على أن
يطلق تطلقاً بائنة».

فهذه الزّواية لاتنافي الزّواية الأولى في أنّه يكون أملك برجعتها، لأنّ هذه -
الزّواية موقوفة غير مُسنّدة، لأنّ منصور بن حازم أفتى ولم يسنده إلى أحدٍ من -
الأئمة عليهم السلام، ويجوز أن يكون هذا كان مذهبه وإن كان خطأً، ولو أسنده إلى
بعض الأئمة عليهم السلام لكانت الزّواية يمكن حملها على من يرى الإمام إجباره على أن
يطلق تطلقاً بائنة، بأن يباريها^(٢) ثمّ يطلقها، أو أن تكون الزّواية مختصةً بمن
كانت عند الرّجل على تطلقه واجدة، فإنّ من يكون هذا حكمه يقع طلاقه
بائناً.

١ - هو أبو عليّ الحسن بن محمّد بن سماعة الكوفيّ الواقفيّ، ومحمّد بن جعفر هو الرّزاز
المتوفى سنة ٣٠١ هـ، وكان من مشايخ الكلينيّ - رحمه الله -.

٢ - في بعض النسخ: «بباريها».

وهذا الخبر قد رواه :

ص ٦٦ ﴿٦﴾ ٦ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ^(١) علي بن -
حديد ، عن جميل ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : المولى إذا
وقف ولم يقف ، طلق تطليقة بائنة » ^(٢) .

فهذه الرواية جاءت مُسندةً والوجه فيها ما قدمناه . وأما ما رواه :

ص ٧٧ ﴿٧﴾ ٧ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن -
الثعمان ، عن سويد القلاء ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل إذا
آلى من امرأته فكث أربعة أشهر فلم يقف فهي تطليقة ^(٣) ثم يوقف ، فإن فاء
فهي عنده تطليقتين ، وإن عزم فهي بائنة منه » .

وهذه الرواية أيضاً مثل الأولى في أنها محمولةٌ على بعض المطلقين ^(٤) دون

١ - في بعض النسخ : « و علي بن حديد » وهو تصحيف . وفي الاستبصار مثل ما في المتن .

٢ - قال المؤلف في الاستبصار : « الوجه في هذين الخبرين (هذا والذي تقدم تحت رقم ٥) - و

إن كان الأصل فيها واحداً وهو منصور بن حازم - أن نحملها على من يرى الإمام إلزامه تطليقةً
بائنة بشاهد الحال لضرب من المصلحة دون أن يكون ذلك واجباً في كل مؤلٍ يُطلق » .

٣ - قال المؤلف في الاستبصار : الوجه في الخبر أن نحمله على أنه إذا طلق بعد الأربعة أشهر

في تطليقة رجعية فإن فاء - يعني راجعها - كانت عنده على تطليقتين ، وإن عزم حتى خرجت
من العدة صارت بائنة لا يملك رجعتها إلا بعقد جديدٍ ومهرٍ مستمى .

٤ - أي من طلق قبل الإيلاء تطليقةً واحدةً أو تطليقتين ، وأنه محتمل أن يكون فهم

- رحمه الله - هنا من الخبر تطليقةً واحدةً ، بأن يكون حمل قوله : « فهي تطليقة » على أنه تلزمه

تطليقة ، فإن فاء ولم يُطلق فهي عنده على تطليقتين ، أي سابقتين على الإيلاء ، وإن عزم على

الطلاق فطلق ، فهي بائنة لأنها الثالثة على هذا الفرض ، ويمكن أن يكون فهم منه تطليقتين ،

بأن يكون المراد بقوله : « فهي تطليقة » أي يجبره الحاكم على تطليقة ، فإن فاء - أي رجع في العدة

- فهي عنده على تطليقتين إحداهما قبل الإيلاء والثانية بعده ، وإن عزم - أي على طلاق آخر -

فهي بائنة ، ولا يخفى بُعد الوجهين ، وما ذكره في الاستبصار أوجه ، ثم إنه يمكن حمل قوله :

« فهي تطليقة » على التقية ، لأن بعض العامة ذهبوا إلى وقوع الطلاق بمضي المدة من غير طلاق ،

قال البغوي في شرح السنة : إذا مضت أربعة أشهر ، فاختلف أهل العلم فيه ، فذهب الأكثر إلى أنه -

بعض وليست عامة فيهم كلهم، وإِنَّا قلنا ذلك لأنَّ لو حملنا هذه الرَّوَاية [أ] و- الأولى على عُمومها بظاهرها لاحتجنا إلى أن نسقط حكم الرَّوَاية الَّتِي تتضمَّن أَنَّهُ أَمَلِكُ بَرَجَعْتَهَا، ولا يكون لها تأثير أصلاً، وإِذَا حملنا الأخيرة على ما قَدَّمناه تلاءَمَتِ الأخبار واتَّفقت ولم يقع بينها تنافٍ ولا تضاد، وقد روى أبو بصير الرَّوَاية لهذا الحديث مثل ما قَدَّمناه في الرَّوَاية الَّتِي نذكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى. والَّذِي يدلُّ أيضاً على أَنَّهُ يملك الرَّجْعَةَ زائداً على ما قَدَّمناه ما رواه:

ضع ﴿٨﴾ ٨ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن مُعلَى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان، عن أبي مريم^(١)، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: المولى يُوقف بعد أربعة أشهر، فإن شاء أمسك بمعروف أو يُسرح بإحسان، فإن عزم على الطلاق فهي واجدة وهو أملك بَرَجَعْتَهَا».

وأما ما رواه:

ضع ﴿٩﴾ ٩ - أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود «أنه سمع أبا جعفر عليه السلام يقول في الإيلاء: يوقف بعد سنة، فقلت: بعد سنة؟ فقال: نعم يوقف هو بعد سنة»^(٢).

فليس بمنافٍ لما قَدَّمناه من أنَّ مُدَّة الوقف أربعة أشهر، لأنَّه قال: «يوقف بعد سنة»، ولم يذكر أَنَّهُ إِذَا كان دون ذلك لا يوقف، وإِنَّمَا يدلُّ الحِطَاب على ذلك، ونحن ننصرف عن دليل الحِطَاب بدليل آخر، وقد قَدَّمنا ما يقتضي الانصراف عن ظاهره.

← لا يقع الطلاق بمضتها بل يوقف، ونسبه إلى علي عليه السلام أيضاً، فإنما أن بيعة ويكفر عن يمينه أو يُطلق، فإن طلقها وإلا طلق عليه السلطان، وقال بعض أهل العلم: إِذَا مضت أربعة أشهر يقع عليها الطلاق، ثم اختلفوا فقال بعضهم: تقع عليها طليقة رجعية، وقيل: طليقة بائنة - انتهى، يمكن حمل البيونة على التقيية. (ملذ)

١ - هو عبدالغفار بن القاسم الأنصاري، ورواه ابن عثمان الأحمر.

٢ - يحمل على استحباب صبر المرأة سنة.

٤٠ ﴿١٠﴾ ١٠ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى ، عن بُنان بن محمد ، عن
عُسن بن أحمد ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي مريم [عن أبي عبد الله عليه السلام]
« عن رجل آلى من امرأته قال : يوقف قبل الأربعة أشهر وبعدها » (١).

قوله عليه السلام : « يوقف قبل الأربعة أشهر » ، نحمله على أنه يوقف لإلزام-
الحكم عليه في المدة ، وهو الأربعة أشهر ، دون أن يلزم إيقاع الطلاق ، وأما بعد-
الأربعة أشهر فيوقفُ ويلزم الطلاق حسب ما قدمناه .

و محتمل أن يكون المراد بالإيلاء في هذا الخبر الظهار ، أو الظهار إذا انضم
إليه الإيلاء (٢) فإنه متى كان الحكم على ما قدمناه كانت المدة فيه ثلاثة أشهر .
يدل على ذلك ما رواه :

نق ﴿١١﴾ ١١ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن وهيب
ابن حفص ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ظاهر من
امرأته ، قال : إن أتاها فعليه عتق رقبته ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام
ستين مسكيناً ، وإلا ترك ثلاثة أشهر ، فإن فاء وإلا وقف حتى يسأل : هل لك
حاجة في امرأتك ، أو تطلقها ؟ فإن فاء فليس عليه شيء وهي امرأته ، وإن طلق
واحدة فهو أملك برجعتها » (٣).

والذي يدل على أن مدة الإيلاء أربعة أشهر زائداً على ما قدمناه ما رواه :

٤٠ ﴿١٢﴾ ١٢ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن القاسم
ابن عروة ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قلت له : رجل آلى أن لا

١ - يمكن أن يكون المراد بالايقاف قبل الأربعة ، قبل الأربعة الأشهر المضروبة إذا أثبتت
إيلاؤه قبل زمان المرافعة ، وبحسب الأربعة من حين الإيلاء ، كما ذهب إليه جماعة من الأصحاب
و يكون مؤيداً لهم . (المولى المجلسي - ره -)

٢ - في بعض النسخ ، وقيل : في نسخة زين الدين - رحمه الله - : « اللعان ، أو الظهار إذا
انضم إليه الإيلاء - إلخ » ، ولا يظهر وجه مناسبة بين لفظ الإيلاء وإرادة اللعان . (ملذ) و في
الاستبصار : « و محتمل أن يكون المراد بالإيلاء في هذا الخبر الظهار فإنه إذا كان كذلك كانت
المدة فيه ثلاثة أشهر » .
٣ - سيأتي الخبر مع بيانه ص ٨١ تحت رقم ٧٩ .

يَقْرُبَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ؟ قَالَ: قَالَ: لَا يَكُونُ إِيْلَاءٌ حَتَّى يَجْلِفَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ» (١).

ضع ﴿١٣﴾ ١٣ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (٢)، عَنِ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) «قَالَ فِي- الْمُؤَلَّى إِذَا أَبِي أَنْ يُطَلَّقَ، قَالَ: كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) يَجْعَلُ لَهُ حَظِيرَةً مِنْ قَصَبٍ وَ يَجْبِسُ فِيهَا وَيَمْنَعُهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ حَتَّى يُطَلَّقَ».

ضع ﴿١٤﴾ ١٤ - مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ فِي حَدِيثٍ لَهُ يَرْفَعُهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) «فِي الْمُؤَلَّى إِذَا أَنْ يَنْفِي أَوْ يُطَلَّقَ، فَإِنْ فَعَلَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ» (٣).

ضع ﴿١٥﴾ ١٥ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ حَمْدَانَ - الْقَلَانِسِيِّ، عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ بُنَانَ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ (٤)، عَنِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ أَبِي- عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) «قَالَ: كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) إِذَا أَبِي الْمُؤَلَّى أَنْ يُطَلَّقَ جَعَلَ لَهُ حَظِيرَةً مِنْ قَصَبٍ وَأَعْطَاهُ رُبْعَ قُوَّتِهِ حَتَّى يُطَلَّقَ».

ضع ﴿١٦﴾ ١٦ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنِ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْفَضِيلِ، عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، عَنِ أَبِي- عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) «قَالَ: لَا يَقَعُ الْإِيْلَاءُ إِلَّا عَلَى امْرَأَةٍ قَدْ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا».

ضع ﴿١٧﴾ ١٧ - عَنْهُ، عَنِ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْفَضِيلِ، عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)

١ - الحكم إجماعي. (ملذ)

٢ - هو أبو محمد الوشاء ابن بنت إلياس.

٣ - قال الصدوق في الفقيه: «و قد روي أنه متى أمره إمام المسلمين بالطلاق فامتنع ضربت عنقه لامتناعه على إمام المسلمين». و روى الكليني مثل ما في المتن، و يمكن ضرب العنق لاستخفافه أمر الإمام لا الإيلاء و عدم الطلاق.

٤ - هو الحسن بن علي بن بقاح، كوفي ثقة مشهور الحديث، روى عن أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام).

« قال : سُئِلَ أمير المؤمنين عليه السلام عن رَجُلٍ آلى مِنْ امرأته ولم يدخل بها ، قال : لا إيلاءَ حتَّى يدخل بها ، فقال : أرأيت لو أن رجلاً حَلَفَ أن لا يبني بأهله سنَّتين^(١) أو أكثر من ذلك أكان يكون إيلاءً ؟! » .

ص ١٨ ﴿ ١٨ ﴾ - وعنهُ ، عن عليٍّ ، عن أبيه ، عن النَّوْفَلِيِّ ، عن السَّكُوْنِيِّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : أتى رَجُلٌ أمير المؤمنين عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين إنَّ امرأتِي أرضَعَت غُلاماً وإني قلت : والله لا أقربك حتَّى تطفميه ، فقال : ليس في- الإِصْلَاحِ إيلاءٌ »^(٢) .

ص ١٩ ﴿ ١٩ ﴾ - الحسين بن سعيد ، عن النَّضْرِ بن سُوَيْدٍ ، عن عبد الله بن- سِيان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألتُهُ عن الإيلاءِ ، فقال : إذا مَضَتْ أربعة أشهرٍ وقف فإمّا أن يُطَلَّقَ وإمّا أن يبني ، قلت : فإن طَلَّقَ تَعْتَدُ عِدَّةَ- المطلِّقة ؟ قال : نَعَمْ » .

ص ٢٠ ﴿ ٢٠ ﴾ - الحسين بن سعيد ، عن صَفْوَانَ ، عن العلاءِ ، عن محمَّد بن- مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألتُهُ عن رَجُلٍ آلى مِنْ امرأته حتَّى مَضَتْ أربعة أشهرٍ ، قال : يوقف فإن عَزَمَ الطَّلَاقَ اعتَدتْ امرأته كما تَعْتَدُ المطلِّقة ؛ وإن فاءَ فأمسك فلا بأس » .

ص ٢١ ﴿ ٢١ ﴾ - الحسين بن سعيد ، عن القاسمِ ، عن أبانٍ ، عن منصور^(٣) « قال : سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن رَجُلٍ آلى من امرأته فمَرَّتْ أربعة أشهرٍ ، قال : يوقف فإن عزم الطلاق بانث منه و عليها عِدَّةُ المطلِّقة ، وإلا كفر عن ميينه وأمسكها »^(٤) .

١ - المراد بالبناء الزفاف .

٢ - ينافي ظاهراً ما ورد في تفسير قوله تعالى : « لا تضارّ والدة بولدها » . إلا أن يحمل هذا

الخبر على عدم القدرة على استيجار الطَّئِرِ . (ملذ)

٣ - يعني منصور بن حازم ، و رواه أبان بن عثمان الأحمر ، و القاسم هو الجوهري .

٤ - الزوايات المستفيضة في باب الإيلاء ليس فيها الكفارة إلا هذه الزواية و هي غير -

مع ﴿٢٢﴾ ٢٢ - الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن عبدالله بن -
أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا إيلاء على الرجل من المرأة التي
[يہتمت معہا] » .

فق ﴿٢٣﴾ ٢٣ - محمد بن علي بن محبوب، عن صفوان^(١)، عن عثمان بن -
عيسى، عن أبي الحسن عليه السلام « أنه سأله عن رجل آلى من امرأته متى يفرق بينهما،
فقال : إذا مضت الأربعة أشهر وقف، قلت له : من يوقفه ؟ قال : الإمام، قلت :
فإن لم يوقفه عشر سنين ؟ قال : هي امرأته » ^(٢) .

فق ﴿٢٤﴾ ٢٤ - الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة « قال :
سألته عن رجل آلى من امرأته، فقال : الإيلاء أن يقول الرجل : « والله لا
أجامعك - كذا وكذا - »، فإنه يترتب أربعة أشهر فإن فاء - والإيفاء^(٣) أن
يصالح أهله - فإن الله غفور رحيم، وإن لم يفء بعد أربعة أشهر حتى يصالح
أهله أو يطلق جبر على ذلك، ولا يقع طلاق فيما بينها حتى يوقف، وإن كان
بعد الأربعة أشهر، فإن أبي فرّق بينهما الإمام » ^(٤) .

فق أو ﴿٢٥﴾ ٢٥ - الصّقار، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن -
كلوب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام « أن علياً عليه السلام سئل

صحيحة السنن، ويمكن حملها على الاستحباب أو التقية، واستدل على الكفارة بأية اليمين مع أنها
مختصة بالأخبار الكثيرة بالزواج أو المتساوي، ولا ريب عندنا في عدم انعقاده في المرجوح، و
أنه يفعله ولا كفارة، وهنا كذلك. و نقلوا الإجماع في لزوم الكفارة في مدة الترتبص، واختلفوا
فيها بعدها، والمشهور لزوم الكفارة فيه أيضاً، لكن الإجماع الحالي عن الزاوية المعتبرة يشكل
التمسك به، نعم هو أحوط. (المولى المجلسي - ره -)

١ - هو ابن يحيى الجلي، لكن رواية محمد بن علي بن محبوب عنه غير معهود.

٢ - المشهور بين الأصحاب اشتراط الدوام في المولى منها. (ملذ)

٣ - كذا، وفيه ما فيه، وتقدم الكلام فيه في أول الباب.

٤ - أي يجبره على الطلاق، وإن كان ظاهره أنه يطلق الإمام وهو المشهور بين

العامة. (ملذ)

عن المرّة تَزَعَمُ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يَمْسُهَا ، وَيَزَعَمُ أَنَّهُ يَمْسُهَا ، قَالَ : يَجْلِفُ ثَمَّ ↑
يُتْرَكَ « (١) . ٨

﴿ ٢ - باب حكم الظَّهَارِ (٢) ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ - وَهِيَ طَاهِرَةٌ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ بِمَحْضَرٍ مِنْ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ - : «أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي» أَوْ «أُخْتِي» أَوْ «بِنْتِي» أَوْ «خَالَتِي» أَوْ «عَمَّتِي» ، وَذَكَرَ وَاحِدَةً مِنَ الْمُحْرَمَاتِ عَلَيْهِ وَارْتَدَّ بِذَلِكَ تَحْرِيمًا عَلَى نَفْسِهِ حَرَمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَطَوَّأَهَا حَتَّى يَكْفُرَ .

مع ﴿ ٢٦ ﴾ ١ - روى الحسن بن محبوب ، عن ابن رِثَاب ، عن زُرَّارَةَ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الطَّلَبِيَّ عَنِ الظَّهَارِ ، فَقَالَ : هُوَ مِنْ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ ؛ أُمٌّ ، أَوْ أُخْتٌ ، أَوْ عَمَّةٌ ، أَوْ خَالَتٌ ، وَ لَا يَكُونُ الظَّهَارُ فِي يَمِينٍ ، قُلْتُ : فَكَيْفَ (٣) ؟ قَالَ : يَقُولُ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ - وَهِيَ طَاهِرَةٌ [فِي غَيْرِ جَمَاعٍ (٤)] - : أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ مِثْلَ ظَهْرِ أُمِّي ، أَوْ أُخْتِي ، وَهُوَ يَرِيدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقَ » (٥) .

ح ﴿ ٢٧ ﴾ ٢ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ -

١ - السند ضعيف على المشهور ، ويمكن أن يعد موثقاً أو حسناً ، وعليه عمل الأصحاب ، والمراد بعد الإيقاف في الإيلاء ، أو مطلقاً ، طلباً لحق الدخول في كل أربعة أشهر . (ملذ) و في بعض النسخ : « و يترك » .

٢ - الظهار كان طلاقاً في الجاهلية و سمي ظهاراً لأن الرجل يقول : « أنت كظهر أُمِّي » ، أي أنت عليّ حرام كظهر أُمِّي ، فكفى بالظهر عن البطن تأذناً . والظهار منضوب عند الله حيث يقول : « إنهم ليقولون منكراً من القول و زوراً » [المجادلة : ٣] .

٣ - أي فكيف يكون ذلك . و قال المولى المجلسي - رحمه الله - : قوله : « لا يكون الظهار في يمين » كالطلاق والعنق باليمين ، وهو أن يكون زجراً على النفس .

٤ - يعني في ذلك الظهر .

٥ - كذا في بعض النسخ ، و في بعضها و في الفقيه : « يريد بذلك الظهار » . أي يكون قاصداً للظهار لا عن غضب أو إكراه أو سهو ، فلو كان غرضه احترام الزوجة لم يقع .

أبي عُمَيْرٍ ، عن ابن بُكَيْرٍ ، عن عُبيد بن زُرارةَ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا طلاق إلا ما أريد به الطلاق ، ولا ظهار إلا ما أريد به الظهار » (١).

ح (٢٨) ٣ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دُراج « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ : أَنْتِ عَلِيٌّ كَظَنِّهِ عَمَّتِهِ ، أَوْ خَالَتِهِ ؟ قَالَ : هُوَ الظَّهَارُ .

و سألته عن الظهار متى يقع على صاحبه الكفارة ؟ فقال : إذا أراد أن يواقع امرأته (٢) ، قلت : فإن طلقها قبل أن يواقعها أعليه كفارة ؟ قال : لا ، سقطت - الكفارة عنه ، قلت : فإن صام بعضاً فرض فأفطر أيستقبل أم يتم ما بقي عليه ؟ قال : إن صام شهراً فرض استقبل (٣) ، وإن زاد على الشهر الآخر يوماً أو يومين بنى عليه ما بقي (٤) ؛ قال : و قال : الحرُّ و المملوك سواهُ ، غير أنَّ على المملوك نصف ما على الحر من الكفارة ، و ليس عليه عتقٌ و لا صدقةٌ إنما عليه صيام شهر .

ض (٢٩) ٤ - محمد بن علي بن محبوب ، عن سهل بن زياد ، عن غياث ، عن محمد بن سليمان ، عن أبيه ، عن سدير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ : « أَنْتِ عَلِيٌّ كَشَعْرِ أُمِّي » أَوْ « كَكَفِّهَا » أَوْ « كَبَطْنِهَا » أَوْ « كَرَجْلِهَا » ؟ قَالَ : مَا عَنِي ؟ إِنْ أَرَادَ بِهِ الظَّهَارَ فَهَوَ الظَّهَارُ » (٥).

١ - قال المحقق : لو ظاهر و نوى الطلاق لم يقع طلاقاً ، لعدم اللفظ المعتبر ، و لا ظهاراً لعدم القصد . ٢ - في بعض النسخ : «أهله» .

٣ - هذا خلاف فتوى الأصحاب ، إذ المرض عندهم من الأعذار التي يصح معها البناء ، خلافاً لبعض العامة ، و يمكن حمله على التقية ، أو المرض الذي لا يسوغ الإفطار ، أو على الاستحباب ، و إن كان الأحوط العمل به . (ملذ) ٤ - في الكافي : « بنى على ما بقي » و هو أظهر .

٥ - قال السيد العاملي الجيعي في شرح المختصر التافع (على ما قيل) : «الأصح أنه لا يقع بغير لفظ الظهر مطلقاً ، و إلى هذا ذهب السيد المرتضى مدعياً عليه الإجماع و تبعه ابن إدريس و ابن زهرة و جماعة من الأصحاب ، و القول بوقوعه بذلك للشيخ - رحمه الله - و جماعة ، واحتج بالإجماع و برواية سدير ، و الإجماع ممنوع و الرواية ضعيفة » .

ص ٣٠ ﴿٥﴾ - محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن -
عبدالجبار ، عن صفوان ، عن سيف التمار « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن -
الرجل يقول لامرأته : أنت علي كظهر أختي ، أو عمتي ، أو خالتي ، قال : فقال :
إنما ذكر الله الأمهات وإن هذا حرام » (١).

ص ٣١ ﴿٦﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن أبي عبد الله -
البرقي ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن الرضا عليه السلام « قال : الظهر لا يقع
على القصب ».

ص ٣٢ ﴿٧﴾ - وعنه ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن عبد الله بن بكير ،
عن حمزة بن حمران « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل قال لامته : « أنت علي
كظهر أمي » يريد أن يرضي بذلك امرأته ، قال : يأتيها ليس عليه شيء » (٢).

ص ٣٣ ﴿٨﴾ - وعنه ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن محبوب ، عن أبي -
ولاد (٣) ، عن حمران ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : لا يكون ظهار في ميم ، ولا في
إضرار ولا في غضب ، ولا يكون ظهار إلا على ظهر بغير جماع (٤) ، بشهادة
شاهدين مسلمين ».

ص ٣٤ ﴿٩﴾ - وعنه ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن عمرو بن -
سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال :
سألت عن الظهار الواجب ، قال : الذي يريد به الرجل الظهار بعينه ».

ص ٣٥ ﴿١٠﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن فضال ،
عن عطية بن رستم « قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل يُظَاهِرُ مِنْ امْرَأَتِهِ ، قال :

١ - ظاهره أن ما دل عليه الآية هي الأمهات ، لكن التشبيه بسائر المحرمات أيضاً محرم
يظهر من السنة .

٢ - لأن ذلك غير إرادة الظهار ، بل لغرض آخر .

٣ - المراد به حفص بن سالم الحنطاط ، كان ثقة ، له أصل ، عنه الحسن بن محبوب . وقيل :
هو حفص بن يونس الخزومي الثقة .

٤ - هذا الشرط مقطوع به في كلام الأصحاب . (ملذ)

إن كان في يمين فلا شيء عليه» (١).

ثم ﴿٣٦﴾ ١١ - وعنه، عن الحسين، عن صفوان؛ وابن أبي عمير، عن ابن المغيرة، عن ابن بكير «قال: تزوج حمزة بن حمران بنت بكير، فلما أراد أن يدخل بها قالوا: لسنأ ندخلها عليك أو تحلف» (٢) لنا، ولسنا نرضى منك أن تحلف لنا بالعتق لأنك لا تراه شيئاً، ولكن اخلف لنا بظهار أمهات أولادك و جواريك، فظاهر منهن، ثم ذكر ذلك لأبي عبد الله عليه السلام فقال: ليس عليك شيء ارجع إليهن» (٣).

فإن قيل: كيف تقولون: إن الظهار يمين لا يقع، وقد رويت أحاديث في أن الكفارة لا تجب إلا بعد الحنث، فلو لا أن الظهار باليمين واقع لما وجبت الكفارة لا مع الحنث ولا مع عدمه.

مع ﴿٣٧﴾ ١٢ - روى ذلك الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد ابن أبي حمزة، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: الظهار لا يقع إلا على الحنث، فإذا حنث فليس له أن يواقعها حتى يكفر، فإن جهل وفعل كان عليه كفارة واحدة» (٤).

١ - قال في المسالك: المراد بجعله يميناً جملة جزاء على تركه، وللزجر عنه، أو البعث على الفعل، كقوله: «إن كلمت فلاناً أو تركت الصلاة فأنت علي كظهر أمي» فهو مشارك للشرط في الصورة، ومفارق له في المعنى، إذا في الشرط مجرد التعليق، و هنا الزجر والبعث، والمفارق المقصد.

٢ - أي إلا أن تحلف، وفي الكافي: «حتى تحلف»، ولعل الحلف على عدم الطلاق، أو عدم مقارنة غيرها. (ملذ)

٣ - البطلان هنا لوجهين، لوقوع الظهار يميناً ولعدم المقصد أيضاً، ويحتمل أن يكون المراد أصل الظهار فينتعين الوجه الثاني (ملذ) وقوله: «لأنك لا تراه شيئاً» أي لا تعتقد صحة الحلف به، أو إن العتق سهل عليك، يسير عندك ليسارك، وإنما أمره بالرجوع لأن الظهار مثل العتق في عدم جواز الحلف به. (الوافي)

٤ - واعلم أنه إذا علق الظهار على شرط كأن يقول: إن دخلت الدار، أو فعلت كذا فأنت ←

٣٨ ﴿١٣﴾ - وروى أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أحمد^(١)، عن عبدالله بن محمد «قال: قلت له: إن بعض مواليك يزعم أن الرجل إذا تكلم بالظهار وجبت عليه الكفارة، حيث أو لم يحنث، ويقول: حيثه كلامه بالظهار، وإنما جعلت الكفارة عقوبةً لكلامه، وبعضهم يزعم أن الكفارة لا تلزم حتى يحنث في الشيء الذي حلف عليه، فإن حنث وجبت عليه الكفارة، وإلا فلا كفارة عليه، فكتب الظهار: لا تجب الكفارة حتى يجب الحنث»^(٢).

قيل له: المراد بالحنث في هذين الحديثين ليس هو نقض اليمين، وإنما معناه إذا كان الظهار معلقاً بشرط، فإذا حصل الشرط وجبت الكفارة، وإن لم يحصل فلا كفارة عليه، والذي يدل على ذلك:

ص ٣٩ ﴿١٤﴾ - ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي-نجران، عن حماد، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الظهار ظهران فأحدهما أن يقول: «أنت عليّ كظهر أمتي»، ثم يسكت فذلك الذي يكفر قبل أن يواقع، فإذا قال: «أنت عليّ كظهر أمتي - إن فعلت كذا وكذا» ففعل وحنث فعليه الكفارة حين يحنث».

ص ٤٠ ﴿١٥﴾ - وعنه، عن الحسين^(٣)، عن صفوان، عن ابن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الظهار على صريين

← عليّ كظهر أمتي، مريداً به مجزء التعليق، فهل يقع الظهار عند وقوع الشرط أم لا؟ فيه قولان: أحدهما عدم الوقوع - وهو مختار المحقق وزعم أنه قول الأكثر - والآخر الوقوع، وهو قول الشيخ والصدوق وابن حزة والعلامة وأكثر المتأخرين والمحقق في النافع. (ملذ)

١ - هو ابن أشيم، من أصحاب الرضا عليه السلام، لكن حاله مجهول. وجاء الخبر في الكافي بسند صحيح، وهو: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن مهزيار قال: كتب عبدالله بن-محمد إلى أبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك أن بعض مواليك - الخ».

٢ - يمكن أن يعم الخبر غير المشروط أيضاً، فإن إرادة الوطء في غير المشروط هو الحنث، إذ مقتضى الظهار ترك الوطء، فإذا أراده فقد حنث، ويمكن أن تكون هذه الأخبار محمولة على التقية. (ملذ)

٣ - يعني الحسين بن سعيد الأهوازي.

أحدهما: الكفارة فيه قبل المواقعة، والآخر: بعد المواقعة، والذي يُكفر قبل أن يواقع فهو الذي يقول: «أنتِ عليّ كظهر أُمِّي»، ولا يقول: «إن فعلت بكِ كذا وكذا»، والذي يُكفر بعد المواقعة هو الذي يقول: «أنتِ عليّ كظهر أُمِّي إن قرَّبْتِكِ»^(١).

ص ٤١ ﴿١٦﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن - الحجاج «قال: الظهار على ضربين في أحدهما الكفارة إذا قال: «أنتِ عليّ كظهر أُمِّي» ولا يقول: «أنتِ عليّ كظهر أُمِّي إن قرَّبْتِكِ»^(٢)». فإن قيل: كيف تقولون: إن الظهار بشرطٍ واقع، وقد روي أنه إذا كان مشروطاً لا يقع؟ روى ذلك:

ص ٤٢ ﴿١٧﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي سعيد الآدمي، عن القاسم ابن محمد الزيات «قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: إني ظاهرتُ من امرأتي، فقال لي: كيف قلت؟ قال: قلت: «أنتِ عليّ كظهر أُمِّي إن فعلتِ كذا وكذا»، فقال لي: لا شيء عليك ولا تعدّ».

ص ٤٣ ﴿١٨﴾ - روى محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن - محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير - عن رجل من أصحابنا، عن رجل: «قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إني قلتُ لامرأتي: أنتِ عليّ كظهر أُمِّي إن خرَّجتِ من باب الحجر، فخرَّجتُ؟ فقال [لي]: ليس عليك شيء، فقلتُ: إني قويُّ على أن أكفر، فقال: ليس عليك شيء، فقلتُ: إني قويُّ على أن أكفر رقبته و رقبتي؟ فقال: ليس عليك شيء قويت أو لم تقو».

ص ٤٤ ﴿١٩﴾ - و روى ابن فضال - عمّن أخبره - عن أبي عبدالله عليه السلام

١ - فيه إشعار بأن الظهار بالشرط إنهما يتحقق إذا كان الشرط الجماع لا غير، وليس ببعيد

من فحوى سائر الأخبار. (ملذ)

٢ - ظاهره عدم تحقّق الظهار بالشرط، و لعلّ الشيخ حمل قوله: «في أحدهما الكفارة»

على أنّ المراد به الكفارة قبل الجماع، ويمكن حمله على اليمين. (ملذ)

« قال : لا يكون ظهار إلا على مثل موضع الطلاق ».

١٣ قيل له : أول ما في هذه الأحاديث أن الحديثين منها وهما الأخيران مُرسلان غير مُسندين ، و ما يكون هذا حُكمه لا يعترض به على الأحاديث المسندة ، مع أن الحديث الأخير عامٌّ و يجوز لنا أن نَحْضَمه بتلك الأحاديث ، فنقول : إن الظهار يراعى فيه جميع ما يراعى في الطلاق من الشاهدين و كون المرأة طاهراً ، و أن يكون مُريداً للطلاق و غير ذلك من الشُّروط ، إلا أن يكون مُعلّقاً بشرط ، فإنّ هذا الحكم يختصُّ بالظهار دون الطلاق ، مع أن قوله **الظهار** في الخبر الأوّل : « لا شيء عليك » يحتمل أن يكون أراد أن لا شيء عليك من العقاب ، ثمّ نهاه عن - المعاودة إلى مثل ذلك ، لأنّ التلقُّظ بالظهار تحظُّورٌ لا يجوز ذكره ، لأنّ الله تعالى قال : « وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَ زُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ^(١) » .

و يحتمل أيضاً أن يكون أراد : لا شيء عليك قبل حصول الشرط و إن كان يجب عليه بعد حصوله ، لأنّا قد دللنا على أن الظهار إذا كان مُعلّقاً بشرط فلا تجب الكفارة فيه إلا بعد حصول الشرط ، والذي يزيد ذلك بياناً ما رواه :

صح **﴿٤٥﴾** ٢٠ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن سعيد الأعرج ، عن موسى بن جعفر **الظاهر** « في رجل ظاهر من امرأته قوفي ^(٢) قال : ليس عليه شيء ^(٣) » .

١ - المجادلة : ٢ . و يمكن حمل الخبرين على اليمين بأن يقرء الأفعال على صيغة المتكلم ، و أمّا حمل الشيخ على نبي الإثم فلا يخفى بُعده عن السؤال ، مع أن الظهار حرامٌ إجماعاً ، إلا أن يقال : المراد أنه لا عقاب عليه للعفو كما قيل ، لقوله تعالى : « وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ » (المجادلة : ٢) ، لكنّه غير مرضيٍّ عند أكثر أصحابنا لضعف دلالة الآية . (ملذ)

٢ - كذا في جميع النسخ ، واحتج الشيخ بالخبر في رجلٍ ظاهر من امرأته يوماً ، قال : ليس عليه شيء . والعجب أن نسخ التهذيب كلّها متفقة على قوله : « قوفي » و ذكر الأصحاب في كتب الفروع مكانه « يوماً » و لم يعترض أحدٌ لهذه النسخة المشهورة . (ملذ)

٣ - يمكن أن يكون أراد بالوفاء عدم إرادة الوطاء كالخبر الآتي فلا يدلّ على الشرط . (ملذ)

٤٦ ﴿٤٦﴾ ٢١ - عنه، عن الحسين، عن ابن مُسكَّانَ، عن الحسن - الصَّيْقِلِ^(١)، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: رَجُلٌ ظاهِرٌ من امرءة فلم يَفِّ، قال: عليه الكفَّارة من قبل أن يبتاسا، قلت: فإن أتاها قبل أن يكفِّر؟ قال: بدس ما صنَّع، قلت: عليه شيء؟ قال: أساء و ظلم، قلت: فيلزمه شيء؟ قال: رَقَبَةٌ أيضاً».

٤٧ ﴿٤٧﴾ ٢٢ - و روى محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن عُمر، عن ١٤ عبد الرحمن بن أبي نجران «قال: سألت صفوان بن يحيى عبد الرحمن بن الحجاج - وأنا حاضر - عن الظَّهار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا قال الرَّجُلُ لامرءة: «أنتِ عليّ كظَّهرِ أُمِّي» لزمه الظَّهار، قال لها: دخلتِ أو لم تدخلي، خرجتِ أو لم تخرجي، أو لم يقل لها شيئاً فقد لزمه الظَّهار».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و الكفَّارة عتق رَقَبَةٍ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يقدر على الصيام أطعم ستين مسكيناً، فإن لم يجد - الإطعام كان في ذمته إلى أن يخرج منه، و لم يجوز له أن يطأ زوجته حتى يؤدِّي - الواجب الذي عليه﴾.

٤٨ ﴿٤٨﴾ ٢٣ - روى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه. و عدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي - بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سمعته يقول: جاء رجلٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله [إني] ظاهرتُ من امرءة، فقال: اذهب فاعتق رَقَبَةً، فقال: ليس عندي، فقال: اذهب فصم شهرين متتابعين، قال: لا أقوى، قال: فاذهب فأطعم ستين مسكيناً، قال: ليس عندي، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: [أما]

١ - هو الحسن بن زياد الصيقل الذي عنونه الشيخ تارة في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام و كتاه بـ «أبي الوليد» و أخرى من أصحاب الباقر عليه السلام و كتاه بـ «أبي محمد»، و قال في منبع المقال: ظاهر ذلك أنها اثنان و كلاهما روي عنها عليهما السلام، و يمكن كون من في كل واحد، و يجتمل الاتحاد مطلقاً، والله أعلم. (من جامع الزواة)

أنا أتصدق عنك بها، فقال: والذي بعثك بالحق ما أعلم بين لابتئها^(١) أحداً أحوَج إليه مني ومن عيالي، قال: فأذهب و كُلْ وأطعم عيالك».

ص ٤٩ ﴿٢٤﴾ - عنه^(٢)، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن معاوية ابن وهب «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول لامرأته هي عليه كظهر أمه، قال: تحرير رقة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً^(٣)، والرقة يجزئ عنه صبي ممتن وُلِدَ في الإسلام»^(٤).

ص ٥٠ ﴿٢٥﴾ - عاصم بن حميد^(٥)، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كلُّ من عجز عن الكفارة التي تجب عليه من صوم أو عتق أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فلا استغفار له كفارة، ما خلا يمين الظهار، فإنه إذا لم يجد ما يكفر به حرمت^(٦) عليه أن

١ - اللابة: هي الحزة - بالفتح والتشديد - وهي أرض ذات أحجار سود، والضمير راجع إلى المدينة المشرفة، إذ هي بين حرتين عظيمتين، والمقصود ما أحاطت به الحوتان.

٢ - الظاهر أن الضمير في «عنه» راجع إلى العدة.

٣ - لا خلاف في أن كفارة الظهار مرتبة، وحل هذا الخبر على الترتيب.

٤ - اعلم أنه لا ريب في اشتراط الإيمان في الرقة في كفارة قتل الخطأ للآية، وألحق بها كفارة العمد ونقل عليه الإجماع. واختلف في اعتباره في باقي الكفارات، فذهب الأكثر إلى اعتباره فيها، وذهب ابن الجنيد والشيخ في الخلاف والمبسوط إلى عدمه، ولعله أقرب. ويمكن حمل هذا الخبر على الاستحباب. ثم المشهور الاكتفاء بالإسلام، ومنهم من اعتبر الإيمان، والمشهور أنه لا فرق بين الصغير والكبير والذكر والأنثى، والظاهر عدم أجزاء الصغير في كفارة القتل، أما في غيرها فيجزي. ويتحقق الإسلام على المشهور بتبعيته لأبويه أو أحدهما، ولا فرق بين كونها مسلمين حين يولد وبعده. وفي تبعية الصغير للسباي وإن انفرد عن أبويه قولان، أشهرها: عدمه في غير الظهارة. فإذا عرفت هذا فالخبر يدل على اشتراط الإسلام في الكفارة، ويمكن حمله على الاستحباب، وعلى أن الصغير يتبع أبويه، لكن ظاهره إسلام أحدهما عند الولادة، وعلى أنه لا يتبع السباي في ذلك، وعلى أنه يجزئ الصغير هنا.

٥ - طريق الشيخ إلى عاصم بن حميد صحيح في الفهرست. وجاء الخبر في الكافي - بتفاوت يسير في المتن - والستد فيه هكذا: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن بعض أصحابه - عن عاصم ابن حميد، عن أبي بصير - إلخ». ٦ - في الكافي: «حرم عليه أن يجامعها».

بجامعها و فرق بينها إلا أن ترضى به المرأة أن يكون معها ولا يُجامعها». قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿فإن طلقها سَقَطَتْ عنه الكفارة ، فإن راجعها وَجِبَتْ عليه﴾ .

صح ﴿٥١﴾ ٢٦ - روى ذلك الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن يزيد الكُنَاسِيَّ^(١) « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ظاهرَ من امرأته ثم طلقها تطليقة ، فقال : إذا طلقها تطليقةً فقد بطل الظهار و هدم الطلاق الظهار قال : فقلت له : فله أن يُراجعها ؟ قال : نعم هي امرأته ، قال^(٢) : فإن راجعها وَجِبَتْ عليه ما يجبُ على المظاهر من قبل أن يبتأسا ، قلت : فإن تركها حتى يحلَّ أجلها^(٣) و تملك نفسها ، ثم يترؤجها بعدُ هل يلزمه الظهار قبل أن يمَسَّها؟ قال : لا ، قد بانَتْ منه و ملكَتْ نفسها ، قلت : فإن ظاهرَ منها و لم يمَسَّها و تركها لا يمَسُّها إلا أنه يراها متجردة من غير أن يمَسَّها هل يلزمه شيءٌ ؟ فقال : هي امرأته و ليس بحرمٍّ عليه مجامعتها ولكن يجب عليه ما يجبُ على المظاهر قبل أن يجامعها و هي امرأته ، قلت : فإن رَفَعْتَهُ إلى السلطان فقالت : هذا زوجي قد ظاهر مني و قد أمسكني لا يمسي مخافة أن يجب عليه ما يجبُ على المظاهر ؟ قال : فقال : ليس يجب عليه أن يجبره على العتق و الصيام و الإطعام إذا لم يكن له ما

١ - كذا في النسخ و في الكافي أيضاً ، و في الفقيه «بريد بن معاوية» و رواه في كُتُوبِ أبوأيوب الخزاز ، و عنه ابن محبوب . و الظاهر أن في كتاب ابن محبوب «بريد» بدون التقطع بالخط الكوفي ، فقرءه الكليني و الشيخ - رحمهما الله - «يزيد» و الصدوق - رضوان الله عليه - «بريد» فأضاف الأولان إليه «الكناسي» و الصدوق إليه «ابن معاوية» و الخبر واحد ، و عنون العسقلاني في لسان الميزان : «بريد الكناسي» ، و قال : حدث عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام ، و قال : قال الدارقطني و ابن ماكولا في المؤتلف و المختلف أنه من شيوخ الشيعة . و الكُنَاسِيَّ هو أبو خالد القمطاط .

٢ - لفظه «قال» زيادة في النسخ و ليست في الكافي و الفقيه .

٣ - في بعض النسخ : «حتى يحلَّ أجلها» .

يعتق ، و لم يقو على الصيام ، و لم يجد ما يتصدق به^(١) ، و قال : فإن كان يقدر على أن يعتق فإن على الإمام أن يجبره على العتق والصدقة من قبل أن يمسه و من بعد ما يمسه .

ص ٥٢ ﴿ ٢٧ - و سأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر عليه السلام » عن رجل ظاهر من امرته ثم طلقها بعد ذلك بشهر أو شهرين فتروجت ، ثم طلقها الذي تزوجها فراجعها الأول ، هل عليه فيها الكفارة للظهار الأول ؟ قال : نعم ؛ عتق رقية أو صيام أو صدقة .

و هذا الخبر محمولٌ على التقيّة ، لأنه مذهب قوم من المخالفين ، والصحيح الأول^(٢) .

ص ٥٣ ﴿ ٢٨ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام » قال : سألت عن رجل ظاهر من امرأة خمس مرّات أو أكثر ، قال : قال علي عليه السلام : مكان كل مرّة كفارة ، قال : و سألت عن رجل ظاهر من امرته ثم طلقها قبل أن يواقعها عليه كفارة ؟ قال : لا ، و قال : و سألت عن الظهار على الحرّة والأمة ، قال : نعم ، قيل : فإن ظاهر في شعبان و لم يجد ما يعتق ، قال : ينتظر حتى يصوم شهر رمضان ، ثم يصوم شهرين متتابعين ، فإن ظاهر و هو مسافرٌ انتظر حتى يقدم ، و إن صام فأصاب مالاً فليمض الذي ابتداء فيه^(٣) .

١ - لعل المراد أنه حينئذٍ يجبره على الطلاق بخصوصه ، أو الاستغفار على القول ببديليته ، و ذلك بعد انتظار ثلاثة أشهر من حين المرافعة على ما هو المشهور . ثم اعلم أنّ المظاهر إن قدر على إحدى الخصال الثلاث لا يجزئ له الوطء حتى يكفر إجماعاً ، و إن عجز عن الثلاث هل لها بدل ؟ قيل : نعم . واختلفوا في البدل ، قال الشيخ في النهاية : إن للإطعام بدلاً ، و هو صيام ثمانية عشر يوماً ، فإن عجز عنها حرم عليه وطؤها حتى يكفر ، و قال ابن بابويه : مع العجز عن الإطعام : يتصدق بما يطيق . (المرأة)

٢ - و يمكن حمله على الاستحباب ، و حمل العلامة في المختلف النكاح الثاني على الفاسد ليكون الرجوع في العدة . ولا يجزئ بعده . (ملذ) ٣ - عليه فتوى الأصحاب . (ملذ)

و لا تنافي هذه الرواية ما رواه :

صح (٥٤) ﴿٢٩﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن الأحول^(١) ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « في رجل صام شهراً من كفارة الظهار ثم وجد نسمة^(٢) ، قال : يعتقها ولا يعتد بالصوم »^(٣) .

١٧ ↑ لأننا نعلمها على الاستحباب وإن كان يجوز له أن يبني على الصوم لأن - الأفضل العتق وإن كان قد صام شيئاً ، و لا تنافي بين الخبرين .

فق (٥٥) ﴿٣٠﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عيسى ، عن أبان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله ؛ والحسن بن زياد^(٤) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا طلق المظاهر ، ثم رجع فعليه الكفارة » .

صح (٥٦) ﴿٣١﴾ - الحسين بن سعيد ، عن أبي المغرا ، عن الحلبي « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يظاهر من امرته ثم يريد أن يتم على طلاقها^(٥) ، قال : ليس عليه كفارة ، قلت : إن أراد أن يمتهن ؟ قال : لا يمتهن حتى يكفر ، قلت :

١ - هو محمد بن علي بن التمان ، الملقب بـ «مؤمن الطاق» ، و كان ثقة .

٢ - النسمة : المملوك ذكراً كان أو أنثى . (أقرب الموارد)

٣ - يمكن حمله على ما إذا أخل بالتتابع ، لأن سقوط العتق عمن شرع في الصوم يجب أن يكون مراعي بأكمله ، فلو عرض في أثناءه ما يقطع التتابع و وجد القدرة على العتق و وجب ، ولو فقدت القدرة على العتق قبل أن يجب استيفاء الصوم بقي حكم الصوم بحاله . (ملذ)

٤ - هو الضيق ، و تقدم الكلام فيه .

٥ - محتمل أن تكون «على» تعليلية ، أي يتم الظهار سبب طلاقها ، أو يكون «يتم» بمعنى «يبقى» ، و التلاقق بمعنى المفارقة و عدم إرادة الوطء ، و هذا أظهر ، و المشهور أنه يحرم الوطء قبل التكفير فلو و طئ عمداً لزمه كفارتان ، و لو كرر لزمه لكل و طئ كفارة ، و نقل عن ابن الجنيد أنه حكم بالمعقد إذا كان فرض المظاهر التكفير بالعتق و الضيام و عدمه إذا انتقل فرضه إلى الإطعام . و قال في المسالك : يمكن حمل الأخبار الواردة بتعدد الكفارة على الاستحباب جمعاً بين الأخبار ، مع أن في تينك الروايتين رائحة الاستحباب ، لأنه عليه السلام لم يصرح بأن عليه كفارة أخرى إلا بعد مراجعات و عدول عن الجواب كما لا يخفى . (ملذ)

فإن فعل فعلية شيء؟ قال: إي والله إنه لآثم ظالم، قلت: عليه كفارة غير الأولى؟ قال: نعم يعتق أيضاً رقبة» (١).

بـ ﴿٥٧﴾ ٣٢ - وروى أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحسن الصيقل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رجلٌ ظاهر من امرأته فلم يف؟ قال: عليه الكفارة من قبل أن يتاستا، قلت: فإنه أتاها قبل أن يكفر؟ قال: بئس ما صنع، قلت: عليه شيء؟ قال: أساء وظلم، قلت: فيلزمه شيء؟ قال: عتق رقبةً أيضاً» (٢).

جـ ﴿٥٨﴾ ٣٣ - وروى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة؛ وغير واحد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنه قال: إذا وقع المرة الثانية قبل أن يكفر فعليه كفارة أخرى، ليس في هذا اختلاف» (٣).

١ - قال صاحب جامع المدارك - رحمه الله - : قد يستشكل في المقام بأنه يلزم على هذا وجوب الكفارة ولو لم يمتهن من جهة تحقق الإرادة مع ورود الدليل على أنه لو لم يمتهن و فارقها بالطلاق لم تجب عليه الكفارة، و أجيب بأن المراد بالوجوب اشتراط المتن والوطء بالكفارة، كاشتراط الصلاة المندوبة بالطهارة.

واستشكل في هذا بأن الوجوب الشرطي لا يكفي في العبادية، و قيل: لا منافاة بين الوجوب الشرعي والشرطي، و ذلك مع الإرادة المتعقبة لاستباحة الوطء.

و يمكن أن يقال: لا مانع من الالتزام بالوجوب الشرطي فقط فصحح العبادية رجحان الخصال المذكورة بدواتها كما قيل برجحان الطهارة في ذاتها و هو المصحح لعباديتها من دون حاجة إلى تصحيح عباديتها من جهة المقدمية للعبادة؛ و ما ذكر عن تحقق الإرادة المتعقبة للمت فهو متصور لكنه لا يستظهر مما ذكر من أخبار المقام - انتهى كلامه رفع الله مقامه.

٢ - تقدم الخبر تحت رقم ٢١ من الباب، و فيه: «الحسين، عن ابن مسكان - إلخ».

٣ - أي لا اختلاف بين الخاصة والعامة في لزوم الكفارة للوطء الثاني، و إنَّ الاختلاف في وجوب كفارة أخرى للأوّل، و قوله: «إذا واقع» المراد إذا أراد أن يواقع، و يحتمل أن يكون هذا كلام بعض الزواة.

١٨ †
 ح ﴿٥٩﴾ ٣٤ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ظاهر من امرأته ثلاث مرّات، قال: يُكفّر ثلاث مرّات، قلت: فإن واقع قبل أن يكفّر؟ قال: يستغفر الله ويمسك حتى يكفّر» (١).

فلا ينافي الأخبار المتقدمة لأنه ليس في قوله عليه السلام فليمسك حتى يكفّر أنه كفارة واحدة أو ثنتين، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره جاز أن يكون المراد به حتى يكفّر الكفارتين، وأما ما رواه:

ع ٣٥ ﴿٦٠﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن أحمد العلوي، عن عبد الله بن الحسن، عن جدّه، عن علي بن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي عليه السلام «قال: أتى رجلٌ - من الأنصار من بني النّجار - رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: إني ظاهرتُ من امرأتي فواقعها قبل أن أكفّر؟ قال: وما حملك على ذلك؟ قال: رأيت بريق خلخالها وبياض ساقها في القمّر فواقعها، فقال النبي صلى الله عليه وآله: لا تقرها حتى تُكفّر، وأمره بكفارة الظهار (٢)، وأن يستغفر الله».

فليس فيه أيضاً ما ينافي ما قدّمناه من وجوب الكفارتين بعد الواقعة، لأنّ الذي في الخبر أنه أمره بكفارة الظهار، وليس فيه أنه أمره بكفارة واحدة أو كفارتين، فإذا احتمل ذلك فلا تنافي بين الأخبار، على أنه لو كان تصریحاً بأنّ عليه كفارة واحدة لكنّا نحمله على من فعل ذلك جاهلاً، لأنّ من ذلك حكمه كان عليه كفارة واحدة، يدلّ على ذلك ما رواه:

ص ٣٦ ﴿٦١﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: الظهار لا يقع إلا على الحنث، فإذا حنث فليس له أن يواقعها حتى

١ - إن كان السؤال مطلقاً، فيكفّر كفارتين، وإن كان السؤال من هذه الواقعة فيجب

عليه ست كفارات أو أربع. (المولى المجلسي - ره -)

٢ - في الكافي بسند آخر: «بكفارة واحدة».

يُكْفِرَ، فإن جهل و فعل فإنما عليه كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ» (١).

٤٤ ﴿٦٢﴾ ٣٧ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن موسى (٢)، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ غَشِيَهَا قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَ يَكْفُرُ عَنْهَا حَتَّى يَكْفُرَ» (٣).

فيحتمل أيضاً ما قدمناه من أنه يكون مُوَاقَعَتُهُ لها جَهْلًا أو نِسْيَانًا، و يحتمل أيضاً أن يكون هذا مخصوصاً بمن كان ظهاره مشروطاً بالموَاقَعَة، لأنَّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوَاقَعَة، وَ قَدْ قَدَّمْنَا فِي خَيْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ مُفَصَّلًا، وَ فِي حَدِيثِ حَرِيزٍ أَيْضًا (٤).

٤٥ ﴿٦٣﴾ ٣٨ - فأما ما رواه علي بن إسماعيل، عن ابن أبي عمير، عن ابن - أَدِيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ «قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ ظَاهَرَ، ثُمَّ وَاقَعَ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ، فَقَالَ لِي: أَوْ لَيْسَ هَكَذَا يَفْعَلُ الْفَقِيهَ» (٥).

فمعنى هذا الحديث أنه إذا كان الظهار مشروطاً بالموَاقَعَة فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بَعْدَ الْوَطْءِ، فَلَوْ أَنَّهُ كَفَّرَ قَبْلَ الْوَطْءِ لَمَا كَانَ مَجْزِئًا عَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْوَطْءِ، وَ لَكَانَ يَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ أُخْرَى إِذَا وَطِئَ فِيهِ، فَنَبَّهَ عليه السلام أَنَّ الْمَوَاقَعَة لِمَنْ كَانَ هَذَا حَكْمُهُ مِنْ أَعْمَالِ الْفَقِيهِ الَّذِي يَطْلُبُ الْخِلَاصَ مِنْ وَجُوبِ كَفَّارَةِ أُخْرَى عَلَيْهِ وَ لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا بِالْمَوَاقَعَة.

١ - المشهور أن مع الجهل عدم التعدد، و لا خلاف فيه ظاهراً.

٢ - هو ابن بكر الواسطي أصله كوفي، و كان واقفياً، له كتاب، عنه صفوان بن يحيى.

٣ - يمكن حمل تلك الأخبار على العجز، أو على التقيّة لموافقها لمذاهب كثير من العامة و الرّيدية، و نسبوا القول بالتعدد إلى الإمامية، و يؤيده قوله في الحسنة المتقدمة تحت رقم ٣٣:

«ليس في هذا اختلاف». (ملذ) ٤ - تقدّم الخبران تحت رقم ١٤ و ١٥.

٥ - قال العلامة التستري - رحمه الله - في الأخبار الدّخيلة: إن الأصل في قوله: «أو ليس»

«و ليس» و زيد فيه ألف، و الأصل هكذا: «و ليس هكذا يفعل الفقيه»، و قول الشيخ بعده:

«فمعنى هذا الحديث أنه - الخ» كما ترى فليس في الخبر اسمٌ من الشرط حتى يأوله بما قال.

والذي يدل أيضاً على أن من كان ظهاره مُطلقاً غير مشروط و جامع قبل الكفارة كان عليه كفارتان ما رواه :

كصَح (٦٤) ٣٩ - ابن إسماعيل^(١) عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البخترى، عن أبي بصير « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : متى تجب الكفارة على المظاهر؟ قال : إذا أراد أن يواقع، قال : قلت : فإن واقع قبل أن يكفر؟ قال : فقال : عليه كفارة أخرى ».

فأما الذي يدل على أن الظهار قبل الدخول غير واقع ما رواه :

صَح (٦٥) ٤٠ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن حرّيز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر؛ أو عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : في المرأة التي لم يدخل بها زوجها، قال : لا يقع عليها إيلاء ولا ظهار ».

صَح (٦٦) ٤١ - الحسن بن محبوب، عن جميل بن درّاج، عن فضيل بن يسار « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مملك^(٢) ظاهر من امرأته، قال : لا يلزمه، وقال لي : لا يكون إيلاء ولا ظهار حتى يدخل بها ».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وإذا ظاهر من أربع نِسوة له أو ثلاث كان عليه بقَدَد النساء كفارات﴾.

يدل على ذلك ما قدّمناه في خبر «صفوان»، عن الحسين بن مهران، عن الرضا عليه السلام^(٣). وأيضاً ما رواه :

١ - يعني علي بن إسماعيل الميموني الذي تقدّم ذكره في الخبر المتقدم.

٢ - في المصباح : «ملكك امرأة تزوّجتها، وكذا في إملاكه أي في نكاحه وتزويجه». أي : منكوّح بلا دخول. والمشهور اشتراط الدخول، وذهب السيد المرتضى وابن إدريس إلى عدمه.

٣ - لم أعثر فيما تقدّم عليه، ورواه الكليني في «باب الظهار» تحت رقم ٢٠ بإسناده «عن صفوان قال : سألت الحسين بن مهران أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل ظاهر من أربع نِسوة، فقال : يكفر لكل واحدةٍ منهنّ كفارة عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً».

ح ﴿٦٧﴾ ٤٢ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن -
أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبدالله ؛ و أبي الحسن عليه السلام « في
رجل كان له عشر جوار فظاهر منهن كلهن جميعاً بكلام واحد ، فقال : عليه
عشر كفارات . » وأما رواه :

فق ﴿٦٨﴾ ٤٣ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى الخزاز ، عن
غياث بن إبراهيم ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « في رجلٍ ظاهرٍ من
أربع نِسوة ، قال : عليه كفارة واحدة . »

فحمولٌ على أنه كفارة واحدة في الجنس إما عتق رَقِيَةٍ ، أو صيام شهرين
متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، وليس يجب لبعضهن العتق و لبعضهن
الصّوم أو الإطعام ، و ليس المراد بقوله : « كفارة واحدة » أنّ واحدة من هذه -
الكفارات تجزئ عن الأربع نساء .

* (و من ظاهر من امرأةٍ واحدةٍ مرّات كثيرة كان عليه بعدد كلّ مرّة
كفارة) * يدلُّ على ذلك ما رواه :

د ﴿٦٩﴾ ٤٤ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن
عبدالله بن المغيرة - عن رجل - عن أبي عبدالله عليه السلام : « فيمن ظاهر من امرأته
خمس عشرة مرّة ، قال : عليه خمس عشرة كفارة . »

ص ﴿٧٠﴾ ٤٥ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن -
مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألته عن رجلٍ ظاهر من امرأته خمس مرّات
أو أكثر ما عليه ؟ قال : عليه مكان كلّ مرّةٍ كفارة . »

ص و عنه ، عن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ^(١) ، عن أبي بصير ، عن
أبي عبدالله عليه السلام مثله .

ض ﴿٧١﴾ ٤٦ - و روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن

١ - السنند في الاستبصار هكذا : « الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي بصير ،
عن أبي عبدالله عليه السلام . »

محمد بن سينان ، عن أبي الجارود - زياد بن المنذر - « قال : سألت أبا الوارد^(١) أبا جعفر عليه السلام - وأنا عنده - عن رجلٍ قال لامرأته : أنت علي كظهر أمي مائة مرة ، فقال أبو جعفر عليه السلام : يطيق لكلِّ مرة عتق نسمة ؟ قال : لا ، قال : فيطيق إطعام ستين مسكيناً مائة مرة ؟ فقال : لا ، قال : فيطيق صيام شهرين متتابعين مائة مرة ؟ قال : لا ، قال : يفرق بينهما » .

صح **﴿٧٢﴾** ٤٧ - وأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن ابن أبي نصر^(٢) ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجلٍ ظاهر من امرأته أربع مرات في مجلسٍ واحدٍ ، قال : عليه كفارة واحدة » .

فحمولٌ هذا الخبر على ما قدمناه من أن المراد به أن عليه كفارة واحدة في -
الجلس دون أن يكون المراد به أن عليه كفارة واحدة عن المرات الكثيرة .

*(وقد روي أن من لم يقو على العتق أو الإطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين متتابعين فليصم ثمانية عشر يوماً) * روى ذلك :

صح **﴿٧٣﴾** ٤٨ - محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن وهيب بن حفص الثخاس ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلٍ ظاهر من امرأته فلم يجد ما يعتق ولا ما يتصدق ولا يقوي على الصيام ،

١ - روى الكليني - رحمه الله - في الكافي «باب فضل الحج» (ج ٢ ص ٢٦٣) في الصحيح «عن سلمة بن محرز قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ جاءه رجلٌ يقال له أبو الوارد فقال لأبي عبد الله عليه السلام : رحمك الله أنك لو كنت أرحت بدنك من المحمل ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : يا أبا الوارد إني أحب أن أشهد المنافع التي قال الله تبارك وتعالى : «ليشهدوا منافع لهم» أنه لا يشهدوا أحد إلا نفعه الله ، أما أنتم فترجعون مغفوراً لكم ، وأما غيركم فيحفظون في أهاليهم وأمواهم» ويظهر منه كون أبي الوارد من المرضيتين ، وفي خطابه عليه السلام إياه بالكنية نوع تحليل له كما لا يخفى .

٢ - في بعض النسخ «عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن أبي بصير» وهو تصحيف لعدم معهودية رواية ابن أبي الخطاب عن أبي بصير . وفي الكافي والاستبصار كما في المتن .

قال: يصوم ثمانية عشر يوماً لِكُلِّ عشرةٍ مساكينٍ ثلاثة أيام» (١).

(وَأَمَّا الإِطْعَامُ فَيَكُونُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ)

صح (٧٤) ﴿٤٩﴾ - روى محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام «في كفارة - الظهار، قال: يتصدق على ستين مسكيناً ثلاثين صاعاً، مُدَّين مُدَّين».

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿والظهار يَقَعُ بِالْحُرَّةِ وَالْأُمَّةِ إِذَا كَانَتْ زَوْجَةً، وَإِنْ كَانَتْ الْأُمَّةُ مَلِكٌ يَمِينُهُ لَمْ يَقَعْ بِهَا ظَهَارًا﴾ (٢).

والفرق بين الأمة إذا كانت زوجةً وبينها إذا كانت ملك ميم، والتفصيل لم أجده حديثاً.

والذي يدلُّ على أنَّ الأمة يقع بها ظهارٌ ما رواه:

نو (٧٥) ﴿٥٠﴾ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار «قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرَّجُلِ يَظَاهِرُ مِنْ جَارِيَتِهِ، فَقَالَ: الْحُرَّةُ وَالْأُمَّةُ فِي هَذَا سَوَاءٌ».

صح (٧٦) ﴿٥١﴾ - وروى ابن إسماعيل (٣)، عن فضالة، عن ابن أبي يعفور «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رَجُلٍ ظَاهَرَ مِنْ جَارِيَتِهِ، فَقَالَ: هِيَ مِثْلُ ظَهَارِ الْحُرَّةِ».

صح (٧٧) ﴿٥٢﴾ - الحسين بن سعيد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ابن بكير، عن حمزة بن حمران «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل جاريته عليه كظهر أمه، فقال: يأتيها وليس عليه شيء».

١ - قال في المسالك: إذا قدر المظاهر على إحدى الكفارات الثلاث لم يجز له الوطء حتى يكفر إجماعاً.

٢ - ما بين المعقوفين ليس في بعض النسخ، وهو مذکور في المنفعة.

٣ - أي علي بن إسماعيل الميمني المتقدم ذكره وهو أول من تكلم على مذهب الإمامية، ولذا يعرف بالمتكلم.

فحمولٌ على أنه إذا كان قد أخلَّ بِشَرَائِطِ الظَّهَارِ على ما بيَّناه من الشَّاهِدِينَ أو الظَّهْرَ أو غير ذلك، فأما مع استكمال الشَّرَائِطِ فالظَّهَارُ واقعٌ حسب ما قدَّمناه. ثمَّ ذكر - رحمه الله - في كَفَّارَةِ الْعَبْدِ: ﴿إِذَا ظَاهَرَ صِيَامَ شَهْرٍ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَصْنَافِ الْكُفَّارَاتِ﴾. وقد قدَّمنا ذلك فيما مضى، ويزيده تأكيداً ما رواه:

﴿٧٨﴾ ٥٣ - الحسين بن سعيد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن محمد ابن جرير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك أعليه ظهاراً؟ فقال: نصف ما على الحرِّ صوم شهر، وليس عليه كفارة من صدقةٍ ولا عتقٍ».

ثمَّ ذكر - رحمه الله - ﴿إِنَّ الْمَرْءَ إِذَا ظَاهَرَ مِنْهَا زَوْجَهَا مَخْطِئَةً بَيْنَ أَنْ تَصْبِرَ وَبَيْنَ أَنْ تَرْفَعَ أَمْرَهَا إِلَى الْإِمَامِ﴾، فقد روى ذلك:

نق ﴿٧٩﴾ ٥٤ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن وهيب ابن حفص، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلٍ ظاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، قال: إن أتاه فعليهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ، أو صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِينَ، أو إطعام ٢٤ سِتِّينَ مَسْكِينًا، وإلَّا ترك ثلاثة أشهر، فإن فاءً وإلَّا أوقف حتى يُسأل: ألك حاجةٌ في امرءتك أو تطلقها؟ فإن فاءً فليس عليه شيءٌ وهي امرءته، فإن طلق واحدة فهو أملك برجعتها» (١).

كصح ﴿٨٠﴾ ٥٥ - علي بن إسماعيل، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجلٍ يجعل لعبده العتق إن حدث به حدٌّ، وعلی - الرَّجُلُ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ فِي كَفَّارَةِ يَمِينٍ أَوْ ظَهَارٍ أَيْجِزُهُ عَنْهُ أَنْ يُعْتَقَ عَبْدَهُ ذَلِكَ فِي تِلْكَ الرَّقَبَةِ الْوَاجِبَةِ؟ قال: لا».

١ - المشهور أنه إذا صيرت المظاهرة ولم ترافعه إلى الحاكم فلا اعتراض لأحد، وإن رافعه خيره الحاكم بين العود والتكفير، وبين الطلاق، فإن أبي عنها أنظره ثلاثة أشهر من حين المرافعة لينظر في أمره، فإذا انقضت المدة ولم يجتزأ أحدهما حبسه وفضيق عليه في المطعم والمشرب إلى أن يختار أحد الأمرين، وظاهر الأصحاب أن تلك الأحكام موضع وفاق، لكن خروجها من الأخبار مشكل. (ملذ)

﴿ ٣ - باب أحكام الطلاق ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وإذا طلق الرجل المرأة - إلى قوله - . وهذا - الطلاق يسمى طلاق السنة ﴾ (١).

صح ﴿ ٨١ ﴾ ١ - روى محمد بن يعقوب ، عن أبي عليّ الأشعريّ ، عن محمد ابن عبد الجبار . و محمد بن جعفر وأبي العباس الرّزاز (٢) ، عن أيّوب بن نوح . و عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن أبي نجران ، عن صفوان بن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : طلاق السنة يطلقها تطليقة - يعني على طهر من غير جماع (٣) - بشهادة شاهدين ، ثمّ يدعها حتى تمضي أقرؤها ، فإذا مضت أقرؤها فقد بانث منه وهو خاطب من الخطاب ، إن شاءت نكحته وإن شاءت فلا ، وإن أراد أن يراجعها أشهد على رجعتها (٤) قبل أن تمضي أقرؤها فتكون عنده على التطليقة الماضية » . قال (٥) : « و قال أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : هو قول الله عزّ وجلّ : « أَلطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ (٦) » ، التطليقة الثالثة التّسريح بإحسان » (٧) .

↑
٢٥

١ - طلاق السنة في الاصطلاح معناه الأخص وهو أن يطلق على الشرائط ، ثم يتركها حتى تخرج من العدة ، و يعقد عليها إذا شاء نكاحها ثانياً . و أمّا الطلاق بمعنى الأعم كل طلاق جائز شرعاً و هو في مقابل البدعي .

٢ - كذا في النسخ و الصواب « و محمد بن جعفر أبي العباس الرزاز » و « الواو » زائد ، و محمد بن جعفر ذو كنيّتين ، و هما : « أبو الحسين » و « أبو العباس » .

٣ - من كلام الرّواي أو الإمام تفسيراً لقوله : « تطليقة » أي مشروعة .

٤ - محمولٌ على الاستحباب أو التقيّة ، قال في المسالك : الإشهاد على الرجعة غير واجب عندنا ، لكن يستحب لحفظ الحقّ و رفع التّزاع .

٥ - الظاهر هو ابن مسكان . ٦ - البقرة : ٢٢٩ .

٧ - في الكافي : « التطليقة الثانية التّسريح بإحسان » و ما في المتن هو الأصح بل الصحيح ، ←

ص ٨٢ ﴿٢﴾ - عنه، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد. و^(١) محمد ابن يحيى، عن أحمد بن محمد. و^(١) علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن الحسن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «أنه قال: كل طلاق لا يكون على الستة أو على طلاق العدة فليس بشيء، قال زرارة: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فسّر لي طلاق الستة و طلاق العدة؟ فقال: أما طلاق الستة فإذا أراد الرجل أن يطلق امرأته فلينتظر بها حتى تطمئ وتطهر، فإذا خرجت من طمئتها طلقها تطليقةً من غير جماع، ويشهد شاهدين على ذلك، ثم يدعها حتى تطمئ طمئتين فتنقضي عدتها ثلاث حيض^(٢) وقد بانث منه، ويكون خاطباً من الخطاب إن شاءت تزوجته وإن شاءت لم تزوجه، وعليه نفقتها،

← لأنّ التّطليقة الثّانية ليس بتسريح، إذ له الإمساك بالمرّاعة، إنّما التسريح التّطليقة الثّالثة، إذ ليس له الإمساك بها، الّهمّ إلّا أنّ يفسر التسريح بعدم الرّجوع حتّى تنقضي عدتها و حينئذٍ لا فرق بين الطّلقه الأولى والثّانية. (الشيخ فضل الله التّوري - ره -)

و قال العلامة المجلسي - رحمه الله -: قوله: «التّطليقة الثّانية» لعلّ المعنى بعد الثّانية، أو - المعنى الطّلاق الّذي ينبغي ولا يكره بكرهه شديدة مرتان، فإذا طلق واحدة و راجعها، فإنّما أن يمسه بعد ذلك أو يطلقها طلاقاً لا يرجع فيها، فأما الرّجوع والطلاق بعد ذلك فأبشراً بها، و لذا عاقبه الله بعد ذلك بعدم الرّجوع إلّا بالحلّ، و هذا تأويل حسن في الآية لم يتعرّض له أحد من الفقهاء و المفسرين، و يؤيده ما رواه الصدوق في كتاب علل الشرائع بإسناده عن الحسن بن فضال «قال: سألت الرضا عليه السلام عن العلة التي من أجلها لا تحلّ المطلقة للعدّة لزوجها حتّى تنكح زوجاً غيره؟ فقال: لأنّ الله تبارك و تعالّى إنّما أذن في الطّلاق مرتين، فقال عزّوجلّ: «الطلاق مرتان فإمساك بمتعروفٍ أو تسريحاً بإحسانٍ» يعني في التّطليقة الثّالثة، و لدخوله فيها كره الله عزّوجلّ له من الطّلاق الثّالث حرّمها عليه، فلا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره، لنّما يقع الناس الاستخفاف بالطلاق و لا تضارّ بالتساء». و لعلّ الأظهر في هذا الخبر أيضاً «الثّانية» و يؤيد ما في نسخة التّهذيب، و هو أيضاً يستقيم على الوجه الّذي ذكرنا، بأن يكون المراد قبل التّطليقة الثّالثة، و الظاهر أنّ النسخ لعدم المعنى جعلوا الثّانية في الكتابين ثالثة، و الله يعلم. (ملذ)

٢ - في الكافي: «بثلاث حيض».

١ - عطف على العدة - في الموردين -.

والسكنى ما دامت في عدتها و هما يتوارثان حتى تنقضي العدة ، قال : وأما طلاق-
 العدة التي قال الله تعالى : « فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ (١) » ، فإذا أراد الرجل
 منكم أن يطلق امرأته طلاق العدة فلينتظر بها حتى تحيض وتخرج من حيضها ،
 ثم يطلقها تطليقة من غير جماع ، ويشهد شاهدين عدلين ، ويراجعها من يومه
 ذلك إن أحب ، أو بعد ذلك بأيام قبل أن تحيض ، ويشهد على رجعتها ويواقعها ،
 وتكون معه حتى تحيض ، فإذا حاضت و خرجت من حيضها طلقها تطليقة
 أخرى من غير جماع ، ويشهد على ذلك ، ثم يراجعها أيضاً متى شاء قبل أن
 تحيض ، ويشهد على رجعتها ويواقعها وتكون معه إلى أن تحيض الحيضة-
 الثالثة ، فإذا خرجت من حيضها طلقها الثالثة بغير جماع ويشهد على ذلك ،
 فإذا فعل ذلك فقد بانث منه ، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، قيل له : فان
 كانت ممن لا تحيض ؟ قال : فقال : مثل هذه تطلق السنة (٢) .

↑
٢٦

س ﴿٨٣﴾ ٣ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير - أو
 غيره (٣) - عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام (٤) قال : سألته عن
 طلاق السنة ، فقال : طلاق السنة إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته يدعها إن كان
 قد دخل بها حتى تحيض ثم تطهر ، فإذا طهرت طلقها واحدة بشهادة شاهدين ،
 ثم يتركها حتى تعتد ثلاثة قروء ، فإذا مضت ثلاثة قروء فقد بانث منه بواجدة
 وكان زوجها خاطباً من الخطاب إن شاءت تزوجته وإن شاءت لم تفعل ، فإن
 تزوجها بمهر جديد كانت عنده على اثنتين باقيتين ، وقد مضت الواحدة ؛ فإن
 هو طلقها واحدة أخرى على طهر (٤) بشهادة شاهدين ، ثم يتركها حتى تمضي

١ - الطلاق : ١ ، واللام في «لِعَدَّتِهِنَّ» للتوقيت ، أي في وقت عدتها .

٢ - أي على الأكمل والأسهل .

٣ - في الكافي «عن ابن أبي نجران ؛ أو غيره» و الأمر فيه سهل لمكان «أو غيره» في كليها .

٤ - في الكافي بعده : «(من غير جماع) ، و بعد قوله : «حتى يضي أقرؤها» (إذا مضت

أقراؤها من قبل أن يُراجعها فقد بانَتْ منه بالثنتين و مَلَكَت أمرها و حَلَّتْ لِلزَّوْجِ، و كان زَوْجها خاطِباً من الخُطْبِابِ، إن شاءَتْ تزوَّجَتْه و إن شاءَتْ لم تفعل، فإن هو تزوَّجها تزويجاً جديداً بمتَّهرٍ جديديٍّ كانتْ معه على وِاحِدَةٍ باقيةٍ و قد مَضَتْ نِتان، فإن أراد أن يُطلقها طلاقاً لا تحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره و تركها حتى إذا حاضَتْ و طَهَّرَتْ أشهد على طلاقها تَطْلِيقَةً وِاحِدَةً، ثم لا تحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره، و أمَّا طلاق العِدَّة^(١) فإن يدعها حتى تحيض و تطهر ثم يطلقها بشهادة شاهدين، ثم يراجعها و يواقعها، ثم ينتظر بها الطهر، فإذا حاضَتْ و طَهَّرَتْ أشهد شاهدين على تَطْلِيقَةٍ أُخرى، ثم يراجعها و يواقعها، ثم ينتظر بها الطهر، فإذا حاضَتْ و طَهَّرَتْ أشهد شاهدين على التَّطْلِيقَةِ الثَّالِثَةِ ثم لا تحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره، و عليها أن تُعتدَّ ثلاثة قُرُوءٍ من يوم طَلَّقها التَّطْلِيقَةَ الثَّالِثَةَ، فإن طَلَّقها وِاحِدَةً على طَهْرٍ بشهود، ثم انتظر بها حتى تحيض و تطهر، ثم طَلَّقها قبل أن يراجعها لم يكن طلاقاً ثانياً طلاقاً لأنَّه طَلَّقَ طالقاً، لأنَّه إذا كانتِ المرءة مُطلَّقةً من زَوْجها كانتْ خارجةً من مُلكه حتى يراجعها، فإذا راجعها صارَتْ في مُلكه ما لم يُطلق التَّطْلِيقَةَ الثَّالِثَةَ، فإذا طَلَّقها التَّطْلِيقَةَ الثَّالِثَةَ فقد خرج ملك الرِّجعة من يده، فإن طَلَّقها على طَهْرٍ بشهودٍ، ثم راجعها و انتظر بها الطهر من غير مِواقعةٍ فحاضَتْ و طَهَّرَتْ، ثم طَلَّقها قبل أن يدنسها بمِواقعةٍ بعد الرِّجعة لم يكن طلاقاً لها طلاقاً، لأنَّه طَلَّقها التَّطْلِيقَةَ الثَّانِيَةَ في طَهْرِ الأوَّلِ^(٢) و لا ينقضِي الطهر إلا بمِواقعةٍ بعد الرِّجعة، و كذلك لا تكون التَّطْلِيقَةُ الثَّالِثَةُ إلا بمِراجعةٍ و مِواقعةٍ بعد المِراجعة، ثم حيض و طهر بعد- الحِض، ثم طلاق بشهود حتى يكون لكلِّ تَطْلِيقَةٍ طَهْرٌ من تدنيس المِواقعة بشهود».

١ - في الكافي: «طلاق الرجعة». ٢ - في الكافي: «الطهر الأول» و هو أظهر، و يدلُّ على مذهب ابن أبي عقيل، و ربما يأول بأنه ليس طلاقاً كاملاً، أو ليس بسني و لا عدي و إن كان صحيحاً، و يمكن حمله على الكراهة. (ملذ)

الَّذِي تَضَمَّنَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ لَا تَحُلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ عِنْدِي وَالْمَعْمُولُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لظَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ - إِلَى قَوْلِهِ: - فَإِنْ طَلَّقَهَا (يعني الثالثة) فَلَا تَحُلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ^(١)»، و لم يفصل بين طلاق السَّتَّةِ والعِدَّةِ، فينبغي أن تكون الآية على عمومها، ويكون الخبر أيضاً مؤيداً لها ومؤكداً. ويدلُّ عليه أيضاً ما رواه:

ص ٨٤ ﴿٤﴾ - الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن زرارة؛ و بكير ابني أعين؛ و محمد بن مسلم؛ و بُريد بن معاوية العجلي؛ و الفضيل بن يسار؛ و إسماعيل الأزرق؛ و مُعَمَّر بن يحيى بن بَسام كلهم سمعه^(٢) من أبي جعفر و من ابنه بعد أبيه عليه السلام - بصفة ما قالوا و إن لم أحفظ حروفه، غير أنه لم يسقط جل معناه - «أنَّ الطَّلَاقَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ وَ سِتَّةَ نَبِيِّهِ عليه السلام أَنَّهُ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْءَةَ وَ طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضِهَا أَشْهَدَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَهَا عَلَى تَطْلِيقِهَا، ثُمَّ هُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَمُصْ لَهَا ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، فَإِنْ رَاجَعَهَا كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ، وَ إِنْ مَضَتْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ قَبْلَ أَنْ يَرَجِعَهَا فَهِيَ أَمْلِكُ بِنَفْسِهَا، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْطُبَهَا مَعَ الْخُطَابِ خَطَبَهَا، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا كَانَتْ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ^(٣)، وَ مَا خَلَا هَذَا فَلَيْسَ بِطَّلَاقٍ».

↑
٢٨

ص ٨٥ ﴿٥﴾ - و عنه، عن النَّضْر بن سُويد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا أراد الرَّجُلُ الطَّلَاقَ طَلَّقَهَا قَبْلَ عَدَّتِهَا فِي غَيْرِ جَمَاعٍ، فَإِنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى يَحِلَّ^(٤) أَجْلُهَا أَوْ بَعْدَهُ

١ - البقرة: ٢٢٩ و ٢٣٠، والآية في المصحف هكذا: «فلا تحل له من بعد حتى تنكح -

الآية»، و لعل ما في المتن مفاد الآية، أو وقع فيه سقط. ٢ - أي كل واحد منهم.

٣ - قوله عليه السلام: «فإن تزوجها» هذا موضع استشهاد الشيخ، إذ يدل على أن مع انقضاء

العدة أيضاً تحسب من الطلقات. (ملذ)

٤ - في بعض النسخ: «بخلو أجلها».

فهي عنده على تطليقة، فإن طلقها الثانية و شاء أن يحطبها مع الخطاب إن كان تركها حتى خلا أجلها^(١) وإن شاء راجعها قبل أن ينقضي أجلها، فإن فعل فهي عنده على تطليقتين، فإن طلقها ثلاثاً فلا تحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره، وهي تراث و تراث ما دامت في التّطليقتين الأولتين». فأما الذي رواه:

٦٤٦ (٨٦) - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن - أبي عمير، عن عبدالله بن المغيرة، عن شعيب الحداد، عن معلى بن خنيس، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل طلق امرءته ثم لم يراجعها حتى حاضت ثلاث حيض، ثم تزوجها ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلاث حيض [ثم تزوجها ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلاث حيض] من غير أن يراجعها - يعني يمسه - قال: له أن يتزوجها أبداً ما لم يراجع ويمس».

قوله عليه السلام: «له أن يتزوجها أبداً ما لم يراجع ويمس» يحتمل أن يكون المراد به إذا كانت قد تزوجت زوجاً آخر ثم فارقتها بموت أو طلاق، لأنه متى كان الأمر على ما وصفناه جاز له أن يتزوجها أبداً، لأنّ الزوج يهدم الطلاق - الأوّل^(٢) وليس في الخبر أنه يجوز له أن يتزوجها وإن لم تزوج زوجاً غيره، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على ما ذكرناه.

والذي يدلّ على أنّ دخول الزّوج معتبر فيما ذكرناه ما رواه:

٧ (٨٧) - محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد بن زياد؛ و صفوان^(٣)، عن رفاعة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن

١ - جزء الشرط محذوف، أي فعل، و يحتمل أن يكون قوله: «فإن فعل» جزء الشرطين معاً، أي فإن فعل شيئاً منها. (ملذ)

٢ - زيادة في بعض النسخ المحظوظة و موجودة في الاستبصار و ليست في الكافي.

٣ - الغرض إفادة عدم التحريم في التاسعة.

٤ - هو ابن مجي، و رواه الحسن بن محمد بن سماعة، و محمد بن زياد هو ابن أبي عمير.

رجل طلق امرأته حتى بانث منه وانقضت عدتها، ثم تزوجت زوجاً آخر فطلقها أيضاً، ثم تزوجت زوجها الأول أيهدم ذلك الطلاق الأول؟ قال: نعم، قال ابن سماعه: و كان ابن بكير يقول: المطلقة إذا طلقها زوجها، ثم تركها حتى تبين، ثم تزوجها فإنما هي عنده على طلاق مستأنف، قال ابن سماعه: و ذكر الحسين بن هاشم^(١) أنه سأل ابن بكير عنها فأجابها بهذا الجواب، فقال له: سمعت في هذا شيئاً؟ فقال: رواية رفاعه، فقال: إن رفاعه روى: أنه إذا دخل بينها زوج، فقال: زوج و غير زوج عندي سواء، فقلت: سمعت في هذا شيئاً؟ فقال: لا، هذا مما رزق الله من الرأي، قال ابن سماعه: و ليس نأخذ بقول ابن بكير فإن الرواية: إذا كان بينهما زوج^(٢).

فق^{٨٨٨} ٨ - و روى محمد بن أبي عبدالله، عن معاوية بن حكيم، عن عبدالله بن المغيرة «قال: سألت عبدالله بن بكير عن رجل طلق امرأته واحدة ثم تركها حتى بانث منه ثم تزوجها؟ قال: هي معه كما كانت في الترويع، قال: قلت: فإن رواية رفاعه إذا كان بينهما زوج، فقال لي عبدالله: هذا زوج، و هذا مما رزق الله من الرأي»^(٣).

- ١ - هو الحسين بن أبي سعيد هاشم بن حيان المكاربي كان هو و أبوه وجهين في الواقعة، و كان الحسين ثقة في حديثه، له كتاب عنه الحسن بن محمد بن سماعه. (جش)
 - ٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : هذا الخبر والذي بعده يضعتان العمل بخبر ابن بكير، و إن كان فيه إجماع العصابة، إلا يأول بأن مراده: هذا مما رزق الله من الرأي للأخبار الأخر، أو للجمع بين الأخبار، و لم يذكر الأخبار المعارضة لمصلحة.
 - ٣ - قوله: «هذا زوج» أي انقضاء العدة في حكم الزوج، أو خير رفاعه مشتمل على الزوج و ما قلته رأيي. و اعلم أنه نسب القول بعدم الاحتياج إلى المحلل إلى ابن بكير، و يظهر من الصدوق في الفقيه (باب طلاق العدة) القول به، بل يشعر كلام الكليني (الكافي ج ٦ ص ٦٦) أيضاً بذلك، لكن لم ينسب هذا القول إليهما، والمشهور بل المجمع عليه خلافه، نعم على المشهور هذا إنما يؤثر في عدم التحريم المؤبد في التاسعة. (ملذ)
- أقول: و للخبر في الكافي ذيل و لا يخلو من إشكال.

وأما الذي رواه :

ص ٨٩ ﴿٩﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن عبد الله بن سنان^(١) « قال : إذا طلق الرَّجُل امرأته فليطلق على طهر بغير جماع بشهودٍ ، فإن تزوجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث و بطلت - التّطليقة الأولى ، وإن طلقها اثنتين ، ثم كف عنها حتى تمضي الحيضة الثالثة بانّت منه بشتين ، وهو خاطبٌ من الخطاب ، فإن تزوجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث تطليقات و بطلت الاثنتان ، فإن طلقها ثلاث تطليقات على العدة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره » .

فأول ما في هذه الرواية أنّها موقوفة غير مسندة لأنّ عبد الله بن سنان لم يسندها^(٢) إلى أحدٍ من الأئمة عليهم السلام ، وإذا كان الأمر على ذلك جاز أن يكون قد قال ذلك برأيه كما قال عبد الله بن بكير ، أو يكون عبد الله بن سنان قد أخذه من عبد الله بن بكير وأفتى به كما سمعه ، وإذا احتمل ذلك لم يعترض بها على ما تقدّم من الروايات ، غير أنّ هذا الخبر رواه :

ص ٣ محمد بن الحسن الصّفّار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبي الحسن^(٣) ، عن سيف بن عميرة ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

فجاءت هذه الرواية مسندة والوجه فيها أن تحمل على أنّ الذي يسأل أنّه تزوّج بامرأة بعد انقضاء عدتها يكون إنّما تزوّجها بعد أن كان قد تزوّجها زوج آخر فدخل بها ثمّ فارقتها بموت أو بطلاق ، لأنّ الزوج على هذا الوصف يهدم ما تقدّم من الطلاق واجدةً كانت أو اثنتين أو ثلاثاً ، وقد بيتنا أنّ دخول الزوج معتبر في هدم ما تقدّم من الطلاق .

١ - كذا مضمراً ، مقطوعاً . ٢ - إن الإحصار من هؤلاء الثقات من الأصحاب لا يقدح في صحة الخبر ، لأنهم لا يقولون برأيه شيئاً من الأحكام . (ملذ)
٣ - هو علي بن سيف بن عميرة التخمي الكوفي الثقة . و في بعض النسخ : «أبو الحسين» و هو مجهول ، و لذا قال العلامة المجلسي (ره) بجهاالة السند .

والَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ يَهْدُمُ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ كَمَا يَهْدُمُ -
الثَّلَاثَ مَا رَوَاهُ:

ص ٩٠ ﴿٩٠﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي، عن القاسم بن محمد -
الجوهري، عن رفاعَةَ بن موسى « قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رَجُلٌ طَلَّقَ
امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فَتَبَيَّنَ مِنْهُ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا آخِرَ فَيُطَلِّقُهَا عَلَى السَّنَةِ فَتَبَيَّنَ مِنْهُ
ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا الْأَوَّلَ، عَلَى كَيْفِ هِيَ عِنْدَهُ؟ قَالَ: عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ، ثُمَّ قَالَ: يَا رِفَاعَةُ
كَيْفَ إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثَانِيَةً اسْتَقْبَلَ الطَّلَاقَ فَإِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً
كَانَتْ عَلَى اثْنَتَيْنِ ^(١) ». فَأَمَّا مَا رَوَاهُ:

ص ٩١ ﴿٩١﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن -
الحلي « قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً ثُمَّ
تَرَكَهَا حَتَّى مَضَتْ عَدَّتُهَا فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ ثُمَّ مَاتَ الرَّجُلُ، أَوْ طَلَّقَهَا
فَرَاغَهَا زَوْجًا لِهَا [الأوَّل]، قَالَ: هِيَ عِنْدَهُ عَلَى تَطْلِيقَتَيْنِ بَاقِيَتَيْنِ ».

ص ٩٢ ﴿٩٢﴾ - روى الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن منصور، عن
أبي عبد الله عليه السلام « فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى
تَمُتَ عَدَّتُهَا فَتَزَوَّجَهَا غَيْرَهُ فَيَمُوتُ، أَوْ يُطَلِّقُهَا فَتَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ، قَالَ: هِيَ
عِنْدَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقِ ».

ص ٩٣ ﴿٩٣﴾ - وعنه، عن ابن مسكان، عن محمد الحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.
ص ٩٣ ﴿٩٣﴾ - وعنه، عن صفوان، عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن
أبي جعفر عليه السلام « أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ فِي رَجُلٍ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً ثُمَّ
يَتَزَوَّجُهَا بَعْدَ زَوْجٍ: إِنَّهَا عِنْدَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَّاقِهَا » ^(٢).

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : اعلم أنه اختلف الأصحاب في أنه هل يهدم المحلل ما
دون الثلاث أم لا ، مذهب الشيخ و أتباعه إلى أنه يهدم ، و نقل عن بعض فقهاءنا القول بعدم
الهدم ، و لم يذكروا القائل به على التعيين . (ملذ)
٢ - يمكن حل تلك الأخبار على الاستحباب لثلاث يستخف بالطلاق . (المولى المجلسي)

سجـ ﴿٩٤﴾ ١٤ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن أحمد ، عن عبد الله ابن محمد « قال : قلت له : روي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يُطلق امرءة على الكتاب والسنة ، وتبين منه بواحدة وتزوج زوجاً غيره فيموت عنها أو يطلقها فترجع إلى زوجها الأول ، أنها تكون عنده على تطليقتين و واحدة قد مضت ، فكتب : صدقوا » .

فهذه الزوايا تَحْتَمَلُ وجهين أحدهما : أنه إذا كان الزَّوْجُ الثَّانِي لم يكن قد دخل بها أو كان تزوج مُتَعَةً أو لم يكن بالغاً وإن كان التزويج دائماً ، لأن الزوج - الثَّانِي يراعى فيه جميع ذلك من كونه بالغاً وإن يعقد عقد الدَّوام ويدخل بها ، فإن أُخِلَّ بشيء من ذلك لم يحلَّ لها أن ترجع إلى الأول ، وإن رجعت لم تهدي ما تقدم من الطلاق .

والذي يدلُّ على اعتبار هذه الشروط ما رواه :

فق ﴿٩٥﴾ ١٥ - محمد بن يعقوب ، عن حميد بن زياد ، عن ابن سماعة (١) ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : المرأة التي لا تحلُّ لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره ؟ قال : هي التي تُطلق ثم تُراجع ثم تطلق ثم تُراجع ثم تُطلق الثالثة ، فهي التي لا تحلُّ لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره ويدوق عُسَيْلتها » (٢) .

فق ﴿٩٦﴾ ١٦ - صفوان ، عن ابن بكير (٣) ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام

١ - يعني الحسن بن محمد بن سماعة .

٢ - المشهور أنه يعتبر في المحلل أمور : الأول : البلوغ ، وبه قطع أكثر الأصحاب ، وقوى الشيخ في «المبسوط» و «الخلاف» أن المراهق يحصل بوطئه التحليل ، والأجود اعتبار البلوغ . الثاني : الوطء في القبل ، فلا يكفي الدبر ، والمعتبر منه ما يوجب الغسل حتى لو حصل إدخال الحشفة بالاستعانة كنى مع احتمال العدم ، لقوله عليه السلام : « حتى يدوق عُسَيْلتها » ، والعُسَيْلة لذة الجماع ، وهي لا تحصل بالوطء على هذا الوجه ، الثالث : أن يكون بالعقد لا بالملك والتحليل ، والرابع : كون العقد دائماً ، فلا يكفي المتعة . (ملذ) ٣ - في الكافي : « موسى بن بكر » مكان « ابن بكير » ، فالخير مجهول كالموتق ، وهو أظهر وأصوب . (ملذ)

« في الرجل يطلق امرأته تطليقةً ، ثم يراجعها بعد انقضاء عدتها ، فإذا طلقها ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، فإذا تزوجها غيره ولم يدخل بها و طلقها أو مات عنها لم تحل لزوجه الأول حتى يذوق الآخر عُسيتها » .

والذي يدل على أنه يراعى أن يكون الزوج بالغاً والتزويج دائماً ما رواه :

صح ﴿٩٧﴾ ١٧ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن - زياد ، عن علي بن أسباط ، عن علي بن الفضل الواسطي « قال : كتبت إلى الرضا عليه السلام : رجل طلق امرأته الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فترزوها غلاماً لم يحتلم ؟ قال : لا حتى يبلغ ، و كتبت إليه : ما حد البلوغ ؟ فقال : ما أوجب على المؤمنين الحدود » .

نق ﴿٩٨﴾ ١٨ - و روى محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن الحسن ^(١) ، عن عمرو بن سعيد ، عن مُصَدِّق بن صدقة ، عن عمار الساباطي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدّة ثم تزوجت متعة هل تحل لزوجهما الأول بعد ذلك ؟ قال : لا حتى تزوج بتاتاً » ^(٢) .

نق ﴿٩٩﴾ ١٩ - علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن عبد الله بن زُرارة ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل تزوج امرأةً ثم طلقها فبانث ^(٣) ، ثم تزوجها رجل آخر متعة هل تحل لزوجهما - الأول ؟ قال : لا حتى تدخل فيما خرجت منه » .

صح ﴿١٠٠﴾ ٢٠ - عنه ، عن أيوب بن نوح ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الله بن مسكان ، عن الحسن الصيقل ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له :

١ - يعني ابن فضال .

٢ - قوله : « هل تحل لزوجهما الأول » أي بعد تطليقة أخرى بغير محلل آخره ، وقوله عليه السلام : « بتاتاً » أي دائماً ، وفي بعض النسخ : « حتى تزوج بثان » أي بغيره دواماً ، وما في المتن أصوب .

٣ - المراد بقوله : « فبانث » أي طلقها كراراً واحتاج إلى المحلل ، وقيل : سقط منه جملة :

« طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره » .

رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَّاقًا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ مَتَعَةً
أَحَلُّ لِلأَوَّلِ؟ قَالَ: لَا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى
تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا^(١).....»، والمتعة ليس فيها طلاق.

ع ١٠١ ﴿٢١﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ
صَفْوَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُضَارِبٍ^(٢) «قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَا عليه السلام عَنِ الْخَصِيِّ يُحْلِلُ؟
قَالَ: لَا يُحْلِلُ»^(٣).

ص ١٠٢ ﴿٢٢﴾ - الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «عَنْ
رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَبَانَتْ مِنْهُ فَأَرَادَ مَرَاجَعَتَهَا، فَقَالَ لَهَا: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُرَاجِعَكَ
فَتَزَوَّجِي زَوْجًا غَيْرِي، فَقَالَتْ لَهُ: قَدْ تَزَوَّجْتُ زَوْجًا غَيْرَكَ وَحَلَلْتُ لَكَ نَفْسِي،
أَيُصَدِّقُ قَوْلَهَا وَيَرَاجِعُهَا وَكَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: إِذَا كَانَتِ الْمَرْءَةَ ثِقَةً صَدَّقْتُ فِي
قَوْلِهَا».

وَالْوَجْهَ الثَّانِي فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا أَنْ تَكُونَ مَحْمُولَةً عَلَى ضَرْبٍ مِنْ -
النَّفِيَّةِ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ عُمَرَ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ اقْتَضَتْ أَنْ يَفْتِيَ عليه السلام بِمَا يُوَافِقُ
مَذْهَبَهُ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ:

ص ١٠٣ ﴿٢٣﴾ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْبُرَيْقِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ -
الْمَغِيرَةِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ^(٤)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ «قَالَ:
اِخْتَلَفَ رَجُلَانِ فِي قَضِيَّةٍ عَلَى عليه السلام وَعُمَرَ فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا تَطْلِيقًا أَوْ -
اِثْنَتَيْنِ فَتَزَوَّجَهَا آخَرَ فطَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا، فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا تَزَوَّجَهَا الأَوَّلَ،

↑
٣٤

١ - البقرة: ٢٣٠. ٢ - في بعض النسخ: «محمّد بن مصادف».

٣ - المراد بالخصي هنا إما الذي سلّت خصيتاه، أو الذي انقطع ماؤه، قال في المسالك:
رواية محمد بن مضارب مطرحة لضعف الطريق، والموجوء في معنى الخصي، (و هو من الوجاء
- بالكسر والمد، أي رق عروق البيضتين حتى تنفخ)، أما المجهوب (المقطوع الذكر) فإن بقي
منه مقدار الحشفة صح تحليله وإلا فلا.

٤ - هو ابن أبي المقدم، وفي جهالة، والمشهور ضعفه.

فقال عمر: هي على ما بقي من الطلاق، و قال أمير المؤمنين عليه السلام: سبحان الله
 أيهدم ثلاثاً ولا يهدم واحدة!!
 وأما ما رواه:

نق **﴿١٠٤﴾** ٢٤ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسن
 ابن محبوب، عن عبدالله بن بكير، عن زُرارة بن أعين «قال: سمعت أبا جعفر
عليه السلام يقول: الطلاق الذي يحبه الله والذي يطلق الفقيه وهو العدل بين المرأة
 والرجل، أن يطلقها في استقبال الطهر بشهادة شاهدين وإرادة من القلب، ثم
 يتركها حتى يمضي ثلاثة قروء، فإذا رأيت الدم في أول قطرة من الثالثة وهو
 آخر القروء - لأن الأقرء هي الأطهار - فقد بانث منه وهي أملك بنفسها،
 فإن شاءت تزوجت و حلت له بلا زوج^(١)، فإن فعل هذاها مائة مرة هدم ما
 قبله و حلت بلا زوج، وإن راجعها قبل أن تملك نفسها، ثم طلقها ثلاث
 مرّات يراجعها و يطلقها لم تحل له إلا بزواج».

فهذه الرواية آكد شبهة من جميع ما تقدّم من الروايات لأنها لا تحتمل
 شيئاً مما قلناه، لكونها مصرّحة خالية من وجوه الاحتمال، إلا أن طريقها
 عبدالله بن بكير، وقد قدّمنا من الأخبار ما تضمن أنه قال حين سئل عن هذه-
 المسألة: «هذا مما رزق الله من الرأي^(٢)» و لو كان سمع ذلك من زُرارة لكان
 يقول حين سأله الحسين بن هاشم وغيره عن ذلك وأنه هل عندك في ذلك شيء؟
 كان يقول: نعم رواية زرارة، و لا يقول: نعم رواية رفاعة حتى قال له السائل:

١ - أي بلا حلل.

٢ - قال صاحب الوافي: «كيف يظن هو - أي الشيخ (ره) - في ابن بكير، و هو الذي
 وثقه في فهرسته، و عدّه الكشيّ من أجمعيت العصابة على تصحيح ما يصح عنه والإقرار له
 بالفقه، و لو كان مطعوناً و لا سبياً بمثل هذا الظن المنكر لارتفع الوثوق عن كثير من أخبارنا
 الذي هو في طريقه، و أيضاً مضمون هذه الرواية ليس منحصرأ فيها رواه بل هو مما تكرر في
 الأخبار و نقله غير واحدٍ من الرجال..... - إلخ».

↑
٢٥

إِنَّ رَوَايَةَ رِفَاعَةَ تَتَضَمَّنُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهَا زَوْجٌ ، فَقَالَ هُوَ عِنْدَ ذَلِكَ : «هَذَا مِمَّا رَزَقَ اللَّهُ مِنَ الرَّأْيِ» ، فَعَدَلَ عَنْ قَوْلِهِ : إِنَّ هَذَا فِي رَوَايَةِ رِفَاعَةَ - إِلَى أَنْ قَالَ : - الزَّوْجَ وَغَيْرَ الزَّوْجِ سَوَاءٌ عِنْدِي ، فَلَمَّا أَلْحَ عَلَيْهِ السَّائِلُ ، قَالَ : هَذَا مِمَّا رَزَقَ اللَّهُ مِنَ الرَّأْيِ ، وَ مِنْ هَذِهِ صُورَتِهِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَسْنَدُ ذَلِكَ إِلَى رَوَايَةِ زُرَّارَةَ (١) ، نَصْرَةً لِمَذْهَبِهِ الَّذِي كَانَ يَفْتِي بِهِ وَ أَنَّهُ لَمَّا أَنْ رَأَى أَنَّ أَصْحَابَهُ لَا يَقْبَلُونَ مَا يَقُولُهُ بِرَأْيِهِ أَسْنَدَهُ إِلَى مَنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، وَ لَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ مَعْصُومًا لَا يَجُوزُ هَذَا عَلَيْهِ ، بَلْ وَقَعَ مِنْهُ مِنَ الْعُدُولِ عَنِ اعْتِقَادِ مَذْهَبِ الْحَقِّ إِلَى اعْتِقَادِ مَذْهَبِ الْفَطْحِيَّةِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ مَذْهَبِهِ ، وَالْغَلَطُ فِي ذَلِكَ أَعْظَمُ مِنْ إِسْنَادِ فِتْيَا الْغَلَطِ فَيَمُنُّ بِعِتْقِ صِحَّتِهِ لِشَبْهَةِ إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِ الْأُئِمَّةِ عليهم السلام ، وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قُلْنَا هُوَ لَمْ تَعْتَرِضْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ أَيْضًا مَا قَدَّمْنَاهُ .

فَإِنْ قِيلَ : أَلَا زَعَمْتَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي رَوَيْتُمُوهَا فَيَمُنُّ لَا تَحُلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ (٢) مِنْ أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ طَلَّاقِ السُّتَّةِ لَا تَحُلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ ذِكْرَ تَفْصِيلِ طَلَّاقِ الْعِدَّةِ وَ لَيْسَ تَتَضَمَّنُ ذِكْرَ طَلَّاقِ السُّتَّةِ عَلَى وَجْهِ ؟ .

قِيلَ لَهُ : لَيْسَ فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ مَا يَنَافِي مَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّ الَّذِي فِيهَا ذِكْرُ حُكْمِ طَلَّاقِ الْعِدَّةِ ، وَ أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ طَلَّاقِ الْعِدَّةِ لَا تَحُلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، وَ لَيْسَ فِيهَا صَرِيحٌ بِأَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ لِلسُّتَّةِ مَا حُكِمَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ دَلِيلِ الْخِطَابِ ، وَ يَجُوزُ تَرْكُ دَلِيلِ الْخِطَابِ (٣) لِدَلِيلِ ،

١ - هذا لا يخلو من منافرة ، لتوثيقه له في الفهرست ، وكيف يعتمد - رحمه الله - على أخباره في عرض هذا الكتاب مع تجويز مثل هذا عليه ؟!! (ملذ)

٢ - قوله : «الأ» بالتشديد للتخصيص . أي لم لا تعتقدون في تلك الأحاديث أنها تدل على اختصاص التحريم في الثالثة بالعدوي فتقولوا بموجها . (ملذ)

٣ - إنَّما يترك إذا لم يوافق منطوق و عارض المنطوق . و أما إذا عارض المنطوقان و أتد أحدهما بمفهوم الخطاب فهو يؤيد أحد المنطوقين ، إلا أن يؤيد المنطوق الآخر ما هو أقوى من دليل الخطاب . (ملذ)

و هو ما قدّمناه من الأخبار .

فأما ما ذكره - رحمه الله - من قوله : ﴿ أَنَّهُ يَقُولُ إِذَا أَرَادَ الطَّلَاقَ : «فَلَانَةَ طَالِقٌ» أَوْ «هِيَ طَالِقٌ» وَيَشِيرُ إِلَيْهَا ﴾ روى ذلك :

٣٦ ↑
 ترواح ﴿ ١٠٥ ﴾ ٢٥ - محمد بن يعقوب ، عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن -
 سماعة ، عن ابن رباط . و علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير جميعاً ، عن
 ابن أديّنة ، عن محمد بن مسلم « أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ :
 أَنْتِ عَلِي حَرَامٌ أَوْ [طَلَّقَهَا] ^(١) بَائِنَةٌ أَوْ بَتَّةٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ خَلِيَّةٌ ، قَالَ : هَذَا كَلَّمَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ
 إِنَّهَا الطَّلَاقُ أَنْ يَقُولَ لَهَا فِي قَبْلِ الْعِدَّةِ بَعْدَ مَا تَطَهَّرَ مِنْ مَحِيضِهَا قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَهَا :
 أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ اعْتَدِي ، يَرِيدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقَ ، وَيَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ » .

ح ﴿ ١٠٦ ﴾ ٢٦ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ،
 عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : الطَّلَاقُ أَنْ يَقُولَ لَهَا : اعْتَدِي ،
 أَوْ يَقُولَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ » .

ث ﴿ ١٠٧ ﴾ ٢٧ - وعنه ، عن حميد بن زياد ، عن ابن سماعة ، عن علي بن -
 الحسن الطاطري « قَالَ : الَّذِي أُجْمِعُ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ أَنْ يَقُولَ : «أَنْتِ طَالِقٌ» أَوْ
 «اعْتَدِي» ، وَ ذَكَرَ أَنَّهُ قَالَ لِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمزَةَ : كَيْفَ يُشْهَدُ عَلَى قَوْلِهِ :
 «اعْتَدِي» ؟ قَالَ : يَقُولُ : اشْهَدُوا اعْتَدِي » ^(٢) .

قال الحسن بن سماعة : هذا غلط ليس الطلاق إلا كما روى بكير بن أعين أن

١ - لفظه : «طَلَّقَهَا» ليست في الكافي أصلاً ، و لكتبا موجودة في الاستبصار .

٢ - المشهور عدم وقوع الطلاق بقوله : «اعْتَدِي» . (ملذ) أقول : في الكافي بعد هذا القول :
 «قال ابن سماعة ؛ غلط محمد بن أبي حمزة أن يقول : «اشهدوا» «اعْتَدِي» قال الحسن بن سماعة :
 ينبغي أن يجيء بالشهود إلى حجلتها أو يذهب بها إلى الشهود إلى منازلهم ، و هذا المحال الذي لا
 يكون ، و لم يوجب الله عز وجل هذا على العباد ، و قال الحسن : ليس الطلاق إلا كما روى
 ابن بكير - إلخ » و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لا يخفى أن استدلاله إنما يتم لو كان لفظ
 الطلاق منحصراً في قوله : «اعْتَدِي» و لعل الشيخ لو ههنا أسقطه .

يقول لها وهي طاهرة من غير جماع: «أنت طالق» و يشهد شاهدين عدلين و كلُّ ما سوى ذلك فهو ملغى .

قال محمد بن الحسن : ما تضمن هذه الأحاديث التي قدّمناها من قولهم : «اعتدي» يمكن حمله على وجه لا ينافي الصحيح على ما قال ابن سماعة ، لأن قولهم : «اعتدي» إزاً يكون به اعتبار إذا تقدّمه قول الرجل : «أنت طالق» ثم يقول : «اعتدي» ، لأن قوله لها : «اعتدي» ليس له معنى لأن لها أن تقول : من أي شيء أعتد ؟ فلا بد من أن يقول لها : «اعتدي لأني قد طلقتك» ، فالاعتبار بالطلاق لا بهذا القول إلا أن يكون هذا القول كالكاشف لها عن أنه لزمها حكم الطلاق^(١) و كالموجب عليها ذلك ، و لو تجرّد ذلك من غير أن يتقدّمه لفظ الطلاق لما كان به اعتبار على ما قاله ابن سماعة .

ص ١٠٨ ﴿٢٨﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن بُنان بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن المغيرة ، عن السكوتي ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « في الرجل يقال له : أطلقت امرأتك ؟ فيقول : نعم^(٢) ، قال : قال : قد طلقها حينئذٍ » .

ص ١٠٩ ﴿٢٩﴾ - وعنه ، عن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن وهب بن وهب ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « قال : كلُّ طلاق بكلِّ لسانٍ فهو طلاق » .

ح ١١٠ ﴿٣٠﴾ - محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ؛ و ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة « قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجلٌ كتب بطلاق امرأته أو يعتق غلامه ثمّ بدا له فحاه ، فقال : ليس ذلك بطلاقٍ و لا عتاقٍ حتّى يتكلّم به » .

ص ١١١ ﴿٣١﴾ - الحسن بن محبوب ، عن أبي حمزة الثماليّ^(٣) « قال : سألت

١ - كذا ، و في بعض النسخ : «كالكاشف لها غير أنه لزمها - إلخ» .

٢ - الظاهر إرادة الإنشاء بقوله : «نعم» ، و ذهب الشيخ و جماعة إلى وقوعه ، والعلامة و جماعة إلى العدم و لكلٍّ منهما أتباع .

٣ - في رواية ابن محبوب عن الثمالي بلا واسطة كلام ، راجع جامع الزوّاة عنوان ثابت بن - دينار أبي حمزة الثماليّ .

أبا جعفر عليه السلام عن رجل قال لرجل: اكتب يا فلان إلى امرأتي بطلاقها، أو اكتب إلى عبدي بعتيه، يكون ذلك طلاقاً أو عتقاً؟ فقال: لا يكون طلاق ولا عتق حتى ينطق به لسانه أو يحقظه بيده وهو يريد به الطلاق أو العتق، ويكون ذلك منه بالأهله والشهود، ويكون غائباً عن أهله».

* (و الوكالة في الطلاق صحيحة) *

الذي يدل على ذلك ما رواه:

فق **﴿١١٢﴾** ٣٢ - الحسن بن سماعة، عن صفوان بن يحيى، عن سعيد - الأعرج، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن رجل جعل أمر امرأته إلى رجل فقال: اشهدوا أنني قد جعلت أمر فلانة إلى فلان، فيطلقها، أيجوز ذلك للرجل؟ قال: نعم».

صح **﴿١١٣﴾** ٣٣ - الحسين بن سعيد، عن علي بن الثعمان، عن سعيد - الأعرج، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل يجعل أمر امرأته إلى رجل، فقال: اشهدوا أنني قد جعلت أمر فلانة إلى فلان فيطلقها، أيجوز ذلك للرجل؟ قال: نعم».

صح **﴿١١٤﴾** ٣٤ - الحسن بن علي بن فضال، عن ابن مسكان، عن أبي - هلال الرّازي «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته إذا حاضت وطهرت وخرج الرجل، فبداله فأشهد أنه قد أبطل ما كان أمره به وأنه قد بدّله في ذلك؟ قال: فليعلم أهله وليعلم الوكيل»^(١).

صح **﴿١١٥﴾** ٣٥ - وروى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الثوقلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما وأبى الآخر، فأبى أمير المؤمنين عليه السلام أن يجيز ذلك حتى يجتمعا جميعاً على الطلاق».

١ - إعلام الأهل لثلاث تزوج بطلاق المعزول احتياطاً، و ظاهره عدم انزال الوكيل بدون

الإعلام، كما هو المشهور، وإن لم يكن صريحاً فيه.

ضع ﴿١١٦﴾ ٣٦ - و عنه ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شَمُون ، عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن مِسْمَع ، عن أبي - عبد الله عليه السلام « في رجل ^(١) جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما وأبي - الآخر ، فأبى علي عليه السلام أن يجيز ذلك حتى يجتمعا على الطلاق جميعاً » .
فأما ما رواه :

نقح ﴿١١٧﴾ ٣٧ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن مُعَلَّى بن - محمد ، عن الحسن بن علي . و حميد بن زياد ، عن ابن سَمَاعَةَ ^(٢) ، عن جعفر بن - سَمَاعَةَ ، جميعاً عن حماد بن عثمان ، عن زُرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا تجوز الوكالة في الطلاق » ^(٣) .

فلا ينافي الأخبار الأوّلة ، لأنّ هذا الخبر نحمله على الحال التي يكون الرّجل فيها حاضراً غير غائب عن بلده ، وأنّه متى كان الأمر على ما وصفناه فلا تجوز وكالته في الطلاق ، والأخبار الأوّلة في تجوّز الوكالة محتضّة بحال الغيبة ، ولا تنافي بين الأخبار ، و قال ابن سَمَاعَةَ : « إنّ العمل على الخبر الذي ذكر فيه أنّه لا تجوز الوكالة في الطلاق » ولم يفضل ، و ينبغي أن يكون العمل على الأخبار كلّها حسب ما قدّمناه .

صح ﴿١١٨﴾ ٣٨ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى اليقطينيّ « قال : بعث إليّ أبو الحسن الرضا عليه السلام رَزَم ^(٤) ثياب و غلماًناً و حجة لي و حجة لأخي موسى بن عبيد و حجة ليونس بن عبد الرحمن ، فأمرنا أن نخرج عنه

١ - كذا في النسخ ، و في الكافي «باب الوكالة في الطلاق» تحت رقم ٥ ، والظاهر فيه سقط فلا معنى لأن يقول : «عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل» ثم يقول في الجواب «فأبى علي عليه السلام أن يجيز ذلك» فلا بدّ من حصول التسقط فيه و أنّ الأصل «عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال علي عليه السلام في رجل - إلخ» . (الأخبار الدخيلة) ٢ - هو أبو علي الحسن بن محمد بن سماعة روى عن أخيه .

٣ - زاد في آخره في الكافي : «قال الحسن بن سماعة: وهذا الحديث نأخذ» .

٤ - الرزم : التزمة - بالكسر - من الثياب و غيرها ما جمع و شدّ معاً ، جمع رَزَم .

فَكَانَتْ بَيْنَا مِائَةَ دِينَارٍ أَثْلَاثًا فِيمَا بَيْنَنَا ، فَلَمَّا أَرَدْتَ أَنْ أَعْتَجِي النَّيَابَ رَأَيْتَ فِي أَعْصَافِ النَّيَابِ طِينًا ، فَقُلْتَ لِلرَّسُولِ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : لَيْسَ يُوَجِّهُ بِمَتَاعٍ إِلَّا جَعَلَ فِيهِ طِينًا مِنْ قَبْرِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ثُمَّ قَالَ الرَّسُولُ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : هُوَ أَمَانٌ يَأْذَنُ اللَّهُ ، وَ أَمَرْنَا بِالْمَالِ بِأُمُورٍ مِنْ صِلَةِ أَهْلِ بَيْتِهِ وَ قَوْمٍ تَحَاوِيحُ لَا يُؤْبَهُ لَهُمْ ^(١) ، وَ أَمَرَ بِدَفْعِ ثُلُثِ مِائَةِ دِينَارٍ إِلَى رُحَيْمِ امْرَأَةٍ كَانَتْ لَهُ وَ أَمَرَنِي أَنْ أُطَلِّقَهَا عَنْهُ وَ أُمَّتَعَهَا بِهَذَا الْمَالِ ، وَ أَمَرَنِي أَنْ أَشْهَدَ عَلَى طَلَاقِهَا صَفْوَانَ بْنَ مِجْيٍ وَ آخَرَ نَسِيٍّ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى اسْمُهُ ^(٢) .

و جميع كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ غَيْرُ مَعْتَبَرٍ بِهَا مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ : «أَنْتَ خَلِيَّةٌ» أَوْ «بَرِيَّةٌ» أَوْ «حَبْلُكَ عَلَى غَارِيكِ» ^(٣) ، وَ مَا يَجْرِي تَجْرَاهُ ، وَ قَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ .
و يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ :

ح ﴿١١٩﴾ ٣٩ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ - أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دُرَّاجٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الرَّجُلِ يَقُولُ لِمَرْأَتِهِ : أَنْتِ مِنِّي خَلِيَّةٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ بَتَّةٌ أَوْ حَرَامٌ ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِشَيْءٍ » ^(٤) .

١ - أَي لَا يَجْتَمِعُ بِهِمْ لِحْقَارَتِهِمْ عِنْدَ النَّاسِ . ٢ - بَدَلًا الْخَيْرِ عَلَى جَوَازِ التَّوَكُّلِ فِي الطَّلَاقِ وَ اسْتِحْبَابِ التَّمْتِيعِ ، وَ اشْتِرَاطِ إِشْهَادِ الْعَدْلَيْنِ فِي الطَّلَاقِ ، وَ عَدَالَةِ صَفْوَانَ بَلِ الْيَقُطِيبِيِّ ، وَ اسْتِحْبَابِ جَعْلِ التَّرْبَةِ بَيْنَ الْأُمَّتَةِ لِحَفْظِهَا ، وَ أَنَّهُ لَا يَنَافِي إِحْتِرَامَهَا . (مِلْدُ)
٣ - قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ : هُوَ مِثْلُ عَلَى التَّخْلِيَةِ ، لِأَنَّ النَّاقَةَ إِذَا أُرْسِلَتْ يَلْقَى حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا ، وَ هُوَ مَا بَيْنَ الْعُنُقِ وَ السِّنَامِ ، يَعْنِي أَنْتِ مَرْسَلَةٌ مِنْ حَبْلِ التَّكْحَاحِ ، أَوْ مِنْ حَبْلِ الْحِيَاءِ . (مِلْدُ) أَقُولُ : مَرَادُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ كِتَابُ اللَّغَةِ تَأْلِيفَ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْخَنْفِيِّ الصَّفَغَانِيِّ اللَّاهُورِيِّ الْمُنَوْفِيِّ ٦٥٠ ، وَ أَلْفَ الْمَجْمَعِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ مَجْلَدًا ، وَ لَهُ الْعِبَابُ الرَّاهِرُ وَ اللَّبَابُ الْفَاخِرُ فِي اللَّغَةِ فِي عِشْرِينَ مَجْلَدًا .

٤ - فِي التَّنَاهِيَةِ : فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ «الْخَلِيَّةُ ثَلَاثٌ» كَانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُ لِرُجُوعِهِ : «أَنْتِ خَلِيَّةٌ» فَكَانَتْ تَطْلُقُ مِنْهُ ، وَ هِيَ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ ، فَبِإِذَا نَوَى بِهَا الطَّلَاقَ وَقَعَ . يُقَالُ : رَجُلٌ خَلِيٌّ لِزَوْجَتِهِ ، وَ امْرَأَةٌ خَلِيَّةٌ لِزَوْجِهَا - انْتَهَى . وَ «بَرِيَّةٌ» أَي مِنَ الزَّوْجِ ، وَ كَذَلِكَ «بَتَّةٌ» أَي مَقْطُوعَةٌ وَ الْمُنْقَطِعَةُ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ التَّكْحَاحِ .

١٢٠ ﴿٤٠﴾ - وعن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد. وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألت عن رجل قال لامرأته: «أنت ميني بائن» و «أنت ميني خلية» و «أنت ميني بريّة»، قال: ليس بشيء».

١٢١ ﴿٤١﴾ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن محمد بن سماعة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألت عن رجل قال لامرأته: أنت علي حرام، فقال لي: لو كان لي عليه سلطان لأوجعت رأسه وقلت له: الله عز وجل أحلها لك، فما حرّمها عليك؟! إنه لم يزد على أن كذب^(١) فرعم أن ما أحلّ الله حراماً، ولا يدخل عليه طلاق ولا كفارة، فقلت: قول الله عز وجل: «يا أيها النبي لم تحرم ما أحلّ الله لك^(٢)»، فجعل فيه الكفارة؟ فقال: إنما حرّم عليه جاريته مارية وحلف أن لا يقربها، فإنما جعل عليه الكفارة في الحلف ولم يجعل عليه في التحريم».

وأما الذي ذكره - رحمه الله - من تفصيل طلاق العِدَّة فقد قدّمناه أيضاً فيما تقدّم، ويزيد ذلك بياناً ما رواه:

١٢٢ ﴿٤٢﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي بصير «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الطلاق الذي لا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره، فقال: أخبرك بما صنعتُ أنا بامرأة كانت عندي فأردت أن أطلقها فركبتها حتى إذا طمئت وطمهّرت طمّرتها من غير جماع، وأشهدت على ذلك شاهدين، ثم تركتها حتى إذا كادت أن تنقضي عدتها راجعتها ودخلت بها وتركها حتى طمّئت وطمهّرت، ثم طمّرتها على طمّير من غير جماع بشاهدين، ثم تركتها حتى إذا كان قبل أن

١ - أي إنه لما لم يكن من الصبيغ التي وضعها الشارع للانشاء فهو لا يصلح له، فيكون خيراً كذباً. أو أن إنشاء هذا الكلام يتضمن الإخبار بأنه من صبيغ التحريم والفراق، والاعتقاد به وهو كذب على الله. (ملذ)

٢ - التحريم: ١٠

تنقضي عدتها راجعتها ودخلت بها حتى إذا طمئت وطمهرت؛ طلقها على طهرٍ بغير جماع بشهود، وإنما فعلت ذلك بها لأنه لم يكن لي بها حاجة».

﴿و أمّا المراجعة فلا بدّ منها لمن يريد طلاق العدة، والإشهاد على الرجعة مستحبّ مندوبٌ إليه وليس ذلك من شرطه﴾ يدلُّ على ذلك ما رواه:

ح ﴿١٢٣﴾ ٤٣ - محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الذي يراجع ولم يشهد، قال: يشهد أحبُّ إليّ ولا أرى بالذي صنع بأساً».

ح ﴿١٢٤﴾ ٤٤ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: يشهد رجلين إذا طلق وإذا راجع، فإن جهل فغشها فيشهد الآن على ما صنع وهي امرأته، وإن كان لم يشهد حين طلق فليس طلاقه بشيء»^(١).

ح ﴿١٢٥﴾ ٤٥ - وعنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أدينة، عن زرارة؛ ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إن- الطلاق لا يكون بغير شهود، وإن الرجعة بغير شهود رجعة، ولكن ليشهد بعدُ فهو أفضل».

ص ﴿١٢٦﴾ ٤٦ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاد الحنّاط، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن امرأة ادّعت على زوجها أنه طلقها تطليقة طلاق العدة طلاقاً صحيحاً - يعني على طهر من غير جماع - وأشهد لها شهوداً على ذلك، ثم أنكروا الزوج بعد ذلك، فقال: إن كان أنكروا الطلاق قبل انقضاء العدة فإن إنكاره للطلاق رجعة لها، وإن كان أنكروا الطلاق بعد انقضاء العدة فإن على الإمام أن يفوق بينها بعد شهادة الشهود بعد ما يستحلف أن إنكاره للطلاق بعد انقضاء العدة»^(٢).

١ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : يدلّ على استحباب الإشهاد، أو إرشاديّ، أو للنتيئة .

٢ - قال في الشرائع : لو ادّعت انقضاء العدة وادّعى الرجعة قبل ذلك ، فالقول قول المرأة ، -

ح ﴿١٢٧﴾ ٤٧ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن [محمد ، عن] محمد بن خالد ، عن سعد بن سعد ، عن المرزبان « قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل قال لامرأته : اعتدي^(١) فقد خليت سبيلك ، ثم أشهد على رجعتي بعد ذلك بأيام ، ثم غاب عنها قبل أن يجامعها حتى مضت لذلك أشهر بعد^(٢) العدة وأكثر ، فكيف تأمره ؟ قال : إذا أشهد على رجعتي فهي زوجته » .

ح ﴿١٢٨﴾ ٤٨ - و عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « أنه قال في رجل طلق امرأته وأشهد شاهدين ، ثم أشهد على رجعتها سراً منها واستكتم ذلك - الشهود ، فلم تعلم المرأة بالرجعة حتى انقضت عدتها ، قال : تخير المرأة فإن شاءت زوجها وإن شاءت غير ذلك ، فإن تزوجت قبل أن تعلم^(٣) بالرجعة التي أشهد عليها زوجها فليس للذي طلقها عليها سبيل ، وزوجها الأخير أحق بها » .

س ﴿١٢٩﴾ ٤٩ - و عنه ، عن حميد بن زياد ، عن ابن سماعة - عن غير واحد - عن أبان ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام « في الرجل يطلق امرأته تطليقة

- لو راجعها فادعت بعد الرجعة انقضاء العدة قبل الرجعة ، فالقول قول الزوج ، إذ الأصل صحة الرجعة - انتهى ، و قوله : « بعد ما يستحلف » قال بعض الفضلاء : أي بعد ما تحلف المرأة ، وهنا توجه الحلف على المدعية ، وله نظائر في كلام أصحاب العصمة ، و ما اشتهر في كتب العادة ، و كتب بعض المتأخرين من توجه الحلف دائماً على المنكر إلا في مسألة القسامة باطل قطعاً - انتهى ، و لا يخفى عدم خروجه من قواعد الأصحاب إذ قوله عليه السلام : « بعد ما يستحلف » في بعض النسخ بالياء ، فهو على صيغة المعلوم ، و في بعضها بالياء فهو على بناء المجهول ، أي لو ثبت الطلاق بالشهود ، فادعى الزوج أنه كان إنكاره للطلاق قبل انقضاء العدة ليكون رجعةً و أنكرت المرأة ، فالقول قولها بعد أن تستحلف كما هو المشهور ، و ربما يحمل على اليمين المردودة ، و لا ضرورة تدعو إليه ، و ظاهر الأصحاب الاتفاق على أن إنكار الطلاق رجعة . (ملذ)

١ - يدل على أن « اعتدي » طلاق ، و يمكن حمله على أنه قال ذلك بعد الطلاق . (ملذ)

٢ - يمكن أن يقره بتشديد الدال ، و يؤيده ما في بعض النسخ : « بعدة العدة » .

٣ - لعل المراد إذا لم تثبت الرجعة إذ لم أترقائلاً باشتراط علم الزوجة في تحقق الرجعة .

ثمَّ يدعها حتى تَمضي ثلاثة أشهر إلا يوماً ثمَّ يراجعها في مجلس ، ثمَّ يطلقها ثمَّ فعل ذلك في آخر الثلاثة أشهر أيضاً ، قال : فقال : إذا نَحَلَّ الرَّجْعَةَ (١) اعتدَّتْ بالتطليقة الأخيرة ، وإذا طلق بغير رجعة لم يكن له طلاقٌ .

(والرجعة لا بدَّ فيها من الواقعة لمن يريد طلاق الثاني للعدَّة)

يدلّ على ذلك ما قدّمناه من الأخبار ويزيده بياناً ما رواه :

ح ﴿١٣٠﴾ ٥٠ - محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أُذينة ، عن [ابن] بكير (٢) « قال : سمعتُ أبا جعفر عليه السلام يقول : إذا طلق الرَّجل امرأته وأشهد شاهدين عدلين في قبل عدتها فليس له أن يطلقها حتى تنقضي عدتها إلا أن يراجعها » (٣) .

ح ﴿١٣١﴾ ٥١ - وعنه ، عن عليّ ، عن أبيه . ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن الحجاج « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام في الرَّجل يطلق امرأته : له أن يراجع ، و قال : لا يطلق - التطليقة الأخرى حتى يمسيها » (٤) .

ح ﴿١٣٢﴾ ٥٢ - وعنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد . وعليّ

١ - أي عدّها طلاقاً لا أنه يلزمها العدّة . (ملذ) وفي الكافي : «فقال : إذا أدخل الرجعة اعتدّت بالتطليقة - إلخ» .

٢ - الظاهر أن لفظ «ابن» زائد من التسخار بل هو «بكير» لأن ابنه لا يروي عن أبي جعفر عليه السلام ، وهو أبو الجهم بكير بن أعين ، مشكور ، مات على الاستقامة ، روى عن الصادقين عليهم السلام .

٣ - قوله : «حتى تنقضي عدتها» أي : ويتزوجها بعد ذلك ، وهذا ردٌّ على العامة الذين هم قائلون بتعدّد الطلاق من غير رجعة ولا يدلّ على اشتراط الواقعة في الرجعة بوجوه . (ملذ)

٤ - قال بعض الأفاضل : يعني إن كان غرضه من الرجعة أن يطلقها تطليقةً أخرى حتى تبين منه ، فلا تتم مراجعتها ، ولا يصحّ طلاقها بعد المراجعة ، ولا يحسب من الثلاث حتى يمسيها . وإن كان غرضه من الرجعة أن تكون في حالته و له فيها حاجة ثمّ بدا له أن يطلقها ، فلا حاجة إلى المسّ و يصحّ طلاقها و يحسب من الثلاث ، وهذا التأويل تتوافق الأخبار المختلفة بحسب الظاهر . (ملذ)

ابن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نصر ، عن عبدالكريم^(١) ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله^(ع) « قال : الرَّجْعَةُ هِيَ الْجَمَاعُ وَإِلَّا فَإِتْمَانٌ هِيَ وَاحِدَةٌ » .

فق ﴿١٣٣﴾ ٥٣ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي الجوزة^(٢) ، عن الحسين ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن عليّ ، عن آبائه ، عن عليّ^(ع) « في رجل أظهر طلاق امرأته وأشهد عليه وأسّر رجعتها ثم خرج ، فلما رجع وجدها قد تزوّجت ، قال : لا حق له عليها^(٣) من أجل أنه أسّر رجعتها وأظهر طلاقها » .

مع ﴿١٣٤﴾ ٥٤ - فأما ما رواه محمد بن عليّ بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن أبي نصر ، عن جميل ، عن عبد الحميد الطائيّ ، عن أبي جعفر^(ع) « قال : قلت له : الرَّجْعَةُ بغير جماع تكون رجعة؟ قال : نعم » .

مع ﴿١٣٥﴾ ٥٥ - وعنه ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن أبي نصر ، عن حماد ابن عثمان ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر^(ع) « قال : سألته عن الرَّجْعَةِ بغير جماع تكون رجعة؟ قال : نعم » .

فهذان الحديثان لا ينافيان ما قدّمناه من أن المواقعة شرط في الرَّجْعَةِ لمن أراد - الطلاق ، لأنه ليس فيها أنه تكون رجعة من غير جماع ويجوز بعد ذلك له - الطلاق ، ونحن إنما اعتبرنا المواقعة لمن أراد أن يطلق تطليقةً أخرى ، فأما من لم يُرد ذلك فليس الوطء شرطاً له ، وتحصل المراجعة بدون ذلك ، بمعنى أنه يعود إلى أن يملك العقد ، ألا ترى أننا قد بيّنا أن أدنى ما يكون به الرَّجْعَةُ القُبْلَةُ أو الإنكار للطلاق ، وإن كان ذلك ليس بكافٍ لمن أراد أن يطلق ثانياً .

ولا ينافي الذي قدّمناه ما رواه :

١ - هو ابن عمرو بن صالح الخثعمي الكوفي ، روى عن الصادق والكاظم^(ع) ، كان ثقة نقة عيناً . (جش)

٢ - هو منته بن عبدالله التميمي ، كان صحيح الحديث ، و شيخه الحسين بن علوان الكلبي وهو من رجال العامة إلا أن له ميلاً ومحنة شديدة .

٣ - لعل المراد ظاهراً لعدم إمكان إثباته ، والأظهر الحمل على التّقيّة بقريضة الزّواة . (ملذ)

ص ١٣٦ ﴿٥٦﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد^(١)، عن جميل ابن درّاج، عن عبد الحميد بن عوّاض؛ و محمد بن مسلم «قالا: سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وأشهد على الرجعة ولم يجامع ثم طلق في طهر آخر على السنة أثبتت التطليقة الثانية بغير جماع؟ قال: نعم إذا هو أشهد على الرجعة ولم يجامع كانت التطليقة ثانية».

ص ١٣٧ ﴿٥٧﴾ - وعنه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر «قال: سألت - الرضا عليه السلام عن رجل طلق امرأته بشاهدين، ثم راجعها ولم يجامعها بعد - الرجعة حتى طهرت من خيضها، ثم طلقها على طهر بشاهدين، أتقع عليها - التطليقة الثانية وقد راجعها ولم يجامعها؟ قال: نعم».

ص ١٣٨ ﴿٥٨﴾ - محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى، عن أبي - علي بن راشد «قال: سألته^(٢) - مشافهة - عن رجل طلق امرأته بشاهدين على طهر، ثم سافر وأشهد على رجعتها، فلما قدم طلقها من غير جماع أيجوز ذلك له؟ قال: نعم قد جاز طلاقها».

لأنه ليس فيها أن له أن يطلق امرأته - أي تطليقة - لأن عندنا ليس له أن يطلقها تطليقة أخرى للعدّة، فأما إن يطلقها طلاق السنة فإن ذلك جائز. والأذي يدل على هذا التفصيل ما رواه:

ص ١٣٩ ﴿٥٩﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين^(٣)، عن صفوان، عن شعيب الحداد، عن المعلّى بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: الذي يطلق ثم يراجع، ثم يطلق فلا يكون فيما بين الطلاق و الطلاق جماعاً، فتلك تحل له قبل أن تزوج زوجاً غيره، والتي لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره هي -

١ - هو ابن أبي نصر البرزني، كما يظهر من الخبر الآتي.

٢ - كذا مضمراً، وأبو علي بن راشد يروي عن أبي جعفر الثاني الجواد والمهدي والعسكري عليهم الصلاة والسلام، و محمد بن عيسى هو العبيدي.

٣ - هو ابن سعيد الأهوازي.

التي تجامع فيما بين الطلاق والطلاق» (١).

وليس لأحد أن يقول: إن هذا التفصيل كيف يمكنكم مع أن الأخبار كلها على عمومها، وليس في شيء منها تفصيل على ما قلتموه (٢) مثل ما رواه: **عنه** (١٤٠) ٦٠ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرقي (٣)، عن عبدالله بن - المغيرة، عن شعيب الحداد، أظنه عن أبي عبدالله **عليه السلام**؛ أو عن المعل بن خنيس، عن أبي عبدالله **عليه السلام** «في الرجل يطلق امرأته تطلقاً، ثم يطلقها الثانية قبل أن يراجعها، فقال أبو عبدالله **عليه السلام**: لا يقع الطلاق الثاني حتى يراجع ويجمع». ثم غير ذلك من الأخبار المتقدمة لأنه يجوز لنا أن نخص هذه الأخبار بالخبر - الذي رويناه مفضلاً، لأننا إن لم نفعل ذلك أبطلنا حكم الخبر المفضل أصلاً، و أبطلنا أيضاً حكم الأخبار المتقدمة التي تضمنت جواز الطلاق من غير مراعاة - الواقعة وذلك لا يجوز، وعلى الوجه الذي ذكرناه يكون قد جمعنا بين الأحاديث كلها.

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا غَيْرَ غَائِبٍ عَنْهَا لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ﴾. يدل على ذلك ما رواه: **كصح** (١٤١) ٦١ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل ابن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالله بن مسكان، عن محمد الحلبي «قال: قلت لأبي عبدالله **عليه السلام**: الرجل يطلق امرأته وهي حائض؟ قال: الطلاق على غير السنة باطل، قلت: فالرجل يطلق ثلاثاً في مقعد؟ قال: يرد إلى السنة».

ضع (١٤٢) ٦٢ - وعنه، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبدالله **عليه السلام** عن رجل طلق امرأته وهي حائض، فقال: الطلاق لغير السنة باطل».

١ - يدل على مذهب ابن بكير . ٢ - في بعض النسخ: «على ما نقلتموه».

٣ - المراد به أبو عبدالله محمد بن خالد البرقي .

ح ﴿١٤٣﴾ ٦٣ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب^(١)، عن محمد بن مسلم «قال: قال أبو جعفر عليه السلام: من طلق ثلاثاً في مجلس على غير طهر لم يكن شيئاً، إنهما الطلاق الذي أمر الله عز وجل به، فمن خالف لم يكن له طلاق، وإن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد وهي حائض فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينكحها ولا يعتد بالطلاق، قال: وجاء رجل إلى علي عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين إنني طلقت امرأتي، فقال: ألك بيتة؟ قال: لا، فقال: أعزب^(٢)».

ح ﴿١٤٤﴾ ٦٤ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن زرارة؛ ومحمد بن مسلم؛ وبكير؛ وفضيل؛ وبريد؛ وإسماعيل الأزرق، ومعمّر بن يحيى، عن أبي جعفر؛ وأبي عبد الله عليه السلام «أنهما قالا: إذا طلق الرجل في دم التفاس أو طلقها بعد ما يمستها فليس طلاقه إياها بطلاق، وإن طلقها في استقبال عدتها طاهر^(٣) من غير جماع ولم يشهد على ذلك رجلين عدلين فليس طلاقه إياها بطلاق».

ح ﴿١٤٥﴾ ٦٥ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن بكير؛ وغيره، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: كل طلاق لغير العدة فليس بطلاق، أو يطلقها وهي حائض^(٤) أو في دم نفاسها أو بعد ما

١ - هو إبراهيم بن عثمان الخزاز، وقيل: ابن عيسى، كان ثقة، كبير المنزلة، روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام.

٢ - أي أبعد عتي، زجرأ منه على إيقاعه طلاقاً باطلاً، فأظهر فيه الحكم كناية. (ملذ) و في القاموس: أعزب الشيء: بَعُدَ وأبعد.

٣ - قوله: «طاهر» بيان لاستقبال العدة، و في النهاية: فيه «طلقوا النساء لقبل عدتهن» و في رواية «في قبل طهرهن» أي في إقباله وأوله و حين يمكنها الدخول في العدة والشروع فيها، فتكون لها محسوبة، و ذلك في حالة الطهر، يقال: كان ذلك في قبل الشتاء أي إقباله.

٤ - في بعض النسخ: «ان يطلقها وهي حائض»، و قوله: «لغير العدة» أي طهر الواقعة

يغشاها قبل أن تحيض فليس طلاقه بطلاق، فإن طلقها للعدّة أكثر من واحدة فليس الفضل على الواحدة بطلاقٍ، وإن طلقها للعدّة بغير شاهدي عدلٍ فليس طلاقه بطلاقٍ، ولا تجزئ فيه شهادة النساء»^(١).

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي طَهْرٍ قَدِ قَرَّبَهَا فِيهِ أَوْ طَلَّقَهَا وَ لَمْ يَشْهَدْ لَمْ يَقَعْ طَلَّاقُهُ﴾.

وهذا مما قدّمنا القول فيه، ويزيده تأكيداً ما رواه :

١٤٦ ﴿٦٦ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «أنته سئل عن امرأة سمعت أن زوجها طلقها وجحد ذلك، أتقيم معه؟ قال: نعم، فإن طلاقه بغير شهود ليس بطلاقٍ، والطلاق لغير العدّة^(٢) ليس بطلاق، ولا محل له أن يفعل فيطلقها بغير شهود ولغير العدّة التي أمر الله عز وجل بها»^(٣).

١٤٧ ﴿٦٧ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد ابن إسماعيل بن بزيع، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكيناني، عن أبي - عبدالله عليه السلام «قال: من طلق بغير شهود فليس بشيء».

١٤٨ ﴿٦٨ - وعنه، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد^(٤)، عن محمد بن سماعة، عن عمر بن يزيد، عن محمد بن مسلم «قال: قدم رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة فقال: إني [قد] طلقّت امرأةً بعد ما طهرت من حيضها^(٥) قبل أن أجامعها؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أشهدت رجلين ذوي عدل كما أمرك الله عز وجل؟ فقال: لا، فقال: اذهب فإن طلاقك ليس بشيء».

← والحيض كما فسر به قوله تعالى: «فَطَلَّوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ»، أو المراد: ليس طلاقاً كاملاً. و في الكافي

مثل ما في المتن وهو يؤيد الأول، و في بعض نسخ الكافي: «لغير الستة فليس بطلاق - إلخ».

١ - في الكافي: «و لا تجوز فيه شهادة النساء».

٢ - أي في الحيض، أو طهر الواقعة. (ملذ) ٣ - حيث قال: «فطلّوهنّ لعدّتهنّ».

٤ - هو ابن أبي نصر البزنطي. ٥ - في بعض النسخ: «من حيضها».

ح ﴿١٤٩﴾ ٦٩ - وعنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد ابن أبي نصر «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل طلق امرأته بعد ما غشيها بشهادة عدلين، قال: ليس هذا طلاقاً، فقلت: جعلت فداك كيف طلاق الستة؟ فقال: يطلقها إذا طهرت من حيضها قبل أن يغشاها بشاهدين عدلين كما قال - الله عز وجل - في كتابه، فإن خالف ذلك رُدَّ إلى كتاب الله، فقلت له: فإنه طلق على طهر من غير جماع بشاهد وامرأتين؟ فقال: لا تجوز شهادة التساء في - الطلاق، وقد تجوز شهادتهن مع غيرهن في الدم إذا حصرته، فقلت: فإن أشهد رجلين ناصبتين على الطلاق أ يكون طلاقاً؟ فقال: من ولد على الفطرة أجزت شهادته على الطلاق بعد أن يعرف منه خيراً»^(١).

مح ﴿١٥٠﴾ ٧٠ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ ابن أحمد بن أنسيم^(٢) «قال: سألت عن رجل طهرت امرأته من حيضها، فقال:

١ - المشهور بين الأصحاب اعتبار العدالة في شهود الطلاق، وذهب الشيخ في النهاية وجماعة إلى الاكتفاء بالإسلام واستدل بهذا الخبر، وأجيب بأن قوله: «بعد أن يعرف منه خيراً» يمنعه، وأورد الشهيد الثاني - رحمه الله - بأن الخير قد يعرف من المؤمن وغيره، ونقل العلامة المجلسي عن والده - قدس سرهما - أنه قال: كأنه قال عليه السلام: يشترط الإيمان والعدالة كما هو ظاهر الآية [الطلاق: ٢]: «وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ» والخطاب مع المؤمنين فإنهم مسلمون ومولودون على الفطرة، فا كان ينبغي السؤال عنه من أمثالكم، والظاهر أن مراده بالتأصب من كان على خلاف الحق كما هو الشائع في الأخبار.

وقال أستاذنا الشمراني - رحمه الله - : حمل المجلسي (ره) التأصيبي هنا على المطلق المخالف لا معادي أهل البيت عليهم السلام، لأنه غير مسلم ولا يجوز شهادته قطعاً، والظاهر منه الاكتفاء في شاهد الطلاق بالمسلم وإن لم يكن إمامياً، وليس اعتبار الشاهدين هنا لثبوت الطلاق عند التنازع، إذ يمكن ثبوته بالشياع والتواتر والإقرار مع عدم الاكتفاء بها بدلاً عن الشاهدين، ومع ذلك فالصحيح عدم الاكتفاء بغير الإمامي، ومن لا يعرف بالولاية ليس ممن تعرف منه خيراً، إذ ليس المراد منه الخير في الجملة. وإلا فاليهودي يعرف منه التوحيد وهو خير - انتهى ما أردنا نقله .

٢ - كان من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام، و حاله مجهول .

فُلَانَةٌ طَالِقٌ، و قَوْمٌ يَسْمَعُونَ كَلَامَهُ و لَمْ يَقُلْ: اَشْهَدُوا؛ أَيَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا؟
قال: نَعَمْ هَذِهِ شَهَادَةٌ؛ أَفْتَرَكَ مَعْلَقَةً!؟» (١).

ح ﴿١٥١﴾ ٧١ - و عنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر
«قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضِهَا،
فَجَاءَ إِلَى جَمَاعَةٍ فَقَالَ: فُلَانَةٌ طَالِقٌ، أَيَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ و لَمْ يَقُلْ [لَهُمْ]: اَشْهَدُوا؟
قال: نعم».

ح ﴿١٥٢﴾ ٧٢ - و عنه، عن عليّ، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن أبي-
الحسن الرضا عليه السلام «قال: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَهَّرَتْ امْرَأَتَهُ مِنْ حَيْضِهَا، فَقَالَ:
فُلَانَةٌ طَالِقٌ، و قَوْمٌ يَسْمَعُونَ كَلَامَهُ و لَمْ يَقُلْ لَهُمْ: اَشْهَدُوا، أَيَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا؟
قال: نعم هذه شهادة» (٢).

ح ﴿١٥٣﴾ ٧٣ - و عنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد،
عن ابن بكير، عن زُرَّارَةَ «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في رَجُلٍ
أَحْضَرَ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ وَأَحْضَرَ امْرَأَتَيْنِ لَهُ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، ثُمَّ قَالَ:
اَشْهَدُوا إِنَّ امْرَأَتِي هَاتَيْنِ طَالِقٌ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ أَيَقَعُ الطَّلَاقُ؟ قال:
نعم».

ح ﴿١٥٤﴾ ٧٤ - و عنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد
ابن أبي نصر «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ عَلَى طُهْرٍ مِنْ
غَيْرِ جَمَاعٍ وَاشْهَدَ الْيَوْمَ رَجُلًا ثُمَّ مَكَثَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ اشْهَدَ آخَرَ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا أَمْرٌ
أَنْ يَشْهَدَ جَمِيعًا».

صح ﴿١٥٥﴾ ٧٥ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد (٣)،

١ - «أفتركَ مَعْلَقَةً» أي لا ذات زوج ولا مطلقة، لأنها مطلقة في الواقع، و هذا الكلام

سبب لعدم رغبة الأزواج فيها. (المرأة عن أبيه)

٢ - أجمع الأصحاب على أن الإشهاد شرط في صحة الطلاق، والمعتبر سماع الشاهدين

لإنشاء الطلاق، سواء قال لها: اشهدا أم لا. (المسالك) ٣ - يعني أبا جعفر الأشعري.

عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن الرضا عليه السلام « قال : سألته عن تفريق -
الشاهدين في الطلاق ، فقال : نعم ؛ و تعتدُّ من أوَّل الشَّاهدين ^(١) ، و قال : لا يجوز
حتَّى يشهدا جميعاً » .

فلا تنافي بين هذا الخبر والخبر الأوَّل ، لأنَّ قوله عليه السلام حين سأله عن جواز
تفريق الشاهدين في الطلاق ليس في ظاهره أنه يجوز ذلك في الإشهاد أو في -
الاستشهاد ^(٢) ، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على أنه يجوز ذلك في الاستشهاد
ولا تنافي بين الخبرين .

صح **﴿ ١٥٦ ﴾** ٧٦ - محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن أحمد
ابن محمد ^(٣) « قال : سألته عن الطلاق ، فقال : على طهر ، و كان عليُّ
عليه السلام يقول : لا يكون طلاقٌ إلَّا بالشهود ، فقال له رجلٌ : إن طلقها و
لم يشهد ثمَّ أشهد بعد ذلك بأيام فتى تعتدُّ ؟ قال : من اليوم الَّذي أشهد فيه
على الطلاق » ^(٤) .

﴿ ١٥٧ ﴾ ٧٧ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن الربيع الأقرع ،

يدلُّ على ذلك ما رواه :

صح **﴿ ١٥٧ ﴾** ٧٧ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن الربيع الأقرع ،
عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا طلاقٌ إلَّا لمن أراد الطلاق » .

١ - أي الشاهد الواحد كافٍ في الاعتداد ، إذ لا يشترط الثبوت فيه .

٢ - أي في أداء الشهادة ، و قال الشهيد الثاني - رحمه الله - : و يؤتده قوله : « و تعتدُّ من
أوَّل الشاهدين » لأنَّه يكون قد وقع بها ، فإذا شهد أولهما بوقت كان الآخر شاهداً به كذلك و
إن تأخر في الأداء ، و قوله : « و لا يجوز حتَّى يشهدا جميعاً » يجوز أن يريد به ما ذكرناه من
الإشارة إلى أنَّ الشرط تحملها الشهادة مجتمعين في وقت واحد ، فيكون ذلك استدراكاً لما
يتوهم من خلافه في أوَّل الكلام ، و هذا هو الظاهر ، و أن يريد أنه لا يثبت حتَّى يشهدا جميعاً
بوقوعه منه ، لأنَّ الطلاق لا يثبت إلَّا بشاهدين . (ملذ)

٣ - المراد به ابن أبي نصر البزنطي صاحب الرضا عليه السلام .

٤ - حمل على ما إذا نفي ثانياً باللفظ المعبر في الطلاق . (ملذ)

نق و عنه، عن محمد بن عبدالله بن زُرارة، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام ابن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام مثله.

١٥٨ ﴿٧٨﴾ - وعن غيره، عن أخويه، عن أبيهما، عن عبدالله بن بكير، عن زُرارة، عن عبدالواحد بن المختار الأنصاري^(١) «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا طلاق إلا لِمَن أراد الطلاق».

١٥٩ ﴿٧٩﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد. و علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن عبدالرحمن بن أبي نجران، عن عبدالله بن بكير، عن زُرارة، عن اليَسَع «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا طلاق إلا على سُنَّةٍ ولا طلاق على سُنَّةٍ إلا على طُهرٍ من غير جماع، ولا طلاق على سُنَّةٍ و على طُهرٍ من غير جماع إلا ببَيْتَةٍ، ولو أن رجلاً طَلَّق على سُنَّةٍ و على طُهرٍ من غير جماع.....^(٢) وأشهد و لم ينو الطلاق لم يكن طلاقه طلاقاً».

(و الطَّلَاق بالشرط غير واقع أيضاً)^(٣)

يدلُّ على ذلك ما رواه:

١٦٠ ﴿٨٠﴾ - علي بن الحسن بن فضال، عن عبدالرحمن بن أبي نجران؛ و سيني بن محمد، عن عاصم بن حميد^(٤)، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى علي عليه السلام في رجل تزوج امرأةً و شرط لها إن هو تزوج عليها امرأةً أو هجرها، أو اتخذ عليها سريةً فهي طالق، فقضى في ذلك أن شرط الله قبل شرطكم، فإن شاء وفي لها بالشرط، وإن شاء أمسكها واتخذ عليها و تكح عليها».

١ - فيه مدح و المراد بالأخوين أحد و محمد ابني الحسن بن علي بن فضال.

٢ - في الكافي: «من غير جماع و لم يشهد لم يكن طلاقه طلاقاً، ولو أن رجلاً طلق على

سنة و على طهر من غير جماع و أشهد - إلخ»، و لعل الجملة سقطت من قلم المتأخر.

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله -: هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب، و ادعى

ابن إدريس و غيره عليه الإجماع. ٤ - في بعض النسخ: «و عاصم بن حميد» و هو تصحيف.

صع ﴿١٦١﴾ ٨١ - وعنه ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : مَنْ قال : فلانة طالق إن تزوجها وفلان حُرٌّ إن اشتريته فليتزوج وليشتر ، فإنه ليس يدخُلُ عليه طلاق ولا عتق . »

ثق ﴿١٦٢﴾ ٨٢ - وعنه ، عن أخويه ^(١) ، عن أبيهما ، عن ثعلبة ، عن مُعمر ابن يحيى بن بَسام ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سأله عن الرجل يقول : إن - اشتريت فلاناً أو فلانة فهو حُرٌّ ، وإن اشتريت هذا الثوب فهو في المساكين ^(٢) ، وإن نكحت فلانة فهي طالق ؟ قال : ليس ذلك بشيء لا يطلق الرجل إلا ما مَلَكَ ، ولا يعتق إلا ما مَلَكَ ، ولا يتصدَّق إلا بما مَلَكَ . »

ثق ﴿١٦٣﴾ ٨٣ - وعنه ، عن محمد ؛ وأحمد ، عن أبيهما ، عن ثعلبة بن - ميمون ، عن مُعمر بن يحيى بن بَسام « أنه سمع أبا جعفر عليه السلام يقول : لا يطلق - الرجل إلا ما مَلَكَ ، ولا يعتق إلا ما مَلَكَ ولا يتصدَّق إلا بما مَلَكَ . »

* (وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بِشَرَايِطِ الطَّلَاقِ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ فِي مَوْضِعٍ وَقَعَتْ وَاحِدَةً مِنْهَا وَالثَّنَتَانِ بَاطِلَتَانِ) * يدلُّ على ذلك ما رواه :

ح ﴿١٦٤﴾ ٨٤ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دُرَّاج ، عن زُرارة ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : سأله عن الذي يطلق في حال طهره في مجلس ثلاثاً ، قال : هي واحدة . »

صح ﴿١٦٥﴾ ٨٥ - وعنه ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار . ومحمد بن جعفر أبي العباس الرزاز ، عن أيوب بن نوح جميعاً ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ، عن أبي بصير الأسدي ؛ ومحمد بن علي الحلبي ، وعمر ابن حنظلة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : الطلاق ثلاثاً في غير عِدَّة ^(٣) إن كانت

١ - تقدّم الكلام فيه آنفاً . ٢ - كذا في التسخ ، وجاء الخبر في الكافي بسندٍ آخر و

فيه : «فهو للمساكين» ، وهو الصواب .

٣ - لعل المراد هنا من غير عدد ، بأن يكون بلفظ واحد ، فيكون التخصيص لبيان الفرد

الحنفي . (ملذ) وقال المولى المجلسي - رحمه الله - : أي إذا لم تكن للعدة ، بأن يرجع في العدة

على طهر فواحدة وإن لم يكن على طهر فليس بشيء»^(١).

٥٢ ↑ هـ ﴿١٦٦﴾ ٨٦ - عنه، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة؛ وعلي بن خالد^(٢)، عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي، عن عمرو بن البراء «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إن أصحابنا يقولون: إن الرجل إذا طلق امرأته مرة أو مائة مرة فإنها هي واحدة، وقد كان بلغنا عنك و عن آبائك أنهم كانوا يقولون: إذا طلق مرة أو مائة مرة فإنها هي واحدة، فقال: هو كما بلغكم».

٥٣ ن ﴿١٦٧﴾ ٨٧ - علي بن الحسن بن فضال، عن علي بن أسباط، عن محمد ابن حمران^(٣)، عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام «في التي تطلق في حال طهر في مجلس ثلاثاً، قال: هي واحدة».

ح ﴿١٦٨﴾ ٨٨ - عنه، عن محمد بن عبدالله بن زرارة، عن محمد بن أبي-

← فيجامع فواحدة، أي تقع واحدة، والباقي وقع على المطلقة، أو يلفو الضميمة في المرسل، وإذ كانت للعدة تفيد العدد، و يحتاج إلى المحلل بعد الثلاث بخلاف غيرها، فيكون موافقاً لأخبار ابن بكير، و لعله أظهر. أو المراد أنه إذا قال - بعد حصول الشرائط - : هي طالق رجعت هي طالق رجعت فهي بحكم واحدة وإن قالها ألف مرة، كما يظهر من أخبار أخر، و ذهب إليه بعض الأصحاب. انتهى كلامه - رفع الله مقامه - . و قال بعض الفضلاء: أي في غير عدة من الأطهار، أي في غير توزيعها على ثلاثة أطهار، كما صرح به كتاب الله حيث قال: «فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ وَأَخْصُوا الْعِدَّةَ». (ملذ)

١ - اتفق الأصحاب على أن الطلاق بالعدد بلفظ واحد كالثلاث لا يقع مجموعه، و أنه يشترط لوقوع العدد تحلل الرجعة، ولكن اختلفوا في أنه هل يقع باطلاً من رأس أو يقع منه واحدة و يلفو الزائد، فذهب الأكثر إلى الثاني لوجود المقتضي و عدم صلاحية التفسير للانعية، و به مع ذلك روايات كثيرة. (المسالك)

٢ - في بعض النسخ: «علي بن حديد» والظاهر هو تصحيف.

٣ - هو أبو جعفر محمد بن حمران الشهدبي الثقة، و هو غير ابن أعين، أو مولى بني فهر،

بقريئة رواية علي بن أسباط عنه.

عُمَيْر ، عن عَمْرٍ بن أُذَيْنَةَ ، عن بُكَيْرِ بنِ أُعَيْنٍ ، عن أَبِي جَعْفَرٍ الطَّلَاجِي « قال : إن طَلَّقَهَا لِلْعِدَّةِ ^(١) أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ فَلَيْسَ الْفُضْلُ عَلَى الْوَاحِدَةِ بِطَلَّاقٍ » .

١٦٩ ﴿ ٨٩ - مُحَمَّدُ بنِ أَحْمَدَ بنِ يَحْيَى ، عن أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ ، عن - الْحَسَنِ ^(٢) ، عن أَبِي مُحَمَّدٍ الْوَائِشِيِّ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الطَّلَاجِي « فِي رَجُلٍ وَلِيَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا وَ أَمْرَهُ أَنْ يَطْلُقَهَا عَلَى السُّنَّةِ ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي مَقْعَدٍ وَاحِدٍ ؟ قَالَ : تُرَدُّ إِلَى - السُّنَّةِ ، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ أَوْ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ فَقَدْ بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ » .

١٧٠ ﴿ ٩٠ - مُحَمَّدُ بنِ أَحْمَدَ بنِ يَحْيَى ، عن إِبْرَاهِيمَ ^(٣) ، عن جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عن مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الطَّلَاجِي عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي مَقْعَدٍ وَاحِدٍ ، قَالَ : فَقَالَ : أَمَا أَنَا فَأَرَاهُ قَدْ لَزِمَهُ ، وَ أَمَا أَبِي فَكَانَ يَرَى ذَلِكَ وَاحِدَةً ^(٤) .

١٧١ ﴿ ٩١ - وَعَنْهُ ، عن الْحَسَنِ بنِ مُوسَى الْخَشَّابِ ، عن غِيَاثِ بنِ - كَلُوبِ بنِ قَيْسِ الْبَجَلِيِّ ، عن إِسْحَاقِ بنِ عَمَّارِ الصَّمِيرِيِّ ، عن جَعْفَرٍ ، عن أَبِيهِ الطَّلَاجِي « أَنْ عَلِيًّا الطَّلَاجِي كَانَ يَقُولُ : إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْءَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ثَلَاثًا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَ لَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا وَ لَا رَجْعَةَ ^(٥) وَ لَا تَحْلُلُ لَهُ حَتَّى تَنْكُحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، وَ إِنْ قَالَ : هِيَ طَالِقٌ هِيَ طَالِقٌ هِيَ طَالِقٌ ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ بِالْأُولَى وَ هُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخَطَابِ ، إِنْ شَاءَتْ نِكَحًا نِكَاحًا جَدِيدًا وَ إِنْ شَاءَتْ لَمْ تَفْعَلْ » .

١٧٢ ﴿ ٩٢ - وَعَنْهُ ، عن أَبِي إِسْحَاقَ ^(٦) ، عن ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عن أَبِي أَيُّوبَ - الْخُرَّازِ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الطَّلَاجِي « قَالَ : كُنْتُ عِنْدَهُ فَجَاءَ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : رَجُلٌ

١ - أي طهر غير الواقعة .

٢ - المراد به الحسن بن محبوب السزاد ، روى عن عبدالله بن سعيد أبي محمد الوائشي .

٣ - هو إبراهيم بن هاشم القمي و كنيته أبو إسحاق كما يأتي .

٤ - التقيته منه ظاهرة . (ملذ) ٥ - حمل على التقيته ، أو المراد به الرجل المخالف .

٦ - هو أبو علي بن إبراهيم القمي كما مر ، و أبو أيوب هو إبراهيم بن عثمان .

طلَّق امرأته ثلاثاً، قال: بانَّت منه، قال: فذهب ثمَّ جاءَ رَجُلٌ آخر من أصحابنا فقال: رَجُلٌ وأُتِيَ امرأته ثلاثاً، فقال: ~~بأنَّت منه~~: تطايقة واحدة، وجاءَ آخر فقال: رَجُلٌ وأُتِيَ امرأته ثلاثاً فقال: ليس بشيء، ثمَّ نظر إليَّ فقال: هو ما ترى، قال: قلت: كيف هذا؟ قال: فقال: هذا يرى^(١) أنَّ من طَلَّق امرأته ثلاثاً حرَّمَتْ عليه، وأنا أرى أنَّ من طَلَّق امرأته ثلاثاً على الستة فقد بانَّت منه، و رَجُلٌ طَلَّق امرأته ثلاثاً وهي على طهرٍ فإنَّها هي واحدة، و رَجُلٌ طَلَّق امرأته ثلاثاً على غير طهرٍ فليس بشيء»^(٢).

مع ﴿١٧٣﴾ ٩٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن-مُسْكَان، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: من طَلَّق ثلاثاً في مجلس فليس بشيء، [و] من خالف كتاب الله رُدَّ إلى كتاب الله، و ذكر طلاق ابن عمر».

فهذه الرواية ليس فيها أنه طَلَّقها ثلاثاً بشرائط الطلاق، و يحتمل أن يكون المراد به إذا طَلَّقها وهي حائض، والذي يكشف عن ذلك الخبر الذي قدَّمناه عن أبي بصير راوي هذا الحديث و حديث أبي أيوب الخرزاز المفضلين، و أنَّ من طَلَّق ثلاثاً في الحيض لا يقع شيء من ذلك، و إذا طَلَّقها في طهرٍ وَقَعَتْ واحدة على ما قدَّمناه، والأخذ بالحديث المفضل أولى منه بالمجمل، و يدلُّ عليه أيضاً قوله: ثمَّ ذكر حديث ابن عمر، لأنَّ ابن عمر إنَّما كان طَلَّق امرأته في-^{٥٤} الحيض، فلولا أنَّ المراد به ما ذكرناه من أنَّ الطلاق واقع في حال الحيض لما كان لذكر ابن عمر وجه في هذا المكان.

والذي يدلُّ على أنَّ طلاق ابن عمر كان طلاقاً في الحيض ما رواه:

نق ﴿١٧٤﴾ ٩٤ - الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن-مهران «قال: سألته عن رَجُلٍ طَلَّق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فقال: إنَّ

١ - يمكن أن يراد أنني اتقيت منه، أو أنه يلزمه هذا الحكم لأنه يعتقد، والأخير أظهر. (ملذ)

٢ - لعله محمول على ما إذا لم يكن مخالفاً معتقداً لصحته. (ملذ)

رسول الله ﷺ رَدَّ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ امْرَأَتَهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَ هِيَ حَائِضٌ ، فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ الطَّلَاقَ وَقَالَ : كُلُّ شَيْءٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَالسُّنَّةَ رُدُّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .»

صح (١٧٥) ٩٥ - وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي - عبدالله عليه السلام « قال : مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَ هِيَ حَائِضٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَ قَدْ رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَلَّاقَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِذْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَ هِيَ حَائِضٌ فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ الطَّلَاقَ ، وَ قَالَ : كُلُّ شَيْءٍ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ رُدُّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ ، وَ قَالَ : لَا طَّلَاقَ إِلَّا فِي عِدَّةٍ » (١).

و يحتمل أيضاً أن يكون قوله عليه السلام : « ليس بشيء » في كونه طلاقاً ثلاثاً ، لأن ذلك قد بيّنا أنه يرد إلى الواحدة ، والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه :

صح (١٧٦) ٩٦ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن إسماعيل بن عبد الخالق « قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام وهو يقول : طلق عبدالله ابن عمر امرأته ثلاثاً فجعلها رسول الله ﷺ واجدةً و ردها إلى الكتاب والسنة .» فأما ما رواه :

صح (١٧٧) ٩٧ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن معاوية ابن حكيم ، عن مثنى الحنطاط ، عن الحسن بن زياد الصيقلي « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : لا تشهد لمن طلق ثلاثاً في مجلس [واحد] » (٢).

فالوجه في هذا الحديث أيضاً ما قدمناه من أنه إذا كان الطلاق قد وقع في حال الحيض أو يكون قد وقع في حال السكر أو يكون على الإكراه لأن كل ذلك قد بيّنا أنه لا يقع معه الطلاق ، فأما ما رواه :

١ - يمكن الجمع بينه و بين ما تقدم ، بأن يكون ابن عمر طلق مرتين ؛ مرة في الحيض ثلاثاً ، و مرة في الطهر ثلاثاً . (ملذ)

٢ - يمكن حمله على عدم الشهادة بالثلاث ، أو عدم الشهادة عندهم مطلقاً ، لأنه إن شهد بالواحدة يدل على عدم قوله بالثلاث فيتضرر بذلك ، و إن شهد بالثلاث فيكون به . (ملذ)

ح ﴿١٧٨﴾ ٩٨ - عليُّ بن إسماعيل « قال : كتب عبدالله بن محمد إلى أبي - الحسن عليه السلام : جِئْتُ فِدَاكَ رَوَى أَصْحَابُنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى طَهْرٍ بغيرِ جَمَاعٍ بِشَاهِدَيْنِ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ تَطْلِيقَ وَاحِدَةٍ ؟ فَوَقَّعَ بِحَنَظَلَةٍ عليه السلام : أَخْطَى عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ وَ يُرَدُّ إِلَى الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » .

فأول ما في هذه الرواية أنها شاذة مخالفة لأخبار كثيرة قدمناها ، و ما هذا حكمه لا يعترض به على الأخبار الكثيرة ، ثم إنه محتمل أن يكون المختص بهذا الحكم من كان سكراناً ، أو مجبراً على الطلاق ، أو يكون غير مردي له ، لأن جميع ذلك مراعى في الطلاق على ما بيتهاه ، و على هذا التأويل تلائم الأخبار واتفقت ، و لم يسقط منها شيء . و أمّا ما رواه :

عج ﴿١٧٩﴾ ٩٩ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن أحمد بن الحسن ، عن أبيه ^(١) ، عن جعفر بن محمد ، عن علي بن الحسن بن رباط ، عن موسى بن بكر ، عن عمر بن حنظلة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إيتاكم و المطلقات ثلاثاً في مجلس [واحد] ، فإتتهن ذوات أزواج » .

ثق ﴿١٨٠﴾ ١٠٠ - و عنه ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إيتاكم و المطلقات ثلاثاً ، ^{٥٦} فإتتهن ذوات أزواج !؟ » .

فالوجه في هذه الأخبار أيضاً هو أنه إذا كان الطلاق واقعاً في الحيض أو على أحد الوجوه التي قدمنا ذكرها من أنه إذا كان كذلك لا يقع شيء من الطلاق . و يجوز أن يكون المراد ذلك من كان طلاقه متعلقاً بشرط ، فإن ذلك أيضاً ممّا لا يقع حسب ما قدمنا القول فيه ، و يوضح عن ^(كذ) هذا المعنى ما رواه :

ثق ﴿١٨١﴾ ١٠١ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن أيوب بن نوح ، عن صفوان بن يحيى ، عن جعفر بن بشير ، عن أبي أسامة الشحام ^(٢) « قال : قلت :

لأبي عبد الله عليه السلام: إن قريباً لي أو صهرراً لي حَلَفَ إن خَرَجَتْ امرأته من الباب فهي طالقٌ ثلاثاً، فخرَجَتْ فقد دَخَلَ صاحبها منها ما شاء الله من المشقة، فأمرني أن أسألك، فأصغى إلي^(١)، فقال: مره فليمسكها فليس بشيء، ثم التفت إلى-
القوم فقال: سبحان الله يأمرونها أن تزوج و لها زوج!». *

* (و من طلق امرأته و كان مخالفاً و لم يستوف شرائط الطلاق إلا أنه يعتقد أنه يقع به البيئونة لزمه) ذلك^(٢) *
يدلُّ على ذلك ما رواه:

مع ﴿١٨٢﴾ ١٠٢ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن محمد الحمداي^{٥٧} « قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام مع بعض أصحابنا، و أتاني الجواب بخطه: فهت ما ذكرت من أمر ابنتك و زوجها فأصلح الله لك ما تحبُّ صلاحه، فأما ما ذكرت من حنثه بطلاقها غير مرّة فانظر - رحمك الله - فإن كان ممن يتولانا و يقول بقولنا فلا طلاق عليه، لأنه لم يأت أمراً جهله، و إن كان ممن لا يتولانا و لا يقول بقولنا فاختلفها منه، فإنه إنما نوى الفراق بعينه.»

د ﴿١٨٣﴾ ١٠٣ - وعنه، عن الهيثم بن أبي مسروق - عن بعض أصحابنا - « قال: ذكر عند الرضا عليه السلام بعض العلويين ممن كان ينتقصه فقال: أما إنه مقيم على حرام، قلت: جعلتُ فداك و كيف؛ و هي امرأته؟ قال: لأنه قد طلقها، قلت: كيف طلقها؟ قال: طلقها و ذلك دينه فحرمت عليه.»

ط ﴿١٨٤﴾ ١٠٤ - الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة؛

١ - أي مال إليّ يسمعي، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : فإن قيل: الإصغاء يدلُّ على التقية، و ما جهر به يدلُّ على عدمها، قلت: يمكن رفع سبب التقية بعد الإصغاء أو لأنه كلام مجمل لم يفهما معناه و مورده.

٢ - هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب، بل قال في المسالك: إن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه، و في معنى الطلاق ثلاثاً كل طلاق محكوم بصحته عند العامة إذا كان باطلاً عندنا، كالطلاق الواقع في الحيض و بغير الإشهاد.

والحسن بن عُدَيْسٍ ، عن أَبَانَ ، عن عبدالرَّحْمَنِ البَصْرِيِّ^(١) ، عن أَبِي عبدِالله عليه السلام « قال : قلت له : امرأة طَلِّقَتْ على غير السُّنَّةِ ؟ قال : تزَوِّج هذه المرأة لا تترك بغير زَوْج » .

فق **﴿ ١٨٥ ﴾** ١٠٥ - عنه ، عن مُحَمَّد بن زياد^(٢) ، عن عبدِالله بن سِنَان « قال : سألتُه عن رَجُل طَلَّق امرأته لغير عِدَّةٍ ثمَّ أمسك عنها حتَّى انقضت عِدَّتُها ؛ هل يصلح لي أن أتزوَّجها ؟ قال : نَعَمْ ، لا تترك المرأة بغير زَوْج » .

كتب **﴿ ١٨٦ ﴾** ١٠٦ - وعنه ، عن عبدِالله بن جَبَلَةَ قال : حدَّثني غير واحدٍ من أَصحابِ عَلِيِّ بن أَبِي حمزة ، عن عَلِيِّ بن أَبِي حمزة « أَنه سأل أَبا الحسن عليه السلام عن المطلقة على غير السُّنَّةِ أَي تزوَّجها الرَّجُل ؟ فقال : ألزموهم من ذلك ما ألزموه أنفسهم ، و تزوَّجوهنَّ فلا بأس بذلك » . قال الحسن^(٣) : و سمعتُ جعفر بن - سَماعة : « و سئل عن امرأة طَلقت على غير السُّنَّةِ ألي أن أتزوَّجها ؟ فقال : نعم ، فقلت له : أليس تعلم أنَّ عَلِيَّ بن حَنْظَلَةَ روى : إيتاكم والمطلقات ثلاثاً على غير - السُّنَّةِ فإنهنَّ ذواتُ أزواج ؟ فقال : يا بُنَيَّ رواية عَلِيِّ بن أَبِي حمزة أوسع على - الناس ، قلت : و أَي شيء روى عَلِيُّ بن أَبِي حمزة ؟ قال : روى عن أَبِي الحسن عليه السلام أَنه قال : ألزموهم من ذلك ما ألزموه أنفسهم و تزوَّجوهنَّ فإنه لا بأس بذلك » .

سج **﴿ ١٨٧ ﴾** ١٠٧ - عَلِيُّ بن الحسن بن فَصَّال ، عن مُحَمَّد بن الوليد ؛ والعباس بن عامر ، عن يونس بن يعقوب ، عن عبد الأعلی^(٤) ، عن أَبِي عبدِالله عليه السلام « قال : سألتُه عن الرَّجُل يطلِّق امرأته ثلاثاً ، قال : إن كان مستخفاً بالطلاق^(٥) ألزمته ذلك » .

فق **﴿ ١٨٨ ﴾** ١٠٨ - وعنه ، عن معاوية بن حُكَيْم ، عن أَبِي مالك الحضرميِّ ،

١ - الظاهر كونه ابن أبي عبد الله البصري فالسند موثق . ٢ - يعني ابن أبي عمير .

٣ - يعني ابن محمد بن سماعة . ٤ - هو ابن أعين العجلي ، مولا هم الكوفي .

٥ - أي لا يعتبر شرائط الطلاق وأمره إليه هين ولا عناية له بشروط اعتبارها الشارع .

عن أبي العباس البقباق^(١) «قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام قال: فقال لي: اروي عني أن من طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقد بانث منه»^(٢).

عنه ﴿١٨٩﴾ ١٠٩ - محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري، عن أحمد بن محمد^(٣)، عن جعفر بن محمد بن عبيد الله، عن أبيه «قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن تزويج المطلقات ثلاثاً، فقال لي: إن طلاقكم لا يجعل لغيركم وطلاقهم يجعل لكم، لأنكم لا ترون الثلاث شيئاً وهم يوجبونها»^(٤).

فإن قيل: كيف يمكنكم هذا القول مع ما رواه:

نق ﴿١٩٠﴾ ١١٠ - علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل طلق امرأته ثلاثاً، فأراد رجل أن يتزوجها كيف يصنع؟ قال: يأتيه فيقول: طلقت فلانة؟ فإذا قال: نعم؛ تركها ثلاثة أشهر، ثم خطبها إلى نفسه»^(٥).

١ - هو الفضل بن عبد الملك، وراويه الضحاك أبو مالك الحضرمي الكوفي، عربي. وكان متكلماً ثقةً.

٢ - أي بثلاث، فيحمل على التقية، أو على ما إذا كان المطلق مخالفاً، ويحتمل أن يكون المراد وقوع الطلاق والبيونة به، فيكون موافقاً لما مر من مذهب الشيخ وسانر الأخبار. (ملذ)
٣ - يعني ابن خالد البرقي.

٤ - تقدم الخبر مع بيان له، راجع «زيادات النكاح» ص ٢٧ تحت رقم ٨٧. وقوله: «وهم يوجبونها» ليس فيه.

٥ - يمكن حمله على الاستحباب لاطمئنان النفس، إذ الظاهر صدوره من المخالف وهو واقع إذا صدر منهم، ويمكن أن تكون المرأة مؤمنة، فلذا لم يجز عليها حكم طلاقهم، ويمكن حمله على ما إذا طلق في غير طهر الواقعة كما ذكر الشيخ، وبدل عليه قوله عليه السلام: «و يدعها حتى تحيض و تطهر» كما ذكر في الفقيه. (ملذ) أقول: ذلك (تحت رقم ٤٤١٩) «قال: يدعها حتى تحيض و تطهر، ثم يأتي زوجها معه رجلاً فيقول له: قد طلقت فلانة؟ فإذا قال: نعم؛ تركها ثلاثة أشهر، ثم خطبها إلى نفسه». و كما يدل عليه خبر أبي أيوب الخزاز الذي تقدم تحت رقم ٩٣.

فإن قالوا: لو كان الأمر على ما ذكرتم من أنه يقع الطلاق؛ لما احتاج إلى-
الإشهاد عليه؟

قيل له: ليس في هذا الحديث أن الذي طلق كان معتقداً لوقوع ذلك أو لا،
وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على أن من اعتقد تحريم الطلاق الثلاث و كان
معتقداً للحق، فإن طلاقه لا يقع حسب ما تضمنه الخبر.
فإن قيل: وهذا أيضاً لا يصح لأنكم قد قدمتم القول أن من طلق امرأته
ثلاثاً فإنه يقع واحدة منها،

قيل له: الأمر وإن كان على ما زعمتم فيحتمل أن يكون المراد بالخبر من
طلق و كانت المرأة حائضاً فإنه يحتاج أن ينتظر بها الطهر، ثم يشهد على
طلاقه بعد ذلك شاهدين، حسب ما تضمنه الخبر، أو لا يكون قد أشهد على-
الطلاق فيحتاج من يتزوجها أن يشهد على قوله [له] بطلاقها لتقع بذلك-
الفرقة وإلا كان العقد ثابتاً مستقراً.

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿ومن كان غائباً عن زوجته فليس يحتاج في
طلاقها إلى ما يحتاج إليه الحاضر من الاستبراء، لكنّه لا بد له من الإشهاد، فإن
طلقها وأشهد وقع الطلاق وإن كانت حائضاً فهو أملك برجعتها ما لم تخرج
من العدة﴾. يدل على ذلك ما رواه:

ص ١٩١ ﴿١١١ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن-
محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما
رضي الله عنهما﴾ (قال: سألت عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب، قال: يجوز طلاقه على
كل حال، وتعد امرأته من يوم طلقها).

ص ١٩٢ ﴿١١٢ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن-
محبوب، عن الحسن بن صالح^(١)﴾ (قال: سألت جعفر بن محمد رضي الله عنهما عن رجلٍ

١ - هو أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حيّ الثوري، ثقة فقيه عابد، رمي بالتشيع و كان
من السابعة، مات سنة ١٩٩ و مولده سنة مائة. (التقريب) و قال أبو نعيم: مات سنة ١٦٩.

طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى وَأَشْهَدَ عَلَى طَلَاقِهَا رَجُلَيْنِ ، ثُمَّ إِنَّهُ رَاجِعُهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى الرَّجْعَةِ ، ثُمَّ إِنَّهُ قَامَ عَلَيْهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ [و] قَدْ تَزَوَّجَتْ رَجُلًا ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا أَنِّي كُنْتُ قَدْ رَاجَعْتُكَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَلَمْ أَشْهَدْ ؟ قَالَ : فَقَالَ : لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ قَدْ أَقْرَبَ بِالطَّلَاقِ وَادَّعَى الرَّجْعَةَ بغيرِ بَيِّنَةٍ ، وَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا ، وَ كَذَلِكَ يَنْبَغِي لِمَنْ طَلَّقَ أَنْ يَشْهَدَ وَ لِمَنْ رَاجَعَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الرَّجْعَةِ كَمَا أَشْهَدُ عَلَى الطَّلَاقِ . وَ إِنْ كَانَ أَذْرَكَهَا قَبْلَ أَنْ تَزَوَّجَ كَانَ خَاطِبًا مِنَ الْخُطَابِ .»

١٩٣ ﴿ ١١٣ - وَعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن - مَرَّار ، عن يونس ، عن ابن مسكان ، عن سليمان بن خالد « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو غائب ، وأشهد على طلاقها ، ثم قدم وأقام مع المرأة أشهراً ولم يعلمها بطلاقها ، ثم إن المرأة ادعت الحبل ، فقال الرجل : قد طلقتك ، وأشهدت على طلاقك ، قال : يلزم الولد ولا يُقبل قوله » (١) .

١٩٤ ﴿ ١١٤ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن أحمد بن - مُحَمَّد (٢) ، عن جميل بن دُراج ، عن إسماعيل الجمي ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال :

١ - قال في الشرائع : إذا طلق غائباً ثم حضر ودخل بالزوجة ، ثم ادعى الطلاق ، لم يقبل دعواه ولا بيئته ، تزيلاً لتصرف المسلم على المشروع فكأنه مكذب لبيئته ، وإن كان أولد لحق به الولد . وقال في المسالك : الأصل فيها رواية سليمان بن خالد ، وأيد بما ذكره المصنف ، ويشكل بأن تصرفه إنهما يجمع على المشروع حيث لا يعترف بما ينافيه ، وأما تكذيب فعله لبيئته ، فإنها يتم مع كونه هو الذي أقامها ، فلو قامت الشهادة حسبه ووزحت بما ينافي فعله قبلت وحكم بالبينونة ، ويبقى في إلحاق الولد بها أو بأحدهما ما قد علم من اعتبار العلم بالحال وعدمه ، وهذا كله إذا كان الطلاق بانئاً أو رجعيًا وانقضت العدة ، وإلا قبل وحسب من الثلاث فيكون الوطاء رجعةً .

٢ - هو البرنظي ، لكن رواية ابن أبي عمير عنه غير معهود ، والظاهر تصحيف (و) بـ «عن» ، والعباب : «وأحمد بن محمد» . وأيضاً لكثرة رواية الحسين بن سعيد عن البرنظي .

خمس يطلّقهنّ الرّجل على كلّ حال : الحامل ، و آتِي لم يدخل بها ، و الغائب عنها زوجها ، و آتِي لم تحض ، و آتِي قد يئسّت من الحيض » (١).

ص ١٩٥ ﴿١١٥﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن أبي- أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : إذا طلق الرّجل امرأته و هو غائب عنها فليشهد عند ذلك ، فإذا مضى ثلاثة أشهر فقد انقضت عدتها (٢) ، و المتوفى عنها زوجها تعتد إذا بلغها ».

ص ١٩٦ ﴿١١٦﴾ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل ابن زياد . و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد (٣) ، عن عليّ بن مهزيار ، عن محمد بن الحسن الأشعري « قال : كتب بعض موالينا إلى أبي جعفر عليه السلام معي : إنّ امرأة عارفة أحدث زوجها فهرب في البلاد ، فتبع الرّوج بعض أهل المرّة فقال : إمّا أن طلقت و إمّا ردّدتك ، فطلقها و مضى الرّجل على وجهه فما ترى للمرّة ؟ فكتب عليه السلام بحظه : تزوجي يرحمك الله » (٤).

ص ١٩٧ ﴿١١٧﴾ - عليّ بن الحسن ، عن أحمد بن الحسن ، عن أبيه (٥) ، عن

١ - قوله عليه السلام : « على كلّ حال » يشمل حال الحيض و طهر المواقعة ، لكنّ الأصحاب اعتبروا في المسترابة مضي ثلاثة أشهر من المواقعة للأخبار الدالة على ذلك . و في بعض النسخ : مكان « يئسّت من الحيض » « حبست من الحيض ».

٢ - الثلاثة الأشهر محمولة على من كانت في سنّ من تحيض و لم تحض . (ملد)

٣ - كذا ، و الصواب : « عن أحمد بن محمد ، جميعاً عن عليّ بن مهزيار ».

٤ - محمولٌ على حضور الشهود ، أو كونه مخالفاً و عدم انتهائه إلى حدّ الجبر ، و كذا انتفاها عن طهر المواقعة ، أو احتمال ذلك ، أو مضي الزّمان المقرّر . و لا يتوهم عدم الجبر هنا للتخيير بين الأمرين ، فلم يجبر على خصوص الطلاق ، إذ الأصحاب ذكروا أنّه لو خيره بين الطلاق و دفع مال غير مستحقّ و ألزم بأحد الأمرين فهو إكراه ، بخلاف ما لو خير بينه و بين فعل يستحقّه الأمر من دفع مالٍ أو غيره ، إلّا أنّ يحمل على أنّ هربه كان من أمر مستحقّ ، و لا يبعد حمله على التقيّة ، إذ الظاهر من الخبر عدم حضور الشهود أيضاً ، أو يكون منبئاً على فساد التّكاح من رأس ، بناءً على عدم صحتة تزويج المؤمنة الناصبي ، و هو وجه وجيه . (ملد)

٥ - يعني : « عليّ ، عن أخيه ، عن أبيهما الحسن بن عليّ بن فضال - الخ ».

جعفر بن محمد، عن علي بن الحسن بن رباط، عن هاشم بن ختيان أبي سعيد - المكاربي، عن أبي بصير «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرَّجُلُ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ فَيَعْلَمُ أَنَّهُ يَوْمَ طَلَّقَهَا كَانَتْ طَائِثًا؟ قال: يجوز» (١).

* (ويفتقر^(٢)) في جواز طلاق الغائب على كلِّ حال إذا كانت غيبته شهراً فصاعداً) * يدلُّ على ذلك ما رواه:

ثق (١٩٨) ١١٨ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن أحمد بن - محمد، عن علي بن الحكم، عن حسين بن عثمان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي - عبد الله عليه السلام «قال: الغائب إذا أراد أن يطلقها تركها شهراً». فأما ما رواه:

صح (١٩٩) ١١٩ - الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن جميل بن - درَّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَزَلِهِ إِلَى السَّفَرِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُقَ حَتَّى تَمُضِيَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ».

ثق (٢٠٠) ١٢٠ - وروى محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين^(٣)، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: الغائب الذي يطلق أهله كم غيبته؟ قال: خمسة أشهر، ستة أشهر، قلت: حدُّ دون ذا؟ قال: ثلاثة أشهر».

١ - اعلم أنَّ طلاق الغائب صحيح وإن صادف الحيض ما لم يعلم أنها حائض، لكن اختلف الأصحاب في أنه هل يكفي مجرد الغيبة في جوازه أم لا بد معها من أمر آخر، و منشأ الاختلاف اختلاف الأخبار، فذهب المفيد وعلي بن بابويه و جماعة إلى جواز طلاقها حيث لم يمكن استعمال حالها من غير ترئُّص، و ذهب الشيخ (في النهاية) و ابن حمزة إلى اعتبار مضي شهرٍ منذ غاب، و ذهب ابن الجنيد و العلامة في المختلف إلى اعتبار مضي مدة يعلم انتقالها من الظاهر الذي واقعها فيه إلى آخرٍ بحسب عاداتها ولا يتقدَّر بمدة. (ملذ)

٢ - كذا في بعض النسخ، أي يفتقر إلى أن تكون غيبته شهراً، و في العبارة تسامح، و يقرء في بعض النسخ: «يعتبر».

٣ - هو ابن سعيد الأهوازي، و رواه مشترك بين الأشعري و ابن خالد البرقي.

فلا تنافي بين هذين الخبرين وبين ما قدمناه من الخبر الأول، لأنَّ الوجه في-
الجمع بينها أنَّ الحكم يختلف باختلاف عادات النساء في الحيض، فمن يعلم من
حال زوجته أنَّها تحيض في كلِّ شهر يجوز له أن يطلقها بعد انقضاء الشهر، و
من يعلم أنَّها لا تحيض إلاَّ كلِّ ثلاثة أشهر لم يجز له أن يطلقها إلاَّ بعد انقضاء-
الثلاثة أشهر، وكذلك من تحيض في كلِّ ستة أشهر، ولا تنافي بينها على وجه.

ح ﴿٢٠١﴾ ١٢١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن
ابن أبي عمير، عن ابن أدينة، عن زرارة، عن [ابن] بكير^(١) «قال: أشهد على
أبي جعفر عليه السلام أني سمعته يقول: الغائب يطلق بالأهلة والشهور»^(٢).

ح ﴿٢٠٢﴾ ١٢٢ - وعنه، عن علي، عن أبيه، عن أحمد بن محمد^(٣)، عن
حماد بن عثمان «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل له أربع نساء
طلق واحدة منهنَّ وهو غائب عنهنَّ، متى يجوز له أن يتزوج؟ قال: بعد تسعة
أشهر، وفيها أجلان: فساد الحيض وفساد الحمل»^(٤).

١ - الظاهر أنَّ لفظ «ابن» زائد من التساخ بل هو «بكير»، ومزَّ الكلام فيه ص ١٠٤.

٢ - يمكن أن يكون الأول محمولاً على ما إذا كان في ابتداء الشهر، والثاني على ما إذا كان
في أثناء الشهر بحمل الشهور على العددية، كما هو الأشهر، وظاهرة اشتراط الثلاثة أو أكثر، إلاَّ
أنَّ يحمل على الجنس، أو تكون الجمعية باعتبار اختلاف الأزواج والزوجات. (ملذ)
٣ - يعني ابن أبي نصر البرنطبي.

٤ - لعلَّ المراد بفسادها بطلانها وانقضاء زمانها، أي في تلك المدة يرتفع توهمها،
والمشهور العمل بهذا الخبر، وذهب العلامة في القواعد، وجماعة إلى وجوب الترتيب سنة،
والعدول عن هذه الحسنة مشكوك. (ملذ) وقال المولى المجلسي - رحمه الله -: لعلَّ المراد ببيان علَّة
الانتظار تسعة أشهر، بأنَّه يمكن أن تكون حاملاً، أو يصير حيضها فاسداً، ولا تنقضي إلاَّ
بتسعة أشهر، بأن ترى الدم قبل انقضاء الثلاثة أشهر بساعة إلى تسعة أشهر، كما سيجيء في
المستزادة.

و قال سيد المحققين - رضوان الله عليه - في شرح المختصر للفتاوى: مورد الزوايا تزويج

الخامسة، لكن عمم المحقق وجع من الأصحاب الحكم في تزويج الأخت لاشتراكها في العلة، و -

) و الغائب إذا قدم من سَفَره لا يجوز له أن يطلق امرأته حتى يستبرئها بحیضة وإن لم يواقعها) روى ذلك :

٢٠٣ ﴿ ١٢٣ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن - محمد ، عن ابن فضال ، عن حجاج الخشاب ^(١) » قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر ، فلما دَخَلَ المِصرَ جاءَ معه بشاهدين ، فلما استقبلته امرأته على الباب أشهدهما على طلاقها ، قال : لا يقع بها طلاق ^(٢) .

٢٠٤ ﴿ ١٢٤ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن الحكم بن مسكين ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قال : إذا غاب الرجل عن امرأته سنة أو سنتين أو أكثر ، ثم قَدِمَ وأراد طلاقها و كانت حائضاً تركها حتى تطهر ثم يطلقها .»

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ ومن أراد أن يطلق امرأته قبل الدخول بها طلقها أي وقت شاء ، بحضور من شاهدين ، و لم ينتظر بها طهراً و ليس له عليها رجعة و هي أملك بنفسها في الحال ﴾ .

← خص الشيخ في النهاية الحكم بتزويج الخامسة ، و تبعه ابن إدريس ، و لا ينبغي أن هذا إما هو إذا كان الطلاق رجعياً و كان الحمل مكمناً ، فلو كان الطلاق بائناً جاز له التزويج بالأخت والخامسة في الحال ، كما صرح به ابن إدريس وغيره . و لو علم انتفاء الحمل صبر مقلداً ما يضي فيه ثلاثة أقره على حسب ما يعلمه من عاداتها أو ثلاثة أشهر - انتهى .

١ - هو ابن رفاعة الكوفي ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام ، و كان ثقة نقة . (صه، جش)

٢ - لعله محمول على ما إذا كانت حائضاً ، كما يدل عليه الخبر الآتي ، و كما حمله عليه الشيخ في الاستبصار . و قال فيه بعد إيراد الخبر الأول بعد الثاني : « فالوجه في هذا الخبر أن نعمله على ما تضمنته الخبر الأول من أنه إما لم يقع طلاقه من حيث كانت حائضاً ، لأنها لو كانت طاهراً لوقع الطلاق . كما كان يقع لو لم يكن غائباً أصلاً ، و يحتمل أيضاً أن يكون الخبر مختصاً بمن غاب عن زوجته في طهر قريباً فيه بجماع ، و عاد و هي بعد في ذلك الطهر ، لم يجوز له أن يطلقها إلا بعد استبرائها بحیضة .» و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - بعد إيراد ما ذكر : و بلهملته لم أر من قال بهذا القول يسوى للشيخ في هذا الكتاب تبعاً للكليبي - رضي الله عنها - .

٢٠٥ ﴿ ١٢٥ - روى محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد . و عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نصر ، عن عبدالكريم^(١) ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام » قال : سألته عن الرَّجُل إذا طلق امرأته و لم يدخل بها ، قال : إذا طلقها و لم يدخل بها فقد بانَّت منه ، و تزوج إن شاءت من ساعتها .

٢٠٦ ﴿ ١٢٦ - و عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دُرّاج - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليهما السلام » أنه قال : إذا طلقَت - المرأة التي لم يدخل بها بانَّت بتطليقة واحدة .

٢٠٧ ﴿ ١٢٧ - و عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام » قال : إذا طلق الرَّجُل امرأته قبل أن يدخل بها فليس عليها عِدَّة ، [و] تزوج من ساعتها إن شاءت ، و بينها بتطليقة واحدة ، و إن كان فرض لها مَهراً فلها نصف ما فرض .

٢٠٨ ﴿ ١٢٨ - و عنه ، عن أبي عليّ الأشعريّ ، عن الحسن بن عليّ بن - عبدالله^(٢) ، عن عبيس بن هشام ، عن ثابت بن شريح ، عن أبي بصير ، عن أبي - عبدالله عليه السلام » قال : إذا تزوج الرَّجُل المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فليس عليها عِدَّة ، و تزوج متى شاءت من ساعتها ، و بينها بتطليقة واحدة .
فأما ما رواه :

٢٠٩ ﴿ ١٢٩ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن عبدالله بن سينان ، عن أبي عبدالله عليه السلام » في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً قبل أن يدخل بها ، قال : لا تحلُّ له حتّى تنكح زوجاً غيره .

فلا ينافي الأخبار الأوّلة التي تضمّنت أنّها تبين بواجبة ، لأنّ المعنى في هذا - الحديث أنّه إذا كان عقد عليها ثلاث مرّات كلّ مرّة يطلقها قبل أن يدخل بها

١ - المراد به عبدالكريم بن عمرو الخثعمي الواقفي الثقة . فالسند موثوق .

٢ - هو ابن المغيرة البجليّ أبو محمد من أصحابنا الكوفيين ، ثقة نية . (صه، جش)

فإنه والحال هذه لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، والذي يدل على ذلك ما رواه:
 نق ﴿٢١٠﴾ ١٣٠ - علي بن الحسن بن فضال، عن يعقوب^(١)، عن محمد
 ابن أبي عمير، عن جميل، عن محمد بن مسلم؛ وحماد بن عثمان، عن الحلبي، عن
 أبي عبدالله عليه السلام «في رجل طلق امرأته ثم تركها حتى انقضت عدتها، ثم
 تزوجها ثم طلقها من غير أن يدخل بها حتى فعل ذلك بها ثلاثاً، قال: لا تحل له
 حتى تنكح زوجاً غيره».

٤٤ ﴿٢١١﴾ ١٣١ - وعنه، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن -
 دزاج، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل طلق امرأته ثم
 تركها حتى انقضت عدتها، ثم تزوجها ثم طلقها من غير أن يدخل بها حتى
 فعل ذلك بها ثلاثاً، قال: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره».

٤٥ ﴿٢١٢﴾ ١٣٢ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن
 علي بن رئاب، عن طربال «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل طلق امرأته
 تطليقة قبل أن يدخل بها وأشهد على ذلك وأعلمها، قال: قد بانث منه ساعة
 طلقها، وهو خاطب من الخطاب، قلت: فإن تزوجها ثم طلقها تطليقة أخرى
 قبل أن يدخل بها؟ قال: قد بانث منه ساعة طلقها، قلت: فإن تزوجها من
 ساعته أيضاً ثم طلقها تطليقة؟ قال: قد بانث منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً
 غيره».

٤٦ ﴿٢١٣﴾ ١٣٣ - وعنه، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا
عليه السلام «قال: البكر إذا طلقت ثلاثة مرّات^(٢) و تزوجت من غير نكاح فقد بانث،
 ولا تحل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره».

قال محمد بن الحسن: هذه الأخبار دالة على ما قلناه من أن من طلق امرأته
 ثلاثاً للسنة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، لأن طلاق العدة لا يتأني في البكر

١ - المراد به ابن يزيد الكاتب.

٢ - أي طلقها و تزوجها ثلاثاً رجل واحد، وقوله: «من غير نكاح» أي: دخول.

وغير المدخول بها، وقد بينّا أنّ من شرط طلاق العدة المراجعة و المواقعة بعدها، وجميعاً لا يتأتى في غير المدخول بها على ما بينناه.

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وكذا ^(١) من طلق صبيبة لم تبلغ الحيض و إن كان قد دخل بها إذا لم تكن في سنّ من تحيض ، و من طلق آيسة من الحيض فذلك أيضاً حكمها ﴾ .

مع ﴿ ٢١٤ ﴾ ١٣٤ - روى الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن - عثمان « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن آتي قد ينسث من الحيض وآتي لا تحيض مثلها، قال : ليس عليها عدة » ^(٢) .

مع ﴿ ٢١٥ ﴾ ١٣٥ - وعنه، عن عليّ بن حديد، عن جميل بن درّاج - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليهما السلام « في الرّجل يطلق الصبيبة آتي لم تبلغ فلا تحمل مثلها؟ قال : ليس عليها عدة وإن دخل بها » .

مع ﴿ ٢١٦ ﴾ ١٣٦ - وعنه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن صفوان بن - يحيى، عن محمد بن حكيم الحثعمي، عن محمد بن مسلم « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في آتي قد ينسث من الحيض يطلقها زوجها، قال : [قد] بانث منه و لا عدة عليها » .

١ - في المقتنة : « و من أراد أن يطلق زوجة لم يدخل بها بعد ، طلقها آتي وقت شاء بمحضر من رجلين مسلمين عدلين ، و لم ينتظر بها طهراً - كما ذكرنا ذلك في الحاضرة المدخول بها على ما شرحناه - ، و ليس لمن طلق امرأة قبل الدخول بها عليها رجعة ، و هي أملك بنفسها حين يطلقها ، إن شاءت أن تزوج بغيره من ساعتها فعدت ذلك ، إذ ليس لها عليها عدة بنص القرآن ، و إن شاءت أن تعود إليه جاز ذلك لها بعقد جديد و مهر جديد ، و كذلك من طلق صبيبة لم تبلغ الحيض - إلى آخر ما في المتن - » .

٢ - اختلف الأصحاب في الصبيبة آتي لم تبلغ التسع ، واليائسة إذا طلقت بعد الدخول ، و إن كان قد فعل محرماً في الأوّل هل عليها عدة أم لا ؟ فذهب الأكثر و منهم الشيخان و المحقق و المتأخرون إلى عدم العدة . و قال السيد المرتضى و ابن زهرة : عليها العدة ، و الروايات مختلفة . و قال في المسالك : و أشهرها بينهم ما دل على انتفاؤها . (ملذ)

ح ﴿٢١٧﴾ ١٣٧ - محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد ابن عبد الجبار، والرزاز، [عن أيوب بن نوح]، ومحمد بن زياد، عن ابن سماعَةَ جميعاً، عن صفوان، عن محمد بن حكيم، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: آتي لا تحبل^(١) مثلها لا عِدَّة عليها».

ض ﴿٢١٨﴾ ١٣٨ - عنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجاج «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ثلاث يترؤجن على كلِّ حال: آتي لم تحض ومثلها لا تحيض، قال: قلت: وما حدُّها؟ قال: إذا أتى لها أقلُّ من تسع سنين، وآتي لم يدخل بها، وآتي قد يئسَّت من المحيض ومثلها لا تحيض، قال: قلت: وما حدُّها؟ قال: إذا كان لها خمسون سنة».

فأما ما رواه:

ض ﴿٢١٩﴾ ١٣٩ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن زياد، عن ابن سماعَةَ، عن عبد الله بن جبلة، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير «قال: عِدَّة آتي لم تبلغ المحيض ثلاثة أشهر، وآتي قد قعدت عن المحيض ثلاثة أشهر».

ص ﴿٢٢٠﴾ ١٤٠ - وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن أبان بن تغلب^(٢)، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: عِدَّة-
٦٧ المرة آتي لا تحيض، والمستحاضة آتي لا تطهر^(٣)، والجارية آتي قد يئسَّت ولم

١ - تشمل الصغيرة واليائسة.

٢ - كذا، والظاهر كونه أبان بن عثمان كما في الفقيه، وهو الظاهر، لأنه الذي روى عن الحلبي كثيراً، ويحتمل أن يكون «بن تغلب» من زيادات التناخ.

٣ - «آتي لا تطهر» أي إذا لم تكن لها عادة ولا تمييز، «والجارية آتي قد يئسَّت» أي مع أن مثلها تحيض، وهذه الفقرة إلى قوله عليه السلام: «و لم تدرك الحيض» ليست في الفقيه (تحت رقم ٤٧٩٨) ولا في الكافي (ج ٦ ص ١٠٠)، وعلى تقدير وجودها المراد أنها جارية بلغت حدًّا تحيض مثلها ولم تحض ومصَّت مدة ولذا يئسَّت. (ملذ)

تُدرك الحيض ثلاثة أشهر، و عِدَّة آتِي لا يستقيم^(١) حيضها ثلاث حيض متى ما حاضتها فقد حلت للأزواج».

فلا تنافي بين هذين الخبرين وبين ما قدّمناه، لأنّا نحملها على المُستربة التي مثلها تحيض، وليس فيها أنّ مثلها لا تحيض، فإذا كان كذلك حملناها على ما يوافق الأخبار المستقدّمة ولا تضاداً، والذي يدلُّ على صحّة ذلك قوله تعالى: «وَاللّٰٓئِي يَخْسَنْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللّٰٓئِي لَمْ يَخْسَنْنَ^(٢)»، فشرط في وجوب العِدَّة عليها الرّيبة، وذلك دالٌّ على ما قدّمناه. والذي يزيد ما قدّمناه بياناً من أنّ عِدَّة المُستربة ثلاثة أشهر ما رواه:

صح ﴿٢٢١﴾ ١٤١ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن إسماعيل بن سعيد - الأشعريّ «قال: سألت الرّضا عليه السلام عن المُستربة من المحيض كيف تُطلق؟ قال: تُطلق بالشّهور»^(٣).

١ - ليست لفظه «لا» في الكافي والفقيه، والظاهر أنّها زيدت من التّشاخ، وفيها «و عِدَّة آتِي تحيض و يستقيم حيضها»، أو «عِدَّة آتِي يستقيم حيضها ثلاث حيض» و ظاهره أنّ العِدَّة بالمحيض لا الأطهار، إلّا أن يقال: المراد رؤية الحيض الثالث و لو لحظة لظهور تمام الظّهر الثالث. وقال في الشرائع: و لو كان مثلها تحيض اعتدّت بثلاثة أشهر إجماعاً، و هذه تراعى الشهور والحيض، فإن سبقت الأطهار فقد خرّجت من العِدَّة، و كذا إن سبقت الأشهر، أمّا لو رأث في الثالث حيضاً و تأخرت الثانية أو الثالثة صيرت تسعة أشهر لاحتمال الحمل، ثمّ اعتدّت بعد ذلك بثلاثة أشهر و هي أطول عِدَّة، و في رواية عمار: تصير سنة ثمّ تعتد بثلاثة أشهر، و نزلها الشّيخ في التّهاية على احتباس الدّم الثالث، و هو تحكّم - انتهى.

٢ - الطلاق: ٤.

٣ - الظاهر أنّ المراد بالشّهور في هذا الخبر الشهور التي تعتبر لتطبيق المُستربة، لا لعِدتها كما مرّ و سيأتي، و قال الفاضل الأستراباديّ: المُستربة: و هي المرأة التي لا تحيض و هي في سنّ من تحيض و يشكّ في أنّ سبب ذلك هو الحمل أو غيره، فهي مردّدة بين ريبتين: ريبة الحمل، و ريبة فساد حيضها لعلّة غير الحمل، مصداق هذا المعنى مرّة مدخول بها قد بلغت تسع سنين و لم تبلغ خمسين سنة و لا ترى حيضاً. (ملذ)

صح ﴿٢٢٢﴾ ١٤٢ - الحسين بن سعيد، عن ابن محبوب، عن جميل بن دُرَّاج عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سمعته يقول: أمران أتت بها سبَق إلى - المُستَرابة انقَضَتْ به عِدَّتُها: إن مَرَّتْ بها ثلاثة أشهر بيض ليس فيها دمٌ بانَتْ بالشُّهور، وإن مَرَّتْ بها ثلاثة حيض ليس بين الحِيضَتَيْنِ ثلاثة أشهرٍ انقَضَتْ عِدَّتُها بالحِيضِ».

و تفسير جميل ^(١) قال: إن مَرَّتْ بها ثلاثة أشهرٍ إلّا يوماً ثمَّ حاضَتْ، ثمَّ مَرَّتْ بها ثلاثة أشهرٍ إلّا يوماً فحاضَتْ قال: هذه تعتدّ بالحِيضِ على هذا الوجه ولا تعتدّ بالشُّهور، وإن مَرَّتْ بها ثلاثة أشهرٍ بيض لم تحض فيها، بانت بالشُّهور ^(٢).

نقح ﴿٢٢٣﴾ ١٤٣ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عن أحمد بن عائد، عن محمد بن حكيم «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: قلت: المرأة [التي] لا تحيض مثلها ^(٣) ولم تحض كم تعتدّ؟ قال: ثلاثة أشهرٍ، قلت: فإنها ارتابت؟ قال: تعتدّ آخر الأجلين تعتدّ تسعة أشهرٍ، قلت: فإنها ارتابت؟ قال: ليس عليها ارتياب، لأنَّ الله عزَّ وجلَّ جعل للحبل وقتاً فليس بعده ارتياب» ^(٤).

* (ومن أراد طلاق المُستَرابة صَبَرَ عليها ثلاثة أشهر، ثمَّ طلقها إن شاء) *

- ١ - في الكافي: «قال ابن أبي عمير: قال جميل: وتفسير ذلك إن مَرَّتْ»، و «قال» الأتي ليس فيه
- ٢ - ظاهره أنه يكفي لانقضاء العدة مضي ثلاثة أشهر بيض، سواء اتصل بالطلاق أم لا، كما فهمه جميل - رحمه الله -، و ظاهر الأصحاب أنه إذا مرَّ بعد الطلاق ثلاثة أشهر بيض تنقضي العدة، وإن نقص عنها ولو يوماً ثمَّ حاضَتْ فهي تعتدّ بالحِيض، وإن مَرَّتْ بعد الحِيضة الأولى ثلاثة أشهر بيض وأكثر، و سيأتي تمام الكلام في ذلك في عِدَّة المُستَرابة. (ملذ)
- ٣ - لفظة «لا» زائدة وليست في الكافي، و كان الخبر فيه بسند آخر عن محمد بن حكيم.
- ٤ - اعلم أنه إذا طلقها فادعت الحمل، فذهب جماعة إلى أنه ترتب بها تسعة أشهر لهذه الزواية، و ذهب جماعة إلى أنه ترتب بها سنة لصحيفة عبدالرحمن بن الحجاج. (ملذ)

يدلُّ على ذلك ما رواه :

سـ ﴿٢٢٤﴾ ١٤٤ - الحسين بن سعيد ، عن داود بن أبي يزيد العطار (*) - عن بعض أصحابنا - « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة التي تستراب بها التي مثلها تحمِلُ ومثلها لا تحمِلُ ولا تحيضُ ، وقد واقمها زوجها كيف يطلقها ؟ قال : يمسك عنها ثلاثة أشهر ثم يطلقها » .

*(و طلاق من لا يصل الرجل إليها مثل طلاق الغائب عنها زوجها) *

سـ ﴿٢٢٥﴾ ١٤٥ - روى محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد ابن محمد . و علي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن عبد الرحمن ابن الحجاج « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة سراً من أهلها و هي في منزل أهلها و قد أراد أن يطلقها و ليس يصل إليها فيعلم طمئنتها إذا طمئنت و لا يعلم طهرها إذا طهرت ، قال : فقال : هذا مثل الغائب عن أهله يطلقها بالأهلة و الشهور ، قلت : أرأيت إن كان يصل إليها الأحيان و الأحيان لا يصل إليها فيعلم حالها كيف يطلقها ؟ فقال : إذا مضى له شهر لا يصل إليها فيه يطلقها إذا نظر إلى غرة الشهر الآخر بشهود و يكتب الشهر ^(١) الذي يطلقها فيه و يشهد على طلاقها رجلين ، فإذا مضى ثلاثة أشهر فقد بانت منه و هو خاطب من الخطاب ، و عليه نفقتها في تلك الثلاثة الأشهر التي تعتد فيها » .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ والحامل المستبين حملها تطلق أيضاً واحدة أي وقت شاء المطلق ﴾ .

سـ ﴿٢٢٦﴾ ١٤٦ - روى الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن عمارة ابن أذينة ، عن محمد بن مسلم ؛ و زرارة ؛ و غيرهما ، عن أبي جعفر ؛ و أبي عبد الله عليه السلام « قال : خمس يطلقهن أزواجهن متى شاءوا : الحامل المستبين حملها ، و الجارية التي لم تحض ، و المرأة التي قد قعدت من الحيض ، و الغائب عنها زوجها

١ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : لأجل تزويج أختها أو الخامسة ، أو لإخبارها بانقضاء

عِدتها ، أو للإفناق عليها . * - الظاهر هو و داود بن فرقد واحد و هما ثقتان .

وَأَلَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا».

صح **﴿٢٢٢٧﴾** ١٤٧ - و عنه ، عن ابن أبي عمير ؛ و أحمد بن محمد **(*)** ، عن جميل بن دُرَّاج ، عن إسماعيلَ الجمعيّ ، عن أبي جعفر **عليه السلام** « قال : خمسُ يُطَلَّقهنَّ - الرَّجُلُ على كلِّ حالٍ : الحاملُ ، و أَلَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، و الغائِبُ عنها زَوْجُها ، و أَلَّتِي لَمْ تَحِضْ ، و أَلَّتِي قَدْ حُبَسَتْ مِنَ المَحِيضِ » .

(*) و متى طَلَّقها الرَّجُلُ كانت تَطْلِيقَةً وَّاحِدَةً ، و عِدَّتُها وضع ما في بطنها **(*)** يدلُّ على ذلك ما رواه :

﴿٢٢٢٨﴾ ١٤٨ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الفضيل ، عن الكِنَانِي ، عن أبي عبد الله **عليه السلام** « قال : طَلاقُ الحاملِ وَّاحِدَةٌ و عِدَّتُها أَقْرَبُ الأَجْلين » **(١)** .
﴿٢٢٢٩﴾ ١٤٩ - و عنه ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الله بن بُكَيْر ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله **عليه السلام** « قال : الحَبْلُ تَطْلُقُ تَطْلِيقَةً وَّاحِدَةً » .

صح **﴿٢٢٣٠﴾** ١٥٠ - و عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن جميل بن دُرَّاج ، عن إسماعيلَ الجمعيّ ، عن أبي جعفر **عليه السلام** « قال : طَلاقُ الحاملِ وَّاحِدَةٌ ، و أَجْلُها أَنْ تَضَعْ حَمْلُها ، فَإِذا وضعت ما في بطنها فقد بانَتْ منه » .

ثُمَّ **﴿٢٢٣١﴾** ١٥١ - و عنه ، عن عثمان بن عيسى ، عن سَمَاعَةَ بنِ مِهْرَانَ « قال : سألتُه **(٢)** عن طَلاقِ الحَبْلِ ، فقال : وَّاحِدَةٌ ، و أَجْلُها أَنْ تَضَعْ حَمْلُها » .

صح **﴿٢٢٣٢﴾** ١٥٢ - و عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن

١ - المشهور أنَّ عِدَّةَ الحاملِ تنقضي بالوضع لا غير ، و ذهب الصدوق و ابن حمزة إلى أنَّها تعتدُّ بأقرب الأجلين إن مضت ثلاثة أشهر قبل أن تضع فقد انقضت عدتها ، ولكن لا تزوج حتى تضع و إذا وضعت ما في بطنها قبل انقضاء ثلاثة أشهر فقد انقضت أجلها ، و استدلَّ بهذا الخبر ، و الخبر مجهولٌ ، و يمكن حمله على أنَّها قد تنقضي بأقرب الأجلين فيما إذا كان الحمل أقرب ، بخلاف عِدَّةِ الوفاة فإنها لا تنقضي إلا بأبعد الأجلين . و يؤيده ما رواه الكافي بسندٍ صحيح عن أبي بصير : « قال : قال أبو عبد الله **عليه السلام** : طَلاقُ الحَبْلِ وَّاحِدَةٌ ، و أَجْلُها أَنْ تَضَعْ حَمْلُها و هو أَقْرَبُ الأَجْلين » ، و بسندٍ حسن عن الحلبي عنه **عليه السلام** مثله . (ملذ) **(*)** - يعني ابن أبي نصر البزنطي .

٢ - كذا مضمراً ، و الظاهر هو أبو عبد الله الصادق **عليه السلام** .

الحليّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : طَلَقَ الحُبْلَى واحِدَةً و إن شاء راجعها قبل أن تضع ، فإن وَضَعَتْ قبل أن يراجعها فقد بانَتْ منه ، و هو خَائِطُبٌ مِنَ الخُطَابِ » .

فأما ما رواه :

نق ﴿٢٣٣﴾ ١٥٣ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق ابن عمار « قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام : الحامل يطلقها زوجها ثم يراجعها ، ثم يطلقها ، ثم يراجعها ، ثم يطلقها الثالثة ؟ فقال : تبين منه ، و لا تحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره » .

فلا ينافي ما ذكرناه من أن طلاق الحُبْلَى واحدة ، لأننا إنمَّا ذكرنا ذلك في طلاق السُّتَّة ، فأما طلاق العِدَّة فإنه يجوز أن يطلقها في مُدَّة حملها إذا راجعها و وطئها .

فإن قيل : كيف يمكنكم ذلك ؟ و قد روي أنه إذا راجعها ليس له أن يطلقها ثانياً حتى تضع ما في بطنها ، روى ذلك :

نق ﴿٢٣٤﴾ ١٥٤ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن محمد ابن منصور الصيقل ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرَّجُل يطلق امرأته و هي حُبْلَى ؟ قال : يطلقها ، قلت : فراجعها ؟ قال : نعم يراجعها ، قلت : فإنه بدأ له بعد ما راجعها أن يطلقها ، قال : لا حتى تَضَع » .

قيل له : ليس في هذا الخبر أنه ليس له أن يطلقها أي طلاقٍ ، و إذا لم يكن ذلك فيه حملناه على أنه ليس له أن يطلقها طلاق السُّتَّة حتى تضع ما في بطنها .

يدلُّ على ذلك ما رواه :

نق ﴿٢٣٥﴾ ١٥٥ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام « قال : سألته عن الحُبْلَى تُطَلَّق الطَّلَاق الَّذِي لا تحلُّ له حتى تنكح زوجاً غيره ، قال : نعم ، قلت : ألسنت قلت لي : إذا جامع لم يكن له أن يطلق ؟! قال : إن الطلاق لا

يكون إلا في طهرٍ قد بانَ؛ أو حمل قد بانَ، وهذه قد بان حملها» (١).

طع ﴿٢٣٦﴾ ١٥٦ - وروى محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن يزيد الكناسي «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن طلاق الحُبلى، فقال: يطلقها واحدة للعدّة بالشهور والشهود» (٢)، قلت: فله أن يراجعها؟ قال: نعم وهي امرأته، قلت: فإن راجعها ومَسّها ثم أراد أن يطلقها تطليقةً أخرى، قال: لا يطلقها حتى يمضي لها بعد ما مَسّها شهرٌ، قلت: فإن طلقها ثانية وأشهد ثم راجعها وأشهد على رجعتها ومَسّها، ثم طلقها التطليقة الثالثة، وأشهد على طلاقها لكلِّ عدّة شهرٌ هل تبين منه كما تبين المطلقة على العدّة التي لا تحلُّ لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره؟ قال: نعم، قلت: فما عدتها؟ قال: [عدتها] أن تضع ما في بطنها، ثم قد حَلَّت للزوج».

عجبه ﴿٢٣٧﴾ ١٥٧ - علي بن الحسن بن فضال، عن محمد؛ وأحمد ابني الحسن، عن أبيهما (٣)، عن الفضل بن محمد الأشعري؛ و عبد الله بن بكير - عن بعضهم (٤) - «قال: في الرجل تكون له المرأة الحامل وهو يريد أن يطلقها، قال: يطلقها إذا أراد الطلاق بعينيه يطلقها بشهادة الشهود» (٥)، فإن بدأه في يومه

١ - قوله: «لم يكن له أن يطلق» أي إلا مع الانتقال عن طهر الواقعة إلى طهر آخر، وهنأ لا يتصور إلا بالوضع، والجواب باستثناء هذه الصورة عن القاعدة الكلية، ولا يجنى عدم تأييده لحمل الشيخ. (ملذ)

٢ - ظاهره موافق لرأي الصدوق - رحمه الله - من لزوم الترتيب ثلاثة أشهر.

٣ - تقدم الكلام فيه، راجع ص ١٢٥ ذيل الخبر ١١٧.

٤ - أي بعض المعصومين عليهم السلام.

٥ - أي لم يكن محض اللفظ، بل كان مريداً لإيقاع الطلاق، وكذا قوله: «يريد الرجعة بعينها». أو المعنى أنه يريد الطلاق للمفارقة والتبينة، وليس في باله حينئذ الرجوع، ولا الإضرار، ثم بداله وأراد الرجعة وعدم الطلاق بعد ذلك، فيكون القيد للاستحباب، أو يكون وجه جمع بين الأخبار، وإن لم يقل بهذا التفصيل أحد. (ملذ)

أو من بعد ذلك أن يراجعها يريد الرّجعة بعينها، فليراجع وليواقع، ثمّ يبدو له فيطلق أيضاً، ثمّ يبدو له فليراجع كما راجع أولاً، ثمّ يبدو له فيطلق فهي التي لا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره إذا كان إذا راجع يريد^(١) المواقعة والإمساك و يواقع».

ث (٢٣٨) ١٥٨ - عنه، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سألته عن رجل طلق امرأته وهي حامل، ثمّ راجعها، ثمّ طلقها، ثمّ راجعها، ثمّ طلقها الثالثة في يوم واحد تبين منه؟ قال: نعم».

ث (٢٣٩) ١٥٩ - محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن الحسن ابن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن عليّ بن عمران السّقي^(٢)، عن ربعي بن عبدالله، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله البصريّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن رجل طلق امرأته وهي حُبلى، و كان في بطنها اثنان فوضعت واحداً و بقي واحد، فقال: تبين بالأوّل، و لا تحلّ للأزواج حتى تضع ما في بطنها».

(و من طلق و هو سكران أو معتوه^(٣) أو مغلوب على عقله لم يقع طلاقه) روى ذلك:

ث (٢٤٠) ١٦٠ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم؛ و البرقيّ، عن إسحاق بن جرير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن السكران يطلق أو يعتق أو يتزوج أيجوز ذلك له و هو على حاله؟ قال: لا يجوز له».

١ - كذا، و في الاستبصار: «إذا كان راجعاً يريد - إلخ».

٢ - قال التجاشي - رحمه الله - : علي بن عمران الخزاز الكوفي المعروف بـ«شفا»، ثقة قليل الحديث، له كتاب يرويه عنه عبدالله بن جبلة و غيره، و «الشفّا» هنا مصحف «الشفّا»، فالتسند موثّق.

٣ - المعتوه: هو المجنون المصاب بعقله، و قد عُتِيَ فهو معتوه. (التهامية)

صح ﴿٢٤١﴾ ١٦١ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن عبدالله^(١) ، عن -
الحليّ « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن طلاق السكران وعتقه ، فقال : لا يجوز ،
قال : وسألت عن طلاق المعتوه ، فقال : وما هو ؟ قلت : الأحمق الذاهب العقل ،
قال : لا يجوز ، قلت : فالمرءة^(٢) كذلك يجوز بيعها وشرؤها ؟ قال : لا .»

صح^٤ ﴿٢٤٢﴾ ١٦٢ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن سهل^(٣) ، عن زكريّا بن -
آدم^{٧٣} « قال : سألت الرضا عليه السلام عن طلاق السكران والصبيّ والمعتوه والمغلوب
على عقله ، ومن لم يتزوج بعد^(٤) فقال : لا يجوز .»

صح^٥ ﴿٢٤٣﴾ ١٦٣ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن أحمد بن أشيم ، عن
أحمد بن محمد بن أبي نصر « قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون
عنده المرءة فيصمّت فلا يتكلم ، قال : أخرس ؟ قلت : نعم ، قال : فيعلم منه
بغض لامرأته وكرهه لها ؟ قلت : نعم ، أم يجوز أن يطلق عنه وليه ؟ قال : لا ،
ولكن يكتب ويشهد على ذلك ، قلت : أصلحك الله فإنه لا يكتب ولا يسمع
كيف يطلقها ؟ قال : بالذي يُعرف به من فعليه مثل ما ذكرت من كراهته لها
أو بغضه لها »^(٥) .

صح^٦ ﴿٢٤٤﴾ ١٦٤ - عليّ بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن عليّ^(*) ، عن -

١ - المراد به ابن مسكان ، وراويها صفوان بن يحيى ، و شيخه محمد بن عليّ بن أبي -
شعبة الحلبيّ . ٢ - أي إذا كانت معتوهاً .

٣ - هو ابن اليسع الأشعريّ القميّ ، روى عن الرضا عليه السلام ، له مسائل عن الرضا عليه السلام عنه
أحمد بن محمد وهو الأشعريّ . * - هو محمد بن عليّ بن محبوب الأشعريّ القميّ الثمّعيّ .

٤ - أي الطلاق قبل النكاح ، كأن يقول : إن تزوجت فلانة فهي طالق . (ملذ)

٥ - قال في المسالك : ولو تعدّر التطق بالطلاق كفت الإشارة به كالأخرس ، ويعتبر فيها
أن يكون مفهمة لمن مخاطبه ويعرف إشارته ، ويعتبر فهم الشاهدين لها ولو عرف الكتابة
كانت من جملة الإشارة بل أقوى ، ولا يعتبر ضمنية الإشارة إليها ، وقدمها ابن إدريس على
الإشارة ويؤيده خبر ابن أبي نصر ، واعتبر جماعة من الأصحاب منهم الصدوقان فيه إلقاء القناع
على المرءة ، يرى أنها قد حرمت عليه لرواية السكوني عن الصادق عليه السلام .

الحسن بن محبوب، عن يحيى بن عبدالله بن الحسن^(١) «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لا يجوز طلاق في استكراه، ولا يجوز عتق في استكراه، ولا يجوز يمين في قطيعة رجم، ولا في شيء من معصية الله، فمن حلف أو حلف على شيء من هذا [أ] وفعله^(٢) فلا شيء عليه، وقال: إننا الطلاق ما أريد به الطلاق من غير استكراه ولا إضرار على العدة [أ] و السنة^(٣) على طهر بغير جماع و شاهدين، فمن خالف [هـ] هذا فليس طلاقه ولا يمينه بشيء، يُرَدُّ إلى كتاب الله عزَّ وجلَّ».
 ضع ﴿٢٤٥﴾ ١٦٥ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن -
 التوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: طلاق الأخرس أن يأخذ مِقتنَّتها ويضعها على رأسها، ثمَّ يعتزلها»^(٣).

٧٤ عمه ﴿٢٤٦﴾ ١٦٦ - وعنه، عن علي، عن أبيه، عن إسماعيل بن مَرَّار، عن يونس «في رجل أخرج من الأرض بطلاق امرأته؟ قال: إذا فعل ذلك في قبل الظَّهر بشهود وفهم عنه كما يفهم عن مثله، ويريد الطلاق جاز طلاقه على السنة».

ح ﴿٢٤٧﴾ ١٦٧ - عبد الملك بن عمرو، عن الحلبي^(٤)، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألت عن طلاق المعتوه الرائل العقل^(٥) أم يجوز؟ فقال: لا. وعن -
 المرءة إذا كانت كذلك أم يجوز بيعها وصدقها؟ فقال: لا».

صح ﴿٢٤٨﴾ ١٦٨ - وروى حماد، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي -
 عبدالله عليه السلام «أنه سئل عن المعتوه أم يجوز طلاقه؟ فقال: ما هو؟ قلت: الأحمق».

١ - هو يحيى بن عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام.

٢ - «أو» على ما في بعض النسخ بمعنى الواو، أو المعنى: لا كفارة على الحلف ولا على مخالفته.

٣ - سيأتي الخبر تحت رقم ٢٣٠ ص ١٦١ بسند آخر.

٤ - كذا، وفي الكافي: «عن العدة»، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن عبدالكريم،

٥ - في الكافي «الذاهب العقل».

الدَّاهِبُ الْعَقْلُ، فقال: «نعم»^(١).

ولا تنافي بين الخبر الأول وبين هذا لأننا نحمل قوله: «يجوز طلاقه» على أنه إذا طلق عنه وليه، ولا يكون يتولى هو بنفسه، يدلُّ على ذلك ما رواه:

صح **﴿٢٤٩﴾** ١٦٩ - الحسين بن سعيد، عن الثَّصْر بن سُوَيْد، عن مُحَمَّد بن -
أبي حمزة، عن أبي خالد القَمَاط^(٢) «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرَّجُلُ الْأَحْمَقُ -
الدَّاهِبُ الْعَقْلُ يَجُوزُ طَلَاقُ وَلِيِّهِ عَلَيْهِ؟ قال: ولم لا يَطلِّقُ هو؟ قلت: لا يؤمن
إنَّ هو طَلَّقَ أَنْ يَقُولَ غَدًا: لَمْ أَطَلِّقْ^(٣)، أو لا يُحْسِنُ أَنْ يُطَلِّقَ، قال: ما أرى وَلِيَّهِ
إِلَّا بِمِزْلَةِ السَّلْطَانِ».

﴿٢٥٠﴾ (و طلاق الصبي جائز إذا عقِلَ الطلاق و حَدُّ ذلك عشر سنين) *
يدلُّ على ذلك ما رواه:

صح **﴿٢٥٠﴾** ١٧٠ - مُحَمَّد بن يعقوب، عن مُحَمَّد بن يحيى، عن أَحْمَد بن -
مُحَمَّد؛ و مُحَمَّد بن الحسين جميعاً، عن ابن فَصَّال، عن ابن بُكَيْر، عن أبي عبد الله
عليه السلام «قال^(٤): «يجوز^(٥) طلاق الصبي إذا بلغ عشر سنين».

↑
٧٥

١ - حمل على السفه الناقص العقل، و ما تقدّم على الزائل العقل.

٢ - اختلف في اسمه، قال بعض: هو خالد بن يزيد يكتبي أبا خالد القَمَاط، و قال بعض:
و اسم أبي خالد القمط يزيد، و قال الشيخ في الفهرست: اسمه كُنُكْر، له كتاب.

٣ - لعله عليه السلام حمل كلام السائل أولاً على ذي الأذوار، فقال: لِمَ لا يَطلِّقُ في حال
الاستقامة؟ فقال السائل: ليس كاملاً في ذلك الحين أيضاً. أو حمل عليه السلام كلامه على السفه الخفيف
العقل. و اعلم أنَّ المشهور بين المتقدمين و أكثر المتأخرين جواز طلاق الولي عن المجنون المُطَبِّق
مع الغيبة، مستنداً بهذه الصحيحة، و ذهب ابن إدريس و قبله الشيخ في الخلاف إلى عدم
الجواز محتجاً بإجماع الفرقة. (ملذ)

٤ - كَانَ هُنَا سَقَطاً، و في الكافي هذا الإسناد لحديث آخر تقدّم فيه متنه بسند آخر و
بعده: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير - عن بعض رجاله - عن أبي عبد الله عليه السلام
قال: يجوز - إخراج، و الظاهر أنَّ السهو من قلم الشيخ - رحمه الله - . و يأتي تحت رقم ١٧٤ ما
رواه الكليني بسندين.

٥ - في بعض نسخ الكافي: «لا يجوز - إخراج»، و الظاهر صحة ما في المتن.

فق ﴿٢٥١﴾ ١٧١ - وعنه ، عن عِدَّةٍ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن - خالد . و علي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن عثمان بن عيسى ، عن سَمَاعَةَ « قال : سألته عن طلاق الغلام ولم يَحْتَمِلْ وَصَدَقْتِهِ ، قال : إذا هو طلق للسنة ووضع - الصدقة في موضعها وحقها فلا بأس وهو جائز » (١) .
فأما ما رواه :

عنه ﴿٢٥٢﴾ ١٧٢ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن - الفضيل ، عن أبي الصَّبَّاح الكِنَافِي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : ليس طلاق - الصَّبِيِّ بشيء » .

فلا ينافي ما قدّمناه لأننا نحمل هذا الخبر على مَنْ لا يَعْقِلُ ولا يُحْسِنُ الطلاق ، لأن ذلك معتبرٌ في وقوع الطلاق ، والذي يدلُّ على ذلك ما رواه :

ضع ﴿٢٥٣﴾ ١٧٣ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّةٍ من أصحابنا ، عن سهل - ابن زياد ، عن محمد بن الحسن ، عن عِدَّةٍ من أصحابه ، عن ابن بُكَيْر ، عن أبي - عبد الله عليه السلام « قال : يجوز طلاق الغلام إذا كان قد عقل ؛ و وصيته و صدقته و إن لم يحتلم » .

* (و طلاق المريض غير جائز ، فإن طلق فإنها يتوارثان ما دامت في العِدَّة ، فإن انقضت عدتها فإنها ترثه ولا يرثها هو ما بينه وبين سنة ما لم تزوج ، فإن تزوجت فلا ميراث لها ، وإن زاد على السنة يوماً واحداً فلا ميراث لها) *
ولا فرق في جميع هذه الأحكام بين أن تكون التّطليقة هي الأوّلة أو الثّانية أو الثّالثة ، أو كان طلاق السّنة أو طلاق العِدَّة ، فإنّ الحكم فيه سواء .
يدلُّ على ذلك ما رواه :

فق ﴿٢٥٤﴾ ١٧٤ - محمد بن يعقوب ، عن حميد بن زياد ، عن ابن - سَمَاعَةَ ، عن عبد الله بن جبلة ، عن عبد الله بن بُكَيْر ، عن عُبَيْد بن زُرارة ، ٧٦

١ - عمل بمضمونه الشيخ ، وابن الجنيد و جماعة ، واعتبر الشيخان و جماعة من القدماء بلوغ الصبى عشراً في الطلاق ، والمشهور بين المتأخرين عدم صحة طلاق الصبى مطلقاً . (ملذ)

عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يجوز طلاق المريض و يجوز نكاحه» (١).

فق (٢٥٥) ﴿١٧٥ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن [ابن] بكير^(٢)، عن عبيد بن زُرارة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المريض له أن يطلق امرأته في تلك الحال؟ قال: لا؛ ولكن له أن يتزوج إن شاء، فإن دخل بها ورثته، وإن لم يدخل بها فنيكاحه باطل».

فق (٢٥٦) ﴿١٧٦ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن زُرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: ليس للمريض أن يطلق وله أن يتزوج».

ح (٢٥٧) ﴿١٧٧ - وعنه، عن علي، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن زُرارة، عن أحدهما عليه السلام «قال: ليس للمريض أن يطلق وله أن يتزوج، فإن تزوج ودخل بها فهو جائز»^(٣)، وإن لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنيكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث».

ح (٢٥٨) ﴿١٧٨ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن زبيح الأصم^(٤)، عن أبي عبيدة الحذاء؛ ومالك بن عطية^(٥)،

١ - قوله: «لا يجوز طلاق المريض» لعله محمول على الكراهة، أو على أن المراد به عدم جريان جميع أحكامه. (ملذ) وقال في المسالك: طلاق المريض كطلاق الصحيح في الوقوع، ولكنه يزيد عنه بكرهته مطلقاً، و ظاهر بعض الأخبار عدم الجواز، وحل على الكراهة جمعاً، ثم إن كان الطلاق رجعيّاً ثوارثاً ما دامت في العدة إجماعاً، وإن كان بانناً لم يرثها الزوج مطلقاً كالصحيح، وترثه هي في العدة وبعدها، وكذا الرجعية بعدها إلى سنّة من حين الطلاق ما لم تزوج بغيره، أو يبرء من مرضه الذي طلق فيه، هذا هو المشهور خصوصاً بين المتأخرين، و ذهب جماعة منهم الشيخ في النهاية إلى ثبوت التوارث بينها في العدة مطلقاً، واختصاص الإرث بعدها بالمرّة منه دون العكس إلى المدة المذكورة - انتهى.

٢ - إن كان الزاوي «بكيراً» كما في بعض النسخ بدون «ابن» فالتسند حسن.

٣ - هذا هو المشهور في نكاح المريض، بل لا يعلم فيه خلاف. (ملذ)

٤ - عنونه الشيخ في فهرسته وقال: له أصل، عنه الحسن بن محبوب.

٥ - معطوف على الزبيح.

عن أبي الوَرْدِ كَلِمِهَا ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً فِي مَرَضِهِ ، ثُمَّ مَكَثَ فِي مَرَضِهِ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَإِنَّهَا تَرْتُهُ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ ، فَإِنْ كَانَتْ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنَّهَا لَا تَرْتُهُ » .

٧٧ ↑ **سـ** ﴿٢٥٩﴾ ١٧٩ - وعنه ، عن أبي عليّ الأشعريّ ، عن محمّد بن عبد الجبار .
و الرّزّاز ، عن أيّوب بن نوح . و محمّد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان . و حميد بن زياد ، عن ابن سماعة كلّهم ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن الحجاج - عمّن حدّثه - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : في رجل طلق امرأته و هو مريض ، قال : إن مات في مرضه و لم تزوّج ورثته ، وإن كانت قد تزوّجت فقد رصيبت بالذّي صنع ؛ لا ميراث لها » ^(١) .

عنه ﴿٢٦٠﴾ ١٨٠ - وعنه ، عن أبي عليّ الأشعريّ ^(٢) ، عن أحمد بن محسن ، عن معاوية بن وهب ، عن عبيد بن زُرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن رجل طلق امرأته و هو مريض حتى مضى لذلك سنة ، قال : ترثه إذا كان في مرضه الذي طلقها [فيه] ، و لم يصحّ من ذلك » .

نق ﴿٢٦١﴾ ١٨١ - وعنه ، عن أبي عليّ الأشعريّ ^(٣) ، عن الحسن بن - محمّد بن سماعة ، عن ابن رباط ، عن ابن مسكان ، عن أبي العباس ^(٤) ، عن

١ - يؤمى إلى أنه إذا كان برضاها سقط الإرث . (ملذ)

٢ - في الكافي قبل نقل هذا الخبر روى خبراً عن حميد بن زياد ، عن ابن سماعة ، عن عبد الله ابن جبلة ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زُرارة ، (تحت رقم ٤) ثم قال : «عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن محسن ، عن معاوية بن وهب - الخ» و قبل ذلك روى خبراً تحت رقم ٣ عن أبي عليّ - الأشعريّ ، عن محمّد بن عبد الجبار ، عن أيّوب بن نوح . و عن محمّد بن إسماعيل ، عن ابن شاذان . و عن حميد بن زياد ، عن ابن سماعة كلّهم ، عن صفوان . فالظاهر أنّ ضمير «عنه» في ذلك الخبر الّذي كان تحت رقم ٥ راجع إلى «حميد بن زياد لا الأشعريّ الّذي كان في سند الخبر الثّالث ، ثم إنَّ «أحمد بن محسن» تحريف «أحمد بن محمّد ، عن محسن» ، والمراد به محسن بن أحمد البجليّ أبو أحمد القيسيّ ، و راويه أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعريّ .

٣ - الكلام فيه كما في السند المتقدّم . ٤ - هو فضل بن عبد الملك البقباق الكوفيّ .

أبي عبدالله عليه السلام « قال : قلت له : رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - وَهُوَ مَرِيضٌ - تَطْلِيقَةً ، وَ قَدْ كَانَ طَلَّقَهَا قَبْلَ ذَلِكَ تَطْلِيقَتَيْنِ ؟ قَالَ : فَإِنَّهَا تَرْتُهُ إِذَا كَانَ فِي مَرَضِهِ ، قَالَ : قُلْتُ : وَ مَا حَدُّ الْمَرَضِ ؟ قَالَ : لَا يَزَالُ مَرِيضاً حَتَّى يَمُوتَ وَ إِنْ طَالَ ذَلِكَ إِلَى سَنَةٍ » .

ب ﴿ ٢٦٢ ﴾ ١٨٢ - عليُّ بن الحسن ، عن أخويه ، عن أبيهما^(١) ، عن القاسم ابن عروة ، عن عبدالله بن بكير ، عن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضِهِ ، قَالَ : تَرْتُهُ مَا دَامَ فِي مَرَضِهِ ، وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا » .

ث ﴿ ٢٦٣ ﴾ ١٨٣ - الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زرعة بن - محمد ، عن سماعة « قَالَ : سَأَلْتُهُ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ ، قَالَ : تَرْتُهُ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي حَالِ إِضْرَارٍ فَهِيَ تَرْتُهُ إِلَى سَنَةٍ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى السَّنَةِ يَوْمٌ وَاحِدٌ لَمْ تَرْتُهُ ، وَ تَعْتَدُ مِنْهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا عِدَّةَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا »^(٢) .

ج ﴿ ٢٦٤ ﴾ ١٨٤ - عنه^(٣) ، عن عليِّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحْضِرُهُ الْمَوْتُ فَيَطْلُقُ امْرَأَتَهُ هَلْ يَجُوزُ طَلَاقُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَإِنْ مَاتَ وَرِثَتْهُ ، وَإِنْ مَاتَتْ لَمْ يَرِثْهَا »^(٤) .
قوله عليه السلام : « وَإِنْ مَاتَتْ لَمْ يَرِثْهَا » يعني إذا خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهَا .
يدلُّ على ذلك ما رواه :

١ - تقدّم الكلام فيه راجع ص ١٢٥ ذيل الخبر ١١٧ .

٢ - لعلَّ العدة فيما إذا مات في العدة لا في بقية السنة ، ولا يبعد لزوم العدة تمام السنة أيضاً لثبوت الإرث لكن لم أره قائلاً . (ملذ)

٣ - الضمير راجع إلى الكليني الذي تقدّمت أخباره تحت أرقام ١٧٥ الى ١٨٢ ، لا إلى الحسين بن سعيد الذي خبره قبل هذا الخبر .

٤ - اختلف الأصحاب في أنّ ثبوت الإرث للمطلقة في المرض هل هو مترتب على مجزئ الطلاق فيه أو مُعلَّلُ بهتمته ، فذهب الشيخ في كتابي الفروع والأكثر إلى الأوّل لإطلاق التصوص ، وذهب في الاستبصار إلى الثاني لرواية سماعة ورواية محمد بن القاسم . (ملذ)

ص ٢٦٥ ﴿١٨٥﴾ - الحسين بن سعيد ، عن النَّضْر بن سُويد ؛ وأحمد بن -
 محمد ، عن عاصم بن حُميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال :
 سمعته يقول : أتيا امرأة طَلقت ثم توفي عنها زوجها قبل أن تنقضي عِدَّتْها ولم
 تحرم عليه فإنها ترثه ، ثم تعتدُّ عِدَّة المتوفى عنها زوجها ، وإن تُوفيت وهي في
 عِدَّتْها ولم تحرم عليه ^(١) فإنه يرثها ، وإن قُتِلَ ورثت من دينه ، وإن قُتِلت
 ورث من دينها ما لم يقتل أحدهما الآخر » .

ح ٢٦٦ ﴿١٨٦﴾ - علي بن إسماعيل الميثمي ، عن حماد ^(٢) ، عن عبد الله بن -
 المغيرة ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل طلق امرأته ثم توفي عنها
 وهي في عِدَّتْها أنها ترثه وتعتدُّ عِدَّة المتوفى عنها زوجها ، وإن تُوفيت وهي
 في عِدَّتْها فإنه يرثها ، وكلُّ واحد منها يرث من دية صاحبه لو قُتِل ما لم يقتل
 أحدهما الآخر » .

ص ٢٦٧ ﴿١٨٧﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن الحسين بن سعيد ، عن
 علي بن الثعمان ، عن ابن مُسكان ، عن أبي العباس ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن رجل طلق امرأته وهو مريض ، قال : ترثه في مرضه ما بينه وبين سنة ^(٣)
 إن مات في مرضه ذلك ، وتعتدُّ من يوم طَلقها عِدَّة المطلقة ، ثم تزوج ^(٤) إذا -
 انقضت عِدَّتْها ، وترثه ما بينها وبين سنة إن مات في مرضه ذلك ، فإن مات بعد
 ما تمضي سنة لم يكن لها ميراث » .

قوله عليه السلام : « ثم تزوج إذا انقضت عِدَّتْها وترثه ما بينها وبين سنة » لا ينافي

١ - أي كانت العدة رجعية ، وليس في هذا الخبر ذكر المرض ، فلا ينافي الخبر السابق ، إذ
 لعل عدم إرث الزوجة في العدة لطلاقه في المرض . (ملذ)

٢ - يعني ابن عيسى الجهني الثقة .

٣ - قوله : « ترثه - إلى - سنة » كأن هذه الجملة زيادة لذكرها بعد في محلها .

٤ - يمكن أن يكون المراد موت زوجها وأخذها الميراث قبل تزويجها ، ثم تزويجها وإن
 كان في السنة فإنه بعد الموت ، والحكم بالميراث لا يضر تزويجها في السنة بعد ذلك . (ملذ)

ما قَدَمناه من أُنْها إذا تَزَوَّجَتْ لا تَرِثه ، لأنْ أَكْثَر ما في هذا الحَديث التَّصريح بِإِباحة التَّزْويج لها بعد انقضاء العِدَّة ، و يكون قوله الطَّلَاة : «و تَرِثه ما بيْنها و بين سَنَة» ، حكم مَخْصَصها إذا لم تَزَوَّج ، و الَّذي يدلُّ على ذلك ما قَدَمناه من الأَخْبار .
ص ٢٦٨ ﴿ ١٨٨ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن يحيى الأزرق ^(١) ، عن عبد الرَّحْمَن ، عن موسى بن جعفر الطَّلَاة » قال : سألتُه عن رَجُل يَطْلُق امرءَه آخر طلاقها ^(٢) ، قال : نعم يتوارثان في العِدَّة .» .

ث ٢٦٩ ﴿ ١٨٩ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن عليِّ بن أسباط ، عن علاءِ بن رزين ، عن محمَّد بن مسلم ، عن أبي جعفر الطَّلَاة » قال : سألتُه عن - الرَّجُل يَطْلُق امرءَه تطليقتين ، ثمَّ يَطْلُقها ثالثة و هو مريض ، قال : هي تَرِثُه .» .
ث ٢٧٠ ﴿ ١٩٠ - و عنه ، عن أخويه ، عن أبيهما ، عن عبد الله بن بكير ، عن عُبَيْد بن زُرارة ، عن أبي عبد الله الطَّلَاة » في الرَّجُل يَطْلُق امرءَه تطليقتين ، ثمَّ يَطْلُقها الثالثة و هو مريض فهي تَرِثُه .» .
فأما ما رواه :

ث ٢٧١ ﴿ ١٩١ - عليُّ بن الحسن بن فضال ، عن أخويه ، [عن أبيهما] عن عاصم بن حميد ، عن محمَّد بن قيس ، عن أبي جعفر الطَّلَاة » قال : قضى ^(٣) في - المرءة إذا طَلَّقها ثمَّ توفِّي عنها زَوْجها و هي في عِدَّة منه ما لم تحرم عليه فإنَّها تَرِثه و يرثها ما دامَتْ في الدَّم من حيضتها الثالثة في التَّطليقتين الأوْلَتين ^(٤) ، فإن طَلَّقها ثلاثاً فإنَّها لا تَرِث من زَوْجها و لا يرث منها ^(٥) ، و إن قُتِلَتْ وَرِثَ من

↑
٨٠

١ - المراد به يحيى بن عبد الرحمن الثقة لا ابن حستان المجهول ، و إن احتمل اتحادهما .
يحتمل أن يكون : «صفوان ، عن يحيى الأزرق» تصحيف : «صفوان بن يحيى الأزرق» ، و «عبد الرحمن» هو ابن الحجاج أستاذ صفوان بن يحيى .
٢ - أي الطلاق الثالث .
٣ - أي : قضى عليُّ الطَّلَاة ، و تقدَّم الكلام فيه ، راجع ج ٧ ص ٤٢٨ ذيل الخبر ٦٢ .
٤ - يدلُّ على اعتبار الحيض دون الأطهار .
٥ - رواه الكليني : «عن القتيبي ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم ، عن محمَّد بن - قيس» إلى هنا ، في باب ميراث المطلقات في المرض .

ديتها ، وإن قُتل ورثت من بيتيه ما لم يقتل أحدهما صاحبه .
 هذا ينافي هذا الحديث الخبرين الأولين وغيرهما من الأخبار المتقدمة من
 أنها تره وإن كانت التّطليقة نالته ، لأنّ هذا الخبر محمولٌ على أنه إن طلقها و
 هو صحيح ثمّ توفي بعد ذلك ، لأنّ من طلق امرأته و هو صحيح فإنها تثبت -
 الموارثة بينها مادام له عليها رجعة ، فإن لم يكن له عليها رجعة فلا توارث بينها ،
 والمريض مخصوص من بين ذلك بثبوت الموارثة بينها وإن انقطعت العصمة
 وانتفت المراجعة ، كما أنه مخصوص بأن ترثه ما بينها وبين ستيه وليس ذلك في
 غيره ، وقد قدّمنا ما يدلُّ على ذلك .

عنه ﴿ ٢٧٢ ﴾ ١٩٢ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن
 عبدالله بن هلال ، عن علاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت
 أبا جعفر عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقةً على طهر ، ثمّ توفي عنها زوجها و
 هي في عدتها ، قال : ترثه ، ثمّ تعتدّ عدّة المتوفى عنها زوجها ، وإن ماتت قبل -
 انقضاء العدة منه ورثها و ورثته » (١) .

نق ﴿ ٢٧٣ ﴾ ١٩٣ - علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن أحمد ، عن أبيهما ،
 عن عبدالله بن بكير ، عن زرارة « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل يطلق
 امرأته ، قال : ترثه و يرثها مادامت له عليها رجعة » (٢) .

صح ﴿ ٢٧٤ ﴾ ١٩٤ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين (٣) ، عن
 محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألت عن رجل طلق امرأته تطليقةً

١ - قوله : « و ورثته » زيادة من النسخ و ليس له معنى ، و بمجتمل الحالية .

٢ - رواه الكليني « عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير ،
 عن زرارة » .

٣ - فيه سقط لأنّ رواية محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الذي توفي ٢٦٢ (على ما نص
 عليه التجاشي) عن محمد بن مسلم الذي توفي سنة ١٥٠ في غاية البعد ، بل محال ، و لعل الساقط :
 « عبدالله بن هلال ، عن علاء بن رزين » كما مرّ في الخبر ١٩٢ .

على طهرٍ، ثم أمسكها في منزله حتى حاضت حيضتين و طهرت، ثم طلقها تطليقةً على طهرٍ؟ قال: هذه إذا حاضت ثلاث حيض من يوم طلقها التطليقة- الأولى فقد حلت للرجال، ولكن كيف أصنع أو أقول هذا؟! وفي كتاب علي ابن أبي طالب عليه السلام: إن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله أفتني في نفسي، فقال لها: فيما أفتيك؟ قالت: إن زوجي طلقني وأنا طاهرٌ، ثم أمسكني لا يمسي حتى إذا طمئتُ و طهرتُ طلقي تطليقةً أخرى، ثم أمسكني لا يمسي إلا أنه يستخيمني ويرى شعري و نحري و جسدي حتى إذا طمئتُ و طهرتُ- الثالثة طلقي التطليقة الثالثة، قال: فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيتها المرأة لا تزوجي حتى تحيضي ثلاث حيض مُستأنفات، فإن الثلاث حيض التي حاضيتها وأنت في منزله إنما حاضيتها وأنت في حباله» (١).

١ - إنما كانت في حباله لأنه كلما راجعها فإنها راجعها على أن تكون زوجته، لا على أن يطلقها، إلا أنه يبدو له في الطلاق فلا يحتاج في صحة رجوعه إلى المس، وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «حتى تحيضي ثلاث حيض» فيبني حمله على الدخول في الثالثة لا على إتمامها ليوافق سائر الأخبار، و لعله هو السر في قوله صلى الله عليه وسلم: «و لكن كيف أصنع أو أقول هذا»، يعني كيف أقوله على الإطلاق و قد ورد خلافه على الإطلاق، و إن أمكن الجمع بينها بالتقييد. (الوافي) و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قال بعض الأفاضل: هذا واضح، لأن قوله: «ثم أمسكها في منزله» لم يرذ به المراجعة، فالطلاق بعده لم يصح، فليس عليها إلا العدة من الطلقة الأولى، و أما ما في كتاب علي عليه السلام فلهذا لأن المرأة اعترفت بالرجعة، و ما يخص الأزواج حله على وجه ظاهره حصول الخلوة، مع وقوع الطلاق من الزوج الذي ظاهره الواقعة، غاية الأمر أن المرأة ادعت عدم الواقعة، و ظاهر الشرع عدم قبول هذه الدعوى منها فلا منافاة. و أما قوله: «كيف أصنع» فإن كان كلام ابن مسلم فلا إشكال، و إن كان كلام أبي جعفر عليه السلام فلهذا أراد به تحريض ابن- مسلم في التفكير فيه و تحصيل وجه الجمع بينها - انتهى.

و أقول: لعل المراد أنني لا أقول هذا كليّة، بل هذا مع عدم المراجعة، و يكون هذا النوع من الكلام للثبوتية، والحاصل أنني كيف أقول هذا القول، مع أن العامة يروون هذا الكلام من كلام علي - صلوات الله عليه - و لا يفهمون معناه؟، و يحتمل أن يكون الثقل أيضاً ثبوتية لاشتهاره بينهم. (ملد)

٤٠ ﴿٢٧٥﴾ ١٩٥ - وعنه، عن بُنان بن محمد، عن موسى بن القاسم، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام «قال: سألته عن الرَّجل يُطَلِّق تطليقة أو اثنتين، ثمّ يتركها حتى تنقضي عِدَّتْها ما حالها؟ قال: إذا تركها على أنّه لا يريدُها بانثّ منه، ولم تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره، وإن تركها على أنّه يريد مراجعتها ثمّ مضى لذلك سنّة، فهو أحقُّ برَجْعتها» (١).

٤١ ﴿٢٧٦﴾ ١٩٦ - عنه، عن أحمد بن الحسن بن عليّ، عن عمرو بن سعيد، عن مُصدّق بن صدّقة، عن عمّار (٢)، عن أبي عبد الله عليه السلام «أنّه سُئِلَ عن رَجُلٍ طَلَّق امرأته تطليقتين للعدّة، ثمّ تركها حتى مضت قُرُؤها؟ قال: إن كان تركها على أن لا يراجعها فقد بانثّ منه ولا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره، وإن كان رأيه أن يراجعها، ثمّ تركها سيّئة أشهر فلا بأس أن يراجعها» (٣)، وعن رجل جمع أربعة نِسوة فطلق واحدةً هل يحلّ له أن يتزوَّج أخرى مكان التي طلق؟ قال: لا يحلّ له أن يتزوَّج أخرى حتى يعتدّ مثل عِدَّتْها، وإن كان التي طلقها أمّة اعتدّت نصف العِدّة، لأنّ عدّة الأمة نصف العِدّة خمسة وأربعون يوماً، سُئِلَ عن المرأة إذا اعتدّت هل يحلّ لها أن تحتضب في العِدّة؟ قال: لها أن تدهن وتكتحلّ وتمتشط وتصبغ، وتلبس الصبغ، وتحتضب بالحناء، وتضع ما شاءت لغير زينة من زوج (٤)، وعن المرأة يموت عنها زوجها هل يحلّ لها أن تخرج من منزلها في عِدَّتْها؟ قال: نعم وتحتضب (٥) وتدهن [وتكتحل] و

١ - يمكن حمله على الرجعة بغير وطء، أو على أنّه يستحب للزوجة أن لاتعدل عنه إلى غيره، وكذا المحلل، أو يحمله قوله: «فلم تحلّ له» على أنّ المعنى لا تحلّ له بدون رضاها. (ملذ)

٢ - يعني ابن موسى الساباطي.

٣ - قال الشيخ في الاستبصار: هذان الخبران متروكان بالإجماع لأنّه لاخلاف بين الأمة أنّها إذا خرجت من العِدّة أنّه لا سبيل للزوج عليها وأنّها تكون مالكة نفسها.

٤ - في نسخة المجلسي - رحمه الله - من الكافي: «لغير ربية من زوج» في الموضعين هنا وما يأتي، ولعلّ الضواب: «في ربية من زوج». ٥ - حمل على الضرورة والتداوي. (ملذ)

تَمْتِشِطَ وَ تَصْبِغَ ، وَ تَلْبَسَ الصَّبِغَ ، وَ تَصْنَعُ مَا شَاءَتْ لِغَيْرِ زَيْنَةٍ مِنْ زَوْجٍ .
 * (وَ الْحُرَّةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ مَمْلُوكٍ فَطَلَّاقُهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ ، وَ إِذَا كَانَ الْحَزْرَ
 تَحْتَهُ مَمْلُوكَةٌ فَطَلَّاقُهَا تَطْلِيقَتَانِ) *

ص ٢٧٧ ﴿ ١٩٧ - روى أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ،
 عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام » قال : طلاق المرأة إذا
 كانت عند مملوك ثلاث تطليقات ، وإذا كانت مملوكة تحت حُرٍّ فتطليقتان .
 ص ٢٧٨ ﴿ ١٩٨ - وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن
 أبي عبد الله عليه السلام » قال : طلاق الحُرَّةِ إذا كانت تحت العبد ثلاث تطليقات ، و
 طلاق الأمة إذا كانت تحت الحُرِّ تطليقتان .

ص ٢٧٩ ﴿ ١٩٩ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن عبد الله ^(١) ، عن
 أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام » قال : طلاق الحُرَّةِ إذا كانت تحت العبد ثلاث
 [تطليقات] و طلاق الأمة إذا كانت تحت الحُرِّ تطليقتان .

* (وَ مَتَى طَلَّقَ الْحُرَّ أُمَّةً تَطْلِيقَتَيْنِ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ، فَإِنْ
 اشْتَرَاهَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطُؤُهَا بملك اليمين إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَ زَوْجاً آخَرَ) *
 يدلُّ على ذلك ما رواه :

ص ٢٨٠ ﴿ ٢٠٠ - الحسين بن سعيد ، عن النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عن عبد الله
 ابن سينان » قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت تحته أمة فطلقها على -
 السنة فبانت منه ، ثم اشتراها بعد ذلك قبل أن تنكح زوجاً غيره ، قال : أليس قد
 قضى عليُّ عليه السلام في هذه : أحلتها آيةً و حرَّمتها أخرى ^(٢) و أنا أنهى عنها نفسي و
 وُلدي .

١ - مشترك بين ابن مسكان و ابن بكير ، والظاهر هو الأول .

٢ - الآية المحللة قوله تعالى : « و ما ملكت أيمانكم » و المحرمة قوله تعالى : « فلا تحل له
 حتى تنكح زوجاً غيره » بانضمام ما ظهر من السنة أن الاثنتين في الأمة في حكم الثلاث في
 الحرَّة . (ملذ)

ص ٢٨١ ﴿٢٠١﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبي عبدالله البرقي ، عن -
الربيعي ، عن بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الأمة يطلقها تطليقتين ، ثم
يشترها ؟ قال : لا حتى تنكح زوجاً غيره » .

ح ٢٨٢ ﴿٢٠٢﴾ - وعنه ، عن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير - يرفعه -
عن عبيد بن زُرارة ، عن عبدالمليك بن أعين « قال : سألته عن رجل زوج
جاريته رجلاً فكثت معه ما شاء الله ، ثم طلقها و رجعت إلى مولاه فوطئها ،
أتحل لزوجها إذا أراد أن يراجعها ؟ قال : لا حتى تنكح زوجاً غيره » ^(١) .

ص ٢٨٣ ﴿٢٠٣﴾ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن عبدالله ، عن أبي -
بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قضى علي عليه السلام في أمة طلقها زوجها تطليقتين
ثم وقع عليها فجلده » .

ح ٢٨٤ ﴿٢٠٤﴾ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن
ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن رجل
حُرٌّ كانت تحته أمة فطلقها بائناً ، ثم اشتراها ؛ هل يحلُّ له أن يطأها ؟ قال : لا » .

ح ٢٨٥ ﴿٢٠٥﴾ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عثمان بن -
عيسى ، عن سماعة « قال : سألت عن رجل تزوج امرأة مملوكة ، ثم طلقها ثم -
اشتراها بعد ، هل تحلُّ له ؟ قال : لا حتى تنكح زوجاً غيره » .

ص ٢٨٦ ﴿٢٠٦﴾ - وعنه ، عن الحسين بن محمد ^(٢) ، عن المعلّى بن محمد ،
عن الحسن بن علي ، عن أبان بن عثمان ، عن بُرَيْدِ الْعِجْلِيِّ ، عن أبي عبدالله
عليه السلام « أنه قال في رجل تحته أمة فطلقها تطليقتين ، ثم اشتراها بعد ، قال : لا
يصلح له أن ينكحها حتى تزوج زوجاً غيره ، حتى تدخل في مثل ما خرجت
منه » .

١ - محمولٌ على ما إذا طلقها تطليقتين . (ملذ)

٢ - هو أبو عبدالله الحسين بن محمد بن عمران الأشعري القمي المعروف بابن عامر من

مشائخ الكليني (ره) . و الحسن بن علي هو الوشاء ابن بنت إلياس .

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ :

صح (٢٨٧) ٢٠٧ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن عبد الله^(١) ، عن أبي بصير « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رَجُلٌ كَانَتْ تَحْتَهُ أُمَةٌ فَطَلَّقَهَا طَلِيقًا بَائِنًا ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَعْدَ ؟ قَالَ : يَحِلُّ لَهُ فَرَجُهَا مِنْ أَجْلِ شِرَائِهَا^(٢) ، وَالْحُرُّ وَالْعَبْدُ فِي هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ سَوَاءٌ » (٣) .

فلا ينافي هذا الخبر ما قدّمناه من الأخبار ، لأنّ قوله عليه السلام : « طَلَّقَهَا طَلِيقًا بَائِنًا » يحتمل أن يكون تطلقاً واجدةً ، وتكون قد خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ فَصَارَتْ بَائِنَةً مِنْهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً عَلَى طَرِيقِ الْمُبَارَاةِ فَتَصِيرُ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً ، وَإِذَا جاز ذلك واحتمل حلُّ له وطؤها وإن لم تزوج زوجاً آخر؛ على أنّ قوله عليه السلام : « يَحِلُّ لَهُ فَرَجُهَا مِنْ أَجْلِ شِرَائِهَا » يفيد أنّ الذي يُبيح - الفَرَجُ هُوَ الشَّرَاءُ لَا غَيْرُ ، وَ لَا يُفِيدُ أَنَّهُ يُبِيحُ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَزُوجَ زَوْجًا آخَرَ أَوْ بَعْدَهُ ، وَإِذَا لَمْ يُفَيْدْ ذَلِكَ حَمْلَانَهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا وَ زَوَّجَهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ وَ دَخَلَ بِهَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فَيَحِلُّ لِمَوْلَاهَا وَ طَوْهَا بِالشَّرَاءِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَ يَكُونُ قَوْلُهُ عليه السلام : « الْحُرُّ وَالْعَبْدُ فِي هَذَا سَوَاءٌ » مَعْنَاهُ أَنَّ الْحُرَّ إِذَا كَانَتْ تَحْتَهُ أُمَةٌ ، أَوْ عَبْدٌ كَانَتْ تَحْتَهُ أُمَةٌ فَطَلَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا زَوْجَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، وَ لَا تَنَافِي بَيْنَ [هَذِهِ] الْأَخْبَارِ .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَكْمَ الْمَمْلُوكِ حَكْمَ الْحُرِّ - فِيمَا ذَكَرْنَاهُ - مَا رَوَاهُ :

صح (٢٨٨) ٢٠٨ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء^(٤) ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قَالَ : الْمَمْلُوكُ

١ - المراد به ابن مسكان و رواه صفوان بن يحيى ، و أبو بصير هو ليث المرادي .

٢ - يمكن حمل أخبار المنع على الكراهة ، كما يؤمى إليه الخبر الأول ، لكن العدول عن تلك

الأخبار الكثيرة مشكلاً . (ملذ)

٣ - لعلّ المعنى كونها وقت الطلاق عبداً لا وقت الشراء . (المرأة)

٤ - المراد به العلاء بن رزين ، و رواه صفوان بن يحيى .

إذا كانت تحتها مملوكة فطلقها ثم أعتقها صاحبها كانت عنده على واحدة». **صح** ﴿٢٨٩﴾ ٢٠٩ - وعنه، عن أبي المغيرة^(١)، عن الحلبي «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في العبد تكون تحتها الأمة فطلقها تطليقة، ثم أعتقا جميعاً كانت عنده على تطليقة واحدة».

فق ﴿٢٩٠﴾ ٢١٠ - وعنه، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عن منصور^(٢)، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال (٣): ذكر أن العبد إذا كانت تحتها الأمة فطلقها تطليقة ثم أعتقا جميعاً كانت عنده على تطليقة واحدة».

صح ﴿٢٩١﴾ ٢١١ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبد الله الرزازي^(٤)، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أحمد بن زياد، عن أبي الحسن^(٥) عليه السلام «قال: سألت عن الرجل يزوجه عبده أمته، ثم يبدو للرجل في أمته فيعزلها عن عبده، ثم يستبرؤها ويواقعها، ثم يردها على عبده ثم يبدو له بعد فيعزلها عن عبده أيكون عزل السبب الجارية عن زوجها مرتين طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره أم لا؟ فكتب عليه السلام: لا تحل له إلا بنكاح».

قوله عليه السلام: «لا تحل له إلا بنكاح»، يعني من زوج آخر ينكحها، ثم يطلقها أو يموت عنها فتحل له عند ذلك.
فأما ما رواه:

صح ﴿٢٩٢﴾ ٢١٢ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي نجران، عن صفوان بن يحيى، عن العيص^(٦) «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مملوك طلق

١ - هو حميد بن المثنى الثقفي. وراويه الحسين بن سعيد، لا (أحمد بن محمد بن عيسى)».

٢ - المراد به منصور بن حازم البجلي بالولاء، الكوفي. ٣ - يعني هشام.

٤ - هو محمد بن أحمد الجاموراني. (صه، جش، ست).

٥ - يعني الكاظم عليه السلام، لأن أحمد بن زياد الخزاز من أصحابه.

٦ - هو ابن القاسم البجلي الثقفي، ابن أخت سليمان بن خالد الأقطع.

امرته ثم أعتقا جميعاً هل يحلُّ له مراجعتها قبل أن تزوج غيره؟ قال: نعم». فلابنافي ما قدمناه من الأخبار، لأنه ليس في ظاهره أنه كان طلقها بتلقية واحدة أو تطليقتين، فإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على أنه إذا كان، طلقها بتلقية واحدة فإنه يجوز له أن يراجعها، قبل أن تزوج زوجاً غيره. والذي يزيد ما ذكرناه بياناً ما رواه:

صح ﴿٢٩٣﴾ ٢١٣ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين، عن ابن أبي عمير؛ وقصالة، عن القاسم^(١)، عن رفاعة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد والأمة يطلقها تطليقتين، ثم يعتقان جميعاً، هل يراجعها؟ قال: لا حتى تنكح زوجاً غيره فتبين منه».

صح ﴿٢٩٤﴾ ٢١٤ - وعنه، عن محمد بن سينان، عن العلاء، عن فضيل^(٢)، عن أحدهما عليهما السلام «قال: سألته عن رجل زوج عبده أمته ثم طلقها تطليقتين أيراجعها إن أراد مولاها؟ قال: لا، قلت: أفرأيت إن وطئها مولاها أمحلُّ للعبد أن يراجعها؟ قال: لا حتى تزوج زوجاً غيره، ويدخل بها فيكون نكاحاً مثل نكاح الأول، فإن كان قد طلقها واحدة، فأراد مولاها راجعها».

(و من جعل أمر امرته إليها فاخترت الطلاق في الحال أو بعده قبل قيامها من مكانها أو بعده، وعلى جميع الأحوال لم يكن ذلك شيئاً)
يدلُّ على ذلك ما رواه:

نق ﴿٢٩٥﴾ ٢١٥ - محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن ابن رباط^(٣)، عن عيص بن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن

٨٧

١ - المراد به ظاهراً القاسم بن بُريد الذي يروي عنه فضالة بن أيوب، ويمكن أن يكون القاسم بن محمد الجوهري الذي يروي عنه ابن أبي عمير ويروي هو عن رفاعة بن موسى التخاس، والله أعلم، وقال العلامة المجلسي هو ابن بُريد التقة.

٢ - المراد به الفضيل بن يسار التهدي الكوفي، ورواه ابنه العلاء بن الفضيل.

٣ - اسمه علي بن الحسن بن رباط ورواه الحسن بن محمد بن سماعة. وقد يطلق ابن رباط

على أخيه الحسن بن رباط.

رَجُلٍ خَيْرَ امْرَأَتِهِ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا بَانَتْ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ كَانَ لِرَسُولِ-
 اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً أَمَرَ بِذَلِكَ فَفَعَلَ^(١)، وَ لَوْ اخْتَرَنَ أَنْفُسَهُنَّ لَطَلَّقَهُنَّ^(٢) وَ هُوَ
 قَوْلُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: « قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَ زِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ
 أُمْتَعِكُنَّ وَ اسْرَحِكُنَّ سَرَاحًا جَبِيلًا^(٣) » - قَالَ الْحَسَنُ بْنُ سَمَاعَةَ: وَ بِهَذَا الْحَدِيثِ
 نَأْخُذُ فِي الْخِيَارِ - «^(٤)» .

فق (٢٩٦) - ٢١٦ - عنه، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد بن-
 زياد؛ وابن رباط، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم « قال: قلت لأبي-
 عبد الله ﷺ: إني سمعت أباك يقول: إن رسول الله ﷺ خير نساءه فاختارن الله
 ورسوله، فلم يُمسِكهنَّ^(٥) على طلاق و لو اخترن أنفسهنَّ لَبِنَّ، فقال: إن هذا
 حديث كان يرويه أبي عن عائشة و ما للناس والخيار؟! إنما هذا شيء خصَّ الله
 به رسوله ﷺ» .

سد (٢٩٧) - ٢١٧ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن
 ابن فضال، عن مروان بن مسلم - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله ﷺ « قال:

١ - قوله: «خير امرأته» أي في اختيار زوجها و بقائها على زوجيته، أو اختيار نفسها
 و البيونة منه . و قوله: «إنما هذا شيء» أي هذا التخيير و وجوب الطلاق عليه لو اخترن أنفسهنَّ،
 و حصول البيونة بهذا الطلاق من دون جواز رجعة لو وقع مما خصَّ به رسول الله ﷺ ليس
 لغيره . (الوافي)

٢ - «لطلقهنَّ» أي لآتي بطلاقهنَّ و لم يكتف في بيونتهنَّ باختيار أنفسهنَّ من دون إتيان
 بصيغة الطلاق كما زعمته العامة، و بنوا عليه مذاهبهم المختلفة في هذا الباب . (الوافي) و قال
 العلامة المجلسي - رحمه الله - : و يحتمل أن يكون المراد به التطبيق اللغوي، و في بعض النسخ في
 التهذيب و أكثر نسخ الكافي: «لطلقنَّ» فهو موافق للمشهور .

٣ - الأحزاب: ٢٨ .

٤ - يعني به ما ينافيه من الأخبار الواردة فيه و ردَّت مورد التفتية، لا يجوز الأخذ بها .

٥ - رَدًّا على العامة لا سبًّا «مالك» حيث زعم أن المرءة إن اختارت نفسها فهي ثلاث

تطبيقات، و إن اختارت زوجها فهي واحدة .

قلت له : ما تقول في رَجُلٍ جعل أمر امرأته بيدها ؟ قال : فقال : «وَلَى الْأَمْرُ (١) مَنْ لَيْسَ أَهْلُهُ ، وَخَالَفَ السَّنَةَ ، وَ لَمْ يَجِزِ النِّكَاحَ .»

عنه ﴿٢٩٨﴾ ٢١٨ - علي بن الحسن بن فضال ، عن أحمد ؛ و محمد ابني الحسن ، عن علي بن يعقوب ، عن مروان بن مسلم ، عن إبراهيم بن محرز « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام رجلاً - وأنا عنده - ، فقال : رجلاً قال لا مَرَعِيَّةَ : أَمْرُكَ بِيَدِكَ ، قَالَ : أَنَّى يَكُونُ هَذَا ! وَاللَّهِ يَقُولُ : «الرَّجُلُ قَوَّامُونَ عَلَى التَّنَائِي (٢)» ، لَيْسَ هَذَا بَشِيءٌ .»
فَأَمَّا مَا رَوَى مِنْ جَوَازِ الْخِيَارِ إِلَى التَّنَائِي وَ اخْتِلَافِ أَحْكَامِهِ :

لَأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً ، وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ تَطْلِيقَةً يَمْلِكُ مَعَهَا - الرَّجْعَةَ ، وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ تَطْلِيقَةً إِذَا أُتْبِعَ بِطَلَاقٍ ، وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كَذَلِكَ وَ إِنْ لَمْ يَتْبَعْ بِطَلَاقٍ ، وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كَذَلِكَ إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسُهَا قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهَا ، وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ (٣) ؛

فَالْوَجْهُ فِيهَا كَلْمُهَا أَنْ نَحْمِلَهَا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّقِيَّةِ ، لِأَنَّ الْخِيَارَ مُوَافِقٌ لِمَذَاهِبِ الْعَامَّةِ ، وَ إِنَّمَا حَمَلْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ لِمَا قَدْ ثَبَتَ مِنْ صِحَّةِ الْعَقْدِ فَلَا يَجُوزُ - الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا بِطَرِيقَةٍ مَعْلُومَةٍ ، وَ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَا يُمْكِنُ الْعَمَلُ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا مُتَضَادَّةُ الْأَحْكَامِ ، وَ لَيْسَ بَأَنْ نَعْمَلَ عَلَى بَعْضِهَا بِأَوْلَى مِنْ أَنْ نَعْمَلَ عَلَى - الْبَعْضِ الْآخَرَ لِتَسَاوِيهَا فِي الطَّرْقِ ، عَلَى أَنَّا إِنْ عَمِلْنَا عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا اخْتَجْنَا أَنْ نَطْرَحَ الْأَخْبَارَ الَّتِي قَدْ قَدَّمْنَاهَا فِي أَنَّ الْخِيَارَ غَيْرَ وَاقِعٍ وَ إِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ كَانَ يَخْتَصُّ

١ - قوله : «وَلَى الْأَمْرُ - الْبَيْعُ» أَي شَرْطٌ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ بِيَدِ الزَّوْجَةِ ، وَ لَا يَكُونُ لِلزَّوْجِ خِيَارٌ فِي ذَلِكَ ، وَ حَكْمُ الطَّلَاقِ بِطُلَانِ الشَّرْطِ لِكُونِهِ مَخَالَفًا لِلسَّنَةِ ، وَ بِيْطُلَانِ النِّكَاحِ لِاشْتِهَالِهِ عَلَى الشَّرْطِ الْفَاسِدِ . (المرأة)

٢ - التَّنَائِي : ٣٤ .

٣ - قَالَ فِي الْمَسَالِكِ : اعْلَمْ أَنَّ الْقَائِلِينَ بِوُقُوعِ التَّخْيِيرِ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَقَعُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا ؟ فَقَالَ ابْنُ أَبِي عَقِيلٍ : يَقَعُ رَجْعِيًّا . وَ فَصَّلَ ابْنُ الْجَنِيدِ فَقَالَ : إِنْ كَانَ التَّخْيِيرُ بَعْوَضَ كَانَ بَائِنًا وَ إِلَّا كَانَ رَجْعِيًّا . وَ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بِحَمْلِ الْبَائِنِ عَلَى مَا لَا عِدَّةَ لَهَا وَ الرَّجْعِيِّ عَلَى مَا لَهَا عِدَّةٌ كَالطَّلَاقِ .

به النبي ﷺ، فإذا عَمِلْنَا على ما قلناه كان لهذه وجهٌ وهو خروجها مخرج-
التقية، وذلك وَجْهٌ يجوز أن تردَّ الأخبار لأجله، ونحن نورِدُ طرفاً من الأخبار-
التي وَرَدَتْ في ذلك لِأَنَّ استيفاءها يكثر فلا فائدة فيها.

٢١٩ ﴿٢١٩﴾ - روى علي بن الحسن [بن فضال]، عن محمد؛ وأحمد ابني-
الحسن، عن أبيهما، عن القاسم بن عروة، عن عبدالله بن بكير، عن زُرارة، عن
أبي جعفر ﷺ «قال: قلت له: رَجُلٌ خَيَّرَ امرأته؟ قال: إنَّها الخيار لها ما دامَا في
مجلسها، فإذا تفرَّقا فلا خيارَ لها».

٢٢٠ ﴿٣٠٠﴾ - وعنه، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن
جميل، عن زُرارة؛ ومحمد بن مسلم، عن أحدهما ﷺ «قال: لا خيارَ إلا على
طهرٍ من غيرِ جماع بشهود».

٢٢١ ﴿٣٠١﴾ - وعنه، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن-
دُرَّاج، عن زُرارة، عن أحدهما ﷺ «قال: إذا اختارتَ نفسَها فهي تطليقة
بائنة، وهو خاطبٌ من الخطاب، وإن اختارتَ زوجها فلا شيء».

٢٢٢ ﴿٣٠٢﴾ - وعنه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسن بن محبوب،
عن علي بن رثاب، عن يزيد الكُنَاسِي، عن أبي جعفر ﷺ «قال: لا ترث-
الخيرة من زوجها شيئاً في عدتها، لِأَنَّ العِصْمَةَ قد انْقَطَعَتْ في بينها وبين
زوجها من ساعتها، فلا رجعة له عليها ولا ميراثَ بينها».

٢٢٣ ﴿٣٠٣﴾ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن حُمران
«قال: سمعتُ أبا جعفر ﷺ يقول: الخيرة تبين من ساعتها من غير طلاقٍ ولا
ميراثٍ بينها، لِأَنَّ العِصْمَةَ قد بانَتْ منها ساعة كان ذلك منها ومن الرِّوَج».

٢٢٤ ﴿٣٠٤﴾ - علي بن الحسن، عن علي بن أسباط، عن محمد بن زياد،
عن عُمَرَ بنِ أُذَيْنَةَ، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت له:
رَجُلٌ خَيَّرَ امرأته؟ فقال: إنَّها الخيار لها ما دامَا في مجلسها، فإذا تفرَّقا فلا خيارَ لها،
فقلت له: أصلحك الله فإن طَلَّقْتَ نفسها ثلاثاً قبل أن يتفرَّقا من مجلسها؟ قال:
لا يكون أكثر من واحدة، وهو أحقُّ برجعَتِها قبل أن تنفِضَ عِدَّتَها، قد خَيَّرَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَسَاءَهُ فَاخْتَرْتَهُ فَكَانَ ذَلِكَ طَلَاقًا^(١)، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : لَوْ اخْتَرَنَ أَنْفُسَهُنَّ ؟ قَالَ : لِي : مَا ظَنَنْتَكَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَوْ اخْتَرَنَ أَنْفُسَهُنَّ أَوْ كَانَ يُمْكِنَنَّ ؟!«^١

فق (٣٠٥) ٢٢٥ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن - محمد و علي بن إبراهيم، عن أبيه. و عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمّار الساباطي « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كلُّ مسلم بين مسلمين ارتدَّ عن الإسلام و جدَّ رسول الله ﷺ نيّوته و كذّبه، فإنّ دمه مُباح لمن سمع ذلك منه، و امرأته بائنة منه يوم ارتدَّ^(٢) و يقسم ماله بين ورثته، و تعتدُّ امرأته عدّة المتوفى عنها زوجها، و على الإمام أن يقتله إن أتوه به، و لا يستتبهه^(٣)».

صح (٣٠٦) ٢٢٦ - الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد ابن مسلم « قال : سألت أبا جعفر الطوسي عن المرتدّ، فقال : من رغب عن الإسلام و كفر بما أنزل على محمد ﷺ بعد إسلامه فلا توبة له، و قد وجب قتله، و بانث منه امرأته، و يقسم ماله على ولده».

صح (٣٠٧) ٢٢٧ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن -

١ - أي اختيارهنّ، لو اخترن الفراق، لا محض التفريق، كما يوهمه ظاهر العبارة. (ملذ)

٢ - كذا، و سيأتي الخبر ج ١٠ «باب المرتدّ» تحت رقم ٢، و فيه : «يوم ارتدّ فلا تقربه».

٣ - إذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام، فإن كان قبل الدخول انفسخ العقد في الحال عند عمّامة أهل العلم، سواء كان عن ملّة أو فطرية، ثم إن كان المرتد هو الزوجة فلا شيء لها، وإن كان هو الرجل، قيل : وجب عليه نصف الضدّ إن كانت التسمية صحيحة، و قيل : يلزمه جميع المهر، و هو أقوى، و إذا كان الارتداد بعد الدخول من الزوجة مطلقاً أو من الزوج و كان عن ملّة، فإن رجع المرتد قبل انقضاء العدة ثبت النكاح، و إلا تبين انفساخه من حين الارتداد بغير خلاف، و لا يسقط من المهر شيء، و لو كان عن فطرة بانث الزوجة في الحال و يقتل و يخرج عنه أمواله بنفس الارتداد، و تبين زوجته و تعتدّ عدة الوفاة. (شرح المختصر لصاحب المدارك)

محمد، عن الحسن بن محبوب، عن يعقوب السراج^(١) «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التصريحية مات عنها زوجها وهو نصراني ما عدتها؟ قال: عدّة - الحرّة المسلمة؛ أربعة أشهرٍ وعشراً»^(٢).

٢ ﴿٣٠٨﴾ ٢٢٨ - ابن محبوب^(*)، عن علي بن رثاب، عن حمران، عن أبي - جعفر عليه السلام «في أمّ ولدي لنصراني أسلمت أيتزوجها المسلم؟ قال: نعم، و عدتها من النصراني إذا أسلمت عدّة الحرّة المطلقة ثلاثة أشهرٍ أو ثلاثة قروء، فإذا - انقضت عدتها فليتزوجها إن شاءت».

٩١ ↑

ص ٣٠٩ ﴿٢٢٩﴾ - الصّفار، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن - أبي نصر، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سأله رجلٌ - وأنا حاضرٌ - عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، قال: فقال لي أبو الحسن عليه السلام: من طلق امرأته ثلاثاً للسنّة فقد بانث منه، قال: ثمّ التفت إليّ فقال: [يا] فلان لا يحسن أن يقول مثل هذا»^(٣).

ص ٣١٠ ﴿٢٣٠﴾ - عنه، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: طلاق الأخرس أن يأخذ مِقْنَعَتَهَا ويضعها على رأسها ثمّ يعزّزها»^(٤).

- ١ - هو يعقوب السراج، كوفي ثقة له كتاب (جش). وقال ابن الغضائري: إنه كوفي ضعيف، والأقرب عندي قبول روايته. (صه) له كتاب، عنه الحسن بن محبوب. (ست، جش)
- ٢ - المشهور أنّ عدّة الذمّية عدّة الحرّة في الطلاق والوفاة، وذهب بعض الأصحاب إلى أنّ عدتها عدّة الأمة، ويظهر من كلام بعض المتأخرين أنّ الإشكال والخلاف إنّها هو في عدّة الطلاق فقط، والفرق بين عدّة الطلاق والوفاة، بأن تكون في الطلاق كالأمة، وفي الوفاة كالحرة، كما هو ظاهر الكليني لا يخلو من قوّة. (ملذ) * - أي بالإسناد المتقدّم عن ابن محبوب، كما في الكافي.
- ٣ - أي ستمى عليه السلام رجلاً وقال: هو لا يحسن أن يجيب في مقام التقيّة بجواب يكون موافقاً للواقع، ويوهم السائل موافقته له، وفي نسخة: «يا فلان» وباقى الأفعال بصيغة الخطاب. (ملذ)
- ٤ - تقدّم الخبر من الباب، راجع ص ١٤١ تحت رقم ٢٤٥.

ص ٣١١ ﴿٢٣١﴾ - وعنه، عن إبراهيم، عن الحسين بن يزيد التوفلي، عن إسماعيل بن أبي زياد الشكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) « في مجوسية أسلمت قبل أن يدخل بها زوجها وأبي زوجها أن يسلم، فقضى علي بن أبي طالب لها بنصف الصداق، وقال: لم يزدها الإسلام إلا عزاً » (١).

ص ٣١٢ ﴿٢٣٢﴾ - وسأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر (عليه السلام) « عن يهودي أو نصراني طلق تطليقة، ثم أسلم هو وامرأته ما حالها؟ قال: ينكحها نكاحاً جديداً، قلت: فإن طلقها بعد إسلامه تطليقة أو تطليقتين هل تعتد بما كان طلقها قبل إسلامها؟ قال: لا تعتد بذلك » (٢).

ص ٣١٣ ﴿٢٣٣﴾ - علي بن الحسن، عن محمد بن خالد (*) عن سيف بن عميرة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن عليه السلام « قال: قلت له: رجل طلق امرأته، ثم راجعها بشهود، ثم طلقها، ثم بدا له فراجعها بشهود، ثم طلقها فراجعها بشهود (٣) تبين منه؟ قال: نعم، قلت: كل ذلك في طهر واحد، قال: تبين منه، قلت: فإن فعل ذلك بامرأة حامل أتبين منه؟ قال: ليس هذا مثل هذا ».

قال محمد بن الحسن: المعنى في هذا الخبر أنه إذا طلقها ثلاث تطليقات في طهر واحد للسنّة فإنها تبين منه بالثلاث على ما قدمناه، وإن لم يدخل بها، لأنّه كلّما راجعها جاز له أن يطلقها تطليقة أخرى للسنّة على ما قدمناه، وذلك غير موجود في الحامل لأنّ الحامل إذا راجعها لم يجز له أن يطلقها تطليقة أخرى

١ - المشهور بين الأصحاب أنه إذا أسلمت زوجة الكتابية قبل الدخول انفسخ العقد في الحال ولا مهر لها، لأنّ الفسخ من قبلها، وهذا الخبر يدلّ على لزوم نصف المهر، لكن في السند ضعف. (ملذ) * - هو القطالسي وحاله مجهول، ورواه ابن فضال.

٢ - المشهور أنّ الاعتبار بطلاق الأوّل.

٣ - جملة: «فراجعها بشهود» هنا زيادة من الراوي أو التاسخ، لأنّ بمجرد الطلاق الثالث تحصل البينونة ولا يجوز الرجوع بعده (راجع تفصيله الأخبار الذخيلة ج ٣ ص ٢١٧)

للسنة على ما قدمناه حتى تضع ما في بطنها ، وإنما يجوز له أن يطلقها للعمدة إذا واقمها بعد المراجعة على ما ذكرناه فيما تقدم وفضلناه^(١).

سـ ﴿٣١٤﴾ ٢٣٤ - علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد ، وأحمد ابني الحسن ، عن أبيهما ، عن عبد الله بن بكير ، عن أبي كهَمَس - واسمه هَيْم بن عبِيد - عن رجل من أهل واسط من أصحابنا « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن عمتي طَلَّق امرأته ثلاثاً في كلِّ طهرٍ تطليقة ، قال : مُرّه فليراجعها » .

هذا الخبر محمولٌ على أنه إذا طَلَّقها ثلاث تطليقات في كلِّ طهرٍ تطليقة من غير مُراجعةٍ ، لأنَّ مع المراجعة يقع الطلاق حسب ما قدمناه .

سـ ﴿٣١٥﴾ ٢٣٥ - الحسن بن محبوب ، عن علي بن رِثاب ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجلٍ تزوّج أربع نِسوة في عقدٍ واحدٍ - أو قال : في مجلسٍ واحدٍ - و مهورهنَّ مختلفة ، قال : جائز له و هنَّ ، قلت : أ رأيت إن هو خرج إلى بعض البلدان فطلّق واحدة من الأربع وأشهد على طلاقها قوماً من أهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ، ثمّ تزوّج امرأةً من أهل تلك البلاد بعد - انقضاء عدّة التي طَلَّق ، ثمّ مات بعد ما دخلَ بها كيف يُقسَم ميراثه ؟ قال : إن كان له ولدٌ فإنَّ للمرأة التي تزوّجها أخيراً من أهل تلك البلاد رُبْع ثمن ما ترك ، وإن عُرِفَت التي طَلَّق من الأربعة بعينها ونسبها فلا شيء لها من الميراث ، و ليس [عليها العِدّة^(٢)] قال : و تفتسِمُ الثلاث نِسوة ثلاثة أرباع ثمن ما ترك بينهنَّ

١ - يظهر منه أن مراد الشيخ من الشَّتِي في طلاق الحامل غير العِدِّي ، لا الشَّتِي بالمعنى الأخص ، وإلا أن الحامل لا يتصور فيها طلاق السنة متعدداً ، لأن طلاق السنة عبارة عن تخلية المرأة حتى تنقضي عدتها ، وعدة الحامل وضعتها ، و بعد الوضع ليست بحامل ، كذلك غير الحامل لا يتصور فيها طلاق السنة متعدداً في طهرٍ واحدٍ فلا يصدق في كلِّ من طلاقها الأولين أنه للسنة إلا بعد مضي ستة أطهار فيها فكيف يتصور فيها ثلاث تطليقات للسنة في طهرٍ واحدٍ ، بل الحامل يتصور فيها طلاق ستة واحد بأن يدعها حتى تضع ، و غير الحامل لا يتصور فيها طلاق ستة واحد في طهرٍ واحدٍ . (من الأخبار الدخيلة ج ٣ ص ٢١٨)

٢ - سيأتي الخبر ج ٩ «باب ميراث المطلقات» برقم ٦ ، و الكافي في باب نادره في الميراث ←

جميعاً و عليهنَّ العِدَّةُ ، و إن لم تُعرَفِ الَّتِي طَلَّقَ مِنْ الْأَرْبَعِ اقْتَسَمَ الْأَرْبَعُ نِسْوَةَ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ ثَمَّ مَا تَرَكَ بَيْنَهُنَّ جَمِيعاً و عليهنَّ العِدَّةُ جَمِيعاً» (١).

نق ﴿٣١٦﴾ ٢٣٦ - علي بن الحسن ، عن محمد؛ وأحمد ابني الحسن ، عن أبيهما ، عن عبد الله بن بكير ، عن يحيى الأزرق ، عن أبي الحسن عليه السلام «قال : المطلقة ثلاثاً تَرث و تورث ما دامَتْ في عَدَّتِها» .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر يحتمل شيئين ، أحدهما : أن الَّتِي طَلَّقَتْ ثَلَاثاً كان ذلك في مجلس واحدٍ فإنه يقع في جملة ذلك تطليقة واحدة و يملك معها- الرجعة فحينئذٍ تثبت الموارثة بينها ، والثاني : أن يكون هذا الخبر مخصوصاً بمن كان مريضاً ، لأنَّها قد بيَّنا أنَّ المريض إذا طلق التطليقة الثالثة فإنَّ الموارثة ثابتةٌ بينها و إن انقطعت العِصمة على ما بيَّناه .

نق ﴿٣١٧﴾ ٢٣٧ - زُرْعَةُ ، عن سَمَاعَةَ «قال : سألتُه عن طلاق الغلام و لم يحتمل و صدقته ، فقال : إذا طلق للستة و وضع الصَّدقة في موضعها و حقها فلا بأس و هو جائز» (٢).

﴿٤﴾ - باب الخُلْعِ (٣) و المِباراةِ ﴿٤﴾

قال الشَّيْخُ - رحمه الله - : ﴿و الخُلْعُ ضَرْبٌ مِنَ الطَّلَاقِ ، و لا يقع إلا من عَوْضٍ مِنَ الْمَرْعَةِ - إلى قوله - و أمَّا المِباراةُ ﴿٤﴾ .

ح ﴿٣١٨﴾ ١ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال : لا يَحِلُّ خُلْعُهَا حَتَّى تَقُولَ لِرِجَالِهَا : و الله لا أبرُّ لك قَسَماً ، و لا أُطِيعُ لك أمراً ، و لا

→ و ليس فيها لفظة «ليس» و هو الصواب ، لأنَّ تلك المرءة ليست في حباله حتَّى تعتد منه .

١ - هذا هو المشهور ، و ذهب ابن إدريس إلى إخراج المطلقة بالقرعة ، و تورث البواقي .

٢ - مز الخبر مع بيانه ص ١٤٣ برقم ١٧١ . ٣ - سَمَى اللهُ تعالى الخُلْعَ في كتابه ، افتدأه

فقال : «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا أَقَدَّتْ بِهِ» ، و القدية العوض الذي تبدله المرءة لزوجها ، فتفدي نفسها منه به - إلى قوله - و منه يقال : فدي الأسير ، إذا افتدى من المال ، فإن فودي رجل برجل ، قيل :

مفاداة ، هذا حقيقة الخلع في الشرع . (السرائر)

أغتسل لك من جنابة، ولأوطئني فراشك من تكرهه^(١)، ولأؤذنتك عليك بغير إذنك؛ وقد كان الناس يرخصون فيما دون هذا^(٢)، فإذا قالت المرأة ذلك لزوجها حمل له ما أخذ منها وكانت عنده على تطليقتين باقيتين وكان الخلع تطليقةً، وقال: يكون الكلام من عندها، وقال: لو كان الأمر إلينا لم نجز طلاقها إلا للعدة^(٣).

فق ﴿٣١٩﴾ ٢ - وعنه، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألته^(٤) عن المختلعة، فقال: لا يحل لزوجها أن يخلعها حتى تقول: لا أبرئك قسماً، ولا أقيم حدود الله فيك، ولا اغتسل لك من جنابة ولأوطئني فراشك، ولأدخلن بينك من تكرهه]، من غير أن تعلم هذا ولا يتكلمونهم، فتكون هي التي تقول ذلك، فإذا هي اختلعت فهي بائنة وله أن يأخذ من مالها ما قدر عليه، وليس له أن يأخذ من المبارنة كل الذي أعطها».

ح ﴿٣٢٠﴾ ٣ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: المختلعة هي التي تقول لزوجها: اختلعتي وأنا أعطيك ما أخذت منك، وقال: لا يحل له أن يأخذ

١ - في النهاية: في حديث النساء: ولكم عليهن ألا يوطئن قُرُوشكم أحداً تكرهونه، أي: لا يأذن لأحد من الرجال الأجانب أن يدخل عليهن، فيتحدث بهن. وكان ذلك من عادة العرب لا يعُدونه ربيبة، ولا يروئن به بأساً، فلما نزلت آية الحجاب نُهوا عن ذلك.

٢ - يعني لابد من هذا القدر في التشوز ليصح الخلع، ويحل أخذ الرجل من المرأة شيئاً عوضاً عن الطلاق، وقد كانت العامة يكتفون بأقل من هذا القدر.

٣ - مذهب الأصحاب أن الخلع مشروط بكراهة المرأة للزوج فلو خالعهما من دون كراهتها له وقع باطلاً، ويستفاد من الروايات أنه لا يكفي مجرد تحقق الكراهة، بل لابد من انتهائها إلى الحد المذكور فيها، بمضمونها أفى الشيخ وغيره حتى قال ابن إدريس في سرائره: إن إجماع أصحابنا منقطع على أنه لا يجوز له خلعها إلا بعد أن يسمع منها ما لا يحل ذكره من قولها: «لا اغتسل لك من جنابة - إلخ» أو يعلم ذلك منها فعلاً. ٤ - كذا، والظاهر هو الصادق عليه السلام.

منها شيئاً حتى تقول: « والله لا أبرُّ لك قسماً ، ولا أطيع لك أمراً ، ولا أؤذَنُ في بيتك بغير إذنك ، ولا أوطئنُ فراشك غيرك » ، فإذا فعلت ذلك من غير أن يعلمها حلَّ له ما أخذ منها ، وكانت تطليقة بغير طلاق يتبعها ، وكانت بائناً بذلك و كان خاطباً من الخطاب ^(١).

٤ - ﴿ ٣٢١ ﴾ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصَّبَّاح الكِنَانِي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا خلع الرَّجل امرأته فهي واجدة بائن وهو خاطب من الخطاب ، ولا يجلُّ له أن يخلعها حتى تكون هي التي تطلب ذلك منه من غير أن يضرها ، حتى تقول : لا أبرُّ لك قسماً ، ولا أغتسل لك من جنبية ، ولا أدخلن بيتك من نكراهه ، ولا أوطئنُ فراشك ، ولا أقيم حدود الله فيك ، فإذا كان هذا منها فقد طابَّ له ما أخذ منها .

٥ - ﴿ ٣٢٢ ﴾ - وعنه ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبد الكريم ^(٢) ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس يجلُّ خلعها حتى تقول لزوجها - ثم ذكر مثل ما ذكر أصحابه - ، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام : وقد كان يرخص للنساء فيما هو دون هذا ، فإذا قالت لزوجها ذلك حلَّ له خلعها ، وحلَّ لزوجها ما أخذ منها و كانت على تطليقتين باقيتين و كان الخلع تطليقةً و لا يكون الكلام إلا من عندها ، ثم قال : لو كان الأمر إلينا لم يكن الطلاق إلا للعدة .

٦ - ﴿ ٣٢٣ ﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن زُرْعَةَ بن - محمد ، عن سماعة بن مهران ^{٩٦} « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : لا يجوز للرجل أن يأخذ من المختلعة حتى تتكلم بهذا الكلام كله ؟ فقال : إذا قالت له : لا أطيع الله

١ - أي ليس له الرجوع إلا ترجع في البذل ، و إذا لم ترجع كان بمنزلة الطلاق البائن ، و يكون الزوج كغيرها ممن يريد التزويج . (المولى المجلسي - ره -)
٢ - يعني ابن عمرو الخثعمي ، و كان ثقة . (جش)

فيك ، حلّ له أن يأخذ منها ما وجد» (١).

صح (٣٢٤) ٧ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن -
دُرّاج ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : إذا قالت المرأة لزوجها
جملة : لا أطيع لك أمراً - مفترأ أو غير مفتر - حلّ له أن يأخذ منها ، وليس له
عليها رجعة ».

قال محمد بن الحسن : الذي أعتدته في هذا الباب وأفتي به أنّ المختلعة لا بدّ
فيها من أن تتبع بالطلاق وهو مذهب جعفر بن سماعة ، والحسن بن سماعة ، و
عليّ بن رباط ؛ وابن حذيفة من المتقدمين ، ومذهب عليّ بن الحسين (٢) من -
المتأخرين ، فأما الباقر من فقهاء أصحابنا المتقدمين فليست أعرف لهم فتياً في -
العمل به ، ولم ينقل منهم أكثر من الروايات التي ذكرناها وأمثالها ، ويجوز أن
يكونوا رووها على الوجه الذي نذكر فيما بعد ، وإن كان فتياهم وعملهم على
ما قلناه .

والذي يدلّ على ما ذهبنا إليه ما رواه :

كتن (٣٢٥) ٨ - عليّ بن الحسن بن فضال (٣) ، عن عليّ بن الحكم ؛ وإبراهيم
ابن أبي بكر بن أبي سمّال ، عن موسى بن بكر ، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام « قال :
المختلعة يتبعها الطلاق ما دامت في عدتها » (٤).

١ - يدلّ على الاكتفاء بما يدلّ على كراهتها ، وعدم إطاعتها إجمالاً ولا يفترق إلى التفاصيل
المتقدمة ، وإبنا ذكرها على المثال ، كما يؤمى إليه قولهم عليه السلام فيها : « فقد كان الناس يرخصون فيما
دون ذلك » . (ملذ) ٢ - المراد به عليّ بن بابويه الصدوق - رحمه الله - .

٣ - في بعض النسخ : « الحسن بن عليّ بن فضال » والضواب ما في المتن كما في الاستبصار .
٤ - اختلف الأصحاب في الخلع إذا وقع بغير لفظ الطلاق هل يقع بمجرد أم يشترط اتباعه
بالطلاق ؟ الأشهر الأوّل ، وذهب الشيخ وجماعة إلى الثاني . وروى الكليني ، عن حميد ، عن -
الحسن بن سماعة ، عن جعفر بن سماعة أن جيبلاً شهد بعض أصحابنا وقد أراد أن يخلع ابنته من
بعض أصحابنا ، فقال جميل للرجل : رضيت بهذا الذي أخذت وتركتها ؟ قال : نعم . فقال لهم

واستدلّ مَنْ ذهب من أصحابنا المتقدمين على صحّة ما ذهبنا إليه بقول أبي-
عبدالله عليه السلام: «لو كان الأمر إلينا لم نجز إلاّ اطلاق السنّة».

واستدلّ الحسن بن سماعه و غيره بأن قالوا: قد تقرّر أنّه لا يقع الطلاق بشرط، والخلع من شرطه أن يقول الرّجل: إن رجعت فيما بذلت فأنا أمك ببضعك^(١)، وهذا شرط، فينبغي أن لا يقع به فرقة.

ح واستدلّ أيضاً ابن سماعه بما رواه: [٣٢٦] الحسن بن أيوب، عن ابن-
بكير، عن عبيد بن زرارّة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: ما سمعت متي
يُشبه قول الثّاس، فيه التّقية، و ما سمعت متي لا يُشبه قول الثّاس فلا تقيّة
فيه»^(٢).

فإن قيل: فما الوجه في الأحاديث التي ذكرتموها و ما تضمّنت من أن الخلع
تطبيقه بائنة أنّه إذا عقد عليها بعد ذلك كانت عنده على تطبيقتين، و أنّه لا
يحتاج إلى أن يتبع بطلاق، و ما جرى مجرى ذلك من الأحكام؟
قيل له: الوجه في هذه الأحاديث أن نحملها على ضرب من التّقية لأنّها

← جميل: قوموا، فقال: يا أباعليّ ليس تريد تتبعها الطلاق؟ قال: لا. قال: وكان جعفر بن-
سماعة يقول: يتبعها الطلاق في العدة، و يحتج برواية موسى بن بكر عن العبد الصّالح عليه السلام، قال:
قال عليه السلام: المختلعة يتبعها الطلاق ما دامت في العدة - انتهى. (ملذ)

و قال المولى المجلسي - رحمه الله - : لعلّ المراد أنّ الخلع و إن كان بائناً يمكن أن يصير
رجعيّاً، بأن ترجع المرّة في البذل فيرجع إليها ثم يطلقها للعدة - انتهى.

و قال سيد المحقّقين: هذه الزّواية متروكة الظّاهر، لتضمّنها أنّ المختلعة يتبعها بالطلاق
ما دامت في العدة، والشّرخ لا يقول بذلك، بل يعتبر وقوع الطلاق بعد تلك الصّيغة بغير
فصل. (ملذ)

١ - لا يخفى ما فيه، إذ هذا الشرط على تقدير لزوم ذكره هو بيان حكم من أحكامه، و
مثل هذا لا يضر. (ملذ)

٢ - قال النّسب - رحمه الله - في شرح المختصر: الحمل على التّقية إنّما يتم مع تعارض
الروايات و تكافئها من حيث السند، و الأمر هنا ليس كذلك.

موافقة لمذاهب العامة، وقد ذكروا الخلع ذلك في قولهم: «ولو كان الأمر إلينا لم نجز إلا الطلاق»، وقد قدمناه في رواية الحلبي وأبي بصير، وهذا وجه في حمل الأخبار، وتأويلها عليه صحيح.

ويدل على ذلك أيضاً - زائداً على ما قدمناه - ما رواه:

٢٢٧ ﴿٣٢٧﴾ ٩ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل، عن صفوان، عن موسى^(١)، عن زرارة، عن أبي جعفر الطوسي قال: لا يكون الخلع حتى تقول: لا أطيع لك أمراً، ولا أبرُّ لك قسماً، ولا أقيم لك حداً فخذ متي و طلقني، فإذا قالت ذلك فقد حلَّ له أن يجتمعها بما تراضيا عليه من قليل أو كثير، ولا يكون ذلك إلا عند سلطان، فإذا فعلت ذلك فهي أملك بنفسها من غير أن يسمى طلاقاً^(٢).

فأما ما رواه:

٢٢٨ ﴿٣٢٨﴾ ١٠ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بريع قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة تبارى زوجها أو تحتلعه منه بشهادة شاهدين على طهر من غير جماع هل تبين منه بذلك، أو هي امرئته ما لم يتبعها بطلاق؟ فقال: تبين منه وإن شاءت أن يردَّ إليها ما أخذ منها وتكون امرئته فعلت، فقلت: إنّه قد روي لنا أنّها لا تبين منه حتى يتبعها بطلاق، قال: ليس ذلك إذن خلع^(٣)، فقلت: تبين منه؟ قال: نعم.

١ - هو ابن بكر الواسطي.

٢ - لعل منشأ استدلال الشيخ بهذا الخبر وجعله مؤيداً لما ذهب إليه هو قوله: «فخذ متي و طلقني» ولا يخفى وأنه مع التصريح في آخر الخبر بعدم الحاجة إلى الطلاق، ويمكن أن يكون التأييد في حمله على التقية لاشتراط السلطان، لأنه لم يقل به أحد من الأصحاب على الظاهر. (المولى المجلسي)

٣ - قال السيد - رحمه الله - : كذا فيما وقفْتُ عليه من نسخ الكافي و التهذيب ، و الصواب : «خلعاً» بإثبات الألف ليكون خبر «ليس»، و ذكر الشهيد في شرح الإرشاد أنّه وجده مضبوطاً في خط بعض الأفاضل «إذا خلع» - بفتح الحاء و اللام - ، و في بعض نسخ التهذيب : «خلعاً» على القانون اللغوي ، قال : و هو الأصح .

فألوجه في هذا الخبر أيضاً ما قدمناه من حمله على التّقية، ويكون قوله **الطلاق**: «ليس ذلك إذن خلع»^(١) عندهم، ولا يكون المراد به أن ذلك ليس بخلع عندنا.

والذي يكشفُ أيضاً عما ذكرناه من خروج ذلك مخرج التّقية ما رواه:

صح **﴿٣٢٩﴾** ١١ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن سليمان ابن خالد «قال: قلت: رأيت إن هو طلقها بعد ما خلعها أيجوز عليها؟ قال: و لم يُطلقها وقد كفاه الخلع!! ولو كان الأمر إلينا لم نجز طلاقاً»^(٢).

و جميع شرائط الطلاق معتبرة في باب الخلع من كونها طاهراً، و حضور- الشاهدين، و غير ذلك عند من رأى وقوع البيّنونة به.

فأما على ما اخترناه فهو ضربٌ من الطلاق روى ذلك:

صح **﴿٣٣٠﴾** ١٢ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن بُنان بن محمد، عن ابن-

محبوب، عن علي بن رئاب «قال: سمعت حمران يروي عن أبي عبد الله **الطلاق** قال:

لا يكون خُلْعٌ و لا تخيير و لا مبارأة إلا على طهر من المرّة من غير جماع و

شاهدين يعرفان الرّجل و يريان المرّة، و يحضران التّخيير، و إقرار المرّة أنّها

على طهر من غير جماع من يوم خيّرهما، قال: فقال له محمد بن مسلم: أصلحك-

الله ما إقرار المرّة ههنا؟ فقال: تشهد الشاهدين عليها بذلك للرّجل حذراً أن

تأتي بعد فتدعي أنّه خيّرهما و هي طامثٌ، فيشهدان عليها بما سمعا منها، و إنّها

يقع عليها الطلاق إذا اختارت نفسها قبل أن تقوم، و أما الخلع و المبارأة فإنّه

يلزمها إذا أشهدت على نفسها بالرّضا فيما بينها و بين زوجها بما يفرقان عليه في

ذلك المجلس، و إذا افترقا على شيءٍ و رَضيا به كان ذلك جائزاً عليها، و كانت

تطبيقه بائنة لا رجعة له عليها، سمى طلاقاً أو لم يُسم، و لا ميراثَ بينها في-

١ - كذا، و تقدّم الكلام فيه آنفاً.

٢ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : أي لا نقول إنّه طلاق أي الخلع كما فهمه الشيخ، والذي ذكرناه أظهر، بأن يكون المراد لا نجيز طلاقاً من اللطقات التي جوزها العامة سبب الخلع، فإن أكثرهم لا يشترطون فيه شرائط الطلاق، و أخبارنا مستفيضة في الاشتراط. (ملذ)

العِدَّة، قال: و الطلاق والتخيير من قِبَل الرَّجُل، و الخُلْع و المبارأة يكون من قِبَل المرءة»^(١).

عنه ﴿٣٣١﴾ ١٣ - وعن أحمد بن أبي عبدالله، عن الحسن^(٢)، عن محمد بن القاسم الهاشمي «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لا تترث المختلعة والمبارأة والمستأمرة^(٣) في طلاقها من الزَّوج شيئاً إذا كان ذلك منهنَّ في مرض الزَّوج و إن مات في مرضه^(٤) لأنَّ العِصمة قد انقطعت منهنَّ و منه».

نق ﴿٣٣٢﴾ ١٤ - علي بن الحسن، عن أخويه، عن أبيهما، عن محمد بن عبدالله، عن عبدالله بن بكير، عن محمد بن مسلم؛ و أبي بصير «قالا: قال أبو عبدالله عليه السلام: لا اختلاع إلا على طهرٍ من غير جماع».

نق ﴿٣٣٣﴾ ١٥ - وعن العباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن فضّل أبي العباس^(٥)، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: المختلعة إن رجعت في شيءٍ من الصلح، يقول: لأرجعن في بضعك».

ضع ﴿٣٣٤﴾ ١٦ - وعن أحمد بن الحسن، عن محمد بن عبدالله، عن علي بن حديد - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام. و عن زُرارة؛ و محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الخلع تطليقة بائنة^(٦) و ليس فيه رجعة

١ - لعل المراد أن سببها المرءة، أو أن إنشاءها يكون منها. (ملذ)

٢ - الظاهر كونه ابن علي بن النعمان، و يمكن أن يكون المراد به ابن علي بن فضال.

٣ - أي المختيرة.

٤ - يدل على أن المختلعة لا تترث و إن كان الخلع في مرض الموت، بناءً على أن الخلع ليس بطلاق، و يراثها إلى سنة إنما ورد في الطلاق، أو بناءً على أن إرث المطلقة في المرض معلل بالتهمة، كما هو مذهب الشيخ في الاستبصار، و هنا لا تهمة لأن الزوجة أُلجأت إلى ذلك، و قد عرفت أن هذه إحدى الصور التي تظهر فيها ثمرة هذا الخلاف، و قد مرَّ في بعض الأخبار إشعاراً بأن الطلاق إذا كان برضا الزوجة لا تترث. (ملذ) ٥ - هو ابن عبد الملك البقباق.

٦ - يأتي الخبر تحت رقم ٢٢ ص ١٧٣ بعينه إلا و فيه: «المبارأة تطليقة بائنة».

- قال زُرارة: لا يكون إلا على مثل موضع الطلاق إما طاهراً أو إتما حاملاً بشهود -».

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و إتما المبارأة فهو ضربٌ من الخنوع - إلى آخر الباب (١)﴾.

ص ٣٣٥ ﴿١٧ - روى محمد بن يعقوب ، عن أبي عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار . و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان . و أبي العباس محمد بن جعفر ، عن أيوب بن نوح . و حميد بن زياد ، عن ابن سماعَةَ جميعاً ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام﴾ « قال : المبارأة تقول المرءة لزوجها : لك ما عليك و اتركني ، أو تجعل له من قلبها شيئاً فيتركها إلا أنه يقول : فإن ارتجعت في شيء فإنا أملك ببضعك ، فلا يحلُّ لزوجها أن يأخذ منها إلا المهر فادونه» .

ح ٣٣٦ ﴿١٨ - و عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن زُرارة [عن أبي جعفر عليه السلام]﴾ « قال : المبارأة يؤخذ منها دون - الصدق ، و المختلعة يؤخذ منها ما شاءت أو ما تراضيا عليه من صدق (٢) أو أكثر ، و إنما صارت المبارأة يؤخذ منها دون المهر ، و المختلعة يؤخذ منها ما شاء ، لأن - المختلعة تتعدى في الكلام و تتكلم بما لا يحلُّ لها » (٣) .

١ - في المنعة : «لأنه لا يقع إلا على عوض - إلخ» . و المبارأة بالهمز و قد تقلب ألفاً ، و أصلها : المفارقة . قال الجوهريّ : بارأت شريكى إذا فارقته ، و بارء الرجل امرأته - انتهى . و المراد بها في الرجل طلاق بعوضٍ مترتب على كراهة كلٍّ من الزوجين ، و هي كالخلع ، لكنّها ترتب على كراهة كلٍّ منها لصاحبه ، و ترتب الخلع على كراهة الزوجة ، و يأخذ في المبارأة بقدر ما وصل منه إليها ، و لا تحلُّ له الزيادة ، و في الخلع جاز ، و تقف الفرقة في المبارأة على التلّفظ بالطلاق اتفاقاً متاً ، و في الخلع على الخلاف . (ملذ)

٢ - الترديد من الزاوي ، أو الأوّل عمومٌ على ما إذا أرضاها غضباً و تعدياً ، و الثاني على إذا رضيت أولاً . (ملذ)

٣ - يدلُّ على مذهب الصدوق ، و يمكن حمله على الاستحباب . (ملذ)

٣٣٧ ﴿١٩﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضل، عن أبي الصباح الكيناني « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : إن بارأت امرأة زوجها فهي واحدة، وهو خاطب من الخطاب ».

٣٣٨ ﴿٢٠﴾ - علي بن الحسن، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبدالله؛ وأبي الحسن عليهما السلام « قال : سألته عن المبارأة كيف هي؟ قال : يكون للمرأة على زوجها شيء من صداقها أو من غيره، و يكون قد أعطاه بعضه، و يكره كل واحد منها صاحبه، فتقول المرأة : ما أخذت منك فهو لي و ما بقي عليك فهو لك و أبارئك، فيقول لها الرجل : فإن أنت رجعت في شيء مما تركت فأنا أحق ببضعك ».

٣٣٩ ﴿٢١﴾ - وعنه، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن دراج، عن إسماعيل الجعفي، عن أحدهما عليهما السلام « قال : المبارأة تطليقة بائنة و ليس فيها رجعة ».

٣٤٠ ﴿٢٢﴾ - وعنه، عن أحمد بن الحسن، عن محمد بن عبدالله، عن علي بن حديد - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام. و عن زرارة؛ و محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : المبارأة تطليقة بائنة^(١) و ليس فيه رجعة ذلك رجعة - و قال زرارة : لا يكون إلا على مثل موضع الطلاق إتما طاهراً و إتما حاملاً بشهود - ».

٣٤١ ﴿٢٣﴾ - وعنه، عن عمرو بن عثمان، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن حمران « قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يتحدث قال : المبارأة تبين من ساعتها من غير طلاق، و لا ميراث بينها لأن العصمة منها قد بانت ساعة كان ذلك منها و من الزوج ».

٣٤٢ ﴿٢٤﴾ - وعنه، عن جعفر بن محمد بن حكيم، عن جميل بن

دُرَّاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: المبارأة تكون من غير أن يتبعها الطلاق». قال محمد بن الحسن: الذي أعمل عليه في المبارأة ما قدمنا ذكره في المختلعة وهو أنه لا يقع بها فُرقة ما لم يتبعها بطلاق ، وهو مذهب جميع أصحابنا - المحصلين من تقدم منهم ومن تأخر ، وليس ذلك بمنافٍ لهذا الخبر الذي ذكرناه لأن قولَه عليه السلام: «المبارأة تكون من غير أن يتبعها الطلاق» لا يفيد أنه يقع الفُرقة بينها بذلك ، لأن قولَه عليه السلام نحمله على أنه تكون مبارأة إذا طلبت وقالت ذلك القول بالقول دون الحكم وإن كان العقد بعدُ ثابتاً ، ولو كان صريحاً بالفُرقة لكانت نحمله على ضرب من التقيّة حسب ما قدمناه في باب الخلع^(١).

نق **﴿٣٤٣﴾** ٢٥ - علي بن الحسن ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن جميل ، عن زرارة ؛ ومحمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام «قال: لا مبارأة إلا على طهر من غير جماع بشهود».

ح **﴿٣٤٤﴾** ٢٦ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن - أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال سألته عن قول الله عز وجل: «وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا يُشْوَرًا أَوْ إِغْرَاضًا^(٢)»، فقال: هي المرأة [التي] تكون عند الرجل فيكرهها فيقول لها: إني أريد أن أطلقك ، فتقول له: لا تفعل إني أكره أن يُسميت بي ولكن انظر ليلتي فأصنع بها ما شئت و ما كان سيوى ذلك من شيء فهو لك و دعني على حالتي فهو قوله تعالى: «فَلَا جُنَاحَ

١ - قال في المختصر التامع في المبارأة ، ويشترط اتباعها بالطلاق على قول الأكثر ، وقال السيد - رحمه الله - في شرحه: مقتضى العبارة تحقق الخلاف هنا أيضاً كما في الخلع ، وإن كان القائل بالاشتراط هنا أكثر ، وفي الشرائع ادعى اتفاق الأصحاب على اعتبار التلقظ بالطلاق ، ولم أقف على رواية تدل على الاشتراط صريحاً ولا ظاهراً - انتهى .

وقال الشهيد الثاني - رحمه الله - : في كلام الشيخ أيضاً إيدان بالخلاف ، لأنه نسب القول إلى المحصلين من الأصحاب لا إليهم مطلقاً . (ملذ)

عَلَيْهَا أَنْ يُصْلِحًا^(١) بَيْنَهَا صُلْحًا^(٢)»، وهذا هو الصلح».

ث (٣٤٥) ٢٧ - وعنه، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعه، عن الحسين بن هاشم^(٣)، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن قول الله عز وجل: «وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا^(٤)»، قال: هذا يكون عنده المرأة لا تعجبه، فيريد طلاقها فتقول له: أمسكني ولا تطلقني وأدع لك ما على ظهركِ^(٥) وأعطيك من مالي وأحلّك من يومي وليتي، فقد طاب ذلك له».

ح (٣٤٦) ٢٨ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن قول الله عز وجل: «فَابْتَعُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا^(٦)»، قال: ليس للحكمين أن يفرقا حتى يستأمر الرجل والمرأة ويشترطا عليهما إن شئنا جمعنا وإن شئنا فرقنا، فإن جمعا فجانز، وإن فرقا فجانز»^(٧).

↑
١٠٣

١ - قرء: «يصلحا» ويصلحا بمعنى يتصلحا. (الكشاف) والآية في سورة النساء: ١٢٨.
٢ - قال الفاضل الأردبيلي في آيات الأحكام: «خافت» أي علمت، وقيل: ظننت «نشوزاً» أي استعلاءً وارتفاعاً بنفسه عنها إلى غيرها، إنا لنبغضه لها، أو لكرهته منها شيئاً كعلوّ ستها وغيره. (أو إعراضاً) يعني انصرافاً بوجه، أو ببعض منافعه التي كانت لها منه. «فلا جناح عليهما» أي لا حرج ولا إثم على كلٍّ من الزوج والزوجة «أن يصلحا بينها صلحاً» بأن ترك المرأة له يومها، أو تضح عنه بعض ما يجب لها من نفقة أو كسوة، أو غير ذلك، لتستعطفه بذلك فتستديم المقام في حباله كذا فتر، وفيه تأمل لأنه يلزم إباحة أخذ الشيء للإتيان بما يجب عليه وبترك ما يحرم عليه - انتهى.

٣ - هو أبو عبد الله الحسين بن أبي سعيد هاشم بن حبان المكاربي الواقفي وهو ثقة في حديثه، ورواه هو الحسن بن محمد بن سماعه الواقفي وهو ثقة أيضاً، وفي بعض النسخ: (الحسن بن هاشم) والظاهر تصحيحه.

٤ - النساء: ١٢٨. ٥ - أي ما في ذنك. ٦ - النساء: ٣٥.

٧ - استيأرها لإسقاط بعض حقوقها، وإعطاء شيء.

٢٩ ﴿٣٤٧﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد^(١)، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن سماعة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: «فَاتَّبِعُوا حُكْمًا مِنْ أُمَّهِمْ وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِهَا»^(٢)، أرأيت إن استئذن الحكمان فقالا للرجل والمرأة: أليس قد جعلنا أمركما إلينا في الإصلاح والتفريق؟ فقال الرجل والمرأة: نعم، فأشهدوا بذلك شهوداً عليهما أ يجوز تفريقهما عليهما؟ قال: نعم، ولكن لا يكون إلا على طهر من المرأة من غير جماع من الزوج، قيل له: أرأيت إن قال أحد الحكّمين: قد فرقتُ بينهما، و قال الآخر: لم أفرق بينهما، فقال: لا يكون تفريق حتى يجتمعا على التفريق، فإذا اجتمعا جميعاً على التفريق جاز تفريقهما».

﴿٥﴾ باب الحكم في أولاد المطلقات من الرضاع

﴿و حكمهم بعده وهم أطفال﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و إذا طلق الرجل امرأته و لها منه ولدٌ يرتضع كان عليه أن يعطيها - إلى قوله - : و ليس على الأب﴾^(٣).

١ - روى محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن الحسن

١ - يعني أبا جعفر الأشعري . و أبو أيوب هو إبراهيم بن عثمان ، و قيل : ابن عيسى ، الخزاز . و كان ثقة ، كبير المنزلة ، روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام .

٢ - الخطاب في قوله تعالى : « فاتبثوا » هو الخطاب في قوله : « فإن خفتم شقاق بينهما » ، و الظاهر أن المراد بهم أولياء الزوجين أو الضالّح من المؤمنين أو الحاكمون ، و الأخير أقرب ، و الواجب عليه أن يبعث حكماً من أهل الرجل و حكماً من أهل المرأة ، و ذلك لأن أقاربها أعرف بمجالها و مقالها من الأجانب .

٣ - في المتن : « كان عليه أن يعطيها أجر رضاعه ، فإن بذل لها شيئاً في ذلك فلم تنقع به ، و وجد من يرضعه بذلك القدر من الأجر كان له انتزاعه منها ، و دفعه إلى مرضعة غيرها بالأجر ، فإن اختارث أمه رضاعه بذلك الأجر كانت أحق به » .

ابن علي^(١)، عن العباس بن عامر، عن داود بن الحصين، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: «وَأَوْلَادَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ»^(٢)»، قال: مادام الولد في الرضاع فهو بين الأبوين بالسوية^(٣)، فإذا فُطِمَ فالأب أحقُّ به من الأم^(٤)، فإذا مات الأب فالأمُّ أحقُّ به من العُصبة، وإن وجد الأب من يُرضعه بأربعة دراهم، وقالت الأم: لا أرضعه إلا بخمسة دراهم، فإن له أن يزرعه منها إلا أن رأى ذلك خيراً له وأرفق به يتركه مع أمه».

مع ﴿٣٤٩﴾ ٢ - وعنه، عن الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان^(٥)، عن فضل أبي العباس [البقباق] «قال: قلت لأبي- عبد الله عليه السلام: الرَّجُلُ أَحَقُّ بِوَلَدِهِ أَمِ الْمَرْءَةُ؟ فَقَالَ: لَا بَلِ الرَّجُلُ^(٦)، وَإِنْ قَالَتِ الْمَرْءَةُ لِرُجُلٍ الَّذِي طَلَّقَهَا: أَنَا أُرْضِعُ ابْنِي بِمِثْلِ [مَا تَجِدُ] مَن يَرْضِعُهُ، فَهِيَ أَحَقُّ بِهِ».

فأما ما رواه:

مع ﴿٣٥٠﴾ ٣ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن علي بن محمد-

١ - هو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي، كان ثقة، له كتاب.

٢ - البقرة: ٢٣٣.

٣ - أي في أن الرضاع على الأم والأجرة على الأب. (ملذ)

٤ - حمله الأكثر على الولد الذكر. (ملذ)

٥ - المراد به أبان بن عثمان الأحمر. والحسن بن علي هو الوشاء.

٦ - قيل: يعني أن الرجل أحق بالولد مع الطلاق والتزاع، إلا في الصورة المفروضة، وفي مدة الرضاع، كما يدل عليه سياق الكلام، وإن لم يكن هناك تنازع و تشاجر، فالأم أحق به إلى سبع سنين كما يدل عليه خبر أيوب بن نوح في الفقيه تحت رقم ٤٥٠٥، لأن هذه المدة مدة التربية و زمان اللَّعَبِ والدَّعة، والأمهات أحق بهم في ذلك، و يدل عليه أيضاً الأخبار الآتية في باب التَّأديب، حيث قيل فيها: دع ابنك سبع سنين و ألزمه نفسك سبعاً. و في خبر آخر: يربي سبعاً و يورث سبعاً، فإن التربية إنَّما تكون للآم و التَّأديب للأب، و بهذا يجمع بين الأخبار المختلفة في هذا الباب ظاهراً - انتهى. (ملذ)

القاساني ، عن القاسم بن محمد ، عن المِثْقَرِيِّ (١) - عَمَنَ ذكره - « قال : سُئِلَ أبو عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ وَبَيْنَهَا وَلَدٌ ، أَيُّهَا أَحَقُّ بِالْوَلَدِ ؟ قَالَ : الْمَرْءَةُ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجَ » .

فلا ينافي هذا الخبر ما قدّمناه من أنّ الأب أولى بالولد ، لأنّ هذا الخبر نحمله على أنّه إذا كانت المرأة تكفل ولدها بمثل ما يُعطي الأب لغيرها فإنّها - والحال على ما ذكرناه - كانت أحقّ به ، و يحتمل أن يكون المراد بالولد ههنا إذا كانت أنثى فإنّ الأمّ أولى بها ما لم تتزوَّج ، على أنّه ليس في هذا الخبر أنّها أولى به قبل - السنتين و الفِطام أو بعده ، ونحن قد بيّنا أنّها أولى به ما لم يفطم على الشرط الذي ذكرناه ، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على أنّها أولى به قبل الفِطام .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وليس على الأب بعد بلوغ الصبي سنتين أجر رضاع ﴾ .

مع ﴿ ٣٥١ ﴾ ٤ - روى ذلك أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي المغرا ، عن الحلبي « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ليس للمرأة أن تأخذ في رضاع ولدها أكثر من حولين كاملين ، فإن أرادا الفصال قبل ذلك عن تراضٍ منها فهو حسن - و الفِصال الفِطام - » .

مع ﴿ ٣٥٢ ﴾ ٥ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن بن محبوب ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن زرارة (٢) « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات و ترك امرأة و معها منه ولد ، فألقته على خادم لها فأرضعته ، ثم جاءت تطلب رضاع الغلام من الوصي ، فقال : لها أجر مثلها ، و ليس للوصي أن يخرجها من حجرها حتى يدرك و يدفع إليه ماله » (٣) .

مع ﴿ ٣٥٣ ﴾ ٦ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن عمّار

١ - هو أبو أيوب سليمان بن داود ، كما مر و راويه مشترك بين الإصهاني و القمي و الجوهري .

٢ - في الكافي « عن الحسن بن محبوب ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام .

٣ - يدل على أنّ الأمّ أحقّ بالحضانة من وصي الأب ، و هو المشهور بين الأصحاب .

ابن مروان ، عن سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قال : الرضاع أحدٌ و عشرون شهراً ، فإن نقص فهو جورٌ على الصَّيِّ » (١) .

٣٥٤ ﴿ ٧ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن عبد الوهاب بن - الصَّبَّاحِ » قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الفرض في الرضاع أحدٌ و عشرون شهراً (٢) ، فإنا نقص عن أحدٍ و عشرين شهراً فقد نقص الموضع (٣) ، وإن أراد أن يتم الرضاع فحولين كاملين » .

٣٥٥ ﴿ ٨ - و عنه ، عن عبد الله بن أبي خَلْفٍ - عن بعض أصحابنا - عن إسماعيل بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجلٍ توفي و ترك صبياً فاسترضع له ، قال : أجر رضاع الصَّيِّ ممَّا يَرِثُ من أبيه و أمه ، و إنّه حَظُّه » (٤) .

٣٥٦ ﴿ ٩ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصَّبَّاحِ الكِنَانِيِّ ، عن أبي - عبد الله عليه السلام « قال : إذا طلق الرَّجُلُ امرأته و هي حُبْلَى أنفق عليها حتَّى تضع حملها ، و إذا وضعت أعطاهما أجرهما و لا يُضارها إلا أن يجد من هو أرخص منها أجرأ منها ، فإن هي رضيت بذلك الأجر فهي أحقُّ بابنها حتَّى تُفطِمَه » (٥) .

٣٥٧ ﴿ ١٠ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن

١ - الظاهر من الكلام أن الحولين الكاملين أحدٌ و عشرون شهراً .

٢ - ظاهره موافق لقوله تعالى : « وَ حَتْلُهَا وَ فِصَالُهَا ثَلَاثُونَ شَهْرًا » [الأحقاف : ١٥] . و أكثر الحمل تسعة أشهر غالباً .

٣ - «الرضع» إما بفتح الميم والضاد ، و كان مصدرأ ميمتأ ، أو بضم الميم وفتح الضاد أي يصير سبباً لنقص المرتضع .

٤ - ليس في الكافي و الفقيه : «و أنه حظُّه» ، و في المختصر النافع : «و للحرة الأجرة على الأب إن اختارت إرضاعه ، و كذا لو أرضعته خادمها ، ولو كان الأب ميتاً فن مال الرضيع» .

٥ - لا خلاف في عدم ثبوت الثقة في العدة الرجعية ، و في عدمه في العدة البانئة إذ لم تكن ←

ابن محبوب ، عن داود الرقيّ « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأةٍ حُرِّمَتْ نِكَاحُ عَبْدًا فَأَوْلَدَهَا أَوْلَادًا ثُمَّ إِنَّهُ طَلَّقَهَا فَلَمْ تَقُمْ مَعَ وَلَدِهَا وَتَزَوَّجَتْ ، فَلَمَّا بَلَغَ الْعَبْدُ أَتَاهَا تَزَوَّجَتْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا وَلَدَهُ ، قَالَ : أَنَا أَحَقُّ بِهِمْ مِنْكَ إِنْ تَزَوَّجْتَ ، فَقَالَ : لَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا وَلَدَهَا وَإِنْ تَزَوَّجْتَ حَتَّى يُعْتَقَ ، هِيَ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا مِنْهُ مَا دَامَ مَمْلُوكًا ، فَإِذَا أُعْتِقَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِمْ مِنْهَا » .

ص ٣٥٨ ﴿ ١١ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ؛ و علي بن محمد - القاساني ، عن القاسم بن محمد ، عن سليمان بن داود الميثقي « قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرضاع ، فقال : لا تجبر الحُرَّةَ على رضاع الولد ، و تجبر أم الولد » .

ص ٣٥٩ ﴿ ١٢ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن خالد ، عن سعد بن سعد الأشعري ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام « قال : سألته عن الصبي هل يرضع أكثر من سنتين ^(١) ؟ فقال : عامين ، فقلت : فإن زاد على سنتين هل على أبيه من ذلك شيء ؟ قال : لا » .

ص ٣٦٠ ﴿ ١٣ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح - الكيناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن قول الله عز وجل : « لا تضارَّ والدةٌ يولدها ولا مولودٌ له يولده ^(٢) » ، فقال : كانت المرضع مما تدفع إحداهنَّ

↑

١٠٧

← حاملاً ، و لا في ثبوتها في المطلقة البائن إذا كانت حاملاً ، لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلًا فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » [الطلاق : ٦] . واختلف في أن النفقة للحمل أو للحامل ، فذهب الأكثر إلى الأول ، و قيل : إنها للحامل ، و تظهر الفائدة في مواضع ، منها إذا تزوج الحز أمة و شرط مولاهما رق الولد . (ملذ)

١ - يعني عامين هلالين ، أو حولين كاملين .

٢ - البقرة ٢٣٣ . و قال الفيض (ره) : « لا تضار والدة » أي زوجها ، أو من جهة زوجها « يولدها » بسبب ولدها بأن ترك إرضاعه تمتناً أو غيظاً على أبيه ، و سبباً بعد ما ألقها الولد ، أو تطلب منه ما ليس بمعروف ، أو تشغل قلبه في شأن الولد ، أو تمنع نفسها منه خوف الحمل للابيضر

الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ الْجَمَاعَ تَقُولُ : لَا أَدْعُكَ إِلَيَّ أَخَافُ أَنْ أَحْبِلَ ، فَأَقْتُلُ وَلَدِي هَذَا الَّذِي أَرْضَعُهُ ، وَكَانَ الرَّجُلُ تَدْعُوهُ الْمَرْءَةَ فَيَقُولُ : إِلَيَّ أَخَافُ أَنْ أَجَامِعَكَ فَأَقْتُلُ وَلَدِي ، فَيَدْعُهَا فَلَا يُجَامِعُهَا ، فَهِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَضَارَّ الرَّجُلُ بِالْمَرْءَةِ ، وَالْمَرْءَةَ بِالرَّجُلِ « (١) .

ضع ﴿٣٦١﴾ ١٤ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى (٢) ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : مَا مِنْ لَبَنٍ يَرْضَعُ بِهِ الصَّبِيُّ أَكْبَرُ بَرَكَةً عَلَيْهِ مِنْ لَبَنِ أُمِّهِ » .

ضع ﴿٣٦٢﴾ ١٥ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن سلمة بن الخطاب ، عن محمد بن موسى ، عن محمد بن العباس بن الوليد ، عن أبيه ، عن أم إسحاق بنت سليمان « قالت : نظر إليَّ أبو عبد الله عليه السلام وأنا أَرْضَعُ أَحَدَ ابْنِي مُحَمَّدًا أَوْ إِسْحَاقَ ، فَقَالَ : يَا أُمَّ إِسْحَاقَ لَا تَرْضَعِيهِ مِنْ ثَدِي وَاحِدٍ وَارْضَعِيهِ مِنْ كِلَيْهِمَا ،

بِالْمَرْضَعِ . وَقَوْلُهُ «وَلَا مَوْلُودَ لَهُ» أَي لَا يَضَارُّ الْمَوْلُودَ لَهُ أَيْضًا أَمْرُهُ «بَوْلَدِهِ» بِسَبَبِ وَلَدِهِ بَأَن يَبْرُزَهُ مِنْهَا وَيَنْعَمُ مِنْ إِرْضَاعِهِ إِنْ أَرَادَتْهُ وَسَيَّا بَعْدَ مَا آتَتْهَا ، أَوْ يَكْرَهُهَا عَلَيْهِ ، أَوْ يَنْعَمُ شَيْئًا مِمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ ، أَوْ يَتْرَكَ جَمَاعَهَا خَوْفَ الْحَمْلِ إِشْفَاقًا عَلَى الْمَرْضَعِ » . وَقَالَ الْفَاضِلُ الْأُرْدُبِيلِيُّ (رَه) : «أَي لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ زَوْجِهَا بِسَبَبِ وَلَدِهَا ، وَهُوَ أَنْ تَعْنِفَهُ بِهِ وَتَطْلُبَ مِنْهُ مَا لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ مِنَ الرِّزْقِ وَالْكَسُوةِ وَتَرْكُ الرِّضَاعِ بَعْدَ أَلْفِ الْوَلَدِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَلا يَضَارُّ الْمَوْلُودَ لَهُ أَيْضًا أَمْرُهُ بِسَبَبِهِ بَأَن يَنْعَمُ شَيْئًا مِنَ التَّقْفَةِ وَالْكَسُوةِ أَوْ يَأْخُذَهُ مِنْهَا وَهِيَ تَرِيدُ الْإِرْضَاعَ » .

١ - فِي الْمَجْمَعِ لِلطَّبْرِسِيِّ (رَه) : «رَوَى عَنِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ عليهما السلام لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ بَأَن يَتْرَكَ جَمَاعَهَا خَوْفَ الْحَمْلِ لِأَجْلِ وَلَدِهَا الْمَرْضَعِ ، وَلا مَوْلُودَ لَهُ بَوْلَدِهِ . أَي لَا تَمْتَنِعُ نَفْسُهَا مِنَ الْأَبِّ خَوْفَ الْحَمْلِ ، لِغَلِّ الْمَرَادِ بِذَلِكَ فِي الْأَوَّلِيِّ بَعْدَ مَضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّرْكَ ، وَآمَّا قَبْلَهُ فَيَجُوزُ فَلَا يَكُونُ مَهْنِيًّا ، إِلَّا أَنْ يَحْمِلَ عَلَى الْكِرَاهَةِ ، وَ قِيلَ : مُطْلَقُ الْجَمَاعِ حَالِ الرِّضَاعِ يَضُرُّ الْمَرْضَعِ ، كَذَا فِي الْقَانُونِ - يَعْنِي الْقَانُونَ لِلطَّلَبِ لِابْنِ سِينَا - . (زَيْدَةُ الْبَيَانِ)

٢ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الَّذِي مِنْ مَشَائِخِ الْكَلْبِيِّ هُوَ الْعَطَّارُ ، وَالَّذِي رَوَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ وَرَاوِيهِ أَحَدٌ مِنْ مُحَمَّدِ الْأَشْعَرِيِّ ؛ هُوَ الْحَزَّازُ - وَالْأَوَّلُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَثْمَةِ عليه السلام ، وَالثَّانِي كَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، وَهُمَا تَعْتَانِ .

يكون أحدهما طعاماً والآخر شراباً».

* (و يكره لبن [أم] ولد الزنا) * يدل على ذلك ما رواه:

ثق (٣٦٣) ١٦ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن عبيد الله الحلبي « قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة ولدت من الزنا، أتخذها ظئراً؟ قال: لا تسترضعها ولا ابنتها» (١).

ص (٣٦٤) ١٧ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن العماري بن علي، عن علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام « قال: سألت عن امرأة ولدت من زنا هل يصلح أن يرضع بلبنها؟ قال: لا يصلح، ولا لبن ابنتها التي ولدت من الزنا».

* (ومتى جعل مولى الجارية الذي (٢) فجر بها في حل من ذلك طاب لبنها) * روى ذلك:

ضع (٣٦٥) ١٨ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عثمان، عن إسحاق بن عمار « قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن غلام لي وثب على جارية لي فأحبها فولدت، واحتجنا إلى لبنها فإني أحللت لها ما صنعا يطيب اللبن؟ قال: نعم» (٣).

ح (٣٦٦) ١٩ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم؛ وجميل بن دراج؛ وسعد بن أبي خلف، عن أبي عبد الله عليه السلام « في المرأة تكون لها الخادِم قد فجرت، تحتاج إلى لبنها، قال: مرها فلتحللها يطيب اللبن».

ح (٣٦٧) ٢٠ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن

١ - حمل على الكراهة. ٢ - في جل: التسخ: «التي»، وما في المتن مثل ما يأتي في الخبر ٢٠.

٣ - قال في المسالك: نسب المحقق مضمونها إلى الشذوذ من حيث إعراض الأصحاب عن

العمل بها، لأن إحلل ما مضى من الزنا لا يرفع إثم ولا يدفع حكمه، وهذا في الحقيقة استبعاد محض مع ورود التصوص الكثيرة التي لا معارض لها.

حريز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لبن اليهودية والتصرانية والمجوسية أحب إلي من لبن ولد الزنا، وكان لا يرى بأساً بولد الزنا إذا جعل مولى الجارية الذي فجر بالجارية في حل».

* (و تكره مظانرة المجوسية، و لا بأس بمظانرة اليهودية والتصرانية إذا منعتا من شرب الخمر والمحرمات) *

٢١ ﴿٣٦٨﴾ - روى محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبدالله بن يحيى الكاهلي، عن عبدالله بن هلال، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن مظانرة المجوسية، فقال: لا ولكن أهل الكتاب».

٢٢ ﴿٣٦٩﴾ - وعنه، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة - عن غير واحد - عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام هل يصلح للرجل أن ترضع له اليهودية والتصرانية والمشرقة؟ قال: لا بأس، وقال: امنعوهن من شرب الخمر» (١).

٢٣ ﴿٣٧٠﴾ - وعنه، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن سعيد بن يسار، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا تسترضع للصبى المجوسية، وتسترضع له اليهودية والتصرانية، ولا يشرب الخمر، يمنع من ذلك».

* (و يكره لبن الحمقاء و قبيحة الوجه، و يستحب لبن الوضء من النساء) (٢) *
٢٤ ﴿٣٧١﴾ - روى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام

١ - في الشرائع: «يستحب أن يختار للرضاع العاقلة المسلمة العفيفة الوضئة، و لا تسترضع الكافرة»، و قال الشارح: هو على الكراهة، و قال المحقق أيضاً: و مع الاضطرار تسترضع الذميمة و يمنعها من شرب الخمر، و يكره أن يسلم إليها الولد لتحمله إلى منزلها، و تتأكد الكراهة في ارتضاع المجوسية. ٢ - الوضوء: الحسن و النظافة. (القاموس)

« قال : قال رسول الله ﷺ : لا تسترضعوا الحمقاء ، فإنَّ اللبن يُعدي (١) وإنَّ -
الغلام يزرع إلى اللبن - يعني الظئر في الرُّعونة والحُمق - » (٢).

عنه ﴿٣٧٢﴾ ٢٥ - أحمد بن محمد ، عن العباس بن معروف ، عن حماد بن -
عيسى ، عن الهيثم ، عن محمد بن مروان « قال : قال لي أبو جعفر عليه السلام : استرضع
لولدك بلبن الحسان ، وإيّاك والقباح ، فإنَّ اللبن قد يُعدي » .

صح ﴿٣٧٣﴾ ٢٦ - وعنه ، عن العباس بن معروف ، عن صفوان (٣) ، عن
ربيعي ، عن فضيل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : عليكم بالوَضَاء من -
الظُّورَة ، فإنَّ اللبن يُعدي » .

رفع ﴿٣٧٤﴾ ٢٧ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد
ابن عيسى ، عن أبي محمد المدائني ، عن عائذ بن حبيب يتاع الهروي ، عن عيسى
ابن زيد - رفعه إلى - أبي عبدالله عليه السلام « قال : يُبْغِرُ الغلامُ لسبع سنين (٤) ، و
يؤمر بالصلاة لسبع سنين ، ويفرق بينهم في المصاحج لعشر ، و يحتمل لأربع
عشرة ، و ينتهي طوله لاثنين و عشرين سنة ، و منتهى عقله ثمان و عشرين
سنة إلا التجارب » (٥).

صح ﴿٣٧٥﴾ ٢٨ - محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن -
محمد بن خالد - عن عدّة من أصحابنا - عن علي بن أسباط ، عن يونس بن -
يعقوب ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : أمهل صبيك حتى يأتي له ست سنين ، ثم

١١.

١ - أي يسري ، و في النهاية أعداءه الداء يُعديه إعداء هو أن يصيبه مثل ما بصاحب الداء .

٢ - قال الجوهرى : « نزع إلى أبيه في الشبه يزرع : أي ذهب . » و « الرُّعونة هي الحمق » .

٣ - المراد به صفوان بن يحيى ، روى عن ربعي بن عبدالله بن الجارود العبدي الثقة .

٤ - ثغر الصبيّ فهو متفور : سقطت روضه . (المغرب) والراضعتان ثنيتا الصبيّ و جمعها

رواضع ، والثنيتان أسنان مقدّم الغم . و سيأتي الخبر في المجلد التاسع بتفاوت يسير في السند والمتن

« باب وصية الصبيّ والمجور عليه » تحت رقم ١٣ . ٥ - أي لا يزيد بحسب السن بعد

ذلك في عقله ، و إنما يكمل عقله بما يحصله من التجارب و تحصيل العلوم . (ملذ)

ضمته إليك سبع سنين ، فأذبه بأدبك ، فإن قبل [و صلح] وإلا فخلّ عنه .
 نق ﴿ ٣٧٦ ﴾ ٢٩ - عنه ، عن أحمد بن محمد العاصمي ، عن علي بن الحسن ،
 عن علي بن أسباط ، عن عمّه يعقوب بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال :
 الغلام يلعب سبع سنين ، و يتعلم في الكتاب سبع سنين ^(١) ، و يتعلم الحلال
 والحرام سبع سنين » .

ضع ﴿ ٣٧٧ ﴾ ٣٠ - و عنه ، عن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ^(٢) ، عن
 محمد بن علي ، عن عمر بن عبدالعزيز - عن رجل - عن جميل بن ذرّاج ، عن
 أبي عبدالله عليه السلام « قال : بايروا أحداثكم بالحديث قبل أن تسبقكم
 إليهم المرجئة » ^(٣) .

معه ﴿ ٣٧٨ ﴾ ٣١ - و عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن جعفر بن -
 محمد الأشعري ، عن ابن القدّاح ^(٤) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إنا نأمر صبياننا
 أن يجمعوا بين الصلاتين الأولى والعصر ، و بين المغرب والعشاء ما داموا على
 وضوء قبل أن يشتغلوا » ^(٥) .

نق ﴿ ٣٧٩ ﴾ ٣٢ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد
 ابن يحيى ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين
عليه السلام : آذب اليتيم بما تؤذّب ^(٦) منه ولدك ، و اضربه بما تضرب منه ولدك » ^(٧) .

١ - الكتاب - كرتان - المكتب . و في الكافي : « يتعلم الكتاب » أي القرآن ، أو الخط و
 الكتابة . و في بعض النسخ : « و يتعلم في الطلب » .

٢ - هو ابن خالد البرقي ، كما هو مذکور في الكافي . و محمد بن علي هو أبو سمينة .
 ٣ - يطلق المرجئة على جميع المخالفين ، لأنهم يؤخرون أمير المؤمنين - صلوات الله عليه -
 إلى الدرجة الزابعة ، كالغزالي و أمثاله . ٤ - المراد به عبدالله بن ميمون .

٥ - تقدّم مثله في المجلد الثاني ص ١٠٤ « باب الصبيان متى يؤمرون بالصلاة » تحت رقم ٢
 بسنن آخر ، « قال : كان علي بن الحسين عليه السلام يأمر الصبيان أن يجمعوا بين المغرب والعشاء
 الآخرة و يقول : هو خير من أن يناموا عنها » .

٦ - في بعض النسخ « ممّا تؤذّب » . ٧ - يدلّ على جواز ضرب اليتيم للتأديب . (ملذ)

سنة ٣٨٠ - ٣٣ - وعن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن دُرست^(١) ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله ما حقُّ ابني هذا ؟ [فقال : تحسن اسمه و أدبه ، و ضعه موضعاً حسناً] »^(٢) .

سنة ٣٨١ - ٣٤ - وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الثوقلي ، عن - السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : رحم الله والدين أغاناً وُلدَهما على برهما » .

سنة ٣٨٢ - ٣٥ - وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن سينان ، عن أبي خالد الواسطي^(٣) ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جدّه عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يلزم الوالدين من العقوق لولديهما ما يلزم الولد لهما من عقوقهما » .

سنة ٣٨٣ - ٣٦ - وعن علي بن محمد ، عن ابن جمهور^(٤) ، عن أبيه ، عن فضالة بن أيوب ، عن السكوني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : دخلت على أبي عبدالله عليه السلام - وأنا مغموم مكروب - فقال : يا سكوني ما غمك ؟ فقلت له : وُلِدْتُ لي بنت ، فقال لي : يا سكوني على الأرض ثقّلها ؛ و على الله رزقها ، تعيش في غير أجلك^(٥) ، و تأكل من غير رزقك - فسرى والله عني^(٦) ، فقال : ما

-
- ١ - هو درست بن أبي منصور ، روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام ، و روي عن ابن عبدالرحمن .
 - ٢ - أي علمه كسباً شريفاً صالحاً ، أو أرشده إلى عمل شريف حسن ينتفع به الناس . أو في التزويج . ومز في «التجارات» أخباراً يناسب هذا الباب . ٣ - هو عمرو بن خالد ، وكان بترتاً .
 - ٤ - المراد به الحسن بن محمد بن جمهور العمي ، ينسب إلى بني العم من تميم ، ثقة ، يروي عن الضعفاء و يعتمد المراسيل ، و روي مشترك بين «العلان» و «ابن بندار» و «ابن بنت» .
 - ٥ - أي لا ينقص من عمرك لأجلها شيء ولا من رزقك .
 - ٦ - هذا كلام السكوني ، أي كشف أبو عبدالله عليه السلام عني الغم .

سَمِيَّتِهَا؟ فَقُلْتُ: فَاطِمَةَ، فَقَالَ: آه آه! ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقُّ الْوَالِدِ عَلَى وَالِدِهِ إِذَا كَانَ ذَكَرًا أَنْ يَسْتَفِرَّهُ أُمَّهُ^(١)، وَ يَسْتَحْسِنُ اسْمَهُ، وَ يَعْلَمُهُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ يَطْهَرُهُ وَ يَعْلَمُهُ السَّبَاحَةَ، وَ إِذَا كَانَتْ أُنْثَى أَنْ يَسْتَفِرَّهُ أُمُّهَا^(٢)، وَ يَسْتَحْسِنُ اسْمَهَا، وَ يَعْلَمُهَا سُورَةَ الثَّوْرِ، وَ لَا يَعْلَمُهَا سُورَةَ يُوسُفَ ﷻ، وَ لَا يَنْزِلُهَا الْغُرْفَ^(٣) وَ يَعَجِّلُ سَرَاحَهَا إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا، أَمَا إِذَا سَمِيَّتِهَا فَاطِمَةَ فَلَا تَسْبِيهَا وَ لَا تَلْعَنُهَا وَ لَا تَضْرِبُهَا».

↑
١١٢

رَفَعُ ﴿٣٨٤﴾ ٣٧ - عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِجْيٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي طَالِبٍ^(٣) - رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - «قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ - الْأَنْصَارِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَبْرُ؟ قَالَ: وَالِدِيكَ، قَالَ: قَدْ مَضَى، قَالَ: بَرٌّ^(٤) وَ لَدَيْكَ».

عَمَّ ﴿٣٨٥﴾ ٣٨ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ قَضَّالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ - الْبَجَلِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: اخْتَنُوا - الصَّبِيَّانَ^(٥) وَ ارْحَمُوهُم، وَ إِذَا وَعَدْتُمُوهُم شَيْئًا فَفُوا لَهُمْ، فَإِنَّهُمْ لَا يَزُونَ^(٦) إِلَّا أَنْتُمْ تَرْزُقُونَهُمْ».

مَعَ ﴿٣٨٦﴾ ٣٩ - الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ «قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَجِمَ اللَّهُ مَنْ أَعَانَ وَلَدَهُ عَلَى بِرِّهِ، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ يُعِينُهُ عَلَى بِرِّهِ؟ قَالَ: يَقْبَلُ مَيْسُورَهُ،

١ - «يَسْتَفِرُّهُ أُمُّهُ» وَ «أُنْثَى» - فِي الْمَوْضِعَيْنِ - : يَكْرِمُهَا، أَوْ يَتَّخِذُهَا أَوْلَادًا كَرِيمَةً الْأَصْلَ، وَ فِي الْقَامُوسِ: «هُوَ يَسْتَفِرُّهُ الْأَفْرَاسُ: يَسْتَكْرِمُهَا» وَ فِيهِ: «اسْتَكْرَمَ الشَّيْءَ: تَلَبَّثَهُ كَرِيمًا». وَ قَوْلُهُ: «يَطْهَرُهُ» أَي يَجْتَنِيهِ فَإِنَّ الْخِتَنَةَ طَهْرٌ. ٢ - لِنَلَاءِ تَرَايِ الرِّجَالِ، وَ لَا تَنْتَلِعُ عَلَيْهِمْ. (مِلْد) ٣ - الظَّاهِرُ هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ أَبُو طَالِبِ الْقَمْتِيِّ، وَ كَانَ ثَقَّةً، وَ رَوَى عَنِ الرَّضَا ﷺ. وَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «أَبِي الْخَطَّابِ»، وَ فِي الْكَافِيِ مِثْلُ مَا فِي الْمَتْنِ.

٤ - الْبِرُّ ضِدُّ الْعُقُوقِ، بَرَزْتُهُ أَثَرُهُ كَقَلْبَتُهُ وَ صَرَبْتُهُ. (الْقَامُوسُ)

٥ - فِي الْكَافِيِ وَ الْفَقِيهِ وَ بَعْضِ النُّسخِ: «أَحْبَتُوا الصَّبِيَّانَ». ٦ - فِي الْكَافِيِ: «لَا تَدْرُونَ».

و يتجاوز عن معسوره، و لا يُرهِقَه، و لا يُجْرَقُ به^(١)، فليس بينه و بين أن يعصِرَ في حَدٍّ من حدود الكفر إلا أن يدخل في عقوق أو قطيعة رَجِمَ، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: الجنة طيبة طيبها الله و طيب ريجها، يوجد ريجها من مسيرة ألفي عام، و لا يجدر ريج الجنة عاق، و لا قاطع رَجِمَ، و لا مُرْجُ إزاره خِيلاء»^(٢).

س ٣٨٧ ﴿٤٠﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد بن بِنْدَارٍ، عن أحمد ابن أبي عبد الله - عن عِدَّةٍ من أصحابنا - عن الحسن بن علي بن يوسف الأزدي، - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال له: ما قَبِلْتُ صَبِيئاً قط؟ فلما ولى قال رسول الله صلى الله عليه وآله: هذا رجلٌ عِنْدَنَا أنه من أهل - التار»^{١١٣}.

ص ٣٨٨ ﴿٤١﴾ - و عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن سعد بن سعد الأشعري «قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يكون بعض وُلْدِهِ أَحَبَّ إليه من بعض، فيقدّم بعض وُلْدِهِ على بعض؟ فقال: نعم؛ قد فعل ذلك أبو عبد الله عليه السلام نَحْلَ مُحَمَّدًا، و فعل ذلك أبو الحسن عليه السلام نَحْلَ أَحْمَدَ شَيْئاً فمقت أنا^(٣) به حتى حُزته له، فقلت: جُعِلْتُ فِدَاكَ الرَّجُلُ تكون بَنَاتُهُ أَحَبَّ إليه من بَنِيهِ، فقال: البَنَاتُ و البنون في ذلك سَوَاءٌ إِنَّهَا هُوَ بَقْدَرٍ مَا

١ - قال في القاموس «الرَّهَقَ - محزكة - : السَّفَهُ، و التَّوَكُّ، و الخِنَّةُ، و رُكُوبُ الشَّرِّ و الظلم، و غشيان المحارم، و اسمٌ من الإزهاق، و هو أن تحمّل الإنسان على ما لا يطيقه، و: الكَذِبُ و العَجَلَةُ. و في بعض النسخ: «و لا يرمقه»، و في النهاية الأثرية: «يقال: رامقه رِماقاً، و هو أن ينظر إليه شِزْراً نظراً القداوة». و قوله: «و لا يجرق به» أي لا يجتله و لا يرميه بالجهل و العسى، و لا يحتمه.

٢ - في الكافي: «و لا مرخي الإزار خِيلاء»، و الخِيلاء: التَّكْبَرُ، و لعل المراد بإرخاء الإزار عدم الاجتناب عما صادفه من شهوة الفرج حراماً قبلاً و دبراً.

٣ - لعل أحمد كان طفلاً، فقال عليه السلام: «أنا قت مجفط أمواله، و قوله بعد «حتى حُزته له» من الحيازة بمعنى الجمع. (ملذ) و نحل فلاناً أي أعطاه شيئاً من غير عوض بطيب النفس.

ينزلهم الله تعالى منه» (١).

٣٨٩ ﴿٤٢﴾ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن خليل بن عمرو اليشكري، عن جميل بن دُرّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: إذا كان الغلام ملثاً الأذرة، صغير - الذكر، ساكن النظر فهو مَتمَنٌ يرجى خيره، ويؤمَنُ شرُّه، وإذا كان - الغلام شديد الأذرة (٢) كبير الذكر حادَّ النَّظَرُ فهو مِتمَنٌ لا يرجى خيره، ولا يؤمَنُ شرُّه.

٣٩٠ ﴿٤٣﴾ - وعنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن علي بن الحكم، عن عبد الله بن جندب، عن سُفيان بن السمط «قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: إذا بلغ الصبي أربعة أشهر فأحجمه في كل شهر في التقرّة (٣)، فإنها تجفف لعابه وتهبط المرارة من رأسه وجسده».

٣٩١ ﴿٤٤﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أحمد بن أشيم - عن بعض أصحابه - «قال: أصاب رجلٌ غلامين في بطن، فهتأه أبو عبد الله عليه السلام قال: أيهما أكبر؟ قال: الذي خرج أولاً، فقال أبو عبد الله عليه السلام: الذي خرج أخيراً هو الأكبر، أما تعلم أنها حملت بذلك أولاً وأن

١ - أي بقدر ما يجعل الله تعالى لهم من الحب في قلبه.

٢ - اللوثة: الاسترخاء والبطوء، والأذرة - بالضم - نفخة في الخصية، والمراد هنا نفس الخصية، أي مسترخى الخصية، وفي بعض نسخ الكافي: «الازرة»، وقال بعض الشراح: الازرة هيئة الأثرار، والالتيات: الالتفاف والاسترخاء، والمراد: من لا يوجد شدَّ الأزار بحيث يرى منه حسن الأثرار فيعجب، ويمكن أن يكون كناية عن دقة الوسط وعدم ضخامته؛ وفي الصحاح الأزر: القوّة، وجمع القلّة: آزرّة والكثير: أزرُّ. قوله تعالى: «أشدد به أزرى» أي ظهري، وموضع الإزار من الحقّونين - انتهى كلام الجوهري. وفي القاموس: الأزر: الإحاطة والقوّة والضعف، ضدّ، والتقوية والظهر، وبالضم: معقد الإزار، وبالكسر: الأصل، وبهاء هيئة الأثرار.

٣ - التقرّة: خلف الرأس.

هذا دخل على ذلك فلم يمكنه أن يخرج حتى خرج هذا، فالذي يخرج أخيراً هو أكبرهما» (١).

ص ٣٩٢ ﴿٤٥﴾ - وعنه، عن عليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حماد (٢)، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن سيابة - عمن حدّثه - عن أبي جعفر الطيّب «قال: سألته عن غاية الحمل بالولد في بطن أمه كم هو؛ فإنّ الناس يقولون ربما بقي في بطنها سنتين؟ فقال: كذبوا! أقصى مدّة الحمل تسعة أشهر (٣) لا تزيد لحظة، ولو زادت ساعة لقتل أمه قبل أن يخرج».

ص ٣٩٣ ﴿٤٦﴾ - وعنه، عن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن حسان، عن الحسين بن محمّد التوفليّ - من ولد نوفل بن عبد المطلب - قال: أخبرني محمّد ابن جعفر، عن محمّد بن عليّ بن عيسى بن عبد الله العمريّ، عن أبيه، عن جدّه «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في المرض يصيب الصبيّ، فقال: كفارة لوالديه» (٤).

ص ٣٩٤ ﴿٤٧﴾ - وعنه، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن وهب، عن أبي عبد الله الطيّب «قال: قال أمير المؤمنين الطيّب: يعيش الولد لستة أشهر وليسبعة أو لثلاثة أشهر، ولا يعيش لثمانية أشهر» (٥).

ص ٣٩٥ ﴿٤٨﴾ - الحسن بن محبوب، عن جميل بن درّاج؛ وحماد (٦)، عن

١ - يدلّ على كون أكبر التوأمين هو الأخير. ولا قائل به. ولعل المراد أنّه في الواقع كذلك، وإن لم يكن مناطاً في الحكم الشرعيّ مثلاً في الميراث أو الوصيّة بالأكبر وأمثال ذلك.

٢ - صالح بن أبي حماد هو أبو الخير الزازي لقي بأبعمد المسكريّ رضي الله عنه وكان ملتبساً يعرف وينكر، وضعفه العلامة وله كتب، ورواه عليّ بن محمّد بن أبان الزازي الكلينيّ المعروف بعلان، ثقة، عين، له كتاب أخبار القائم رضي الله عنه، قتل بطريق مكّة.

٣ - هذا هو المشهور، وقيل: عشرة أشهر، وقيل: سنة.

٤ - لا يتوهم كونه جوراً على الصبيّ، لأنّ الله يعوّضه بأجر في الدنّيا أو في الآخرة. (ملذ)

٥ - سيأتي الخبر ص ٢٥١ تحت رقم ٥٦٩ مع بيانه. ٦ - هو ابن عيسى الجهنيّ.

سليمان بن خالد « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر ظئراً فدفعت إليها ولده ، فانطلقت الظئر فدفعت ولده إلى ظئر أخرى فغابت به حيناً ، ثم إن الرجل طلب ولده من الظئر التي كان أعطاها ابنته إياها ، فأقرت أنها استأجرت و أقرت بقبضها ولده و أنها كانت دفعتته إلى ظئر أخرى ، فقال : عليها الدية أو تأتي به « (١) .

مع ﴿٣٩٦﴾ ٤٩ - وعنه ، عن جميل بن صالح ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل استأجر ظئراً فغابت بولده سنين ، ثم إنهما جاءت به فأنكرته أمه و زعم أهلها أنهم لا يعرفونه ، قال : ليس عليها شيء ، الظئر مأمونة ، يقبلونه .»

مع ﴿٣٩٧﴾ ٥٠ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن الحسن بن زياد (٢) ، عن ابن مسكان ، عن الحلبي « قال : سألت عليه السلام عن رجل دفع ولده إلى ظئر يهودية أو نصرانية أو مجوسية ، ترضعه في بيتها أو ترضعه في بيته ؟ قال : ترضعه لك اليهودية أو النصرانية في بيتك ، و تمنعها من شرب الخمر و ما لا يحل مثل

١ - إذا أعادت الظئر الولد فأنكره أهله ، صدقت ما لم يثبت كذبها فيلزمها الدية ، أو إحضاره بعينه ، أو من يجتمل أنه هو ، و لو استأجرت أخرى و دفعته بغير إذن أهله فجعل خيره ضمن الدية . (الشرائع)

و قال في المسالك : وجه تصديقها في الأول كونها أمينة و صحيحة الحلبي ، و لو ثبت كذبها إما لقصور سن من أحضرته عن الولد قطعاً أو زيادة كذلك ، لزمها الدية حتى تحضره أو من يجتمله ، لأنه لا تدعي موته ، و لو ادعت الموت فلا ضمان ، و يدل على الثانية صحيحة سليمان ابن خالد . (ملذ)

٢ - هو أبو جعفر الميثمي الأسدي ، مولا هم ، و كان ثقة ، روى عن الرضا عليه السلام . وابن مسكان اسمه عبد الله أبو محمد ، مولى عزة ، و هو ثقة عين ، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام . و قيل : روى عن أبي عبد الله عليه السلام و ليس بثبت . و هو ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم . (جش، صه)

لحم الخنزير، ولا يذهبن بولديك إلى بيوتهن، والزانية لا ترضع ولذكَ فإنه لا يحلُّ لك، والمجوسية لا ترضع لك ولذكَ إلا أن تضطرَّ إليها».

﴿٦- باب عِدَّةِ النِّسَاءِ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وإذا طلق الرجل زوجته الحرة بعد الدخول بها وجب عليها أن تعتد منه بثلاثة أطهار إن كانت ممن تحيض﴾.

يدلُّ على ذلك قوله تعالى : «وَالْمَطْلُقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(١)»، والقرء هو الطهر على ما نبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى، وأيضاً فقد روى :

ح ﴿٣٩٨﴾ ١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن - أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : لا ينبغي للمطلقة أن تخرج إلا بإذن زوجها حتى تنقضي عدتها ثلاثة قُرُوء، أو ثلاثة أشهر إن لم تحيض»^(٢).

ص ﴿٣٩٩﴾ ٢ - وعنه، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن - أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال : عِدَّةُ الْمَطْلُقةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ، أو ثلاثة أشهر إن لم تكن تحيض».

ح ﴿٤٠٠﴾ ٣ - وعنه، عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال : المطلقة تعتد في بيتها، ولا ينبغي لها أن تخرج حتى تنقضي عدتها، وعدتها ثلاثة قُرُوء، أو ثلاثة أشهر إلا أن تكون تحيض»^(٣).

١ - البقرة : ٢٢٨.

٢ - في بعض النسخ : «إن لم تكن تحيض»، وفي الكافي مثل ما في المتن.

٣ - لعلة استثناء من الأخير لرفع توهم التخيير مطلقاً، أو لبيان أن الثلاثة إنَّها تعتبر مع

عدم استقرار عاداتها أكثر من ثلاثة أشهر. (ملذ)

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿وإن كانت مِمَّن لا تحيض و مثلها تحيض ، فعدتها ثلاثة أشهر ، وإن كانت قد ينسث من الحيض ، و مثلها لا تحيض فليس عليها عِدَّة ، و حدُّ ذلك بخمسين سنة و أقصاه ستون سنة﴾ .

يدلُّ على ذلك ما قدَّمناه من الأخبار ، و يدلُّ عليه أيضاً قوله تعالى : « وَاللَّائِي يَشْنَنُ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ^(١) » ، فأوجب على من لا تحيض إن كانت مرتابة العِدَّة ثلاثة أشهر .
و أيضاً فقد روى :

ضع ﴿٤٠١﴾ ٤ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر اليزنطي ، عن عبدالكريم ^(٢) ، عن محمد بن حكيم ، عن عبد صالح الطحاوي « قال : قلت له صلوات الله عليه : الجارية الشابة التي لا تحيض و مثلها تحمل طلقها زوجها ؟ قال : عدتها ثلاثة أشهر » .

ضع ﴿٤٠٢﴾ ٥ - و عنه ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد ^(٣) ، عن عبدالكريم ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : عِدَّة التي لم تحيض و المستحاضة التي لا تطهر ثلاثة أشهر ، و عِدَّة التي تحيض و يستقيم حيضها ثلاثة قُرُوء ، و القرء جمع الدَّم بين الحيضتين » .

ح ﴿٤٠٣﴾ ٦ - و عنه ، عن علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : عِدَّة المرأة التي لا تحيض ^(٤) و المستحاضة التي لا تطهر ثلاثة أشهر ، و عِدَّة التي تحيض و يستقيم حيضها ثلاثة قُرُوء . قال : و سألته عن قول الله عزَّ و جلَّ : « إِنْ أَرْتَبْتُمْ » ما الرِّبَّة ؟ فقال : ما زاد على شهر فهو رِبة فلتعدت ثلاثة أشهر و لتترك الحيض ، و ما كان في الشهر لم يزد

١ - الطلاق : ٤ .

٢ - هو ابن عمرو الخثعمي الثقة . روى عن الصادق و الكاظم عليهما السلام ، كما مرَّ كراراً .

٣ - المراد به ابن أبي نصر اليزنطي المتقدم ذكره .

٤ - في بعض النسخ : « لم تحض » ، و ما في المتن أصوب .

في الحيض على ثلاث حيض فعدتها ثلاث حيض» (١).

* (و متى ارتابت المرأة بحيضها و مضى لها ثلاثة أشهر فقد بانث منه ، فإن رأيت الدم قبل انقضاء الثلاثة أشهر بيوم كان عليها العدة بالأقراء بالغاً ما بلغ) *
يدلُّ على ذلك ما رواه :

فق ﴿٤٠٤﴾ ٧ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : أيُّ الأمرين سبق إليها فقد انقضت عدتها ، إن مرَّت ثلاثة أشهر لا ترى فيها دمًا فقد انقضت عدتها ، وإن مرَّت ثلاثة أقراء فقد انقضت عدتها » .

ح ﴿٤٠٥﴾ ٨ - و عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : أمران أيهما سبق بانث [منه] المطلقة : المسترابة تستريب الحيض إن مرَّت بها ثلاثة أشهر بيض ليس فيها دمٌ بانث به ، و إن مرَّت بها ثلاث حيض ليس بين الحيضتين ثلاثة أشهر بانث بالحيض » (٢).

١ - ظاهر هذا الخبر أنه إذا زاد حيضها على شهر - بأن تحيض في أزيد من شهر مرة - نعتد بالأشهر ، و هو مخالف لما ذهب إليه الأصحاب من أن الاعتداد بالأشهر مشروط بما إذا لم تر الدم قبل انقضاء الثلاثة . قال الشيخ في الاستبصار : الوجه في هذا الخبر أنه إذا تأخر الدم عن عاداتها أقل من شهر ، فذاك ليس لريبة الحمل ، بل ربما كان لعدة ، فلنعتد بالأقراء بالغاً ما بلغ ، فإن تأخر عنها الدم شهراً فما زاد فإنه يجوز أن يكون للحمل ولغيره ، فنحصل هناك ريبة فلنعتد بثلاثة أشهر ما لم تر فيها دمًا ، فإن رأيت قبل انقضاء ثلاثة أشهر الدم كان حكمها ما ذكر في الأخبار الأخر - انتهى . ثم اعلم أن في نسخ الكافي هكذا : « لم ترد في الحيض عليه ثلاث حيض » ، و في نسخ الكتاب : « على ثلاثة حيض » . فعلى ما في نسخ الكافي لعل المعنى : ما كان حيضها في الشهر لم ترد ، أي المرأة في رؤية الحيض عليه ، أي على الشهر ثلاث حيض ، يعني إلى ثلاث حيض متوالية فعدتها ثلاث حيض ، لاستقامة حيضها حينئذ ، و على ما في نسخ الكتاب لعله محمول على ما إذا تحيضت في شهر ثلاث حيض . (ملذ)

٢ - تقدم الخبر مثله من كتاب الحسين بن سعيد ، ص ١٣٤ تحت رقم ١٤٢ ، مع بيانه .

قال ابن أبي عمير : قال جميل : و تفسير ذلك : إن مرّت بها ثلاثة أشهر إلا يوماً فحاضت ثم مرّت بها ثلاثة أشهر إلا يوماً فحاضت ، ثم مرّت بها ثلاثة أشهر إلا يوماً فحاضت ، فهذه تعتد بالحيض على هذا الوجه و لا تعتد بالشهور ، و إن مرّت ثلاثة أشهر بيض لم تحض فيها فقد بانث منه ^(١) .

١١٨ ↑ نق ﴿٤٠٦﴾ ٩ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عمار الساباطي « قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل عنده امرأة شابة ، و هي تحيض في كلّ شهرين أو ثلاثة أشهر حيضة واحدة ، كيف يُطلقها زوجها ؟ فقال : أمر هذه شديد ، هذه تطلق طلاق السنة تطليقة واحدة على طهرٍ من غير جماع بشهود ، ثم ترك حتى تحيض ثلاث حيض متى حاضتها فقد انقضت عدتها ، قلت له : فإن مضت سنة و لم تحض فيها ثلاث حيض ؟ قال : يترىص بها بعد السنة ثلاثة أشهر ، ثم قد انقضت عدتها ، قلت : فإن ماتت أو مات زوجها ؟ قال : فأيتها مات ورثه صاحبه ما بينه و بين خمسة عشر شهراً » .

ح ﴿٤٠٧﴾ ١٠ - عنه ، عن ابن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن سورة

١ - ظاهره أنه متى مرّت بها ثلاثة أشهر بيض قبل انقضاء الثلاثة الاقراء تنقض عدتها ، و ظاهر كلام الأكثر أنها إنّما تعتد بالأشهر إذا مضت من حين الطلاق ثلاثة أشهر بيض ، و إلا فلا تعتد بالأشهر ، و إن مضت بعد الحيض الأول الواقع قبل مضي الثلاثة ثلاثة أشهر بيض . قال الشهيد الثاني - رحمه الله - : و يشكل على هذا ما لو كانت عادتها أن تحيض في كلّ أربعة أشهر مرّة ، فإنه على تقدير طلاقها في أول الظهر أو ما قاربه بحيث تبقى ثلاثة أشهر تنقض عدتها بالأشهر ، ولو فرض طلاقها في وقت لا تبقى ثلاثة أشهر كان للآزم من ذلك اعتدادها بالأقراء ، وربما صارت عدتها سنة و أكثر ، و يقوي الإشكال لو كانت لا ترى الدم إلا في كلّ سنة و أزيد مرّة ، فإن عدتها بالأشهر على المعروف في التنص و الفتوى ، و مع هذا يلزم متذكروه هنا من القاعدة أنه لو طلقها في وقت لا يسلم لها بعد الطلاق ثلاثة أشهر أن تعتد بالأقراء و إن طال زمانها و هذا بعيد ، فلو قيل بالاكتفاء بثلاثة أشهر مطلقاً كان حسناً - انتهى . (المسالك) و لا يخفى حسن ما حثته ، نظراً إلى الأخبار المعتبرة ، لكن الأحوال اتباع المشهور إذ أمر الفرج ضيق . (ملذ)

ابن كَلَيْب « قال : سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ بِشَهْوَةِ طَلَاقِ السَّنَةِ ، وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ ، فَضَيَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فَلَمْ تَحْضِ إِلَّا حَيْضَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ ارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَتَّى مَضَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أُخْرَى وَ لَمْ تَدْرِ مَا رَفَعَ حَيْضَتَهَا ، قَالَ : إِنْ كَانَتْ شَابَةً مُسْتَقِيمَةً الْقَطْمَثُ فَلَمْ تَطْمَثْ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِلَّا حَيْضَةً ، ثُمَّ ارْتَفَعَتْ طَمَثُهَا فَلَا تَدْرِي مَا رَفَعَهَا فَإِنَّهَا تَرْتَبِصُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا ، ثُمَّ تَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ » (١).

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ :

ص ٤٠٨ ﴿ ١١ ﴾ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ عَلَاءٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَحَدِهِمَا الْمَوْلَى « أَنَّهُ قَالَ فِي الَّتِي تَحِيضُ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مَرَّةً (٢) أَوْ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ ، وَ الْمُسْتَحَاضَةُ ، وَ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْحَيْضَ ، وَ الَّتِي تَحِيضُ مَرَّةً وَ تَرْتَفِعُ مَرَّةً (٣) ، وَ الَّتِي لَا تَطْمَعُ فِي الْوَلَدِ ، وَ الَّتِي قَدْ ارْتَفَعَ حَيْضَتُهَا وَ زَعَمَتْ أَنَّهَا لَمْ تَبْسُ ، وَ الَّتِي تَرَى الصَّفْرَةَ مِنْ حَيْضٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، فَذَكَرَ : أَنَّ عِدَّةَ هَؤُلَاءِ كُلِّهِنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » .

ص ٤٠٩ ﴿ ١٢ ﴾ - وَ مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ

١ - عَمِلَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ فِي هَذَا الْبَابِ بِهَذِهِ الزَّوَايَا ، وَ قَالُوا : وَلَوْ رَأَتْ فِي الثَّالِثَةِ حَيْضًا وَ تَأَخَّرَتِ الثَّانِيَةَ أَوْ الثَّالِثَةَ صَبَرَتْ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ لِاحْتِمَالِ الْحَمْلِ ، فَإِنْ ظَهَرَ فِيهَا حَمْلٌ اعْتَدَتْ بِوَضْعِهِ ، وَ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ عِلْمُ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ وَ اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ بَعْدَهَا .
وَ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِضَعْفِ السَّنَدِ وَ بِأَنَّ اعْتِدَادَهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ الْعِلْمِ بِبَرَاءَتِهَا مِنَ الْحَمْلِ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْأَصُولِ ، وَ أَيْضًا قَدْ مَضَى ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ بِيضٍ ، فَالظَّاهِرُ الْاِكْتِفَاءُ بِهَا بَعْدَ الْعِلْمِ بِمَخْلُوقِهَا مِنَ الْحَمْلِ إِذْ لَا يَعْتَبَرُ الْقَصْدُ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ ، وَ عَمِلَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِمَجْرٍ عَمَّارٍ . (مِلْد)

٢ - حَمَلَ عَلَى مَا إِذَا رَأَتْ الْحَيْضَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ الْأَشْهُرِ ، أَيْ تَحِيضَ بَعْدَ كُلِّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، لِثَلَاثَةِ يَنَاقِي خَيْرِ زُرَّارَةَ ، وَ كَذَا الْخَيْرِ الْآتِي . (مِلْد)

٣ - فِي الْفَقِيهِ « وَ يَرْتَفِعُ حَيْضَتُهَا مَرَّةً » ، وَ فِي الْكَافِي كَمَا فِي الْمَنْزُورِ .

شُعَيْب^(١)، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «أته قال في المرءة يطلّقها زوجها وهي تحيض كلّ ثلاثة أشهر حيضة، فقال: إذا انقضت ثلاثة أشهر انقضت عدّتها، يحسب لها كلُّ شهرٍ حيضة».

صح (٤١٠) ﴿١٣﴾ - أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي مريم^(٢)، عن أبي عبدالله عليه السلام «عن الرّجل كيف يطلّق امرءته وهي تحيض في كلّ ثلاثة أشهر حيضة واجدة؟ قال: يطلّقها تطليقة واجدة في عُرة الشهر، فإذا انقضت ثلاثة أشهر^(٣) من يوم طلقها فقد بانّت منه، وهو خاطبٌ من الخطاب».

فالوجه في هذه الأخبار وما جرى مجراها ممّا يتضمّن تحديد العدة بثلاثة أشهر أن نحمله على امرأةٍ كانت لها عادة بأن تحيض كلّ شهرٍ حيضة، فينبغي أن تعمل على عادتها فتكون في مدة ثلاثة أشهر ثلاثة حيض حسب ما قدّمناه، وقد نبّه عليه السلام بقوله: «يحسب لها كلُّ شهرٍ حيضة» على ذلك، فأما من لم تكن لها عادة بذلك فليس عدّتها إلا بالأقراء - حسب ما قدّمناه - وإن انتهى الزّمان إلى خمسة عشر شهراً على ما مضى القول فيه، والذي يدلُّ على ذلك ما رواه:

صحه (٤١١) ﴿١٤﴾ - محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصّباح الكيناني، عن أبي - عبدالله عليه السلام «قال: سألت عن التي تحيض كلّ ثلاثة أشهر مرّة كيف تعتدّ؟ فقال: تنتظر مثل قرينها الذي كانت تحيض فيه في الاستقامة، فلتعتدّ ثلاثة قروء ثمّ [اللتزوج إن شاءت]»^(٤).

١ - هو شعيب العرقوفيّ ابن أخت أبي بصير يحيى بن القاسم الأسديّ، ثقة عين، كخاله.

٢ - هو عبدالغفار بن القاسم الأنصاريّ.

٣ - أي بغير حيض كما مرّ في خبر زرارة، فلا حاجة إلى ما تكلفه الشيخ - رحمه الله - في بيانه. (ملد)

٤ - يمكن حمله أيضاً على ما إذا كانت تحيض بعد كلّ ثلاثة أشهر. وقوله عليه السلام: «تنتظر

مثل قرينها» يكون لبيان الاعتداد بثلاثة أشهر، فإنّ الغالب في ذات العادة المستقيمة أنها تحيض في كلّ شهر مرّة. (ملد)

فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ :

ص ٤١٢ ﴿١٥﴾ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ -
الحسين ، عن يزيد بن إسحاق ، عن هارون بن حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في
امرأة طَلقت و قد طَعِنَتْ في السِّنِّ فحاضتْ حَيْضَةً وَاحِدَةً ثُمَّ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا ،
فقال : تَعْتَدُ بِالْحَيْضَةِ وَ شَهْرَيْنِ مُسْتَقْبَلَيْنِ ، فَإِنَّهَا قَدْ يَنْسَتْ مِنَ الْحَيْضِ » .

فهذا الخبر نَحْمَلُهُ عَلَى مَنْ تَبَأَسَ مِنَ الْحَيْضِ بَعْدَ الْحَيْضَةِ الْأُولَى ، لِأَنَّ مِنْ هَذَا
حُكْمِهَا عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ وَ تَعْتَدَ بَعْدَهَا بِشَهْرَيْنِ .

* (وَإِذَا كَانَتْ الْمَرْءَةَ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعِ سِنِينَ
كَانَتْ عِدَّتُهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ) * .

ح ٤١٣ ﴿١٦﴾ - رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، عَنْ -
المثنى ، عن زُرَّارَةَ « قال : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الَّتِي لَا تَحِيضُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ
سِنِينَ أَوْ أَرْبَعِ سِنِينَ ، فَقَالَ : تَعْتَدُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ » .

ج ٤١٤ ﴿١٧﴾ - وَ « سَأَلْتُهُ [عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ عِدَّةِ الْمُسْتَحَاضَةِ ، فَقَالَ :
تَنْتَظِرُ قَدْرَ أَقْرَانِهَا أَوْ تَنْقُصُ يَوْمًا^(١) ، فَإِنْ لَمْ تَحْضُ فَلْتَنْظُرْ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهَا
فَلْتَعْتَدْ بِأَقْرَانِهَا » .

ص ٤١٥ ﴿١٨﴾ - سَعْدٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى^(٢) ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ،
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « فِي الَّتِي لَا تَحِيضُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ :
فقال : مِثْلَ قُرُونِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِي اسْتِقَامَتِهَا وَ لَعْتَدَتْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَ تَتَزَوَّجُ

١٢١

١ - قيل : لعل المراد من ابتداء الحيض من باب الاحتياط ، و في الفقيه : «تزيد يوماً ، أو
تنقص يوماً» ، و قال سلطان العلماء : لعله لاتمام ثلاثة أشهر ، إذ الغالب في العادات اختلافها مع
ثلاثة أشهر بشيء قليل . و قال العلامة المجلسي (ره) : يمكن أن يكون المراد أن زيادة يوم و
نقصانه سابقاً لا يضر في حصول الأقرء ، و اعتيادها ، و في المسالك : اعلم أن عبارات الأصحاب
قداضطربت في حكم المضطربة في هذا الباب . و قوله : «لم تحض» أي : لم تحصل لها حيض أصلاً .

٢ - المراد به العبيدي ، و رواه سعد بن عبدالله ، و «يونس» هو ابن عبد الرحمن .

إن شاءت» .

بمه ﴿٤١٦﴾ ١٩ - عنه، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن الفضيل، عن أبي- الصباح «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن التي لا تحيض كل ثلاثة سنين إلا مرة واحدة كيف تعتد؟ قال: تنتظر مثل قرونها التي كانت تحيض في استقامتها ولتعتد بثلاثة قروء، ثم لتزوج إن شاءت» (١).

مع عنه، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمد بن- علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

مع ﴿٤١٧﴾ ٢٠ - أحمد بن محمد (٢)، عن ابن أبي نجران، عن يزيد بن إسحاق شقر، عن هارون بن حمزة الغنوي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في المرأة التي لا تحيض إلا في ثلاث سنين أو أربع سنين أو خمس سنين، قال: تنتظر مثل قرونها التي كانت تحيض فلتعتد ثم تزوج إن شاءت» .

* (والمراة تبين من الرجال عند أول قطرة تراه من الدم الثالث) *

والذي يدل على ذلك قوله تعالى: «ثلاثة قروء»، والقراء هو الطهر، فإذا رأيت الدم من الحيضة الثالثة فقد انقضى ثلاثة أقراء.

والذي يدل على أن الأقراء هي الأطهار ما رواه:

ح ﴿٤١٨﴾ ٢١ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن- أبي عمير. وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر جميعاً، عن جميل بن دراج، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: القراء ما بين- الحيضتين» (٣).

ح ﴿٤١٩﴾ ٢٢ - وعنه، عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل،

١ - يمكن حل أخبار الثلاثة الأشهر على العادة، بناء على الغالب في عاداتهم بحيضهن في

كل شهر حيضة واحدة، ويمكن العكس أيضاً كما لا يخفى. (ملذ)

٢ - يعني أبا جعفر الأشعري.

٣ - القراء - بالفتح والضم - و يجمع على أقراء و قروء و أقراء، و قال بعض أهل اللغة: إنه ←

عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: القرء ما بين الحيضتين». صح **﴿٤٢٠﴾** ٢٣ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن - الحجاج^(١)، عن ثعلبة، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الأقرء هي - الأطهار».

والذي يدل على ما قدمناه أيضاً من أنها تبين عند رؤيتها الدم من الحيضة - الثالثة، ما رواه:

ح **﴿٤٢١﴾** ٢٤ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن - أبي عمير، عن عمر بن أدينة، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت له: أصلحك الله رجل طلق امرأته على طهر من غير جماع بشهادة عدلين، فقال: إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها وحلت للأزواج، قلت له: أصلحك الله إن أهل العراق يروون عن علي عليه السلام أنه قال: هو أملك برجعته ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة، فقال: كذبوا»^(٢).

نق **﴿٤٢٢﴾** ٢٥ - وعنه، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، عن إسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت له: رجل طلق امرأته؟ قال: هو أحق برجعته ما لم تقع في الدم من الحيضة الثالثة».

← بالفتح: الظهر، و يجمع على فصول - كحرب و حروب - و القرء - بالضم -: الحيض، و يجمع على أقرء - كقفل وأقفال -، و الأشهر عدم الفرق، و اختلف في أنه حقيقة في الظهر فقط، أو في الحيض فقط، أو فيها معاً على الاشتراك، و الأخير أشهر، فإذا تقرر ذلك فنقول: اتفق العلماء على أن أقرء العدة أحد الأمرين، و اختلفوا في أنه أيهما المراد من الآية، فذهب جماعة من العامة و أكثر أصحابنا إلى أنه الظهر، و قيل: إنه الحيض، و الأولون حلوا الأخبار الدالة على الحيض على التقية. (المسالك)

١ - هو عبدالله بن محمد الأسدي.

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : إن كان المراد بأهل العراق المخالفين، فيؤيد حل

أخبار الحيض على التقية. (ملذ)

ص ٤٢٣ ﴿٢٦﴾ - و بهذا الإسناد ، عن صَفْوَانَ ، عن ابن مُسْكَانَ ، عن زُرَّارَةَ ، عن أحدهما رضي الله عنهما « قال : المطلقة ترث و تورث حتى ترى الدَّم الثالث ، فإذا رأته فقد انقطع » .

ص ٤٢٤ ﴿٢٧﴾ - مُحَمَّد بن يعقوبَ ، عن حُمَيْد^(١) ، عن الحسن بن سَمَاعَةَ ، عن صَفْوَانَ ، عن موسى بن بكر ، عن زُرَّارَةَ « قال : قلت لأبي جعفر رضي الله عنه : إني سمعت ربيعة الزَّي^(٢) يقول : إذا رأت الدَّم مِنَ الحِيضَةِ الثَّالِثَةِ بَانَتْ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا - الْقُرء ما بين الحيضتين ، و زَعَم أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ ذَلِكَ بِرَأْيِهِ ؟ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ رضي الله عنه : كَذَبَ لَعَمْرِي مَا قَالَ ذَلِكَ بِرَأْيِهِ وَلَكِنَّهُ أَخَذَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه ، قَالَ : قُلْتُ : وَ مَا قَالَ فِيهَا عَلِيٌّ رضي الله عنه ؟ قَالَ : كَانَ يَقُولُ : إِذَا رَأَتْ الدَّم مِنَ الحِيضَةِ الثَّالِثَةِ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، وَ لَا سَبِيلَ لَهَا عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا الْقُرء ما بين الحيضتين ، وَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَزَوَّجَ^(٣) حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الحِيضَةِ الثَّالِثَةِ » .

ص ٤٢٥ ﴿٢٨﴾ - مُحَمَّد بن يعقوبَ ، عن الحسين بن مُحَمَّد^(٤) ، عن معلَى ابن مُحَمَّد ، عن الحسن بن علي^(٥) ، عن أَبَانَ بنِ عَثْمَانَ ، عن عبدالرَّحْمَنِ بن - أَبِي عَبْدِ اللَّهِ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَرْءَةِ إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا مَتَى تَكُونُ أَمْلَكَ بِنَفْسِهَا ، فَقَالَ : إِذَا رَأَتْ الدَّم مِنَ الحِيضَةِ الثَّالِثَةِ فَهِيَ أَمْلَكَ بِنَفْسِهَا ، قُلْتُ : فَإِنْ عَجَلَ الدَّمُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَيَّامِ قُرْنِهَا ، فَقَالَ : إِذَا كَانَ الدَّمُ قَبْلَ العَشْرَةِ

١ - هو حُمَيْد بن زياد كان من أهل نينوا - قرية إلى جنب الحائر ، على صاحبه السلام - ، كان ثقة عالماً جليل القدر ، واسع العلم ، كثير التصانيف ، روى الأصول أكثرها ، له كتب كثيرة - مات سنة عشر و ثلاثمائة .

٢ - المراد به ربيعة بن أبي عبدالرَّحْمَنِ الزَّي^(٢) - و اسم أبي عبدالرَّحْمَنِ فُزُوخ - ، قد أدرك بعض أصحاب التَّيِّبِيِّينَ و كان صاحب الفتوى بالمدينة . راجع ترجمته مفصلاً تاريخ بغداد ج ٨ ص ٤٢١ إلى ٤٢٦ .

٣ - أي التزويج مع الدَّخُول ، أو محمولٌ على الكراهة كما قال الشيخ (ره) على ما يأتي .

٤ - هو أبو عبدالله الأشعري القمي المعروف بابن عامر ، واسمه : الحسين - مصغراً - .

٥ - يعني الوشاء ابن بنت إلياس .

أيام^(١) فهو أملكَ بها ، و هو من الحيضة التي طهرت منها وإن كان الدم بعد - العشرة فهو من الحيضة الثالثة فهي أملكُ بنفسها» .

مع (٤٢٦) ٢٩ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين - عن بعض أصحابه أظنه محمد بن عبدالله بن هلال أو علي بن الحكم - عن العلاء ابن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألته عن الرجل يطلق امرأته متى تبين منه؟ قال : حين يطلع الدم من الحيضة الثالثة تملك نفسها ، قلت : فلها أن تزوج في تلك الحال ؟ قال : نعم ولكن لا تمكّن الزوج من نفسها حتى تطهر من الدم» .

قال محمد بن الحسن : إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة ملكت نفسها وحلت للأزواج ، و جاز لها أن تعتقد على نفسها ، والأفضل لها أن ترك التزويج إلى أن تغتسل ، فإن عقدت فلا تمكّن من نفسها إلا بعد الغسل ، و هو مذهب الحسن ابن سماعة ، و علي بن إبراهيم بن هاشم ، و كان جعفر بن سماعة يقول : تبين عند رؤية الدم غير أنه لا يجلى لها أن تعتقد على نفسها إلا بعد الغسل ، والذي اخترناه هو الأولى ، و به كان يفتي شيخنا - رحمه الله - : و قد صرح بذلك أبو جعفر عليه السلام في رواية زرارة التي رواها عنه عمر بن أذينة^(٢) من قوله : « و حلت للأزواج» ،

و الزواية التي رواها موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام من قوله : « و ليس لها أن تزوج حتى تغتسل من الحيضة الثالثة» محمولة على - الكراهية التي قدمنا ذكرها ؛ و ما قدمناه من أنه يجوز العقد عليها قد رواه أيضاً محمد بن مسلم^(٣) و قد قدمنا ذكر الزواية بذلك أيضاً ، و ذكر أنها لا تمكّن من نفسها إلا بعد الغسل ، حسب ما قدمناه .

١ - أي قبل مضي عشرة أقل الطهر من الحيضة الأولى ، و قوله : «من الحيضة التي طهرت منها» أي من توابعها ، والغرض أنه ليس بحيضة أخرى . (ملذ)

٢ - أي ما تقدمت تحت رقم ٢٩ .

٣ - أي ما تقدمت تحت رقم ٢٤ .

فأما ما رواه:

٤٠٠ ﴿٤٢٧﴾ ٣٠ - علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن الحسن بن الجهم، عن عبدالله بن ميمون، عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام «قال: قال علي عليه السلام: إذا طلق الرجل المرأة فهو أحقُّ بها ما لم تغتسل من الثالثة».

٤٠١ ﴿٤٢٨﴾ ٣١ - وعنه، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار - عمن حدّثه - عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: جاءت امرأة إلى عمر تسأله عن طلاقها، قال: إذهبي إلى هذا فأسأله - يعني علياً عليه السلام -، فقالت لعلي عليه السلام: إن زوجي طلقني، قال: غسّلت فرجك؟ فرجعت إلى عمر، فقالت: أرسلتني إلى رجل يلعب؟! قال: فردّها إليه مرّتين في كل ذلك ترجع، فتقول: يلعب، قال: فقال لها: انطلي إليه فإنّه أعلمنا، قال: فقال لها علي عليه السلام: غسّلت فرجك؟ قالت: لا، قال: فزوجك أحقُّ ببضعك ما لم تغسلي فرجك».

فهذان الخبران^(١) وما ورد في معنهما لا يدفع بها الأخبار المتقدمة، لأنّ الوجه فيها أنّها خرجت مخرج التّقيّة أو على وجه إضافة المذهب إليهم فيكون قول أبي عبدالله عليه السلام: «قال علي عليه السلام» إنّ هؤلاء يقولون كذلك لا أنّه يكون مخبراً في الحقيقة عن مذهب أمير المؤمنين عليه السلام، وقد صرح أبو جعفر عليه السلام في رواية زرارة وغيره بما هو تكذيب له، وقال: إنهم كذبوا على علي عليه السلام، وإذا كان الأمر على ما قلناه فلا تنافي بين الأخبار.

فأما ما رواه:

٤٠٢ ﴿٤٢٩﴾ ٣٢ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: عِدّة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة أقرء وهي ثلاث حيض».

٤٠٣ ﴿٤٣٠﴾ ٣٣ - سعد بن عبدالله، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن عبدالله بن مسكان، عن أبي بصير «قال: عِدّة التي تحيض ويستقيم حيضها

ثلاثة أقرء وهي ثلاث حِيضٍ».

فالوجه في هذين الخبرين أيضاً التَّفْتِيَةُ لَأَنَّهَا يَتَضَمَّنَانِ تَفْسِيرَ الْأَقْرَاءِ بِأَنَّهَا- الحِيضُ ، و قد بَيَّنَّا نَحْنُ أَنَّ الْأَقْرَاءَ هِيَ الْأَطْهَارُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ : «ثَلَاثُ حِيضٍ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ مَضَى لَهَا حَيْضَتَانِ وَ تَرَى الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ فَتَصِيرُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ، وَ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ أَنَّهَا تَسْتَوِي فِي الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَ لَا يَنَافِي هَذَا التَّأْوِيلُ مَا رَوَاهُ :

مع ﴿٤٣١﴾ ٣٤ - سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن رِفَاعَةَ ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُطَّلَقَةِ حِينَ تَحِيضُ لِصَاحِبِهَا عَلَيْهَا رَجْعَةٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ حَتَّى تَطْهَرَ » .

لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبْرِ أَنَّ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ حَتَّى تَطْهَرَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهِ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فِي حَالِ الْحِيضِ إِذَا كَانَتْ أَوْلَةً ^{١٢٦} أَوْ ثَانِيَةً . فَأَمَّا الَّذِي مَا رَوَاهُ :

مع ﴿٤٣٢﴾ ٣٥ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ « فِي الرَّجْلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً عَلَى طَهْرٍ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ ، يَدْعُهَا حَتَّى تَدْخُلَ فِي قُرْبِهَا الثَّلَاثَ وَ يَحْضُرُ غُسْلَهَا ، ثُمَّ يَرُاجِعُهَا وَ يَشْهَدُ عَلَى رَجْعَتِهَا ، قَالَ : هُوَ أَمْلَكُ بِهَا مَا لَمْ تَحَلَّ لَهَا- الصَّلَاةُ » .

مع ﴿٤٣٣﴾ ٣٦ - سعد، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن عبدالله بن مسكان، عن الحسن بن زياد^(١)، عن أبي عبدالله عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : هِيَ تَرِثُ وَ تَوَرِثُ مَا كَانَ لَهَا الرَّجْعَةُ بَيْنَ التَّطْلِيقَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ حَتَّى تَغْتَسَلَ » .

فالوجه في هذين الخبرين ما قدّمناه أيضاً من التَّفْتِيَةِ ، وَ كَانَ شَيْخِنَا^(٢) - رحمه الله - يجمع بين هذه الأخبار بأن يقول : إِذَا طَلَّقَهَا فِي آخِرِ طَهْرِهَا

١ - يعني الصيقل، راجع ترجمته ص ٦٩ ذيل الخبر ٢١ من «باب أحكام الطلاق».

٢ - يعني أستاذه المفيد - رحمه الله - .

اعتدَّت بالحَيْضِ ، وإن طَلَّقَهَا فِي أَوَّلِهِ اعْتَدَّتْ بِالْأَقْرَاءِ الَّتِي هِيَ الْأَطْهَارُ ، وَ هَذَا وَجْهٌ غَيْرُ أَنْ الْأَوَّلَى مَا قَدَّمْنَاهُ .

٤٣٤ ﴿ ٣٧ - عَلِيٌّ بْنُ الْحَسَنِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ جَمِيلٍ - عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا - عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ » قَالَ : تَعْتَدُ الْمُسْتَحَاضَةُ بِالْدَّمِ إِذَا كَانَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا ، أَوْ بِالشَّهْرِ إِنْ سَبَقَتْ إِلَيْهَا ، فَإِنْ اشْتَبَهَ فَلَمْ تَعْرِفْ أَيَّامَ حَيْضِهَا مِنْ غَيْرِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجْنِي لِأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ عَبِيْطٌ حَارٌّ ، وَ دَمُ الْاسْتِحَاضَةِ دَمٌ أَصْفَرٌ بَارِدٌ ^(١) .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلاً فَعِدَّتْهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا وَ لَوْ كَانَ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِسَاعَةٍ ^(٢) ، وَ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ ﴾ .

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَ أَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ^(٣) » ، فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى عِدَّتَهُنَّ وَضَعُ الْحَمْلِ ، وَ ذَلِكَ صَرِيحٌ فِي قَلْنَاهُ ، وَ أَيْضاً فَقَدْ رَوَى ضِع ^{١٢٧} ﴿ ٤٣٥ ﴾ ٣٨ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ ، عَنْ جَمِيلٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجَعْفِيِّ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ^(٤) » قَالَ : طَلَّقَ الْحَامِلَ وَاحِدَةً ، فَإِذَا وَضَعَتْ مَا فِي بَطْنِهَا فَقَدْ بَانَتْ .

صح ﴿ ٤٣٦ ﴾ ٣٩ - وَ عَنْهُ ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ . وَ أَبِي الْعَبَّاسِ الرَّزَّازِ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ جَمِيعاً ، عَنْ صَفْوَانَ ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ ،

١ - لَعَلَّهُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بَيَّنَّ فِيهِ حُكْمَ ذَاتِ الْعَادَةِ وَ الْمُبْتَدَةِ وَ الْمَضْطَرِبَةِ ، فَأَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ : « إِذَا كَانَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا » أَيَّ إِذَا كَانَتْ ذَاتُ عَادَةٍ وَ رَأَتْ الدَّمَ فِي أَيَّامِ عَادَتِهَا مَعَ تَذَكُّرِ الْعَادَةِ ، وَ إِلَى الثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ : « أَوْ بِالشَّهْرِ إِنْ سَبَقَتْ إِلَيْهَا » أَيَّ سَبَقَتْ الْأَشْهُرَ الثَّلَاثَةَ إِلَيْهَا قَبْلَ اسْتِقْرَارِ عَادَتِهَا ، بِأَنَّ كَانَتْ مُبْتَدَةً وَ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَادَتِهَا عَلَى شَيْءٍ حَتَّى مَضَى ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، وَ هُوَ قَرِيبٌ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى عَادَةِ نِسَائِهَا ، فَإِنَّهُنَّ غَالِباً يَرِينَ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً ، وَ إِلَى الثَّالِثَةِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ : « فَإِنْ اشْتَبَهَ » أَيَّ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ فَنَسِيَتْ عَادَتَهَا ، فَتَرْجِعُ إِلَى التَّمْيِيزِ ، كَذَا خَطَرَ بِالْبَالِ ، وَ اللَّهُ يَعْلَمُ . (ملذ)

٢ - فِي الْمَقْنَعَةِ : « وَ لَوْ وَضَعَتْهُ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِسَاعَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا لَخَرَجَتْ بِذَلِكَ مِنَ الْعِدَّةِ وَ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ » . ٣ - الطَّلَاقُ : ٤ .

٤ - فِي بَعْضِ النُّسخِ : « عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ » ، وَ فِي الْكَافِي مِثْلُ مَا فِي الْمَتْنِ .

عن أبي بصير « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : طلاقُ الحُبلىِ واحدَةٌ ، وأجلُّها أن تَضَعَ حملَها ، وهو أقربُ الأجلين » (١).

نق ﴿٤٣٧﴾ ٤٠ - وعنه ، عن عِدَّةٍ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد .
وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن عثمان بن عيسى ، عن سَمَاعَةَ « قال : سألتُه
عن طلاقِ الحُبلىِ ، فقال : واحدَةٌ ، وأجلُّها أن تَضَعَ حملَها » .

نق ﴿٤٣٨﴾ ٤١ - وعنه ، عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن سَمَاعَةَ ، عن -
الحسين بن هاشم ؛ ومحمد بن زياد ، عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي الحسن
عليه السلام « قال : سألتُه عن الحُبلىِ إذا طَلَّقها زوجها فوضعت سِقْطاً تمَّ أو لم يتمَّ ، أو
وضعت مَضَغَةً (٢) ؟ قال : كلُّ شَيْءٍ وضعته يستبين أنه حمل تمَّ أو لم يتمَّ ، فقد -
انقضت عِدَّتُها وإن كانت مضغَةً » .

﴿و متى طَلَّق الرَّجُلُ امرأته فَادَّعَتْ حَبْلاً انتظر بها تسعة أشهر ، فإن
وَلَدَتْ وإلا انتظر بها ثلاثة أشهر وقد بانَتْ منه﴾ (٣). ١٢٨ ↑

ح ﴿٤٣٩﴾ ٤٢ - روى ذلك محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن
أبيه . ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن
عبد الرحمن بن الحجاج « قال سمعت أبا إبراهيم عليه السلام يقول : إذا طَلَّق الرَّجُلُ امرأته

١ - المشهور والمعروف من مذهب الأصحاب في الحامل أن عدتها في الطلاق تنقضي
بالوضع ، و في المسألة قول نادر بأنها تنقضي عدتها بأقرب الأجلين . ذهب إليه الصدوق في
الفتحية حيث قال : «والحُبلى المطلقَة تعتدُّ بأقرب الأجلين إن مضت بها ثلاثة أشهر قبل أن تضع
فقد انقضت عدتها منه ، ولكنها لا تزوج حتى تضع ، وإذا وَصَعَتْ ما في بطنها قبل انقضاء
ثلاثة أشهر فقد انقضت أجلها» ، و به قال ابن حمزة أيضاً ، واحتجَّ لها بتلك الرواية . ولا يخفى أن
الظاهر من الخبر أن مدار العِدَّة على وضع الحمل ، و لكن قد يكون أقرب الأجلين . (ملذ)
٢ - زاد به الفقيه بعده : «أتنقضي بذلك عدتها؟» .

٣ - ذهب الشيخ إليه في النهاية ، و دافعه العلامة في القواعد والمختلف ، و ذهب المحقق و
جماعة إلى أنها تترتب تسعة أشهر فقط ، و قيل : عشرة ، لاختلافهم في أقصى الحمل ، والأول
أظهر بالنظر إلى الأخبار . (ملذ)

فَادْعَتْ حَبْلًا انتظر بها تسعة أشهر، فإن ولدت وإلا اعتدت ثلاثة أشهر، ثم قد بانث منه».

فق ﴿٤٤٠﴾ ٤٣ - وعنه، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد بن أبي حمزة، عن محمد بن حكيم، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: قلت له: المرءة - الشابة التي تحيض مثلها يطلقها زوجها فيرتفع خيضها كم عِدَّتْها؟ قال: ثلاثة أشهر، قلت: فإنها ادعت الحبل بعد ثلاثة أشهر، قال: عِدَّتْها تسعة أشهر، قلت: فإنها ادعت الحبل بعد تسعة أشهر؟ قال: إنما الحبل تسعة أشهر، قلت: تزوج؟ قال: تحتاط بثلاثة أشهر^(١)، قلت: فإنها ادعت الحبل بعد ثلاثة أشهر؟ قال: لا ربة عليها تزوج إن شاءت».

ضع ﴿٤٤١﴾ ٤٤ - وعنه، عن الحسين بن محمد، عن مَعْلَى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان، عن ابن حكيم، عن أبي إبراهيم؛ أو أبيه عليه السلام (٢) «أنه قال في المطلقة يطلقها زوجها فتقول: أنا حُبْلِي؛ فتمكث سنة، قال: إن جاءت به لأكثر من سنة لم تصدق ولو بساعة واحدة».

ح ﴿٤٤٢﴾ ٤٥ - وعنه، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة. و أبي علي - الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار^(٣)، عن صفوان، عن محمد بن حكيم، عن العبد الصالح عليه السلام «قال: قلت له: المرءة الشابة التي تحيض مثلها يطلقها زوجها فيرتفع طمئنها ما عِدَّتْها؟ قال: ثلاثة أشهر، قلت: جعلت فداك فإنها

١٢٩

١ - ظاهره أن ترتب الثلاثة بعد التسعة محمول على الاستحباب. (ملذ)

٢ - الموجود في أكثر النسخ «أو ابنه»، والصواب ما أثبتناه كما في الكافي، حيث أن محمد بن حكيم معدود في الرجال من أصحاب الصادق والكاظم دون الرضا عليه السلام، و يؤيده ما روي في الكافي في حديث آخر قريباً من هذا «عن محمد بن حكيم عن أبي عبدالله؛ أو أبي الحسن عليه السلام» وهو قرينة على أن المراد هو الأب دون الابن.

٣ - كذا، والصواب: «عن محمد بن عبد الجبار جميعاً عن صفوان - إلخ». كما مر مثله

تَزَوَّجَتْ بعد ثلاثة أشهر فتبين لها بعد ما دخلت على زوجها أنها حامل ، قال : هيهات من ذلك يا ابن حكيم ، رفع الطمث ضربان : إما فساد من حيضة فقد حلَّ لها الأزواج وليس بحامل ، وإما حاملٌ فهو يستبين في ثلاثة أشهر ، لأنَّ - الله تعالى قد جعله وقتاً يستبين فيه الحمل ، قال : قلت له : فإنها ارتابت ، قال : عدتها تسعة أشهر ، قلت : فإنها ارتابت بعد تسعة أشهر ، قال : إنما الحمل تسعة أشهر ، قلت : فتزوج ؟ قال : تحتاط بثلاثة أشهر ، قلت : فإنها ارتابت بعد ثلاثة أشهر ؟ قال : ليس عليها ريبه تزوج « (١) » .

ح ﴿٤٤٣﴾ ٤٦ - سعد ، عن إبراهيم بن مهزيار ، عن أخيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن حكيم « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة يرتفع حيضها ، قال : ارتفاع الطمث ضربان فساد من حيض أو ارتفاع من حمل ، فأيتها كان فقد حلت للأزواج إذا وضعت أو مرَّت بها ثلاثة أشهر بيض ، ليس فيها دمٌ » .

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و لا يجوز له أن يُجْرِجَهَا مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِفَاحِشَةٍ﴾ .

يدلُّ على ذلك قوله تعالى : « وَ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ (٢) » ؛

١ - قال المحقق في الشرائع : لو ارتابت بالحمل بعد انقضاء العدة والتكاح لم يبطل ، وكذا لو حدثت الزبية بعد العدة وقبل التكاح ، أما لو ارتابت به قبل انقضاء العدة لم تنكح و لو انقضت العدة ، و لو قيل بالجواز ما لم يتيقن الحمل كان حسناً ، و على التقديرات لو ظهر حمل بطل التكاح الثاني لتحقق وقوعه في العدة - انتهى . و قوله : « عدتها تسعة أشهر » لعله محمول على ما إذا كان الارتباب قبل مضي ثلاثة أشهر . (ملذ)

٢ - الطلاق : ٢ ، و قوله تعالى : « من بيوتهن » أي التي كن ساكنات فيها وقت الطلاق ، و هي بيوت الأزواج ، أضيف إليهن لاختصاصها بهن من حيث السكنى ، كما ذكره الخافضة والعامّة ، « و لا يخرجن » قيل : أي : و كذا يجرم عليهن الخروج مطلقاً ، و إن أذن لها الزوج كما هو المشهور ، و قيل : التحريم مقيد بعدم إذن الزوج ، كما اختاره الشيخ ، و تبعه العلامة في -

و هذا تصريح بما قلناه، وأيضاً فقد روى :

ح ﴿٤٤٤﴾ ٤٧ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا ينبغي للمطلقة أن تخرج إلا بإذن زوجها حتى تنقضي عِدَّتْها ثلاثة قُرُوء، أو ثلاثة أشهر ».

١٣٠ تاج ﴿٤٤٥﴾ ٤٨ - وعنه، عن علي، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران « قال : سألته عن المطلقة أين تعتد؟ قال : تعتد في بيتها لا تخرج، فإن أرادت زيارةً خرَّجت بعد نصف الليل ولا تخرج نهاراً^(١)، وليس

التحرير، واختاره السيد في شرح التافع لحسنة الحلبي ٤٧، ولا يخلو من إشكال، والمعجب أنه يظهر من كلام الفضل بن شاذان أن كون التهي مقيداً بعدم إذن الزوج إجماعي بين الإمامية، حيث قال في كلام طويل ناظر فيه مع المخالفين : وبعد فليعلم أن معنى الخروج والإخراج ليس هو أن تخرج المرأة إلى أبيها، أو تخرج في حاجة لها أو في حقِّ بإذن زوجها، مثل ماتم أو ما أشبه ذلك، وإثنا الخروج والإخراج أن تخرج مراغمة، أو يخرجها زوجها مراغمة، فهذا الذي نهى الله عنه، فلو أن امرأة استأذنت أن تخرج إلى أبيها، أو تخرج إلى حقِّ لم نقل أنها خرَّجت من بيت زوجها، ولا يقال : إن فلاناً أخرج زوجته من بيتها، إنَّما يقال ذلك إذا كان ذلك على الرِّغم والسخط وعلى أنها لا تريد العود إلى بيتها - وبسط الكلام في ذلك إلى أن قال : - إن أصحاب الأثر وأصحاب الرأي وأصحاب التشيع قد رخصوا لها في الخروج الذي ليس على السخط والرِّغم، وأجمعوا على ذلك - انتهى.

ثم اعلم أنه اختلف في تفسير الفاحشة، فقيل : إنها الزنا، والمعنى : إلا أن يزني فيخرجن لإقامة الحد عليهن. وقيل : إنها مطلق الذنب وأدناه أن تؤذي أهله. وقيل : إن المعنى أن خروج المرأة قبل انقضاء العدة فاحشة في نفسه، أي : لا يطلق لمن في الخروج إلا في الخروج الذي هو فاحشة، وقد علمنا أنه لا يطلق لمن في الفاحشة، فيكون ذلك منعاً لها عن الخروج على أبلغ وجه. وقيل : أي : إلا أن يطلق على التشوز والتشوز يسقط حقها من السكنى، وهو بعيد. (ملذ)

١ - قال في المختصر التافع : ولا تخرج هي، فإن اضطرت خرجت بعد انتصاف الليل و عادت قبل الفجر، وقال السيد في شرحه : هذا الحكم ذكره الشيخ ومن تأخر عنه، واستدلوا برواية سماعة، وفي الطريق ضعف، وإثنا يعتبر ذلك حيث تتأذى به الضرورة، وإلا جاز الخروج بمقدار ما تتأذى به الضرورة من غير تقييد. وقوله : «و ليس لها أن تخرج» حمل على -

لها أن تحج حتى تنقضي عدتها. قال: و سألته عن المتوفى عنها زوجها كذلك هي؟ قال: نعم، و تحج إن شئت» (١).

فق ﴿٤٤٦﴾ ٤٩ - و عنه، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام «في المطلقة تعتد في بيتها و تظهر له زينتها لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً» (٢).

فق ﴿٤٤٧﴾ ٥٠ - و عنه، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد بن زياد، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سمعته يقول: المطلقة تحج في عدتها إن طابت نفس زوجها» (٣).

صح ﴿٤٤٨﴾ ٥١ - و عنه، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، و أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم «قال: المطلقة تحج و تشهد الحقوق» (٤).

معه ﴿٤٤٩﴾ ٥٢ - و عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: المطلقة

← المندوب، و كذا عدم الخروج في المتوفى عنها زوجها محمول على الاستحباب.

١ - ظاهر الأخبار أنها إما تخرج بعد نصف الليل لتحقق البيوتة بذلك، و يجوز لها أن ترجع في الليلة الآتية قبل نصف الليل، لأن المحرم عليها البيوتة في غير بيتها، و سيأتي ما يدل على ما قلنا في عدة الوفاة. (ملذ)

٢ - تلميح إلى قوله تعالى: «و لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ و لا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ و تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ و مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُخَوِّدُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا» [الطلاق: ٢].

٣ - لا تخرج في حجة مندوبة إلا بإذنه، و تخرج في الواجبة و إن لم يأذن، و كذا فيما تضاطر إليه، و لا وصلة لها إلا بالخروج. (الشرائع) و قال في المسالك: يستفاد من قوله: «إلا بإذنه» أن المنع مقيد بكونه بغير إذنه، كما هو أحد القولين، أو يختص الحكم بالتحج لرواية معاوية بن عمار.

٤ - إما محمول على ما إذا وجبت، أو على البائنة، أو على إذن الزوج إن جعلنا المنع مقيداً بعدمه. (ملذ)

تَكَتَجِلْ وَتَحْتَصِبْ وَتُطَيَّبْ وَتَلْبَسَ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : « لَقَدْ لَعَنَّ اللَّهُ يُخَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أُمَّرَأًا ، لَعَلَّهَا أَنْ تَقَعَ فِي نَفْسِهِ فَيُرَاجِعُهَا » (١) .

سـ ﴿٤٥٠﴾ ٥٣ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ - عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ - عَنِ الرَّضَا عليه السلام « فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ » ، قَالَ : أَذَاهَا لِأَهْلِ الرَّجُلِ وَ سُوءِ خَلْقِهَا » .

عـ ﴿٤٥١﴾ ٥٤ - وَ عَنْهُ - عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا - عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ (٢) « قَالَ : سَأَلَ الْمَأْمُونُ الرَّضَا عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ » ، قَالَ : يَعْنِي بِالْفَاحِشَةِ الْمُبَيَّنَةِ أَنْ تُوْذِيَ أَهْلَ زَوْجِهَا ، فَإِذَا فَعَلَتْ فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا فَعَلَّ » .

﴿ وَ إِذَا كَانَتِ التَّطْلِيقَةُ بَائِنَةً لَا يَمْلِكُ فِيهَا الرَّجْعَةُ جَازَ لَهُ إِخْرَاجُهَا عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ﴾ . يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ :

فـ ﴿٤٥٢﴾ ٥٥ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ حَمِيدَ ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ ، عَنْ وَهَيْبِ ابْنِ حَفْصٍ ، عَنْ أَبِي بَصِيرَ ، عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام « فِي الْمَطْلُوقَةِ أَيْنَ تَعْتَدُ ؟ فَقَالَ : فِي بَيْتِهَا إِذَا كَانَ طَلَاقًا لَهَا عَلَيْهَا رَجْعَةٌ ، لَيْسَ لَهَا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا ، وَ لَا لَهَا أَنْ تَخْرُجَ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا » .

صـ ﴿٤٥٣﴾ ٥٦ - وَ عَنْهُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مِجْبِي ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ ، عَنْ ابْنِ -

١ - استدلَّ عليه السلام بالتعليل المذكور في الآية على جواز الاكتمال والتطيب والزينة ، إذ الإسكان في بيت الزوج لما كان مُعْتَلًا برجاء الرجوع ، فكل ما كان مظنة للرجوع و سبباً له يكون مجوزاً ، ويدل على جواز الاستدلال بالعلة المنصوصة . (ملذ)

٢ - عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام ، ثم كزره ، و قال في موضع - تحت رقم ٥٤٠٦ - : « محمد بن علي بن جعفر بن محمد ، عمّه عليه السلام » . و على هذا الظاهر « محمد » هو ابن عم الرضا عليه السلام .

محبوب، عن سعد بن أبي خلف « قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن شيء من الطلاق ، فقال : إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فقد بانَّت منه ساعة طلقها ، وملكْت نفسها ، ولا سبيل له عليها وتذهب حيث شاءت ^(١) ، ولا نفقة لها عليه ، قال : قلت : أليس الله يقول : « وَلا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجْنَ » ؟ قال : فقال : إنَّما عني بذلك التي تُطلق تطلق بعد تطلق فتلك التي لا تخرج ، ولا تخرج حتى تطلق الثالثة ، فإذا طلقت الثالثة فقد بانَّت منه ولا نفقة لها ، والمرءة التي يطلقها الرجل تطلقه ، ثم يدعها حتى يخلو أجلها فهذا أيضاً تعتد ^(٢) في منزل زوجها ، ولها النفقة والسكنى ، حتى تنقضي عدتها ^(٣) .

* (و أما النفقة فتلزم الزوج مادام له عليها رجعة ، فإذا بانَّت وانقطعت - العصمة بينها فلا ميراث لها) *

وقد قدّمنا ذلك ، ويزيده بياناً ما رواه :

١٣٢ ↑

٤٥٤ ﴿ ٥٧ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة على زوجها ، إنَّما ذلك لئلي لزوجها عليها رجعة » .

فق ﴿ ٥٥٥ ﴾ ٥٨ - و عنه ، عن حميد ، عن ابن سماعة ، عن محمد بن زياد ، عن عبدالله بن سينان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألت عن المطلقة ثلاثاً على - السنة هل لها سكنى أو نفقة ؟ قال : لا » .

فأما ما رواه :

صح ﴿ ٥٥٦ ﴾ ٥٩ - أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن ابن سينان

١ - في نسخة : « وتبيت حيث شاءت » ، وفي الكافي : « تعتد » وهو الصواب بل الأصوب .
 ٢ - في بعض النسخ : « تعتد » .
 ٣ - قوله عليه السلام : « التي تطلق تطلقه - الخ » أي الرجعية فإنَّها صالحة لأن ترجع إليها ، ثم تطلق ، واستدرك عليه السلام ما توهمه العبارة من التخصيص بمن يرجع إليها ، ثم يطلق في آخر الخبر ، كما لا يخفى على من تدبر . (ملذ)

« قال : سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن المطلقة ثلاثاً على العِدَّة لها سُكْنَى أو نَفَقَةٌ ؟ قال : نَعَمْ » .

فإنه محمول على الاستحباب ، و يحتمل أن يكون المراد به إذا كانت المرأة حَامِلَةً ، يدلُّ على ذلك ما رواه :

صح **﴿ ٤٥٧ ﴾** ٦٠ - أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سُئِلَ عن المطلقة ثلاثاً أ لها النفقة والسكنى ؟ قال : أحبلُ هي ؟ قلت : لا ، قال : فلا » ^(١) .

* (وإذا كانت المرأة حُبْلَى لزمته نفقتها على كلِّ حالٍ) *

ح **﴿ ٤٥٨ ﴾** ٦١ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي جبران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : الحامل أجلبها أن تضع حملها ، وعليه نفقتها بالمعروف حتى تضع حملها » .

صح **﴿ ٤٥٩ ﴾** ٦٢ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يطلق امرأته وهي حُبْلَى ؟ قال : أجلبها أن تضع حملها ، وعليه نفقتها حتى تضع حملها » .

صح **﴿ ٤٦٠ ﴾** ٦٣ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ^(٢) ، عن أبي الصباح الكيناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا طلق الرجل المرأة الحُبْلَى أنفق عليها حتى تضع حملها ، وإن رضعته أعطاه أجرها ، ولا يُضارها إلا أن يجد من هو أرخص أجرها منها ، فإن هي رَضِيَتْ بذلك الأجر فهي أحقُّ بابنها حتى تَطْمِئَهُ » .

١ - لا خلاف في وجوب نفقة الحامل وإن كان الطلاق بانئاً ، لعموم قوله تعالى : « وإن كنَّ أولادٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » [الطلاق : ٦] . وإنما الخلاف في أنها هل هي للحمل أم للحامل . (ملذ)

٢ - مشترك بين محمد بن الفضيل ، و محمد بن القاسم بن الفضيل ، والأول ضعيف والثاني ثقة .

قال الشيخ - رحمه الله - ﴿وإن كانت الزوجة أمة فعِدَّتْها قرءان ، وإن كان قِدْرًا تَفَعَّ طَمَمْتُها لِعَارِضِ فَعِدَّتْها خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا﴾^(١)

ح ﴿٤٦١﴾ ٦٤ - روى ذلك محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عُمَرَ بن أُدَيْنَةَ ، عن زُرَّارَةَ ، عن أبي جعفر عليه السلام «قال : سألته عن حُرِّ تحتة أمة ؛ أو عَبدٍ تحتة حُرَّةً ، كم طلاقها ؟ و كم عِدَّتْها ؟ فقال : السَّنَةُ في النِّسَاءِ في الطَّلَاقِ فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً فَطَّلَاقُهَا ثَلَاثٌ وَعِدَّتْهَا ثَلَاثَةٌ أَقْرَأَ ، وَإِنْ كَانَ حُرٌّ تَحْتَهُ أُمَّةٌ فَطَّلَاقُهَا تَطْلِيْقَتَانِ وَعِدَّتْهَا قُرْءَانٌ» .^{١٣٤}

ح ﴿٤٦٢﴾ ٦٥ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الفُضَيْلِ ، عن أبي الحسن - الماضي عليه السلام «قال : طلاق الأمة تطليقتان وعِدَّتْها حيضتان ، فإن كانت قد قَعَدَتْ عن المحيضِ فَعِدَّتْها شَهْرٌ وَنِصْفٌ» .
فأما ما رواه :

ضع ﴿٤٦٣﴾ ٦٦ - أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن مُفَضَّلِ ابن صالح ، عن لَيْثِ بن الْبَخْرِيِّ المرادي «قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : كم تَعِدُّ الأُمَّةَ مِنْ مَاءِ الْعَبْدِ ؟ قال : حِيضَةٌ»^(٢) .

فلا ينافي الخبر الأول ، لأننا قد بيننا أن الاعتبار بالقرء إذا كان المعبر فيه فبحيضة واحدة يحصل قرء آن : القرء الذي طلقها فيه ، والقرء الذي بعد الحيضة ، ويكون قوله عليه السلام في الخبر المتقدم : فعِدَّتْها حيضتان المراد به إذا [كانت] دخلت في الحيضة الثانية فتكون قد بانت . حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي عِدَّةِ الْحُرَّةِ .
* (وإذا طلق الرجل زوجته و كانت أمة فأَعِدَّتْها فإن كان طلاقاً يملك

١ - قال سيدالمحققين : أما أن عِدَّةَ الأُمَّةِ في الطَّلَاقِ قرءان فهو موضع نصٍّ و وفاقٍ ، وأما أن القرء هو الطهر فلأخبار الصحيحة ، لكن ورد في الأُمَّة أخبار معتبرة دالة على أنه الحيض هنا ، و ليس لها معارض صريحاً فيتجه العمل بها . (ملذ)

٢ - الأظهر حمله على ما إذا كانا مالك و فرق المولى بينها ، و ذلك لأن الأخبار سبقت بأن عِدَّتْها للمولى حِيضَةٌ ، أو خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا كَالِاسْتِبْرَاءِ . (ملذ)

فيه الرّجعة وجب عليها عدّة الحرة، وإن كان طلاقاً لا يملك فيه الرّجعة كان عليها العدّة، عدّة المالك) *
يدلّ على ذلك ما رواه:

صح (٤٦٤) ٦٧ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الأمة كانت تحت رجل فطلقها ثمّ أعتقت، قال: تعتدّ عدّة الحرة».

صح (٤٦٥) ٦٨ - وعنه، عن فضالة، عن القاسم بن برّيد، عن محمد بن - مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إذا طلق الحرّ المملوكة فاعتدت بعض عدتها منه ثمّ أعتقت فإنها تعتدّ عدّة المملوكة».

والذي يدلّ على التفصيل الذي ذكرناه ما رواه:

صح (٤٦٦) ٦٩ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب - الحزاز، عن مهزم^(١)، عن أبي عبدالله عليه السلام «في أمة تحت حرّاً طلقها على طهر بغير جماع تطليقة، ثمّ أعتقت بعد ما طلقها بثلاثين يوم ولم تنقض عدتها، فقال: إذا أعتقت قبل أن تنقض عدتها اعتدتّ عدّة الحرة من اليوم الذي طلقها فيه و له عليها الرّجعة قبل انقضاء العدّة، فإن طلقها تطليقتين واجدة بعد واجدة ثمّ أعتقت قبل انقضاء عدتها فلا رجعة له عليها و عدتها عدّة الأمة».

صح (٤٦٧) ٧٠ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن - محمد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان، عن زرارة «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن عدّة المختلعة كم هي؟ قال: عدّة المطلقة ولتعتدّ في بيتها^(٢)، والمبارأة بمنزلة المختلعة».

نق (٤٦٨) ٧١ - عنه، عن حميد، عن الحسن، عن جعفر بن سماعة، عن داود بن سرحان، عن أبي عبدالله عليه السلام «في المختلعة قال: عدتها عدّة المطلقة و

١ - هو أبو إبراهيم بن أبي بردة الأسديّ.

٢ - أي في بيت زوجها، كما قال تعالى: «ولا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ».

تعتدُّ في بيتها ، و المختلعة بمنزلة المبارأة » (١) .

فأما الذي روله :

نق ﴿٤٦٩﴾ ٧٢ - الحسن بن محبوب ، عن ابن بكير ، عن زُرارة ، عن أبي - جعفر عليه السلام « أنه قال : عدَّة المختلعة خمسة وأربعون يوماً » .

فهذا الخبر يحتمل وجهين أحدهما : أنه إذا كانت المختلعة أمة وهي ممن لا تحيض ومثلها تحيض فعدتها خمسة وأربعون يوماً إذا خلعها زوجها .

والوجه الآخر : أن يكون الخبر مخصوصاً بامرأة من عاداتها أن تحيض في هذه المدة ثلاث حيض وهي خمسة وأربعون يوماً ، ولا تنافي بين الأخبار (٢) .

صح ﴿٤٧٠﴾ ٧٣ - سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس (٣) ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : عدَّة المبارأة والمختلعة والخيرة عدَّة المطلقة ، ويمتددن في بيوت أزواجهن » .

صح ﴿٤٧١﴾ ٧٤ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقي (٤) ، عن أبي البختري ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لكل مطلقه متعة إلا المختلعة ، فإنها اشترت نفسها » .

صح ﴿٤٧٢﴾ ٧٥ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن - محبوب ، عن ابن رئاب ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال (٥) : سألته عن

١ - كأنه على القلب ، أو يقال : كان الزلوي عالماً بحكم المبارأة ، فشبّه بها المختلعة ، و

لعل القلب من بعض الزلوة . (ملذ)

٢ - هذه الأخبار تدل على أن الحكم بعدم جواز خروجهن من بيوت أزواجهن شامل للمختلعة والمبارأة ، و ظاهر الأصحاب أنها في حكم البائنة في تلك الأحكام ، حتى أنهم اختلفوا في لزوم التفقة والسكنى بعد رجوع المرأة في البذل ، و يمكن حمل تلك الأخبار على الاستحباب ، وإن كان القول بظاهاها لا يخلو من قوة . (ملذ)

٣ - المراد به يونس بن عبدالرحمن الذي روى عنه محمد بن عيسى بن عبيد .

٤ - الظاهر أن المراد به محمد بن خالد ، و رآه ابنه أحمد بن محمد .

٥ - القائل أبو بصير يحيى بن القاسم الأسدي ، و رآه عتيق بن رئاب .

رَجُلٌ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ امْرَأَتُهُ أَجَلٌ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ أُخْتَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّةً - المختلعة؟ قال: نعم؛ قد برئت عصمتها منه وليس له عليها رجعة»^(١).

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و من طلق صبيته لم تبلغ الحيض و قد كان دخل بها فعدتها ثلاثة أشهر إن كانت في سن من تحيض، و هي إن تبلغ تسع سنين، وإن صغرت عن ذلك لم يكن عليها عدة من طلاق﴾^(٢).

ص ٤٧٣ ﴿٤٧٣﴾ - ٧٦ - روى محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن سهل ابن زياد، عن ابن أبي نجران، عن صفوان^(٣)، عن عبدالرحمن بن الحجاج «قال أبو عبدالله عليه السلام: ثلاث يتزوجن على كل حال: التي لم تحض ومثلها لا تحيض، قال: قلت: و ما حدّها؟ قال: إذا أتى لها أقل من تسع سنين، و التي لم يدخل بها، و التي قد يئست من الحيض ومثلها لا تحيض، قلت: و ما حدّها؟ قال: إذا كان لها خمسون سنة».

ح ﴿٤٧٤﴾ - ٧٧ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن حماد بن عثمان، عن زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام «في - الصبيّة التي لا تحيض مثلها، و التي قد يئست من الحيض؟ قال: ليس عليها عدة وإن دخل بها».

ح ﴿٤٧٥﴾ - ٧٨ - وعنه، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار.

١ - قال السيد في شرح المختصر التافع: هل يجوز للمختلع أن يتزوج أخت المختلعة قبل أن تنقض عدتها؟ الأقرب ذلك للأصل و لصحيحة أبي بصير، و متى تزوج الأخت امتنع رجوع المختلعة في البذل، لما عرفت أن رجوعه مشروط بإمكان رجوعه، بل بتوافقها و تراضبها على التراجع من الطرفين.

٢ - هذا هو المشهور، و ذهب السيد المرتضى و ابن حزة إلى وجوب العدة في الصغيرة والبانسة. (ملذ) ٣ - المراد به صفوان بن يحيى البجلي الثقة، و ابن الحجاج أستاذه.

٤ - «محمد بن يحيى، عن» سهو من قلم المؤلف أو التماسخ، و في الكافي: «علي بن إبراهيم، عن أبيه». و فيه بدل «عن زرارة»: «عن رواه»، و الظاهر تصحيحه للتشابه الخطي.

و الرزاز جميعاً. و حميد بن زياد، عن ابن سَمَاعَةَ، عن صفوان، عن محمد بن-
حكيم^(١)، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام « قال: آتي لا تحبل مثلها^(٢) »
لا عِدَّةَ عليها». فأما ما رواه:

صع ﴿٤٧٦﴾ ٧٩ - ابن سَمَاعَةَ، عن عبدالله بن جبلة، عن علي بن أبي حمزة،
عن أبي بصير « قال: عِدَّةُ آتِي لم تبلغ الحيض ثلاثة أشهر، وآتي قد قعدت عن-
الحيض ثلاثة أشهر ».

فهذا الخبر نَحْمَلُهُ على مَنْ تكون مثلها تحيض، لأنَّ الله تعالى شرط ذلك و
قيدَه يَمَنْ يَرْتَابُ بِجَاهَا قال الله تعالى: « وَاللَّائِي تَيْسَنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ-
أَزْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ^(٣) »، فشرط في إيجاب العِدَّة - ثلاثة
أشهر - أن تكون مُرْتَابَةً، و كذلك كان التَّقْدِيرُ في قوله تعالى: « وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ »
أي فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر، و هذا أولى ممَّا قاله ابن سَمَاعَةَ، لأنَّه قال: «تجب العِدَّة
على هؤلاء كلهن، وإنها تسقط عن الإماء العِدَّة» لأنَّ هذا تخصيص منه في الإماء
بغير دليل.

والذي ذكرناه مذهب معاوية بن حُكَيْمٍ من مُتَقَدِّمِي فقهاء أصحابنا، و
جميع فقهاننا المتأخرين، و هو مُطَابِقٌ لظاهر القرآن، و قد استوفينا تأويل ما
يخالف ما أفتينا به ممَّا ورد من الأخبار فيما تقدَّم فلا وجه لإعادتها.

صع ﴿٤٧٧﴾ ٨٠ - أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن ابن سنان،
عن أبي عبدالله عليه السلام « قال: في الجارية آتِي لم تُدْرِكِ الحيض؟ قال: يُطَلِّقُهَا
زَوْجُهَا بالشُّهُور، قيل: فإن طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً، ثم مضى شهرٌ، ثم حاصت

↑
١٣٨

١ - في السند سقط و تقديم و تأخير، و في المصدر ج ٦ ص ٨٥ «أبو علي الأشعري، عن
محمد بن عبد الجبار. و الرزاز، عن أيوب بن نوح. و حميد بن زياد، عن ابن سَمَاعَةَ جميعاً، عن
صفوان، عن محمد بن حكيم، عن محمد بن مسلم» و هو الصواب كما مرَّ كراراً. و المراد بالرزاز
محمد بن جعفر الأسدي أبو الحسن الكوفي، و هو ثقة إلا أنه كان يروي عن الضعفاء.

في الشهر الثاني ، قال : فقال : إذا حاضت بعد ما طلقها بشهر ألت ذلك الشهر واستأنفت العدة بالحيض ، فإن مضى لها بعد ما طلقها شهران ثم حاضت في-
الثالث تمت عدتها بالشهور ، فإذا مضى [لها] ثلاثة أشهر فقد بانت منه و هو
خاطب من الخطاب ، و هي ترثه ويرثها ما كانت في العدة « (١) » .

ضع ﴿٤٧٨﴾ ٨١ - سعد ، عن محمد بن بئدار ، عن ماجيلويه (٢) ، عن محمد
ابن علي الصيرفي قال : حدثنا يزيد بن إسحاق شمر ، قال : حدثنا هارون بن حمزة -
الغنوي الصيرفي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جارية حديثة طلقت و لم تحض
بعد فمضى لها شهران ، ثم حاضت أتعده بالشهرين ؟ قال : نعم و تكمل عدتها
شهرًا ، فقلت : أتكمل عدتها بحیضة ؟ قال : لا بل بشهر ، مضى آخر عدتها على
ما مضى عليه أولها « (٣) » .

قال الشيخ - رحمه الله - ﴿وإن طلقها قبل الدخول بها و لم يكن قد سمي
لها مهرًا ، فعليه أن يمتعها على قدر طاقته كما قال الله تعالى : « وَ مَتَّعُوهُنَّ عَلَى-
الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَ عَلَى الْاِقْتِرِ قَدْرُهُ » (٤) » .
ويدل عليه أيضاً ما رواه :

نق ﴿٤٧٩﴾ ٨٢ - أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزطي ، عن عبد الكريم ، عن -
الحلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في قول الله عز وجل : « وَ لِيَمْتَطِقَاتِ مَتَاعُ بِالْمَعْرُوفِ
حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ » (٥) » ، قال : متاعها بعد ما تنقضي عدتها ، على الموسع قدره و

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أر قائلًا بظاهر هذا الخبر والذي بعده .

٢ - هو محمد بن علي القمي الملقب بـ «ماجيلويه» ، والمراد بـ «سعد» هو ابن عبد الله .

٣ - يمكن حمل هذا الخبر على إتمام الشهر الثالث ، لكنه بعيد ، و يمكن الجمع بين هذا والخبر
المتقدم و بين سائر الأخبار بجمل هذين على ابتداء الحيض ، و حمل سائر الأخبار على غيره ، كما
هو الظاهر منها . (ملذ)

٤ - البقرة : ٢٣٥ ، و الموسع هو الذي في بُسر من معيشته ، و المقتر هو الذي كان في عسر

منها . - البقرة : ٢٤١ .

على الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ، فَكَيْفَ يَمْتَعُهَا وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا تَرْجُوهُ وَيَرْجُوهَا وَيُحَدِّثُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا مَا يَشَاءُ، وَ قَالَ: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُوسِعًا عَلَيْهِ مَتَعَ امْرَأَتَهُ بِالْبَدَنِ وَالْأُمَّةِ، وَالْمُقْتِرُ يَمْتَعُ بِالْحِنْطَةِ وَالزَّبِيبِ وَالثُّوبِ وَالدَّرَاهِمِ، وَإِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْحَمْدُ لِلَّهِ مَتَعَ امْرَأَةً لَهُ بِأُمَّةٍ، وَ لَمْ يَطْلُقْ امْرَأَةً لَهُ إِلَّا مَتَعَهَا ^(١).

نَوَاحٍ ﴿٤٨٠﴾ ٨٣ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ. وَ عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِثَانَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ سَمَاعَةَ جَمِيعًا، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ «أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ»، قَالَ: مَتَاعُهَا بَعْدَ مَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا، عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَ عَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ، وَ قَالَ: كَيْفَ يَمْتَعُهَا فِي عِدَّتِهَا وَ هِيَ تَرْجُوهُ وَ يَرْجُوهَا وَ يُحَدِّثُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ؟ أَمَا إِنَّ الرَّجُلَ الْمَوْسِعَ يَمْتَعُ الْمَرْءَةَ بِالْعَبْدِ وَالْأُمَّةِ، وَ يَمْتَعُ الْفَقِيرَ بِالْحِنْطَةِ وَ الزَّبِيبِ وَ الثُّوبِ وَ الدَّرَاهِمِ، وَ إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْحَمْدُ لِلَّهِ مَتَعَ امْرَأَةً طَلَّقَهَا بِأُمَّةٍ، وَ لَمْ يَكُنْ يَطْلُقْ امْرَأَةً إِلَّا مَتَعَهَا.

سَحَّ ﴿٤٨١﴾ ٨٤ - صَفْوَانُ بْنُ بَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ^(٢) « قَالَ: قُلْتُ: لِأَبِي جَعْفَرٍ الْحَمْدُ لِلَّهِ: «وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ»، مَا أَدْنَى ذَلِكَ الْمَتَاعُ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُعْسِرًا أَلَا يَجِدُ؟ قَالَ: الْجِخَارُ وَ شِبْهِهِ.»

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: فَمَا تَضَمَّنَ الْحَدِيثَانِ الْأَوَّلَانِ مِنْ أَنَّ الْمُتَعَةَ تَكُونُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ طَلَاقٌ يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ إِلَّا بَعْدَ الدُّخُولِ، وَ إِذَا دَخَلَ بِهَا كَانَ لَهَا الْمَهْرُ إِنْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا، وَ إِنْ لَمْ يَسْمَ لَهَا

١ - وَ الْمَشْهُورُ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ حَالُ الزَّوْجِ بِالنَّظَرِ إِلَى يَسَارِهِ وَ إِعْسَارِهِ. وَ قِيلَ: إِنَّ الْإِعْتَابَ بِهَا مَعًا، وَ هُوَ ضَعِيفٌ. وَ قَدْ قَسَمَ الْأَصْحَابُ حَالُ الزَّوْجِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْيَسَارُ، وَ الْإِعْسَارُ، وَ التَّوَسُّطُ. وَ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْآيَةِ الْيَسَارُ وَ الْإِعْسَارُ. وَ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ: الْفَنِي يَمْتَعُ بِالثُّوبِ الْمُرْتَفِعِ أَوْ الدَّابَّةِ أَوْ عَشْرَةِ دَنَانِيرٍ، وَ الْفَقِيرُ بِالْحَاتَمِ وَ الدَّنِيَارِ، وَ التَّوَسُّطُ بِالثُّوبِ الْمَتَوَسُّطِ وَ خَمْسَةَ دَنَانِيرٍ - (مِلْدُ)

٢ - هُوَ لَيْثُ الْمَرَادِيِّ وَ رَاوِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَسْكَانٍ.

مَهْرًا كَانَ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَمْتَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِذَا طَلَّقَهَا وَ لَمْ يَكُنْ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ مَهْرًا اسْتِحْبَابًا.

فَأَمَّا الْمَتْعَةُ الْوَاجِبَةُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا لِمَنْ يُطَلِّقُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَ تَكُونُ الْمَتْعَةُ قَبْلَ الطَّلَاقِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَتْعَةَ الْمُدْخُولِ بِهَا مُسْتَحِبَّةٌ مَا رَوَاهُ:

ح ﴿٤٨٢﴾ ٨٥ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ أَيَّمَتَمَهَا^(١)؟ قَالَ: نَعَمْ، أَمَا يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ؟ أَمَا يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ؟».

ص ﴿٤٨٣﴾ ٨٦ - وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ الْكُوفِيِّ^(٢) [عَنْ]

١ - قَالَ فِي الْمَسَالِكِ: الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْمَتْعَةُ إِلَّا لِلْمَطْلُوقَةِ الَّتِي لَمْ يَفْرَضْ لَهَا مَهْرٌ، وَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَ لَا يَجِبُ لغيرها، فَلَوْ حَصَلَتْ الْبَيْنُونَةُ بَيْنَهَا بِفَسْخٍ أَوْ مَوْتٍ أَوْ لِعَانٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِهِ أَوْ قِبَلِهَا أَوْ مِنْهَا فَلَا مَهْرٌ وَ لَا مَتْعَةٌ لِلأَصْلِ، وَ قَوَى الشَّيْخُ فِي الْمَبْسُوطِ ثُبُوتَهَا بِمَا يَقَعُ مِنْ قِبَلِهِ مِنْ طَلَاقٍ أَوْ فَسْخٍ، أَوْ مِنْ قِبَلِهَا، دُونَ مَا كَانَ مِنْ قِبَلِهَا خَاصَّةً، وَ قَوَى فِي الْمُخْتَلَفِ وَجُوبَهَا فِي الْجَمِيعِ، وَالأَقْوَى اخْتِصَاصُهَا بِالطَّلَاقِ عَمَلًا بِمَقْتَضَى الآيَةِ، وَ رَجُوعًا فِي غَيْرِهِ إِلَى الأَصْلِ، وَ مَجْرَدُ الْمَشَابَهَةِ قِيَاسٌ، وَ هَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُحَقِّقُ وَ الأَكْثَرُ مِنْهُمْ الشَّيْخُ فِي الْخِلَافِ، نَعَمْ؛ يَسْتَحِبُّ الْمَتْعَةَ لِكُلِّ مَطْلُوقَةٍ وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَفُوضَةً، وَ لَوْ قِيلَ بِوَجُوبِهِ أَمَكَّنَ عَمَلًا بِعَمُومِ الآيَةِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَ مَتَعُوهُنَّ» يَعُودُ إِلَى النِّسَاءِ الْمَطْلُوقَاتِ، وَ تَقْيِيدَهُنَّ بِأَحَدِ الأَمْرَيْنِ لَا يَمْنَعُ عَوْدَ الضَّمِيرِ إِلَى الْجَمْعِ، وَ لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: «مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ»، مَعَ قَوْلِهِ: «وَ لِلْمَطْلُوقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ»، وَ الْمَذْهَبُ الْاسْتِحْبَابُ، وَ يُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ حَفْصِ بْنِ الْبَخْرِيِّ، وَ هِيَ تُشْعِرُ بِالاسْتِحْبَابِ وَ كَذَلِكَ الإِحْسَانُ يُشْعِرُ بِهِ، مَعَ أَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ الْوَجُوبِ. (مِلْد)

٢ - كَذَا وَ لَكِنْ «الْكُوفِيُّ» هُوَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْكُوفِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَجْبُوبٍ، كَمَا يَأْتِي عَنْهُ فِي بَابِ اللِّعَانِ تَحْتَ رَقْمِ ٢٩ «عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ أَخِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، وَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ: «عَنْ الْكُرْخِيِّ»، وَ الْكُرْخِيُّ فِي كِتَابِ الرِّجَالِ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ مَجْبُوبٍ، لَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ. وَ فِي الْفَقِيهِ: «عَنْ عَمْرٍو بْنِ شَمْرَةَ، عَنْ جَابِرٍ» بَدُونَ صَدْرِ السَّنَدِ. وَ الظَّاهِرُ هُنَا زِيَادَةُ «عَنْ» وَ رِوَايَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ «الْحَسَنِ».

الحسن بن سيف، عن أخيه عليّ، عن أبيه، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام «في قول الله عزّ وجلّ: «فَتَعَوَّهْنُ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً»، قال: «متعوهنّ» جمّلوهنّ ممّا قدّرت عليه من معروف فإنّهنّ يرجعن بكآبةٍ و خشيةٍ وهم عظيم و شماتةٍ من أعدائهنّ، فإنّ الله كريمٌ يستحي و يحبّ أهل- الحياء، إنّ أكرمكم أشدكم إكراماً لحلالنهم» (١).

وأما الذي يدلّ على أنّ متعة التي لم يدخل بها واجبة قوله تعالى: «لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهنّ أو تفرّضوا لهنّ فريضةً و متعوهنّ على الموبيع قدره و على المقرّ قدره متاعاً بالمعروفِ حقاً على المحسنين (٢)»، فأمر بالمتعة لمن يطلق قبل الدخول بالمرّة، وأمره تعالى على الوجوب، و أيضاً فقد روى:

س (٤٨٤) ٨٧ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم - عن رجل - عن أبي حمزة (٣)، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يريد أن يطلق امرأته قبل أن يدخل بها، قال: يمتعها قبل أن يطلقها، فإنّ الله تعالى قال: «و متعوهنّ على الموبيع قدره و على المقرّ قدره»».

ط (٤٨٥) ٨٨ - و عنه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إنّ متعة المطلقة فريضة».

ج (٤٨٦) ٨٩ - و عنه، عن عليّ بن أحمد بن أشيم (٤) «قال: قلت لأبي- الحسن عليه السلام: أخبرني عن المطلقة التي تجب لها على زوجها المتعة أيهنّ هي؟ فإنّ

١٤١

١ - صدر الآية كما في ٤٨ من سورة الأحزاب: «يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهنّ من عدّة تعدّوهنّا فتعوهنّ - الآية» فالمراد المطلقة التي لم يدخل بها، لا المدخولة، فالاستشهاد بهذا الخبر لا مورد له. و قوله: «جملوهن» في القاموس جمّله تجميلاً: زينه. و في بعض النسخ: «و حشة» مكان: «خشية».

٢ - البقرة: ٢٣٦.

٣ - الظاهر هو الثّالي.

٤ - عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام، لكن جاله مجهول.

بعض مواليك يزعم أنها تحب المتعة للمطلقة التي قد بانثت و ليس لزوجها عليها رجة، فأما التي عليها رجة فلا مُتعة لها، فكتب الخطاب: «البائنة» (١).

صح **﴿٤٨٧﴾** ٩٠ - وعنه، عن العلاء (٢)، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر الخطاب: «قال: سألته عن الرجل يطلق امرأته قال: يمتعها قبل أن يطلق، فإن الله تعالى يقول: «وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَىٰ الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَىٰ الْمَقْتِرِ قَدْرُهُ»».

ح **﴿٤٨٨﴾** ٩١ - وروى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله الخطاب: «في رجل يطلق امرأته قبل أن يدخل بها، قال: عليه نصف المهر إن كان فرض لها شيئاً، وإن لم يكن فرض فليمتعها على نحو ما يمتع مثلها من النساء؛ قال: وقال في قول - الله عز وجل: «أَوْ يَغْفُورَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ (٣)»، قال: هو الأب والأخ (٤)، والرجل يوصى إليه، و الرجل يجوز أمره في مال المرأة فيبيع لها و يشتري فإذا عفا فقد جاز».

صح **﴿٤٨٩﴾** ٩٢ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبدالله الخطاب عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها، قال: عليه نصف المهر إن كان فرض لها

١ - يدل على مطلق البائنة.

٢ - هو العلاء بن رزين القلاء، و رواه أحد بن محمد بن أبي نصر الزينطي لا الأشعري، و ضمير «عنه» راجع إليه، و السند معلق به ظاهراً، و رواية الأشعري عن العلاء بدون الوسطة في غاية البعد، بل روى عنه غالباً بواسطة محمد بن خالد البرقي.

٣ - البقرة: ٢٣٧.

٤ - هذا مؤيد لقول أكثر الأصحاب من أن المراد بالذي بيده عقدة النكاح ليس الزوج، بل الذي من جانب المرأة، و يدل أيضاً على عدم تخصيصه بالأب و الجد، بل تعدى الحكم إلى كل من تولى عقدها كما هو قول الشيخ في التهاية و تلميذه القاضي، و حمل الأكثر الأخ على كون الأخ و كياً أو وصياً، والذي يجوز أمره على الوكيل المطلق الشامل و كالتة لمثل هذا. (ملذ)

شيئاً، وإن لم يكن فرض لها شيئاً فليمتتها على نحو ما يمتع به مثلها من-
النساء».

قال الشيخ - رحمه الله - ﴿وإذا توفي الرجل عن زوجة حرة فعليها أن تعتد لوفاته أربعة أشهر و عشرة أيام، سوله دخل بها أو لم يدخل، أو كانت صبية أو بالغاً﴾.

يدلُّ على ذلك قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^(١)»، هذا عامٌّ في جميع الزوجات، فيجب أن يكون حكمهنَّ سوله، وأيضاً فقد روى:

عنه ﴿٤٩٠﴾ ٩٣ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن سيف^(٢)، عن محمد بن سليمان، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: قلت له: جعلتُ فداك كيف صارَ عِدَّةُ المطلقَةِ ثلاثَ حيضٍ أو ثلاثة أشهر، و صارَ عِدَّةُ المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر و عشراً؟ فقال: أما عِدَّةُ المطلقَةِ ثلاثة قروء فلاستبرأه الرَّحم من الولد، و أما عِدَّةُ المتوفى عنها زوجها فإنَّ الله تعالى شرط للنساء شرطاً و شرطَ عليهنَّ شرطاً، فلم يُجَاهِئَنَّ^(٣) فيما شرطَ لهنَّ، و لم يجز فيما شرطَ عليهنَّ، أما ما شرطَ لهنَّ في الإيلاءِ أربعة أشهر إذ يقول: «لِلَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ^(٤)»، فلم يجز لأحدٍ أكثر من أربعة أشهر في الإيلاء لعلَّه تعالى أنَّه غاية صبرِ المرءة عن الرجل، و أما ما شرطَ عليهنَّ فإنه أمرها أن تعتدَّ إذا مات زوجها أربعة أشهر و عشراً، فأخذَ منها له عند موتها ما أخذ لها منه في حياتها عند إيلائه، قال الله تعالى: «فَعِدَّتُهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، و لم يذكر - العشرة الأيام في العِدَّة إلا مع الأربعة أشهر^(٥)، و علم أنَّ غاية صبرِ المرءة أربعة

١ - البقرة: ٢٣٤. ٢ - في نسخة «الحسين بن سيف»، و في الكافي مثل ما في المتن.

٣ - من المحاباة بمعنى العطية والصلة. ٤ - البقرة: ٢٢٦. ٥ - يعني المقصود الأصلي في العِدَّة أربعة أشهر و زيادة عشرة أيام من باب رعاية الوفاء من جانب المرءة بتحملها فوق طاقتها، و لذلك اختار الله تعالى التعبير عن العِدَّة بأربعة أشهر و عشراً على مائة و ثلاثين يوماً. (ملذ)

أشهر في ترك الجماع ، فإِنَّ تَمَّ أَوْجَبَهُ عَلَيْهَا وَلَهَا» .

فق ﴿٤٩١﴾ ٩٤ - وعنه ، عن حميد بن زياد ، عن ابن سماعة ، عن محمد بن زياد ، عن عبدالله بن سينان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في المتوفى عنها زوجها ولم يمستها ، قال : لا تنكح حتى تعتد أربعة أشهر وعشراً ، عِدَّة المتوفى عنها زوجها» .

فأما ما رواه :

عنه ﴿٤٩٢﴾ ٩٥ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن محمد بن عمر الشاطبي « قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها ، قال : لا عِدَّة عليها ، وسألته عن المتوفى عنها زوجها من قبل أن يدخل بها ، قال : لا عِدَّة عليها ، هما سؤله» (١) .

فق ﴿٤٩٣﴾ ٩٦ - وعنه ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن داود بن الحصين ، عن عبيد بن زرارة « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها أعلها عِدَّة ؟ قال : لا ، قلت له : المتوفى عنها زوجها قبل أن يدخل بها أعلها عِدَّة ؟ قال : أمسك عن هذا» .

فهذان الخبران لا يعارضان الأخبار التي قدّمناها ، لأنّ الخبر الأخير ليس فيه تصريح بأنّه قال : لا عِدَّة عليها ، بل قال : «أمسك عن هذا» ، ولا يمتنع أن يقول عليه السلام ذلك لبعض ما يراه في الحال من المصلحة ، ولو كان فيه تصريح بأن لا عِدَّة عليها مثل الخبر الأوّل لما جاز العُدول عن الأخبار المتقدمة مع موافقتها لظاهر القرآن إلى الخبرين الأخيرين الشاذّين ، لأنّ ما هذا حكمه لا يجوز العمل عليه ، والذي يدلُّ أيضاً على أنّ عليها العِدَّة زائداً على ما قدّمناه ما رواه :

١ - لعلّه محمول على التقيّة ، كما يدلّ عليه الخبر الذي بعده ، بأن تكون التقيّة من قوم لم يشتهر مذهبهم ، ويحتمل أن تكون الأخبار المشهورة محمولة على التقيّة ، وفي المسالك : وأما ما روي في شواذ أخبارنا من عدم وجوب العِدَّة على غير المدخول بها ، فهو مع ضعف سنده معارض بما هو أجدود سنداً وأوفق لظاهر القرآن وإجماع المسلمين . (مذ)

مع ﴿٤٩٤﴾ ٩٧ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «في الرجل يموت وتحت امرءة لم يدخل بها؟ قال: لها نصف المهر، ولها الميراث كاملاً، وعليها العدة كاملة».

نق ﴿٤٩٥﴾ ٩٨ - وعنه، عن صفوان، عن عبد الله بن بكير، عن عبید ابن زُرارة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرءة ولم يدخل بها، فقال: إن هلكت أو هلكت أو طلقها فلها النصف وعليها العدة كاملة، ولها الميراث» (١).

مع ﴿٤٩٦﴾ ٩٩ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي - عبد الله عليه السلام «قال: إن لم يكن قد دخل بها وقد فرض لها مهراً، فلها نصف ما فرض لها، ولها الميراث وعليها العدة» (٢).

فأما المهر فإنه يجب عليه كاملاً إذا مات عنها (٣)، يدل على ذلك قوله تعالى: «وَأْتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتٍ بَيْنَ يَدَيْكُمْ» (٤)، فأمر [نا] بإعطائهن المهر على التمام ولم يخص التي يموت عنها زوجها بالنصف، فينبغي أن تكون داخلة تحت العموم، ولا يلزمنا ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها لأننا إنما خصصناها بدليل و بآية أخرى مثلها، قال الله تعالى: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ» (٥)، فنحن بصريح هذه الآية و بأخبار كثيرة - قد قدمناها - انصرفنا عن ذلك الظاهر، وليس ذلك موجوداً في المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها. وأيضاً فقد روى:

نق ﴿٤٩٧﴾ ١٠٠ - سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن مهزيار، عن علي

١ - العدة مختصة بصورة هلاك الرجل من بين الصور السابقة، بقريته الميراث، فإنها

مختص بها قطعاً، فلا تغفل. (ملذ)

٢ - ذكر الميراث والعدة يدل على الموت وإن لم يذكر.

٣ - هذا هو المشهور. (ملذ) ٤ - النساء: ٣. ٥ - البقرة: ٢٣٧.

أخيه ، عن عثمان بن عيسى ، عن سَمَاعَةَ ؛ و ابن مُسْكَانَ ، عن سليمان بن خالد « قال : سألته عن المتوفى عنها زوجها و لم يَدْخُلْ بها ، فقال : إن كان فرض لها مَهْرًا فلها مَهْرُها و عليها العِدَّةُ و لها الميراث ، و عِدَّتُها أربعة أشهر و عَشْرًا ، و إن لم يكن فرض لها مَهْرًا فليس لها مَهْرٌ و لها الميراث و عليها العِدَّةُ » .

بجهد ﴿٤٩٨﴾ ١٠١ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي - الصَّبَّاحِ الكِنَانِيِّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا توفي الرَّجُلُ عن امرأته و لم يدخل بها فلها المَهْرُ كُلُّهُ إن كان سَمَى لها مَهْرًا ، و سَهَمَها من الميراث ، و إن لم يكن سَمَى لها مَهْرًا لم يكن لها مَهْرٌ ، و كان لها الميراث » .

١٤٥ نق ﴿٤٩٩﴾ ١٠٢ - و عنه ، عن عثمان بن عيسى ، عن سَمَاعَةَ « قال : سألته عن المتوفى عنها زوجها و لم يَدْخُلْ بها ، قال : إن كان فرض لها مَهْرًا فلها مَهْرُها و عليها العِدَّةُ و لها الميراث ، و عِدَّتُها أربعة أشهر و عَشْرًا ، و إن لم يكن فرض لها مَهْرًا فليس لها مَهْرٌ و لها الميراث و عليها العِدَّةُ » .

مع ﴿٥٠٠﴾ ١٠٣ - و عنه ، عن ابن أبي عُمَيْرٍ ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال في المتوفى عنها زوجها إذا لم يدخل بها : إن كان فرض لها مَهْرًا فلها مَهْرُها الذي فرض لها ، و لها الميراث ، و عِدَّتُها أربعة أشهر و عَشْرًا كَعِدَّةِ التي دَخَلَ بها ، و إن لم يكن فرض لها مَهْرًا فلا مَهْرُها و عليها العِدَّةُ و لها الميراث » .

بجهد - و عنه ، عن القاسم بن عُرْوَةَ ، عن ابن بُكَيْرٍ ، عن زُرَّارة مثله .

ضع - و عنه ، عن القاسم ، عن علي ، عن أبي بصير نحوه .

مع ﴿٥٠١﴾ ١٠٤ - و عنه ، عن علي بن التعمان ، عن ابن مُسْكَانَ ، عن منصور بن حازم « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يَتْرُكُ المَرْءَةَ فيموت عنها قبل أن يدخل بها ، قال : لها صَدَاقُها كاملاً و ترثه و تعتدُّ أربعة أشهر و عَشْرًا كَعِدَّةِ المتوفى عنها زوجها » .

فأما ما روي من الأخبار من أنَّ لها نصف المَهْرِ مثل ما رواه محمد بن مسلم

وعُبيد بن زُرارة، والحليُّ المتقدّم ذكره، ومارواه:

صح ﴿٥٠٢﴾ ١٠٥ - الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رثاب، عن زُرارة «قال: سألته عن المرأة تموت قبل أن يدخل بها زوجها، أو يموت الزوج قبل أن يدخل بها، قال: أيهما مات فللمرّة نصف ما فرض لها، وإن لم يكن فرض لها فلا مهر لها»^{١٤٦}.

نق ﴿٥٠٣﴾ ١٠٦ - وعنه، عن فضالة، عن أبان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال في امرأة تُوفيت قبل أن يدخل بها زوجها؛ ما لها من المهر؟ وكيف ميراثها؟ قال: إذا كان قد مهرها صدقاً فلها نصف المهر وهو يرثها، وإن لم يكن فرض لها صدقاً^(١) فهي ترثه ولا صدق لها».

ح ﴿٥٠٤﴾ ١٠٧ - عليّ بن إسماعيل^(٢)، عن فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن عُبيد بن زُرارة؛ والفضل أبي العباس «قال: قلنا لأبي عبدالله عليه السلام: ما تقول في رجل تزوج امرأة ثم مات عنها وقد فرض لها الصّدق؟ قال: لها نصف الصّدق، وترثه من كلّ شيء، وإن ماتت فهي كذلك».

ضع - وعنه، عن فضالة، عن أبان، عن أبي الجارود^(٣)، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.

فهذه الأخبار لا يجوز العدول إليها عن الأخبار المتقدمة لأنها مطابقة لظاهر عموم القرآن، وهذه مُخصّصة له، ولا يجوز أن يكون المخصّص للعموم إلا

١ - فيه سقط، وفي الكافي: «وإن لم يكن فرض لها صدقاً فلا صدق لها، وقال في رجل توفي قبل أن يدخل بامرأته، قال: إن كان فرض لها مهرأ فلها نصف المهر وهي ترثه، وإن لم يكن فرض لها مهرأ فلا مهر لها». وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يمكن أن يكون قوله: «وإن لم يكن فرض» استيناف حكم آخر غير متفرّع على الفرض السابق.

٢ - هو المشيخي الذي تقدّم ترجمته في المجلد السابع ص ٤٢٣ ذيل الخبر ٤٥.

٣ - هو زياد بن المنذر الهمداني الخارقي الحوفي مولاهم، كوفي تابعي، زيدي المذهب،

تنسب إليه الجارودية وكان أعمى.

معلوماً مثله، و ليس كذلك حال هذه الأخبار، لأنها ليست معلومة مثل-
 القرآن، على أذ زُرارة و الحلبيّ راويين لحديثين من جملة هذه الأخبار^(١) و قد
 رُوينا عنها ضد ذلك و موافقاً لما قدّمناه من وجوب المهر كاملاً، و يحتمل أن
 يكون المرءة إنما قال ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها نصف الصداق، فوهم-
 الراوي فظنّ أنه قال في المتوفى عنها زوجها، و قد روي ذلك عنهم المرءة حيث
 سأله سائل و حكى له مثل ما تَصَمَّنَتْ هذه الأخبار عن بعض أصحابه، فقال له:
 غلط عليّ^١ إنما قلت ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها، روى ذلك:

نق ﴿٥٠٥﴾ ١٠٨ - عليّ بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر، عن
 داود بن الحصين، عن منصور بن حازم « قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجلٌ
 تزوج امرأة و سَمَى لها صِداقاً، ثم مات عنها و لم يدخل بها؟ قال: لها المهر
 كاملاً و لها الميراث، قلت: فإنهم رَووا عنك أن لها نصف المهر؟! قال: لا
 يحفظون عتيّ^٢ إنما ذلك للمطلقة»^(٢).

مع أنها لو سَلِمَتْ من ذلك لجاز لنا أن نَحْمِلها على أنه يستحب للمرأة إذا
 توفى عنها زوجها، أو لأوليائها إذا توفيت هي أن يتركوا نصف المهر استحباباً
 دون الوجوب.

و ليس لأحد أن يقول: هلاً قلتُم أنتم ذلك بأن تقولوا: إنه يجب على الرجل أو
 على ورثته أن يعطوها نصف المهر و يستحبُّ لهم أن يعطوها النصف الآخر؟
 لأن أخبارنا قد عَضِدْها ظاهر القرآن، فلا يجوز لنا أن ننصِّرف عن
 ظاهرها إلا بدليل، و هذه الأخبار ليست كذلك بل هي مجردة من القرآن، و
 إذا كانت كذلك جاز لنا أن ننصِّرف فيها عن الوجوب إلى الاستحباب.
 على أن الذي أخترته و أفتي به هو أن أقول: إذا مات الرجل عن زوجته

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : هذا كما يضعف هذا الجانب يضعف الجانب الآخر

أيضاً، مع أنه لا يصير ذلك سبباً لضعف الخبر، و لا يزيد على أصل التعارض.

٢ - لعل فيه شائبة التقيّة. (ملذ)

قبل الدخول بها كان لها المهر كله وإن ماتت هي كان لأوليائها نصف المهر .
 وإِنَّمَا فَضَلَتْ هَذَا التَّفْصِيلَ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا فِي وَجُوبِ
 جَمِيعِ الْمَهْرِ فَإِنَّهَا تَتَضَمَّنُ «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ»، وَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ «إِذَا مَاتَ
 هِيَ كَانَ لِأَوْلِيَائِهَا الْمَهْرُ كَامِلًا»، فَأَنَّا لَا أَعْتَدِي الْأَخْبَارَ ،
 وَأَمَّا مَا عَارَضَهَا مِنَ الْأَخْبَارِ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ مَوْتِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي وَجُوبِ
 نِصْفِ الْمَهْرِ ، فَحَمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ .

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الَّتِي تَتَضَمَّنُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ كَانَ لِأَوْلِيَائِهَا نِصْفَ الْمَهْرِ فَحَمُولَةٌ
 عَلَى ظَاهِرِهَا وَ لَسْتُ أَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِهَا وَ هَذَا الْمَذْهَبُ أَسْلَمُ لِتَأْوِيلِ الْأَخْبَارِ ،
 وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ .

*) (وَمَتَى طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا ، فَإِنْ كَانَ طَلَاقًا يَمْلِكُ مَعَهُ
 رَجَعَتْهَا كَانَ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ أَبْعَدَ الْأَجَلِينَ عِدَّةَ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا^(١)) *

س (٥٠٦) - ١٠٩ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ،
 عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليهما السلام
 « فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا ؟ قَالَ : تَعْتَدُ أَبْعَدَ -
 الْأَجَلِينَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا »^(٢) .

نق (٥٠٧) - ١١٠ - وعنه ، عن حميد بن زياد ، عن ابن سَمَاعَةَ ، عن محمد
 ابن زياد ، عن عبد الله بن سينان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قَالَ : قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ
عليه السلام فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، ثُمَّ تَوَفَّى عَنْهَا وَ هِيَ فِي عِدَّتِهَا ، قَالَ : تَرْتُهُ ، وَ إِنْ
 تَوَفَّيْتُ هِيَ وَ هِيَ فِي عِدَّتِهَا فَإِنَّهُ يَرْتُهَا ، وَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَرِثُ مِنْ دِيَةِ صَاحِبِهِ

١ - لا إشكال في ذلك على تقدير زيادة عدة الوفاة على عدة الطلاق كما هو الغالب ، أمّا لو
 انعكس كعدّة المسترابة ، ففي الاجتزاء فيها بعدة الوفاة - وهي أبعد الأجلين - من أربعة أشهر و
 عشرة ، و من مدة يعلم فيها انتفاء الحمل أو وجوب إكمال عدة المطلقة بثلاثة أشهر بعد التسعة أو
 السنة ، أو وجوب أربعة أشهر و عشرة بعدها أوجه ، الأظهر الأول . (المسالك)

٢ - المراد بـ «أربعة أشهر و عشرًا» أبعد الأجلين ، والمراد بالأبعد الأبعد غالباً .

ما لم يقتل أحدهما الآخر». و زاد^(١) محمد بن أبي حمزة: «و تعتد عدة المتوفى عنها زوجها». قال الحسن بن سماعه: هذا الكلام سقط من كتاب ابن زياد ولا أظنه إلا وقد رواه.

سج ٥٠٨ ﴿١١١﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل كانت تحته امرأة فطلقها ثم مات عنها قبل أن تنقضي عدتها؟ قال: تعتد أبعد الأجلين عدة المتوفى عنها زوجها».

ح ٥٠٩ ﴿١١٢﴾ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران؛ وأحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سمعته يقول: أتيا امرأة طلقت، ثم توفي عنها زوجها قبل أن تنقضي عدتها ولم تحرم عليه^(٢) فإنها ترثه، ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها، وإن توفيت وهي في عدتها ولم تحرم عليه فإنه يرثها».

* (و إذا كانت المتوفى عنها زوجها حاملاً فعدتها أبعد الأجلين، وإن انقضت أربعة أشهر وعشراً ولم تضع حملها فعدتها أن تضع حملها، وإن وضعت حملها قبل انقضاء الأربعة أشهر وعشراً كان عليها العدة أربعة أشهر وعشراً) * روى ذلك:

نق ٥١٠ ﴿١١٣﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه. وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعه «قال: قال: المتوفى عنها زوجها الحامل أجلها آخر الأجلين إن كانت حلياً فتتمت أربعة أشهر وعشراً ولم تضع فعدتها^(٣) إلى أن تضع، وإن كانت تضع حملها قبل أن تتم أربعة أشهر وعشراً تعتد بعد ما تضع تمام أربعة أشهر وعشراً، و

١ - الظاهر هذا كلام ابن سماعه، و يحتمل أن يكون كلام حميد بن زياد، كما أن قوله: «قال الحسن» كلامه.

٢ - يدل على اختصاص الحكم بالزجعية. (ملذ) ٣ - في الكافي: «فإن عدتها».

ذلك أبعد الأجلين».

ح ﴿٥١١﴾ ١١٤ - وعنه، عن عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال في المتوفى عنها زوجها: تنقضي عدتها آخر الأجلين».

مسنن ﴿٥١٢﴾ ١١٥ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ ابن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: عدّة المتوفى عنها زوجها آخر الأجلين، لأنّ عليها أن تحدّ أربعة أشهرٍ وعشراً، و ليس عليها في الطلاق أن تحدّ» (١).

* (ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها سواء كانت حاملاً أو غير حامل) *
يدلّ على ذلك ما رواه:

مسند ﴿٥١٣﴾ ١١٦ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصّباح الكينانيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «في المرّة الحامل المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة؟ قال: لا» (٢).

ح ﴿٥١٤﴾ ١١٧ - وعنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال في الحُبلى المتوفى عنها زوجها: إنّه لا نفقة لها» (٣).

١ - أخذت المرّة أي امتنعت من الرّينة والخضاب بعد وفاة زوجها. (الصّحاح)

٢ - المشهور بين الأصحاب أنّ نفقة المعتدة محتصة بالرجعية وبالبائن الحامل، وأما المتوفى عنها زوجها فإن كانت حائلاً فلا نفقة لها إجماعاً، وإن كانت حاملاً فلا نفقة لها في مال المتوفى أيضاً كذلك، و هل يجب في نصيب الولد؟ اختلف الأصحاب في ذلك بسبب اختلاف الروايات فذهب الشيخ في النهاية و جماعة من المتقدّمين إلى القول بالوجوب، و للشيخ قول آخر بعدمه، و هو مذهب التأخّرين. (ملذ)

٣ - يمكن الجمع بين الأخبار بما إذا كانت الزّوجة محتاجةً لزم الإنفاق عليها من نصيب ولدها، لأنّه تجب نفقتها عليه، و إلا فلا. (ملذ)

ص ٥١٥ ﴿١١٨﴾ - وعنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر، عن مثنى الحنطاط، عن زُرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام « في المرءة - الحامل المتوقى عنها زوجها هل لها نفقة؟ قال: لا ».

ص ٥١٦ ﴿١١٩﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، عن المفضل بن صالح، عن زيد أبي أسامة « قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحُبلى المتوقى عنها زوجها هل لها نفقة؟ فقال: لا ».

فأما ما رواه:

ص ٥١٧ ﴿١٢٠﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام « قال: المتوقى عنها زوجها يُنفق عليها من ماله »^(١).

فلا ينافي ما قدمناه لأنَّ قوله عليه السلام: «ينفق عليها من ماله» تحمله على أنه يُنفق عليها من مال الولد إذا كانت حاملاً، والولد وإن لم يُجِر له ذكر جاز لنا أن نقدِّره لقيام الدليل عليه كما يقدر في مواضع كثيرة من القرآن وغيره في - الكِنَايات التي لم يُجِر لمن يعود إليه ذكر لقيام الدليل .

والذي يدلُّ على ما قلناه ما رواه:

ص ٥١٨ ﴿١٢١﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل^(٢)، عن أبي الصَّبَّاح الكِنَانِي، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: المرءة الحُبلى المتوقى عنها زوجها يُنفق عليها من مال ولديها الذي في بطنها ».

على أنَّ محمد بن مسلم الراوي لهذا الحديث قد روى موافقاً لما قدمناه .

ص ٥١٩ ﴿١٢٢﴾ - روى محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين،

١ - كأنَّ في الخبر سقطاً، وبأني تحت رقم ١٢٢ بتمامه . وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : مع إرجاع الضمير في «من ماله» إلى الميت أيضاً يحتمل أن يكون المراد حصَّة الولد مجازاً .
٢ - يمكن أن يكون المراد به محمد بن القاسم بن الفضيل وعليه فالتسند صحيح .

عن صَفْوَانَ ، عن العلاء ، عن مُحَمَّد بن مسلم ، عن أَحَدِهِمَا رضي الله عنه « قال : سألته عن المتوفى عنها زوجها أَلها نَفَقَةٌ ؟ قال : لا ، يُنْفَق عليها من مالها . »
فأما ما رواه :

صع ﴿ ٥٢٠ ﴾ ١٢٣ - مُحَمَّد بن عَلِيّ بن محبوب ، عن أَحْمَد بن مُحَمَّد ، عن البرقي عن عبد الله بن الْمُغِيرَةَ ، عن الشَّكُوفِيّ ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عَلِيّ رضي الله عنه « قال في نَفَقَةِ الحامِلِ المتوفى عنها زوجها : من جميع المال حتى تضع . »

فيحتمل هذا الخبر وجهين : أحدهما : أن يكون محمولاً على الاستحباب إذا رضي الوارثة بذلك ، والثاني : أن يكون الوجه فيه أن ينفق عليها من جميع المال لأن نصيب الحمل لم يتميّز بعد وإنما يتميّز إذا وَصَعَتْ فيعلم أَدَكَرُّ هو أم أنثى ، فحينئذ يعزل ماله ، فإذا تميّز أخذ منه ما أنفق عليها ورُدَّ على الوارثة ، ويكون فائدة الخبر أن لا تلزم النفقة عليها واحداً دون الآخر ، بل يكونون كلهم في ذلك سواء .

) والأمة إذا كانت زوجة وهي أم ولدٍ لمولاهها ، ومات عنها زوجها كانت عدتها حرّة وإذا كانت أمة ليست بأم ولد كانت عدتها شهرين و خمسة أيام)

يدلُّ على القسم الأوّل ظاهر الآية وهي عامة في جميع الزوجات وليس فيها تمييز حرّة من أمة ، وليس يلزمنا مثل ذلك لأننا إنما نَحْصُصُها بما نَدَكَرُّه فيما بعد من الأخبار ، وأيضاً فقد روى :

صع ﴿ ٥٢١ ﴾ ١٢٤ - مُحَمَّد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن - زياد . ومحمد بن يحيى ، عن أَحْمَد بن مُحَمَّد . و عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رِثَاب ؛ و عبد الله بن بُكَيْر ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر رضي الله عنه « قال : إن الأمة و الحرّة كلتَيْهما إذا مات عنها زوجها في العِدَّة سواء ، إلا أن الحرّة تحدُّ والأمة لا تحدُّ . »

صع ﴿ ٥٢٢ ﴾ ١٢٥ - وعنه ، عن مُحَمَّد بن يحيى ، عن أَحْمَد بن مُحَمَّد ، عن عَلِيّ

ابن التعمان، عن ابن مُسكان، عن سليمان بن خالد «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأمة إذا طُلقت ما عدتها؟ قال: حيضتان أو شهران^(١)، قلت: فإن توفي عنها زوجها؟ فقال: إن علياً عليه السلام قال في أمهات الأولاد: لا يتزوجن حتى يعتدّن أربعة أشهر وعشراً وهن إماء»^(٢).

مع ﴿٥٢٣﴾ ١٢٦ - الحسن بن محبوب، عن وهب بن عبد ربه، عن أبي - عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجل كانت له أمٌ ولدٌ فزوجها من رجل فأولدها غلاماً، ثم إن الرجل مات فرجعت إلى سيدها، أله أن يطأها؟ قال: تعتد من الزوج أربعة أشهر وعشراً، ثم يطأها بالملك بغير نكاح».

مع ﴿٥٢٤﴾ ١٢٧ - علي بن الحسن، عن أحمد؛ ومحمد ابني الحسن، عن علي بن يعقوب، عن مروان بن مسلم، عن أيوب بن الحر، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: عدّة المملوكة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً»^(٣).
فأما الذي يدل على أنها إذا لم تكن أمٌ ولد كان عدتها ما قدمناه من نصف عدّة الحرة ما رواه:

مع ﴿٥٢٥﴾ ١٢٨ - الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن علي^(٣)، عن أبي - بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طلاق الأمة، فقال: تطليقتان، وقال: قال أبو عبد الله عليه السلام: عدّة الأمة التي يتوفى عنها زوجها شهران وخمسة أيام، و عدّة الأمة المطلقة شهر ونصف».

١ - زاد في الكافي هنا «حتى تحيض»، و الظاهر تحريف ذلك، و لعل الأصل: «إذا لا تحيض». و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : «أو شهران» لعله على الاستحباب، و ما في الكافي لعل معناه إلا أن تحيض قبل ذلك، أو ترتبص الحيض وإن كان إلى شهرين.

٢ - أي حكم عليه السلام في أمهات الأولاد أن يعتدّن أربعة أشهر وعشراً في حال كونهن إماء، أي في حال حياة موابهن، إذ هن بعدهن أحرار، أو أنه عليه السلام حكم في موت موابهن بذلك فعهنا أيضاً كذلك، و على التقديرين لا ظهور فيه، لاخصصاص الحكم بأمهات الأولاد بل يمكن أن يكون استدلالاً بحكم أم الولد على مطلق حكم الأمة، أو تشبيهاً للثاني بالأول. (المسالك)

٣ - يعني الباطني، و راويه الجوهري.

نق ﴿٥٢٦﴾ ١٢٩ - وعنه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران «قال: سألته^(١) عن الأمة يُتوفى عنها زوجها، فقال: عدتها شهران وخمسة أيام، وقال: عدّة الأمة التي لا تحيض خمسة وأربعون يوماً».

صح ﴿٥٢٧﴾ ١٣٠ - علي بن إسماعيل، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن - الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: عدّة الأمة إذا تُوفّي عنها زوجها شهران وخمسة أيام، وعدّة الأمة المطلقة التي لا تحيض شهرٌ ونصف»^(٢).

صح ﴿٥٢٨﴾ ١٣١ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير؛ وأحمد بن محمد، عن جميل بن دُرّاج، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: الأمة إذا تُوفّي عنها زوجها فعدّتها شهران وخمسة أيام».

صح ﴿٥٢٩﴾ ١٣٢ - وعنه، عن الثّضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سمعته يقول: طلاق العبد للأمة تطليقتان وأجلها حيضتان إن كانت تحيض، وإن كانت لا تحيض فأجلها شهرٌ ونصف، فإن مات عنها زوجها فأجلها نصف أجل الحرّة شهران وخمسة أيام».

فإن قيل: ليس في شيء من هذه الأخبار أن المراد بالإماء المذكورات هن أمهات الأولاد فلم خصصتموها بهن؟! ولا في جميع الأخبار التي قدّمتموها ذكر أمهات الأولاد، بل فيها أن عدّة الأمة مثل عدّة الحرّة سواء، فلم تخصصونها؟ قيل له: إنّا خصصنا هذه الأخبار والأوّل أيضاً لئلا تتناقض الأخبار، ولأنّ قولهم في الأخبار: أمة، كالمجمل لأنّه يشتمل على أم الولد وغيرها، فيحتاج إلى بيان، فإذا جاء من الأخبار ما يتضمّن تعليق الحكم بأمّ الولد كان ذلك حاكماً على جميعها [و] قاضياً بالتفصيل الذي ذكرناه، فمن روى ذلك سليمان ابن خالد وهب بن عبد ربّه وقد قدّمنا ذكرهما.

١ - يعني: عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام.

٢ - يمكن حمل أخبار التصنيف على التّقية، لاشتهاره بين العامة. (ملذ)

﴿وإذا كانت تحت الرجل أمة يطأها بملك اليمين، فمات عنها أو أعتقها بعد وفاته وجب عليها عِدَّة الحُرَّة المتوفى عنها زوجها، فإن أعتقها في حياتها ثم مات عنها ولو بساعة كانت عِدَّتْهَا عِدَّة الحُرَّة المطلقة ثلاثة قُرُوءٍ﴾^١
يدلُّ على ذلك ما رواه:

٥٣٠ ﴿٥٣٠﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «(في الأمة إذا غشيها سيدها ثم أعتقها، فإن عِدَّتْهَا ثلاث حِيض، فإن مات عنها فأربعة أشهر وعشراً)»^(١).

٥٣١ ﴿٥٣١﴾ - عنه، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار «قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الأمة يموت سيدها؟ قال: تعتد عِدَّة المتوفى عنها زوجها، قلت: فإن رجلاً تزوجها قبل أن تنقضي عِدَّتْهَا؟ قال: يفارقها ثم يتزوجها نكاحاً جديداً بعد انقضاء العِدَّة»^(٢)، قلت: فأين ما بلغنا عن أبيك في الرجل إذا تزوج المرأة في عِدَّتْهَا لم تحلَّ له أبداً؟ قال: هذا جاهلٌ».

٥٣٢ ﴿٥٣٢﴾ - ١٣٥ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت له: يكون الرجل تحت السرية فيعتقها؟ فقال: لا يصلح لها أن تنكح حتى تنقضي عِدَّتْهَا ثلاثة أشهر، فإن توفي عنها مولاها فعدتها أربعة أشهر وعشراً».

٥٣٣ ﴿٥٣٣﴾ - ١٣٦ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألت عن رجل أعتق وليدته عند-

١ - أي فتعدت أربعة أشهر وعشراً، أو المعنى: و يضيف إليها عشراً، و يكون الواو بمعنى «مع»، و فيه شيء، و قال في التامع: لو طء المولى أمته ثم أعتقها اعتدت بثلاثة أقرء. و قال السيد: هذا مذهب الأصحاب، لا أعلم فيه مخالفاً. (ملد)

٢ - محمولٌ على عدم الدخول.

الموت^(١)، فقال: عِدَّتْهَا عِدَّةُ الْحَرَّةِ الْمَتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَعْتَقَ وَلِيدَتَهُ وَهُوَ حَيٌّ وَقَدْ كَانَ يَطَّأُهَا، فَقَالَ: عِدَّتْهَا عِدَّةُ الْحَرَّةِ الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ».

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِتْقِ الْمَذْكُورِ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ إِذَا كَانَ بَعْدَ الْمَوْتِ، مَا رَوَاهُ:

صَحَّ ﴿٥٣٤﴾ ١٣٧ - الْحَسَنُ بْنُ مَجْبُوبٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «فِي الْمُدْبِرَةِ إِذَا مَاتَ مَوْلَاهَا أَنْ عِدَّتْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا مِنْ يَوْمِ مَوْتِ سَيِّدِهَا إِذَا كَانَ سَيِّدَهَا يَطَّأُهَا، قِيلَ لَهُ: فَالرَّجُلُ يَعْتَقُ مَمْلُوكَتَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَاعَةٍ أَوْ بِيَوْمٍ ثُمَّ يَمُوتُ؟ قَالَ: فَقَالَ: هَذِهِ تَعْتَدُّ ثَلَاثَ حَيْضٍ أَوْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ مِنْ يَوْمِ أَعْتَقَهَا سَيِّدَهَا» (٢).

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ:

نَقَى ﴿٥٣٥﴾ ١٣٨ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ عِدَّةِ الْأُمَّةِ الَّتِي يُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، قَالَ: شَهْرٌ وَنِصْفٌ».

↑
١٥٦

فَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ وَهَمَ الرَّاوي فِي نَقْلِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَمِعَ ذَلِكَ فِي الْمَطْلُوقَةِ، لِأَنَّهَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ عِدَّةَ الْأُمَّةِ الْمَطْلُوقَةِ شَهْرٌ وَنِصْفٌ فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ - الْأَمْرُ فَرَوَاهُ فِي الْمَتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ لِإِنْبَاقِي مَا قَدَّمَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ. ﴿فَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ بِهَا إِذَا مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الزَّوْجَةِ الدَّائِمَةِ أَرْبَعَةَ﴾

١ - أي علق عتقها على الموت، كما فهمه الأصحاب، ويشعر به آخر الخبر. (ملذ)

٢ - قال في الشرائع: لو كان المولى يطأها ثم دبرها اعتدت بعد وفاته بأربعة أشهر و عشرة أيام، ولو اعتقها في حياته اعتدت بثلاثة أقراء، و قال صاحب المسالك: مستند الحكم رواية داود الرقي، و نازع ابن إدريس في الأمرين، أنا الأول فلأن جعل عتقها بعد موته لا يصدق عليها أنها زوجته، والعدة مختصة بها، كما تدل عليه الآية، و أنا الثاني فلأن المعتقة غير مطلقة، فلا يلزمها عدة المطلقة - انتهى. و قوله: «أو ثلاثة قروء» التردد من الراوي.

أشهر وعشراً^(١)» *

ح ﴿٥٣٦﴾ ١٣٩ - روى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن علي بن إسماعيل ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن بن الحجاج « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة يتزوجها الرجل متعة ، ثم يتوفى عنها زوجها ، هل عليها العدة ؟ فقال : تعتد أربعة أشهر وعشراً ، فإذا انقضت أيامها وهو حي فحيضة ونصف ، مثل ما يجب على الأمة ، قال : قلت : فتحد ؟ قال : فقال : نعم إذا مكثت عنده أياماً فعلها - العدة وتحده ، وأما إذا كانت عنده يوماً أو يومين أو ساعة من النهار فقد وجبت - العدة كمثلًا ولا تحده »^(٢) .

سح ﴿٥٣٧﴾ ١٤٠ - وعنه ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أذينة ، عن زرارة « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام ما عدة المتعة إذا مات عنها - الذي تمتع بها ؟ قال : أربعة أشهر وعشراً ، قال : ثم قال : يا زرارة كل التكاح إذا مات الزوج فعلى المرأة حرّة كانت أو أمة ، أو على أيّ وجه كان التكاح منه متعة أو تزويجاً أو ملك يمين فالعدة أربعة أشهر وعشراً ، و عدة المطلقة ثلاثة أشهر ، و الأمة المطلقة عليها نصف ما على الحرّة ، و كذلك المتعة عليها مثل ما على الأمة » . فأما ما رواه :

سح ﴿٥٣٨﴾ ١٤١ - الصّفّار ، عن الحسن بن عليّ ، عن أحمد بن هلال ، عن الحسن بن عليّ بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن أبيه عليّ بن يقطين ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : عِدَّة المرأة إذا تمتع بها فأتها زوجها خمسة وأربعون يوماً »^(٣) .

١ - هذا هو المشهور بين الأصحاب ، و ذهب المفيد والمرضى - رحمهما الله - إلى أنّ عدتها شهران و خمسة أيام .

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لم أر قائلًا بهذا التفصيل ، بل المقطوع به في كلامهم لزوم الحداد عليها مطلقاً .

٣ - قال الأستاذ القسري - رحمه الله - في نكاح المتعة من النجعة : « يحتمل أن يكون (أربعون) محذوف «ستون» فيكون حاله كالزاني » .

فهذا الخبر وَهْمٌ^(١) من الرّواي و يجوز أن يكون سَمِعَ في مُتَعَةٍ انقَضَتْ
أَيامُها كان عليها خمسة وأربعون يوماً، فحمله على المتوفى عنها زوجها.
وأما ما رواه:

س (٥٣٩) ﴿١٤٢﴾ - علي بن الحسن الطاطري قال: حَدَّثَنِي [علي بن] (٢)
عبيد الله بن علي بن أبي شُعْبَةَ الحليّ، عن أبيه - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام
« قال: سألتُه عن رجل تزوّج امرأة مُتَعَةً، ثمّ مات عنها ما عِدَّتْها؟ قال: خمسة و
ستون يوماً » (٣).

فيحتمل أن يكون المراد به إذا كانت الزّوجة أمة قوم، تمتع بها الرّجل
بإذنه، فعِدَّتْها عِدَّةُ الإماء خمسة وستون يوماً حسب ما قدّمناه فيهنّ، إذا لم تكن
أصهار أولاد.

* (و عِدَّةُ اليهوديّة و النّصرانيّة مثل عِدَّةُ المُسلمة إذا مات عنها
زوجها) *

ص (٥٤٠) ﴿١٤٣﴾ - روى محمد بن عليّ بن محبوب، عن العباس بن -
معروف، عن ابن محبوب، عن يعقوب السّراج، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال:
قلْتُ له: النّصرانيّة مات عنها زوجها و هو نصرانيّ ما عِدَّتْها؟ قال: عِدَّةُ الحرّة -
المُسلمة أربعة أشهر و عشرًا » (٤).

قال الشّيخ - رحمه الله - : ﴿والمُعْتَدَّةُ من الطّلاق ليس عليها جِدادٌ،

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يمكن حمله على ما إذا مات في العدة، و هو أولى من
حمله على الوهم.

٢ - ما بين المعقوفين سقط من جلّ النسخ. و موجود في بعضها و في الاستبصار.

٣ - بمضمونه أفتى المفيد والمرضى - رحمها الله - كما عرفت. (ملذ)

٤ - المشهور بين الأصحاب أنّ عِدَّةَ الدّميّة الحرّة في الطّلاق و الوفاة كعِدَّةِ المسلمة الحرّة،
لعموم الأدلّة و صحیحة يعقوب السّراج، ولكن ورد في رواية زرارة ما يدلّ على أنّها كالأمة، و
نقله العلامة عن بعض الأصحاب و لم يعلم قائله. (المسالک)

والمُعْتَدَّة من الوفاة تحمّد وتَمْتَنع من الطّيب كلّه و من الزّينة^(١)، و لا تبيت - المطلقّة عن بيتها الذي طُلِّقَتْ فيه، و لا تخرج منه إلّا لحاجة صارفة، و تبيت - المعتدّة من الوفاة أين شاءت و تنتقل عن منزلها متى شاءت ﴿

مجمه ﴿٥٤١﴾ ١٤٤ - روى محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد ابن محمّد، عن محمّد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن زُرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المطلقّة تكتحلّ و تحتضب و تطيب و تلبس ما شاءت من الثياب، لأنّ الله تعالى يقول: «لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا^(٢)» لعلّها أن تقع في نفسه فيراجعها».

فق ﴿٥٤٢﴾ ١٤٥ - عنه، عن عليّ، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران «قال: سألته عن المطلقّة أين تعتدّ؟ قال: في بيتها لا تخرج، فإن أردتّ زيارةً خرجت بعد نصف اللّيل، و لا تخرج نهاراً، و ليس لها أن تحجّ حتى تنقضي عدّتها^(٣). و سألته عن المتوفّي عنها زوجها أ كذلك هي؟ قال: نعم، و تحجّ إن شاءت».

فق ﴿٥٤٣﴾ ١٤٦ - محمّد بن يعقوب، عن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن - عبد الجبار، عن محمّد بن إسماعيل، عن أبان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي - عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المتوفّي عنها زوجها، فقال: لا تكتحلّ للزّينة و

١ - الحِدادُ فِعَالٌ مِنَ الْحَدِّ، وَ هُوَ لَعْنَةٌ مِنَ الْمَنعِ، يُقَالُ: أَحَدَتِ تَحَدُّ إِحْدَادًا، وَ حَدَّتْ تَحَدُّ إِحْدَادًا أَي مَنَعَتْ نَفْسَهَا مِنَ التَّرْتِينِ، وَ الْأَصْلُ فِي وَجُوبِهِ عَلَى الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ وَ الْأَخْبَارِ، وَ الْمُرَادُ تَرَكَ مَا فِيهِ زِينَةٌ فِي الْقُوبِ، وَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْبَدَلِ كَلْبَسِ الْقُوبِ الْأَحْمَرِ وَ الْأَخْضَرَ وَ نَحْوَهَا مِنَ الْأَلْوَانِ الَّتِي يَتَزَيَّنُّ بِهَا عَرَفَاءُ. (المسالك)

٢ - الطلاق: ١.

٣ - حمل على الرجعية، و لا خلاف في أنّها لا تخرج من بيت الزوج، و لا يجوز له أن يخرجها إلّا أن تأتي بفاحشة مبينة لقوله تعالى: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ» [الطلاق: ١]. و تقدّم الخبر ص ٢٠٩ تحت رقم ٤٤٥ مع بيانه.

لا تطيب، ولا تلبس ثوباً مَصْبُوغاً، ولا تبيت عن بيتها، و تقضي الحقوق و تمتشط بِفِئْسَلَةٍ^(١)، و تحجَّجُ و إن كانت في عِدَّتِهَا».

فق ﴿٥٤٤﴾ ١٤٧ - و عنه، عن مُحمَّد بن زياد، عن ابن سَمَاعَةَ، عن ابن - رباط، عن ابن مُسْكَانَ، عن أبي العباس^(٢) « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : المتوفى عنها زوجها؟ قال: لا تكتحل لزيْنَةٍ، و لا تطيب، و لا تلبس ثوباً مَصْبُوغاً، و لا تخرج نهاراً، و لا تبيت عن بيتها، قلت: أ رأيت إن أرادت أن تخرج إلى حَقِّ كيف تصنع؟ قال: تخرج بعد نصف الليل و ترجع عِشاءً».

مع ﴿٥٤٥﴾ ١٤٨ - و عنه، عن مُحَمَّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عليّ ابن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن مُحَمَّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام « قال : سألت عن المتوفى عنها زوجها أين تعتدُّ؟ قال : حيث شاءت و لا تبيت عن بيتها»^(٣).

سد ﴿٥٤٦﴾ ١٤٩ - و عنه، عن مُحَمَّد^(٤)، عن أحمد بن محمد، عن الحسين؛ و مُحَمَّد بن عيسى، عن يونس - عن رجل - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألت عن المتوفى عنها زوجها تعتدُّ في بيت تمكث فيه شهراً أو أقل من شهر أو أكثر، ثم تتحوّل منه إلى غيره، ثم تمكث في المنزل الذي تحوّلت إليه مثل ما تمكثت في -

١ - الفِئْسَلَةُ - بالكسر - : الطيب و ما تجعله المرءة في شعرها عند الامتشاط، و ما يفسل به الرأس من خطمي و نحوه كاليفسل - بالكسر . (القاموس) و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يمكن أن يقرء ما في الخبر بالتاء و الهاء، و على الثاني الضمير راجع إلى الامتشاط، و المراد على التقديرين ما ذكر في القاموس سوى الطيب، و يمكن أن يقرء: «بفِئْسَلَةٍ» بالفتح، و الأول أظهر كما لا يخفى . ٢ - المراد به فضل بن عبد الملك البقباق الكوفي الثقة .

٣ - يمكن الجمع بين الأخبار - مع قطع النظر عن أقوال الأصحاب - بجمل تلك الأخبار على عدم بيتوتها عن بيت تعتد فيه، و الأخبار الأخر على عدم لزوم اعتدادها في بيت الزوج كما هو الظاهر من الأخبار، لكن لا خلاف ظاهراً بين الأصحاب في عدم وجوب كون اعتداد المتوفى عنها زوجها في بيت الزوج، و لا في مكان مخصوص، و الظاهر من الكليني (ره) أنه اختار ما قلنا . (ملذ) ٤ - هو ابن يحيى العطار، و المراد بـ«الحسين» ابن سعيد الأهوازي .

المزل الذي تحولت منه ، كذا صديعتها حتى تنقضي عدتها ؟ قال : يجوز ذلك لها فلا بأس .»

فأما ما رواه :

ضع ﴿٥٤٧﴾ ١٥٠ - محمد بن يعقوب^(١)، عن عدة من أصحابنا ، عن سهل ابن زياد ، عن محمد بن الحسن بن شَمونَ ، عن عبد الله بن عبد الرحمن ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله ، عن عليّ عليه السلام « قال : المطلقة تحدُّ كما تحدُّ - المتوفى عنها زوجها ، ولا تكتحل ولا تطيب ولا تحتضب ولا تمتشط »^(٢) . فهذا الخبر محمولٌ على أنه إذا كانت المطلقة بانئة ، يستحبُّ لها الجِداد لأنَّ ترك الجِداد إنَّما يستحبُّ في الطلاق الرجعي ليراها الرَّجل فرمما راجعها .

نق ﴿٥٤٨﴾ ١٥١ - سعد ، عن محمد بن أبي الصهبان^(٣) ، عن الحسن بن عليّ ابن فضال ، عن عبد الله بن بكير ، عن محمد بن مسلم « قال^(٤) : ليس لأحد أن يحدَّ أكثر من ثلاث إلا المرأة على زوجها حتى تنقضي عدتها »^(٥) .

قال محمد بن الحسن : فإتضمن الأحاديث المتقدمة من أنَّ المتوفى عنها زوجها لا تبيت عن بيتها محمولٌ على جهة الاستحباب والأفضل ، وإن كانت لو باتت في غير بيتها لم يكن في ذلك بأسٌ حسب ما تضمَّنَت الأحاديث المتأخِّرة .

١٦٠

١ - هذا الحديث لم نجده في الكافي كما لم يجده صاحب الوافي أيضاً .

٢ - لا خلاف ظاهراً بين الأصحاب في عدم وجوب الجِداد على المطلقة ، رجعيةً كانت أم بانئة . (ملذ) وقال العلامة التستري (ره) في الأخبار الدخيلة : «الظاهر أنَّ فيه سقطاً جزئياً ، وأنَّ الأصل في قوله : «المطلقة تحدُّ» «المطلقة لا تحدُّ» ، وعدم جِداد المطلقة ممَّا لا ريب فيه » .

٣ - اسم أبي الصهبان عبد الجبار . ٤ - يعني الإمام عليه السلام .

٥ - قال في المسالك : لا يجب الجِداد على غير الزوج من الأقارب ، ولا يجرم سواه زاد على ثلاثة أيام أم لا للأصل ، وحرز بعض العامة الجِداد على غير الزوج زيادةً على ثلاثة أيام لقوله عليه السلام : «لا يجزئ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدَّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً» ، ويمكن أن يستدلَّ به على كراهية ما زاد على الثلاثة للتساهل في أدلة الكراهة كالسنة .

ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

ث (٥٤٩) ١٥٢ - محمد بن يعقوب ، عن حميد بن زياد ، عن ابن سماعَةَ ، عن محمد بن زياد ، عن عبد الله بن سنان ؛ و معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المرأة المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها أو حيث شاءت ؟ قال : بل حيث شاءت ، إنَّ علياً عليه السلام لما توفي عمر أتى أم كلثوم فانطلق بها إلى بيته» (١).

ص (٥٥٠) ١٥٣ - و روى الحسين بن سعيد ، عن التضر بن سويد ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد «قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة توفى عنها زوجها أين تعتد ، في بيت زوجها أو حيث شاءت ؟ قال : بل حيث شاءت ، ثم قال : إنَّ علياً عليه السلام لما مات عمر أتى أم كلثوم فأخذ بيدها فانطلق بها إلى بيته» .

س (٥٥١) ١٥٤ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبي يحيى الواسطي - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال : يجد الحميم على حميمه ثلاثاً ، و المرأة على زوجها أربعة أشهر و عشرًا» .

قال الشيخ - رحمه الله - ﴿وإذا طلق الرجل امرأته و هو غائب عنها ، ثم ورد الخبر عليها بذلك و قد حاضت من يوم طلقها إلى ذلك اليوم ثلاث حيض

١ - عنون الكليني - رحمه الله - في الكافي ج ٥ ص ٣٤٦ باباً في تزويج أم كلثوم ، و أورد فيه «عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ؛ و حماد ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في تزويج أم كلثوم ، فقال : إنَّ ذلك فرج غضبناه» ، و «عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لما خطب إليه قال له أمير المؤمنين عليه السلام : إنَّها صبينة ، قال : فلتني العتاس فقال له : ما لي ، أبي بأس ؟ قال : و ما ذلك ؟ قال : خطبت إلى ابن أخيك فردني ؛ أما والله لأعوزن زمزم ، و لا أدع لكم مكرومة إلا هدمتها ، و لأقيمن عليه شاهدين بأنه سرق و لأقطعن يمينه ، فاتاه العتاس فأخبره و سأله أن يجعل الأمر اليه فجعاه إليه» . و أقول : أجب المفيد - رحمه الله - عن ذلك في أجوبة للمسائل السروية بأجوبة كثيرة ، فن أراد الاطلاع فليراجع هناك .

فقد خَرَجَتْ من عِدَّتْها و لا عِدَّةَ عليها بعد ذلك ، و إن كانت حاضت أقلّ من ثلاث حيضٍ احتسبت به من العِدَّة و بَنَتْ عليها تمامها ﴿١﴾ .

ح ﴿٥٥٢﴾ ١٥٥ - روى [ذلك] محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عَمْرِ بْنِ أُدَيْنَةَ ، عن زُرَّارَةَ ؛ و محمد بن مسلم ؛ و بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ ، عن أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام « أَنَّهُ قَالَ فِي الْغَائِبِ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ : فَإِنَّهَا تَعْتَدُ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي طَلَّقَهَا » (١) .

صح ﴿٥٥٣﴾ ١٥٦ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عليّ ابن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم « قَالَ : قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ غَائِبٌ فَلْيَشْهَدْ عَلَى ذَلِكَ ، فَإِذَا مَضَى ثَلَاثَةُ أَقْرَابٍ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا » (٢) .

١ - قال المحقق : تعتد زوجه الحاضر من حين الطلاق أو الوفاة ، و تعتد من الغائب في الطلاق من وقت الوقوع ، و في الوفاة من حين البلوغ و لو أخير غير عدل ، لكن لا تنكح إلا مع الشبوت ، و فائدته الاجتزاء بتلك العدة ، ولو علمت الطلاق و لم تعلم الوقت اعتدت عند البلوغ - انتهى . و في المسالك : ما ذكره من الفرق هو المشهور بين الأصحاب ، و مال إليه الشيخان و أكثر المتقدمين و جميع المتأخرين ، و مستنده الأخبار المستفيضة الصحيحة ، و للأصحاب أقوال أخر ، منها قول ابن الجنيد بالتسوية بينها بالاعتداد من حين الموت و الطلاق إن علمت الوقت ، و إلا حين يبلغها فيها ، محتجاً بعموم الآية و صحيحة الحلبي و رواية الحسن بن- زياد . و قيل بالفرق بين المدة القليلة و الكثيرة في الوفاة ، فتعتد من حين الوفاة في الأول دون الثاني ، ذهب إليه الشيخ في التهذيب ، و ذهب أبو الصلاح إلى أنها تعتدان حين بلوغ الخبر مطلقاً . ثم أنها إبتا تعتد حين بلوغ خبر الطلاق حيث يجهل وقته بكل وجه ، بحيث يشمل وقوعه قبل الخبر بغير فصل . ولو فرض العلم بتقدمه مدة - كما لو كان الزوج في بلاد بعيدة يتوقف بلوغ الخبر على قطع المسافة - حكم بتقدمه في أقلّ زمان يمكن فيه مجيء الخبر . و بالجملة كل وقت يعلم تقدم الطلاق عليه يحتسب من العدة .

٢ - تقدم الخبر في باب أحكام الطلاق تحت رقم ١١٧ عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عنه عليه السلام ، و فيه : « فَإِذَا مَضَى ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا . » ، و الظاهر صحة « أشهر » و تصحيف الأقران . (راجع الأخبار الدخيلة ج ٣ ص ٨٩)

قال محمد بن الحسن : و هذا الحكم إثمًا يجوز لها إذا قام لها البيّنة على أنه طلقها في يوم بعينه ، فإن لم تقم البيّنة على اليوم الذي طلقها فيه فلتعتد من يوم يبلغها . يدلُّ على ذلك ما رواه :

ح ﴿٥٥٤﴾ ١٥٧ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن - الرجل يطلق امرأته و هو غائب عنها ، من أيّ يوم تعتد ؟ فقال : إن قامت لها بيّنة عدل على أنها طلقت في يوم معلوم فلتعتد من يوم طلقت ، وإن لم تحفظ في أيّ يوم و أيّ شهر فلتعتد من يوم يبلغها » .

ض ﴿٥٥٥﴾ ١٥٨ - عنه ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن أبي نصر ، عن مثنى الحنّاط ، عن زرارة « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته و هو غائب متى تعتد ؟ قال : إذا قامت لها البيّنة أنها طلقت في يوم معلوم و شهر معلوم ، فلتعتد من يوم طلقت و إن لم تحفظ في أيّ يوم و أيّ شهر فلتعتد من يوم يبلغها » ^(١) .

ص ﴿٥٥٦﴾ ١٥٩ - الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن شعيب بن يعقوب ^(٢) ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سُئِلَ عن المطلقة يطلقها زوجها و لا تعلم إلا بعد سنة ، فقال : إن جاءَ شاهدا عدلٍ فلا تعتد ، و إلا فلتعتد من يوم يبلغها » .

قال الشَّيْخ - رحمه الله - ﴿ و إذا مات عنها زوجها في غيبته اعتدَّت لوفاته يوم يبلغها و إن كان ذلك بعد سنة [أ] و أكثر ^(٣) ﴾ .

١ - يمكن حمله على أن المعنى من يوم يبلغها و يتحقّق عندها تحقّق الطلاق فيه من يوم طلقت إلى يوم وصول الخبر ، و إن كان بعيداً . (ملذ)

٢ - هو العرقوقي ، ابن أخت أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي .

٣ - كذا في النسخ ، و في اللقنة هكذا : « و إذا مات عنها زوجها في غيبته و وصل خبر وفاته إليها بعد سنة ، أو أقلّ من ذلك ، أو أكثر اعتدَّت [لوفاته] من يوم بلغها الخبر بذلك ، و لم تحسب بما مضى من الأيام التي لم تعلم بوفاته فيها » .

ح ﴿٥٥٧﴾ ١٦٠ - روى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام «قال: المتوفى عنها زوجها تعتد حين يبلغها لأنتها تريد أن تحده له».

ج٤ ﴿٥٥٨﴾ ١٦١ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي ابن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إن مات عنها وهو غائب فقامت البينة على موته فعدتها من يوم يأتيها الخبر أربعة أشهر وعشراً، لأن عليها أن تحده عليه في الموت أربعة أشهر وعشراً^(١)، فتمسك عن الكحل والقطيب والإصباغ».

ح ﴿٥٥٩﴾ ١٦٢ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة؛ و محمد بن مسلم؛ و بريد بن معاوية، عن أبي جعفر عليه السلام «أنه قال في الغائب عنها زوجها إذا توفي قال: المتوفى عنها زوجها تعتد من يوم يأتيها الخبر لأنتها تحده عليه».

ج٤ ﴿٥٦٠﴾ ١٦٣ - عنه، عن محمد^(٢)، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكيناني، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: أتي يموت عنها زوجها وهو غائب فعدتها من يوم يبلغها، إن قامت البينة أو لم تقم»^(٣).

↑
١٦٣

١ - قال في المسالك: الحكم على هذا التعليل في الأمة، حيث لا توجب عليها الحداد، فإن مقتضاه هنا أنها كالمطلقة، ويمكن القول هنا بمساواتها للحرة، نظراً إلى إطلاق كثير من الأخبار، والتعليل في الأحكام الشرعية ضبطاً للقواعد الكلية لا يعتبر فيه وجوده في جميع أفرادها الجزئية كحكمة العدة، ويمكن أن تكون الحكمة وراء الحداد إظهار التفجع والحزن ويتحقق في الأمة أيضاً، وأيضاً فإنها وإن لم توجب إحداد الأمة لكن نقول باستحبابه. (ملذ)

٢ - هو ابن يحيى العطار، وشيخه أبو جعفر الأشعري.

٣ - أي على يوم الموت بعينه، ومجتملاً أن يكون المعنى أنه يكفي بلوغ الخبر للعدة، وإن لم يثبت بالبينة، لكنه بعيد. (ملذ)

صح (٥٦١) ١٦٤ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبي-
أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : إذا طلق الرجل
المرءة وهو غائب فلا تعلم إلا بعد ذلك بسنة أو أكثر أو أقل فإذا علمت تزوجت
و لم تعتد ، والمتوفى عنها زوجها وهو غائب تعتد من يوم يبلغها ولو كان قد
مات قبل ذلك بسنة أو سنتين » .

فأما ما رواه :

فق (٥٦٢) ١٦٥ - محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي-
الخطاب ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن عبد الكريم ، عن الحسن بن زياد^(١)
« قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المطلقة يطلقها زوجها ولا تعلم إلا بعد سنة ،
و المتوفى عنها زوجها فلا تعلم بموته إلا بعد سنة ، قال : إن جاء شاهدان عدلان
فلا تعتدان ، وإلا تعتدان » .

صح (٥٦٣) ١٦٦ - وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى ، عن صفوان ، عن
عبدالله^(٢) ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت : امرأة بلغها نعي
زوجها بعد سنة أو نحو ذلك ، قال : فقال : إن كانت حُبلى فأجلها أن تضع
حملها ، وإن كانت ليست بحُبلى فقد مَضَتْ عَدَّتْهَا إِذَا قَامَتْ لَهَا الْبَيْتَةُ أَنَّهُ مَاتَ فِي
يَوْمِ كَذَا وَ كَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَيْتَةٌ فَلْتَعْتَدْ مِنْ يَوْمِ سَمِعَتْ » .

فهذان الخبران شاذان ناديران مخالفان للأحاديث كلها ، والتفصيل الذي
تضمن الحديث الأخير مخالفه أيضاً الخبر المتقدم ذكره عن أبي الصباح الكينائي
لأنه قال : تعتد من يوم يبلغها قام لها البينة أو لم تقم ، فلا يجوز العدول عن-
الأخبار الكثيرة إلى هذين الخبرين ، على أنه يجوز أن يكون الراوي وهم فسمع
حكم المطلقة فظنه أنه حكم المتوفى عنها زوجها ، لأن التفصيل الذي يتضمنه-

↑
١٦٤

١ - في بعض النسخ : «الحسين بن زياد» ، و ما في المتن : «الحسن» - مكتراً - والظاهر هو
الضيقل ، و رواه عبد الكريم بن صالح الخثعمي .
٢ - المراد به ابن مسكان ، و شيخه عبيدالله بن علي الحلبي .

الخبر الأخير من اعتبار قيام البيّنة وانقضاء العِدّة عند وضع الحمل و غير ذلك كله معتبر فيها، و على هذا التّأويل لا تنافي بين الأخبار.

(و إذا كانت المسافة قريبة من يوم أو يومين و ما أشبههما جاز لها أن تبني على يوم مات الزّوج، وإن كان أكثر من ذلك لم يجز إلا أن تبني على يوم يبلغها)
 روى ذلك :

صح ﴿٥٦٤﴾ ١٦٧ - محمّد بن عليّ بن محبوب، عن محمّد بن عبد الجبار، عن سيف بن عميرة، عن منصور [بن حازم] « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في المرّة يموت زوجها أو يطلقها و هو غائب، قال : إن كان مسيرة أيّام فن يوم يموت زوجها تعتدّ، و إن كان من بعد فن يوم يأتيها الخبر، لأنّها لا بدّ من أن تحدّه ».

قال الشّيخ - رحمه الله - : ﴿و عدّة المتعة قرآن إن كانت مِمّن تحيض، أو خمسة و أربعون يوماً إن كانت مِمّن لا تحيض﴾.
 يدلّ على ذلك ما رواه :

ح ﴿٥٦٥﴾ ١٦٨ - محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال : عدّة المتعة إن كانت تحيض فحيضة، و إن كانت لا تحيض فشهْر و نصف » (١).

١ - اختلف الأصحاب في عدّة المتعّع بها إذا انقضت مدتها، أو وهبها إياها إن لم تكن يانسة، فذهب المحقّق و جماعة منهم الشّيخ و أتباعه إلى أنّ عدّتها حيضتان إن كانت من ذوات الحيض، و قال المفيد و ابن إدريس و جماعة : إنّها طهران، و إن كانت بينها حيضة، و قال ابن بابويه في المقنع : حيضة و نصف، و قال ابن عقيل : عدّتها حيضة، و لو لم تحض و كان في سنها اعتدّت بخمسة و أربعين يوماً اتفاقاً، و لا فرق فيها بين الحرّة و الأمة . (المسالک)

و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : هذا الخبر يصلح مستنداً لابن أبي عقيل، و لعله على المشهور محمول على ما هو داخل في العِدّة ليس إلا حيضة واحدة، و رؤية الثانية ليست إلا كاشفة.

صع ﴿٥٦٦﴾ ١٦٩ - عنه، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام «قال: قال أبو جعفر عليه السلام: عدّة المتعة خمسة وأربعون يوماً، والاحتياط خمسة وأربعون ليلة» (١).

ح ﴿٥٦٧﴾ ١٧٠ - محمد بن يعقوب، عن عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: العِدَّة والحَيْض للتساء إذا- أَدَعَتْ صَدَقَتْ».

↑
١٦٥

ولا ينافي هذا الخبر ما رواه:

صع ﴿٥٦٨﴾ ١٧١ - أحمد بن محمد، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة، عن- السكوني، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أنّ عليّاً عليه السلام قال: في امرأة أَدَعَتْ أنّها حائض ثلاث حيض في شهر، قال: تسأل نِسوة من بطانتها (٢) أنّ حَيْضها كان فيما مضى على ما أَدَعَتْ فإن شهدنَّ صَدَقَتْ وإلا فهي كاذبة» (٣).

١ - قوله: «و الاحتياط - إلخ» قال المولى المجلسي (ره): يمكن أن يكون من كلامه عليه السلام، أو أن يكون من كلام الزنطي، و كأن المراد أنّ الاحتياط أن يكون عدد الليالي أيضاً خمسة و أربعين كالأيام، والحاصل أنّ المعتبر الأيام بلياليها، ثم اعلم أنه وردت أخبار كثيرة في خمسة و أربعين مطلقاً، و خير زرارة خصصها بمن كانت في سنّ من تحيض و لا تحيض، و غاية الاحتياط مراعاة أكثر الأمرين من الحيضتين و خمسة و أربعين يوماً لتكون عاملة بجميع الأخبار.

٢ - في بعض النسخ: «كلفوا نسوة من بطانتها»، و لكن في النسخ المخطوطة و في الفقيه في

آخر كتاب الحيض تحت رقم ٢٠٧ مثل ما في المتن، و هو الصواب، و يدلّ عليه بيان المؤلف.

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قطع الأصحاب بأنّه إذا ادّعت المرأة انقضاء العِدّة

بالحيض في زمان يمكن فيه ذلك كان قولها مقبولاً فيه، و هذا الحكم مقطوعٌ به في كلام الأصحاب. و إطلاق التّصّ و الفتنوى يقتضي عدم الفرق في ذلك بين دعوى المعتاد و غيره.

واستقرب الشّهد في اللّمة أنّها لا تقبل من المرأة دعوى غير المعتاد إلا بشهادة أربع من التّساء المطلّعات على باطن أمرها. ولو ادّعت انقضاء العِدّة بالأشهر، فالمشهور أنّه لا يقبل قولها. و قال

السيد في شرح التّافع: و لا ريب فيه مع إنكار الزوج، فأما إذا لم يكن لها منازع أمكن جواز التّعويل على قولها إذا لم يظهر فسادها، و هو حسن.

لأنّ هذا الخبر محمولٌ على امرأةٍ مُتَّهَمَةٍ في قولها، ألا ترى أنّه يتضمّن حكم من تدعى ثلاث حيضٍ في شهر، وهذا ممّا يندر في النساء ويقع هناك شبهة، فحينئذٍ [قال:] تسأل نِسوةً من أهلها، فأما إذا كانت غير مُتَّهَمَةٍ فالقول قولها و تصدّق فيما تقول حسب ما تضمّن الخبر الأوّل.

﴿٧- باب لحوق الأولاد بالآباء﴾

* و ثبوت الأنساب و أقل الحمل وأكثره *

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿و من ولدت زوجته على فراشه - إلى قوله :- و نحن نبين﴾ (١).

صح ﴿٥٦٩﴾ ١ - روى محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد ابن أبي عبدالله، عن أبيه، عن وهب، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: يعيش الولد لِسِتَّة أشهر و لِسَبْعَة و لِتِسْعَة، و لا يعيش ثمانية أشهر» (٢).

١ - في المقتعة: «و من ولدت زوجته على فراشه - و قد دخل بها - ولداً لستة أشهر من يوم وطئها، وكان الولد نافعاً، فهو ولده بحكم الشريعة و قضاء العادة، و لا يجزئ له نفيه و لا إنكاره، و إن ولدت حياً نافعاً لأقل من ستة أشهر من يوم لآتمسها فليس بولد له في حكم العادة، و هو بالخيار، إن شاء أقرّ به، و إن شاء نفاه عنه، غير أنّه إن نفاه فخاصمته المرأة و ادّعت أنّه منه، و اختلفا في زمان الحمل، كان عليه ملاعنتها، و نحن نبين حكم اللعان فيما يلي هذا الباب إن شاء الله».

٢ - أجمع علماء الاسلام على أنّ أقلّ المدة التي يمكن فيها تولد الإنسان حياً كاملاً و نشؤه من حين الوطء إلى حين الولادة ستة أشهر، و اختلفوا في أقصى مدته فأطبق أصحابنا على أنّها لا تزيد على سنة، ثمّ اختلفوا فالمشهور أنّها تسعة أشهر، و ذهب إليه الشيخان في النهاية و المقتعة، و ابن الجنيد و سلاور و ابن البرزج و المرتضى في أحد قوليه و جماعة آخرون. (المسالک)

س ﴿٥٧٠﴾ ٢ - و عنه ، عن عليّ بن محمد ، عن صالح بن أبي حماد ، عن يونس بن عبدالرحمن ، عن عبدالرحمن بن سيابة - عمن حدّثه - عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألته عن غاية الحمل بالولد في بطن أمه كم هو ، فإنّ الناس يقولون : ربما يبقى في بطنها سنتين ؟ فقال : كذبوا ! أقصى حدّ الحمل تسعة أشهر ، لا يزيد لحظة ، لو زاد ساعة لقتل أمه قبل أن يخرج » (*).

كع ﴿٥٧١﴾ ٣ - عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مزار ؛ وغيره ، عن يونس « في المرّة يغيب عنها زوجها فتجيء بولد ، أنه لا يلحق الولد بالرجل إذا كانت غيبته معروفة ، ولا تصدق أنه قدم فأحبلها ».

ضع ﴿٥٧٢﴾ ٤ - الحسن بن محبوب ، عن أبي جميلة ، عن أبان بن تغلب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فلم تلبث بعد ما أهديت إليه إلا أربعة أشهر حتى ولدت جاريةً فأنكر ولدها ، وزعمت هي أنها حبّلت منه ، فقال : لا يقبل ذلك منها ، وإن ترافعا إلى السلطان تلاعنا ، و فرق بينهما ، ولم تحلّ له أبداً » (١).

صح ﴿٥٧٣﴾ ٥ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر - عمن رواه - عن زرارة « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل إذا طلق امرأته ثم نكحها وقد اعتدت و وضعت لحمسة أشهر [قال : فهو للأول ، وإن كان ولد أنقص من ستة أشهر فلائمه و لأبيه الأول ، و إن ولدت لستة أشهر فهو للأخير] » (٢).

س ﴿٥٧٤﴾ ٦ - محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن

١ - لا خلاف في أنه إذا أتت بولد لأقل من ستة أشهر ينفي عن الزوج بغير إيعان ، فيمكن حل هذا الخبر على ما إذا لم يثبت عند الحاكم كونه لأقل من ستة أشهر ، بأن تدعي المرقة كونها عنده أكثر من ذلك . (ملذ) * - مزار الخبر ص ١٩٠ تحت رقم ٣٩٢ مع بيانه في السند والمتن .
٢ - عليه الفتوى ، و حمل على ما إذا لم يكن من مفارقتها الزوج الأول أكثر من أكثر الحمل والظاهر أنه سقط من جلّ التسخ لفظه : «قال» . أي : «قال : و إن كان الولد» .

إسماعيل بن مَرَّار، عن يونس بن عبد الرحمن - عن رجل - عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ادعى ولد امرأة لا يعرف له أب ، ثم انتنى من ذلك ، قال : ليس له ذلك » .

ارضع **﴿ ٥٧٥ ﴾** ٧ - علي بن الحسن ، عن جعفر بن محمد بن حكيم ، عن جميل ، عن أبي العباس « قال ^(١) : إذا جاءت بولد لسيِّة أشهر فهو للأخير وإن كان أقل من سيِّة أشهر فهو للأول » .

سد **﴿ ٥٧٦ ﴾** ٨ - أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن صالح - عن بعض أصحابنا - عن أحدهما عليهما السلام « في المرأة تزوج في عدتها ؟ قال : يفرق بينهما وتعدّ عدّة واحدة منها ، فإن جاءت بولد لسيِّة أشهر أو أكثر فهو للأخير ، وإن جاءت بولد لأقل من سيِّة أشهر فهو للأول » ^(٢) .

ثق **﴿ ٥٧٧ ﴾** ٩ - سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى ، عن صفوان ، عن جميل ، عن ابن بكير ؛ أو عن أبي العباس ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في المرأة تزوج في عدتها ؟ قال : يفرق بينهما وتعدّ عدّة واحدة منها جميعاً » .

صع **﴿ ٥٧٨ ﴾** ١٠ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا كان للرجل منكم الجارية يطأها فيعتقها فاعتدت ونكحت ، فإن وضعت خمسة أشهر فإنه لمولها الذي أعتقها ، وإن وضعت بعد ما تزوجت لسيِّة أشهر فهو لزوجها الأخير » .

١ - كذا في النسخ مضمراً . وأبو العباس هو البقباق الثقة ، و كان من أصحاب أبي عبدالله الصادق عليه السلام .

٢ - المشهور وجوب استيناف عدّة أخرى للثاني بعد إتمام عدّة الأول ، و نقل المحقق قولاً مجواز الاكتفاء بعدة واحدة لها جميعاً ، كما يدلّ عليه الخبران ، و حلا على ما إذا لم يدخل بها أو على العلم بكون الثاني زناً فالعدّة للأول ، و بأبي عنها قوله فيها منها ، و كذا حكم اللّحوق في الأول ، و مع الإغماض عن الشهرة يمكن الجمع بحمل العدتين على الاستحباب . (ملذ)

عنه ﴿٥٧٩﴾ ١١ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن الحسن الصيقل، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سمعته؛ وسئل عن رجل اشترى جارية ثم وقع عليها قبل أن يستبرئ رحمها، قال: بنس ما صنع؛ يستغفر الله ولا يعود، قلت: فإنه باعها من آخر ولم يستبرئ رحمها، ثم باعها الثاني من رجل آخر فوقع عليها ولم يستبرئ رحمها فاستعان حملها عند الثالث؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: الولد للفراس وللعاهر الحجر» (١).

↑
١٦٨

عنه ﴿٥٨٠﴾ ١٢ - محمد بن الحسن الضقار، عن محمد بن الحسين بن - أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن الحسن الصيقل «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام وذكر مثله؛ إلا أنه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الولد للذي عنده الجارية وليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الولد للفراس وللعاهر الحجر».

صح ﴿٥٨١﴾ ١٣ - محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن - عبد الجبار. وحميد بن زياد، عن ابن سماعة جميعاً، عن صفوان، عن سعيد - الأعرج، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجلين وقعا على جارية في طهر واحد لمن يكون الولد؟ قال: للذي عنده الجارية، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الولد للفراس وللعاهر الحجر» (٢).

١ - في النهاية: «الولد للفراس وللعاهر الحجر» أي الخيبة، يعني أن الولد لصاحب الفراس من الزوج أو السيد، وللزاني الخيبة والجزمان، كقولك: ما لك عندي شيء غير القرب، وما بيدك غير الحجر، وذهب قوم إلى أنه كتني بالحجر عن الرجم، وليس كذلك لأنه ليس كل زانٍ يُرجم - انتهى. وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لعل الاستدلال بالجزء الأول لا يشاركهم في العهر وعدمه.

٢ - هذه الأخبار تدل على أن الأمة تصير فراشاً بالوطء من المولى، كما ذهب إليه بعض الأصحاب، والمشهور خلافه وسيأتي في باب اللعان، وقال في المسالك: لو انتقلت إلى موالٍ بعد وطء كل واحدٍ منهم لها حكم بالولد لمن هي عنده إن جاءت لثثة أشهر فصاعداً منذ يوم

فأما ما رواه :

سح ﴿٥٨٢﴾ ١٤ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن معاوية ابن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا وطئ رجلان أو ثلاثة جاريةً في طُهرٍ واحدٍ فولدت فادعوه جميعاً أقرع الوالي بينهم ، فمن قرعَ كان الولدُ ولدهُ و يردُّ قيمة الولد على صاحب الجارية^(١) ، قال : فإن اشترى رجل جارية و جاء رجل فاستحقها وقد ولدت من المشتري ، رد الجارية عليه ، و كان له ولدها بقيمته » .

سح ﴿٥٨٣﴾ ١٥ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن جعفر ابن بشر ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قضى عليُّ عليه السلام في ثلاثة وقعوا على امرأة في طُهرٍ واحدٍ و ذلك في الجاهلية^(٢) قبل أن يظهر الإسلام ، فأقرع بينهم فجعل الولدُ لمن قرعَ ، و جعل عليه ثلثي - الدية للآخرين ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بدت نواجذُه ، قال : و ما أعلم فيها شيئاً إلا ما قضى عليُّ عليه السلام .

فلا ينافي هذان الخبران الأخبار الأوله ، لأنَّ الوجه فيها إذا كانت الجارية مشتركة بين نفسين أو ثلاثة و وطئوها كلهم في طُهرٍ واحدٍ كان الحكم فيه القرعة ، و الأخبار الأوله إنما تَصَمَّنَتْ أن يكون الولدُ لمن عنده الجارية إذا كانت قد تَنَقَّلت في الملك ، و الذي يدلُّ على ذلك ما رواه :

ح ﴿٥٨٤﴾ ١٦ - محمد بن يعقوب ، عن عليٍّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام إلى اليمن ، فقال له حين قدم : حدِّثني بأعجب ما مرَّ عليك ،

← ووطنها ، و إلا كان للذي قبله و هكذا ، و يجيء على القول بالقرعة في الفرائض المتجدد بالزوجة بينه و بين المتقدم و رودها هنا ، إلا أن الاحتمال هنا أضعف ، لورود الأخبار هنا زيادةً على ما تقدّم . (ملذ)

١ - أي على الشريك .

٢ - أي كان عملهم ذلك في زمان الجاهلية .

فقال : يا رسول الله أتاني قومٌ قد تبايعوا جارية فوطئوها جميعاً في طهرٍ واحدٍ فولدت غلاماً واحتجوا فيه كلهم يدعيه فأسهمتُ بينهم و جعلتهُ لِلَّذِي خَرَجَ سَهْمُهُ وَ ضَمَنْتُهُ نَصِيْبَهُمْ ، فقال له النَّبِيُّ ﷺ : إنه ليس من قوم تنازعوا ثم فوضوا أمرهم إلى الله إلا خرج سهمُ الحقِّ» (١).

قال الشيخ - رحمه الله - : ﴿ ولا يجوز للرجل أن يبيع جارية قد وطئها حتى يستبرئها بحیضةٍ أو بخمسة وأربعين يوماً ، و كذلك لا يجوز لمن يشتريها أن يطأها حتى يستبرئها بمثل ذلك إلا أن يكون الذي باعها أميناً صادقاً ، يذكر أنه لم يطأها منذ طهرت ﴾ . يدلُّ على ذلك ما رواه :

صع ﴿ ٥٨٥ ﴾ ١٧ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم ، عن أبان ، عن ربيع بن - القاسم « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام : عن الجارية التي لم تبلغ المحيض ، و تخاف عليها الحبل ، قال : يستبرئ رجمها الذي يبيعها بخمسة و أربعين ليلة ، و الذي يشتريها بخمسة و أربعين ليلة » .

صع ﴿ ٥٨٦ ﴾ ١٨ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن البرقي ، عن سعد بن سعد - الأشعري ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام « قال : سألته عن رجل يبيع جارية كان يعزل عنها ، هل عليه فيها استبراء ؟ قال : نعم ، و عن أدنى ما يجزئ من الاستبراء للمشتري و البائع ؟ قال : أهل المدينة يقولون : حيضة ، و كان جعفر عليه السلام يقول : حيضتان ، و سألته عن أدنى استبراء البكر ، فقال : أهل المدينة يقولون : حيضة ، و كان جعفر عليه السلام يقول : حيضتان » (٢).

١ - قال في المسالك : الأصحاب حكموا بمضمونها ، و حملوا قوله : « و ضمنته نصيبهم » على النَّصِيبِ مِنَ الْوَالِدِ وَالْأُمِّ مَعاً ، كما لو كان الواطئ واحداً منهم ابتداءً ، فإنه يلحق به و يفرم نصيبهم منها كذلك ، لكن يشكل الحكم هنا في الولد لادعاء كلِّ منهم أنه ولده ، و لازم ذلك أنه لا قيمة له على غيره ، و الزواية ليست صريحة في ذلك ، لجواز إرادة التصيب من الأم ، لأنه هو التصيب الواضح لهم باتفاق الجميع بخلاف الولد ، والعمل بما ذكره الأصحاب متعين .

٢ - قال العلامة المجلسي (ره) : و الحيضتان لم أر قائلًا به ، و لعله محمول على الاستحباب ،

* (ومتي كانت الجارية آيسةً من المحيض ومثلها لا تحيض، أو صغيرة في سنٍّ من لا تحيض، فليس عليها استبراء^(١)) *
 روى ذلك:

ص ٥٨٧ ﴿١٩﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «أته قال في رجل ابتاع جارية ولم تطمئث، قال: إن كانت صغيرة لا يتخوف عليها الحبل فليس عليها عِدَّة وليطأها إن شاء، وإن كانت قد بلغت ولم تطمئث فإنَّ عليها العِدَّة، قال: وسألته عن رجل اشترى جاريةً وهي حائض، قال: إذا طهرت فليمتها إن شاء».

ص ٥٨٨ ﴿٢٠﴾ - وعنه، عن القاسم، عن أبان، عن منصور بن حازم «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجارية التي لا يخاف عليها الحبل، قال: ليس عليها عِدَّة».

تدويع ﴿٥٨٩﴾ ﴿٢١﴾ - علي بن إسماعيل، عن فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال في الجارية التي لم تطمئث ولم تبلغ - الحبل إذا اشترها الرجل، قال: ليس عليها عِدَّة؛ يقع عليها، وقال في رجل اشترى جارية ثمَّ أعتقها ولم يستبرء رحمها، قال: كان نؤله^(٢) أن يفعل، فإذا لم يفعل فلا شيء عليه».

تدويع ﴿٥٩٠﴾ ﴿٢٢﴾ - عنه، عن فضالة، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية التي لم تبلغ -

← واستبراء البكر لعله محمول على ما إذا احتتمل فيها وطء الدبر، أو على الاستحباب، ويمكن حل الحيضتين على استبراء البائع والمشتري معاً، كما يؤمى إليه لفظ الخبر أيضاً. وقال في المسالك: تستبرء الأمة إن كانت متنَّ تحيض بحيضة، وعليه عمل الأصحاب، وفي رواية سعد بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام: «أنَّ البائع يستبرئها قبل بيعها بحيضتين»، وحل على الاستحباب.

١ - مقطوع به في كلام الأصحاب. (ملذ)

٢ - نولك أن تفعل كذا، أي ينبغي لك. (القاموس)

المحيض وإذا قعدت عن المحيض ما عدتها؟ وما يحلُّ للرجل من الأمة حتى يستبرئها قبل أن تحيض؟ قال: إذا قعدت من المحيض أو لم تحض فلا عدّة لها، وآتي تحيض فلا يقربها^(١) حتى تحيض وتطهر».

* (وإذا كانت الجارية في سنّ من تحيض تستبرء بخمس وأربعين ليلة) *

و روى ذلك :

ضع ﴿٥٩١﴾ ٢٣ - الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان، عن منصور بن - حازم « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عدّة الأمة التي لم تبلغ المحيض وهو يخاف عليها، فقال : خمس وأربعون ليلة »^(٢).

ضع ﴿٥٩٢﴾ ٢٤ - وعنه ، عن القاسم ، عن أبان ، عن عبد الرحمن بن أبي - عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يشتري الجارية ولم تحض أو قعدت عن - المحيض^(٣) كم عدتها؟ قال : خمس وأربعون ليلة ».

فأما ما رواه :

ح ﴿٥٩٣﴾ ٢٥ - عليّ بن إسماعيل ، عن حماد بن عيسى ، عن عبد الله بن - المغيرة ، عن ابن سنان^(٤) « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية ولم تحض ، قال : يعتزلها شهراً إن كانت قد يئست^(٥) ، قلت : أفرأيت إن ابتاعها

١ - يمكن حمل عدم القرب على الحقيقة ، وعلى عدم الوطاء ، ولعلّ الأوّل بالنظر إلى السؤال

أظهره . (ملذ)

٢ - في الدروس يجب استبراء الأمة على كلّ من البائع والمشتري بجمضة ، فإن استرايث فخمسة وأربعين يوماً ، وقال المفيد : ثلاثة أشهر .

٣ - حمل على ما إذا كانتا في سنّ من تحيض . ٤ - المراد به عبد الله بن سنان .

٥ - في الكافي والاستبصار : « وإن كانت قد تمتت » من المتس ، وهو الظاهر . وقوله : « يعتزلها شهراً » فيه سقط ، والصواب : « يعتزلها شهراً ونصفاً » بشهادة باقي الأخبار التي تضمنت أن الجارية إذا كانت في سنّ من تحيض ولم تحض يكون استبرؤها حساً وأربعين ليلة ، أو خمسة وأربعين يوماً ، وحمل الشيخ له في الكتابين على من تحيض في هذه المدة حيضةً فيأباه قوله قبل :

وهي طاهرة وزعم صاحبها أنه لم يطأها منذ طهرت؟ فقال: إن كان عندك أميناً فستها، وقال: إن ذا الأمر شديد^(١) فإن كنت لا بد فاعيلاً فتحفظ لا تنزل عليها.

فهذا لا ينافي ما قدمناه من أن استبرأها يكون بخمسة وأربعين يوماً، لأن قوله **الطهارة**: «يمسك عنها شهراً»، يكون فيمن تحيض في هذه المدة حيضة، فيحصل بذلك استبرأؤها، وما قدمناه يكون فيمن لا تحيض ومثلها تحيض، وقد قدمنا أنه إذا وثق بالذي يبيعها فليس عليها^(٢) استبراء. ويزيد ذلك بياناً ما رواه:

صح **﴿٥٩٤﴾** ٢٦ - الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان، عن محمد بن - حكيم، عن العبد الصالح **الطهارة** «قال: إذا اشتريت جارية فضمن لك مولاها أنها على طهر فلا بأس بأن تقع عليها».

ح **﴿٥٩٥﴾** ٢٧ - علي بن إسماعيل، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن - البختري، عن أبي عبد الله **الطهارة** «في الرجل يشتري الأمة من رجل فيقول: إني لم أطأها، فقال: إن وثق به فلا بأس بأن يأتيها، وقال: وفي الرجل يبيع الأمة من رجل، فقال: عليه أن يستبرء من قبل أن يبيع».

صح **﴿٥٩٦﴾** ٢٨ - الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن شعيب^(٣)، عن أبي بصير «قال: قلت لأبي عبد الله **الطهارة**: الرجل يشتري الجارية وهي طاهرة ويزعم صاحبها أنه لم يمسه منذ حاضت، فقال: إن ائتمنتها فستها».

والأحوط استبرأؤها على جميع الأحوال، روى ذلك سماعاً في الرواية التي

← «و لم تحض» مع أنه لا شاهد لقوله لو كان حيضها في كل شهر حيضة ثم ارتفع، بل مقتضى العمومات كونها كمن لم تحض أصلاً. (الأخبار الدخيلة)

١ - عمولك على الكراهة كما هو الظاهر. (ملذ)

٢ - في بعض النسخ: «فليس عليه».

٣ - هو المقرئون في ابن أخت أبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي، وهو ثقة.

قَدَمْنَاهَا^(١)، وأيضاً فقد روى :

صح **﴿٥٩٧﴾** ٢٩ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن إسماعيل « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجارية تشتري من رجل مسلم يزعم أنه قد استبرأها أجزئ ذلك أم لا بد من استبرائها ؟ قال : استبرأها بحيضتين^(٢) ، قلت : محلّ للمشتري ملامستها ؟ قال : نعم ؛ ولا يقرب فرجها » .

* (ومتي اشتراها وهي حائض، ثم طهرت كان ذلك كافياً في استبرائها) *
روى ذلك :

↑
١٧٣

نق **﴿٥٩٨﴾** ٣٠ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن^(٣) ، عن زُرْعَةَ ، عن سَمَاعَةَ ابن مهران « قال : سألته عن رجل اشترى جارية وهي طامث أيستبرأ رَحْمَتَهَا بحِيضَةٍ أُخْرَى أم تكفيه هذه الحِيضَةُ ؟ قال : لا بل تكفيه هذه الحِيضَةُ ، فإن - استبرأها بأخرى فلا بأس ؛ هي بمنزلة فضل » .

* (ومتي كانت الجارية لامرأة فاشترها الرجل لم يكن عليه استبرأؤها) *^(٤)
صح **﴿٥٩٩﴾** ٣١ - روى الحسن بن محبوب ، عن رِفاعَةَ « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الأمة تكون لامرأة فتبيعها ، فقال : لا بأس بأن يطأها من غير أن يستبرئها » .

صح **﴿٦٠٠﴾** ٣٢ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن الحسن^(٥) ، عن ابن - أبي عمير ، عن حفص ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الأمة تكون للمرأة فتبيعها ؟

١ - لعله أراد أن يشير إلى رواية ابن سنان التي تقدّمت تحت رقم ٢٥ فوهم وذكر سماعه .

٢ - يمكن حمله على ما إذا لم يكن البائع ثقةً . (ملذ)

٣ - هو ابن سعيد الأهوازي .

٤ - هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وخالف فيه ابن إدريس وفخر المحققين .

٥ - قيل : المراد بالحسن هنا ابن محبوب و رواية محمد بن عليّ عنه ، وفي الاستبصار عنه عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب . وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : المراد بالحسن هو الحسن بن عليّ بن عبدالله بن المغيرة لرواية ابن محبوب عنه كثيراً .

قال: لا بأس بأن يطأها من غير أن يستبرئها».

نو ﴿٦٠١﴾ ٣٣ - ابن بكير، عن زُرارة «قال: اشتريت جارية بالبصرة من امرأة فأخبرتني^(١) أنه لم يطأها أحد، فوقعت عليها و لم أستبرئها، فسألت أبا جعفر عليه السلام عن ذلك فقال: هو ذا أنا قد فعلت ذلك، وما أريد أن أعود»^(٢).

* (و متى أعتق الرّجل جاريته جاز له أن يعقد عليها قبل الاستبراء و ليس ذلك لغيره^(٣) حتى يستبرئها بثلاثة أشهر أو ثلاثة قروء) *

سج ﴿٦٠٢﴾ ٣٤ - روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن عبدالله، عن الحسن^(٤)، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت له: الرّجل يعتق سريته أ يصلح له أن ينكحها بغير عدّة؟ قال: نعم، قلت: فغيره؟ قال: لا حتى تعتدّ ثلاثة أشهر»^(٥).

نو ﴿٦٠٣﴾ ٣٥ - وعنه، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن أبان ابن عثمان، عن زُرارة «قال: سألته - يعني أبا عبدالله عليه السلام - عن رجل أعتق سريته، أله أن يزوّجها بغير عدّة؟ قال: نعم، قلت: فغيره؟ قال: لا حتى تعتدّ ثلاثة أشهر»^(٦).

١ - في بعض النسخ: «فخبرتني». ٢ - يدلّ على استحباب الاستبراء حينئذٍ. (ملذ)

٣ - لا خلاف في الحكيم بين الأصحاب ظاهراً. (ملذ)

٤ - الظاهر هو ابن زياد الصيقل و راويه ابن مسكان و راوي راويه صفوان بن يحيى.

٥ - إنّها تعتبر الثلاثة الأشهر على تقدير سبقها على الأقراء، أو أنّها كناية عن الأقراء، لأنّها غالباً لا تكون إلّا في ثلاثة أشهر، وإلّا فالمعتبر عدّة الطلاق. (المسالك)

٦ - قال في المسالك: ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه، لكن قيده بعض الأصحاب بأن لا يعلم لها وطء محترم، وإلّا وجب الاستبراء بمحيضة، و لا بأس به لوجود المقتضي، بخلاف ما لو جهل الحال. وألحق بعضهم بالعتق تزويج المولى للأمة المبتاعة، فإنّه لا يجب على الزوج استبرأها ما لم يعلم سبق وطء محترم في ذلك الظاهر، و ذلك لأنّ الاستبراء تابع لانتقال الملك، و هو منتف هنا.

و على هذا فيمكن أن يجعل ذلك وسيلة إلى سقوط الاستبراء عن المولى أيضاً، بأن يزوّجها من ←

* (و متى اشترها فأعتقها يستحب له أن يستبرئها قبل أن يعقد عليها ، و إن لم يفعل فليس عليه شيء) *

و قد قَدَمْنَا ذلك^(١) في رواية منصور بن حازم ، و يزيد ذلك بياناً ما رواه :
 صح ﴿٦٠٤﴾ ٣٦ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير^(٢) ، عن محمد بن -
 مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « في الرَّجُلِ يَشْتَرِي الجارية فيعتقها ، ثم يتزوجها هل
 يقع عليها قبل أن يستبرئ رَحِمَهَا ؟ قال : يستبرئ رَحِمَهَا بحِيضَةٍ ، قلت : فإن وقع
 عليها ؟ قال : لا بأس . »

فق ﴿٦٠٥﴾ ٣٧ - علي بن الحسن بن فضال ، عن محمد بن عبدالله بن زُرارة ،
 عن الحسن بن علي ، عن عبدالله بن بُكَيْر ، عن عُبَيْد بن زُرارة ، عن أبي عبدالله
عليه السلام « في الرَّجُلِ يَشْتَرِي الجارية ، ثم يعتقها و يتزوجها ؛ هل يقع عليها قبل أن
 يستبرئ رَحِمَهَا ؟ قال : يستبرئ رَحِمَهَا بحِيضَةٍ و إن وقع عليها فلا بأس . »

صح ﴿٦٠٦﴾ ٣٨ - و روى أبو العباس البُقباق^(٣) « قال : سألت أبا عبدالله
عليه السلام عن رجل اشترى جارية فأعتقها ، ثم تزوجها و لم يستبرئ رَحِمَهَا ، قال :
 كان نوله أن يفعل^(٤) ، و إن لم يفعل فلا بأس . »

* (و المستية تستبرئ أيضاً بحِيضَةٍ) *

١٧٥ ↑

صح ﴿٦٠٧﴾ ٣٩ - روى ذلك الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن صالح ، عن
 أبي عبدالله عليه السلام « قال : نادى مُنادي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ في الناس يوم أوطاس^(٥) :

← غيره ثم يطلتها الزوج قبل الدخول ، فيسقط الاستبراء بالتزويج والعدة بالطلاق قبل المسيس ،
 و مثله الخيلة على إسقاطه ببيعها من امرأة و نحو ذلك . (ملذ)

١ - الزوایة المتقدمة هي رواية ابن أبي يعفور التي تقدمت تحت رقم ٢١ ، و لعل لاتصالها
 برواية ابن حازم اشتبه عليه - رحمه الله - .

٢ - في الاستبصار : « عن ابن أبي عمير ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم » ، و سقط هنا من
 قلم التناسخ أو المؤلف . ٣ - الظاهر أخذه من الفقيه و طريقه إليه صحيح .

٤ - أي حقّه أن يفعل ذلك و يقال : نولك أن تفعل كذا ، أي حقك و ينبغي لك أن تفعل
 كذا . و في بعض التنسخ : « كان له أن يفعل » . ٥ - أوطاس : واد بديار هوازن .

أن استبرؤوا سبائكم بحیضة».

* (و إذا اشترى الرَّجُل جارية و هي حُبلى لا يجوز له أن يطأها في الفرج حتى تضع ما في بطنها ، و يجوز له و طؤها فيما دون الفرج ، و إن اجتنب ذلك أيضاً كان أفضل) *

ح ﴿٦٠٨﴾ ٤٠ - روى محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه . و محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان جميعاً^(١) عن رفاعه بن موسى ، عن أبي - عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الأمة الحُبلى يشترها الرَّجُل ، قال : سئِلَ عن ذلك أبي عليه السلام ، فقال : أحلتها آية^(٢) و حرمتها آية أخرى^(٣) ، و أنا ناهٍ عنها نفسي و ولدي ، فقال الرَّجُل : فأنا أُرْجُو أن أنتهي إذا نهيت نفسك و ولدك» .

ح ﴿٦٠٩﴾ ٤١ - و عنه ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد . و علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « في الوليدة يشترها الرَّجُل و هي حُبلى ؟ قال : لا يقربها حتى تضع ولدها» .

مع ﴿٦١٠﴾ ٤٢ - الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي بصير « قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : الرَّجُل يشترى الجارية و هي حامل ما يحملُ له منها ؟ فقال : ما دون الفرج ، قلت : فيشترى الجارية الصغيرة التي لم تطمئ ، و ليست بعذرء أيستبرئها ؟ قال : أمرها شديد^(٤) إذا كان مثلها تعلق ؛ فليستبرئها »^(٥) .

١ - في الكافي «جميعاً عن ابن أبي عمير ، عن رفاعه» ، و في الاستبصار «جميعاً ، عن صفوان ، عن رفاعه» ، و الظاهر في التسند سقط ، لأن رواية إبراهيم بن هاشم ، أو الفضل بن شاذان عن رفاعه بلا واسطة بعيدٌ . و لرفاعة كتابٌ روى عنه ابن أبي عمير و صفوان ، كما أشار إليه الشيخ في الفهرست . ٢ - المراد «و المحصنات من النساء إلا ما ملكت أيانكم» [النساء : ٢٤] .

٣ - المراد بها قوله تعالى : «و أولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن» [الطلاق : ٤] .

٤ - أي في الاستبراء و عدم الوطء ، أو عدم الإنزال . (المولى المجلسي - ره -)

٥ - قوله : «تعلق» أي تحبل .

نق ﴿٦١١﴾ ٤٣ - علي بن إسماعيل، عن فضالة، عن أبان، عن إسحاق بن-
 عمار «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجارية يشتريها الرجل وهي حُبلى أيقع
 عليها؟ قال: لا».

فأما ما رواه:

نق ﴿٦١٢﴾ ٤٤ - الصّقار، عن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن عبد الحميد
 «قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية وهي حُبلى أيطأها؟
 قال: لا، قلت: فادون الفرج؟ قال: لا يقرها»^(١).

قوله عليه السلام لا يقرها فيما دون الفرج، فحمول على الكراهية التي قدّمناها
 دون الحظر، والذي يكشف أيضاً عن ذلك ما رواه:

نق ﴿٦١٣﴾ ٤٥ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن-
 الحسن^(٢)، عن عمرو بن سعيد، عن مُصدق بن صدقة، عن عمار السابطي
 «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الاستبراء على الذي يريد أن يبيع الجارية واجب إن
 كان يطأها، وعلى الذي يشتريها الاستبراء أيضاً، قلت: فيحلُّ له أن يأتيها دون-
 الفرج؟ قال: نعم قبل أن يستبرئها».

* (وقد روي أنه إذا جاز حملها أربعة أشهر و عشرة أيام جاز له وطؤها
 في الفرج) * روى ذلك:

صح ﴿٦١٤﴾ ٤٦ - الحسن بن محبوب، عن رفاعة بن موسى «قال: سألت

١ - اختلف كلام الأصحاب في تحريم وطء الأمة الحامل و كراهته بسبب اختلاف الأخبار
 في ذلك، فإن في بعضها إطلاق التهي عن وطنها، و في بعضها: «حتى تضع ولدها»، و في
 بعضها: «إذا جاز حملها أربعة أشهر و عشرة أيام فلا بأس بنكاحها»، فن الأصحاب من جمع
 بينها بمحمل التهي المُغتيا بالوضع على الحامل من حلّ أو شبهة أو مجهولاً، و المغتيا بالأربعة
 الأشهر و عشرة على الحامل من زنا. و منهم من ألحق المجهول بالزنا في هذه الغاية، و منهم أسقط
 اعتبار الزنا و جعل التحريم بالغابتين لغيره. (المسالك)

٢ - المراد به الحسن بن علي بن فضال، و رواه أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري.

أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قلت: اشتري الجارية فتمكثُ عندي الأشهر بلا طمث، وليس ذلك من كبر، قلت: وأريتها التساء فقلن: ليس بها حبلٌ، أفلي أن أنكحها في فرجها؟ قال: فقال: إن الطمث قد تحبسه الريح من غير حمل فلا بأس أن تمسها في الفرج، قلت: فإن كان حمل فإلي منها إن أردت؟ فقال: لك ما دون الفرج^(١) إلى أن تبلغ في حملها أربعة أشهر وعشرة أيام، فإذا جاز حملها أربعة أشهر وعشرة أيام فلا بأس بنكاحها في الفرج». فأمّا الذي يدلُّ على أن التنزّه عن وطئها أفضل، وإن كان فيما دون الفرج مارواه:

صع ﴿٦١٥﴾ ٤٧ - محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عتبة، عن عبدالله بن محمد «قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فأردت أن أسأله عن مسألة، قال: فجعلت أهابه، قال: فقال لي: يا عبدالله سل، قال: قلت: جعلت فداك اشتريت جارية؛ ثم سكتُ هيبَةً له، قال: فقال لي: أظنُّ أنك أردت أن تصيب منها فلم تدرِ كيف تأتي لذلك؟ قال: قلت: أجل جعلت فداك، قال: وأظنُّك أردت أن تفخذها فاستحييت أن تسأل عنه؟ قال: قلت: لقد منعني عن ذلك هيبتك، قال: فقال: لا بأس بالتفخيد لها حتى تستبرئها، وإن صبرت فهو خيرٌ لك، قال: فقال له رجلٌ: جعلت فداك قد سمعتُ غير واحدٍ يقول: التفخيد لا بأس به، قال: قلت له: وأبي شيءٍ والخيرة في تركي له؟ قال: فقال لذلك^(٢): لو كان به بأس لم نأمر به، قال: ثم أقبل عليّ فقال: الرَّجُلُ يأتي جاريته فتعلق منه وترى الدّم و هي حُبلى فيرى أن ذلك طمث فيبيعها؛ فما أحبُّ للرَّجُلِ المسلم أن يأتي الجارية- التي قد حُبِلت من غيره حتى يأتيه فيخبره».

نق ﴿٦١٦﴾ ٤٨ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد،

١ - الخبر في الكافي إلى هنا.

٢ - أي للذي قال: «سمعت من غير واحد». وفي بعض النسخ: «فقال كذلك».

عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن إسحاق بن عمار « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية حاملاً وقد استبان حملها فوطئها ، قال : بئس ما صنع ، قلت : فما تقول فيه ؟ فقال : أعزل عنها أم لا ؟ فقلت : أجبني في- الوجهين ، فقال : إن كان عَزَلَ عنها فليتق الله ولا يعود ، وإن كان لم يعزل عنها فلا يبيع ذلك الولد ولا يورثه ، ولكن يعتقه ويجعل له شيئاً من ماله يعيش به ، فإنه قد غَدَّاه بنطفته » (١).

صع ﴿٦١٧﴾ ٤٩ - عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن التوفلي ، عن- السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أن رسول الله صلى الله عليه وآله دخل على رجلٍ من- الأنصار ، وإذا وليدة عظيمة البطن تختلف ، فسأل عنها ، فقال : اشتريتها يا رسول الله وبها هذا الحبل ، قال : أقربتها؟ قال : نعم ، قال : أعنتي ما في بطنها ، قال : يا رسول الله وبما استحق العنت ؟ قال : لأن نطفتك غَدَّت سمعه وبصره ولحمه ودمه ».

نق ﴿٦١٨﴾ ٥٠ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد ابن يحيى (٢) ، عن غياث بن إبراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : من جامع أمةً حُبلى من غيره فعليه أن يُعتق ولدها ولا يسرق ، لأنه شارك في إتمام الولد ».

نق ﴿٦١٩﴾ ٥١ - محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد ، عن العباس ابن معروف ، عن الحسن بن محمد الحَضْرَمِي ، عن زُرْعَةَ ، عن سَمَاعَةَ « قال : سألت عن رجلٍ له جارية (٣) فوثب عليها ابن له ففَجَّر بها ، قال : قد كان رجلٌ

١ - في الدروس : استبراء الحامل بوضع الحمل ، إلا أن يكون عن زنا فلا حرمة له ، والمشهور أنه يستبرأها بأربعة أشهر و عشرة أيام وجوباً عن القبل لا غير ، وأن الوطء بعدها مكروه إلى أن تضع فيعزل ، وإن أنزل كرهه يبيع ولدها واستحب عزل قسطه له من ماله .

٢ - يعني الخزاز ، والمراد بالأول العطار الأشعري ، كما مر .

٣ - لعل المسؤول الكاظم عليه السلام ، و يحتمل أن يكون سماعة . أو الصادق عليه السلام بأن يكون قوله : « قال : قد كان » تفسيراً لقوله : « سألته » ، و لعل الأوسط أظهر . (ملذ)

عنده جاريةٌ وله زوجةٌ فأمرت ولدها أن يثب على جارية أبيه ففجر بها ، فسئل أبو عبدالله عليه السلام عن ذلك فقال : لا يحرم ذلك على أبيه إلا أنه لا ينبغي له أن يأتيها حتى يستبرئها للولد ، فإن وقع فيما بينها ولدٌ فالولد للآب إذا كانا جامعاهما في يوم واحدٍ وشهرٍ واحدٍ» (١).

مع ﴿٦٢٠﴾ ٥٢ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إن رجلاً من الأنصار أتى أبا جعفر عليه السلام (٢) ، فقال له : إني ابتليتُ بأمر عظيم ، إن لي جارية كنت أطأها فوطئتها يوماً و خرجتُ في حاجة لي بعد ما اغتسلت منها و نسيت نفقة لي فرجعت إلى المنزل لآخذها فوجدتُ غلامي على بطنها فعددت لها من يومي ذلك تسعة أشهر فولدتُ جارية ، قال : فقال له أبو عبدالله عليه السلام : لا ينبغي لك أن تقر بها و لا تبيعها ، ولكن أنفق عليها من مالك ما دمت حياً ، ثم أوص عند موتك أن ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله تعالى لها مخزجاً» .

١٧٩

مع ﴿٦٢١﴾ ٥٣ - وعنه ، عن عده من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن ابن فضال ، عن محمد بن عجلان « قال : إن رجلاً من الأنصار أتى أبا جعفر عليه السلام فقال له : إني قد ابتليتُ بأمر عظيم ؛ إني قد وقعتُ على جاريتي ، ثم خرجتُ في بعض حاجتي فانصرفت من الطريق فأصبتُ غلامي بين رجلي الجارية فاعتزلتها ، فحملت ، ثم وضعت جارية لعدة التسعة الأشهر ، فقال له أبو جعفر عليه السلام : احبس الجارية ؛ لا تبيعها و أنفق عليها حتى تموت أو يجعل الله لها مخزجاً ، فإن حدث بك حدث فأوص بأن ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله تعالى لها مخزجاً» .

مع ﴿٦٢٢﴾ ٥٤ - الصقار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن آدم بن إسحاق - عن رجل من أصحابنا - عن عبد الحميد بن إسماعيل « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام

١ - قوله : «و شهر واحد» لعل الواو هنا بمعنى «أو» .

٢ - في الكافي : «أتى أبي عليه السلام» ، و في بعض نسخ التهذيب : «أتى أبا عبدالله» والظاهر تصحيحه .

عن رجل كانت عنده جارية يطأها، فهي تخرج في حوائجها فحبلت فحسبها - أن يكون منه، كيف يصنع؛ أبيع الجارية والولد؟ قال: يبيع الجارية ولا يبيع الولد، ولا يورثه من ميراثه شيئاً». فأما ما رواه:

ص ٦٢٣ ﴿٥٥﴾ - الصَّفَّار، عن محمد بن إسماعيل، عن علي بن سليمان، عن جعفر بن محمد بن إسماعيل بن الخطاب^(١) «أنه كتب إليه يسأله عن ابن عم له كانت له جارية تخدمه، وكان يطأها، فدخل يوماً إلى منزله فأصاب معها رجلاً تحدته فاستراب بها فهدد الجارية فأقرت أن الرجل فجر بها، ثم إنهما حبلا فأتت بولد؟ فكتب^(٢): إن كان الولد لك وفيه مشابهة منك فلا تبعها، فإن ذلك لا يحمل لك، وإن كان الابن ليس منك ولا فيه مشابهة منك فيبعه ويبع أمه».

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الأخبار، لأن الأمر في ذلك قد رده^(٣) إلى صاحب الجارية بأن يعتبر، فإن علم أن الولد منه بأحد ما يعتبر به لحوق الأولاد بالآباء فليلحقه به، وإن اشتبه عليه الأمر فيمتنع من بيعه ولا يلحقه به حسب ما قدمناه، وإن علم أنه ليس منه جاز له يبيعه حسب ما تضمنته الخبر الأول، فلا تنافي بين الأخبار.

ص ٦٢٤ ﴿٥٦﴾ - روى محمد بن الحسن الصفَّار، عن يعقوب بن يزيد «قال: كتبت إلى أبي الحسن^(٤) في هذا العصر: رجل وقع على جاريته، ثم شك في ولده؟ فكتب^(٥): إن كان فيه مشابهة منه فهو ولده».

(و متى اتهم الرجل جارية له يطأها بالفجور، ثم جاءت بولد لم يجز له نفيه ولزمه الإقرار به^(٦))

١ - في بعض النسخ: «عن جعفر بن محمد، عن إسماعيل بن الخطاب»، والصواب ما في المتن، و جعفر بن محمد بن إسماعيل بن الخطاب المذكور في رجال الشيخ في أصحاب الهادي^(٧) وحاله مجهول.

٢ - لا يخفى أن ظاهر أكثر الأخبار الآتية أن مع التهمة يجوز التني، إلا أن يحمل التهمة -

ص ٦٢٥ ﴿٥٧﴾ - روى محمد بن يعقوب ، عن أبي عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار . و حميد بن زياد ، عن ابن سماعة جميعاً ، عن صفوان ، عن سعيد بن يسار « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجارية تكون للرجل يطيف بها^(١) وهي تخرج فتعلق^(٢) ، قال : يتهمها الرجل أو يتهمها أهله ؟ قلت : أما تهمة ظاهرة فلا ، قال : إذا لزمه الولد . » .

ص ٦٢٦ ﴿٥٨﴾ - وعنه ، عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن عليّ ، عن حماد بن عثمان ، عن سعيد بن يسار « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على جارية له تذهب وتجيء وقد عزل عنها ولم يكن منه إليها شيء ما تقول في الولد ؟ قال : أرى أن لا يُباع هذا يا سعيد ، قال : و سألت أبا الحسن عليه السلام فقال : أيتهمها ؟ قال : فقلت : أما تهمة ظاهرة فلا ، قال : فيتهمها أهلك ؟ قلت : أما شيء ظاهر فلا ، قال : فكيف تستطيع أن لا يلزمك الولد ؟ » .

١٨١

ص ٦٢٧ ﴿٥٩﴾ - وعنه ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن سليمان مولى طربال ، عن حرير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل كان يظاً جارية له ، وإته كان يبعثها في حوائجها ، وأنها حبّلت ، وإته بلغه عنها فسادٌ ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : إذا ولدت أمسك الولد ولا يبيعه و يجعل له نصيباً في داره ، قال : فقيل له : رجلاً يظاً جارية له وأته لم يكن يبعثها في حوائجها ، وإته اتهمها و حبّلت ، فقال : إذا هي ولدت أمسك الولد ولا يبيعه و يجعل له نصيباً من داره و ماله ، و ليس هذا مثل تلك » (٣) .

١ - فيها على غالب الظنّ ، و لعلّه عمل بالأخبار السابقة في خصوص موردّها ، و هو أن يرى الزنا ، أو تعرّف الجارية بها مع عدم المشاهدة . (ملذ) ١ - أطاف به ألم به و قاربه . (القاموس) ٢ - عقلت المرأة : حبّلت . (القاموس) ٣ - يمكن حمله على ظنّ الغالب بالانتفاء ، و يكون الوصية في الموضوعين على الاستحباب . (ملذ)

د ﴿٦٢٨﴾ ٦٠ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد - عن بعض أصحابنا - عن داود بن قزقد ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله إني خرجت وامرعتي حائض ، ورجعت وهي حُبلى ^(١) ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : من تتمهم ؟ قال : أتهم رجلين ، قال : آيت بهما ، فجة بهما ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إن يك ابن هذا فسيخرج قطعاً كذا وكذا ^(٢) ، فخرج كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله فجعل معقلته على قوم أمته ، وميراثه لهم ، ولو أن إنساناً قال له : يا ابن الزانية لجلد الحد ^(٣) . »

ط ﴿٦٢٩﴾ ٦١ - محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد عن علي بن - مهزيار ، عن محمد بن الحسن القمي ^(٤) « قال : كتب بعض أصحابنا على يدي إلى أبي جعفر عليه السلام : جعلت فداك ما تقول في رجل فجر بامرأة فحملت ، ثم إنّه تزوجها بعد الحمل فجاءت بولد وهو أشبه خلق الله به ، فكتب عليه السلام بحفظه وخاتمته : الولد لغيّة لا يورث ^(٥) . »

ث ﴿٦٣٠﴾ ٦٢ - علي بن الحسن ، عن محمد ؛ وأحمد بن الحسن ، عن أبيهما ، عن عبد الله بن بكير ، عن روح بن عبد الرحيم « قال : كانت لي جارية كنت

↑
١٨٢

١ - لعل هذا كان مع تحقق الغيبة التي لم يمكن بسببها لحوق الولد بالزوج . (ملذ)

٢ - في النهاية : في حديث للملاعة «إن جاءت به جعناً قطعاً فهو لفلان» القَطَط : الشديدة الجُعُودَة ، وقيل : الحسن الجُعُودَة ، والأوّل أكثر .

٣ - لا يمكن الاستدلال به على ما ذهب إليه الصدوق وجاعة من أن ميراث ولد الزنا كولد الملاعة ، إذ يمكن حمله على أنه صدر منها للملاعة كما هو الظاهر من أخبار العامة ، مع أنه لم يثبت الزنا ههنا ، بل يحتمل أن يكون شبهة ، وإثباتني من الرجل لعدم احتمال كونه منه ، و لذا حكم عليه السلام بأن من قذف أمته يجلد . وأنا ما أخبر به عليه السلام ، فهو إما محض بيان الواقع من غير أن يترتب عليه حكم ، أو كان الحكم في خصوص تلك الواقعة كذلك بوحي خاص . (ملذ)

٤ - الظاهر هو محمد بن الحسن بن جمهور العمري الضعيف .

٥ - قال الجوهري : يقال : فلان لغيّة ، هو نقيض قولك : لِرَشْدَوْ . وقال الفيروز آبادي : وَلِدٌ غَيِّةٌ - وَيُكْسَرُ - زَنِيَّةٌ . وفي اللّغة : «إنه ولد غيّة» أي ولد زناً .

أطأها فوطنتها [فجئتها] فبعتها فولدت عند أهلها غلاماً فأتوني به فقالوا لي و
خاصموني، فسألت أبا عبد الله عليه السلام فقال لي: «أقبلها».

ضع ﴿٦٣١﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن البرقي،
عن الثوقلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام «قال: إذا أقر -
الرجل بالولد ساعة لم ينتف منه أبداً».

نف ﴿٦٣٢﴾ - ٦٤ - وعنه، عن علي بن السندي، عن صفوان، عن إسحاق
ابن عمار، عن سعيد الأعرج، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: الرجل
يتزوج المرأة وليست بأمانة تدعي الحمل، قال: ليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:
«الولد لفراس وللعاهر الحجر»».

نف ﴿٦٣٣﴾ - ٦٥ - علي بن الحسن، عن السندي بن محمد البرازي؛ و
عبد الرحمن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد الحنطاط، عن محمد بن قيس، عن
أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى^(١) في رجل ظن أهله أنه قد مات أو قتل فتكثرت
امرأته أو تزوجت سرية فولدت كل واحدةٍ منها من زوجها، ثم جاء الزوج -
الأول أو جاء مولى السرية، قال: ففرض في ذلك أن يأخذ الأول امرأته فهو أحق
بها ويأخذ السيد سرية وولدها أو يأخذ رضاه^(٢) من الثمن ثمن الولد».

﴿٨٠﴾ - باب اللعان^(٣)

قال الشيخ - رحمه الله -: ﴿وإذا قذف الرجل امرأته بالفجور - إلى
قوله: - ولم تحل له أبداً﴾.

١ - يعني «علياً أمير المؤمنين عليه السلام». و تقدم الكلام فيه .

٢ - يمكن أن يكون «أو» بمعنى «إلى أن» بناءً على أن الوطاء شبهة، أو التردد باعتبار احتمال
الزنا والشبهة. (ملذ)

٣ - اللعان لغة: المباهلة المطلقة، أو فعال من اللعن، أو جمع له، وهو الطرد والإبعاد من
الخير، والاسم للعتة، و شرعاً: المباهلة بين الزوجين في إزالة حد، أو نفي ولد بلفظ مخصوص عند
الحاكم. (ملذ)

ضع ﴿٦٣٤﴾ ١ - روى محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل ابن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن المثنى^(١) ، عن زُرارة « قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : « وَالَّذِينَ يَزُمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ »^(٢) ، قال : هو القاذف الذي يعذّب امرأته ، فإذا قدّمها ثم أقرّ بأنه كذّب عليها جلد الحدّ ، ورُدّت إليه امرأته ، وإن أبي إلا أن يمضي^(٣) ، فيشهد عليها أربع شهادات بالله إنّه لمن الصادقين ، والخامسة فيلعن فيها نفسه إن كان من الكاذبين ، وإن أرادت أن تدرّ عن نفسها العذاب - والعذاب هو الرّجم - شهدت « أرتبع شهاداتٍ بالله إنّه لمن الكاذبين والخامسة أنّ غضب الله عليها إن كان من الصادقين » ، فإن لم تفعل رجمت وإن فعلت ذرأت عن نفسها الحدّ ، ثم لا تحلّ له إلى يوم القيامة ، قلت : رأيت إن فرّق بينهما و لها ولد فأت ، فقال : ترثه أمه ، وإن ماتت أمه^(٤) ورثه أخواله ، ومن قال : إنّه ولد زناً جلد الحدّ ، قلت : يرّد إليه الولد إذا أقرّ به ؟ قال : لا ولا كرامة ، ولا يرث الابن ، ويرثه الابن » .

عنه ﴿٦٣٥﴾ ٢ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عيسى ، عن إسماعيل ، عن خدّاش^(٥) ، عن زُرارة ، عن أحدهما عليهما السلام « في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا ، أحدهم زوجها ؟ قال : يلاعن الزوج و يجلد الآخرون »^(٦) .

صح ﴿٦٣٦﴾ ٣ - الحسن بن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجّاج « قال : إنّ عباد البصريّ سأل أبا عبد الله عليه السلام - وأنا حاضر - كيف يلاعن الرّجل المرءة ؟

١ - المراد به مثنى بن الوليد الحنط الكوفي . ٢ - التور : ٦ .

٣ - أي لا يرجع مفا رمى . ٤ - أي ماتت أمه قبله .

٥ - في بعض النسخ : «إسماعيل بن خراش» ، والضواب ما في المتن ، وتقدّم الكلام فيه ،

راجع المجلّد السابع ص ٩٧ .

٦ - اختلف الأصحاب فيما إذا كان الزوج أحد الأربعة ، هل يثبت أو يحتاج إلى اللعان ؟ و

فضل بعض المتأخريين بأنه إن سبق الزوج فلا يثبت ، وإن شهدوا دفعةً يثبت ، و حملوا الزواية

على الأول ، ولا يخلو من قوّة . (ملذ)

١٨٤ ↑ فقال أبو عبد الله عليه السلام: إِنْ رَجَلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ مَنزَلَهُ فَوَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا مُجَامِعُهَا مَا كَانَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَانصَرَفَ الرَّجُلُ - وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي ابْتُلِيَ بِذَلِكَ مِنْ امْرَأَتِهِ - ، قَالَ: فَزَلَّ الْوَحْيُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِالْحُكْمِ فِيهَا ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ فِدْعَاهُ ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ الَّذِي رَأَيْتَ مَعَ امْرَأَتِكَ رَجُلًا؟ فَقَالَ لَهُ: نَعَمْ ، قَالَ لَهُ: انْطَلِقْ فَأْتِنِي بِامْرَأَتِكَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ قَدْ أَنْزَلَ الْحُكْمَ فِيكَ وَفِيهَا ، فَأَحْضَرَهَا زَوْجُهَا فَأَوْقَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ لِلزَّوْجِ: أَشْهَدُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّكَ لِمَنْ - الصَّادِقِينَ فِيهَا رَمَيْتَهَا بِهِ ، قَالَ: فَشَهِدَ ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ شَدِيدَةٌ^(١) ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَشْهَدُ الْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، قَالَ: فَشَهِدَ فَأَمَرَ بِهِ فَنَحَى^(٢) ، ثُمَّ قَالَ لِلْمَرْءَةِ: أَشْهَدُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّ زَوْجَكَ لِمَنْ الْكَاذِبِينَ فِيهَا رَمَاكَ بِهِ ، قَالَ: فَشَهِدْتُ ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: امْسِكِي فَوْعِظْهَا ثُمَّ قَالَ لَهَا: اتَّقِي اللَّهَ إِنَّ غَضَبَ اللَّهِ شَدِيدٌ ، ثُمَّ قَالَ لَهَا: أَشْهَدُ الْخَامِسَةَ إِنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْكَ إِنْ كَانَ زَوْجُكَ لِمَنْ الصَّادِقِينَ فِيهَا رَمَاكَ بِهِ ، قَالَ: فَشَهِدْتُ ، قَالَ: فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ لَهَا: لَا تَجْتَمِعَانِ بِنِكَاحٍ أَبَدًا بَعْدَ مَا تَلَا عَنَتَنَا» .
فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ:

ضع ﴿٦٣٧﴾ ٤ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن درّاج ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام «قال: لا يكون اللعان إلا بنبي ولدي ، وقال: إذا قذف الرجل امرأته لأعتها»^(٣) .

١ - المشهور أن الموعظة بعد الشهادات على الاستحباب . (ملذ)

٢ - المراد تنحية قليلة بحيث لا يخرج عن المجلس .

٣ - لعل المراد نفي اللعان الواجب ، أو الحصر بالنسبة إلى دعوى غير المشاهدة كما حمله الشيخ ، ونقل عن الصدوق في المنتع أنه قال: لا يكون اللعان إلا بنبي الولد فلو قذفها ولم ينكر ولدها حد . (المرأة) وقال بعض الفضلاء: الظاهر أن «الإلا» هنا اشتباه وقع عند أخذ الحديث من بعض الأصول ، والأصل لا يكون لعان بنبي ولد - انتهى .

١٨٥ ↑ ثق ﴿٦٣٨﴾ ٥ - و ما رواه : أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي، عن عبدالكريم بن عمرو، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بامرأته، و لا يكون اللعان إلا بنفي الولد ».

فهذان الحديثان لا ينافيان ما قدّمناه من الأخبار من أنه يقع اللعان بالقذف، لأن الأحاديث الأولى يعصدها ظاهر القرآن، قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ - الآيه »، ولم يشترط فيها نفي الولد، مع أن الحديث الأول لو كان المراد به نفي اللعان من القذف على كل حال لكان متناقضاً، لأنه قال : « لا يكون اللعان إلا بنفي الولد »، ثم قال : « و إذا قذف - الرجل امرأته لا عنها »، فلو كان المراد به ما ذهب إليه قوم لكان متناقضاً كما تراه.

و الوجه في هذين الخبرين هو أنه لا يكون لعان في القذف بمجرد القول حتى يضيف إلى القول ادعاء المعاينة، و ليس كذلك حكمه في نفي الولد لأنه متى انتفى من الولد وجب عليه اللعان و إن لم يدع معاينة الفجور، فافترق الحكمان في نفي الولد و مجرد القذف من هذا الوجه.

والذي يدل على أن ادعاء المعاينة شرط في القذف ما رواه :

ضع ﴿٦٣٩﴾ ٦ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن - محمد، عن الحسن بن علي، عن أبان - عن رجل - عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا يكون لعان حتى يزعم أنه قد عاين » (١).

١٨٦ ↑ ح ﴿٦٤٠﴾ ٧ - و عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حرز، عن محمد بن مسلم « قال : سألته عن الرجل يفترى على امرأته، قال : يجلد، ثم يخلى بينها، و لا يلاعنها حتى يقول : أشهد أني رأيتك تفعلين كذا و كذا ».

ضع ﴿٦٤١﴾ ٨ - محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن

١ - لا خلاف في اشتراط هذا الشرط إذا قذف، و أما إذا نفي الولد فلا، و يلزم منه أن لا يكون لعان القذف من الأعمى، بل يجزئ قذف، و استشكله الشهيد الثاني - رحمه الله - .

ابن سنان ، عن العلاء ، عن الفضيل^(١) «قال : سألتُه ﷺ عن رجلٍ افترى على امرأته ، قال : يلاعنها وإن أبي أن يلاعنها جُلِدَ الحدُّ و رُدَّتْ إليه امرأته ، وإن لاعنها فزق بينها و لا تحلُّ له إلى يوم القيامة ، والملاعنة أن يشهد عليها أربع شهادات بالله : إنِّي رأيتك تزني ، والخامسة يلعن نفسه إن كان من الكاذبين ، فإن أقرت رُجِمَتْ ، وإن أرادت أن تدرَّ عن نفسها العذاب شهدت أربع شهادات بالله إنَّه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، فإن كان انتفى من ولدها الحق بأخواله يرثونه و لا يرثهم إلا أن يرث أمه ، فإن سمَّه أحدٌ ولد زناً جُلِدَ الَّذِي يُسمِّيه الحدُّ» .

ح ﴿٦٤٢﴾ ٩ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله ﷺ «قال : إذا قذف الرَّجُلُ امرأته فإنه لا يلاعنها حتى يقول : رأيت بين رجلها رجلًا يزني بها ، قال : و سئل عن الرَّجُلِ يقذف امرأته قال : يلاعنها ثم يفرق بينها و لا تحلُّ له أبداً ، فإن أقرَّ على نفسه قبل الملاعنة جُلِدَ حدًّا و هي امرأته ؛ و قال : و سألتُه عن المرءة - الحرة يقذفها زوجها وهو مملوك؟ قال : يلاعنها^(٢) .

قال : و سألتُه عن الملاعنة التي يرميها زوجها و ينتني من ولدها و يلاعنها و يفارقها ثم يقول بعد ذلك : الولد ولدي و يكذب نفسه ، فقال : أمَّا المرءة فلا ترجع إليه أبداً ، و أمَّا الولد فإني أرده إليه إذا ادَّعاه و لا أدع ولده و ليس له ميراث ، و يرث الابن الأب ، و لا يرث الأب الابن ، و يكون ميراثه لأخواله ، فإن لم يدَّعه أبوه فإنَّ أخواله يرثونه و لا يرثهم ، و إن دَّعاه أحدٌ : يا ابن الزانية ؛ جُلِدَ الحدُّ» .

قال محمد بن الحسن : و هذا الخبر يدلُّ على أنَّ اللعان يقع بين المملوك

١ - كذا في جلن التسخ ، و الصواب : «عن العلاء بن الفضيل» ، و راويه محمد بن سنان .

٢ - زاد هنا في بعض نسخ الكافي : «ثم يفرق بينها فلا تحلُّ له أبداً ، فإن أقرَّ على نفسه بعد الملاعنة جلد حدًّا و هي امرأته» ، و زاد بعده في كلِّ التسخ : «قال : و سألتُه عن الحرِّ تحته أمة فيقذفها ، قال : يلاعنها» . و سيأتي مثله تحت رقم ٤٣ ص ٢٨٥ من كتاب الحسين بن سعيد .

والحرّة^(١)، ويزيد ذلك أيضاً بياناً ما رواه:

↑
١٨٧

ص ١٠ ﴿٦٤٣﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «أنه سئل عن عبد قذف امرأته، قال: يتلاعنان كما يتلاعن الأحرار»^(٢).

ح ﴿٦٤٤﴾ ١١ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن الحرّ بينه وبين المملوكة لعان؟ فقال: نعم؛ وبين المملوك والحرّة، وبين العبد والأمة، وبين المسلم واليهودية والتصرائية^(٣)، ولا يتوارثان، ولا يتوارث الحرّ والمملوكة»^(٤).
فأما ما رواه:

ص ١٢ ﴿٦٤٥﴾ - الحسن بن محبوب، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يلاعن الحرّ الأمة ولا الذمّية، ولا التي يتمتع بها».

فهذا الحديث محتمل شيئين أحدهما: أنه لا يلاعن الرّجل الأمة إذا كان يطأها بملك اليمين، ويكون قوله: «(و لا الذمّية)» مثل ذلك إذا كانت أمة ذمّية، وإنّما فرق بين قوله: «(الأمة)» و «(الذمّية)» لأنّه يكون المراد بقوله: «(أمة)» إذا كانت مسلمة، ثمّ بيّن بقوله: «(و لا الذمّية)» يعني إذا كانت أمة ذمّية فهذا وجه قريب والوجه الآخر: أن يكون المراد بالخبر إذا كان تزوّج بأمة بغير إذن مولاهما لأنّه إذا كان العقد بغير إذن مولاهما فلا لعان بينها ويكون الأولاد رقاً لمولاهما إن كان هناك ولدٌ حسب ما قدّمناه، والذي يدلّ على ذلك ما رواه:

ص ١٣ ﴿٦٤٦﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد^(٥)، عن-

١ - هذا الكلام يدلّ على أنّ ما بين المعقوفين الذي ذكرناه في الهامش والجملة التي بعده لم تكن في النسخة التي كانت عند الشيخ من الكافي. ٢ - في الكافي: «كما يتلاعن الحرّان».

٣ - هذا قول الأكثر خلافاً لابن الجنيّد و جماعة، فإنّهم اشترطوا إسلامها.

٤ - قوله: «(لا يتوارثان)» أي من الجانبين بل يرث المسلم منه فقط كما سيأتي. (ملذ)

٥ - المراد به أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري.

الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحرّ يُلَاعِنُ المملوكة؟ قال: نعم إذا كان مولاها الذي زوّجها إياه». ^١ ١٨٨
 صح **﴿٦٤٧﴾** ١٤ - وعنه، عن أيوب، عن حماد، عن حريز^(١)، عن أبي-
 عبدالله عليه السلام «في العبد يُلَاعِنُ الحرّة؟ قال: نعم إذا كان مولاها زوجه إياها و
 لأعنها بأمر مولاها كان ذلك، وقال: بين الحرّ والأمة؛ والمسلم والدّميّة لعان».
 ومجتمل أيضاً أن يكون الخبر خرج مخرج التّقية لأنّ من المخالفين من يقول:
 «لا لعان بين الحرّ والمملوكة»، والذي يدلّ على ذلك ما رواه:

س **﴿٦٤٨﴾** ١٥ - أحمد بن محمد بن عيسى - عن بعضهم - عن أبي المغرّاء،
 عن منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت له: مملوك كان تحته
 حرّة فقدفها؟ فقال: ما يقول فيها أهل الكوفة؟ قلت: يُجَلَد، قال: لا ولكن
 يُلَاعِنُها كما يُلَاعِنُ الحرّ».

صح **﴿٦٤٩﴾** ١٦ - وعنه، عن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن هشام بن-
 سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن المرأة الحرّة يقدفها زوّجها وهو
 مملوك؛ والحرّ يكون تحته الأمة فيقدفها، قال: يُلَاعِنُها».

فأما ما رواه:

ج **﴿٦٥٠﴾** ١٧ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن محمد بن أحمد العلوي^(٢)،
 عن العمركي، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام «قال:
 سألته عن رجل مسلم تحته يهوديّة أو نصرانيّة أو أمة فأولدها وقذفها فهل عليه
 لعان؟ قال: لا».

فالوجه في هذا الخبر أنّه لا لعان بينها إذا كان قد أقرّ بالولد ثمّ نفاه بعد ذلك،

١ - المراد به حريز بن عبدالله السجستاني، و رواه حماد بن عيسى، و راوي رواه أيوب

ابن نوح الذي روى عنه محمد بن عليّ بن محبوب.

٢ - هو محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوي الذي روى عن كتاب العمركي بن عليّ بن-

محمد البوفكي الثقة.

فإنه لا يلتفت إلى نفيه، ولا يجوز له اللعان، و يلحق به الولد حسب ما قدّمناه، أو لا يدعي في القذف^(١) المشاهدة كما بيّناه في الحرّة فإنه لا يثبت أيضاً بينها لعان.

﴿فأما المتمتع بها فلا لعانَ بينها حسب ما تضمّنه الخبر﴾^{*}
والذي يؤكّد ذلك أيضاً ما رواه:

صع ﴿٦٥١﴾ ١٨ - الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزّين، عن ابن أبي-
يعفور «قال عليه السلام: لا يلاعن الرَّجل المرأة التي يتمتع بها»^(٢).

↑
١٨٩

صع ﴿٦٥٢﴾ ١٩ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن علي^(٣)، عن-
الجليي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لا عن امرأته وهي حُبلى، وقد-
استبان حملها وأنكر ما في بطنها، فلما وضعتُه ادّعاه وأقرّ به وزعم أنه منه،
فقال: يردّ عليه ولده ويرثه^(٤) ولا يجلد لأنّ اللعان [بينها] قد مضى»^(٥).
فأما ما رواه:

نق ﴿٦٥٣﴾ ٢٠ - أبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كان أمير المؤمنين
عليه السلام يلاعن في كلّ حالٍ إلّا أن تكون حاملاً».

قوله عليه السلام: «إلّا أن تكون حاملاً» معناه لا يقيم عليها الحدّ إن نكلت عن
اليمين، و ليس المراد به أنه لم يكن يمضي بينها اللعان، لأنّنا قد بيّنا فيما تقدّم أنّ في

١ - أي مع عدم نفي الولد. (ملذ)

٢ - لا خلاف في اشتراط دوام العقد في لعان نفي الولد، و أما اشتراطه في لعان القذف فهو
قول المعظم، ويدلّ عليه روايات، و قال السيّد المرتضى بوقوعه بها لعموم الآية.

٣ - المراد به عليّ بن رثاب الكوفي الثقة الجليل، و شيخه عبيد الله بن عليّ الجليبي.

٤ - أي الولد يرث من الأب، لا العكس. (ملذ)

٥ - قال في المسالك: اختلف العلماء في جواز لعان الحامل إذا قذفها، أو نفي ولدها قبل
الوضع، فذهب الأكثر إلى جوازه لعموم الآية و خبر الجليبي هذا، و إن نكلت أو اعترفت لم تحدّ
إلى أن تضع - انتهى.

حال الحبل يمضي اللعان، والذي يدلُّ على ما بيَّناه ما رواه:

فق ﴿٦٥٤﴾ ٢١ - الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن -
مهراً، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا كانت المرأة حُبلى لم ترجم.»

ع ﴿٦٥٥﴾ ٢٢ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن موسى بن بكر، عن
زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «أن ميراث ولد الملائنة لأمه، فإن كانت أمه ليست
بحية فلا تقرب الناس من أمه أخواله.»

ح ﴿٦٥٦﴾ ٢٣ - أبو بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل قذف امرأته و
هي في قرية من القرى، فقال السلطان: ما لي بهذا علم عليكم بالكوفة، فجاءت
إلى القاضي ليتلأعن فانت قبل أن يتلأعنا، فقالوا هؤلاء: لا ميراث لك، فقال:
أبو عبدالله عليه السلام: إن قام رجلٌ من أهلها مقامها فلا عنه فلا ميراث له، وإن أبي
أحد من أوليائها أن يقوم مقامها أخذ الميراث زوجها» (١).

١٩٠

ع ﴿٦٥٧﴾ ٢٤ - محمد بن علي بن محبوب، عن بُنان بن محمد، عن موسى
ابن القاسم، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته
عن رجل لا عن امرأته فحلف أربع شهادات بالله، ثم تكلم عن الخامسة، فقال:
إن تكلم عن الخامسة فهي امرأته ومُجلد، وإن نكلت المرأة عن ذلك إذا كان -
اليمن عليها فعلها مثل ذلك.»

فق ﴿٦٥٨﴾ ٢٥ - وعنه، عن علي بن السندي، عن عثمان بن عيسى، عن
أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «عن المرأة يلاعنها زوجها ويفرق بينهما، إلى
من ينسب ولدها؟ قال: إلى أمه.»

ح ﴿٦٥٩﴾ ٢٦ - وعنه، عن الحشاش (٢)، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر،

١ - أفتى بمضمونها الشيخ في النهاية وتبعه جماعة، وقال صاحب المسالك: الزواية ضعيفة،
والأصل أن لا يقوم غير الزوجة مقامها في اللعان، وأن لا يزول الإرث الذي ثبت بالموت، وما
قبل في ردها من أن الوارث لا يمكنه الحلف على نفي فعل الغير، ولا يكفيه نفي العلم، فلا يصلح
للزوجة، لإمكان اطلاع الوارث بنفي فعلها حيث يكون الفعل محصوراً.

٢ - يعني الحسن بن موسى وهو من وجوه الأصحاب، وكان من أصحاب العسكري عليه السلام.

عن أبي الحسن عليه السلام «قال: قلت: أصْلَحَكَ اللهُ و كيف المْلَاعِنَةُ؟ قال: يقعد الإمام و يجعل ظهره إلى القِبْلَةِ، و يجعل الرَّجُلَ عن يمينه و المرءَةَ عن يساره» (١).

نو ﴿٦٦٠﴾ ٢٧ - الحسن بن محبوب، عن عباد بن صُهَيْب، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن رجل أوقفه الإمام للمْلَاعِنَةَ فشهد شهادتين، ثم نكل عن نفسه قبل أن يفرغ أو أكذب نفسه من اللّعان، قال: يجلد الحدّ (٢) و لا يفرّق بينه و بين امرءته».

سد ﴿٦٦١﴾ ٢٨ - وعنه - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام «في قاذف اللّقيط، قال: يجذّ قاذف اللّقيط، و يجذّ قاذف ابن المْلَاعِنَةَ».

ممه ﴿٦٦٢﴾ ٢٩ - محمّد بن عليّ بن محبوب، عن الكوفي (٣)، عن الحسن بن - يوسف، عن محمّد بن سليمان، عن أبي جعفر الثّاني عليه السلام «قال: قلت له: جعلت فداك كيف صار الرَّجُلُ إذا قذف امرءته كانت شهادته أربع شهادات بالله، و إذا قذفها غيره أبّ أو أخّ أو ولدٌ أو قريبٌ جلد الحدّ أو يقيم البيّنة على ما قال؟ فقال: فقد سئل جعفر عليه السلام عن ذلك فقال: إنّ الزّوج إذا قذف امرءته فقال: رأيت ذلك بعيني كانت شهادته أربع شهادات بالله، و إذا قال: إنّه لم يره قيل له: أقم البيّنة على ما قلت، و إلاّ كان بمنزلة غيره، و ذلك أنّ الله تعالى جعل للزّوج مدخلاً (٤) لم يجعله لغيره والد و لا ولد، يدخله بالليل و النّهار، فجاز له

١ - عليه الفتوى بجميع أجزائه مع حملها على الاستحباب. (ملذ)

٢ - قوله: «يجلد» لا خلاف فيه إذا كان اللّعان بالقذف، وأمّا إذا كان بني الولد ولم يقذفها

بأنّ جواز كونه بشبهة لم يلزمه الحدّ. (ملذ)

٣ - هو الحسن بن عليّ بن النعمان الكوفيّ مولى بني هاشم، له كتاب التّوادر، صحيح

الحديث، كثير الفوائد، و لا يبعد كونه الحسن بن عليّ بن عبدالله بن المغيرة، و الحسن بن يوسف، في بعض النسخ: «الحسين بن سيف» و في بعضها: «الحسن بن سيف»، و الظاهر هو الحسين

ابن سيف بن عميرة، و صحف في النسخ. ٤ - في الفقيه: «مدخلاً يدخله».

أن يقول: رأيت، ولو قال غيره: رأيتُ قيل له: وما أدخلك المدخل الذي ترى هذا فيه وحَدِّكَ؟! أنت متَّهم فلا بدَّ من أن يقام عليك الحدُّ الَّذي أوجبه الله عليك.»

ح ﴿٦٦٣﴾ ٣٠ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد. و عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن عبد الملك^(١)، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يقع اللعان حتى يدخل الرَّجل بأهله.»

ح ﴿٦٦٤﴾ ٣١ - وعنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد. و عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل لأعن امرأته وهي حُبلى، ثم ادعى ولدها بعد ما ولدَتْ، و زعم أنه منه، قال: يُرَدُّ إليه الولدُ^(٢) و لا يُجْلَد لآته قد مضى التلاعن»^(٣).

ح ﴿٦٦٥﴾ ٣٢ - عنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي؛ و محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل قذف امرأته وهي حُرَّساء، قال: يفرَّق بينهما.»

د ﴿٦٦٦﴾ ٣٣ - الحسن بن محبوب - عن بعض أصحابه - عن أبي عبد الله عليه السلام

١ - كذا و هو مصحَّف والضَّواب: «عن عبد الكريم» كما في الكافي في أوَّل باب اللعان.

٢ - بأن يرث من الأب، لا بأن يرث الأب منه.

٣ - إذا كذَّب نفسه بعد اللعان لم يتغيَّر الحكم المترتب على اللعان من التحريم المؤبد وانتهاء الإرث، إلا أنه بمقتضى إقراره يرثه الولد من غير عكس، و لا يرث أقرباء الأب، و لا يرثونه إلا مع تصديقهم، و اختلف في الحد هل يثبت عليه بذلك أم لا؟ بسبب اختلاف الروايات، فذهب إلى عدم الشَّيخ و المحقق و العلامة في أحد قوليه، و ذهب إلى الشبوت المفيد و العلامة في القواعد و هو أقوى. (المسالك)

و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - بعد نقل هذا القول: لعلَّ الأوَّل أقوى حيث روى هو هذا الخبر و فيه مكان «لا يجلد» «لا يحلُّ له» كما سيأتي، ثم قال في الاستدلال على عدم الحد: أنه لو كان الحد باقياً لذكره و إلا لتأخر البيان عن وقت الخطاب.

«في امرأة قذفت زوجها وهو أصم^(١)، قال: يفرق بينها وبينه ولا تحل له أبداً».

صح **﴿٦٦٧﴾** ٣٤ - عنه ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير « قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل قذف امرأته بالزنا وهي خرساء صماء ، لا تسمع ما قال ، قال : إن كان لها بيّنة [و] يشهدوا عند الإمام جلد الحد و فرّق بينه وبينها ، ولا تحل له أبداً ، وإن لم يكن لها بيّنة فهي حرام عليه ما أقام معها ، ولا إثم عليها منه »^(٢).

صح **﴿٦٦٨﴾** ٣٥ - محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن - أبي نصر ، عن أبي جميلة^(٣) ، عن محمد بن مروان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في المرأة - الخرساء كيف يلاعنها زوجها ؟ قال : يفرق بينهما ولا تحل له أبداً ».

صح **﴿٦٦٩﴾** ٣٦ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن العُمركي بن عليّ ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام « قال : سألته عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها ، فأدعت أنها حامل ، قال : إن أقامت البيّنة على أنه أرخى ستراً ثم أنكر الولد لأعنها ، ثم بانث منه ، وعليه المهر كتملاً »^(٤).

١ - كذا في النسخ ، و في بعضها: «هي أصم» ، و الصواب ما في المتن ، و إلا الصواب : «و هي صماء» ، و قال الفيض (ره) : «الوجه في هذا الحكم غير ظاهر مع أنه مجهول ولا عمل عليه» .

٢ - هذا الحكم - يعني تحريم الصماء والخرساء بمجرد القذف - مقطوع به في كلام الأصحاب ، و ظاهرهم أنه موضع وفاق ، و مقتضى الرواية اعتبار الصّمم والخرس معاً ، و بذلك عرّ جماعة من الأصحاب ، و اكتفى الأكثر و منهم المفيد - رحمه الله - في المنفعة والشيخ و المحقق بأحد الأمرين ، و لو انعكس الفرض بأن قذفت التسليمة الأصمّ والأخرس في إلحاقه بقذفه لها نظر ، أقربه الغدم ، قصرأ لما خالف الأصل على مورد التنص ، و قيل بالمساواة ، و هو ظاهر اختيار ابن - بابويه - رحمه الله - ، و يدلّ عليه رسالة ابن محبوب . لكن إرسالها يمنع العمل بها . (شرح النافع)

٣ - المراد به المفضل بن صالح الأسديّ و هو ضعيف ، و سيأتي الخبر تحت رقم ٥٣ آخر

الباب عنه ، أيضاً .

٤ - إذا طلق الرجل امرأته فأدعت الحمل منه فأنكر ، فإن كان بعد الدخول لحق به الولد ←

ح ﴿٦٧٠﴾ ٣٧ - عنه ، عن عليّ ، عن أبيه ، عن حمّاد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم « قال : سألته عن الرَّجُلِ يفتري على امرأته ، قال : يجلد ثمَّ يخلّي بينها ولا يلاعنها حتّى يقول : أشهد أنّي رأيتك تفعلين كذا وكذا » .

صح ﴿٦٧١﴾ ٣٨ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن أبي - الجوزاء^(١) ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن عليّ ، عن آبائه ، عن عليّ عليهم السّلام « في رجل قذف امرأته ثمَّ خرج فجاء و قد توقّيت ، قال : بخير واحدة من ثنتين يقال له : إن شئت ألزمت نفسك الذّنب فيقام عليك الحدّ و تعطى الميراث ، وإن شئت أقررت فلاعنّت أدنى قرابتها إليها ولا ميراث لك »^(٢) .

صحه ﴿٦٧٢﴾ ٣٩ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصّباح - الكِنَانيّ ، عن أبي عبد الله عليه السّلام « قال : سألته عن رجل لاعن امرأته و انتفى من ولدها ، ثمَّ أكذب نفسه بعد الملاعنة و زعم أنّ الولد ولده ، هل يُردّ عليه و كُده ؟ قال : لا ولا كرامة ، لا يُردّ عليه ولا تحلّ له إلى يوم القيامة » .

قال محمد بن الحسن : قوله عليه السّلام : « لا يُردّ عليه ... » ، يعني أنّه لا يلحق به لحوقاً صحيحاً يرثه و يرثه أبوه ، وإنّما يثبت نسبه على شرط أن يرث أباه ولا يرثه

- إجماعاً ، و لم ينتف إلا باللّعان ، إن اتفقا على عدم الدّخول انتفى عنه بغير لعان اتفقا ، و إن ادعت المرأة الدّخول و أنكر الزوج فالطبق المقتضى القواعد أنّ عليه اليمين على عدم الدّخول ، فإذا حلف ثبت عليه نصف المهر و انتفى عنه الولد ، و قال الشّيخ في التّهاية : « إن أقامت البيّنة أنّه أرخى سترًا و خلا بها ثمَّ أنكر الولد لاعنها ، ثمَّ بانّت منه ، و عليه المهر كتملاً ، و إن لم تقم بذلك بيّنة كان عليه نصف المهر و وجب عليها مائة سوط بعد أن يجلف بالله تعالى أنّه ما دخل بها » .

١ - هو منته بن عبدالله و كان صحيح الحديث .

٢ - إذا قذف الزوج امرأته فانتف قبل اللّعان ثبت عليه الحدّ و له الميراث . ولو أراد الزوج دفع الحدّ باللّعان بعد موت الزّوجة جاز ، لأنّ الحدّ يسقط بلعانه خاصّة و إن لم يلاعن الزّوجة ، و لكن لا يبنى التّوارث و التسبب ، لأنّ انتفاءهما يتوقّف على اللّعان من الجانبين ، و يشكل بأنّ اللّعان وظيفة شرعيّة فيتوقّف على التقل . (ملذ)

أبوه حسب ما قدمناه، ويزيد ذلك بياناً ما رواه:

سج ٦٧٣ ﴿٤٠﴾ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سألته عن رجل لا عن امرأته و انتفى من ولدها ثم أكذب نفسه، هل يُرَدُّ عليه ولده؟ فقال: إذا أكذب نفسه جُلِدَ الحدُّ و رُدَّ عليه ابنه و لا ترجع إليه امرأته أبداً».

قوله عليه السلام في هذا الخبر: مجلد المراد به إذا أكذب نفسه قبل أن يمضي - اليعان^(١)، فأما بعد مُضِيَّتِهِ فليس عليه شيء و يلحق به الولد على ما قدمناه.

ثق ٦٧٤ ﴿٤١﴾ - الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن عبد الكريم، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل لا عن امرأته و هي حُبلى ثم ادعى ولدها بعد ما ولدت و زعم أنه منه، فقال: يُرَدُّ إليه الولد و لا تحلُّ له^(٢) لأنَّه قد مضى التلاعُنُ».

صح ٦٧٥ ﴿٤٢﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الحرَّ أُمِّحِصنُ المملوكَة؟ فقال: لا يُحِصِنُ الحرُّ المملوكَة، و لا تُحِصِنُ المملوكَة الحرَّ^(٣)، و اليهوديُّ يحصن النصرانيَّة، و النصرانيُّ يحصن اليهوديَّة».

١ - قال الشهيد في المسالك: لا يخفى ما فيه، لانه لو كان كذلك لم يزل الفراش و لم يثبت التحريم المؤبد، و قد حكم في الرواية أنها لا ترجع إليه أبداً.

٢ - تقدم الخبر تحت رقم ٣١ من الباب عن الكليني، و فيه مكان «ولا تحلُّ له» «و لا يحلُّ» كما في الكافي.

٣ - الظاهر انه لا مناسبة لهذا الخبر بهذا الباب إلا بأن يقال: إنَّما أوردته ليعلم أنه إذا نكلت الزوجة ما يجب عليها من الحد.

و قد رواه الشيخ - رحمه الله - في كتاب الحدود في الاستبصار «باب ما يحصن و ما لا يحصن»، ثم قال: الوجه في هذا الخبر أن الحرَّ لا يحصنها حتى إذا زنت و جب عليها الرجم كما لو كانت تحت حرة لأنَّ حدَّ المملوكَة و المملوك إذا زنيا نصف حدَّ الحرِّ، و هو خمسون جلدة، و لا يجب عليها رجم على كل حال - انتهى.

ص ٦٧٦ ﴿٤٣﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن -
الحلي، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا قذف الرجل امرأته فإنه لا يلاعنها حتى
يقول: رأيت بين رجلها رجلاً يزني بها، و قال: إذا قال الرجل لامرأته: لم
أجدك عذراء، و ليس له بيّنة يجلد الحد^(١)، و يُجلى بينه و بين امرأته، و قال:
كانت آية الرّجم في القرآن: و الشّيح و الشّيحة فارجهما البتّة بما قضيا -
الشّهوة^(٢)،

قال: و سألته عن الملاعنة التي يرميها زوجها و ينتفي من ولديها و يلاعنها
و يفارقها، ثمّ يقول بعد ذلك: الولد ولدي و يكذب نفسه، قال: أمّا المرّة فلا
ترجع إليه أبداً، و أمّا الولد فإنّي أردّه إليه إذا ادّعاه و لا أدع ولده ليس له ميراث و
يرث الابن الأب، و لا يرث الأب الابن، يكون ميراثه لأخواله و إن لم يدّعه
أبوه فإنّ أخواله يرثونه و لا يرثهم، و إن دّعاه أحد: يا ابن الرّائية! جلد الحدّ.»

ص ٦٧٧ ﴿٤٤﴾ - و عنه، عن عليّ^(*)، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام
«قال: قال: سألته عن ابن الملاعنة من يرثه؟ فقال: أمّه و عصبة أمّه، قلت:
أرأيت إن ادّعاه أبوه بعد ما قد لاعنها؟ قال: أرده عليه من أجل أنّ الولد ليس له
أحد يوارثه و لا تحلّ له أمّه إلى يوم القيامة»^(٣).

ص ٦٧٨ ﴿٤٥﴾ - محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمد بن -
عيسى بن عبّيد، عن يونس^(٤)، عن محمد بن مزارب، عن أبي عبدالله عليه السلام

- ١ - وجوب الحدّ على قوله: «لم أجدك عذراء» مخالف لما ذهب إليه أكثر الأصحاب و لغيره
من الأخبار، و يمكن حمله على التعزير و على أنّه أراد التعريض كما سيأتي. (ملذ)
- ٢ - قوله: «و قال: كانت آية الرّجم - إلى هنا» أجنبي عن المقام، كما لا يخفى على ذي
مُسكة من العقل، و الظاهر تدليسه من بعض المحرّفين، و ليس من قول المصوم إلّا طرداً،
و الظاهر من لفظه تساوي حكم الزاني المحصن و غير المحصن في الشيوخ و هذا خلاف العدل.
- ٣ - ظاهره عدم إرثه من الأحوال الآ مع إقرار الأب، إلّا أنّ يقال: كما أنّ الأم مُستثناة
فكذا الأحوال. (ملذ) * - الظاهر كون المراد بـ«عليّ» ابن الحكم لا البطائني، فالسند صحيح.
- ٤ - هو ابن عبدالرحمن، روى عن محمد بن مزارب. و في نسخة: «محمد بن مصادف».

« قال : مَنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جُلْدَ الْحَدِّ وَهِيَ امْرَأَتُهُ » .

صح ﴿٦٧٩﴾ ٤٦ - وبهذا الإسناد ، عن يونس ، عن عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا قذف الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ، ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ جُلْدَ الْحَدِّ ، وَكَانَتْ امْرَأَتَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكْذِبْ نَفْسَهُ تَلَاعَنَا ، وَيَفْرَقُ بَيْنَهَا » .

صح ﴿٦٨٠﴾ ٤٧ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن شعيب ^(١) ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن رجل قذف امْرَأَتَهُ فِتْلَاعَنَا ، ثُمَّ قَذَفَهَا بَعْدَ مَا تَفَرَّقَا أَيْضاً بِالرِّزَا ؛ عَلَيْهِ حَدٌّ ؟ قَالَ : نَعَمْ عَلَيْهِ حَدٌّ » ^(٢) .

صح ﴿٦٨١﴾ ٤٨ - يونس ^(٣) ، عن زُرَّارَةَ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : لَمْ تَأْتِي عِذْرَاءَ ، قَالَ : لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْعُذْرَةَ تَذْهَبُ بِغَيْرِ جَمَاعٍ » .
و لا ينافي هذا الخبر الخبر الذي قَدَّمناه في أنه يجب عليه الحد ^(٤) ، لأنَّ قوله عليه السلام : لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ؛ يَعْنِي حَدًّا كَامِلًا ، وَ الْخَبْرُ الْمُتَقَدِّمُ الَّذِي قَالَ : إِنَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ ؛ يَعْنِي التَّعْزِيرَ ، لِثَلَا يُؤْذِي امْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قَلْنَا مَا رَوَاهُ :

نق ﴿٦٨٢﴾ ٤٩ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير « قال : قال أبو عبدالله عليه السلام في رجل قال لامْرَأَتِهِ : لَمْ أَجِدْكَ عِذْرَاءَ ، قَالَ يُونُسُ ^(٣) : يُضْرَبُ ، قُلْتَ : فَإِنْ عَادَ ؟ قَالَ : يَضْرَبُ فَإِنَّهُ يَوْشِكُ أَنْ يَنْتَهِيَ - قَالَ يُونُسُ : يَضْرَبُ

١ - يعني العَمْرُوفِي التَّقَةَ ، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، وَ هُوَ ابْنُ أُخْتِ أَبِي بَصِيرٍ يَحْيَى ابْنَ الْقَاسِمِ الْأَسَدِيِّ .

٢ - قَالَ الْحَقُّوقُ (رِه) : إِذَا قَذَفَهَا فَلَمْ يَلَاعَنَّ فَحَدَّ ثُمَّ قَذَفَهَا بِهِ ، قِيلَ : لِأَنَّ الْحَدَّ ، وَقِيلَ : بِحَدِّ ، تَمْتَكًا بِمَجْزُوعِ الْمَوْجِبِ وَ هُوَ أَشْبَهُ ، وَ قَالَ الشَّهِيدُ : مَوْضِعُ الْخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْقَذْفُ الثَّانِي بِمَجْتَمَعِ الْأَوَّلِ ، أَمَا لَوْ قَذَفَهَا بِرِئِيَةِ أُخْرَى ، فَلَا إِشْكَالَ فِي ثُبُوتِ الْحَدِّ عَلَيْهِ ثَانِيًا .

٣ - المراد به ابن عبدالرحمن - في المقامين - . ٤ - أي المتقدم تحت رقم ٤٣ .

ضرب أدي ليس بضرب الحدّ لثلاثاً يؤذي امرأة مؤمنة بالتعريض - «^١» .
 ص ٦٨٣ ﴿٥٠﴾ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ،
 عن علي بن الحكم ، عن علي بن أبي حمزة « قال : سئل أبو إبراهيم عليه السلام عن المرأة
 يكون لها زوج وقد أصيب في عقله من بعد ما تزوجها ، أو عرض له جنون ^(١) ؟
 فقال : لها أن تززع نفسها منه إن شاءت » ^(٢) .

ص ٦٨٤ ﴿٥١﴾ - محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين ؛ و موسى
 ابن عمر ، عن جعفر بن بشير ، عن أبان ، عن محمد بن مزارب ^(٣) « قال : قلت
 لأبي عبدالله عليه السلام : ما تقول في رجل لآعن امرأة قبل أن يدخل بها ؟ قال :
 لا يكون ملاءناً حتى يدخل بها ؛ يضرب حدّاً وهي امرأته ويكون قاذفاً » .

ص ٦٨٥ ﴿٥٢﴾ - عنه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن الحسين بن يزيد التوفلي ،
 عن اسماعيل بن أبي زياد ^(٤) ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أن علياً عليه السلام قال : ليس
 بين خمس من النساء و بين أزواجهنّ ملاءنة : اليهودية تكون تحت المسلم
 فيقذفها ، و التصرانية و الأمة تكون تحت الحرّ فيقذفها ، و الحرّة تكون تحت -
 العبد فيقذفها ، و المجلود في الفرية لأنّ الله تعالى يقول : « وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً
 أبداً ^(٥) » ، و الخرساء ليس بينها و بين زوجها لعان ، إنّما اللعان باللسان » .
 قد مضى الكلام على أمثال هذا الخبر فإقلناه هناك كافٍ ههنا إن شاء
 الله تعالى .

ص ٦٨٦ ﴿٥٣﴾ - الصفار ، عن محمد بن الحسين ، عن أحمد بن محمد بن أبي -
 نصر ، عن أبي جميلة ، عن محمد بن مروان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في المرأة -

١ - الترديد من الزاوي ، أو محمول على اختلاف مراتب الجنون . (ملذ)

٢ - يدلّ على الفسخ بالجنون الحادث بعد العقد . و لا مناسبة للخبر بالباب . (ملذ) و تقدّم
 الخبر بعينه بسندٍ آخر عن البطائني ، راجع المجلد السابع ص ٤٩٣ تحت رقم ١٩ «باب
 التدليس في التكاح» .
 ٣ - في بعض النسخ : «محمد بن مصادف» .

٤ - يعني التكوّني و هو عاتبي . ٥ - التور : ٤ .

الغرساء يقذفها زَوْجُهَا كَيْفَ يُلَاعِبُهَا؟ قَالَ: يَفْرَقُ بَيْنَهَا وَلَا تَحُلُّ لَهُ أَبَدًا» (١).

↑
١٩٧

﴿ ٩ - باب السَّراري (٢) و ملك الأيمان ﴾

قال الشيخ - رحمه الله - ﴿ وللرَّجل أن يطأ بملك اليمين ما شاء من العدد و يجمع بينهما ﴾ .

يدلُّ على ذلك قوله تعالى: « وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ (٣) » ، ولم يحصر ذلك على عددٍ دون عددٍ فينبغي أن يكون سائغاً له وطء ما أَرَادَ مِنْهُنَّ .

ص ٦٨٧ ﴿ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى (٤) ، عن هارون بن مسلم ، عن مَسْعَدَةَ بن زياد « قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : تحرم من الإماء عشرة : لا تجمع بين الأمِّ و البنت (٥) ، و لا بين الأختين ، و لا أمتك و هي حاملٌ من غيرك حتى تضع ، و لا أمتك و لها زوج ، و لا أمتك و هي عمَّتكَ من الرِّضاعة ، و لا أمتك و هي خالتك من الرِّضاعة ، و لا أمتك و هي أختك من الرِّضاعة ، و لا أمتك و

١ - تقدّم الخبر عن الكليني - رحمه الله - في الباب تحت رقم ٣٥ .

٢ - السَّراري جمع سُرِّيَّة - بضم السين و شدّ الزاء - و هي الشَّريفة التقيسة الرِّفعية ، فعيلة منسوبة إلى السَّر ، و هو الجماع و الإخفاء ، لأنَّ الإنسان كثيراً ما يسرها و يسترها عن الحرة ، و قال الجزري : في حديث عائشة - و ذكر لها المتعة فقالت : « والله ما نجد في كتاب الله إلا التكاكح و الاستسرار » تريد اتِّحاد السَّراري ، و كان القياس الاستسراء ، من تسرَّيت إذا اتخذت سُرِّيَّة ، لكتبتها رُدَّت الحرف إلى الأصل و هو تسرَّرت ، من السَّر : التكاكح ، أو من السَّرور ، فأبدلت إحدى الزاءات ياءً . ٣ - المؤمنون : ٥ و ٦ .

٤ - رواه الصدوق (ره) في الخصال ص ٤٢٨ ، و فيه : « حدَّثنا محمد بن الحسن قال : حدَّثنا عبد الله بن جعفر الحميري قال : حدَّثنا هارون بن مسلم » ، و في الفقيه : « و روى هارون بن مسلم » .

٥ - أي في الوطء لا في الملك ، و بوطء كلِّ منها تحرم عليه الأخرى ، و كذا في الأختين .

هي رضيعتُك ، و لا أمتُك و لك فيها شريك « (١) .

سجده ﴿٦٨٨﴾ ٢ - و عنه ، عن عليّ بن الرّيان ، عن الحسن بن راشد ، عن يسمّع كيردين ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام عشرة لا يجلُّ نكاحهنّ و لا غشيانهنّ : أمّتُك أمّها أمّتُك ، و أمّتُك أختها أمّتُك (٢) ، و أمّتُك هي عمّتُك من الرّضاعة ، و أمّتُك هي خالتُك من الرّضاعة ، و أمّتُك و هي أختُك من الرّضاعة ، و أمّتُك و قد أرضعتُك ، و أمّتُك و قد وطئت حتّى تستبرء بمحيضة ، و أمّتُك و هي حُبلى من غيرك ، و أمّتُك و هي على سَوم من مشرّ (٣) ، و أمّتُك و لها زوج و هي تحتة » .

فق ﴿٦٨٩﴾ ٣ - عنه ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مُصدّق بن صدّقة ، عن عمار الساباطيّ ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل اشترى من آخر جارية بثمن مسمّى ، ثمّ افترقا ، قال : وجب البيع و ليس له أن يطأها و هي عند صاحبها حتّى يقبضها أو يعلم صاحبها ، و الثمن إذا لم يكونا اشترطا فهو نقد » .

صح ﴿٦٩٠﴾ ٤ - عنه ، عن العباس ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الرّحمن ابن الحجاج « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يزوّج مملوكته عبده أتقوم عليه كما كانت تقوم عليه فتراه منكشفاً أو يراها على تلك الحال ؟ فكره ذلك ، و

١ - كذا في التسخ ، و في الفقيه زيادة و هي : « و لا أمتُك و هي ابنة أخيك من الرّضاعة ، و لا أمتُك و هي ابنة أختك من الرّضاعة ، و لا أمتُك و هي في عدّة » ، و زاد في الخصال : « و لا أمتُك حائض ثمّ تطهر » . و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : و لا يخفى عدم اعتبار مفهوم العدد في هذا الخبر ، إذ المحزم منها غير منحصر في المذكورات ، إذ يجرم عليه أمّها و بنتها من الرّضاعة ، قال : و قوله : « و هي عمّتُك » بأن تكون جدّته أمّ الأب أرضعتها .

٢ - أي مع وطء الأمّ ، و كذا مع وطء الأخت .

٣ - لوجوب الاستبراء على البائع ، و هذا وجوب شرطي . (ملد) و تقدّم الخبر في ج ٧ ص

٣٤٣ ، وفيه : « ثمانية لا تحلّ منّا كحنتهن » .

قال: قد منعتني أبي أن أزوج بعض خَدَمِي غلامِي لذلك».

ثق (٦٩١) ٥ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن العباس بن معروف، عن الحسن بن محمد^(١)، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: سألتُه عن رجلين بينهما أمة فزوّجها من رجل، ثم إنَّ الرَّجُل اشترى بعض- السهمين، قال: حَرَمْتُ عليه باسْتِرائِه إِيَّاهَا، و ذلك أنَّ بيعها طلاقها إلا أن يشتريها من جميعهم»^(٢).

ح (٦٩٢) ٦ - وعنه، عن عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن بُكَيْرِ بن أعين؛ و بُرَيْدِ بن معاوية، عن أبي جعفر؛ و أبي عبد الله عليه السلام «قالا: من اشترى مملوكاً لها زَوْجٌ فَإِنَّ بيعها طلاقها إن شاء المشتري فَرَقَ بينهما، و إن شاء تركها على نكاحها».

صع (٦٩٣) ٧ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن سالم أبي الفضل^(٣)، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرَّجُل يبتاع الجارية و لها زَوْجٌ، قال: لا يحلُّ لأحد أن يمسه حتى يطلقها زَوْجها الحرُّ».

فهذا الخبر محمول على أنه إذا كان المبتاع أقرَّ الزَّوجَ على عقده و رضي به، لأنه إذا كان الأمر على ما قلناه فلا تحلُّ له حتى يطلقها، و لا تحلُّ لأحدٍ أيضاً إلا أن يبيعها بيعاً آخر، و الذي يدلُّ على ذلك ما قدّمناه عن بُكَيْرِ بن أعين و بُرَيْدِ ابن معاوية.

سج (٦٩٤) ٨ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء^(٤)،

١ - هو الحضرمي الثقة؛ ابن أخت أبي مالك الحضرمي.

٢ - فيطأها بالملك لا بالعقد، و سيأتي هذا الخبر إلى قوله: «حرمت عليه» تحت رقم ٢٤

من الباب. ٣ - هو الخياط الثقة، المعنون في رجال التجاشي.

٤ - هو الحسن بن علي بن زياد ابن بنت إلياس، من أصحاب الرضا عليه السلام، و كان

من وجوه هذه الطائفة. (جش.صه)

عن ابن فضال ، عن ابن بُكير ، عن عبدالله اللّحمّ « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرّجل يشتري امرأة الرّجل من أهل الشّرك يتخذها ؟ قال : لا بأس . »

ص ٦٩٥ ﴿ ٩ - وعنه ، عن محمّد بن الحسين ، عن جعفر بن بشير ، عن إسماعيل بن الفضل الهاشميّ « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن سبي الأكراد إذا حاربوا ؛ ومَن حارب من المشركين هل يجلُّ نكاحهم و شراؤهم ؟ قال : نعم . »

ص ٦٩٦ ﴿ ١٠ - محمّد بن أحمد العلويّ ، عن العمريّ ، عن عليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « قال : سألت عن المملوكة بين رجلين زوّجها أحدهما والآخر غائب هل يجوز النكاح ؟ قال : إذا كره الغائب لم يجز النكاح . »

ص ٦٩٧ ﴿ ١١ - محمّد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن عليّ ، عن أبي أيّوب ^(١) ، عن الحسن بن عليّ بن فضال ، عن عبدالله بن بُكير ، عن عبدالله اللّحمّ « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل يشتري من رجل من أهل الشّرك ابنته فيتخذها أمة ؟ قال : لا بأس . »

نق ٦٩٨ ﴿ ١٢ - عليّ بن الحسن ^(٢) ، عن محمّد بن عبدالله ، عن الحسن بن - عليّ ، عن علاء القلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : أتيا رجل شاة أن يعتق جاريته و يتروّجها و يجعل صداقها عتقها فعل . »

نق ٦٩٩ ﴿ ١٣ - وعنه ، عن محمّد ؛ و أحمد ابني الحسن ، عن أبيهما ، عن عبدالله بن بُكير ، عن عبيد بن زُرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قلت : رجل قال لجاريته : أعتقتك و جعلت عتقك مَهْرَكَ ، قال : فقال : جائز . »

ص ٧٠٠ ﴿ ١٤ - وعنه ، عن الحسن بن عليّ بن يوسف ، عن مُثَنَّى الحنّاط ، عن حاتم ^(٣) ، عن أبي عبدالله ، عن أبيه عليه السلام « أن عليّاً كان يقول : إن شاء

١ - في الكافي كثيراً « محمّد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن علي بن الحكم ، عن أبي أيّوب » ، ولكن في بعض النسخ هنا : « عن علي بن أبي أيّوب » ، والظاهر صحة ما في المتن .

٢ - هو علي بن الحسن بن فضال المعروف .

٣ - هو حاتم بن إسماعيل المدني الأصل ، كوفي المقام ، مولى بني عبدالدار بن قصي ،

عامي ، توفي سنة ١٨٦ . و قال ابن حبان : سنة ١٨٧ .

الرَّجُلُ أَعْتَقَ أُمَّ وَلَدِهِ وَجَعَلَ مَهْرَهَا عِتْقَهَا».

٤٤ ﴿٧٠١﴾ ١٥ - و روى محمد بن آدم، عن الرضا عليه السلام «في الرجل يقول لجاريته: قد أعتقتك وجعلت صدأقك عتقك؟ قال: جاز العتق والأمر إليها إن شاءت زوجته نفسها، وإن شاءت لم تفعل، فإن زوجته نفسها فأحب له أن يعطيها شيئاً» (١).

صح ﴿٧٠٢﴾ ١٦ - و روى علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام «قال: سألته عن رجل قال لأمته: أعتقتك وجعلت مهرك، فقال: عتقت (٢) وهي بالخيار إن شاءت تزوجته وإن شاءت فلا، فإن تزوجته فليعطيها شيئاً، وإن قال: قد تزوجتك وجعلت مهرك عتقك فإن التكاك واقع ولا يعطيها شيئاً».

ثق ﴿٧٠٣﴾ ١٧ - وعنه (٣)، عن يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل أعتق أمة له وجعل عتقها صداقها، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، قال: يستسعيها في نصف قيمتها، وإن أبت كان لها يوم وله يوم في الخدمة، قال: وإن كان لها ولد فأدى عنها نصف قيمتها وعتقت» (٤).

٢٠١ ﴿٧٠٤﴾ ١٨ - علي بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن -
إبي عمير - عن رجل - عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يعتق

١ - اعلم أن العتق لو سبق لصارت حرة، فلم يتعين تزويجها بدون رضاها، بل لها الخيار في القبول والرد.

٢ - يمكن أن يكون ذلك لعدم ذكر التزويج، لا لتقدم العتق. (ملذ)

٣ - الظاهر رجوع الضمير إلى علي بن جعفر وذلك بعيد لعدم روايته عن غير أخيه، وإن كان راجعاً إلى «علي بن الحسن بن فضال» ففيه إرسال لعدم روايته عن يونس بن يعقوب بلا واسطة، والظاهر أن الخبر مأخوذ من الفقيه، وفيه: «الحسن بن محبوب، عن يونس بن يعقوب».

٤ - ظاهره أن الولد أيضاً يرجع نصفه مملوكاً ويعتق بأداء نصف قيمة أمه، إنما قال: عتقت لأن عتقه تابع لعتقها، و يحتمل أن يكون هذا محمولاً على الاستحباب، والله يعلم.

جاريته و يقول لها : عِتْقُكَ مَهْرُكَ ، ثم يطلقها قبل أن يدخل بها ؟ قال : يرجع نصفها مملوكاً و يستسعيها في التصف الآخر» .

مع ﴿٧٠٥﴾ ١٩ - الحسن بن محبوب ، عن نعيم بن إبراهيم ، عن عباد بن - كثير البصري^(١) « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل أعتق أم ولد له و جعل عتقها صداقها ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ؟ قال : يعرض عليها أن تستسعي في نصف قيمتها ، فإن أبت هي فنصفها رق و نصفها حر^(٢) .

مع ﴿٧٠٦﴾ ٢٠ - الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير « قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام - و أنا حاضر - عن رجل باع من رجل جارية يكرأ إلى سنّة ، فلما قبضها المشتري أعتقها من الغد و تزوّجها و جعل مهرها عتقها ، ثم مات بعد ذلك بشهر ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : إن كان الذي اشتراها إلى سنّة له مال أو عقدة تحيط بقضاء ما عليه من الدين في رقبتها فإن عتقه و نكاحه جائز ، و إن لم يملك مالا أو عقدة تحيط بقضاء ما عليه من الدين في رقبتها كان عتقه و نكاحه باطلاً^(٣) ، لأنه أعتق ما لا يملك ، و أرى أنها رق لمولاه الأول ، قيل له : فإن كانت قد علقت من الذي أعتقها و تزوّجها ما حال ما في بطنها ؟ فقال : الذي في بطنها مع أمه كهيتها^(٤) .

نق ﴿٧٠٧﴾ ٢١ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان ، عن عبد الرحمن^{٢٠٢} ابن أبي عبد الله « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تكون له الأمة ، فيريد أن يعتقها في تزوّجها يجعل عتقها مهرها أو يعتقها ثم يصدقها ؟ و هل عليها منه

١ - عباد بن كثير البصري عاتى ملقب بالعايد مات سنة ١٦٠ أو ١٥٩ .

٢ - قال الصدوق - رحمه الله - في المنع : إذا طلقها قبل الدخول فقد مضى عتقها و يرجع عليها سيدها بنصف قيمة ثمنها ، و به قال ابن الجنيد ، و تبعه ابن البرزج و ابن إدريس ، و هو المعتمد . (ملذ)

٣ - في الكافي : «عتقه و نكاحه باطلان» .

٤ - سيأتي الخبر بلفظه ص ٣٢٧ «باب العتق و أحكامه» تحت رقم ٧٠ ، عن هشام بن سالم .

عِدَّةٌ ؛ و كم تعتد؟ فإن أعتقها هل يجوز له نكاحها بغير مهر؟ و كم تعتد من غيره؟ فقال: يجعل عتقها صداقها إن شاء، و إن شاء أعتقها ثم أصدقها، فإن كان عتقها صداقها فإنها لا تعتد، و لا يجوز نكاحها إذا أعتقها إلا بمهر، و لا يطأ الرجل المرأة إذا تزوجها حتى يجعل لها شيئاً، و إن كان درهماً».

ص ٧٠٨ ﴿٢٢﴾ - محمد بن يعقوب، عن عِدَّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد. و محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن ابن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي بصير «قال: سألت عن الرجلين تكون بينهما أمة يعتق أحدهما نصيبه فتقول الأمة للذي لم يعتق: قومني^(١) و ذرني كما أنا أخذمك، أ رأيت إن أراد الذي لم يعتق النصف الآخر أن يطأها أله ذلك؟ قال: لا ينبغي له أن يفعل، لأنه لا يكون للمرأة فرجان، و لا ينبغي له أن يستخدمها، و لكن يستسعيها، فإن أثبت كان لها من نفسها يوم و له يوم».

ص ٧٠٩ ﴿٢٣﴾ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن محمد بن قيس^(٢)، عن أبي جعفر الطوسي «قال: سألت عن جارية بين رجلين ذبراها جميعاً، ثم أحل أحدهما فرجها لشريكه، فقال: هو له خلال و أيها مات قبل صاحبه فقد صار نصفها حراً من قبل الذي مات و نصفها مدبراً، قلت: أ رأيت إن أراد الباقي منها أن يمتهن أله ذلك؟ قال: لا؛ إلا أن يثبت عتقها^(٣) و يتزوجها

١ - في بعض النسخ: «لا أبغي تقومني».

٢ - تقدمت الرواية في «باب السنة في التكاخ» تحت رقم ١٩ و فيه: «عن علي بن رثاب، عن محمد بن مسلم». و رواه الكافي أيضاً «عن محمد بن قيس»، و في بعض نسخه: «عن محمد بدون ذكر «بن قيس» أو «بن مسلم»، و الظاهر كتب بعض المحققين في حاشيته «بن قيس» فأورده التاسخ في المتن، و الصواب «محمد بن مسلم» كما في الفقيه أيضاً.

٣ - في الكافي: «إلا أن يبت»، و البت: القطع والإمضاء. و في بعض نسخ الكتاب أيضاً: «بيت»، و هذا كناية عن عتق كلها، أو المعنى يعتقها عتقاً باتاً غير معلق على الموت أو غيره.

برضاء منها مثل ما أراد^(١)، قلت: أليس قد صار نصفها حرّاً قد ملكك نصف رقبتيها والتصف الآخر للباقي منها؟ قال: بلى، قلت: فإن هي جعلت مولاها في حلٍّ من فرجها وأحلّت له ذلك؟ قال: لا يجوز ذلك، قلت: ولم لا يجوز لها ذلك كما أجزت للذي كان له نصفها حين أحلّ فرجها لشریکه فيها؟ قال: إن- الحرّة لا تهب فرجها ولا تعيره ولا تحلّله، ولكن لها من نفسها يوم وللذي دبرها يوم، فإن أحب أن يتزوّجها بشيء متعة في اليوم الذي تملك فيه نفسها فيتمتع بها بشيء قلّ أو كثر^(٢).

فق (٧١٠) ﴿٢٤﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن العباس بن معروف، عن الحسن بن محمد^(٣)، عن زرعة، عن سماعة «قال: سألته عن رجلين بينهما أمة فزوّجها من رجلٍ آخر، ثم إن الرجل اشترى بعض السهمين، قال: حرمت عليه^(٤)».

مع (٧١١) ﴿٢٥﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن معاوية بن وهب «قال: جاء رجل إلى أبي عبد الله عليه السلام فقال: إني كنت مملوكاً لقوم وإني تزوّجت امرأة حرة بغير إذن مولاي، ثم أعتقوني بعد ذلك أفأجدد نكاحي إياها حين أعتقت؟ فقال له: أكانوا علموا بك حين تزوّجت امرأة وأنت مملوك لهم؟ فقال: نعم وسكتوا عني ولم يغيروا علي، قال: فقال له: سكوتهم عنك بعد علمهم إقرار منهم، اثبت على نكاحك الأول^(٥)».

١ - أي تزويجاً مثل ما أراد من الدائم والمنقطع، وبالمهر القليل أو الكثير وغير ذلك. (ملذ)

٢ - المشهور عدم إفاضة تحليل الشريك الإباحة.

٣ - هو الحضرمي، وفي بعض النسخ: «الحسين» - مصغراً - وهو تصحيف.

٤ - قد مر الخبر تحت رقم ٥ من الباب بزيادة.

٥ - قال في التافع: ليس للعبد ولا للأمة أن يعقدا لأنفسهما نكاحاً ما لم يأذن المولى، ولو

بادر أحدهما في وقوفه على الإجازة قولان، ووقوفه على الإجازة أشبه. قال السيد في شرحه:

الأصح ما اختاره من وقوفه على الإجازة، ويكفي في الإجازة كل لفظ دل على الرضاء، وقال ←

ص ٧١٢ ﴿٢٦﴾ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن -
التمنان ، عن أبي الصّباح ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرّجل يكون لبعض ولده
جارية وولده صِغارٌ هل يصلح له أن ينكحها ؟ فقال : يقومها قيمة عدل ، ثم
يأخذها ويكون لوئده عليه ممّنها » .

ص ٧١٣ ﴿٢٧﴾ - عنه ، عن عِدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن
موسى بن جعفر الكُنداني^(١) ، عن عمرو بن سعيد ، عن الحسن بن صدّقة « قال :
سألت أبا الحسن عليه السلام ؟ فقلت له : إنّ بعض أصحابنا رَووا أنّ للرّجل أن ينكح^(٢)
جارية ابنه و جارية ابنته ، و لي ابنة و ابن ، و لابنتي جارية اشتريتها لها من
صدايقها ، فيحلّ لي أن أطأها ؟ قال : فقال : لا إلّا بإذنها . قال الحسن بن الجهم :
أليس قد جاء أنّ هذا جائز ؟ قال : نعم ؛ ذلك إذا كان هو سببه ، ثمّ التفت إليّ^(٣) و
أوماً نحوي بالسّبابة فقال : إذا اشتريت أنت لابنتك جارية أو لابنك و كان الابن
صغيراً و لم يطأها^(٤) حلّ لك في أن تقبضها فتنكحها^(٥) ، و إلّا فلا إلّا بإذنها » .

ص ٧١٤ ﴿٢٨﴾ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد
عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله
ابن سنان « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل زوّج أمّ ولدٍ له مملوكه ثمّ

← ابن الجنيد : لو كان السيد علم بعقد العبد والأمة على نفسها فلم ينكر ذلك و لا فرق بينها ،
جرى ذلك مجرى الرّضاء به و الامضاء ، و استقر به في المختلف ، و يدلّ عليه روايات منها صحيحة
معاوية بن وهب . (ملذ) أقول : و تقدّم مثله ج ٧ ص ٣٩٨ تحت رقم ٣٦٣ .

١ - كُندان هي قم المشرفة . و سماها العرب : «قم» ، و الأصل : «كُم» مجذف ما بعدها
واشتهر بـ«قم» .

٢ - أي يطأ . ٣ - أي الحسن بن صدقة .

٤ - لعلّ القيد الأوّل محمول على الاستحباب ، أو مبنّي على الغالب ، والحاصل أنّ الولاية
إنّما هي على الصّغيرين لا البالغين . (ملذ)

٥ - قوله : «فتنكحها» أي تطأها ، و فيه دلالة على أنّ وطء الصّغير أيضاً موجبٌ للتّحريم
على الأب . (ملذ)

مات الرَّجُل فورثه ابنه و صار له نصيب في زوج أمه ثم مات الولد أثرته أمه؟ قال: نعم، قلت: فإذا ورثته كيف تصنع و هو زوجها؟ قال: تفارقه و ليس له عليها سبيل و هو عبدها».

ح ﴿٧١٥﴾ ٢٩ - عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سيف بن عميرة؛ و محمد بن أبي حمزة؛ و إسحاق بن عمار^(١)، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال في المرءة لها زوج مملوك، فمات مولاه فورثته؟ قال: ليس بينها نكاح».

صح ﴿٧١٦﴾ ٣٠ - عنه، عن أبي العباس محمد بن جعفر، عن أيوب بن نوح، عن صفوان، عن سعيد بن يسار «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرءة حُرّة تكون تحت المملوك، فتشتره هل يبطل نكاحه؟ قال: نعم؛ لأنه عبد مملوك لا يقدر على شيء»^(٢).

فق ﴿٧١٧﴾ ٣١ - و عنه، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن سماعة، عن جعفر بن سماعة، عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرءة ورثت زوجها فأعتقتها، هل يكونان على نكاحهما - الأوّل؟ قال: لا؛ ولكن يُجَدِّدان نكاحاً».

صح ﴿٧١٨﴾ ٣٢ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «في العبد يتزوج الحرّة، ثم يعتق فيصيب فاحشة؟ قال: فقال: لا يرجم حتى يواقع الحرّة بعد ما يعتق، قلت: فللحرّة عليه الخيار إذا

١ - في الكافي: «عن إسحاق بن عمار» فالسند موثق لكونه ثقةً فطحياً. والضواب ما في

المتن، و رواه ابن أبي عمير.

٢ - لعل المراد أن المملوك لتمام يقدر على شيء فإذا نكحها و هو مملوك لغير الزوجة، كان العاقد حقيقة مولاه، و التفقة على مولاه، فإذا صار ملكاً لزوجته كانت هي العاقدة والمعقودة، و لا بد من المعايرة، و كذا التفقة من لوازم الزوجية، و هنا يلزم التفقة الزوجة فهي منفقة و منفق عليها. (ملذ) أقول: و محمد بن جعفر هو الرزاز، و السند صحيح.

أعتق؟ قال: لا فقد رضيت به وهو عبدٌ فهو على نِكَاحه الأوَّل».

ع ٧١٩ ﴿٣٣﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة مكنت نفسها من عبدٍ لها فتكحها^(١) أن تضرب مائة، ويضرب العبد خمسين جلدة، ويبيع بضفر منها، قال: ويجرم على كل مسلم أن يبيعها عبداً مدر كاً بعد ذلك»^(٢).

مع ٧٢٠ ﴿٣٤﴾ - الحسن بن محبوب، عن وهب بن عبد ربه، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل زوج عبداً له من أم ولد له، لا ولد لها من السيد، ثم مات السيد؟ قال: لا خيار لها^(٣) على العبد، هي مملوكة للورثة».

مع ٧٢١ ﴿٣٥﴾ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع «قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يأخذ من أم ولده شيئاً وهبه لها بغير طيب نفسها؛ من خدم أو متاع، أيجوز ذلك له؟ قال: نعم إذا كانت أم ولده»^(٤).

مع ٧٢٢ ﴿٣٦﴾ - الحسن بن محبوب، عن داود الرقي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة تكحَّت عبداً فأولدها أولاداً، ثم إنّه طلقها فلم تقم مع ولدها وتزوجت، فلما بلغ العبد أنها تزوجت أراد أن يأخذ ولدها منها، فقال: أنا أحقُّ بهم منك إذ تزوجت، فقال: ليس للعبد أن يأخذ منها ولدها مادام مملوكاً وإذا أعتق فهو أحقُّ بهم منها».

نقد ٧٢٣ ﴿٣٧﴾ - عنه، عن هشام بن سالم؛ وغيره، عن عمار الساباطي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أذن لعبده في تزويج امرأة فتزوجها، ثم

١ - أي زنى بها.

٢ - محمول على عدم الشبهة من الجانبين، وحل على شدة الكراهة. (ملذ) والصغار - بالفتح - : الدُّلّ والضم، كذلك الضفر - بالضم - ، كما في صحاح اللغة.

٣ - لعدم عقبا.

٤ - يدلّ على أن العبد لا يملك ما ملكه المولى. (ملذ)

إنَّ العبد أبق ، فقال : ليس لها على مَولاه نفقة قد بانَت عَصَمَتها منه ، فإنَّ إباقَ - العبد طلاق امرءته و هو بمزلة المُرْتَد عن الإسلام^(١) ، قلت : فإن رَجَعَ إلى مواليه ترجع إليه امرءته ؟ قال : إن كان قَد انقَضَتْ عِدَّتُها منه ثمَّ تزَوَّجَت غيره فلا سبيل له عليها ، و إن لم تزَوِّج و لم تنقض العِدَّة فهي امرءته على - التَّكاح الأوَّل^(٢) .

مع ﴿٧٢٤﴾ ٣٨ - و عنه ، عن عبدالعزيز العبدي ، عن عبيد بن زُرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في عبد بين رجلين ، رَوَّجَه أحدهما والآخر لا يَعْلَم ، ثمَّ إنَّه عَلم بعدَ ذلك أله أن يفَرِّقَ بينهما ؟ قال : للذي لم يَعْلَم و لم يأذن أن يفَرِّقَ بينهما ، و إن شاءَ تركه على نكاحه » .

نق ﴿٧٢٥﴾ ٣٩ - الحسن بن محمد بن سماعة ، عن عبدالله بن جبلة ؛ و محمد ابن العباس ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « عن الخبيثة^(٣) يتزَوَّجها الرَّجل ؟ قال : لا ؛ و إن كانت له أمة إن شاء وطئها و لا يتخذها أمَّ و ولد » .

١ - قال الشيخ في النهاية : إذا أذن الرجل لعبد في التزويج فتزوج ثم أبق ، لم يكن لها على مولاة نفقة ، و قد بانَت من الزَّوج ، و كان عليها العدة منه ، فإن رجع العبد قبل خروجها من العدة كان أملاك برجعتها ، و إن عاد بعد انقضاء عدتها لم يكن له عليها سبيل . و به قال ابن حمزة إلا أنه قال : إذا تزوج عبده بأمة غيره بإذن السيدين ثم أبق العبد - و ساق الكلام - و قال ابن - إدريس : هذه رواية أوردها الشيخ في نهايته ، و لم يوردها غيره ، و الذي يقتضيه أصول الأدلة أن النفقة ثابتة على السيد ، و أنها لاتبين من الزَّوج ، و الوجه أن الإباق لا يقتضي فسخ العقد ، لأصالة البقاء ، احتجَّ الشيخ بروايه غار ، و الجواب القطن في السند . (المختلف للحلي)

٢ - هذا الشرط لم يعتبره أحد ، و هذا أيضاً ممَّا يضعف الاحتجاج بالخبر ، و لعله على المثال ، أو المراد بالتزويج حلّه بقريئة آخر الخبر ، حيث شرط في كونه على التكااح الأوَّل الأمرين معاً ، و كون الواو بمعنى «أو» بعيداً . (ملذ)

٣ - المراد به ولد الرِّنا .

ص ٧٢٦ ﴿٤٠﴾ - البرزقري^(١)، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: أتيا رجُل وقع على وليدة قوم حراماً، ثم اشتراها فادعى ولدها فإنه لا يورث منه، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»، ولا يورث ولد الزنا إلا رجُل يدعي ابن وليدته»^(٢).

↑
٢٠٧

ص ٧٢٧ ﴿٤١﴾ - الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن عبد الله بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام «عن الرجل ينكح الجارية من جواريه ومعه في البيت من يرى ذلك ويسمع، قال: لا بأس»^(٣).

ث ٧٢٨ ﴿٤٢﴾ - وعنه، عن صفوان، عن ابن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يزوج جاريته هل ينبغي له أن ترى عورتَه؟ قال: لا».

ص ٧٢٩ ﴿٤٣﴾ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن الثَّضر بن سويد، عن فضالة، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: إذا جامع الرجل وليدة امرءة فعليه ما على الزَّاني»^(٤).

س وفي رواية عبد الله بن جعفر: «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل فجر بوليدة امرءة بغير إذنها أن عليه ما على الزَّاني، ولا يُرجم، ولا يكون حدَّ الزَّاني إلا إذا زنى بمسلمة حُرَّة».

١ - هو الحسين بن علي بن سفيان بن خالد أبو عبد الله البرزقري، شيخ ثقة، جليل القدر، له كتب. (جش)

٢ - قوله: «إلا رجل» كأنه استثناء منقطع، والحاصل أنه إن زنى أحد بوليدة غيره فإذعاه مولى الوليدة يلحق به، وإن كان واقعاً ولد زنا. (ملذ)

٣ - نفي البأس لا ينافي الكراهة.

٤ - المشهور عدم اشتراط حرّية المزني بها في الإحصان و يظهر من بعضهم الاشتراط، كما يدل عليه الخبر. (ملذ)

نق ﴿٧٣٠﴾ ٤٤ - البرزقري، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن سماعة، عن الحسين بن هاشم؛ وابن رباط، عن صفوان، عن العيص بن القاسم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: أدنى ما تحرم به الوليدة تكون عند الرجل على ولده إذا متها أو جرّدها».

نق ﴿٧٣١﴾ ٤٥ - وعنه، عن حميد، عن الحسن بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل تكون عنده الجارية فتتكشف فيراها أو يجردّها، لا يزيد على ذلك، قال: لا تحلُّ لابنه».

٢٠٨ ↑

نق ﴿٧٣٢﴾ ٤٦ - وعنه، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن سماعة، عن محمد بن أبي حمزة، عن علي بن يقطين، عن العبد الصالح عليه السلام «عن الرجل يقبل الجارية يباشرها من غير جماع داخل أو خارج أتحلُّ لأبيه أو لابنه؟ قال: لا بأس».

ولا ينافي هذا الخبر ما رواه^(١):

عنه ﴿٧٣٣﴾ ٤٧ - الحسن بن سماعة، عن صالح^(٢)؛ وعبّيس بن هشام، عن ثابت بن شريح، عن داود الأبراري، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن رجل اشترى جارية فقبلها؟ قال: تحرم على ولده، و قال: إن جرّدها فهي حرام على ولده».

لأنَّ هذا الخبر محمول على أنه إذا قبلها بشهوة فإنها تحرم على الولد، والأوّل نعمله على أنه إذا قبلها من غير شهوة فيجوز له حينئذٍ العقد عليها، ولا تنافي بين الخبرين.

صح ﴿٧٣٤﴾ ٤٨ - الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن داود بن فرقد، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألته عن رجل اشترى جارية مُدْرَكَة ولم تحض عنده حتى تمضي لها ستة أشهر، وليس بها حبل، قال: إن كان مثلها

١ - المراد أنه لا منافاة بين هذا الخبر والأخبار السابقة.

٢ - يعني ابن خالد أباشعيب المحاملي، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، له كتاب (جش).

تحيمص ولم يكن ذلك من كبر فهذا عيب، تُرَدُّ منه» (١).

«أرح ﴿٧٣٥﴾ ٤٩ - وعنه، عن سعدان بن مسلم، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام «في رجل زوّج مملوكته من رجل على أربعمئة درهم، فعجل له مائتي درهم، ثم أحر عنه مائتي درهم، فدخل بها زوجها، ثم إن سيدها باعها بعد من رجل، لمن تكون المائتان المؤخرتان عنه؟ فقال: إن لم يكن أوفاهما بقية المهر حتى باعها فلا شيء له عليه ولا لغيره» (٢) وإذا باعها سيدها فقد بانت من الزوج - الحر إذا كان يعرف هذا الأمر - فتقدم (٣) من ذلك على أن يبيع الأمة طلاقها - .

٢٠٩

صع ﴿٧٣٦﴾ ٥٠ - عنه، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي الحسن عليهما السلام «في رجل يزوّج مملوكاً له امرأة حرة على مائة درهم، ثم إنّه باعها قبل أن يدخل عليها؟ قال: يعطيها سيده من ثمنه نصف ما فرض لها، إنما هو بمنزلة دين له استدانه بأمر سيده» (٤).

١ - خلافاً لابن إدريس .

٢ - يدل على أنه إذا لم يطلب المهر مدة ليس للمولى أن يطلبه وحمل على الاستحباب .

٣ - كذا في التنسخ؛ وفي الفقيه أيضاً، والظاهر كونه من كلام الرازي لا من تنحة الخير .
قال المولى المجلسي (ره): يمكن أن يكون هذا من كلامه عليه السلام، وأن يكون من كلام كل واحد من الحسن وسعدان وأبي بصير، لأنهم أصحاب الكتب، فيمكن أن تكون تلك الاخبار الدالة على أن يبيع الأمة طلاقها قد تقدمت في كتبهم، ولما ذكروا هذا الخبر أشاروا إليها للتأكيد والتأييد، والأظهر أن يكون من كلامه عليه السلام، ويكون قد قدم إليهم تلك الاخبار، ويمكن أن يكون المستتر في «إذا كان» راجعاً إلى الزوج الحر، ويكون كالدليل لفسخ عقده، لرفع استبعاد أنه كيف لا يكون للزوج الحر اختيار؟ بأنه هو أقدم على هذا، وكان يعرف أن الأمة إذا بيعت يكون الخيار بيد المشتري، فكأنه حين العقد رضي بذلك، والزوج إذا كان عارفاً فلا كلام، وإلا فالتقصير منه في عدم التعلم، ويحتمل أن يكون المراد بهذا الأمر معرفة الحق وكونه إمامياً، فإنهم يقولون بذلك بخلاف العامة، فإنهم يقولون لا خيار للمولى في الفسخ لما رواه الكافي ج ٦ ص ١٦٩).

٤ - تقدم هذا الخبر في ص ٤٥ «باب الزيادات في فقه النكاح» تحت رقم ١٥٦، وفيه:

«بإذن سيده» .

(ولا يجوز للمملوك أن يعقد على أكثر من حُرَّتَيْن أو أربع إماء)

روى ذلك :

مع ﴿٧٣٧﴾ ٥١ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : سألته عن العبد يتزوج أربع حرائر ؟ قال : لا ؛ ولكن يتزوج حرتين ، وإن شاء يتزوج أربع إماء » .

٤٤ ﴿٧٣٨﴾ ٥٢ - عنه ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الله بن مسكان ، عن الحسن بن زياد^(١) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن المملوك ما يجعل له من - النساء ؟ قال : حرتين وأربع إماء ، قال : ولا بأس أن يأذن له مولاه فيشتري من ماله - إن كان له مال - جارية ؛ أو جوارى يطأهن ، و رقيقه له حلال »^(٢) .

٤٥ ﴿٧٣٩﴾ ٥٣ - عنه ، عن القاسم بن عروة ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : سألته عن المملوك كم يجعل له أن يتزوج ؟ قال : حرتين أو أربع إماء ، و قال : لا بأس إن كان في يده مال و كان مأذوناً في التجارة أن يشتري ما شاء من الجوارى و يطأهن » .

(فأما الحرائر فلا يجوز له أن يعقد على أكثر من ثنتين منهن)

حسب ما قدمناه ، و يؤكد ذلك بياناً أيضاً ما رواه :

٤٦ ﴿٧٤٠﴾ ٥٤ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن الفضيل « قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المملوك كم يجعل له من النساء ؟ فقال : لا يجعل له إلا ثنتين و يتسرى بما شاء إذا كان أذن له مولاه » .

٤٧ ﴿٧٤١﴾ ٥٥ - و عنه ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصَّبَّاح الكِنَانِي « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك كم يجعل له من النساء ؟ قال : امرأتان » .

٤٨ ﴿٧٤٢﴾ ٥٦ - و عنه ، عن النَّضْر بن سُوَيْد ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : لا يجمع المملوك من النساء أكثر من امرأتين » .

١ - يعني الضيق الذي تقدم ذكره ، و حاله مجهول .

٢ - الضائر في « ماله » ، و في « له مال » ، و في « رقيقه » للعبد .

فق ﴿٧٤٣﴾ ٥٧ - وعنه ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة « قال : سألته عن المملوك كم يحلُّ له من النساء ؟ قال : امرأتان » .

قال محمد بن الحسن : هذه الأخبار كلها مختصة بالحرائر دون الإماء ، والذي يكشف عما ذكرناه - زائداً على ما تقدّم - ما رواه :

صح ﴿٧٤٤﴾ ٥٨ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن القاسم بن بريد ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : ينكح العبد امرأتين حرّتين لا يزيد » .
 س - و ذكر أبو جعفر ابن بابويه - رحمه الله - قال : و في رواية « يتزوج العبد بحرّتين أو أربع إماء أو أمتين و حرّة » (١) .

صح ﴿٧٤٥﴾ ٥٩ - الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن عبدالله بن -
 سينان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا بأس أن يأذن الرّجل لمملوكه أن يشتري من ماله - إن كان له [مال] - جاريةً ؛ أو جواري يطأهنّ ، و رقيقه له حلالٌ ، و قال : يحلّ للعبد أن ينكح حرّتين » .

فق ﴿٧٤٦﴾ ٦٠ - محمد بن عليّ بن محبوب ، عن موسى بن القاسم ؛ و عليّ كعمّ ابن الحكم ، عن أبان ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل يزوّج جاريته رجلاً و اشترط عليه أن كلّ ولدٍ تلّده فهو حرٌّ فطلّقها زوّجها ، ثمّ تزوّجت آخر فولدت ؟ قال : إن شاء أعتق (٢) و إن شاء لم يعتق » .

١ - قال الشّهب الثاني (ره) : لا خلاف في جميع ذلك عند علمائنا ، و خالف فيه العامة ، فذهب بعضهم إلى أنه لا يتجاوز اثنين مطلقاً ، و ذهب الأقلّ منهم إلى أنّ له أربعاً مطلقاً .

٢ - يمكن حمله على ما إذا تزوّجت بغير إذن المولى ، و في المختلف : المشهور أنّ الأمة إذا تزوّجت بالحرّ باذن سيّدها فإنّ الأولاد أحرار ما لم يشترط مولاهم رقيّة الأولاد ، و كذا العبد لو تزوّج بحرّة باذن مولاه . و قال ابن الجيند : إذا زوّج الأمة مولاتها و سيّدها فولدت فهو بمنزلتها ، إلّا أن يشترط الزّوج عتقهم ، و لو تزوّجت بعده فولدت كان المولى بالخيار في الولد ، إن شاء أعتق ، و إن شاء رقّ ما لم يشترط الثاني كما اشترط الأوّل . أقول : و يأتي نحو هذا الخبر في باب العتق و أحكامه تحت رقم ٤٢ .

ص ٧٤٧ ﴿٦١﴾ - الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن - مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن الرجل المسلم يتزوج المحوسية؟ فقال: لا ولكن إن كانت له أمة مجوسية فلا بأس أن يطأها^(١) و يعزل عنها، ولا يطلب ولدها».

ص ٧٤٨ ﴿٦٢﴾ - الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل تكون عنده الجارية مجرّدها و ينظر إلى جسدها نظر شهوة و ينظر منها إلى ما مجرم على غيره، هل تحل لأبيه؟ و إن فعل ذلك أبوه هل تحل لابنه؟ قال: إذا نظر إليها نظر شهوة و نظر منها إلى ما مجرم على غيره لم تحل لابنه، و إن فعل ذلك الإبن لم تحل لأبيه».

ص ٧٤٩ ﴿٦٣﴾ - و روى عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سنان «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أشترى الجارية من الرجل المأمون فيخبرني أنه لم يمسه منذ طمّثت عنده و طهرت عنده، قال: ليس بجائر أن تأتيا حتى تستبرئها بجبسية، ولكن يجوز لك ما دون الفرج، إن الذين يشترون الإمامة ثم يأتونهن قبل أن يستبرؤوهن فأولئك الزناة بأموالهم».

ص ٧٥٠ ﴿٦٤﴾ - الحسن بن محبوب، عن محمد بن حكيم «قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام «عن رجل زوج أمته من رجل آخر، ثم قال لها: إذا مات الزوج فهي حرة، فمات الزوج؟ قال: إذا مات الزوج^(٢) فهي حرة تعتد عدة المتوفى عنها زوجها، و لا ميراث لها منه لأنها إتيا صارث حرة بعد موت - الزوج».

ص ٧٥١ ﴿٦٥﴾ - علي بن الحسن^(٣)، عن عبدالرحمن بن أبي نجران؛ و سندي بن محمد البراز، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى علي عليه السلام في وليدة كانت نصرانية فأسلمت عند

١ - عمل به جماعة من الأصحاب. (ملذ)

٢ - في بعض النسخ: «إذا صادف الزوج».

٣ - يعني ابن فضال.

رَجُلٌ فَوَلَدَتْ لِسَيِّدِهَا غُلَامًا ، ثُمَّ إِنَّ سَيِّدَهَا مَاتَ فَأَصَابَهَا عِتَاقُ السَّرِيَّةِ (١)
فَنَكَحَتْ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا دَارِيًّا (٢) - وَهُوَ الْعَطَّارُ - فَتَنَصَّرَتْ ، ثُمَّ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ
وَحَمَلَتْ آخَرَ ، فَقَضِيَ فِيهَا أَنْ يَعْضُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامَ فَأَبَتْ ، فَقَالَ : أَمَّا مَا وَلَدْتَ
مِنْ وُلْدٍ فَإِنَّهُ لِابْنِهَا مِنْ سَيِّدِهَا الْأَوَّلِ ، وَأَحْبَسَهَا حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا ، فَإِذَا
وَلَدْتَ فَاقْتُلِيهَا « (٣) .

ص ٧٥٢ ﴿٦٦﴾ - الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم (*) ، عن أبي بصير
« قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام - وأنا حاضر - عن رجلٍ باع من رجلٍ جارية
يكرراً إلى سنةٍ ، فلما قبضها المشتري أعتقها من الغدٍ و تزوجها وجعل مهرها
عتقها ، ثم مات بعد ذلك بشهر ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : إن كان للذي اشتراها
إلى سنة مالٌ ، و عقدة يوم اشتراها فأعتقها يحيط بقضاء ما عليه من الدين في
رَقَبَتِهَا ، فَإِنَّ عَتَقَهُ وَتَزَوَّجَهَا جَائِزٌ ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلَّذِي اشْتَرَاهَا فَأَعْتَقَهَا وَ
تَزَوَّجَهَا مَالٌ وَ لَا عَقْدَةَ يَوْمَ مَاتَ يَحِيطُ بِقِضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ فِي رَقَبَتِهَا فَإِنَّ
عَتَقَهُ وَنَكَاحَهُ بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ أَعْتَقَ مَا لَا يَمْلِكُ ، وَ أَرَى أَنَّهَا رِقٌّ لِمَوْلَاهَا الْأَوَّلِ ، قِيلَ
لَهُ : فَإِنْ كَانَتْ قَدْ عَلِقْتَ مِنَ الَّذِي أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا مَا حَالَ مَا فِي بَطْنِهَا ؟ فَقَالَ :

٢١٣

١ - سيأتي الخبر في المجلد التاسع «باب ميراث المرتدة» تحت رقم ٦ ، و فيه : «فأوصى بإعتاق
السرية» ، و ما في المتن هو الظاهر ، و أفتى بضمونه الشيخ في النهاية .

٢ - الذاري : العطار منسوب إلى دارين فُرْصَةٌ بِالْبَحْرَيْنِ بَهَا سَوَقٌ يَحْمِلُ الْمَسْكَ مِنَ الْهِنْدِ
إِلَيْهَا . (القاموس) * - تقدّم الخبر ص ٢٩٣ تحت رقم ٢٠ بتفاوت يسير في المتن .

٣ - قال في المختلف : قال الشيخ في النهاية : إن أعتق الرجل أم ولده فأزادت بعد ذلك و
تزوجت رجلاً ذمياً و رزقت منه أولاداً كان أولادها من الذمي رقاً للذي أعتقها ، فإن لم يكن
حيّاً كانوا رقاً لأولاده ، و يعرض عليها الإسلام ، فإن رجعت و إلا وجب عليها ما يجب على
المرتدة عن الإسلام . و قال ابن إدريس : يقتضي مذهبا أن أولادها لا يكونون رقاً ، لأنه لا دليل
على ذلك من كتاب و لا سنة و لا إجماع ، بل الإجماع بخلافه لأن ولد الحزبن حراً بخلاف ، و
إنما هذه الرواية شاذة أوردها شيخنا إيراداً لا اعتقاداً - انتهى . و فيه مخالفة أخرى للمشهور ، و
هي قتل المرتدة كما سيأتي . (ملذ)

الذي في بطنها مع أمه كهيبتها».

٤٠٠ ﴿٧٥٣﴾ ٦٧ - علي بن الحسن، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن الحسن بن زياد «قال: قلت له: أمة كان مولها يقع عليها، ثم بدا له فزوجها؛ ما منزلة ولدها؟ قال: بمنزلتها إلا أن يشترط زوجها» (١).

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر محمول على أنه إذا كان زوجها عبداً لقوم آخرين، فإن أولادها يكونون رقاً لمولها، إلا أن يشترط مولى العبد، و لو كان المراد به حراً لكان الأولاد لاجقين به، حسب ما قدمناه.

نق ﴿٧٥٤﴾ ٦٨ - علي بن الحسن، عن علي بن أسباط، عن عمه يعقوب - الأحمر، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا عتق رجل جارية ثم أراد أن يتزوجها مكانه فلا بأس، ولا تعتد من مائه، وإن أرادت أن تتزوج من غيره فلها مثل عدة الحرة، وأبي رجل اشترى جارية فولدت منه ولدأ فأت (٢) إن شاء أن يبيعها باعها في الدين الذي يكون على مولها من ثمنها باعها، وإن كان لها ولد قومث على ابنها من نصيبه، وإن كان ابنها صغيراً انتظر به حتى يكبر، ثم يجبر على ثمنها، وإن مات ابنها قبل أمه بيعت في ميراثه إن شاء الورثة» (٣).

١ - «بمنزلتها» أي من كونهم رقاً إن كان الزوج عبداً، و قوله: «يشترط زوجها» أي يشترط حزيتهم إن كان عبداً.

٢ - أي الولد، أو المولى، و على الأخير الضمير المرفوع في «شاء» و «بييعها» إتما راجع إلى البائع أو الوارث. (ملذ)

٣ - قوله: «قبل أمه» أي في حياة المولى، أو بعد وفاته، و الأخير أظهر، فالمراد ببيعها في ثمن الرقية، و لا يبعد أن يكون قبل أبيه. (ملذ) و أقول: قال أستاذنا التستري - رحمه الله - في الأخبار الدخيلة: في الخبر سقط و إن السياق يشهد بمصوله، فإن قوله: «قومث على ابنها» مع تضمن صدره موت ولدها بلا ربط، فلا بد أن الأصل كان: «و إن كان لها ولد قومث على ابنها» كما يشهد له روايته له في أواخر سراريه عن ابن فضال روايته عن أبي بصير عنه عليه السلام و فيه: ←

ص ٧٥٥ ﴿٦٩﴾ - الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت له: الرجل المسلم أله أن يتزوج المكاتبه- التي قد أدت نصف مكاتبها؟ قال: فقال: إن كان سيدها حين كتابتها شرط عليها إن هي عجزت فهي ترد في الرق؛ فلا يجوز نكاحها حتى تؤدي جميع ما عليها» (١).

٧٥٦ ﴿٧٠﴾ - الصفار، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن الذقاق (٢) «قال: سألته عن الرجل يكون له مملوكة و مملوكته مملوكة وهما لها أبوها يحل له أن يطأها؟ قال: فقال: لا بأس».

٧٥٧ ﴿٧١﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن- اليعقوبي (٣)، عن موسى بن عيسى، عن محمد بن ميسرة]، عن أبي الجهم، عن-

«وأي رجل اشترى جارية فولدت منه ولدًا فات؛ إن شاء أن يبيعها باعها في الدين الذي يكون على مولاهما من ثمنها باعها، وإن كان لها ولد قومت على ابنها من نصيبه، وإن كان ابنها صغيراً انتظر به ثم يكبر، ثم يجير على ثمنها، وإن مات ابنها قبل أمه يبعث في ميراثه إن شاء الورثة». لكن فيه تحريف آخر، فإن مقتضى السياق أن يكون الفاعل في قوله: «إن شاء أن يبيعها» ضمير الرجل الذي اشترى الجارية، كما ورد في خبره الأول «إن شاء أن يبيعها باعها»، و لكن قوله بعد: «باعها في الدين الذي يكون على مولاهما من ثمنها» يقتضي أن يكون الفاعل الوارث غير الولد، ومع ذلك فالبيع في الدين الذي على المولى من ثمن الجارية إنما مورده بقاء الولد لا موته، فع موته يجوز بيعها مطلقاً في حياة المولى و بعده في دينه و غير دينه باختيار الورثة.

١ - لا تزوج المكاتبه إلا بإذن المولى، و لو باذرت كان عقدها موقوفاً، مشروطة كانت أو مطلقة. (الشرائع) و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - بعد نقله: «لعل فائدة اشتراط كون المكاتبه مشروطاً أن المطلقة إذا أدت بعض مكاتبها و هاياها المولى، يمكن العقد عليها متعة في يومها على القول به كما عرفت. (ملذ)

٢ - كذا، و في بعض النسخ «الزيات»، و في بعضها: «الزيتان».

٣ - الظاهر هو داود بن علي اليعقوبي الهاشمي الذي عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام، و وثقه التجاشي. و أبو الجهم هو نُؤير بن أبي فاخته.

السكوني، عن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام «قال: لو أنّ رجلاً سرق ألفاً، درهم فاسترى بها جارية أو أصدقها امرأة فإنّ الفرج له خلال و عليه تبعه المائت» (١).

↑
٢١٥

﴿كتاب العتق والتدبير والمكاتبة﴾

﴿١ - باب العتق وأحكامه﴾

صح ﴿١﴾ ١ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار؛ و خفض بن البخريّ، عن أبي عبدالله جعفر بن محمد عليهما السلام «أنه قال في الرجل يعتق المملوك، قال: يعتق الله بكلّ عضوٍ منه عضواً من التار، قال: ويستحب للرجل أن يتقرّب عشية عرفة ويوم عرفة (٢) بالعتق والصدقة».

صح ﴿٢﴾ ٢ - وعنه، عن حماد بن عيسى، عن ربيعيّ بن عبدالله، عن زرارة، عن أبي جعفر محمد بن عليّ عليهما السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أعتق مسلماً أعتق الله العزيز الجبار بكلّ عضوٍ منه عضواً من التار».

رفع ﴿٣﴾ ٣ - وعنه، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه - رفعه - «قال: قال

١ - تقدّم خبر في ج ٧ ص ١٦٤ من الصّفار هكذا: «رجلٌ اشترى ضيعة أو خادماً بمال أخذه من قطع الطريق، أو من سرقة؛ هل يحلّ له ما يدخل عليه من هذه الضيعة أو يحلّ له أن يبطأ هذا الفرج الذي اشتراه من سرقة أو قطع طريق؟ فوقع عليه السلام: لا خير في شيء أصله حرام، و لا يحلّ استعماله».

وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لعلّه على المشهور محمود على ما إذا اشترى أو نكح في الدّمة، و في التكااح يمكن أن يقال: إنّ المتبر ليس من أركانه، فلا يبطل العقد. (ملذ)

٢ - المراد بعشية عرفة بعد الزوال من يومها ظاهراً. و يمكن المراد ليلتها و عصر يوم التروية. واستحباب العتق يكون في جميع اليوم إلا أنّ بعد الزوال أفضل.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَعْتَقَ مُؤْمِنًا أَعْتَقَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ بِكُلِّ عُضْوٍ لَهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ، فَإِنْ كَانَتْ أَنْثَى أَعْتَقَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنَ النَّارِ، لِأَنَّ الْمَرْءَ نِصْفَ الرَّجُلِ».

ص ٤ ﴿٤﴾ - ٤ - وعنه، عن إبراهيم بن أبي البلاد «قال: قرأت عتق أبي عبد الله ﷺ فإذا هو: هذا ما أعتق جعفر بن محمد؛ أعتق فلاناً غلامه لوجه الله (١) لا يريد منه جزلة ولا شكوراً (٢) على أن يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة، ويحج البيت ويصوم شهر رمضان ويتولى أولياء الله، ويتبرء من أعداء الله، شهد فلان وفلان وفلان - ثلاثة -».

٢١٦

ح ٥ ﴿٥﴾ - ٥ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم؛ وحماد؛ وابن أذينة؛ وابن بكير - وغير واحد - عن أبي عبد الله ﷺ «أنه قال: لا عتق إلا ما أريد به وجه الله تعالى» (٣).

ح ٦ ﴿٦﴾ - ٦ - وعنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله ﷺ «قال: قال رسول الله ﷺ: لا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك».

ص ٧ ﴿٧﴾ - ٧ - وعنه، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد ابن الحسن بن شمعون، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن مسمع أبي سيار، عن أبي عبد الله ﷺ «قال: قال رسول الله ﷺ: لا عتق إلا بعد ملك».

ح ٨ ﴿٨﴾ - ٨ - وعنه، عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر ﷺ «قال: سألت عن عتق المكره، قال: ليس يعتقه بعتق».

ص ٩ ﴿٩﴾ - ٩ - عنه، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ «قال:

٢ - قوله: «منه» أي من الغلام.

١ - أي طالباً لرضى الله، خالصاً لوجهه.

٢ - المراد قصد القرية لا التكلم باللفظ.

سألته عن المرأة المعتوهة الذاهبة العقل أيجوز بيعها وصدقها؟ قال: لا، وعن طلاق السكران وعتقه، قال: لا يجوز».

فق (١٠) ﴿١٠﴾ - عنه، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعه، عن ابن رباط (١)؛ والحسين بن هاشم؛ وصفوان جميعاً، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي- عبدالله (عليه السلام) «قال: لا يجوز عتق السكران».

ط (١١) ﴿١١﴾ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب (٢) «قال: كتبتُ إلى أبي الحسن الرضا (عليه السلام) وسألته عن الرجل يعتق غلاماً صغيراً، أو شيخاً كبيراً، أو من به زمانة ولا حيلة له، فقال: من أعتق تملوكاً لا حيلة له فإن عليه أن يعوله حتى يستغني عنه، وكذلك كان علي (عليه السلام) يفعل إذا أعتق- الصغار ومن لا حيلة له».

ط (١٢) ﴿١٢﴾ - عنه (٣)، عن محمد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه محمد بن- عيسى، عن منصور، عن هشام بن سالم «قال: سألته عن التهمة (٤)، فقال: أعتق من أغنى نفسه» (٥).

ط (١٣) ﴿١٣﴾ - عنه، عن محمد، عن أحمد، عن علي بن الحكم، عن عمر ابن حفص، عن سعيد بن يسار، عن أبي عبدالله (عليه السلام) «قال: لا بأس بأن يعتق ولد الزنا».

١ - في بعض النسخ: «عن ابن زياد»، والمراد به ابن أبي عمير، أو محمد بن الحسن بن زياد الذي روى سماعه عنه، لكن الضواب ما في المتن كما في الكافي.

٢ - في بعض النسخ: «أحمد بن محمد عن علي بن محبوب»، والظاهر زيادة «علي»، وفي الكافي كما في المتن. والمراد به الحسن بن محبوب المعروف.

٣ - الضمير راجع إلى الكليني، والسند في الخبر المتقدم معلق. والمراد بـ«محمد» ابن يحيى العطار. ٤ - في الكافي: «سألته عمن أعتق التهمة».

٥ - أي من له كسب لا يحتاج معه إلى التمسك، أو أعتق نفسه بكثرة الخدمة عنها، ويؤيده بعض لأخبار. (المرأة)

ص ١٤ ﴿١٤﴾ - وعنه، عن محمد، عن أحمد، عن أبيه محمد بن عيسى، عن ابن مسكان، عن الحلبي «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرقبة تُعتق من - المستضعفين؟ قال: نعم».

ص ١٥ ﴿١٥﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبد الله الرّازي^(١)، عن الحسن ابن عليّ بن أبي حمزة، عن سيف بن عميرة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام أن يعتق تملوكاً مشركاً؟ قال: لا».

ولا ينافي هذا الخبر ما رواه:

٢١٨ ↑

ص ١٦ ﴿١٦﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن الحسن بن صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إن علياً عليه السلام أعتق عبداً له نصرانياً فأسلم حين أعتقه».

لأنه عليه السلام إنما أعتقه لعلمه بأنه إذا أعتقه يَسْلِم، فأما من لا يعلم ذلك منه فلا يجوز له عتق الكافر حسب ما تضمنه الخبر الأول.

*) (وإذا أعتق الرجل عبده أو أمته و لغيره معه فيها شركة كلف أن يشتري ما بقي و يعتق إذا كان موسراً، وإن كان معسراً استسعى العبد في الباقي) *

ص ١٧ ﴿١٧﴾ - روى الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم ورثوا عبداً جميعاً فأعتق بعضهم نصيبه منه، كيف يصنع بالذي أعتق نصيبه منه، هل يؤخذ بما بقي؟ قال: يؤخذ بما بقي»^(٢).

١ - هو محمد بن أحمد الجاموراني.

٢ - في الكافي «قال: نعم يؤخذ بما بقي منه بقيته يوم أعتق». و في الدرر: «من أعتق شيئاً من عبده عتق جميعه، لقوله عليه السلام: «ليس لله شريك»، إلا أن يكون مريضاً و لا يخرج من الثلث، و يظهر من فتوى السيد ابن طاووس في كتابه قصر العتق على عمله وإن كان حياً، لرواية حمزة بن حمران ولكن معظم الأصحاب على خلافه، و الأكثر على السرية في نصيب الغير إذ كان المعتق حياً موسراً، بأن يملك حال العتق زيادة عن داره و خادمه و دابته و ثيابه المعتادة و ←

ص ١٨ ﴿١٨﴾ - ١٨ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي -
عبدالله عليه السلام «في جارية كانت بين اثنين، فأعتق أحدهما نصيبه؟ قال: إن كان
موسيراً كلف أن يضمن، وإن كان معسراً أخذت بالخصص». ولا ينافي ذلك ما رواه:

ص ١٩ ﴿١٩﴾ - ١٩ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن بكير، عن الحسن
ابن زياد «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجلٌ أعتق شراً له^(١) في غلام مملوك
عليه شيء؟ قال: لا».

نو - و عنه، عن محمد بن خالد، عن ابن بكير، عن يعقوب بن شعيب، عن
أبي عبدالله عليه السلام مثله.

لأننا إنما نلزمه عتق ما بقي إذا كان قد قصد بالعتق الإضرار بشريكه، فأما ما
لم يقصد ذلك بل يقصد وجه الله فلا يلزمه ذلك بل يستسعى العبدُ فيما بقي، و
يستحب له أن يشتري ما بقي ويعتقه، والذي يدلُّ على ذلك ما رواه:

ص ٢٠ ﴿٢٠﴾ - ٢٠ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن -
أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه سُئِلَ عن رجلين كان
بينهما عبد، فأعتق أحدهما نصيبه، فقال: إن كان مُضاراً كلف أن يعتقه كله، و
إلا استسعى العبد في التصف الآخر».

نو ﴿٢١﴾ - ٢١ - عنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد،
عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألته عن المملوك بين شركاء فيعتق
أحدهم نصيبه، قال: يقوم قيمة و يضمن الذي أعتقه لأنه أفسده على أصحابه».

ص ٢٢ ﴿٢٢﴾ - ٢٢ - الحسين بن سعيد، عن النضر، عن هشام بن سالم. و علي
ابن الثعمان، عن ابن مسكان جميعاً، عن سليمان بن خالد^(٢)، عن أبي عبدالله عليه السلام

قوت يومه له و لعياله بما يسع نصيب الشريك أو بعضه على الأقوى ولو أيسر بعد العتق فلا
تقوم، و في النهاية والخلاف: إن قصد القرية فلا تقوم بل يسمى العبد. (ملذ)

١ - أي: جزءاً منه. ٢ - كذا، و في الكافي بسند آخر عن الحلبي.

« قال : سألته عن المملوك يكون بين شركاء فيعتق أحدهم نصيبه ؟ قال : إن ذلك فساد على أصحابه فلا يستطيعون بيعه و لا مؤاجرته ، قال : يقوم قيمة فيجعل على الذي أعتقه عقوبة ، وإيها جعل ذلك لما أفسده . »
والذي يدل على أنه متى لم يكن مضاراً استحَب له أن يشتري ما بقي إذا تمكَّن منه ما رواه : ٢٢٠ ↑

ص ح ﴿٢٣﴾ ٢٣ - الحسين بن سعيد ، عن النَّضْر ، عن عاصم^(١) ، عن محمد بن - قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : من كان شريكاً في عبدٍ أو أمةٍ قليل أو كثير فأعتق حصته و له سعة فليشتره من صاحبه فيعتقه كله ، و إن لم يكن له سعة من مالٍ نظر قيمته يوم أعتق منه ما أعتق ، ثم يستسعى العبدُ في حساب ما بقي حتى يُعتق . »

ص ح ﴿٢٤﴾ ٢٤ - عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن علي^(٢) « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مملوك بين أناس فأعتق بعضهم نصيبه ، قال : يقوم قيمته ، ثم يستسعى فيما بقي ، ليس للباقي أن يستخدمه ، و لا يأخذ منه الضريبة . »

* (و متى لم يتخير العبد أن يستسعى فيما قد بقي من قيمته كان له من نفسه بمقدار ما أعتق و لمولاه الذي لم يعتقه بحساب ماله) *

ص ح ﴿٢٥﴾ ٢٥ - روى الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز - عمّن أخيره - عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه سُئل عن رجل أعتق غلاماً بينه و بين صاحبه ، قال : قد أفسد على صاحبه ، فإن كان له مال أعطي نصف المال ، و إن لم يكن له مال عومل الغلام يوماً للغلام و يوماً للمولى و يستخدمه ، و كذلك إن كانوا شركاء . »
* (و متى كان المعتق مضاراً و لم يقدر على ثمن ما بقي من العبد كان عتقه باطلاً) *

ص ح ﴿٢٦﴾ ٢٦ - الحسين بن سعيد ، عن عليّ بن النعمان ، عن ابن مسكان ،

١ - المراد به ابن حميد ، و راويه ابن سويد .

٢ - يعني البطائني ، و راويه الجوهري .

عن خريز، عن محمد^(١) «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجلٌ ورثَ غلاماً و له فيه شُرْكَاءُ فإن أعتق لوجه الله نصيبه؟ فقال: إذا أعتق نصيبه مُضَارَّةً و هو مَوسِرٌ ضمن للورثة وإذا أعتق لوجه الله كان الغلام قد أعتق من حصّة من أعتق، و يستعملونه على قدر ما أعتق منه له و لهم^(٢)، فإن كان نصفه عمل لهم يوماً و له يوماً، و إن أعتق الشريك مضاراً و هو معسر فلا عتق له لأنّه أراد أن يفسد على القوم و يرجع القوم على حصصهم»^(٣).

ح ﴿٢٧﴾ ٢٧ - محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن- أبي عمير، عن حسين بن عثمان؛ و محمد بن أبي حمزة، عن إسحاق بن عمار؛ و غيره، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن الرّجل يعتق مملوكه و يزوجه ابنته و يشترط عليه إن هو أعاظها^(٤) أن يرده في الرّق، قال: له شرطه»^(٥).

ص ﴿٢٨﴾ ٢٨ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «في- الرّجل يقول لبعده: أعتقك على أن أزوّجك ابنتي، فإن تزوّجت عليها أو تسرّيت [عليها] فعليك مائة دينار، فأعتقه على ذلك فيتسرّى أو يتزوّج؟ قال: عليه مائة دينار».

ص ﴿٢٩﴾ ٢٩ - الحسين بن سعيد، عن عليّ بن التّعمان، عن يعقوب بن-

١ - المراد به محمد بن مسلم التّقيّ.

٢ - في الفقيه: «و يستعملونه على ما قدر ما لهم فيه» و هذا هو الصّواب.

٣ - في بعض النسخ و في الفقيه: «على حصّتهم».

٤ - في بعض النسخ: «أغارها» أي حملها على الغيرة.

٥ - في شرح التّامع: «أجمع الأصحاب على أنّ المعتق إذا شرط على العبد المعتق شرطاً سانعاً لزمه الوفاء به، سواء كان الشرط خدمةً مدّةً معيّنة أم لا معيّناً، و هل يشترط في لزوم الشرط قبول المملوك؟ قيل: لا، و هو ظاهر اختيار المحقّق، و قيل: يشترط مطلقاً و هو اختيار العلامة في التّحرير. و فضل في القواعد فأشترط قبوله في اشتراط المال دون الخدمة.

شُعَيْب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعتق جاريته و شرط عليها أن تخدمه خمس سنين فأبقت ، ثم مات الرجل فوجدوها ورأته أ لهم ان يستخدموها ؟ قال : لا » .

ص ٣٠ ﴿ ٣٠ ﴾ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن - التوفي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسول الله ﷺ : إذا عمي المملوك فلا رق عليه ، والعبد إذا جُذِمَ فلا رق عليه » .

ح ٣١ ﴿ ٣١ ﴾ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا عمي المملوك فقد أعتق » .

ص ٣٢ ﴿ ٣٢ ﴾ - وعنه ، عن الحسين بن محمد ، عن مَعْلَى بن محمد ، عن الحسن بن علي^(١) ، عن أبان ، عن إسماعيل الجعفي ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : إذا عمي المملوك أعتقه صاحبه^(٢) ولم يكن له أن يُمسكه » .

د ٣٣ ﴿ ٣٣ ﴾ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن محبوب - عمن ذكره - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : كلُّ عبد مُثَّل به فهو حُرٌّ »^(٣) .

ص ٣٤ ﴿ ٣٤ ﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن عبد الحميد^(٤) ، عن هشام بن -

١ - يعني الوشاء ، و شيخه ابن عثمان الأحمر .

٢ - أي أجرى عليه حكم العتق .

٣ - قال الجزري : فيه « أنه نسي عن المثلة » يقال : مثَلْتُ بالحيوان أمثُل به مثلاً ، إذا قَطعت أطرافه وشَوَّهت به ، و مثَلْتُ بالقتيل إذا جَدَعْتُ أنفه ، أو أَدْنَه ، أو شيئاً من أطرافه ، والاسم المثلة . فأما مثَل - بالتشديد - فهو للمبالغة .

٤ - سيأتي الخبر في ج ٩ في زيادات الإرث تحت رقم ١٨ والسند فيه هكذا : « أحمد بن محمد ، عن محمد بن عبد الحميد » ، والظاهر أن ما في المتن « عبد الحميد » سهو ، والضواب محمد بن - عبد الحميد بقرينة رواية محمد بن أحمد بن يحيى وأحمد بن محمد عنه و عدم روايتها عن عبد الحميد واتحاد الخبر . (من جامع الزواة)

سالم ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن نكّل ^(١) يَمْلُوكُهُ أَنَّهُ حُرٌّ [فَهَلَّا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهِ ، سَائِبَةٌ ^(٢) يَذْهَبُ فَيَتَوَلَّى إِلَى مَنْ أَحَبَّ ، فَإِذَا ضَمِنَ حَدَثَهُ ^(٣) فَهُوَ يَرِيئُهُ » .

سح ﴿٣٥﴾ ٣٥ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة ؛ وابن أبي عمير ، عن جميل ؛ وابن أبي نجران ، عن محمد بن حمران جميعاً ، عن زرارة « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أعتق عبداً له ، و لِلْعَبْدِ مَالٌ لِمَنِ الْمَالُ ؟ فقال : إن كان يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ ^(٤) مَالاً تَبِعَهُ مَالُهُ وَإِلَّا فَهُوَ لَهُ » .

نق ﴿٣٦﴾ ٣٦ - الحسن بن محبوب ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن أبي - عبدالله عليه السلام « قال : إذا كاتب الرجل مملوكه وأعتقه وهو يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ مَالاً ، و لم يكن استثنى السيد المال حين أعتقه فهو لِلْعَبْدِ » ^(٥) .

نق ﴿٣٧﴾ ٣٧ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين ابن سعيد ، عن فضالة ؛ والقاسم ، عن أبان ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله ^(٦) « قال : سألته عن رجل أعتق عبداً له و لِلْعَبْدِ مَالٌ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ مَالاً فَتَوَفَّى - الَّذِي أَعْتَقَ الْعَبْدَ ، لِمَنْ يَكُونُ مَالُ الْعَبْدِ ؟ أَيَكُونُ لِلَّذِي أَعْتَقَ الْعَبْدَ أَوْ لِلْعَبْدِ ؟ قال : إِذَا أَعْتَقَهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ مَالاً فَالَهُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَالَهُ لَوْلَدِ سَيِّدِهِ » .

ح ﴿٣٨﴾ ٣٨ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ،

١ - نكّل به تنكيلاً إذا جعله عبداً لغيره وصنع به صنفاً يجذر غيره .

٢ - السائبة هو العبد الذي يعتق ، والمهملة .

٣ - أي جريته ، و سياتي الخبر في ضمن حديث في ج ١٠ ، باب قتل السيد عبده والوالد ولده » تحت رقم ٩ وفيه : « فإذا ضمن جريته » .

٤ - أي للعبد .

٥ - هل يصح أن يملك المملوك ؟ فيه اختلاف ؛ والحق أنه يملك فاضل الضرب ، و يدل على ذلك ما يأتي في الصحيح عن عمر بن يزيد تحت رقم ٣٩ .

٦ - في الاستبصار : « عن أبي عبدالله عليه السلام » .

عن محمد بن خالد، عن سعد بن سعد، عن أبي جَرِير^(١) «قال: سألت أبا الحسن العتق عن رجل قال لمملوكه: أنت حرٌّ ولي مالك، قال: لا يبدءُ بالحرية قبل- العتق، يقول: لي مالك وأنت حرٌّ برضا المملوك»^(٢).

ص ٣٩ ﴿٣٩﴾ - ٣٩ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد. و علي بن - إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن عمَرَ بن يزيد «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أراد أن يعتق مملوكاً له و قد كان مولاه يأخذ منه ضريبةً فرضها عليه في كلِّ سنة و رضي بذلك المولى، فأصاب المملوك في تجارتها مالا يسوى ما كان يعطي مولاه من الضريبة، فقال: إذا أدى إلى سيده ما كان فرض عليه فما اكتسب بعد الفريضة فهو للمملوك، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: أليس قد فرض الله تعالى على العباد فرائض فإذا أدوها إليه لم يسألهم عما سواها، قلت له: فللمملوك أن يتصدق مما اكتسب و يعتق بعد الفريضة التي كان يؤديها إلى سيده؟ قال: نعم؛ و أجز ذلك له، قلت: فإن أعتق مملوكاً اكتسب سيوى الفريضة لمن يكون ولاء المعتق؟ قال: فقال: يذهب فيتوالى إلى من أحب، فإذا ضمن جريرته و عقله كان مولاه و ورثه، قلت له: أليس قال رسول الله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»؟ قال: فقال: هذا سائبة لا يكون ولاءه لعبد مثله، قلت: فإن ضمن العبد الذي أعتقه جريرته و حدته أيلزمه ذلك، و يكون مولاه و يرثه؟ قال: فقال: لا يجوز ذلك و لا يرث عبدُ حرّاً».

٢٢٤ ↑

ص ٤٠ ﴿٤٠﴾ - ٤٠ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن عمَرَ، عن ابن - محبوب، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل

١ - أبو جرير مشترك بين زكريا بن إدريس، و زكريا بن عبد الصمد، و قيل في الأول: إنه كان وجهاً، و في الثاني: ثقة، و في الفقيه مكانه: «حرير». والصواب ما في الكافي و التهذيب لعدم رواية حرير عن أبي الحسن عليه السلام سواء كان الأول أو الثاني.

٢ - زاد في الكافي: «فإن ذلك أحب إلي». و يدل على اشتراط رضا المملوك فيها اشترط عليه

يَهَبُ لِعَبْدِهِ أَلْفَ دَرَاهِمٍ أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ، فيقول: حَلَلْتَنِي مِنْ صَرَبِي بِإِيَّاكَ وَمِنْ كُلِّ مَا كَانَ يَتَمَتَّى إِلَيْكَ وَمِمَّا أَخْفَتُكَ وَأَرْهَبْتُكَ، فيحلّله و يجعله في حلٍّ رغبة فيما أعطاه، ثُمَّ إِنَّ الْمَوْلَى بَعْدَ أَصَابِ الدَّرَاهِمِ الَّتِي كَانَ أُعْطَاهَا فِي مَوْضِعٍ قَدْ وَضَعَهَا فِيهِ الْعَبْدُ فَأَخَذَهَا الْمَوْلَى أَحْلَالَ هِيَ لَهُ؟ قَالَ: قَالَ: لَا تَحُلُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ افْتَدَى بِهَا نَفْسَهُ مِنَ الْعَبْدِ مَخَافَةَ الْعُقُوبَةِ وَالْقِصَاصِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَعَلِيَ الْعَبْدُ أَنْ يَزْكِيهَا إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ يَعْمَلَ لَهَا بِهَا، وَ لَا يُعْطَى الْعَبْدُ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْئاً»^(١).

صح ﴿٤١﴾ ٤١ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «فِي رَجُلٍ زَوَّجَ أُمَّتَهُ مِنْ رَجُلٍ وَ شَرَطَ لَهُ أَنْ مَا وَلَدَتْ مِنْ وَلَدٍ فَهُوَ حُرٌّ، فَطَلَّقَهَا زَوْجَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا، فَزَوَّجَهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ مَا مَزَلَتْ وَلَدَهَا؟ قَالَ: مَزَلَتْهَا، مَا جَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا لِلأَوَّلِ^(٢)، وَ هُوَ فِي الآخِرِ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ»^(٣).

صح ﴿٤٢﴾ ٤٢ - وعنه، عن فضالة، عن أبان، عن عبد الله بن سليمان^(٤) «قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: أَوَّلُ مَمْلُوكٍ أَمْلَكْتَهُ فَهُوَ حُرٌّ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا أَنْ أَمْلَكَ سِتَّةَ أَيَّامٍ يَعْتَقُ؟ قَالَ: يَقْرَعُ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَعْتَقُ وَاحِداً؛ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَزُوجُ وَ لِيَدَّتْهُ مِنْ رَجُلٍ وَ قَالَ: أَوَّلُ وَ لِدٍ تَلْدِيْنَتُهُ فَهُوَ حُرٌّ، فَتَوَفَّى الرَّجُلُ فَتَزَوَّجَهَا آخَرَ فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَاداً، فَقَالَ: أَمَا مِنَ الأَوَّلِ فَهُوَ حُرٌّ، وَ أَمَا مِنَ الآخِرِ فَإِنْ شَاءَ اسْتَرْقَمَهُمْ»^(٥).

- ١ - لعن المراد أن يعمل غير العبد له، فيعطي الغير الزكاة من نصيب ربحه، و لا يعطي العبد من نصيبه شيئاً، و يمكن أن يقرء «يعطي» على بناء المجهول، لكنه بعيد. (ملذ)
- ٢ - في الفقيه «قال: بمنزلتها إنما جعل ذلك للأول - إلخ».
- ٣ - تقدم الكلام فيه، راجع ص ٣٠٤ ذيل الخبر ٦٠.
- ٤ - هو عبد الله بن سليمان التخمي الكوفي، و كان من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.
- ٥ - في الدروس: لو نذر عتق أول ما يملكه، أو أول ما تلده أمته فلك جماعة، أو ولدت ←

ص ٤٣ ﴿٤٣﴾ - ٤٣ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي -
عبدالله عليه السلام « في رجل قال : أول مملوك أملكه فهو حر فورث سبعة جميعاً ؟
قال : يقرع بينهم ويعتق الذي قرع » (١).

ص ٤٤ ﴿٤٤﴾ - ٤٤ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن إسماعيل
ابن يسار الهاشمي ، عن علي بن عبد الله بن غالب القيسي ، عن الحسن الصيقل
« قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال : أول مملوك أملكه فهو حر؛ فأصاب
سيته ، قال : إننا كان نيته على واحد ، فليختر أيهم شاء فليعتقه » .

قال محمد بن الحسن : هذه الأخبار لا تنافي ما قدمناه من أن العتق لا يصح
قبل الملك ، لأن الوجه في هذه الأخبار هو أن يجعل الرجل ذلك نذراً لله تعالى ،
فإذا كان كذلك وجب عليه الوفاء به ، و لو لم يكن نذراً لم يكن ليكلامه المتقدم
تأثير ، و لما لزمه الوفاء به ، و يجوز أن يكون المراد به إذا أراد الرجل أن يني بما قال و
إن لم يكن نذراً كيف الحكم فيه ؟ فأما ما تضمن الخبران الأولان من استعمال -
القرعة فهو المعمول عليه و هو الأحوط أيضاً ، و لو أن إنساناً عمل على الخبر -

← توأمين دفعة عتق الجميع . والشيخ لم يقيد في الولادة بالدفعة كما في الزواية من قضاء أمير المؤمنين
عليه السلام ونزما ابن إدريس على إرادة التاذر أول حمل ، و لو قال : أول مملوك ، فلك جماعة دفعة بإرث
أو عقد مثلاً عتق واحد بالقرعة لصحيفة الحلبي عن الصادق عليه السلام و قال ابن الجنيد : يتخير
لرواية الصيقل عنه عليه السلام ، و أبطل ابن إدريس التذر رأساً لعدم الأولوية .

١ - قال في المسالك : إذا نذر عتق أول مملوك يملكه صحح التذر ، ثم إن اتفق ملك واحد عتق
و هل يشترط لعتقه أن يملك آخر بعده ؟ وجهان ، الأظهر القدم ، و إن ملك جماعة دفعة ففيه
أقوال : أحدها : لزوم عتق واحد منهم و يخرج بالقرعة ، لصحيفة الحلبي ، وهو قول الشيخ في
التباهي والضدوق و جماعة . و ثانيها : أنه يصح و يتخير التاذر مع بقائه و قدرته عليه ، و إلا
فالقرعة ، و هو قول ابن الجنيد والشيخ في التهذيب والمصنف في التكت والشهيد في الشرح ،
لرواية الحسن الصيقل ، و حمل آقائون بها رواية القرعة على الاستحباب جمعاً ، و فيه نظر لأن
رواية القرعة صحيفة ، و هذه ضعيفة السند . وثالثها : بطلان التذر لفقد صفته المعتبرة و هي
وحدة المملوك . (ملذ)

الأخير فاختر واحداً منهم فأعتقه لم يكن مُحْتَباً.

فق ﴿٤٥﴾ ٤٥ - الحسين بن سعيد، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ «قال: سألته عن رجل قال لثلاث ممالك له: أنتم أحرار و كان له أربعة، فقال له رجل من الناس: أعتقت ممالكك؟ قال: نعم، أوجب العتق لأربعة حين أجلبهم أو هو للثلاثة الذين أعتق؟ فقال: إنا يجب العتق لمن أعتق» (١).

مع ﴿٤٦﴾ ٤٦ - عنه، عن صفوان، وفضالة، عن العلاء، عن محمد (٢)، عن أحدهما رضي الله عنهما «قال: سألته عن الرجل تكون له الأمة فيقول: يوم يأتيها فهي حُرَّة، ثم يبيعهما من رجل، ثم يشتريها بعد ذلك، قال: لا بأس بأن يأتيها فقد خرجت عن ملكه».

عنه ﴿٤٧﴾ ٤٧ - عنه، عن صفوان، عن الوليد بن هشام «قال: قدمت من مصر ومعى رقيق فرزت بالعاشر فسألني فقلت: هم أحرار كلهم، فقدمت - المدينة فدخلت على أبي الحسن رضي الله عنه فأخبرته بقولي للعاشر، فقال: ليس عليك شيء، قلت: إن منهم جارية قد وقعت بها وبها حمل، قال: ليس (٣) ولدها بالذي يعتقها، إذا هلك سيدها صارت من نصيب ولدها» (٤).

١ - قال في المسالك: عمل الشيخ والجماعة بإطلاق رواية سماعة، وفيه إشكال، لأن الحكم إن كان جارياً على ما في نفس الأمر فالحكم كذلك، ولا فرق بين كون من أعتقهم بالغين حد الكثرة وعدمه، لأن الإقرار ليس من الأسباب الموجبة لإنشاء العتق. وإن كان جارياً على ظاهر الإقرار، فقتضاه الحكم بانعتاق جميع مملكه، لأنه جمع مضاف يفيد العموم، و«نعم» يقتضي تقرير السؤال، واستقرب العلامة في القواعد اشتراط الكثرة في العتق لتطابق لفظ الإقرار، والإشكال فيه أقوى من الإطلاق. فالحق العمل بالظاهر والحكم بعتق الجميع، وأما في الواقع فلا يحكم عليه إلا بعتق من أعتقه، نعم دللت القرائن على أنه لا يريد باللفظ مدلوله، كما لو مر على عاشر فأراد أن يأخذ عليهم مظلمة، فأقر بذلك مع ظهور المراد، اتجه عدم الحكم، وعليه دللت رواية الوليد بن هشام، وكذا رواية سماعة. ٢ - يعني ابن مسلم، وراويها ابن رزين.

٣ - في الفقيه: «قال: لا؛ أليس - الخ»، وهو الضواب.

٤ - سيأتي السؤال الأول في باب الأيمان والأقسام تحت رقم ٦٠.

ث ٤٨ ﴿٤٨﴾ - الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سعيد بن - يسار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا بأس بأن يعتق ولد الزنا » .

ض ٤٩ ﴿٤٩﴾ - وعنه ، عن علي بن التعمان ، عن ابن مسكان ، عن إسحاق ابن عمار ، عن عتبسة بن مضعب « قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : جارية لي زنت أبيع ولدها ؟ قال : نعم ، قلت : أحج بئمنه ؟ قال : نعم » .

ص ٥٠ ﴿٥٠﴾ - ٥٠ - وعنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي « قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن ولد الزنا يشتري أو يباع أو يُستخدَم ؟ قال : نعم إلا جارية لقيطة فإنها لا تشتري » ^(١) .

ص ٥١ ﴿٥١﴾ - ٥١ - وعنه ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : سألته عن اللقيط ، قال : لا يباع ولا يشتري » .

ص ٥٢ ﴿٥٢﴾ - ٥٢ - وعنه ، عن حماد بن عيسى ، عن حرز ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : المنبوذ حر ^(٢) إن شاء جعل ولاءه للذين ربّوه ، وإن شاء لغيرهم » .

ح ٥٣ ﴿٥٣﴾ - ٥٣ - وعنه ، عن ابن أبي نجران ، عن المثني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : المنبوذ حرٌّ ، فإن أحب أن يوالي الذي تقطه وآله ، وإن أحب أن يوالي غيره وآله ، وإن طلب الذي ربّاه نفقته و كان موبراً ردّ عليه ، وإن لم يكن موبراً صار ما أنفق صدقة » ^(٣) .

ح ٥٤ ﴿٥٤﴾ - ٥٤ - وعنه ، عن ابن أبي نجران ، عن المثني ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام « أنه قال في لقيطة وجدت ، قال : حرّة ؛ لا تشتري ولا تباع ، وإن

١ - الاستثناء بناء على أن الغالب أنهم يبنذون باعتبار الزنا ، و حمل على لقيط دار الإسلام ،

أو دار الكفر وفيها مسلم يمكن تولدها منه . (ملذ)

٢ - المنبوذ : الصبي تلقية أمه في الطريق . (القاموس)

٣ - المشهور أنه ينفق عليه من ماله إن كان له مال بإذن الحاكم إن أمكن ، وإلا فن بيت

المال ، فإن تعذر ولم يوجد متبرع وأنفق الملتقط من ماله يرجع إليه بعد البلوغ إن كان له مال

مع نية الرجوع وإلا فلا ، و ذهب ابن إدريس إلى عدم الرجوع مطلقاً . (ملذ)

كَانَ وَلَدَ لَكَ مَمْلُوكٌ مِنْ زَنَاءٍ فَأَمْسَكَهُ أَوْ بَعَا إِنْ أَحْبَبْتَ هُوَ مَمْلُوكُكَ».

صح (٥٥) ﴿٥٥﴾ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن علي بن مهزيار، عن أبي علي بن راشد «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِنَا اعْتَلَّ صَبِيٌّ لَهَا فَقَالَتْ: «اللَّهُمَّ إِنْ كَسَفْتَ عَنْهُ فَفَلَانَةٌ حُرَّةٌ»، والجارية ليست بعارفة، فأتينا أفضل جُعِلْتُ فِدَاكَ تَعْتَقُهَا أَوْ تَصْرِفُ مَتَمَّا فِي وَجْهِهِ الْبَرِّ؟ فَقَالَ: لَا يَجُوزُ إِلَّا عِتْقُهَا».

نق (٥٦) ﴿٥٦﴾ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن غياث بن إبراهيم الدارقي، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ بَعْضَ غُلَامِهِ؟ فَقَالَ [عَلِيٌّ] عليه السلام: هُوَ حَرٌّ لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكَ».

صح (٥٧) ﴿٥٧﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن يحيى ^(١)، عن طلحة بن زيد، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ بَعْضَ غُلَامِهِ؟ فَقَالَ: هُوَ حَرٌّ كُلُّهُ، لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكَ».

ولا ينافي هذين الخبرين ما رواه:

صح (٥٨) ﴿٥٨﴾ - الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن حمزة بن جمران، عن أحدهما عليه السلام «قال: سألته عن الرجل أعتق نصف جاريته، ثم قذفها بالزنا، قال: فقال: أرى أن عليه خمسين جلدة ^(٢) ويستغفر الله، قلت: أرايت إن جعلته في جلاء وعفت عنه، قال: لا ضرب عليه إذا عفت من قبل أن ترفعه، قلت: فتغطي رأسها منه حين أعتق نصفها؟ قال: نعم وتصلي وهي مخمرة الرأس، ولا تزوج حتى تؤذي ما عليها، أو يعتق النصف الآخر».

لأنه ليس في هذا الخبر أن الأمة كانت بأجمعها له، بل لا يمتنع أن يكون-

١ - يعني الخزاز، ورواه الأشعري.

٢ - لعل الخمسين هنا سهو من التساخ أو الزواة، والظاهر «الأربعين» إلا أن يجعل على ما إذا اعتق منها خمسة أثمانها، أو على أن الأربعين للحد، والعشرة الزائدة للتعزير، ذكرهما الشيخ في الحدود. (ملذ)

المراد به إذا لم يكن يملك منها إلا نصفها، و لو ملك جميعها لكانت قد أعتقت، حسب ما تضمنته الخبران الأولان، و على هذا التأويل لا تنافي بين الأخبار. و أما ما رواه:

٥٩ ﴿٥٩﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن التضر بن شبيب، عن الجازي^(١)، عن أبي عبد الله عليه السلام «(في رجل توفى و ترك جارية له أعتق ثلثها فزوجه الوصي قبل أن يقسم شيئاً من الميراث: أنها تقوم و تستسعى هي و زوجها في بقية ثمنها بعد ما تقوم، فما أصاب المرأة من عتق أو رقيق حرم على ولدها»^(٢).

فلا ينافي هذا الخبر الخبرين الأولين لأنه محمول على أنه إذا لم يملك الرجل غيرها فليس له أن يتصرف في أكثر من ثلثها، فجزأت مجراها إذا كانت بين ثلاثة شركاء^(٣) في أنه متى أعتق ما يملك لا ينعق ما بقي حسب ما قدمناه. و الذي يدل على ذلك ما رواه:

ض ٦٠ ﴿٦٠﴾ - محمد بن أحمد بن يحيى^(*)، عن التوفي، عن الشكوي، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام «قال: إن رجلاً أعتق عبداً له عند موته لم يكن له مال غيره، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: يستسعى في ثلثي قيمته

↑
٢٢٩

١ - في بعض النسخ: «عن الحارثي» و الجازي هو الصواب، و هو عبدالغفار بن حبيب الذي روى عنه التضر بن شبيب كثيراً، و النسبة إلى «الجازية» قرية بالتهرين، و له كتاب روى عنه جماعة منهم التضر. * - كذا، والمعهود روايته عن التوفلي بواسطة.

٢ - قال في الدروس: من أعتق شقصاً من عبده عتق جميعه، لقوله صلى الله عليه وآله: «ليس لله شريك إلا أن يكون مريضاً»، و لا يخرج من الثلث، و لو أوصى بعتق شقص من عبده أو دتر شقصاً منه ثم مات، و لا يسع الثلث زيادة عن الشقص فلا يراية، و لو وسع في الشراية و جهان، كما إذا أوصى بعتق شقص من عبده فيه شريك و وسع الثلث نصيب الشريك، و هنا روى أحمد بن زياد عن أبي الحسن عليه السلام تقويمه، و عليه النهاية، خلافاً للمبسوط و ابن إدريس لزوال ملكه بموته، و الأول أثبت لسبق السبب على الموت - انتهى.

٣ - كأنه لو قال: «(بين شريكين) كان أخصر و أولى. (ملذ)

لِلوَرْتَةِ».

فق ﴿٦١﴾ ٦١ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن زُرْعَةَ، عن الحلبيّ « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة أعتقت عند الموت ثلث خادمها هل على أهلها أن يكاتبوها^(١) ؟ قال : ليس ذلك لها و لكن لها ثلثها فلتخدم بحساب ما أعتق منها».

ق ح ﴿٦٢﴾ ٦٢ - محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، [عن إسماعيل بن مزار] عن يونس^(٢) « في رجل كان له عدّة ممالك فقال : أتيكم علّمتي آيةً من كتاب الله فهو حُرٌّ، فعلمه واجد منهم، ثم مات المولى و لم يدر أيّهم الذي علّمه [الآية]، هل يستخرج^(٣) بالقرعة ؟ قال : نعم، و لا يجوز أن يستخرجه أحدٌ إلاّ الإمام، لأنّ له على القرعة كلاماً و دعاءً لا يعلمه غيره».

س د ﴿٦٣﴾ ٦٣ - عنه، عن أحمد بن محمد^(٤) - عن عدّة من أصحابنا - عن عليّ ابن أسباط، عن محمد بن عبد الله بن زرارة - عن بعض آل أعين - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : من كان مؤمناً فقد عتق بعد سبع سنين، أعتقه صاحبه أم لم يعتقه، و لا تحلّ خدمة من كان مؤمناً بعد سبع سنين »^(٥).

ض ﴿٦٤﴾ ٦٤ - و عنه، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن أبي البختريّ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أن أمير المؤمنين عليه السلام قال : لا يجوز في العتاق الأعمى^(٦) و المقعد، و يجوز الأشلّ و الأعرج »^(٧).

١ - المراد بالمكاتبة إمّا معناه، فالمنع لحزبة البعض، أو الاستسعاء في البقعة، و لعله أظهر، فالمراد أنه لا يجير على السعي. (ملذ)

٢ - هو ابن عبد الرحمن، و الخير موقوف.

٣ - في نسخة : « و يستخرج ». ٤ - هو العاصمي.

٥ - حل على تأكّد استحباب العتق للإجماع على أنه لا يعتق بنفسه. (المرأة)

٦ - زاد هنا في الفقيه : « الأعمى »، و كذا في المنع و قرب الإسناد للحميريّ. و المراد لا يجوز في العتق الواجب في الكفارة و شبهها، قال سلطان العلماء : « الأعمى » لعله مأخوذ من العوار بمعنى العيب و يكون محمولاً على الجذام و البرص، لا من العور بمعنى ذهاب إحدى العينين إذ يجوز عتقه في الكفارة إجماعاً، إلا أن يكون ناشئاً من مولاه.

٧ - المراد بالأشلّ من يبست يده، و ←

ص ٦٥ ﴿٦٥﴾ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن العُمركي بن عليٍّ، عن عليٍّ بن جعفر، عن أخيه موسى أبي الحسن عليه السلام «قال: سألتُه عن رجل عليه عتق رقبة وأراد أن يعتق نسيمة أيهما أفضل أن يعتق شيخاً كبيراً أو شاباً أجرد؟ قال: أعتق من أغنى نفسه^(١)، الشيخ الكبير الضعيف أفضل من الشاب الأجرد».

رغ ٦٦ ﴿٦٦﴾ - عنه، عن عِدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن عبدالله بن الفضل الهاشمي - رفعه - «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل نكح وليدة رجل أعتق ربها أوّل ولدٍ تلده، فولدت توأمين، فقال: أعتق كلاهما».

س ٦٧ ﴿٦٧﴾ - عنه، عن عليٍّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن داود التّهدّي - عن بعض أصحابنا - «قال: دَخَلَ ابن أبي سعيد المكاربي على أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال له: أسألك عن مسألة^(٢)، فقال: لا إخالكَ تقبل مِنِّي و لَسْتُ من غَتَمِي ولكن هَلُمَّهَا، فقال: رَجُلٌ قال عند مَوْتِه: كلُّ مملوكٍ لي قديم فهو حرٌّ لوجه- الله تعالى، قال: نَعَمْ إِنَّ اللهَ عَزَّو جَلَّ يقول في كتابه: «حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ-

بالأعرج من اعتلّ رجلاه. ١ - أي عن الخدمة فيكون كالتعليل لما بعده، و يحتمل أن يكون المراد أنّ العمدة في ذلك أن يكون له كسب أو صنعة لا يحتاج في معيشته إلى السؤال و لو اشتركا في ذلك فالشيخ أفضل. (المرأة)

٢ - في الكافي ج ٦ ص ١٩٥: «دخل ابن أبي سعيد المكاربي على أبي الحسن الرضا عليه السلام فقال له: أتَبَغَّ اللهُ مِنْ قَدْرِكَ أَنْ تَدَّعِي مَا ادَّعَى أبوك؟! فقال له: أطفأ الله نورك، و أدخل الفقر بيتك! أما علمت أن الله تبارك و تعالى أوحى إلى عمران: أتِي واهب لك ذكراً، فوهب له مريم و وهب لمريم عيسى عليه السلام فعيسى من مريم و مريم من عيسى و عيسى شيء واحد و أنا من أبي و أبي متي و أنا و أبي شيء واحد، فقال له ابن أبي سعيد، و أسألك عن مسألة، فقال: لا إخالكَ - إلخ». و الخبر موجود في العمون للصدوق طبع مكتبتنا المجلد الأول ص ٦٢٢ مثل ما في الكافي. و قوله: «لا إخالكَ»؛ قال في النهاية: و منه الحديث «ما إخالكَ سَرَقْتَ» أي ما أظنك . يقال: خَلْتُ إخالً - بالكسر و الفتح - ، و الكسر أفصح و أكثر استعمالاً، و الفتح القياس .

أقول: اسم ابن أبي سعيد الحسين، و اسم أبي سعيد هاشم بن حيطان، و قيل: هشام بن حيطان.

القَدِيمِ^(١)»، فا كان من مماليكه أتى له سيّته أشهر فهو قديمٌ حُرٌّ. قال: فخرج
وافتقر حتّى مات ولم يكن عنده مبيت ليلة - لعنه الله - .

ص ٦٨ ﴿٦٨﴾ - الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن
أبي جعفر عليه السلام «في المملوك يعطي الرّجل مالاً ليشتريه فيعتقه؟ قال: لا
يصلح»^(٢).

٤٠ ﴿٦٩﴾ - ٦٩ - وعنه، عن إبراهيم الكرخيّ «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:
إن هشام بن أذينة سألني أن أسألك عن رجل جعل لعبيده العتق إن حدّثت بسنده
حدّث، فمات السيّد، وعليه تحرير رقبة واجبة في كفارة، أيجزى عن الميت
عتق العبد الذي كان السيّد جعل له العتق بعد موته في تحرير رقبة التي كانت
على الميت؟ فقال: لا».

ص ٧٠ ﴿٧٠﴾ - ٧٠ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد.
وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن أبي-
عبدالله عليه السلام «قال: سئل - وأنا حاضر - عن رجل باع من رجل
جارية بكرةً إلى سنة^(٣)، فلما قبضها المشتري أعتقها من العتد وتزوجها و
جعل عتقها مهرها، ثمّ مات بعد ذلك بشهر؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام: إن
كان للذي اشتراها إلى سنة مالٌ أو عقدة تحيط بقضاء ما عليه من الدين في
رقتها كان عتقه وتزويجه جائزاً، وإن لم يكن للذي اشتراها فأعتقها و
تزوجها مال ولا عقدة يوم مات تحيط بقضاء ما عليه من الدين برقتها، فإن
عتقه ونكاحه باطل^(٤)، لأنّه أعتق ما لا يملك وأرى أنّها رقت لمولاه الأول،
قليل له: فإن كانت علقت من الذي أعتقها وتزوجها^(٥) ما حال ما في بطنها؟

١ - يسن: ٣٩.

٢ - هذا يستقيم على القول بملكه أيضاً، لأنّه محجور عليه. (ملذ)

٣ - رواه الكافي في أول نوادر عتقه ج ٦ ص ١٩٣، وفيه: «من رجل جارية بكذا إلى سنة».

٤ - في الكافي: «فإن عتقه ونكاحه باطلان».

٥ - في الكافي: «فإن كانت علقت أعنى من المعتق لها المتزوج بها ما حال - إلخ».

قال: مَسَّعَ أُمَّه كَهَيْئَتِهَا» (١).

ص ٧١ ﴿٧١﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عُمَيْر، عن حماد، عن الحلبي «أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ: إِنَّ مَتَّ فَعَبْدِي حَرًّا، وَعَلَى الرَّجُلِ دَيْنٌ؟ قَالَ: إِنَّ تَوْفِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ قَدْ أَحَاطَ بِثَمَنِ الْعَبْدِ بِيَعِ الْعَبْدَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَاطَ بِثَمَنِ الْعَبْدِ اسْتَسْعَى الْعَبْدَ فِي قَضَاءِ دَيْنِ مَوْلَاهُ (٢)، وَهُوَ حَرٌّ إِذَا وَقَاهُ».

ص ٧٢ ﴿٧٢﴾ - وعنه، عن ابن أبي عُمَيْر، عن جميل بن ذُرَّاج، عن زُرَّارَةَ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ مَمْلُوكَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، قَالَ: إِنَّ كَانَ قِيَمَةُ الْعَبْدِ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِ وَمِثْلَهُ جَازَ عَتَقَهُ وَإِلَّا لَمْ يَجِزْ».

ص ٧٣ ﴿٧٣﴾ - وعنه، عن ابن أبي عُمَيْر؛ وَصَفْوَانَ (٣)، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ «قَالَ: سَأَلَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ يَخْتَلِفُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى (٤) وَابْنُ شُبْرَمَةَ، فَقُلْتُ لَهُ: بَلَّغْنِي أَنَّهُ مَاتَ مَوْلَى لَعِيسَى بْنِ مُوسَى فَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا كَثِيرًا، وَتَرَكَ غُلْمَانًا يَحِيطُ دَيْنَهُ بِأَثْمَانِهِمْ، وَأَعْتَقْتَهُمْ عِنْدَ الْمَوْتِ فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ ابْنُ شُبْرَمَةَ: أَرَى أَنْ يَسْتَسْعِمَهُمْ فِي قِيَمَتِهِمْ فَيُدْفَعُهَا إِلَى الْغَرْمَاءِ فَإِنَّهُ قَدْ أَعْتَقْتَهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: أَرَى أَنْ يَبِيعَهُمْ وَيُدْفَعُ أَثْمَانَهُمْ إِلَى الْغَرْمَاءِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَقَهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يَحِيطُ بِهِمْ، وَهَذَا أَهْلُ الْحِجَازِ الْيَوْمَ يَعْتَقُ الرَّجُلَ عَبْدَهُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ فَلَا يَجِيزُونَ عَتَقَهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ، فَرَفَعَ ابْنُ شُبْرَمَةَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَ: سَبَّحَانَ اللَّهِ يَا ابْنَ أَبِي لَيْلَى مَتَى قُلْتَ هَذَا الْقَوْلَ، وَاللَّهِ إِنْ قُلْتَهُ إِلَّا طَلَبَ خِيَلَانِي؟! فَقَالَ لِي: عَنْ رَأْيِ أَبِيهَا صَدَّرْتُ؟ قُلْتُ: بَلَّغْنِي أَنَّهُ أَخَذَ بِرَأْيِ ابْنِ -

١ - تقدم الخبر في باب السراري ص ٢٩٣ تحت رقم ٢٠ عن أبي بصير.

٢ - أحال عَلَيْهِ السَّلَامُ حَضَّةَ الْوَرْتَةِ عَلَى الظُّهُورِ. (ملذ)

٣ - في بعض النسخ: «عن صفوان»، و عبد الرحمن هو ابن الحجاج.

٤ - المراد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة وأحد الأعلام، مات سنة ١٤٨، والتسبة إلى الجد. وتقدم الكلام فيه وافيًا، راجع ج ٦ ص ٣٣٢ ذيل الخبر ١٢ من زيادات القضايا والأحكام. و ابن شُبْرَمَةَ هو عبد الله بن شبرمة البجلي الكوفي، كان قاضيًا لأبي جعفر المنصور، توفي سنة ١٤٤.

أبي ليلي فكان له في ذلك هوى^(١) فباعهم وقضى دينه ، قال : فبع أيهما من قبلكم ؟ قلت : مع ابن شُرْمَةَ ، وقد رجع ابن أبي ليلي إلى رأي ابن شُرْمَةَ بعد ذلك فقال : أما والله إن الحق لي ما قال ابن أبي ليلي ، وإن كان قد رجع عنه ، فقلت : هذا ينكسر عندهم في القياس ، فقال : هات قايستي ؟ فقلت : أنا أقايستك ! فقال : لتقولنَّ بأشدَّ ما يدخل فيه من القياس ، فقلت له : رَجُلٌ ترك عَبْدًا لم يترك مالاَ غيره وقيمة العبد سِتْمَانَةٌ ودينه خمسمائة فأعتقه عند الموت كيف يصنع فيه ؟ قال : يباع فيأخذ الغرماء خمسمائة وتأخذ الورثة مائة ، فقلت : أليس قد بقي من قيمة العبد مائة درهم عن دينه ؟ قال : بلى ، قلت : أليس للرجل ثلثه يصنع به ما شاء ؟ قال : بلى ، فقلت : أليس قد أوصى للعبد بالثلث من المائة حين أعتقه ؟ قال : إن العبد لا وصية له إنما ماله لمواليه ، قلت : وإن كان قيمة العبد سِتْمَانَةٌ درهم ودينه أربعمائة درهم ؟ قال : كذلك يباع العبد فيأخذ الغرماء أربعمائة درهم ويأخذ الورثة مائتين ولا يكون للعبد شيء ، قلت : فإن كان قيمة العبد سِتْمَانَةٌ درهم ودينه ثلاثمائة درهم ، قال : فضحك ، و قال : من ههنا أبي أصحابك^(٢) جعلوا الأشياء شيئاً واحداً ولم يعلموا السنة ، إذا استوى مال الغرماء ومال الورثة أو كان مال الورثة أكثر من مال الغرماء لم يتهم الرجل على وصيته وأجيزت الوصية على وجهها ، فالآن يوقف هذا العبد فيكون نصفه للغرماء ويكون ثلثه للورثة ويكون له السدس .»

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر موافق للحديث الأول الذي رواه زُرارة في أنّ العتق إنَّما يمضي إذا كان ثمنه مثلي الدين ، وليس الخبران منافيين^(٣) للخبر -

١ - أي كان لعيسى هوى و غرضاً في العمل بفتوى ابن أبي ليلي . (ملذ)

٢ - بصيغة المجهول ، أي ابتلوا وأخطأوا .

٣ - لا يخفى أنه لا يتوهم التناقض بينهما ، لأنَّ مورد رواية الحلبيّ التديير ، وهو العتق المعلق

على الموت ، و مورد الزوايتين العتق المنجز الواقع في مرض الموت ، و خبر هشام مورده العتق ←

الأول الذي رواه الحلبي في أنه متى لم يحط ثمنه^(١) بالدين استسمى فيما بقي ، لأنه لا يمتنع أن يكون المراد بالخبر الأول أنه متى لم يحط ثمنه بالدين بل يكون^(٢) انقص منه بمقدار نصف الدين^(٣) فحينئذ يميضي العتق ، فأما قوله : «فإن أحاط ثمن العبد بالدين كان العتق باطلاً» فالأحاديث كلها متفقة في ذلك ، وزاد الخبران - الأخيران بالتفصيل الذي ذكرناه ، ولا ينافي [هذا التفصيل] الخبر الذي قدمناه عن هشام بن سالم في أن من اشترى جارية إلى سنة فاعتقها ولم يملك في الحال ما يحيط بثمن الجارية لم يميض العتق ، لأن ذلك الخبر مقصور على أنه إذا كان الدين من ثمن الجارية ، فمتى لم يملك مثل ذلك لم يميض العتق ، والأحاديث الأخر محمولة على أنه إذا كان الدين من غير ثمن المملوك ، وأعتق المملوك فحينئذ يراعى فيه تضاعف الثمن حسب ما قدمناه .

صح ﴿٧٤﴾ ٧٤ - الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن خريز ، عن محمد بن مسلم « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون له المملوكون ، فيوصي بعتق ثلثهم ، قال : كان علي عليه السلام يسهم بينهم . »

صح ﴿٧٥﴾ ٧٥ - وعنه ، عن فضالة ، عن أبان ، عن محمد بن مروان ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إن أبي ترك ستين مملوكاً وأوصى بعتق ثلثهم ، فأقرعت

← المنجز الواقع في الصحة مع تأجيل الثمن ، فلم ترد على مورد واحد .

وقال الفاضل الأسترابادي - رحمه الله - : قصد الشيخ - رحمه الله - أنه يمكن حل خبر الحلبي على أنه إذا لم يكن الدين محطاً بثمن العبد - بأن يكون الدين نصف الثمن ، أو أقل من نصف الثمن - صح العتق لتوافق الخبرين ، وهذا المقصود في غاية الجودة ، لكن عبارة الشيخ قاصرة عن إفادته ، بل مختلة من وجوه كثيرة ، ولعله من سهو التساخ . (ملذ)

١ - في بعض النسخ : «لم يحط ثمن العبد» . وفي نسخة : «إذا لم يحط» .

٢ - الظاهر «لم يحط الدين بثمنه» وهو المراد ، وقوله : «بل يكون» أي الدين ، «انقص منه» أي الثمن ، ويمكن أن يقرء : «بمحط» على بناء المجهول . (ملذ)

٣ - يمكن أن تكون الإضافة بيانية احتمالاً .

بينهم فأخرجت عشرين فأعتقتهم» (١).

صح ﴿٧٦﴾ ٧٦ - وعنه، عن صفوان، عن العلاء؛ و(٢) حماد بن عيسى، عن حريز جميعاً، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام «قال: سألته عن رجل ترك مملوكاً بين نفر فشهد أحدهم أن الميت أعتقه، قال: إن كان الشاهد مرضياً لم يضمن، وجازت شهادته واستسمى العبد فيما كان للورثة».

٢٣٤

صح ﴿٧٧﴾ ٧٧ - الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: كان علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: الناس كلهم أحرار إلا من أقر على نفسه بالعبودية وهو مدرك؛ من عبد أو أمية، ومن شهد عليه بالرق صغيراً كان أو كبيراً».

فق ﴿٧٨﴾ ٧٨ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن السندي بن محمد؛ ومحمد بن الوليد، عن أبان بن عثمان الأحمر، عن الفضل (٣) «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل حر أقر أنه عبد، قال: يؤخذ بما أقر به».

صح ﴿٧٩﴾ ٧٩ - عنه، عن موسى بن عمير (٤)، عن العباس بن عامر، عن أبان، عن محمد بن الفضل الهاشمي «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل حر أقر أنه عبد؟ قال أبو عبدالله عليه السلام: يأخذه بما قال، أو يؤذي المال» (٥).

ح ﴿٨٠﴾ ٨٠ - عنه، عن محمد بن الحسين، عن علي بن التعمان، عن سويد القلاء، عن أبي أيوب، عن أبي بكر الحضرمي (٦)، عن أبي عبدالله عليه السلام

١ - سيجيء الخبر في المجلد التاسع «باب وصية الإنسان لعبده وعتقه» من كتاب الوصية تحت رقم ١٤٠. وفيه «فأعتق ثلثهم» وما في المتن هنا صحيح.

٢ - عطف على «صفوان». ٣ - يعني أبا العباس البقباق، كوفي ثقة عين.

٤ - الظاهر هو موسى بن عمر بن يزيد بن ذبيان، له كتاب.

٥ - لعل المراد أنه مأخوذ بقوله إن لم يثبت حرته، و بعد الإثبات عليه غرم المال لأنه غزر المشتري، فقوله في الحديث الأول - أي السابق - «يؤخذ بما أقر به» أعم من الأخذ بالرقية

وبالتمن. (ملذ) ٦ - هو عبدالله بن محمد، وراويہ إبراهيم بن عثمان الخزاز.

« قال : قلت له : إن علقمة بن محمد أوصاني أن أعتق عنه رَقَبَةً فأعتقت عنه امرأةً فيجزئني ؛ أو أعتق عنه رَقَبَةً من مالي ؟ قال : يجوز ، ثم قال : إن فطمته امرأةً ي أوصتني أن أعتق عنها رَقَبَةً فأعتقت عنها امرأةً » .

ص ٨١ ﴿ ٨١ ﴾ - ٨١ - وعنه ، عن محمد بن الحسين ، عن أبي الجوزاء ، عن الحسين بن علوان^(١) ، عن زيد بن علي ، عن آباءه ، عن علي^(ع) قال : أتى النبي^(ص) رجلٌ فقال : يا رسول الله إن أبي عمد إلى مملوك لي فأعتقه كهيئة المضرة لي ؟ فقال رسول الله^(ص) : أنت و مالك من هبة الله لأبيك ، أنت سهم من كنانته ؛ « هَبْ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِئَاءً وَ هَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ^(٢) » ؛ « وَ يَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا^(٣) » . جازت عتاقة أبيك ، يتناول والدك من مالك و بدنك ، و ليس لك أن تتناول من ماله و لا من بدنه شيئاً إلا بإذنه^(٤) .

ص ٨٢ ﴿ ٨٢ ﴾ - ٨٢ - وعنه ، عن محمد بن عيسى ، عن ياسين الضمير ، عن حريز - عن حدثه - عن سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن مملوك أراد أن يشتري نفسه فدرس إنساناً ، هل للمدسوس أن يشتريه كله من مال العبد^(٥) ؟ قال : إن أراد أن يشتريه كله من مال العبد فلا ينبغي ، و إن أراد أن يستحل ذلك فيما بينه و بين الله عز و جل حتى يكون ولاؤه له فليزد هو من قبله من ماله في الثمن شيئاً إن شاء درهماً و إن شاء ما شاء ، بعد أن يكون زيادة من ماله في ثمن العبد يستحل به الولاء ، فيكون ولاؤه العبد له^(٦) - و أخبرنا

١ - كذا ، والمعهود رواية ابن علوان عن «زيد» بواسطة ، و هو «عمرو بن خالد» غالباً ، كما يأتي مثله تحت رقم ٨٤ . ٢ - الشورى : ٤٩ . و قوله : «هب لمن يشاء» استدلال لقوله : «أنت و مالك من هبة الله» فتدبر . (ملذ) ٣ - الشورى : ٥٠ .

٤ - قوله : «أنت و مالك - إلخ» لعنه محمول على ما إذا قوم على نفسه قبل بلوغه ، أو على استحباب تنفيذ الابن ما فعله الأب ، و ظاهر الشيخ في النهاية العمل بظاهره ، و أول كلامه بما ذكرناه . (ملذ) ٥ - الدس : الإخفاء و دفن الشيء تحت الشيء . (القاموس)

٦ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : يدل على تملك العبد ، و يحمل على فاضل الضريبة أو

ذلك عن بُرَيْدٍ -» (١).

ضع ﴿٨٣﴾ ٨٣ - عنه ، عن أبي إسحاق (٢) ، عن التَّوْقَلِيِّ ، عن السَّكُونِيِّ ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « في رَجُلٍ أعتق أمة و هي حُبْلَى فاستثنى ما في بطنها (٣) ، قال : الأمة حُرَّةٌ و ما في بطنها حُرٌّ لأنَّ ما في بطنها منها » (٤).

ضع ﴿٨٤﴾ ٨٤ - و عنه ، عن أبي جعفر (٥) ، عن أبي الجوزاء ، عن الحسين بن - عَلْوَانَ ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام « قال : إذا أسلم الأب جرَّ الولد إلى الإسلام ، فن أدرك من وُلده دُعِيَ إلى الإسلام فإن أُنِي قُتِل (٦) و إذا أسلم الولد لم يجر أبويه و لم يكن بينهما ميراث » .

← أُرش الجناية ، و يدل على حصول الولاء بزيادة درهم إذا أعتقه الله تعالى .

و قال في الدرر : روى فضيل أنه لو قال لمولاه : بعني بسبعائة و لك علي ثلاثمائة ؛ لزمه إن كان له مالٌ حينئذٍ ، و أطلق في صحیحة الحلبي لزمه بالجماعة السانعة ، و قال الشيخ و أتباعه : لو قال لأجنبي : اشترني و لك علي كذا ؛ لزمه إن كان له مال حينئذٍ . و هذا غير المروي ، و أنكر ابن إدريس و من تبعه التزوم و إن كان له مال ، بناءً على أن العبد لا يملك ، و الأقرب ذلك في صورة الغرض ، لتحقق الحجر عليه من السيد ، فلا يجوز جعله لأجنبي . (ملذ)

١ - لعله كلام الأشعري صاحب الكتاب و لا يكون من كلام الشيخ .

٢ - المراد به إبراهيم بن هاشم القمي .

٣ - قال الأستاذ التستري - رحمه الله - : الظاهر كون « فاستثنى » محرف « فاستثنى » للتشابه الخطي و التسقط الجزئي ، و يؤيده أنه لو لواه كان المناسب أن يقول في الجواب : « لا يجوز استثناءه لأن ما في بطنها منها » لأن يقول : « الأمة حرة و ما في بطنها حر لأن ما في بطنها منها » . أقول : في الفقيه مثل ما في المتن .

٤ - المشهور بين الأصحاب أن عتق الحامل لا يسري إلى الحمل و بالعكس ، لأن السرية في الاشخاص لا في الامخاص ، و ذهب الشيخ في النهاية ؛ و جماعة إلى تبعية الحمل لها في العتق ، و إن استثناءه ، استناداً إلى رواية السكوني ، و ضعف الرواية و موافقتها لمذهب العامة يمنع من العمل بضمونها . (المسالک)

٥ - يعني أحمد بن محمد بن محمد بن خالد البرقي .

٦ - الظاهر أن هذا حكم الأسير لا مطلقاً و إلا مع ضعف سنده بالحسين بن علوان غير الموثق موافق لرأي بعض العامة و مخالف لقوله تعالى : « لا إكراه في الدين » ورواة الخبر من العامة .

٢٣٦
 ﴿٨٥﴾ ٨٥ - و عنه ، عن العُبَيْدِيِّ^(١) ، عن الفضل بن المبارك البَصْرِيِّ ، عن أبيه ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قلت له : جعلت فداك : الرَّجُلُ يَجِبُ عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَلَا يَجِدُهَا كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ قال : فقال : عليكم بالأطفال ! فأعتقوهم ، فإن خرجت مؤمنة فداك وإلا لم يكن عليكم شيءٌ » .

ضع ﴿٨٦﴾ ٨٦ - عنه ، عن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن أحمد بن النَّضْرِ ، عن عمرو بن شيمر ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : إذا كان عند الرَّجُل مملوك يستعبه و كان مُوافقاً له و كان مُحسناً إليه فلا يبيعه و لا كرامةَ له » ^(٢) .

ضع ﴿٨٧﴾ ٨٧ - عنه ، عن الحسن بن موسى الخشاب ، عن غياث بن كَلُوب ، عن إسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أن علياً عليه السلام أعتق عبداً له فقال له : إن ملكك لي ولكن قد تركته لك » .

﴿٨٨﴾ ٨٨ - عنه ، عن محمد بن عيسى ، عن داود الصَّرَمِيِّ^(٣) « قال : قال - القُتَيْبِ عليه السلام : يا داودُ إنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ مَوَالٍ لَنَا^(٤) فيحلُّ لنا أن نشتري و نعتق ،

١ - يعني محمد بن عيسى بن عبيد .

٢ - يدل على عدم استحباب إجابة العبد في طلب البيع إذا لم يكن له شدة . (ملذ)

٣ - الظاهر داود بن مافة الصَّرَمِيِّ - بكسر الصاد المهمله والزاء المهمله الساكنة - ، كوفي ، روى عن الرضا عليه السلام ، يكتب أبا سليمان ، و بقي إلى أيام أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام ، وله مسائل إليه .

٤ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : المراد بالقطيب «المهادي عليه السلام» ، و قوله عليه السلام : «إنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ مَوَالٍ لَنَا» أي المالك التي تسي من أرض الحرب بالغلبة أو السرقة ، فيحل لنا و لشيعةنا الشراء و العتق ، و يرجع الشراء إلى الاستنقاذ ، و أما جواز بيع نفسه فهو كناية عن تضمّن الجريرة ؛ وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : محتمل أن يكون المراد بـ«إنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ مَوَالٍ لَنَا» أنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عبيد لنا و موال في الطاعة ، لا في الملك حتى يجوز لنا بيعهم و عتقهم ، فيكون الاستفهام إنكارياً ، لكن في الاشتراء تكلف ، إلا أن يكون «نشتري» بمعنى «نبيع» ، و محتمل أن يكون المراد : أنَّ لنا الولاء على النَّاسِ ، فيجوز لنا أن نشتري أموالهم و نعتق عبيدهم

قلت له : جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ فُلَانًا قَالَ لِغُلَامٍ لَهُ - قَدَأَعْتَمَهُ - : بَعْنِي نَفْسَكَ حَتَّى أَشْتَرِكَ ، قَالَ : مَجُوزٌ وَلَكِنْ إِنَّمَا يَشْتَرِي وَوَلَاءَهُ» .

ضع ﴿٨٩﴾ ٨٩ - وعنه ، عن أبي عبد الله ^(١) ، عن السندي بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن أبي العباس ^(٢) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ : غُلَامِي حُرٌّ وَعَلَيْهِ عِمَالَةٌ كَذَا وَكَذَا سَنَةً ، فَقَالَ : هُوَ حُرٌّ وَعَلَيْهِ - الْعِمَالَةُ » ^(٣) .

ح ﴿٩٠﴾ ٩٠ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ أُمِّ الْوَالِدِ ، قَالَ : أُمَةٌ ؛ تَبَاعٌ وَتُورَثُ وَتُوهَبُ ، وَحَدُّهَا حَدُّ الْأُمَّةِ » ^(٤) .

ضع ﴿٩١﴾ ٩١ - وعنه ، عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي ، عن حماد بن عثمان ، عن عمّار بن يزيد ، عن أبي الحسن عليه السلام « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ أُمِّ الْوَالِدِ تَبَاعٌ فِي الدِّينِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ؛ تَبَاعٌ فِي ثَمَنِ رَقَبَتِهَا » .

ح ﴿٩٢﴾ ٩٢ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام « قَالَ : قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : أَيُّمَا رَجُلٍ تَرَكَ مَرْيَةَ لَهَا وَلَدًا أَوْ فِي بَطْنِهَا وَلَدًا ، أَوْ لَا وَلَدَ لَهَا ، فَإِنْ أَعْتَقَهَا رَبُّهَا عَتَقْتُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقْهَا حَتَّى تُوَفِّي فَقَدْ سَبَقَ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ ؛ وَكِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ ، فَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ وَتَرَكَ مَالًا جُعِلَتْ فِي نَصِيبِ وَلَدِهَا » ^(٥) ؛ قَالَ :

بغير رضاهم لأننا أولى بهم من أنفسهم .

١ - يعني الجاموراني محمد بن أحمد . ٢ - يعني البقباق الفضل بن عبد الملك .

٣ - العِمَالَةُ - بِالضَّمِّ ، وَقَدْ يَكْسُرُ - : أَجْرَةُ الْعَمَلِ . (المصباح) والمراد أنه يشترط أن يعطيه أجره عمله سنة ، ومجتمعا أن يكون المراد هنا نفس العمل . (ملذ)

٤ - كذا في الفقيه في باب أنثى الأولاد ، ولكن في باب حد ماله تحت رقم ٣ روى

«عن ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، أم الولد حدّها حدّ الأمة إذا لم يكن لها ولد» .

٥ - سيأتي الخير بزيادة . وقوله : «فقد سبق فيها كتاب الله» لأن كتاب الله نزل ←

وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ترك جاريه قد ولدت منه بنتاً وهي صغيرة غير أنها تبين الكلام فأعتقت أمها فخاصم فيها موالى أبي الجارية فأجاز عتقها لأُمها».

١٣ ﴿١٣﴾ - عنه ، عن عليّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في رجل اشترى جارية يطأها فولدت له فأت ولدها ؟ فقال : إن شاؤوا باعوها في الدين الذي يكون على مولاهما من ثمنها^(١) ، وإن كان لها ولد قومت على ولدها من نصيبه ».

١٤ ﴿١٤﴾ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين ابن سعيد ، عن [إبراهيم بن] أبي البلاد ، عن عمّر بن يزيد « قال : قلت لأبي - إبراهيم عليه السلام : أسألك ؟ قال : سل ، قلت : لم باع أمير المؤمنين عليه السلام أمهات الأولاد ؟ قال : في فكك رقابهن ، قلت : وكيف ذلك ؟ قال : أتيا رجل اشترى جارية فأولدها ثم لم يؤد ثمنها ولم يدع من المال ما يؤدي عنه ، أخذ ولدها منها وبيعت فأدي عنها ، قلت : فيبعن فيما سوى ذلك من دين ؟ قال : لا »^(٢).

١٥ ﴿١٥﴾ - عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مزار ، وغيره ، عن يونس « في أم ولد ليس لها ولد مات ولدها ومات عنها صاحبها ، ولم يعتقها ، هل محل لأحد تزويجها ؟ قال : لا هي أمة لا محل لأحد تزويجها إلا

← بالميراث فهي تصير ميراثاً ، ثم تعتق بعد ذلك ، وأما أن جميعها يجعل في نصيبه فقد ظهر من السنة . (ملذ)

١ - لعله على المثل أو الاستحباب ، أو يجعل موت الولد على ما إذا مات بعد المولى كما يؤمى إليه آخر الخبر ، وقوله : « باعوها » بصيغة الجمع أيضاً . (ملذ)

٢ - قال في المسالك : « لا خلاف في جواز بيعها في ثمن رقبته إذا مات مولاهما ولم يخلف سواها ، واختلفوا فيها إذا كان حياً في هذه الحالة ، والأقوى جواز بيعها في الحالين ، وهو المشهور ، وأما بيعها في غير ذلك من الديون المستوعبة للتركة ، فقال ابن حمزة بالجواز ، وبه قال بعض الأصحاب ، وخبر عمر بن يزيد يدل على نفيه .

بعتق من الورثة، فإن كان لها ولد وليس على الميت دين فهي للولد، وإذا ملكها الولد فقد عتقت بملك ولدها لها، فإن كانت بين شركاء فقد عتقت من نصيب ولدها وتستسعى في بقية ثمنها» (١).

فأما ما رواه:

صح (٩٦) ٩٦ - أبو عبدالله البرزقري، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن - محمد، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي - جعفر عليه السلام «قال: قضى علي أمير المؤمنين عليه السلام في رجل توفي وله سرية لم يعقبها، قال: سبق كتاب الله، فإن ترك سيدها مالاً جعل في نصيب ولدها ويسكنها أولياء ولدها حتى يكبر ولدها فيكون المولود هو الذي يعقبها، و يكون الأولياء هم الذين يرثون ولدها مادامت أمة، فإن أعتقها ولدها فقد عتقت، وإن مات ولدها قبل أن يعقبها فهي أمة إن شاؤوا أعتقوا وإن شاؤوا استرقوا».

فالوجه في هذا الخبر هو أنه إذا كان ثمن الجارية ديناً على صاحبها ولم يقض من ذلك شيئاً فإنها توقف إلى أن يبلغ ولدها، فإن أعتقها بأن يقضي دين أبيه تنعتق (٢)، وإن لم يعمل ومات قبل البلوغ بيعت في ثمنها إن شاؤوا؛ وإن شاؤوا أن يعقبوها ويضمنون الذين كان لهم ذلك، ولو لم يكن الأمر كذلك لكانت تنعتق حين جيلت في نصيب ولدها، أو تنعتق بحساب ما يصيب ولدها وتستسعى في الباقي حسب ما تضمنه الخبر الأول.

والذي يدل على ما قلناه ما رواه:

نق (٩٧) ٩٧ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن وهيب

١ - حمل على ما إذا لم يكن للميت غيرها شيء، فيعتق نصيب الولد منها وتستسعى في حصص سائر الورثة كما سيأتي. (ملذ)

٢ - لا يخفى بعده، إذ الظاهر من الزواية أن لسيدها مالاً، إلا أن يحمل على عدم وفائه أو على فوت المال وهو بعيد، وأيضاً على هذا لا وجه لإمساك الأولياء حتى يكبر الولد. (ملذ)

ابن حفص ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية فولدت منه ولداً فمات ، قال : إن شاء أن يبيعها باعها وإن مات مولاهما وعليه دين قومت على ابنها^(١) ، فإن كان ابنها صغيراً انتظر به حتى يكبر ، ثم يجبر على قيمتها ، فإن مات ابنها قبل أمه بيعت في ميراث الورثة إن شاء الورثة »^(٢) .

١ - قال الأستاذ التستري : إن السياق يشهد بحصول سقط فيه ، فإن قوله : « قومت على ابنها » مع تضمن صدره موت ولدها بلا ربط ، فلا بد أن الأصل كان « وإن كان لها ولد قومت على ابنها » كما يشهد له روايته له بطريق آخر ، فروى في أواخر سراري التهذيب (ص ٣٠٧) عن كتاب علي بن فضال روايته باسناده عن أبي بصير عنه عليه السلام في خبر « وأبي رجل اشترى جارية فولدت منه ولداً فمات ؛ إن شاء أن يبيعها باعها في الدين الذي يكون على مولاهما من ثمنها باعها ، وإن كان لها ولد قومت على ابنها من نصيبه ، وإن كان ابنها صغيراً انتظر به حتى يكبر ، ثم يجبر على ثمنها ، وإن مات ابنها قبل أمه بيعت في ميراث إن شاء الورثة » وقال : إن كلمة « باعها » موجودة في التهذيب كما نقلنا بعد قوله : « أن يبيعها » ، و بعد « من ثمنها » وأحدهما زائدة ، وقال : فيه تحريف آخر - راجع الأخبار الدخيلة ج ٢ ص ٢٠ أو ٢٤ .

٢ - قال العلامة المجلسي (ره) : لا يخفى مخالفة الرواية للتأويل الذي اختاره ؛ فتأمل . وقال في المختلف : إذا مات السيد جعلت في نصيب ولدها وعتقت عليه ، فإن لم يكن هناك مال سواها ، قال الشيخ في النهاية : كان نصيب ولدها منها حراً واستسعت في الباقي لمن عدا ولدها من الورثة ، فإن لم يخلف غيرها وكان ثمنها ديناً على مولاهما قومت على ولدها ويترك إلى أن يبلغ ، فإذا بلغ أجبر على ثمنها ، فإن مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها وقضي به الدين . وقال ابن إدريس : هذا غير واضح ، لأننا نبيعها في ثمن رقبتها في حياة المولى ، فكيف بعد موته ، ولأي شيء يجبر الولد بعد بلوغه على ثمنها ؟ ولأي شيء يؤخر الدين ؟ إلا أن شيخنا رجح عن هذا في عدة مواضع ، ولا شك أن هذا خبر واحد أورده ههنا إيراداً لا اعتقاداً . وقول ابن إدريس جيد ، لكن الشيخ عول على رواية أبي بصير . وقال ابن الجنيد : ولو مات السيد وخلف ما لا يستحق ولدها بنصيبه منها أمه ، ولا كان له من المال ما يؤدي عنها قيمة ذلك وكان الولد صغيراً انتظر بها إلى أن يكبر ، فإن أدى حقوق باقي الورثة من قيمتها أو أذته هي بكدها عتقت ، وإن مات ابنها قبل ذلك كان نصيب ابنها منها حراً وما بقي للورثة ، إن شاؤوا أعتقوا وإن شاؤوا أرقوها . (ملذ)

والذي يدل أيضاً على ما ذكرناه أنه قد ثبت بالأخبار الشائعة أنه لا يصح بيع الوالدين، ومتى ملكها الإنسان عتقا ولا يحتاج في ذلك إلى عتق الولد. روى ذلك:

نق
صح ﴿٩٨﴾ ٩٨ - الحسين بن سعيد، عن فضالة؛ والقاسم، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتخذ أباه [أ] أو أمه [أ] أو أخاه [أ] أو أخته عبيداً، فقال: أما الأخت فقد عتقت حين يملكها وأما الأخ فيسترقه، وأما الأبوان فقد عتقا حين يملكها، قال: وسألته عن المرأة ترضع عبداً أتتخذه عبداً؟ قال: تعتقه وهي كارهة (١)».

صح ﴿٩٩﴾ ٩٩ - عنه، عن القاسم بن محمد، عن معاوية بن وهب، عن عبيد بن زُرارة «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عما يملك الرجل من ذوي قرابته؟ فقال: لا يملك والديه، ولا ولده، ولا أخته مولا ابنة أخيه، ولا ابنة أخته، ولا عمته، ولا خالته، وهو يملك ما سوى ذلك من الرجال من ذوي قرابته، ولا يملك أمه من الرضاة».

صح ﴿١٠٠﴾ ١٠٠ - وعنه، عن صفوان؛ وفضالة، عن العلاء، عن محمد (٢) عن أبي جعفر عليه السلام «قال: لا يملك الرجل والديه، ولا ولده، ولا عمته، ولا خالته، وملك أخاه وغيره من ذوي قرابته من الرجال».

صح ﴿١٠١﴾ ١٠١ - وعنه، عن صفوان؛ وفضالة، عن العلاء، عن محمد ابن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: إذا ملك الرجل والديه أو أخته أو عمته أو خالته أعتقوا، وملك ابن أخيه وعمه وخاله، وملك عمه وخاله من الرضاة».

ح ﴿١٠٢﴾ ١٠٢ - فضالة؛ والقاسم، عن كليب الأسدي «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يملك أبويه وإخوته؟ فقال: إن ملك الأبوين فقد عتقا، وقد يملك أخوته فيكونون مملوكين ولا يعتقون».

١ - في بعض النسخ: «يعتقونه وهم كارهون».

٢ - يعني ابن مسلم.

نق ﴿١٠٣﴾ ١٠٣ - وعنه^(١)، عن محمد بن خالد، عن عبدالله بن بكير، كصح عبيد بن زُرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: لا يملك الرجل أخاه من - التسبب، و يملك ابن أخيه، و يملك أخاه من الرضاعة، قال: و سمعته يقول: لا يملك ذات محرم من النساء، و لا يملك أبويه و لا ولده، و قال: إذا ملك والديه أو أخته أو عمته أو خالته أو بنت أخيه - و ذكر هذه الآية من النساء^(٢) - عتقوا، و يملك ابن أخيه و خاله و لا يملك أمه من الرضاعة و لا يملك أخته و لا خالته إذا ملكهم [اعتقوا]»^(٣).

قال محمد بن الحسن: ما تضمن أول هذا الخبر من قوله عليه السلام: «لا يملك - الرجل أخاه من النسب» محمولٌ على الاستحباب لأنه يستحب له إذا ملكه أن يعتقه، و كذلك الحكم في سائر القربات، و ليس المراد به أن ذلك يمنع من استرقاقهم.

١ - الضمير في «عنه» راجع إلى الحسين بن سعيد المذكور في الخبر ١٠١، لكثرة روايته عن محمد بن خالد الأشعري، و يخطر بالبال أن الخبر ١٠٢ فيه سقط، والصواب: «و عنه، عن فضالة؛ والقاسم».

٢ - أي: أهل هذه الآية، والآية في سورة النساء: ٢٣: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَ خَالَاتُكُمْ وَ بَنَاتُ الْأَخِ وَ بَنَاتُ الْأُخْتِ: وَ أُمَّهَاتُكُمْ أَلْفَاتِي أَرْضَعْتَكُمْ وَ أَخَوَاتُكُمْ مِنْ الرِّضَاعَةِ وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَ رَبَائِكُمْ أَلْفَاتِي مِنْ نِسَائِكُمْ أَلْفَاتِي دَخَلْتُمْ بَيْنَهُنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بَيْنَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَ أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً».

٣ - في الفقيه تحت رقم ٣٥٠٠ «روى الحسن بن محبوب، عن سماعة، عن أبي عبدالله عليه السلام: في رجل يملك ذارحم هل يصلح له أن يبيعه أو يستعبده؟ قال: لا يصلح له بيعه، و لا يتخذه عبداً و هو مولاه و أخوه في الدين، و أيها مات ورثه صاحبه إلا أن يكون له وارث أقرب إليه منه». و قال سلطان العلماء: لعل المراد بالرحم أحد العمودين، فيكون التهي بطريق التحريم، و يحتمل التعميم فالتهي للتزني. و قال الفاضل القرشي: ينبغي حمل قوله عليه السلام: «لا يصلح» على الكراهة و أنه يستحب له إعتاقه ليحقق التوارث بينها.

و الذي يدلُّ على ذلك ما قدَّمناه من الأخبار، و يزيد ذلك بياناً ما رواه:

٢٤١ م (١٠٤) ١٠٤ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان - عن رجل -
 عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: الرَّجُل يملك أخاه إذا كان تملوكاً و لا يملك أخته» .
 ض (١٠٥) ١٠٥ - الحسين بن سعيد، عن أبي محمد ^(١)، عن أسد بن أبي-
 العلاء، عن أبي حمزة الثمالي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ما تملك من
 قرابتها، قال: كلُّ أحدٍ إلَّا خمسة: أبوها و أمها و ابنها و ابنتها و زوجها» ^(٢).
 ص (١٠٦) ١٠٦ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن أيوب بن نوح، عن ابن-
 أبي عمير، عن محمد بن ميسر، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت: رجل أعطى
 رجلاً ألف درهم مُضاربة، فاشترى أباه و هو لا يعلم ذلك، قال: يقوم فإن زاد
 درهم واحد عتق و استسعى الرَّجُل» ^(٣).

و الذي يدلُّ على ما قلناه من كراهية ملك ذوي الأرحام ما رواه:

نق (١٠٧) ١٠٧ - محمد بن عليّ بن محبوب، عن الحسن بن عليّ الكوفي،
 عن عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
 رجل يملك ذارحم [هل] محلُّ له أن يبيعه أو يستعبده؟ قال: لا يصلح له أن
 يبيعه و هو مولاه و أخوه، فإن مات ورثه دون ولده و ليس له أن يبيعه و لا
 يستعبده» ^(٤).

١ - الظاهر هو حتاد بن عيسى الجهني البصري.

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : المراد بالزوج انفساخ نكاحها لا الاعتناق، فالمراد

لا تملكه مع بقاء وصف الزوجية.

٣ - قال في المسالك: لا فرق في انعناق القريب بملكه بين ملك جميعه و بعضه، ثم إن ملك

البعض بغير اختياره كالإرث، فالمشهور عدم السرية، و ذهب الشيخ في الخلاف إلى أنه يسري،
 و إن ملكه باختياره بأن اشتراه أو اتهمه، فهل يسري عليه؟ قولان: أحدهما: نعم، و ذهب
 الشيخ في المبسوط إليه، و جماعة.

٤ - لعل المراد سيوى من ينعق عليه من المحارم، والمراد كراهة بيعه و استخدامه لا أنه -

نق ﴿١٠٨﴾ ١٠٨ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن علي بن الحسن ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « قال : سألته عن رجل زوج جاريته أخاه أو عمه أو ابن عمه أو ابن أخيه فولدت ؟ ما حال الولد ؟ قال : إذا كان الولد يرث من ملكه شيئاً ^(١) عتق » ^(٢).

↑
٢٤٢

قال محمد بن الحسن : و كل هؤلاء الذين ذكرناهم في أنه لا يصلح ملكهم من جهة النسب فكذلك لا يصلح ملكهم من جهة الرضاع ، يدل على ذلك ما قدمناه من الأخبار في أنه «يجرم من الرضاع ما يجرم من النسب» ، و ذلك عام في جميع الأحكام ، و يدل أيضاً على ذلك ما رواه :

نق ﴿١٠٩﴾ ١٠٩ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عيسى ، عن ابن - أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي بصير ؛ و أبي العباس ^(٣) ؛ و عبيد [بن زرارة] ، كلهم عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا ملك الرجل والديه أو أخته أو عمته أو

يعتق ، بقرينة قوله عليه السلام : «فإن مات ورثه دون ولده» إلا لا يتصور هذا إلا مع بقاء المالكية ، و يحتمل أن يكون المراد بالمولى العبد أو الوارث ، أو يكون الضمير راجعاً إلى المولى و المراد به المالك ، و يحتمل أن يكون المراد إذا مات المولى ورثه العبد لكونه حرّاً دون ولده الأحرار ، أي لا يرث الولد مع الأب لكونه حرّاً ، و هو أقرب ، فيحمل عليه أنه يستحب له أن يعتقه ليكون كذلك . (ملذ)

١ - أي إذا كان وارثاً مالكة ، و هذا أيضاً محمول على الاستحباب ، أو على ما إذا كان الوارث منحصراً فيه فيشتري و يعتق . (ملذ)

٢ - قال الشيخ في الاستبصار : الوجه في هذا الخبر أن من كان يصح استرقاقه بالشرط من الأجنبي فإنه يكره ذلك من القريب و خاصة من يرثه ، و ينبغي أن يعتقه و لا يثبت ذلك الشرط و لو لم يكن ذلك مراعى لكان حين زوجه بواحد ممن تضمنته الخبر لكان الولد حرّاً إذا كانوا أحراراً ، و يجوز أن يكون المراد بالخبر : إذا كانوا هؤلاء مماليك فإنه ينبغي أن يعتق أولادهم من جاريته لما قلناه إذا كانوا ذكوراً ، و إن كانوا إناثاً فلا يصح ملكهم على ما فضلناه فيما تقدم من الأخت و بنت الأخ و بنت الأخت و العمّة و الخالة .

٣ - المراد بأبي بصير يحيى بن القاسم الأسدي ، و بأبي العباس الفضل بن عبد الملك الباق .

خالته أو بنت أخيه^(١) - و ذكر أهل هذه الآية من النساء^(٢) - عتقوا جميعاً ، و يملك عمته و ابن أخيه والحال^(٣) ، و لا يملك أمه من الرضاعة و لا أخته و لا عمته و لا خالته ، فإنهن إذا ملكن عتقن^(٤) ، و قال : ما يحرم من النسب فإنه يحرم من الرضاعة ، و قال : يملك الذكور ما خلا والداً و ولداً ، و لا يملك من النساء ذات رحم محرم ، قلت : و كذلك يجري في الرضاع^(٥) ؟ قال : نعم يجري في الرضاع مثل ذلك^(٦) .

مع ﴿١١٠﴾ ١١٠ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ؛ و ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في امرأة أرضعت ابن جاريتها؟ قال : تعتقه »^(٧) .

فق ﴿١١١﴾ ١١١ - الحسن بن محمد بن سماعة ، عن وهيب بن حفص ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا ملك الرجل والديه أو أخته أو عمته أو خالته أو ابنة أخيه و ذكر أهل هذه الآية من النساء ، عتقوا^(٨) جميعاً ، و يملك عمه و ابن أخيه والحال ، و لا يملك أمه من الرضاعة و لا أخته و لا عمته و لا خالته من الرضاعة إذا ملكهن عتقن ، و قال : يملك الذكور ما عدا الولد

↑
٢٤٣

١ - في بعض النسخ : « بنت أخته » ، و في بعضها : « أو ابنته » . و في الفقيه : « أو ابنة أخيه أو ابنة أخته و ذكر أهل هذه الآية من النساء - إلخ » .

٢ - أي من سورة النساء : ٢٣ .

٣ - في بعض النسخ : « و خاله » . و زاد به في الفقيه : « و ابن أخته » . و مرّ وفيه : « ابن أخيه » .

٤ - في نسخة : « عتقوا » . و في الفقيه : « فإذا ملكهن عتقن » .

٥ - في بعض النسخ : « و كيف يجري في الرضاع » . و في الفقيه مثل ما في المتن .

٦ - في المسالك : اختلف الأصحاب تبعاً لاختلاف الروايات في أنّ من ملك من الرضاع من ينعتق عليه لو كان بالنسب هل ينعتق أم لا ، فذهب الشيخ و أتباعه و أكثر المتأخرين غير ابن إدريس إلى الانعتاق ، و ذهب المفيد و ابن أبي عقيل و سلاّر و ابن إدريس إلى عدم الانعتاق .

٧ - لعل المراد العتق اللغوي ، فإنه ينعتق ، و قيل : أي إرضاعها يعتقه على معنى أن يكون

سبباً لعتقه . (ملذ) ٨ - في بعض النسخ : « عتقن » .

والوالدين^(١)، ولا يملك من النساء ذات محرم؛ قلنا: وكذلك يجري في الرضاع؟ قال: نعم، وقال: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب».

نق ﴿١١٢﴾ ١١٢ - وعنه، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة ترضع غلاماً لها من مملوكة حتى تفضمها يجلُّ لها بيعه؟ قال: لا؛ حرم عليها ثمنه، أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب؟! أليس قد صارَ ابنها؟! فذهبتُ أكتبه؛ فقال أبو عبدالله عليه السلام: وليس مثل هذا يكتب»^(٢).

فأما ما رواه:

ضع ﴿١١٣﴾ ١١٣ - الحسن بن سَمَاعَةَ، عن صالح بن خالد، عن أبي جميلة، عن أبي عَتِيْبَةَ^(٣)، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت له: غلام بيني وبينه رضاع يجلُّ لي بيعه؟ قال: إنَّما هو مملوك، إن شئتَ بعه، وإن شئتَ أمسكته^(٤)، ولكن إذا ملك الرَّجُلُ أبويه فهما حُرَّان».

فليس فيه ما يصاد ما ذكرناه، لأنَّ الَّذي أجاز في هذا الخبر ملكه هو الأخ، وقد قدّمنا أنَّ ذلك جائز من جهة الرضاع لأنَّه جائز من جهة النسب.

ويزيد ذلك بياناً ما رواه:

نق ﴿١١٤﴾ ١١٤ - الحسن بن سَمَاعَةَ، عن عبدالله بن جعفر^(٥)؛ ومحمد بن - العباس، عن علاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: يملك الرَّجُلُ أخاه وغيره عن ذوي قرابته من الرجال».

نق ﴿١١٥﴾ ١١٥ - وعنه، عن عبدالله بن جبلة، عن ابن بُكَيْر، عن عُبَيْد

١ - المراد به الحدّ والأب. ٢ - يدلُّ على أنَّ ما ورد من الأخبار على عدم الانعتاق

معمولة على التقيّة. (ملذ) أو للوضوح لا يلزم أن يكتب. ٣ - لم أجدّه في ما عندي من

كتب الرجال، ورواه مفضل بن صالح وكان ضعيفاً. وفي الاستبصار: «عن أبي عبيته».

٤ - في نسخة: «إن شئت بعهته وإن شئت أمسكته».

٥ - كذا، والظاهر هو تصحيف: «عبدالله بن جبلة»، كما يشهد لذلك الخبران الآتيان.

ابن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: يملك الرَّجُل ابن أخيه وأخاه من-
الرَّضَاعَةِ».

٢٤٤ ↑

فق ﴿١١٦﴾ ١١٦ - وأما الَّذي رواه الحسن بن سَمَاعَةَ، عن عبد الله بن جَبَلَةَ، عن إسحاق بن عمار، عن عبد صالح رضي الله عنه «قال: سألتُه عن رَجُلٍ كانت له خادمٌ فولدت جاريةً فأرضعتُ خادمه ابناً له، وأرضعتُ أمُّ ولده ابنة خادمه فصارَ الرَّجُلُ أباً بنت الخادم من الرضاع؛ يبيعهما؟ قال: نعم؛ إن شاء باعها فانفزع بثمنها. قلت: فإنه قد كان وهبها لبعض أهله حين ولدت، وابنه اليوم غلام شاب فيبيعهما ويأخذ ثمنها ولا يستأمر ابنه^(١)؟ أو يبيعهما ابنه، قال: يبيعهما هو ويأخذ ثمنها ابنه ومالُ ابنه له، قلت: فيبيع الخادم وقد أرضعت ابناً له، قال: نعم؛ وما أحبُّ له أن يبيعهما، قلت: فإن احتاج إلى ثمنها؟ قال: فيبيعهما».

قوله رضي الله عنه في أول الخبر: «إن شاء باعها فانفزع بثمنها» راجع إلى الخادم-
المرسعة دون ابنتها، ألا ترى أنه قد فسّر ذلك في آخر الخبر حين قال له السائل:
«فيبيع الخادم وقد أرضعت ابناً له» متعجباً من ذلك بقوله رضي الله عنه: «نعم» وإن

١ - قوله: «قد وهبها لبعض أهله» استبعاد من السائل في جواز بيع أم الغلام من الرضاع
منه أو من الغلام، وقوله رضي الله عنه «يبيعهما هو» دفع لاستبعاده بأن الخادم له لا للغلام، فيجوز له
أن يبيعهما ويأخذ ثمنها ابنه، والذي أخذه الغلام من مال أمته من الرضاعة مال أبيه، فلو كان
المالك وهبها من الغلام لما جاز له بيع أمته لكن لم يهبها منه. (المولى المجلسي - ره -)

وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لعلّ المراد ببعض الأهل الابن؛ بقربته ما بعده، و
ظاهر الخبر عدم انتعاق ما يجرم بالرضاع إذا ملكوا، وسؤاله إنَّما هو عن جواز بيع الأب ما وهبه
لابنه، فأجاب رضي الله عنه بجواز بيع الأب، والثمن للابن، لأنه باعها ولايةً، فالمراد بالشاب المراهق،
ولعلّ الخبر معمولٌ على التقيّة. ويحتمل أن يكون المراد ببعض الأهل غير الابن، والضمير
المنصوب في «وهبها» راجعاً إلى ابنة الخادم، وسؤاله عن البيع مع عدم الاستيثار لتوهم أنها لَمَّا
كانت أم الغلام لابد من استيثاره وأخذ الابن الثمن إذا وهبه الثمن، وهو أيضاً بعيدٌ - انتهى.

كان ذلك مكرهاً إلا عند الحاجة حسب ما قدمناه من قوله [الطحاوي]: «و ما أحبُّ له أن يبيعهما» ولو كانت الخادم أم ولدٍ له من جهة النسب لجاز له بيعها حسب ما قدمناه.

فأما ما رواه:

نق ﴿١١٧﴾ ١١٧ - الحسن بن سَمَاعَةَ، عن مُحَمَّد بن زياد^(١)، عن عبدالله ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا اشترى الرَّجُل أباه أو أخاه فلكه فهو حُرٌّ إلا ما كان من قبل الرِّضَاع»^(٢).

نق ﴿١١٨﴾ ١١٨ - وما رواه الحسين بن سَعِيد، عن ابن فَضَال، عن حماد، عن الحلبيّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «في بيع الأم من الرِّضَاعَة، قال: لا بأس بذلك إذا احتاج».

فهذان الخبران لا يعارضان الأخبار التي قدمناها لأنها أكثر وأشد موافقة بعضها لبعض، فلا يجوز ترك تلك والعمل بهذه، مع أن الأمر على ما وصّفناه،^{٢٤٥} و على أنه يمكن أن يكون الوجه فيه إذا كان الرضاع لم يبلغ الحد الذي يحرم فإنه والحال على ذلك جاز بيعها على جميع الأحوال، على أن الخبر الأول يحتمل أن لا يكون المراد بـ«الإلا» الإستثناء^(٣)، بل تكون «الإلا» قد استعملت بمعنى الواو، و ذلك معروف في اللغة فكأنه قال: إذا ملك الرَّجُل أباه فهو حُرٌّ و ما كان من

١ - يعني ابن أبي عمير .

٢ - والحزبية في الأخ على الاستحباب . (ملذ)

٣ - قال السيد الدّاماد - قدس سرّه - : الأُشبه هنا أن تجعل «الإلا» بمعنى سوى ، كما جعلها رهطٌ من المفسرين في «الإلا ما شاء ربك»، و قالوا في «لَوْ كَانَ فِيهَا آهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَمَسَدْنَا» [الأنبياء: ٢٢]: أي غير الله . قال الفيروزآبادي في القاموس : «الإلا» للاستثناء ، و تكون صفةً بمنزلة «غير» و تكون عاطفةً بمنزلة الواو «لئلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا»، «لا يخاف لديّ المرسلون إلا من ظلم» أي ولكن الذين ظلموا، و زائدةً . (كذا في ضوابط الرضاع على ما نقل)

جهة الرِّضَاع .

وأما الخبر الأخير فيحتمل أن يكون إنَّما أجاز بيع الأم من الرِّضَاع لأبي الغلام حسب ما قدَّمناه في خبر إسحاق بن عمار، عن العبد الصَّالح عليه السلام، و لا يكون المراد بذلك أنه يجوز ذلك للمُرْتَضِع، وليس في الخبر تصريح بذلك، بل هو محتمل لما قلناه، وإذا كان كذلك لم يعارض ما قلناه .

مع ﴿١١٩﴾ ١١٩ - الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن الفضيل بن يسار «قال: قال لي: عبدٌ مسلمٌ عارفٌ أعتقه رجلٌ فدخل به علي أبي عبد الله عليه السلام و قال: يا هذا من هذا السنديّ؟ قال: الرَّجل عارفٌ و أعتقه فلان، فقال أبو عبد الله عليه السلام: ليت إنِّي كنت أعتقته، فقال السنديّ لأبي عبد الله عليه السلام: إنِّي قلت لمولاي: بعني بسبعائة درهم و أنا أُعطيك ثلاثمائة درهم، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: إن كان يوم شرَّطت لك مالٌ فعليك أن تعطيه، وإن لم يكن لك مال يومئذ فليس عليك شيء^(١)» .

ح ﴿١٢٠﴾ ١٢٠ - محمّد بن عليّ بن محبوب، عن عليّ بن السنديّ، عن حماد، عن حرّيز، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام^(٢) عن رجل ترك مملوكاً بين جماعة^(٣) فشهد أحدهم أن الميِّت أعتقه، قال: إن كان الشاهد مرضياً لم يضمن و جازت شهادته، و يستسعى العبد فيما كان للورثة» .

ح ﴿١٢١﴾ ١٢١ - و عنه، عن بُنان^(٤)، عن موسى بن القاسم، عن عليّ بن - الحكم، عن منصور «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام في رجل هلك و ترك غلاماً

١ - قد مرّ الكلام في هذا الباب و كذا الخبر الذي يليه .

٢ - كذا في التسخ و رواه الفقيه و فيه: «عن محمّد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن رجل - إلخ» .

٣ - يعني جماعة من الورث، و في بعض التسخ: «بين نفر»، و كذا فيما تقدّم .

٤ - هو عبد الله بن محمّد بن عيسى أخو أبي جعفر الأشعريّ .

مملوكاً فشهد بعض ورثته أنه حرٌّ، قال: إن كان الشاهد مرضياً جازت شهادته^١ ويستسعى العبدُ فيما كان لغيره من الورثة». ٢٤٦

ح ﴿١٢٢﴾ ١٢٢ - محمد بن يعقوب، عن عليّ، عن أبيه، عن أبي هاشم - الجعفريّ^(١) «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجلٍ قد أبق منه مملوكه، أجبوا: أن يعتقه في كفارة الظهار؟ قال: لا بأس به ما لم يعرف منه موتاً - قال أبو هاشم: وكان سألني نصر بن عاصم القميّ أن أسأله عن ذلك -».

ضع ﴿١٢٣﴾ ١٢٣ - عنه، عن عليّ بن ابراهيم، عن أبيه، عن التوفليّ، عن - الشكويّ، عن أبي عبدالله عليه السلام «أن أمير المؤمنين عليه السلام اختصم إليه في رجل أخذ عبداً آبقاً، فكان معه ثم هرب منه، قال: يحلف بالله ألذي لا إله إلا هو ما سلبه ثيابه ولا شيئاً مما كان عليه، ولا باعه ولا دهن في إرساله، فإذا حلف برئ من الضمان»^(٢).

صح ﴿١٢٤﴾ ١٢٤ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن العمركي بن عليّ، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام «قال: سألت عن جعل الآبق^(٣) والضالة، قال: لا بأس به».

ح ﴿١٢٥﴾ ١٢٥ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أبيه،

١ - هو داود بن القاسم بن إسحاق بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، أدرك أيام المستعين، وليس بينه وبين جعفر ذي الجناحين - رضي الله عنه - إلا ثلاثة آباء فقط، وكان جليل القدر عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام، وقد شاهد الجواد والمهدي والعسكري عليهم السلام.

٢ - محمود على ما إذا ادعى المالك عليه تلك الأمور، قال في الشرائع: لو أبق اللقيط، أو ضاع من غير تفريط لم يضمن، ولو كان بتفريط ضمن، ولو اختلفا في التفريط ولا يتنة، فالقول قول الملتقط مع يمينه. وتقدم الخبر في المجلد السادس في أواخر باب اللقطة والضالة تحت رقم ٤١ ص ٤٥٩ و ٤٦٠.

٣ - أي إذا قرّر المالك جمالة لمن رد المملوك الآبق أو الحيوان الضالة، فردّه أحد هل

يستحق ذلك؟ (ملد)

عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: ليس في الإباق عُهدة» (١).

مع ﴿١٢٦﴾ ١٢٦ - محمد بن علي بن محبوب، عن العباس (٢)، عن يونس ابن عبد الرحمن، عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد، عن بعضهم عليهم السلام (٣)، «قال: كان علي عليه السلام إذا مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله وأعتقها، ثم ورثها» (٤).

مع ﴿١٢٧﴾ ١٢٧ - وعنه، عن علي بن محمد بن مجيب الخزاز الكوفي، عن الحسن بن علي، عن درُست (٥) قال: حدثني عجلان، عن أبي عبدالله عليه السلام «في

٢٤٧

١ - لعل المراد أنه ليس على الملتقط ضمان إذا فرّ من يده، أو ليس على البائع ضمان في الإباق الحادث عند المشتري، ولا يوجب الرد. (ملذ) وتقدم الخبر في المجلد السادس ص ٣٥٨ تحت رقم ٧٠ مرسلًا. ٢ - المراد به ابن معروف؛ كما جاء في باب من خلف وارثاً مملوكاً برقم ١٨، وأيضاً في الاستبصار، لكن في المخطوط: «العباس بن موسى» والظاهر هو الضواب.

٣ - كذا في الفقيه، وفي الاستبصار: «عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان - الخ».

٤ - قال الشيخ - رحمه الله - في الاستبصار: الوجه في هذا الخبر أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يفعل على طريق التطوع، لأننا قد بينا أن الزوجة إذا كانت حرة ولم يكن هناك وارث لم يكن لها أكثر من الربع، والباقي يكون للإمام، وإذا كان المستحق للمال أمير المؤمنين عليه السلام جاز أن يشتري الزوجة ويمتقها ويمطها بقية المال تبرعاً وندباً دون أن يكون فعل ذلك واجباً لازماً - انتهى. وقال العلامة المجلسي - رحمه الله - اختلف الأصحاب في من يلزم فكه للإرث، فقيل: مختص بالوالدين، وقيل: هما مع الولد، وقيل بجريانه في جميع الأقارب بالنسب، وقيل: بفك كل وارث وإن كان زوجاً أو زوجة، وهو فتوى الشيخ في النهاية، وابن زهرة، ومستند الزوجة هذا الخبر، واستفيد حكم الزوج بطريق أولى، ويمكن حمل هذا الخبر على أنه عليه السلام كان يتبرع بذلك، لأنه كان ماله.

٥ - هو ابن أبي منصور الواسطي، وراويه الوشاء، والمراد بـ«عجلان» - بفتح العين المهملة وسكون الجيم - الظاهر هو أبو صالح الختاز الواسطي المعنون في رجال الشيخ من أصحاب الصادق عليه السلام.

رجل أعتق عبداً له و عليه دينٌ؟ قال: دَيْنُهُ عَلَيْهِ لَمْ يَزِدْهُ الْعِتْقُ إِلَّا خَيْرًا» (١).

١٢٨ ﴿١٢٨﴾ - ١٢٨ - وعنه، عن عليّ بن محمد بن يحيى، عن الحسن بن عليّ، عن أبي إسحاق، عن فيض، عن أشعث (٢)، عن أبي الحسن عليه السلام «في- الرجل يموت و عليه دين و قد أذن لعبده في التجارة و على العبد دين، قال: يبده بدين السيد» (٣).

١٢٩ ﴿١٢٩﴾ - ١٢٩ - وعنه، عن عليّ بن محمد بن يحيى، عن الحسن بن عليّ، عن أبي إسحاق، عن فيض، عن أشعث، عن شريح (٤) «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في عبدٍ يبيع و عليه دين، قال: دَيْنُهُ عَلَى مَنْ أذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَ أَكَلَ ثَمَنَهُ».

١٣٠ ﴿١٣٠﴾ - ١٣٠ - موسى بن بكر، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إذا أتى على الغلام عشر سنين فإنه يجوز له من ماله ما أعتق و تصدق على وجه- المعروف فهو جائز».

١ - قال الشيخ في الاستبصار: «فهذا الخبر يوافق الخبر الذي قدمناه في كتاب الديون أنه إن باعه لزمه ما عليه، و إن كان أعتقه كان على العبد. و الوجه في الخبرين أنه إنَّما يكون ذلك على العبد إذا أعتق إذا لم يكن أذن له في الاستدانة، و أنه إنَّما أذن له في التجارة، فلما استدان كان ذلك متعلقاً بذمته إذا أعتق». و في الشرائع: «ولو مات الولي كان دين العبد في تركته، و لو كان له غُرماء كان غريم العبد كأحدهم».

٢ - الظاهر كونه أشعث بن سعيد البصري، أو غيره، و أمّا روايه هو الفيض بن المختار الجمعيّ الذي روى عنه أبو إسحاق ثعلبة بن ميمون مولى بني أسد، و عنه الحسن بن عليّ بن فضال، و عنه عليّ بن محمد بن يحيى الخزاز الكوفي.

٣ - في الاستبصار: «فهذا الخبر يحتمل شيئين: أحدهما: أن يكون العبد مأذوناً له في الاستدانة، فالدين الذي عليه بمنزلة الدين على مولاه فلا ترجيح لبعضه على بعض، والثاني: أن يكون مأذوناً له في التجارة دون الاستدانة، فحينئذ يبده بدين السيد، و يستحب له أن يقضي عن عبده مادام مملوكاً فإن أعتقه كان ذلك في ذمته».

٤ - هو شريح بن قدامة أو شريح بن هانئ الذي كان من كبار أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

ضع ﴿١٣١﴾ ١٣١ - البروفري، عن أحمد بن إدريس، عن عبدالله بن - محمد، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي جميلة، عن زرارة: «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام في رجل كتب إلى امرأته بطلاقها، وكتب بعتق مملوكه ولم ينطق به لسانه، قال: ليس بشيء حتى ينطق به لسانه» (١).

مع ﴿١٣٢﴾ ١٣٢ - عنه، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام: «في رجل جعل لعبد العتق إن حدث به حدثٌ وعلی الرجل تحرير رقبة واجبة في كفارة مین أو ظهار أجزئ عنه أن يعتق عبده ذلك في تلك الرقبة الواجبة عليه؟ قال: ٢٤٨ ↑ لا» (٢).

ضع ﴿١٣٣﴾ ١٣٣ - عنه، عن أحمد بن موسى التوقي، عن أحمد بن هلال، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام: «في قول الله عز وجل: «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» (٣)، قال: يعني مفرة» (٤).

مع ﴿١٣٤﴾ ١٣٤ - عنه، عن أحمد بن إدريس، عن ابن أبي الصهبان (٥)،

١ - تقدّم الخبر بسندٍ صحيح ص ٩ تحت رقم ٢٣. و «عبدالله بن محمد» هو «بُنان».

٢ - علّمه محمول على الكراهة لجواز الرجوع في التدبير على ما سيأتي، ويمكن أن يقراء «يعتق» على البناء للمجهول، أي يعتق ورثته بعد موته، وحينئذ فالحكم ظاهر، و يؤيده ما تقدّم عن إبراهيم الكرخي تحت رقم ٧٠. (ملذ)

٣ - النساء: ٩٢.

٤ - اعتبار الإيمان في كفارة القتل الخطائي متا لا اختلاف فيه لنص الآية المباركة. و أمّا في العمدي فاذعي عليه الإجماع، و في اعتباره في بقية الكفارات اختلاف، والأصح عدم الاشتراط، والمراد بالإيمان هنا الإسلام - على ما قاله المحقق - و هو الإقرار بالشهادتين، لا معناه المتعارف و هو التصديق القلبي بها، لأن ذلك لا يمكن الاطلاع عليه، فلا يقع التكليف به لرواية مُعَمَّر بن يحيى التي رواها الكليني - رحمه الله - (الكافي: ج ٧ ص ٤٦٣ تحت رقم ١٥)، و أمّا الإيمان بمعنى الأخص - و هو الإسلام مع الاعتراف بإمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام - فقد قطع الأكثر بعدم اعتباره.

٥ - يعني محمد بن أبي الصهبان، و اسم أبي الصهبان عبد الجبار، و هو قمي ثقة.

عن أبي طالب عبدالله بن الصَّلْت، عن صفوان، عن ابن مُسْكَان، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: من أعتق ما لا يملك فلا يجوز».

ع ١٣٥ ﴿١٣٥﴾ - عنه، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن صالح بن رزين، عن ابن أشيم، عن أبي جعفر عليه السلام «في عبد لقوم مأذون له في التجارة، دفع إليه رجل ألف درهم، وقال له: اشتر بها نسمة وأعتقه وحج عنه بالباقي، ومات صاحب الألف درهم فانطلق العبد واشترى أباه فأعتقه عن الميت ودفع الباقي إليه يحج به عن الميت وبلغ ذلك موالى أبيه ومواليه وورثة الميت فاختصموا جميعاً في الألف، فقال موالى الميت: إننا اشترت أباك من مالنا، وقال موالى العبد: إننا اشترت أباك بمالنا، قال أبو جعفر عليه السلام: أما الحجّة فقد مضت بما فيها، وأما المعتق فهو رد في الرق لموالى أبيه، وأبي القريين أقام البيّنة أنه اشترى أباه بما لهم كان له رقاً» (١).

نق ﴿١٣٦﴾ ١٣٦ - وعنه، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن عبدالله بن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: إذا أتى المملوك قيمة ثمنه بعد سبع سنين، فعليه أن يقبله» (٢).

ح ﴿١٣٧﴾ ١٣٧ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي؛ ومحمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: الولاء لمن أعتق».

نق ﴿١٣٨﴾ ١٣٨ - وعنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «في حديث بريرة: إن النبي صلى الله عليه وآله قال لعائشة: أعتقي؛ فإن الولاء لمن أعتق» (٣).

١ - قال في الدروس: و قد يقال: إن المأذون بيده مال لمولى الأب وغيره و يتصادم الدعوي المتكافئة ترجع إلى أصالة بقاء الملك على مالكة. ٢ - حمل على الاستحباب المؤكّد. ٣ - بريرة مولاة عائشة بنت أبي بكر، و كانت مولاة لبعض بني هلال، و قيل: كانت مولاة لأبي أحمد بن جحش، و قيل: كانت مولاة أناس من الأنصار فكاتبوها ثم باعوها من

ص ١٣٩ ﴿١٣٩﴾ - وعنه، عن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمّد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن عيص بن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قالت عائشة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن أهل بُريرة اشترطوا ولاءها، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الولاء لمن أعتق».

ص ١٤٠ ﴿١٤٠﴾ - وعنه، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصّباح الكِنَانيّ، عن أبي-عبدالله عليه السلام «في امرأة أعتقت رجلاً؛ لمن ولاؤه و لمن ميراثه؟ قال: للذي أعتقه؛ إلا أن يكون له وارثٌ غيرها» (١).

ص ١٤١ ﴿١٤١﴾ - وعنه، عن محمّد بن يحيى، عن عبد الله بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان، عن إسماعيل بن الفضل «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرّجل إذا أعتق أله أن يضع نفسه حيث شاء و يتولّى من أحب، فقال: إذا أعتق لله فهو مولى للذي أعتقه، و إذا أعتق فجعل سائبة، فله أن يضع نفسه (٢) و يتولّى من شاء».

ص ١٤٢ ﴿١٤٢﴾ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن العيص بن القاسم «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى عبداً و له أولاد من امرأة حُرّة فأعتقه، قال: ولاء وُلده لمن أعتقه» (٣).

ص ١٤٣ ﴿١٤٣﴾ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن ابن سنان، عن أبي-

عائشة فأعتقتها، قال عبد الملك بن مروان: كنت أجالس بُريرة بالمدينة فكانت تقول لي: يا عبد الملك إني أرى فيك خصالاً و إنك خليق أن تلي هذا الأمر فإن و لتيه فاحذر الدماء، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إن الرّجل ليدفع عن باب الجنة بعد أن ينظر إليها بملء محجمة من دم يريقه من مسلم بغير حق.

١ - يأتي الخبر مع بيان له من الباب، راجع ص ٣٥٧ تحت رقم ١٥٢.

٢ - أي في الولاء و ضمان الجريرة، أو في التزويج. (ملذ)

٣ - ميراث ولد المعتقة لمن أعتقهم، ولو أعتقوا حملاً مع أمهم و لا ينجز ولاؤهم، و لو ←

عبدالله ﷺ « في العبد تكون تحته الحرّة ، قال : ولده أحرار فإن عتق المملوك لحق بأبيه » (١).

صح (١٤٤) ١٤٤ - وعنه ، عن النضر ، عن عاصم ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر ﷺ « قال : قضى أمير المؤمنين ﷺ في مكاتب اشترط عليه ولاؤه إذا عتق فنكح وليدة لرجل آخر فولدت له ولداً فحرّر ولده ، ثم توفي المكاتب فورثه ولده فأحتقوا (٢) في ولده ؛ من يرثه ؟ قال : فألحق ولده بموالي أبيه » .

قال محمد بن الحسن : الوجه في هذا الخبر أنّ المكاتب حيث أدى مكاتبته صار حُرّاً ، فلما تزوّج بعد ذلك بوليدة إنسان آخر و رُزق منها أولاداً كان - الأولاد لأحقين به لأجل الحرّية ، و صار ولاؤهم لمن ملك ولاء أبيهم ، و لو كان الأولاد ممالك لمولى الجارية أو من معتقيه لكان ولاؤهم له ، و لم يلحقوا بأبيهم (٣) .

والذي يدل على ذلك ما رواه :

ص (١٤٥) ١٤٥ - الحسين بن سعيد في كتابه فذكر هكذا : أبو عبدالله ﷺ « قال : سألته عن حرّة زوّجها عبداً لي فولدت منه أولاداً ثم صار العبد إلى غيري فأعتقه ، إلى من ولاء ولده ؛ إلي إذا كانت أمهم مولاتي ؟ أم إلى الذي أعتق »

← حملت بهم بعد العتق كان ولاؤهم لمولى أمهم إذا كان أبوهم رقاً ، و لو كان حُرّاً في الأصل لم يكن لمولى أمهم ولاء ، و لو كان أبوهم معتقاً فولأؤهم لمولى الأب ، و كذا لو أعتق أبوهم بعد ولادتهم انجز ولاؤهم من مولى الأم إلى مولى الأب . (الشرائع)

١ - كذا في التسخ ، و ذكر في هامش الطبع الحجري : « و في بعض النسخ المصححة : بابنه ، و هو الأظهر » ، و الظاهر صحّة ما أثبتناه حيث إن الولد مادام أبوه مملوكاً فهو يلحق بأته من جهة الحرّية و لما أعتق الأب المملوك لحق الولد بأبيه ، أي ينجز ولاؤه إلى أبيه .

٢ - في بعض النسخ : « فاختلفوا » ، و الاحتقاق : الاختصام . (القاموس)

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قوله : « أو من معتقيه » على بناء المسجول ، و الضمير راجع إلى مولى الجارية ، و هو معطوف على قوله : « ممالك » أي كان الأولاد ممن أعتقهم مولى الجارية .

أباهم؟ فكتب عليه السلام: «إن كانت الأم حُرَّةً يَجِرُّ الأبُ الوِلاءَ^(١)، وإن كنت أنت أعتقت فليس لأبيهم جِرُّ الوِلاءِ».

سـ ﴿١٤٦﴾ ١٤٦ - الحسين بن سعيد، عن الثَّضْرِبِ بنِ سُوَيْدٍ، عن أبان - عن رَجُلٍ - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال علي عليه السلام: يَجِرُّ الأبُ الوِلاءَ إذا أعتق». فأما ما رواه:

سـ ﴿١٤٧﴾ ١٤٧ - الحسين بن سعيد، عن الثَّضْرِبِ بنِ سُوَيْدٍ، عن أبان - عَمَّنْ ذَكَرَهُ - عن علي بن الحسين عليه السلام «قال: قيل له: اشترى فلانٌ - رجُلٌ بالمدينة - مملوكاً كان له أولاد فأعتقهم، فقال: إني أكره أن أجِرَّ ولأئهم»^(٢).

قال محمد بن الحسن: وجه الكراهية في جِرِّ الوِلاءِ أنَّ الوِلاءَ لا يستحقُّ إلاَّ فيما كان العتق لوجه الله تعالى، فأما إذا كان العتق واجباً أو سائبة فلا يستحقُّ به - الوِلاءَ، وإذا كان الأمر على ذلك فيكره أن يعتق الإنسان مملوكاً ليَجِرَّ ولاء ولده إليه دون أن يقصد به وجه الله تعالى، بل ينبغي أن يقصد بالعتق ابتغاء مَرْضَاتِ اللَّهِ خالصاً ويكون الوِلاءَ تابعاً له. وأما ما رواه:

عـ ﴿١٤٨﴾ ١٤٨ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سُلَيْمِ الْفَرَّاءِ، عن الحسين بن مسلم «قال: حدَّثتني عَمَّتِي قالت: إني لجالسة بفناء الكعبة إذ أقبل أبو عبد الله عليه السلام فلما رآني مال إليّ فسلم، ثم قال: ما يجلسك ههنا؟ فقلت: انتظر

١ - لعل المراد أنك إذا أعتقت الأم أولاً فصار عتق الأم سبباً لعتق الأولاد التي حصلت بعد العتق، فحينئذ ينجِرُّ الوِلاءَ إلى مولى الأب، وإن كنت أعتقت الأولاد أنفسهم فولأؤهم لك ولا ينجِرُّ، لكن ظاهر هذا الخبر اختصاص حكم الجز بما إذا كانت حرّة الأصل، كما هو ظاهر الأخبار السابقة على خلاف ما ذكره أكثر الأصحاب، بل أجمعوا عليه، فتدبر. (ملد)

٢ - كأن الظاهر على ما فهمه الشيخ - رحمه الله - أعتقه، و يحتمل أن يكون المراد أنه أعتق الأولاد، دون والدهم، فحكم عليه السلام بأن من أعتق والدهم لا يَجِرُّ ولاء الأولاد، بل ولأؤهم لمن أعتقهم، وفيه أيضاً بُعد. (ملد)

مولي لنا، قالت: فقال لي: أعتقتموه؟ قلت: لا ولكنا أعتقنا أباه، قال: ليس ذلك بمولاكم^(١) هذا أخوكم و ابن عمّكم، إنّما المولى الَّذي جَرَتْ عليه التّعمة فإذا جرت على أبيه و جدّه فهو ابن عمّك و أخوك».

صح **﴿١٤٩﴾** ١٤٩ - وما رواه محمّد بن يعقوب، عن الحسين بن محمّد، عن أحمد بن إسحاق^(٢). و عليّ بن ابراهيم، عن أبيه جميعاً، عن بكر بن محمّد الأزديّ «قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السّلام و معي عليّ بن عبد العزيز، فقال لي: من هذا؟ فقلت: مولى لنا، فقال: أعتقتموه أو أباه؟ فقلت: بل أباه، فقال: ليس هذا مولاك؛ هذا أخوك و ابن عمّك، إنّما المولى الَّذي جَرَتْ عليه التّعمة، فإذا جَرَتْ على أبيه فهو أخوك و ابن عمّك».

↑
٢٥٢

صح **﴿١٥٠﴾** ١٥٠ - بكر بن محمّد، عن جُويرة «قالت: مرّ بي أبو عبد الله عليه السّلام - و أنا في المسجد الحرام - أنتظر مولى لنا، فقال: يا أمّ عثمان ما يقيمك ههنا؟ قلت: أنتظر مولى لنا، فقال: أعتقتموه؟ قلت: لا، فقال: أعتقتم أباه؟ قلت: لا، أعتقنا جدّه، فقال: ليس هذا مولاكم هذا أخوكم».

فليس في شيءٍ من هذه الأخبار ما ينافي ما قدّمناه من أنّ ولاء الوالدٍ لمن أعتق الأب لأنّ الَّذي تَصَمَّنَتْ هذه الأخبار نبي أن يكون الولد مولى و ذلك صحيح لأنّ المولى في اللّغة هو المعتق نفسه و لا يصلح ذلك على ولده و ليس إذا انتفى أن يكون مولى أن ينتفى الولاء أيضاً لأنّ أحد الأمرين منفصل عن الآخر. و الَّذي يكشف عمّا ذكرناه ما رواه:

صح **﴿١٥١﴾** ١٥١ - محمّد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن محمّد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبد الله عليه السّلام «قال: المعتق هو

١ - الظاهر أنّ نبيه عليه السّلام كان لاستخفافها به، و هو مكروه، أو لأنّ الولاء موروث به لا

موروث. (المولى المجلسي - ره -)

٢ - هو ابن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعريّ أبو عليّ القميّ، و كان من خاصّة أبي محمّد

عليه السّلام، و رأى صاحب الزّمان عليه السّلام. روى عن كتاب بكر بن محمّد الأزديّ.

المولى والولد ينتمي إلى من شاء» (١).

مع ﴿١٥٢﴾ ١٥٢ - الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن -
الحليي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة أعتقت رجلاً؛ لمن ولاؤه ولين
ميراثه؟ قال: للذي أعتقه إن لم يكن له وارثٌ غيرها» (٢).

مع ﴿١٥٣﴾ ١٥٣ - وعنه، عن التضر، عن عاصم، عن محمد بن قيس،
عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام على امرأة أعتقت
رجلاً واشترطت ولائه ولها ابن، فألحق ولائه بعصبتها الذين يعقلون عنه» (٣)
دون ولدها».

مع ﴿١٥٤﴾ ١٥٤ - محمد بن علي بن محبوب، عن العباس بن معروف،
عن ابن المغيرة، عن يعقوب بن شعيب «قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة
أعتقت مملوكاً، ثم ماتت، قال: يرجع الولاء إلى بني أبيها».

مع ﴿١٥٥﴾ ١٥٥ - الحسين بن سعيد، عن التضر، عن عاصم بن حميد، عن
محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قضى (٤) في رجل حرّر رجلاً
فاشترط ولائه، فتوفي الذي أعتق وليس له ولد إلا النساء، ثم توفي المولى وترك
مالاً وله عصابة فاحتق في ميراثه (٥) بنات مولاة والعصابة، فقضى بميراثه

١ - حمل على أن المراد أن مجرد عتق الأب لا يوجب ولاه الابن، إذ ربما كانت أمه حرة،

فولاؤه لنفسه ينتمي إلى من يشاء. (ملذ)

٢ - إذا فقد المنعم فللاصحاب في تعيين وارث الولاء أقوال: أحدها ما ذهب إليه الصدوق أنه
يرثه أولاد المنعم، ذكوراً كانوا أم إناثاً أم متفرقين، ذكرراً كان المنعم أم امرأة، لقوله عليه السلام: «الولاء
لحمة كلحمة التسب». وقال الشيخ في الخلاف مثله وقال: إذا كان المعتق رجلاً إن كان امرأة
فلعصبتها دون ولدها، سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً، واستدل عليه بإجماع الفرقة وأخبارهم. وفيه
أقوال أخر، راجع المسالك. وتقدم الخبر بسندٍ آخر من الباب تحت رقم ١٤٠ ص ٣٥٣.

٣ - أي عن المولى المعتق. ٤ - أي: قضى علي عليه السلام، كما مرّ كراراً.

٥ - الاحتقاق: الاختصام. (القاموس) و: «له عصابة» أي للمولى لا الذي أعتقه. (ملذ)

للعصبة الذين يعقلون عنه إذا أحدث حَدَثًا حَدَثًا يكون فيه عقل» (١).

صح (١٥٦) ﴿١٥٦﴾ - الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد حفص بن سالم الحنطاط «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعتق جارية صغيرة لم تدرك و كانت أمه قبل أن يموت سألته أن يعتق عنها رقبة من مالها، فاشترها فأعتقها بعد ما ماتت أمه لمن يكون ولاء المعتق؟ قال: فقال: يكون ولاؤها لأقرباء أمه من قبل أبيها، و تكون نفقتها عليهم حتى تدرك و تستغني، قال: و لا يكون للذي أعتقها عن أمه من ولائها شيء».

صح (١٥٧) ﴿١٥٧﴾ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب (٢)، عن بُريد العجلي «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات من قبل أن يعتق فانطلق ابنه فابتاع رجلاً من كيسه فأعتقه عن أبيه، و إنَّ المعتق أصاب بعد ذلك مالاً، ثم مات و تركه، لمن يكون ميراثه؟ قال: فقال: إن كانت الرقبة - التي كانت على أبيه في ظهار أو شكر (٣) أو واجبة عليه فإنَّ المعتق سائبة لا سبيل لأحدٍ عليه، قال: و إن كان توالى قبل أن يموت إلى أحد من المسلمين فضمن جنايته و حدثه كان مولاه و وارثه إن لم يكن له قريب يرثه، قال: و إن لم يكن توالى إلى أحدٍ حتى مات فإنَّ ميراثه لإمام المسلمين إن لم يكن له قريب يرثه من المسلمين، قال: و إن كانت الرقبة التي على أبيه تتطوعاً و قد كان أبوه أمره أن يعتق عنه نسمةً فإنَّ ولاء المعتق هو ميراث لجميع ولد الميت من الرجال، قال: و يكون الذي اشتراه فأعتقه بأمر أبيه كواحدٍ من الورثة إذا لم يكن للمعتق قرابة من المسلمين أحرار يرثونه، قال: و إن كان ابنه الذي اشترى الرقبة فأعتقها عن أبيه من ماله بعد موت أبيه تطوعاً منه من غير أن يكون أبوه أمره

↑
٢٥٤

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : ظاهر تلك الأخبار جواز اشتراط الولاء في العتق الذي لو لم يشترط فيه لم يكن ولاء، إلا أن يجعل على ما إذا كان الشرط على التأكيد.

٢ - هو إبراهيم بن عثمان الخزاز، و كان كبير المنزل، و شيخه بُريد بن معاوية العجلي.

٣ - أي التندر شكراً.

بذلك ، فإنَّ وِلاَءَهُ وِ مِراثَهُ لِذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مالِهِ فَأَعْتَقَهُ عَنْ أَبِيهِ إِذَا لم يَكُنْ لِلْمُعْتَقِ وارِثٌ مِنْ قَرابَتِهِ .»

ص ١٥٨ ﴿١٥٨﴾ - مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ يَحْيَى ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ هَاشِمٍ ، عَنْ -
التَّوْفِيِّ ، عَنْ الشَّكُونِيِّ ، عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام « قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :
الْوِلاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ التَّسْبِ ، لا تُبَاعُ وَلا تُوهَبُ » (١) .

ص ١٥٩ ﴿١٥٩﴾ - الْحَسِينُ بنُ سَعِيدٍ ، عَنْ شَعِيبٍ (٢) ، عَنْ أَبِي بصيرٍ ، عَنْ
أبي عبد الله عليه السلام « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَمْلُوكِ يَعْتَقُ سَائِبَةً ؟ قَالَ : يَتَوَلَّى مَنْ شَاءَ ؛ وَ
عَلَى مَنْ تَوَلَّى جَرِيرَتَهُ وَ لَهُ مِراثُهُ ، قَلتْ : فَإِنْ سَكَتَ حَتَّى يَمُوتَ وَ لم يَتَوَلَّ
أَحَدًا (٣) ؟ قَالَ : يَجْعَلُ مالَهُ فِي بَيْتِ مالِ الْمُسْلِمِينَ .»

ص ١٦٠ ﴿١٦٠﴾ - عَنْهُ ، عَنْ النَّصْرِ ، عَنْ ابنِ سِنانٍ « قَالَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
عليه السلام : مَنْ أَعْتَقَ رَجُلًا سَائِبَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ جَرِيرَتِهِ شَيْءٌ ، وَ لَيْسَ لَهُ مِنْ -
المِراثِ شَيْءٌ وَلِيَشْهَدَ عَلَى ذلِكَ ؛ وَ قَالَ : مَنْ تَوَلَّى رَجُلًا وَ رَضِيَ بِذلِكَ فَجَرِيرَتُهُ
عَلَيْهِ وَ مِراثُهُ لَهُ .»

ص ١٦١ ﴿١٦١﴾ - الْحَسَنُ بنُ مَجْبُوبٍ ، عَنْ خالِدِ بنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي -
الرَّبِيعِ (٤) « قَالَ : سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ السَّائِبَةِ فَقَالَ : الرَّجُلُ يَعْتَقُ غُلَامَهُ وَ

١ - اللَّحْمَةُ - بَضْمُ اللَّامِ - : القَرابةُ ، وَ قَوْلُهُ يعني : « كُلِّحِمَّةٍ التَّسْبِ » أَيِ اشْتِراكِ وَ اشْتِراكِ
كالسُدَى مَعَ اللَّحْمَةِ فِي التَّسْجِ ، وَ « لا تُبَاعُ وَ لا تُوهَبُ » أَيِ أَنَّ الوِلاءَ بِمِزْلَةِ القَرابةِ ، فَكَمَا لا
يَمْكِنُ الانْفِصالُ مِناها لا يَمْكِنُ الانْفِصالُ عَنْهُ ، وَ قَدْ كانُوا فِي الجاهِلِيَّةِ يَنْقَلِبُونَ الوِلاءَ بِالْبَيْعِ فَأَبْطَلَهُ
الشارِعُ ، وَ قالَ بَعْضُ الأفاضِلِ : مَعْنَى أَنَّهُ كُلِّحِمَّةٍ التَّسْبِ أَنَّهُ تَعَالَى أخرجَهُ بِالْحِرْزَةِ إِلى التَّسْبِ
حِكْمًا ، كَمَا أَنَّ الأَبَّ أخرجَهُ بِالتَّنْطِقَةِ إِلى الوجودِ حَسَبًا ، لِأَنَّ العَبْدَ كَالْمَعْدُومِ فِي حَقِّ الأَحْكامِ لا
يَقْضِي وَ لا يَمْلِكُ وَ لا يَلِي ، فَأَخرجَهُ السُّتَيْدُ بِالْحِرْزَةِ مِنْ ذُلِّ الرِّقِّ إِلى عِزِّ وَ جِودِ هَذِهِ الأَحْكامِ ،
فَجَعَلَ الوِلاءَ لَهُ وَ الحَقَّ بِرِتبَةِ التَّسْبِ فِي مَنعِ البَيْعِ وَ غِيرِهِ - انْتَهَى .

٢ - يَعْنِي العَمْرُوقِيَّ وَ هُوَ ابنُ أُخْتِ أَبِي بصيرٍ يَحْيَى بنِ القاسِمِ الأَسَدِيِّ ، رَوَى عَنِ الصَّادِقِ
وَ الكاظِمِ عليهما السلام ، ثَمَّةُ عَيْنٍ . (صه، جش) ٣ - فِي بَعْضِ النسخِ : « وَ لم يَتْرِكْ أَحَدًا » .

٤ - اسْمُهُ خَلِيدِبنُ أَوْفَى وَ يُقالُ خالِدٌ ، رَوَى عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، لَهُ كِتابٌ .

يقول له: إذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيءٌ ولا عليّ من جريرتك شيءٌ ويشهد على ذلك شاهدين»^(١).

٤٤ ﴿١٦٢﴾ ١٦٢ - وعنه، عن عمار بن أبي الأحوص «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة، فقال: انظر في القرآن فما كان فيه «فَتَحْرِيْرَ رَقِيْتِهٖ»، فتلك يا عمار السائبة التي لا ولاء لأحدٍ من الناس عليها إلا الله عزَّ وجلَّ، وما كان ولاؤه لله فهو للرسول صلى الله عليه وآله، وما كان ولاؤه لرسول الله صلى الله عليه وآله فإنَّ ولاءه للإمام، وجنابته على الإمام وميراثه له».

وأما رواه:

ص ١٦٣ ﴿١٦٣﴾ ١٦٣ - الحسين بن سعيد، عن النَّضر، عن عاصم، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجل يعتق الرَّجل في كَفَّارة يمين أو ظهار؛ لمن يكون الولاء؟ قال: للَّذي يعتق».

فهذا الخبر محمول على أنه يكون ولاؤه له إذا كان توالى إليه بعد العتق لأنه إن لم يتوالى إليه بعدُ كان سائبة حسب ما قدَّمناه في الخبر الأول.

↑ ٢٥٦

وأما رواه:

ص ١٦٤ ﴿١٦٤﴾ ١٦٤ - محمد بن أبي عمير - عن بعض أصحابنا - عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: السائبة وغير السائبة سواء في العتق».

فأول ما فيه أنه مُرسَل وما هذا سبيله لا يُعارض به الأخبار المُستدَّة، والثاني: أنه ليس في ظاهر الخبر أنَّ ولاء السائبة مثل ولاء غيرها، وإثما جعلها سواء في العتق ونحن نقول بذلك فن أين أنها لا يختلفان في الولاء؟! والذي يكشف عما ذكرناه أيضاً ما رواه:

ص ١٦٥ ﴿١٦٥﴾ ١٦٥ - الحسن بن محبوب، عن ابن سنان «قال: قال أبو عبد الله

١ - في الدرورس: يتبرء المعتق عن ضمان الجريرة عند العتق لا بعده على قول قويٍّ، ولا يشترط الإشهاد في التبري، نعم هو شرط في ثبوته، وعليه تحمل صحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام في الأمر بالإشهاد، وظاهر ابن الجنيد والصدوق والشيخ أنه شرط الصحة.

عنه عليه السلام: قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن كاتب عبداً أن يشترط ولاءه إذا كاتبه وقال: إذا عتقت المملوك سائبة أنه لا ولاء عليه لأحد إن كره ذلك ولا يرثه إلا من أحب أن يرثه فإن أحب أن يرثه ولي نعمته أو غيره فليشهد رجلين بضان ما ينويه لكلّ جريرة جرّها أو حدث، فإن لم يفعل السيد ذلك ولا يتوالى إلى أحد فإن ميراثه يرثه إلى امام المسلمين» (١).

مع ﴿١٦٦﴾ ١٦٦ - محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن «قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: الرجل يموت ولا وارث له إلا مواليه الذين أعتقوه؛ هل يرثونه؛ ولين ميراثه؟ فكتب عليه السلام: لمولاه الأعلى» (٢).

مع ﴿١٦٧﴾ ١٦٧ - الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سينان، عن أبي - عبدالله عليه السلام «قال: ليس للمرّة مع زوجها أمر في عتق ولا صدقة ولا تدبير ولا هبة ولا نذر في مالها إلا بإذن زوجها؛ إلا في زكاة أو بر والديها أو صلة قرباتها».

مع ﴿١٦٨﴾ ١٦٨ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «أن أباه حدثه أن أمانة بنت أبي العاص بن الربيع - وأمتها زينب بنت رسول الله ﷺ (٣) فتزوجها بعد علي عليه السلام المغيرة بن نوفل - أنها وجعت وجماً شديداً حتى اعتقل لسانها، فأثاها الحسن والحسين عليه السلام وهي لا تستطيع الكلام، فجعلوا يقولان - والمغيرة كاره لما يقولان - أعتقت فلاناً وأهلته؟ فتشير برأسها أن نعم، وكذا وكذا، فتشير برأسها: نعم أم لا، قلت: فأجازا ذلك لها؟ قال: نعم» (٤).

١ - أثبت الشيخ الولاء على المكاتب مع الشرط، وعلى المشتري نفسه مع الشرط. (الدرس)

٢ - أي المعتق بصيغة الفاعل. ٣ - وكانت أمانة تحت يد علي عليه السلام.

٤ - الخبر رواه الصدوق بسند آخر ولفظ أجل في كتاب الوصية بالكتب والإيماء. و

أخرجه المؤلف في المجلد التاسع باب الزيادات من كتاب الوصية تحت رقم ٢٨ بمثل الصدوق ←

﴿١٦٦﴾ ١٦٦ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن بُنان بن محمد ، عن موسى ابن القاسم ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « قال : سألته عن بيع الولاء مجلٌ؟ قال : لا مجلٌ » .

﴿٢﴾ - باب التدبير ^(١)

﴿١٧٠﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن المعلّى بن - محمد ، عن الوشاء « قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يدبر - المملوك وهو حسن الحال ، ثم يحتاج يجوز له أن يبيعه ؟ قال : نعم ؛ إذا احتاج إلى ذلك » ^(٢) .

ح ﴿١٧١﴾ ٢ - عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن معاوية ابن عمّار « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التدبير ، فقال : هو بمنزلة الوصية يرجع فيما شاء منها » .

نق ﴿١٧٢﴾ ٣ - عنه ^(٣) ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن - فضال ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن المدبر أهو من الثلث ؟ قال : نعم ، وللموصي أن يرجع في وصيته ^(٤) ، أوصي في صحة أو مرض » .

↑
٢٥٨

- سنداً ومتناً. والخبر يدل على صحة الوصية بالإشارة مع التعذر.

١ - التدبير هو التفعيل من الدبر ، والمراد به تعليق العتق بدبر الحياة . وفي النهاية : وفيه « إن فلاناً أعتق غلاماً له عن دُبر » أي بعد موته ، يقال : دبّرت العبد إذا علقت عتقه بموتك ، و هو التدبير - انتهى . وقال في المسالك : قيل : سُمي تدبيراً لأنه دبّر أمر دنياه باستخدامه واسترقاقه ، وأمر آخرته باعتقائه .

٢ - يدل على جواز الرجوع عن التدبير كما هو المذهب . (المرآة) والتقييد بالاحتياج محمول على الاستحباب . و رواه الصدوق عن الوشاء ، وطريقه إليه صحيح .

٣ - الضمير راجع إلى الكليني - رحمه الله - والسند في الخبر السابق معلق كما مرّ كراراً .

٤ - لعل المراد ما يشمل التدبير أيضاً ، كما هو ظاهر السياق . (ملذ)

ص ١٧٣ ﴿٤﴾ - الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبان بن تغلب «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دبّر مملوكته، ثم زوّجها من رجل آخر، فولدت منه أولاداً، ثم مات زوجها وترك أولادَه منها؟ فقال: أولاده منها كهينتها، فإذا مات الذي دبّر أمتهم فهم أحرارٌ، قلت له: أيجوز للذي دبّر أمتهم أن يردها في تدبيره إذا احتاج؟ قال: نعم، قلت: أرايت إن ماتت أمتهم بعد ما مات الزوج و بقي أولادها من الزوج الحرّ أيجوز لسيدتها أن يبيع أولادها و يرجع عليهم في التدبير؟ قال: لا؛ إنّا كان له أن يرجع في تدبير أمتهم إذا احتاج و رضيت هي بذلك» (١).

ص ١٧٤ ﴿٥﴾ - وعنه، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: المدبّر مملوكٌ و لمولاه أن يرجع في تدبيره؛ إن شاء باعَه و إن شاء وهبَه، و إن شاء أمتَه، قال: و إن تركه سيده على التدبير و لم يحدث فيه حَدثاً حتى يموت سيده فإن المدبّر حرٌّ إذا مات سيده، و هو من الثلث إنّا هو بمنزلة رجلٍ أوصي بوصية، ثم بداله بعدُ فغيرها قبل موته، و إن هو تركها و لم يغيرها حتى يموت أخذها».

ص ١٧٥ ﴿٦﴾ - وعنه، عن أبي أيوب، عن محمد بن مسلم «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل دبّر مملوكاً له، ثم احتاج إلى ثمنه، قال: فقال: هو مملوكه إن شاء باعَه، و إن شاء أعتقه، و إن شاء أمسكه حتى يموت فإذا مات - السيد فهو حرٌّ من ثلثه».

ص ١٧٦ ﴿٧﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مَرّار، عن يونس «في المدبّر و المدبرة يباعان يبيعهما صاحبهما في حياته، فإذا مات فقد عتقا، لأن التدبير عدّة و ليس بشيء واجب، فإذا مات كان التدبير من ثلثه الذي يترك، و فرجها حلالٌ لمولاه الذي دبّرها و

١ - في شرح التافع: «الزواية صحيحة السند، لكن مقتضاها رِقّة الولد الحرّ و اعتبار رضا

المدبرة في جواز رجوع مولاه في التدبير، و قد تقدّم بطلان الأول، و أما الثاني فلا قائل به».

للمشترى الذي اشتراها حلالاً شراؤه قبل موته».

صع ﴿١٧٧﴾ ٨ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن التوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام «قال: باع رسول الله صلى الله عليه وسلم خدماً المدبّر، ولم يبع رقبته».

صع ﴿١٧٨﴾ ٩ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن - محمد، عن الحسن بن عليّ ^(١)، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام «قال: سألته عن رجل دبّر جاريته وهي حُبلى، فقال: إن كان علم بحبل الجارية فما في بطنها بمنزلتها. وإن كان لم يعلم فما في بطنها رِق» ^(٢).

نق ﴿١٧٩﴾ ١٠ - وعنه، عن عِدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى الكلابي، عن أبي الحسن الأول عليه السلام «قال: سألته عن امرأة دبّرت جارية لها، فولدت الجارية جارية نفيسة فلم تدّر المرّة المولودة مدبّرة أو غير مدبّرة، فقال لي: متى كان الحمل بالمدبّرة؛ أقبل أن دبّرت أو بعد ما دبّرت؟ فقلت: لست أدري ولكن أجيبني فيها جميعاً، فقال: إن كانت المرّة دبّرت وبها حبلٌ ولم تذكر ما في بطنها فالجارية مدبّرة والولد رِق، وإن كان إنمّا حدث - الحمل بعد التدبير فالولد مُدبّر في تدبير أمه».

صع ﴿١٨٠﴾ ١١ - الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رثاب، عن بُريد بن - معاوية ^{٢٦٠} «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل دبّر تملوكاً له تاجرًا موبيرًا، فاشتري المدبّر جارية فات قبل سيده، قال: فقال: أرى أنّ جميع ما ترك المدبّر من مال أو متاع فهو للذي دبّره، وأرى أنّ أمّ ولده للذي دبّره، وأرى أنّ

١ - يعني الوشاء.

٢ - روى الخبر الصدوق - رحمه الله - عن الوشاء؛ وطريقه إليه صحيح، وسيأتي تحت رقم ١٥ بسند صحيح. وقال في المسالك: المشهور بين الأصحاب أنّ الحمل لا يتبع الحامل، وذهب الشيخ في النهاية إلى أنّه مع العلم بتبعها، وإلا فلا، استناداً إلى رواية الوشاء. وقيل بسرابة التدبير إلى الولد مطلقاً. (ملذ)

ولدها مدبرون كههيئة أبيهم، فإذا مات الذي دَبَّرَ أباهم فهم أحرار». **فق** ﴿١٨١﴾ ١٢ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن وهيب ابن حفص، عن أبي بصير «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دَبَّرَ غلامه و عليه دين - فراراً من الدين -، قال: لا تدبير له وإن كان دَبَّرَهُ في صحته منه و سلامة فلا سبيل للدين عليه».

صح ﴿١٨٢﴾ ١٣ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن علي بن يقطين «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع - المدبّر، قال: إذا أذن في ذلك فلا بأس به، وإن كان علي مولى العبد دين فدبّره فراراً من الدين فلا تدبير له، وإن كان دَبَّرَهُ في صحته و سلامة فلا سبيل للدين عليه و يمضي تدبيره» ^(١).

صح ﴿١٨٣﴾ ١٤ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن يزيد شقر ^(٢)، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن جارية أعتقت عن ذبّر من سيدها قال: فما ولدت فهم بمنزلتها وهم من ثلثه، فإن كانوا أكثر ^(٣) من الثلث استسعوا في التقصان، والمكاتبة ما ولدت في مكاتبها فهم بمنزلتها إن ماتت فعليهم ما بقي عليها، إن شاؤوا، فإذا أدوا عتقوا».

صح ﴿١٨٤﴾ ١٥ - وعنه، عن محمد بن عيسى، عن الوشاء «قال: سألت - الرضا عليه السلام عن رجل دَبَّرَ جاريته وهي حُبلى، فقال: إن كان علم بحبل الجارية فما في بطنها بمنزلتها وإن كان لم يعلم فما في بطنها رق» ^(٤).

صح ﴿١٨٥﴾ ١٦ - عنه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الحسن بن علي ^(*)

١ - في شرح التافع: مقتضى الزواية بطلان التدبير إذا قصد به الفرار من الدين، و لاريب فيه، بناءً على ما اخترناه من اعتبار القرية فيه.

٢ - يعني ابن إسحاق الملقب بشقر - بالشين المعجمة والعين المهملة المفتوحين -، له كتاب عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام.

* - مهمل.

٣ - في بعض النسخ: «كانوا أفضل».

٤ - تقدّم تحت رقم ٩ بسند ضعيف.

ابن أبي حمزة^(١) عن أبي الحسن عليه السلام «قال: قلت له: إن أبي هلك و ترك جاريتين قد دَبَّرَهما و أنا مَمَّنْ أشهد لهما ، و عليه دينٌ كثيرٌ فإرأيك ؟ فقال: رضي الله عن أبيك و رفعه مع محمد صلى الله عليه وآله و أهله ، قضاء دينه خيرٌ له إن شاء الله .»

نق ﴿١٨٦﴾ ١٧ - عنه ، عن أبي جعفر ، عن أبي الجوزاء ، عن الحسين بن - عُلوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام «قال: المعتق على دُبُرٍ فهو من الثلث ، و ما جنى هو و المكاتب و أم الولد فالمولى ضامن لجنايتهم»^(٢).

صع ﴿١٨٧﴾ ١٨ - عنه ، عن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن وهب ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام «أن علياً عليه السلام قال: لا يُباع المدبّر إلا من نفسه .»

نق ﴿١٨٨﴾ ١٩ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: الرّجل يعتق مملوكه عن دُبُرٍ ، ثم يحتاج إلى ثمنه ؟ قال: يبيعه ، قلت: فإن كان عن ثمنه غَنَتياً ؟ قال: إن رضي المملوك فلا بأس»^(٣).

صع ﴿١٨٩﴾ ٢٠ - و عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المدبّر أبيع ؟ قال: إن احتاج صاحبه إلى ثمنه ، و قال: إذا رضي المملوك فلا بأس»^(٤).

صع ﴿١٩٠﴾ ٢١ - عنه ، عن صفوان ؛ و فضالة ، عن القلاء ، عن محمد بن - مسلم «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل دَبَّرَ مملوكه ثم احتاج إلى الثمن ، قال: إذا احتاج إلى الثمن فهو له يبيع إن شاء و إن شاء أعتق ذلك من الثلث»^(٥).

↑
٢٦٢

١ - هو الثمالي لا البطائني الذي كان يعيش في حياة الرضا عليه السلام ، و المسؤول الكاظم عليه السلام .

٢ - قال في المسالك : جناية المدبّر على غيره كجناية القنّ على التفصيل المذكور فيها . أقول :

القنّ - بكسر القاف و شدّ التون - : عبدٌ مُلْكٌ هو و أبواه .

٣ - في الفقيه : «إذا رضي المملوك فلا بأس» .

٤ - تدلّ على اشتراط الاحتياج و رضي المملوك في جواز بيعه ، و هي تنافي الرواية الآتية و

٥ - أي بمزلة الوصية ، فيجوز الرجوع . (ملذ)

ما تقدّم .

قال محمد بن الحسن : ما تضمنت هذه الأخبار من جواز بيع المدبر إتما هو جواز بيع خدمته دون الرقبة ، لأننا قد بيننا أنه مادام مدبراً لا يملك منه إلا تصرفه مدة حياته و إذا لم يملك منه غير ذلك فلا يصح منه بيع ما سواه ، و نُورِدُ فيما بعد أيضاً ما يؤكد ذلك .

فأما ما تضمنت الأخبار المتقدمة من أن التدبير بمنزلة الوصية و للإنسان أن يرجع في وصيته فالمعنى فيها أن للمدبر أن ينقض التدبير كما له أن ينقض الوصية فتي نقضه عاد المدبر إلى كونه رِقاً خالصاً فحينئذ يجوز له بيع رقبته كما يجوز له بيع من عده من المالك ، و متى لم ينقض التدبير و أراد بيعه لم يجز له أن يبيع إلا الخدمة حسب ما قدمناه^(١) ،

والذي يزيد ذلك بياناً ما رواه :

صح ﴿١٩١﴾ ٢٢ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد^(٢) ، عن أحدهما عليهما السلام « في الرجل يعتق غلامه و جاريته عن دبر منه ، ثم

١ - قال السيد شارح التافع : «إن هذا الجمع بعيد جداً ، أنا أولاً : فلأن حمل الزوايات المتضمنة لجواز بيع المدبر على بيع خدمته خروج عن الظاهر جداً ، إذ المتبادر من البيع بيع الرقبة ، بل لا يكاد يفهم منه سواه . و أنا ثانياً : فإننا لم نقف على رواية تضمنت جواز بيع الخدمة ، سوى رواية أبي مريم ، و الظاهر أن المراد من بيع الخدمة إجارتها مدة فدية ، أو صلح عليها لا حقيقة البيع . ولو سلم إرادة بيع المنفعة لم يكن ذلك منافياً للأخبار المتضمنة لجواز بيعه ، فيجب حملها على هذا المعنى ، كما هو واضح . و أنا ثالثاً : فلأنه - رحمه الله - صرح بجواز بيع رقبة المدبر بعد نقض تديره ، فكان أولى له حمل ما تضمنت جواز بيعه على هذا الوجه ، إذ ليس فيه سوى تقييد الجواز بقيد معلوم عنده من خارج ، و هذا أولى من حمل البيع على خلاف حقيقته ، بل على معنى غير معهود شرعاً و لا عرفاً . فقد ظهر من ذلك أن الأصح جواز بيع رقبته مطلقاً ، كما تضمنته صحيحنا الوشاء و محمد بن مسلم ، و دلّت عليه العمومات من الكتاب و السنة . و نجيب عن رواية التهي بالحمل على الكراهة ، و كذا اعتبار الإذن . و كيف كان فالقول بانصراف بيع الرقبة إلى بيع الخدمة واضح الفساد ، بل المتجه إتما القول بصحة البيع كما هو الظاهر ، أو بطلانه من رأس - انتهى .

٢ - يعني ابن مسلم الثقفي .

يحتاج إلى ثمنه أبيعته؟ فقال: لا إلا أن يشترط على الذي يبيعه إياه أن يعتقه عند موته»^(١).

مع وعنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام مثل ذلك.

نق ﴿١٩٢﴾ ٢٣ - وعنه، عن فضالة، عن أبان، عن أبي مريم^(٢)، عن أبي - عبدالله عليه السلام «قال: سئل عن الرجل يعتق جاريته عن دبر أبطأها إن شاء، أو ينكحها، أو يبيع خدمتها في حياته؟ فقال: نعم أي ذلك شاء فعل»:

مع ﴿١٩٣﴾ ٢٤ - وعنه، عن التضر بن سويد، عن عاصم، عن أبي بصير^{٢٦٣} «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن العبد والأمة يعتقان عن دبر، فقال: لمولاه أن يكتبه إن شاء وليس له أن يبيعه إلا أن يشاء العبد أن يبيعه قدر حياته و له أن يأخذ ماله إن كان له مال».

مع ﴿١٩٤﴾ ٢٥ - وعنه، عن القاسم بن محمد، عن علي^(٣) «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعتق جارية له عن دبر في حياته، قال: إن أراد بيعها باع خدمتها في حياته فإذا مات أعتقت الجارية وإن ولدت أولاداً فهم بمنزلتها».

مع ﴿١٩٥﴾ ٢٦ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن - الحسين، عن محمد بن عبدالله بن هلال، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن جارية مدبرة أبقث عن سيدها سينياً ثم جاءت بعد ما مات سيدها بأولادٍ و متاع كثير و شهد لها شاهدان أن سيدها قد كان دبرها في حياته من قبل أن تأبق، قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: أرى أنها و جميع ما معها

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يمكن حمل العتق على الحقيقة، أو على إجراء حكم

العتق، فيكون عتقه بالتدبير.

٢ - المراد به عبدالغفار بن القاسم الأنصاري الكوفي، روى عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام،

ثقة، له كتاب. ٣ - هو ابن أبي حمزة الباطني، و رواه الجوهري.

للورثة، قلت: ألا تعتق من ثلث سيدها؟ قال: لا إتها أبقت عاصيةً لله عز وجلّ
ولسيدها وأبطل الإباق التديير». ولا ينافي هذا الخبر ما رواه:

صح (١٩٦) ﴿٢٧﴾ - الحسين بن سعيد، عن عليّ بن النعمان، عن يعقوب بن -
شعيب «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الخادم فيقول:
هي لفلان تخدّمه ما عاش فإذا مات فهي حرّة فتأبّق الأمة قبل أن يموت الرجل
بخمسة سنين أو ست سنين، ثمّ تجدها ورثته، لهم أن يستخديموها بعد ما
أبقت؟ فقال: لا إذا مات الرجل فقد عتقت».

↑
٢٦٤

لأنّ الوجه في هذا الخبر أنّ التديير كان قد علق بموت الرجل الذي جعل له
خدمتها فحيث أبقت منعت الرجل الذي جعل له ذلك التصرف فيها وذلك لا
يبطل التديير، والأوّل كان التديير معلقاً بموت المولى فحيث أبقت منع إياها
مولاهما التصرف فيها فأبطل ذلك التديير، ولا تنافي بين الخبرين، ويزيد ما
تضمّن الخبر الأوّل بياناً ما رواه:

صح (١٩٧) ﴿٢٨﴾ - البروفريّ، عن أحمد بن إدريس، عن الحسن بن عليّ، عن
الحسن بن عليّ بن فضال، عن عبد الله بن المغيرة، عن العلاء بن رزين، عن أبي -
عبد الله عليه السلام «في رجلٍ دبّر غلاماً له فأبّق الغلام فضى إلى قوم فتزوج منهم ولم
يعلمهم أنّه عبد فولد له وكسب مالاّ ومات مولاه الذي دبّره فجاء ورثة الميت -
الذي دبّر العبد فطالبوا العبد فما ترى؟ فقال: العبد وولده رق لورثة الميت،
قلت: أليس قد دبّر العبد؟ فذكر أنّه لمّا أبّق هدم تدييره ورجع رقاً».

صح (١٩٨) ﴿٢٩﴾ - الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن عبد الرحمن
«قال: سألت عن رجل قال لعبدته: إن حدثت بي حدّث فهو حرّ، وعلى الرجل
تحرير رقبة في كفارة يمين أو ظهار أله أن يعتق عبده الذي جعل له العتق إن
حدث به حدّث في كفارة تلك اليمين؟ قال: لا يجوز للذي جعل له ذلك» (١).

١ - محمول على الكراهة إن لم يشترط في العتق الرجوع عن التديير قبله، وإلا ففعل عدم

﴿ ٣ - باب المكاتب (١) ﴾

صح ﴿ ١٩٩ ﴾ ١ - الحسن بن محبوب ، عن معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قلت له : إني كاتبٌ جارية لأيتام لنا ، و اشتريتُ عليها إن هي عجزتُ فهي ردُّ في الرِّقِّ وأنا في حِلٍّ ممَّا أخذت منك ، قال : فقال : لك شرطك و سيقال لك : إنَّ علياً عليه السلام كان يقول : يعتق من المكاتب بقدر ما أدى من مكاتبته ، فقل : إنَّها كان ذلك من قول علي عليه السلام قبل الشَّرط ، فلَمَّا اشترط النَّاسُ كان لهم شَرطُهم ؛ فقلت له : ما حدُّ العجز ؟ فقال : إنَّ قضاتنا يقولون : إن عجز - المكاتب أن يؤخِّر النَّجم إلى النَّجم الآخر حتَّى يحوَّل عليه الحوَّل ، قلت : فاقول أنت ؟ فقال : لا و لا كرامة ، ليس له أن يؤخِّر نجماً عن أجله إذا كان ذلك في شرطه . »

صح ﴿ ٢٠٠ ﴾ ٢ - وعنه ، عن عُمر بن يزيد ، عن بُريد العجلي « قال : سألتُه عن رجل كاتب عبداً له على ألف درهم و لم يشترط عليه حين كاتبه إن هو عجز عن مكاتبته فهو ردُّ في الرِّقِّ ، و إنَّ المكاتب أدَّى إلى مولاه خمسمائة درهم ، ثمَّ مات المكاتب و ترك مالاً و ترك ابناً له مُدرِكاً ، قال : نصف ما ترك المكاتب من شيء فإنَّه لمولاه الَّذي كاتبه ، و التَّصف الباقى لابن المكاتب ، لأنَّ المكاتب

١ - قال في النهاية : الكتابة : أن يكاتب الرجل عبده على مال يؤدِّيه إليه مُتَّجماً ، فإذا أذاه صار حراً ، و سُميت كتابة لمصدر كَتَب ، كأنه يَكْتُب على نفسه لمولاه عنه ، و يكتب مولاه له عليه العتق ، و قد كاتبه مكاتبه ، و العبد مكاتب . و إنَّها خُصَّ العتد بالمفعول لأنَّ أصل الكتابة من المولى ، و هو الَّذي يكاتب عبده - انتهى . و في الدُّروس : « اشتقاق الكتابه من الكتب و هو الجمع لانضمام بعض التجوم إلى بعض ، و هي مستحبة مع الأمانة والكسب ، و يتأكد مع التماس العبد ، و بها فسر الشيخ الخبر في آية الكتابة ، ولو عدماً فهي مباحة عند الشيخ في الخلاف ، و في المبسوط مكروه . »

ماتَ و نصفه حرٌّ و نصفه عبد للذي كاتبه ، فابن المكاتب كهينة أبيه نصفه حرٌّ و نصفه عبد للذي كاتبَ أباه ، فإن أذى إلى الذي كاتبَ أباه ما بقي على أبيه فهو حرٌّ لا سبيل لأحدٍ من الناس عليه» (١).

مع ﴿٢٠١﴾ ٣ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن صفوان ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : إن المكاتب إذا أذى شيئاً اعتق بقدر ما أذى إلا أن يشترط مواليه إن عجز فهو مردودٌ فلهم شرطهم » .

مع ﴿٢٠٢﴾ ٤ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن - الحكم ، عن معاوية بن وهب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مكاتبية أذت ثلثي مكاتبها و قد شرط عليها إن عجزت فهي ردٌ في الرق ، و نحن في حلٍّ مما أخذنا منها ، و قد اجتمع عليها تحمان ، قال : ترد ، و يطيب لهم ما أخذوا ، و قال : ليس لها أن تؤخر التجم بعد حلّه شهراً واحداً إلا بإذنها » . فأما ما رواه :

نق ﴿٢٠٣﴾ ٥ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسن بن موسى الخشاب ، عن

↑
٢٦٦

١ - قال في المسالك : « إذا مات المكاتب قبل أداء جميع ما عليه بطلت الكتابة ، ثم إن كان مشروطاً بطلت من رأس و إن بقي عليه شيء يسير و يسترق أولاده التابعين له فيها ، و إن كان مطلقاً و لم يؤد شيئاً فكذلك ، و إن أذى البعض تحرّر منه بحسابه ، و بطل بنسبة الباقي ، و تحرّر من أولاده التابعين له بقدر حرّيته ، و ميراثه لو ارثه و مولاه بالنسبة أيضاً ، و يستقر ملك وارث لم يتبعه على نصيبه من نصيب الحرّية ، و نصيب من تبعه يتعلّق به ما بقي من مال الكتابة ، و لو لم يخلف مالاً فعليهم أداء ما تخلف و يعتقدون بأدائه ، و هل يجيرون على التسعي ؟ فيه وجهان : أصحهما ذلك كما يجير من تحرّر بعضه على فك باقيه ، و ذهب ابن الجنيد إلى أنه يؤذي ما بقي من مال الكتابة من أصل التركة ، و يتحرّر الأولاد ؛ و ما بقي فلهم ، لصحيفة جميل و أبي الصباح و الحلبي و ابن سنان و غيرهم ، و الأشهر بين الأصحاب الأول ، لصحيفة محمد بن قيس و صحيفة بُريد العجلي . و طريق الجمع حل أدائه ما بقي من نصيبه ، لأن أصل المال و إرثه لما بقي إن كان في التصيب بقتية ، و هذا و إن كان خلاف الظاهر لكتته متعين للجمع . و في التحرير توقف ، و له وجه ، لأن الأول أكثر و إن كان الثاني أشهر . (ملذ)

غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: إِذَا عَجَزَ الْمَكَاتِبُ لَمْ تَرِدْ مَكَاتِبَتَهُ فِي الرَّقِّ، وَلَكِنْ يَنْتَظِرُ عَامًا أَوْ عَامَيْنِ فَإِنْ قَامَ بِمَكَاتِبَتِهِ وَإِلَّا رَدَّ مَمْلُوكًا».

صع ﴿٢٠٤﴾ ٦ - وما رواه أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف^(١)، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: سألته عن المكاتب يشترط عليه إن عجز فهو رد في الرق، فعجز قبل أن يؤدّي شيئاً، فقال أبو جعفر عليه السلام: لا يردّه في الرق حتّى يمضي له ثلاث سنين ويعتق منه مقدار ما أدّى، فإذا أدّى صدر^(٢) لهم أن يردّوه في الرق».

صع ﴿٢٠٥﴾ ٧ - وما رواه الحسين بن سعيد، عن الثّضر، عن القاسم بن - سليمان، عن أبي عبدالله عليه السلام «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَسْتَسْعِي الْمَكَاتِبَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَشْتَرطُونَ إِنْ عَجَزَ فَهُوَ رَقِيقٌ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: لَهُمْ شَرْطُهُمْ، وَ قَالَ: يَنْتَظِرُ بِالْمَكَاتِبِ ثَلَاثَةَ أَجْمَمٍ، فَإِنْ هُوَ عَجَزَ رُدَّ رَقِيقًا».

فالوجه في هذه الروايات أحد شيئين، أحدهما: أن يكون ورَدَتْ موافقة للعامة وعلى ما يروونهم عن أمير المؤمنين عليه السلام، لأنهم يروون عنه أنه كان يقول: إذا أدّى المكاتب شيئاً اعتقت منه بحسب ما أدّى، ولا يفترقون بين أن يكون الشرط حاصلًا وبين أن لا يكون، وقد بين ذلك أبو عبدالله عليه السلام في الرواية التي رواها عنه معاوية بن وهب، وقد قدّمناها في أوّل الباب.

والوجه الآخر: أن يكون ذلك محمولاً على الاستحباب دون الوجوب، وأنه إن انتظر به سنة أو ثلاث سنين أو آخر التجم إلى التجم كان له في ذلك فضل كثير وثواب جزيل، وإن كان لو لم يفعله لم يستحق به العقاب، ولا كان متعدياً بواجب يستحق بتركه الإثم.

والذي يكشف أيضاً عمّا ذكرناه من أنه إذا كان الشرط حاصلًا كان له

١ - المراد به سيف بن عميرة، و يروي بواسطة عن جابر الجعفي.

٢ - صدر كل شيء أوله، والصدر: طائفة من الشيء (الضحاح) وفي نسخة: «أدى ضرباً».

الرّدّ في العبوديّة ما رواه :

ص ٢٠٦ ﴿ ٨ - الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في المكاتب يؤدّي بعض مكاتبته ؟ فقال : إنّ الناس كانوا لا يشترطون وهم اليوم يشترطون ؛ والمسلمون عند شروطهم ، فإن كان شرط عليه أنّه إن عجز رجوع [رجوع] ، وإن لم يشترط عليه لم يرجع ، وفي قول الله عزّ وجلّ : « فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا »^(١) ، قال : كاتبوهم إن علمتم لهم مالاً » .

ص ٢٠٧ ﴿ ٩ - ابن محبوب ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي - جعفر عليه السلام » قال : المكاتب لا يجوز له عتق ولا هبة ولا نكاح ولا شهادة^(٢) ولا حجّ حتّى يؤدّي جميع ما عليه إذا كان مولاة شرط عليه إن عجز عن تحمّل من نجوبه فهو ردّ في الرّق » .

ح ٢٠٨ ﴿ ١٠ - محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد ، عن الصادق عليه السلام »^(٣) قال : سئل عن رجل كاتب أمة له ، فقالت الأمة : ما أدّيت من مكاتبتني فأنا به حرّة على حساب ذلك ، فقال لها : نعم ، فأدّت بعض مكاتبتها وجامعها مولاها بعد ذلك ، قال : إن كان استكرهها على ذلك ضرب من الحدّ بقدر ما أدّت من مكاتبتها وأدرى عنه من الحدّ بقدر ما بقي له من مكاتبتها ، وإن كانت تابعتّه كانت شريكه في الحدّ ، ضربت مثل ما يضرب »^(٤) .

↑
٢٦٨

١ - التور : ٣٣ . ٢ - المراد تحمّل الشهادة .

٣ - في الفقيه : « عن الرضا عليه السلام » ، والظاهر صحة ما في الفقيه ، لأنّ ابن خالد من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام ، وهو معنون في رجال الشيخ (ره) .

٤ - من التصرف المنوع منه وطء المكاتب بالعقد والملك ، فإن وطئها عالماً بالتحريم عزّز إن لم يتحرّر منها شيء ، وحُدّ بنسبة الحزبية إن تبعضت ، وسقط بنسبة الرقبة ، وأما لو طأوعته هي حدت للمملوك إن لم يتبعض ، وإلا فبالنسبة ، ولو أكرهها اختص بالحكم . (المسالك)

ص ٢٠٩ ﴿١١﴾ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن -
الحكم، عن معاوية بن وهب، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه قال في رجل كاتب على
نفسه و ماله^(١)، و له أمة و قد شرط عليه أن لا يتزوج، فأعتق الأمة و تزوجها،
قال: لا يصلح له أن يحدث في ماله إلا الأكلة من الطعام، و نكاحه فاسد مردود،
قيل: فإن سيده إن علم بنكاحه و لم يقل شيئاً، قال: إذا صممت حين يعلم ذلك
فقد أقره^(٢)»، قيل: فإن المكاتب عتق؛ أفترى أن يجدد النكاح أو يمضي على -
النكاح الأول؟ قال: يمضي على نكاحه^(٣).

ص ٢١٠ ﴿١٢﴾ - الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن سليمان بن -
خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: سألت عن رجل كان له أب مملوك و كانت
لأبيه امرأة مكاتبة قد أدت بعض ما عليها، فقال لها ابن العبد: هل لك أن أعيذك
في مكاتبتك حتى تؤدي ما عليك بشرط أن لا يكون لك الخيار على أبي إذا أنت
ملك نفسك؟ قالت: نعم، فأعطاها في مكاتبتها على أن لا يكون لها الخيار بعد
ذلك، قال: لا يكون لها الخيار، المسلمون عند شروطهم».

ص ٢١١ ﴿١٣﴾ - عنه، عن مالك، عن أبي بصير «قال: سألت أبا جعفر
عليه السلام عن رجل أعتق نصف جاريتة ثم إنته كاتبها على التصف الآخر بعد ذلك؟
قال: فقال: فليشرط عليها أنها إن عجزت عن نجومها فإنها ترد في الرق في
نصف رقبته، قال: فإن شاء كان له في الخدمة يوم و لها يوم إن لم يكاتبها، قلت:
فلها أن تزوج في تلك الحال؟ قال: لا حتى تؤدي جميع ما عليها من نصف
رقبته^(٤)».

↑
٢٦٩

١ - أي بأن يكون ماله بعد أداء مال الكتابة.

٢ - المشهور أن عقد العبد والأمة لأنفسهما فضولي موقوف على الإجازة، و هل يكن علم
المولى و سكوته في الإجازة؟ المشهور أنه لا يكني، و قال ابن الجنيد: يكني. (ملذ)

٣ - فيه دلالة على صحة نكاح الفضولي، و أن الصمته يكني في الإجازة. (المولى المجلسي)

٤ - يدل على عدم الترية كما نسب إلى السيد ابن طاووس من عدم الترية مطلقاً، و

ضع ﴿٢١٢﴾ ١٤ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن -
 التوقلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أن أمير المؤمنين عليه السلام قال في
 مكاتبه يطأها مولاها فتحمل ، قال: يردّ عليها مَهْرٌ مثلها^(١) و تسعى في قيمتها،
 فإن عَجَزَتْ فهي من أمهات الأولاد^(٢) .»

ضع ﴿٢١٣﴾ ١٥ - عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد
 ابن سينان ، عن العلاء بن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في قول الله عزَّ وجلَّ :
 « فكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ^(٣) » ؟ قال : تضع
 عنه من نجومه التي لم يكن تريد أن ينقصه منها ولا يزيد فوق ما في نفسك^(٤) ،
 فقلت : كم ؟ فقال : وضع أبو جعفر عليه السلام للملوكة له ألفاً من سِتَّةِ آلاف .»

ضع ﴿٢١٤﴾ ١٦ - الحسين بن سعيد ، عن أبي أحمد ، عن عمرو صاحب -
 الكرابيس^(٥) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل كاتب مملوكه واشترط
 عليه أن ميراثه له ، فرفع ذلك إلى علي عليه السلام فأبطل شرطه ، وقال : شرط الله قبل

← يمكن أن يقرء : «أعتق» على صيغة المجهول ، و يحمل على ما إذا كان المعتق معسراً و يكون غير
 مالك التصف الآخر . (ملذ) أقول : و المراد بالتجوم الأقساط .

١ - حمل على ما إذا لم تطاوعه المكاتبه . (ملذ)

٢ - لعنه محمولٌ على جهل المولى . (ملذ)

٣ - التور: ٣٣ . والخير : المال؛ كما في قوله تعالى: «إِنَّهُ يُحِبُّ الْخَيْرَ لَشَدِيدٌ» [العاديات: ٨] ،
 و المراد ظاهراً القدرة على المال و إن كان بالاكْتِسَاب ، و قال بعض المفسرين : إن الآية خطاب
 للمؤمنين بمعونتهم على خلاص رقابهم من الرق ، و على ما في الآية كان الخطاب لموالمهم .

٤ - أي لا تزيد مال الكتابة على ما كنت أردت أن تكاتبه عليه ليحصل لك بعد وضع
 بعض التجوم ما كان مطلوبك حيلة ، ليكون حطك عن الزيادة . (ملذ) و قال المحقق : «من
 كاتب عبده و جب أن يعينه من زكاته أن و جِبَتْ عليه ، و لا حد له قلة و كثرة ، و يستحب
 التبرع بالعطية إن لم تجب» .

٥ - في الفقيه «روى عمر صاحب الكرابيس» ، و سيأتي الخبر بسندٍ صحيح في المجلد
 التاسع «باب ميراث المكاتب» تحت رقم ١٣ . و المراد بأبي أحمد محمد بن أبي عمير .

شرطك» (١).

صح (٢١٥) ١٧ - عنه، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن أبي-
عبدالله عليه السلام «في قول الله عز وجل: «فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا»، قال: إن
علمتم لهم ديناً ومالاً».

صح (٢١٦) ١٨ - وعنه، عن يوسف بن عقيل، عن محمد بن قيس، عن
أبي جعفر عليه السلام «قال: إن اشترط المملوك المكاتب على مولاه أنه لا ولاء لأحدٍ
عليه إذا قضى المال فأقرّ بذلك السيد الذي كاتبه، فإنه لا ولاء لأحدٍ عليه، وإن-
اشترط السيد ولاء المكاتب فأقرّ الذي كوتب فله ولاؤه» (٢).

صح (٢١٧) ١٩ - وعنه، عن صفوان، عن العلاء؛ وحماد، عن حريز
جميعاً، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليها السلام «قال: سألتُه عن قول الله
عز وجل: «وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ»، قال: الذي أضمرت أن تكاتبه
عليه لا تقول: أكتابه بمخسة آلاف وأترك له ألفاً، ولكن انظر الذي أضمرت
عليه فأعطه منه».

صح (٢١٨) ٢٠ - وعنه، عن النضر، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن-
قيس، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتبه توقيت و
قد قضت عامة الذي عليها و قد ولدت ولداً في مكاتبها، قال: فقضى في ولدها
أن يعتق منه مثل الذي عتق منها ويرق منه ما رق منها».

صح (٢١٩) ٢١ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن أبي-
عبدالله عليه السلام «في مكاتب يموت و قد أذى بعض مكاتبته و له ابنٌ من جاريةٍ
فترك مالاً؟ قال: يؤذي ابنه بقية مكاتبته ويعتق، ويرث ما بقي» (٣).

١ - يمكن حمله على مذهب الشيخ على اشتراط ميراثه وإن كان له وارث نسبي أو سببي، كما
قال سلطان العلماء ٢ - عمل به الشيخ، ويمكن حمله على ضمان الجريرة بعد الانعتاق. (ملذ)
٣ - قال المولى المجلسي - رحمه الله - : يجمع بين الأخبار بأنه يؤذى من نصيبه لا من الكل،
أو بأن الكتابة من الأصل وما يبقى فهو بالنسبة.

ص ٢٢٠ ﴿٢٢٠﴾ - ٢٢ - وعنه، عن علي بن الثُّعْمَانِ، عن أبي الصَّبَّاحِ، عن أبي-
عبدالله عليه السلام «في المكاتب يُؤدِّي نصفَ مكاتبته و بقي عليه التَّصْفِ، ثم يدعو
مواليه إلى بقيته مكاتبته فيقول: خذوا ما بقي ضربة واحدة، قال: يأخذون ما بقي
ثم يعتق، وقال في المكاتب: يؤدِّي بعض مكاتبته، ثم يموت و يترك ابناً و يترك
مالاً أكثر مما عليه من مكاتبته؟ قال: يوفي مواليه ما بقي عن مكاتبته، و ما بقي
فلولده» (١).

ص ٢٢١ ﴿٢٢١﴾ - ٢٣ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام مثل
هاتين المسألتين.

ص ٢٢١ ﴿٢٢١﴾ - ٢٣ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن ابن سينان، عن أبي عبدالله
عليه السلام «في مكاتب يموت و قد أذى بعض مكاتبته، و له ابنٌ من جاريته؟ قال:
إن اشترط عليه إن عجز فهو مملوكٌ رجع ابنه مملوكاً و الجارية، و إن لم يكن
اشترط عليه أدى ابنه ما بقي من مكاتبته، و ورث ما بقي».

ص ٢٢٢ ﴿٢٢٢﴾ - ٢٤ - وعنه، عن ابن أبي عمير؛ و فضالة، عن جميل بن دُرَّاج
«قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مكاتب يؤدِّي بعض مكاتبته ثم يموت و يترك
ابناً له من جارية له؛ فقال: إن كان اشترط عليه أنه إن عجز فهو رِقٌّ رجع ابنه
مملوكاً و الجارية، و إن لم يشترط عليه صار ابنه حُرّاً و يردّ على المولى بقيته-
المكاتبه و ورثه ابنه ما بقي».

ص ٢٢٣ ﴿٢٢٣﴾ - ٢٥ - وعنه، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن مهزَم «قال:
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المكاتب يموت و له ولد، فقال: إن كان اشترط عليه
فولده مماليك، و إن لم يكن اشترط عليه سعى ولده في مكاتبه أبيهم و عتقوا إذا
أدوا».

ص ٢٢٤ ﴿٢٢٤﴾ - ٢٦ - وعنه (٢)، عن فضالة، عن أبان - عمّن أخبره - عن

١ - قال في المسالك: لعله مملوكٌ على جواز الأخذ مع التراضي، حذراً من مخالفة القواعد

الشرعية. ٢ - الضمير راجع إلى الحسين بن سعيد.

أبي عبدالله عليه السلام « في رجل ملك مملوكاً له مالٌ فسأل صاحبه المكاتبة أله ألاً يكاتبه إلا على الغلاء؟ قال: نعم » (١).

فق ﴿٢٢٥﴾ ٢٧ - عنه، عن الحسن، عن زُرْعَةَ، عن سَمَاعَةَ « قال: سألته عن العبد يكاتبه مولاة وهو يعلم أن ليس له قليلٌ ولا كثيرٌ، قال: يكاتبه، وإن كان يسأل الناس ولا يمنعه المكاتبة من أجل أنه ليس له مالٌ، فإن الله يرزق العباد بعضهم من بعض، والمحسنُ مُعان » (٢).

ضع ﴿٢٢٦﴾ ٢٨ - البرزقري، عن جعفر بن محمد بن مالك، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية « قال: سئل أبو عبدالله عليه السلام عن مكاتب مات ولم يؤد من مكاتبته وترك مالاً وولداً؛ من يرثه؟ قال: إن كان سيده حين كاتبه اشترط عليه أنه إن عجز عن نجومه فهو رد في الرق، وإن كان قد عجز عن أدائه نجومه، فإن ما ترك من شيء فهو لسيدته، وإن كان رد في الرق، وإن كان ولده بعده أو كان كاتبه معه، وإن كان لم يشترط ذلك عليه فإن ابنه حر ويؤدي عن أبيه ما بقي مما ترك أبوه، وليس لابنه شيء حتى يؤدي ما عليه، وإن لم يترك أبوه شيئاً فلا شيء على ابنه ».

قال محمد بن الحسن: قوله عليه السلام: « وإن لم يترك أبوه شيئاً فلا شيء على ابنه » محمولٌ على أنه ليس عليه أكثر مما بقي على أبيه (٣)، لأننا قد بيننا في الرواية - [المتقدمة] التي رواها جميل عن مهزم، أنه إذا لم يكن له مال سعى ولده فيما بقي على الأب ثم يصير حراً بعد ذلك.

١ - يدل على جواز المكاتبة بأكثر من الثمن، بل على عدم كراهتها مع سؤال المملوك، و على تملك المملوك.

٢ - لا ينافي ما سبق من الأخبار في اشتراط المال، إذ يجوز أن يكون ذلك شرطاً للاستحباب كما صرحوا به، أو لتأكيد الاستحباب، فلا ينافي جوازها أو استحبابها بدونها.

٣ - لا استبعاد في أن يكون مختبراً في السعي والرضا بالمهاياة كما ذهب إليه بعض العامة، و ما ذكره الشيخ في غاية البعد. (ملذ)

صح ﴿٢٢٧﴾ ٢٩ - أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في مكاتب ينقد نصف مكاتبته و يبقى عليه - التصف فيدعو مواليه فيقول: خذوا ما بقي ضربة واحدة، قال: يأخذون ما بقي ويعتق».

ولا ينافي هذا الخبر ما رواه:

ح ﴿٢٢٨﴾ ٣٠ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أن مكاتباً أتى علياً عليه السلام وقال: إن سيدي كاتبني و شرط عليّ نجوماً في كل سنة، فجننته بالمال كله ضربة؛ فسألته أن يأخذ كله ضربة و يجيز عتقي فأبى عليّ، فدعاه عليّ عليه السلام فقال له: صدق، فقال له: ما لك لا تأخذ المال و تمضي عتقه؟! قال: ما آخذ إلا التجوم التي شرطت و أتعرض من ذلك إلى ميراثه، فقال عليّ عليه السلام: أنت أحق بشرطك» (١).

لأن الخبر الأوّل إنّما تضمّن إباحة أخذ ماله من التجوم دفعةً واحدة، و لم يتضمّن أنّه لا بدّ له من قبول ماله قبل أوان الوقت، و الخبر الأخير تضمّن أنّ له أن يمتنع من قبوله و يطالبه بحسب ما شرط له، و لا تنافي بينهما على حال.

صح ﴿٢٢٩﴾ ٣١ - البرزوفري، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد (٢)، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي - عبد الله عليه السلام «قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب توفي و له مال قال: يقسم ماله على قدر ما أعتق منه لورثته و ما لم يعتق يحتسب منه لأزواجه الذين كاتبوه، هو ماله».

قال محمد بن الحسن: هذه الرواية والتي قد مناهها عن بُريد العجليّ هو الذي به أفتي و عليه أعمل، و هو أنّ المولى يرث من تركته مكاتبه بمقدار ما بقي عليه

١ - في بعض النسخ: «والغرض من ذلك إلى ميراثه، فقال عليّ عليه السلام - إلخ».

٢ - مشترك بين البرقي و الأشعري، و الأوّل أظهر.

من العبودية ويكون الباقي لولده ، ويلزمه أن يؤدي إلى مولى أبيه ما كان بقي على أبيه ليصير هو حرّاً ويستحق ما بقي من المال .

ولا ينافي ذلك ما رواه جميل و عبدالله بن سينان و مالك بن عطيّة الذي قدّمناه من أنه إذا أدى ما بقي على أبيه كان ما يبقى له ، لأنه ليس في هذه الأخبار أنه إذا أدى ما بقي على أبيه من أصل المال أو من نصيبه ، وإذا احتمل ذلك حملناه على أنه إذا أدى ما بقي على أبيه من الذي يخصّه ثم يبقى بعد ذلك منه شيء كان له ، و على هذا الوجه تسلم الأخبار كلّها من المناقاة .

٢٧٤ ↑

مع ﴿٢٣٠﴾ ٣٢ - و عنه ، عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي- جعفر عليه السلام « قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب تحتة حرّة فأوصت له عند موتها بوصيّة ، فقال أهل المرّة : لا تجوز وصيتها له ؛ لأنه مكاتب لم يعتق ولا يرث ، فقضى أنه يرث بحساب ما أعتق منه و يجوز له من الوصية بحساب ما أعتق منه . و قضى في مكاتب قضى رُبع ما عليه فأوصى له بوصية فأجاز له رُبع الوصية . و قضى في رجل حرّاً أوصى لمكاتبته^(١) و قد قضت سُدس ما كان عليها فأجاز بحساب ما أعتق منها . و قضى في وصية مكاتب قد قضى بعض ما كوتب عليه ؛ أن يجاز من وصيته بحساب ما أعتق منه »^(٢) .

مع ﴿٢٣١﴾ ٣٣ - الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : المكاتب لا يجوز له عتق ولا هبة ولا تزويج حتى

١ - كذا في الفقيه أيضاً ، و في الكافي (ج ٧ ص ٢٨) : « في رجل أوصى لمكاتبة - إلخ » .

٢ - هذا مخالف للمشهور ، إلا أن يقرء : « أوصى » على بناء المجهول ، فيكون الموصي غير المولى و فيه بُد ، و يحتمل على بعد أن المراد به ما أعتق منها بسبب ذلك المال الذي أوصى له . (ملذ) و قال أستاذنا التسري - رحمه الله - : الضواب « (المكاتبة) كما في الخطبة المصححة منه ، مع أن حساب العتق في مكاتب غيره دون مكاتب نفسه ، فتصح الوصية لبعده القرن فضلاً عن مكاتبه » . أقول : القرن - بكسر القاف و شدّ التون - : عبد مُلك هو و أبواه . و سيأتي الخبر مع اختلاف جزئي في المجلد التاسع باب وصية الإنسان لبعده و عتقه تحت رقم ٢٤ .

يؤدّي ما عليه إن كان مولاة هو عَجَز فهو ردّ في الرّق و لكن يبيع و يشتري، وإن وقع عليه دينٌ في تجارة كان على مولاة أن يقضي دينه لأتة عبده»^(١).
 سـ ﴿٢٣٢﴾ ٣٤ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي أسحاق^(٢) - عن بعض أصحابنا - عن الصادق عليه السلام «قال : سُئِلَ عن مكاتبٍ عجز عن مكاتبته و قد أذى بعضها ، قال : يؤدّي عنه من مال الصدقة ، إن الله تعالى يقول في كتابه : « وَ فِي الرَّقَابِ^(٣) » .»

فق ﴿٢٣٣﴾ ٣٥ - عنه ، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضال ، عن عمرو ابن سعيد ، عن مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ ، عن عمار بن موسى ، عن أبي عبدالله عليه السلام «في مكاتبه بين شريكين ، فيعتق أحدهما نصيبه كيف تصنع الخادم ؟ قال : تخدم - الثاني يوماً و تخدم نفسها يوماً ، قلت : فإن ماتت و تَرَكَتْ مالا ؟ قال : المال بينها نصفان ، بين الذي أعتق و بين الذي أمسك» .
 عهد ﴿٢٣٤﴾ ٣٦ - عنه ، عن محمد بن أحمد^(٤) ، عن العمركي ، عن عليّ بن - جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام «قال : سألته عن رجل كاتب مملوكه ، و قد قال بعد ما كاتبه : هَبْ لي بعضاً و أُعَجِّلْ لك مكان مكاتبتني ، أُجِلُّ ذلك ؟ فقال : إذا كان هبةً فلا بأس ، و إن قال : حَظَّ عني و أُعَجِّلْ لك فلا يصلح»^(٥) .
 صح ﴿٢٣٥﴾ ٣٧ - أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن أبي - المغراء ، عن الحلبيّ «قال : قال أبو عبدالله عليه السلام في المكاتب : يجلد الحدّ بقدر ما أعتق منه ، قلت : رأيت إن أعتق نصفه أتجوز شهادته في الطلاق ؟ قال : إن كان معه رجلاً و امرأةً جازت شهادته» .

١ - في الدرّوس : لو حلّ التجم و عليه دين غيره و قصر ما في يده عنها ، فإن كان مطلقاً و زرع ، و إن كان مشروطاً قدم الدين ، لأنّ للمولى التعجيز و الاسترقاق ، و كذا لو مات أخذ الدين من تركته و لا يلزم المولى الإكمال لو قصر . و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - قوله : «و إن وقع عليه دين - إلخ» لعله في المشروط مع التعجيز ، أو إذا كان الدين لتجارة المولى .

٢ - يعني إبراهيم بن هاشم القميّ . ٣ - التوبة : ٦٠ .

٤ - يعني محمد بن أحمد بن إسماعيل العلويّ الذي روى كتاب العمركي . (من التجاشي) .

٥ - إذ الحظ ينبغي أن يكون بغير عوض ، أو المراد أنه ليس له أن يجبر المولى على ذلك . (ملذ)

مع ﴿٢٣٦﴾ ٣٨ - مُحَمَّد بن عَلِيّ بن محبوب، عن أَحْمَد بن مُحَمَّد، عن ابن-محبوب، عن عُمَر بن يَزِيدَ، عن بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ، عن أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام «قال: سألته عن رَجُلٍ كَاتَبَ عَبْدًا لَهُ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ وَلَمْ يَشْرَطْ عَلَيْهِ حِينَ كَاتَبَهُ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ عَنْ مَكَاتِبَتِهِ فَهُوَ رُدٌّ فِي الرَّقِّ؛ وَالْمَكَاتِبُ أَدَّى إِلَى مَوْلَاهُ خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ مَاتَ - الْمَكَاتِبُ وَتَرَكَ مَالًا وَتَرَكَ ابْنًا لَهُ مُدْرِكًا، فَقَالَ: نِصْفُ مَا تَرَكَ الْمَكَاتِبُ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ لِمَوْلَاهُ الَّذِي كَاتَبَهُ، وَالتَّصَفُّفُ الْبَاقِي لِابْنِ الْمَكَاتِبِ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ وَنِصْفُهُ حُرٌّ وَنِصْفُهُ عَبْدٌ، فَإِذَا أَدَّى إِلَى الَّذِي كَاتَبَ أَبَاهُ مَا بَقِيَ عَلَى أَبِيهِ فَهُوَ حَرٌّ، لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ مِنَ النَّاسِ».

↑
٢٧٦

مع ﴿٢٣٧﴾ ٣٩ - وعنه، عن مُحَمَّد بن أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ، عن الْعَمْرَكي، عن عَلِيّ بن جَعْفَرٍ، عن أَخِيهِ مُوسَى بن جَعْفَرٍ عليه السلام «قال: سألته عن الْمَكَاتِبِ هَلْ عَلَيْهِ فِطْرَةٌ رَمَضَانَ أَوْ عَلَى مَنْ كَاتَبَهُ؛ أَوْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ؟ قَالَ: الْفِطْرَةُ عَلَيْهِ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ».

مع ﴿٢٣٨﴾ ٤٠ - وَقَالَ عَلِيّ بن جَعْفَرٍ، عن أَخِيهِ مُوسَى بن جَعْفَرٍ، عن أَبِيهِ عليه السلام «قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى مَكَاتِبَتِهِ فَنَالَ مِنْ مَكَاتِبَتِهِ فَوَطِئَهَا، قَالَ: عَلَيْهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا فَإِنْ وُلِدَتْ مِنْهُ فَهِيَ عَلَى مَكَاتِبَتِهَا، وَ إِنْ عَجَزَتْ فَرُدَّتْ فِي الرَّقِّ فَهِيَ مِنْ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْيَهُودِيِّ وَالتَّصْرَاتِيِّ وَالمُجُوسِيِّ هَلْ يَصْلِحُ أَنْ يَسْكُنُوا فِي دَارِ الْهِجْرَةِ؟ قَالَ: أَمَّا إِنْ يَلْبِثُوا فِيهَا فَلَا يَصْلِحُ، وَقَالَ: إِنْ نَزَلُوا نَهَارًا وَخَرَجُوا مِنْهَا بِاللَّيْلِ فَلَا بَأْسَ» (١).

تم كتاب العتق والتدبير والمكاتبة

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

١ - في الدروس: لا يجوز للذمتي استيطان الحجاز ولا جزيرة العرب وخذها من عدن إلى ريف عتبان طولاً، و من تهامة و ما والاها إلى أطراف الشام عرضاً، و يجوز الاجتياز والامتياز، و قال الجعفي: لا يصلح سكانهم دار الهجرة إلا أن يدخلوها نهاراً يتسوقون بها و يخرجون ليلاً. و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : الظاهر أن المراد بدار الهجرة المدينة زادها الله شرفاً.

كتاب الأيمان والتذو[ر] والكفارات

﴿١﴾ - باب الأيمان^(١) والأقسام ﴿﴾

قال الشيخ - رحمه الله - ﴿ولا يمين عند آل محمد ﷺ إلا بالله وبأسمائه، فن حلف بغير ذلك كانت يمينه باطلة﴾.

ح ﴿١﴾ ١ - روى محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن - أبي عمير، عن حماد، [عن الحلبي]، عن محمد بن مسلم «قال: قلت لأبي جعفر ﷺ: قول الله تعالى: «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ»^(٢)، «وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ»^(٣)، و ما أشبه ذلك، فقال: إن لله أن يقسم من خلقه بما شاء وليس لخلقه أن يقسموا إلا به»^(٤).

ح ﴿٢﴾ ٢ - وعنه، عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن -

١ - الأيمان جمع اليمين، وهي في عرف الفقهاء - رضوان الله تعالى عليهم - الحلف بالله أو بأسمائه الخاصة لتحقيق ما يحتمل الموافقة والمخالفة في الاستقبال، والظاهر أن التقييد بالاستقبال لخصوص اليمين التي يترتب على مخالفتها الكفارة، ولعلها مأخوذة من اليد اليمينية لأنهم كانوا يتصافقون بأيامهم إذا حلفوا، والمراد باحتمال المخالفة إمكان وقوعها عقلاً لا شرعاً، فيصح على فعل الواجب وترك الحرام، والمعروف أنه لا ينعقد إلا بـ«الله» عز وجل أو بأسمائه المختصة به، أو ما ينصرف إطلاقه إليه. (جامع المدارك)

٢ - الليل: ٢. ٣ - التجم: ٢.

٤ - في الدروس: إنها اختص الحلف بالله لقوله ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليذر» ويحرم الحلف بالأصنام وشبهها للتبهي عن الحلف بالتواضع، ويكره الحلف بغير ذلك، و ربما قيل بالتحريم، ولا ينعقد به يمين، وقال ابن الجنيد: لا بأس بالحلف بما عظم الله من الحقوق لقوله: «و بحق القرآن» و «و بحق رسول الله ﷺ».

الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا أرى أن يحلف الرَّجُلُ إِلَّا بِاللَّهِ ، فَأَمَّا قَوْلُ - الرَّجُلِ « لا بِلِ شَانِيكَ » ^(١) فَإِنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَلَوْ حَلَفَ النَّاسُ بِهَذَا وَأَشْبَاهِهِ لَتَرَكَ الْحَلْفَ بِاللَّهِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الرَّجُلِ « يَا هِنَاهُ » وَ « يَا هِيَاهُ » ^(٢) ، فَإِنَّ ذَلِكَ طَلَبُ الْأَسْمِ وَ لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : « لِعَمْرٍ اللَّهُ » وَ قَوْلُهُ : « لَا هَا اللَّهُ » ^(٣) فَأِنَّ ذَلِكَ بِاللَّهِ .

س ٣ ﴿٣﴾ - ٣ - وَ عَنْهُ ، عَنْ عَدَةَ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي - نَصْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ سَمَاعَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : لَا أَرَى لِلرَّجُلِ أَنْ يَحْلِفَ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَقَالَ : قَوْلُ الرَّجُلِ حِينَ يَقُولُ : « لَا بِلِ شَانِيكَ » فَإِنَّهَا هِيَ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَوْ حَلَفَ النَّاسُ بِهَذَا وَ شَبَّهَهُ تَرَكَ أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ .»

نق ﴿٤﴾ - ٤ - يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ « قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي - إِبْرَاهِيمَ عليه السلام : رَجُلٌ قَالَ : هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا وَ كَذَا ؟ فَقَالَ : بئس ما قال ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ » ^(٤) .

س ٥ ﴿٥﴾ - ٥ - الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ،

١ - كَذَا ، وَ فِي اللَّغَةِ : « لَا أَبَا لِي شَانِيكَ » أَوْ « لَا أَبَ لِي شَانِيكَ » أَي لِمُبْغِضِكَ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : وَ هِيَ كِنَايَةٌ عَنْ قَوْلِهِمْ : « لَا أَبَا لَكَ » - . وَ لَعَلَّ مَرَادَهُ أَنَّهُ أَسْتَدْعَمَ الْأَبَ إِلَى مِبْغِضِهِ ، وَ الْمَرَادُ نَسَبُهُ إِلَيْهِ رِعَايَةً لِلأَدَبِ ، فَيَكُونُ الْمَرَادُ بِالْخَيْرِ الْحَلْفَ عَلَى هَذَا ، كَأَن يَقُولُ : لَا أَبَ لِي شَانِيكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَا ، أَي لَا أَبَ لَكَ ، فَالْبُكْرَةُ الْإِسْتِعْمَالُ إِلَى مَا تَرَى . (مِلْدَز)

٢ - « يَا هِنَاهُ » أَي يَا فُلَانٍ ، فَلَمَّا كَانُوا يَذْكُرُونَهُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ مَكْرَرًا ، كَانَتْ مِظْلَمَةً لِأَنَّهُمْ يَتَوَهَّمُونَ أَنَّهُ قَسَمٌ ، فَأَزَالَ عليه السلام الْوَهْمَ بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَرَادُ بِهِ الْحَلْفُ ، بَلْ هُوَ نَائِبٌ عَنْ مَنَابِ الْأَسْمِ فِي التَّدَاوُلِ ، وَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مَا إِذَا نُودِيَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَ هُوَ بَعِيدٌ جَدًّا ، وَ أَمَّا « يَا هِيَاهُ » فَلَمْ أَجِدْ لَهُ مَعْنَى ، وَ فِي الْفَقِيهِ بِالتَّوْنِ مَكْرَرًا ، وَ فِي آخِرِهِ : « وَ أَمَّا لِعَمْرٍ اللَّهُ ، وَ أَيُّمُ اللَّهِ » فَإِنَّهَا هِيَ هِيَ اللَّهُ ، وَ هُوَ أَظْهَرُ ، وَ فِي التَّهْمَاةِ : فِي حَدِيثِ الْإِفْكَ « قُلْتُ لَهَا : يَا هِنَاهُ » أَي : يَا هَذِهِ وَ تُفْتَحُ التَّوْنُ وَ تُسَكَّنُ وَ تُضَمُّ الْمَاءُ الْآخِرَةُ وَ تُسَكَّنُ ، وَ فِي التَّثْنِيَةِ : هِنْتَانِ ، وَ فِي الْجَمْعِ هِنَوَاتٌ وَ هِنَاتٌ ، وَ فِي الْمَذْكَرِ : هِنٌّ وَ هِنَانٌ وَ هِنُونٌ .

٣ - فِي نَسَخَةِ : « لَا هَلَاءَ » ، وَ مَا فِي الْمَتْنِ أَظْهَرَ . ٤ - يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَلْفِ بِأَمثالِهَا .

عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يُحْلَفُ اليهوديَّ ولا النصرانيَّ ولا المجوسيّ بغير الله، إنَّ الله يقول: «وَإِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بَمَا أَنْزَلْنَا اللَّهُ (١)»».

عنه ٦٦ - ٦٦ - وعن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جرّاح المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يُحْلَفُ بغير الله، وقال: اليهوديَّ والنصرانيَّ والمجوسيّ؛ لا تُحْلَفُهم إلا بالله».

فق ٧٧ - ٧٧ - عنه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألته هل يصلح لأحدٍ أن يُحْلَفَ أحدًا من اليهود والنصارى والمجوس بألهمهم؟ فقال: لا يصلح لأحدٍ أن يُحْلَفَ أحدًا إلا بالله» (٢).

ص ٨٨ - ٨٨ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أهل الملل كيف يستحلفون؟ فقال: لا تُحْلَفُهم إلا بالله» (٣).

ص ٩٩ - ٩٩ - عنه، عن فضالة، عن العلاء. والحسين (٤)، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «قال: سألته عن الأحكام، فقال: في كلِّ دين ما يستحلفون به» (٥).

ص ١٠٠ - ١٠٠ - وعن النضر بن سويد؛ وابن أبي نجران جميعاً، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس «قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: قضى

١ - المائة: ٤٩.

٢ - لعل المراد: الحلف بـ«عزَّير»، كما يقول بعضهم: هو ابن الله.

٣ - المراد الحلف في المرافعات.

٤ - المراد بعلاء ابن رزين، وبالحسين ابن سعيد، والسند صحيح بسنده.

٥ - في الفقيه: «فقال: يجوز على كلِّ دين بما يستحلفون»، وكان المراد أنه إذا حلفوا عند

الحاكم بما في مذهبهم يضي حكمه. كما يجري عليهم أحكام عقودهم، وقوله عليه السلام: «ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم».

عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَمْنُ اسْتَحْلَفَ [رَجُلًا] مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَمِينِ صَبْرٍ؛ أَنْ يَسْتَحْلِفَ بَكِتَابِهِ وَمِلَّتِهِ» (١).

ضع ﴿١١﴾ ١١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ - التَّوْفَلِيِّ، عَنْ الشُّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَحْلَفَ يَهُودِيًّا بِالتَّوْرَةِ الَّتِي أَنْزَلَتْ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ» (٢).

قال محمد بن الحسن: الوجه في هذين الخبرين أن الإمام يجوز له أن يحلف أهل الكتاب بكتابهم إذا علم أن ذلك أردع لهم، وإنما لا يجوز لنا أن نحلف أحداً لا من أهل الكتاب ولا غيرهم إلا بالله، ولا تنافي بين الأخبار.

صح ﴿١٢﴾ ١٢ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ لَا يَحْلِفُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ».

أرجح ﴿١٣﴾ ١٣ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ حَكَمِ بْنِ أَيُّمْنَ الْحِطَّاطِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ: لَا يَسْتَحْلِفُ - الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ» (٣).

١ - قال في القاموس: يمين الصبر: التي يُنْسِكُكَ الحَكْمُ عليها حتى تحلف، أو التي تلزم و يُجْتَبَرُ عليها حالئها - انتهى.

٢ - لو رأى الحاكم إحلاف الدمي بما يقتضيه دينه أردع جاز. (الشرايع) وفي المسالك: مقتضى التصوص عدم جواز الإحلاف إلا بالله، سواء كان المحالف مسلماً أو كافراً، وسواء كان حلفه بغيره أردع أم لا، وفي بعضها تصريح بالتهي عن إحلافه بغير الله، لكن استثنى المحقق؛ وقبله الشيخ في التهاية وجماعة ما إذا رأى الحاكم تحليف الكافر بما يقتضيه دينه أردع من إحلافه بالله، فيجوز تحليفه بذلك، والمستند رواية التكوني ولا يخلو ذلك من إشكال.

٣ - يمكن أن يقرء على بناء المعلوم، أي لا يجوز أن يحلف أحد غيره إلا مع علم المدعي بالحق، فيدل على عدم جواز الدعوى بالظن. أو أن يقرء على بناء المجهول، أي لا يطلب الحلف من أحد إلا مع دعوى العلم عليه، فإن ادعى عدم العلم - كما إذا كان فعل الغير - فيستحلف على -

د ﴿١٤﴾ ١٤ - وعنه، عن بعض أصحابه^(١)، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا يستحلف العبد إلا على العلم، يستحلف أو لم يستحلف».

ض ﴿١٤﴾ ١٥ - وعنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مُسَدَّة بن صدقة «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في قول الله عزّ وجلّ: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم»^(٢)»، قال: اللغو هو قول الرّجل: «لا والله» و «بلى والله» ولا يعقد على شيء».

ح ﴿١٦﴾ ١٦ - عنه، عن عليّ، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرّجل يحلف و ضميره على غير ما حلفَ عليه، قال:

«نبي العلم، أو المراد أنّ الحلف والاستحلاف إنّما هما على علم الخالف لا على الواقع، فإذا حلف على شيء مطابقاً لعلمه، وكان مخالفاً للواقع لا يأثم عليه، وكذا قوله عليه السلام: «لا يحلف الرّجل إلا على علمه» يمكن أن يقرء على بناء المجزء المعلوم بالمعنى الأخير، أو المراد أنّه يجب أن لا يحلف على ما لا يعلمه يقيناً، ولا يحلف بالظنّ، وأن يقرء على بناء التفعيل المعلوم أو المجهول و في الأخير يُعدّماً. (ملذ)

١ - مرجع الضمير في «عنه» غير معلوم، وإرجاعه إلى الكليني بعيد، والظاهر أنّه سقط فيه شيء، و في الكافي ج ٧ ص ٣٤٥ «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مزار، عن يونس، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام» وفيه: «ولا يقع اليمين إلا على العلم استحلف أو لم يستحلف»، والمعنى: لا يجوز اليمين إلا مع العلم بما يحلف عليه، سواء استحلفه أحد أو لم يستحلفه؛ وحلف من قبل نفسه. (ملذ)

أقول: في بعض النسخ: «عن بعض أصحابنا» والظاهر تصحيحه.

٢ - البقرة: ٢٢٥،

وقال الزّحشرّي: أي اللغو من اليمين الساقط الذي لا يعتدّ به في الأيمان، وهو الذي لا عقد معه بقريته «عقدتم الأيمان»، وهو الذي يجري على اللسان عادةً، مثل قول العرب «لا والله» و «بلى والله» من غير عقد على يمين، بل مجزء التأكيد لقولها، أو جاهلاً بمعناها، أو سبق لسانه إليها، أو في حال الغضب، فعناه: إنّ الله لا يؤاخذكم بما لا قصد معكم من الأيمان بعقوبة، لا في الدنيا بكفارة ولا في الآخرة بعذاب. (الكشاف)

اليمين على الضمير» (١).

ضع ﴿١٧﴾ ١٧ - [و] عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن هارون بن مسلم ، عن مُسَعِدَةَ بن صَدَقَةَ « قال : سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول : - و سُئِلَ عما لا يجوز من النّية على الأضمار في اليمين - فقال : قد يجوز في موضع ولا يجوز في آخر ، فأما ما يجوز فإذا كان مظلوماً فما حلف به ونوى اليمين فعلى نيته ، وأما إذا كان ظالماً فاليمين على نية المظلوم » .

↑
٢٨٠

عنه ﴿١٨﴾ ١٨ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد . و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن ابن رثاب ، عن حمزة بن حمران « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : « وَ أَدْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ » (٢) ، قال : ذلك في اليمين إذا قلت : « والله لا أفعل (٣) كذا وكذا » ، فإذا ذكرت أنك لم تستثن فقل : إن شاء الله » .

ضع ﴿١٩﴾ ١٩ - و عنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبي جميلة المفضل بن صالح ، عن محمد الحلبي ؛ و زُرارة ؛ و محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر ؛ أو أبي عبد الله عليه السلام « في قول الله عز وجل : « وَ أَدْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ » ، قال : إذا حلف الرجل فنسي أن يستثني فليستثن إذا ذكر » .

س ﴿٢٠﴾ ٢٠ - الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن الحسين - القلانسي (٤) - أو بعض أصحابه - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : للعبد أن يستثني في

١ - في الفقيه : «أي ضمير المظلوم» و المعنى أنّ المعتبر في اليمين قصد الخالف و يخص بما كان حقاً ، أو قصد الحقّ مطلقاً ، والخبر الآتي مفسر لهذا الخبر . (ملذ)

٢ - الكهف : ٢٢ .

٣ - لفظة «لا» تأكيدية .

٤ - المراد به أبو عبد الله الحسين بن المختار القلانسي الكوفي ، و هو واقفي ، له كتاب يرويه عنه حماد بن عيسى . و قال ابن عقدة عن علي بن الحسن : إنه كوفي ثقة ، و قال العلامة في الخلاصة : والاعتقاد عندي على الأول .

اليمين ما بينه وبين أربعين يوماً إذا نسي».

فق ﴿٢١﴾ ٢١ - عنه ، عن حماد بن عيسى ، عن عبدالله بن ميمون « قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : للعبد أن يستغني ما بينه وبين أربعين يوماً إذا نسي» (١).

ضع ﴿٢٢﴾ ٢٢ - عنه ، عن عليّ بن حديد ، عن مُرازم « قال : دخل أبو عبدالله عليه السلام يوماً إلى منزل مُعْتَبٍ وهو يريد العمرة فتناول لَوْحاً فيه كتابٌ فيه تسمية أرزاق العيال وما يخرج لهم فإذا فيه لفلان و فلان و فلان و ليس فيه استثناء ، فقال : من كتب هذا الكتاب و لم يستثن فيه؟! كيف ظنَّ أنه يتم؟! ثمَّ دعا بالدواة ، فقال : ألحق فيه : « إن شاء الله » ، فألحق فيه في كلِّ اسم « إن شاء الله » (٢).

١ - قال السيد المحقق شارح التافع : «أطبق الأصحاب على أنه يجوز للحالف الاستثناء في يمينه بمشيئة الله تعالى ، ونص الشيخ والمحقق و جماعة على أن الاستثناء بالمشيئة يقتضي عدم انعقاد اليمين ، و لم نقف لهم في ذلك على مستند سوى رواية السكوتي ، وهي قاصرة سنداً و متناً ، و من ثمَّ فضل العلامة في القواعد ، فحكم بانعقاد اليمين مع الاستثناء إن كان المحلوف عليه واجباً أو مندوباً و إلا فلا ، وله وجه وجيه ، لأنَّ غير الواجب و المندوب - وهو المباح - لا يعلم فيه حصول الشرط ، و هو تعلق المشيئة بخلاف الواجب و المندوب ، و يجب قصر الحكم أيضاً على ما إذا كان المقصود بالاستثناء التعليق ، لا مجرد التبرك ، فإنه لا يفيد شيئاً ، و حكم جدي في الزوضة بعدم الفرق لإطلاق التنص ، و المشهور أن الاستثناء إنَّما يقع باللفظ ، و استوجه العلامة في المختلف الاكتفاء بالنية ، و هو جيّد ، و رواية عبدالله بن ميمون مروoke ، لا نعلم بمضمونها قائلاً ، و أُجيب عنها بالحمل على ما إذا استثنى بالنية ، و أظهر الاستثناء قبل الأربعين ، و ضعفه ظاهر ، فإنه عند من يعتقد به لا يتقيد بالأربعين ، و نقل عن ابن عباس أنه كان يقول بجواز تأخير الاستثناء مطلقاً إلى أربعين يوماً ، و حكى عنه في الكشف أنه جوز الاستثناء (مطلقاً) و لو بعد سنة ما لم يجب». و قال العلامة المجلسي (ره) بعد نقل ذلك : أقول : تفصيل العلامة (ره) لا وجه له ، إذ الظاهر أن المراد بالمشيئة هنا ليس أمره تعالى بفعل و رضاه به ، بل تعلق إرادته سبحانه بوقوعه و تسبب أسبابه . ٢ - يدل على استحباب ثبت «إن شاء الله» في الكتابة .

صع ﴿٢٣﴾ ٢٣ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن -
الثوّقي، عن السّكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: من -
استثنى في بين فلا حنث عليه ولا كفارة».

صع ﴿٢٤﴾ ٢٤ - وعنه، عن علي، عن أبيه، عن الثوّقي، عن السّكوني، عن
أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من حلف سراً فليستن سراً، و
من حلف علانية فليستن علانية».

نق ﴿٢٥﴾ ٢٥ - محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد،
عن عثمان بن عيسى، عن أبي أيوب الخزاز «قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: لا
تحلفوا بالله صديقين ولا كاذبين فإنه يقول عز وجل: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً
لَأَيْمَانِكُمْ» (١)».

صع ﴿٢٦﴾ ٢٦ - عنه، عن علي، عن أبيه، عن الثوّقي، عن السّكوني، عن
أبي عبدالله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أجل الله أن يحلف به أعطاه الله
خيراً مما ذهب منه».

صع ﴿٢٧﴾ ٢٧ - عنه، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد،
عن يحيى بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي سلام المتعبد (٢) «أنه سمع أبا عبدالله عليه السلام يقول
لسدير: يا سدير من حلف بالله كاذباً كفر (٣)، ومن حلف بالله صادقاً أثم، إن -

↑
٢٨٢

١ - البقرة: ٢٢٤، والمُرْضَةُ فُتْلَةٌ بمعنى المفعول، كالمقبضة تطلق لما دون الشيء، و
للمعرض للأمر، ومعنى الآية على الأول: لا تجعلوا الله حاجزاً لما حلفتُم عليه من أنواع الخير،
فيكون المراد بالأيمان الأمور المحلوف عليها، وعلى الثاني ولا تجعلوه معرضاً لأيمانكم فتبتذلوه
بكثرة الحلف به. (البضاوي) وفي الكشف: سمي المحلوف يميناً لتلقبه باليمين.

٢ - في بعض نسخ الفقيه: «سلام بن سهم الشيخ المتعبد»، وفي بعضها: «سلام بن -
سهم الشيخ المعتمد»، وفي رجال العاقر: رجل يقال له: سلام بن سليم، وهو يروي عن
جعفر بن محمد عليه السلام ووضعه يعرف بسلام الطويل، وقالوا: إنه خراساني الأصل، توفي
حدود سنة ١٧٧. ٣ - أي هو مرتكب للكبيرة، خارج عن الإيمان المعتر فيه ترك
الكبائر، والإثم أيضاً على المشهور مأول بالكراهة الشديدة. (ملذ)

الله عز وجل يقول: «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ».

ص ٢٨ ﴿٢٨﴾ - أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: حدثني أبو جعفر عليه السلام أن أباه كانت عنده امرأة من الخوارج - أظنته قال: من بني حنيفة - فقال له مولى له: يا ابن رسول الله إن عندك امرأة تبرء من جدك، ففرضي لأبي أنه طلقها، فادعت عليه صداقها، فجاءت به إلى أمير المدينة تستعديه، فقال له أمير المدينة: يا علي إنا أن تخلف وإنا أن تعطها، فقال لي: يا بُنيِّ قم فأعطها أربع مائة دينار، فقلت له: يا أبا جعيل فإدك ألت محمًا؟ قال: بلى؛ ولكي أجلت الله تعالى أن أحلف به يمين صبر» (١).

س ٢٩ ﴿٢٩﴾ - عنه، عن علي بن الحكم - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: إذا ادعى عليك مال ولم يكن له عليك شيء فأراد أن يخلفك فإن بلغ مقدار ثلاثين درهماً فأعطه ولا تخلف، وإن كان أكثر من ذلك فأخلف ولا تعطه» (٢).

نق ٣٠ ﴿٣٠﴾ - عنه، عن عثمان بن عيسى، عن وهب بن عبد ربه، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: من قال: الله يعلم ما لم يعلم؛ اهتر ذلك عرشه إعظاماً له».

ص ٣١ ﴿٣١﴾ - عنه، عن ابن فضال، عن ثعلبة، عن أبي جميلة المفضل بن صالح، عن أبان بن تغلب «إذا قال العبد: «علم الله» و كان كاذباً، قال الله عز وجل: أما وجدت أحداً تكذب عليه غيري؟!».

تداح ٣٢ ﴿٣٢﴾ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن -

١ - قال في النهاية: «يمين صبر» أي يمين أزرعها وحبس عليها، وكانت لازمة لصاحبها

من جهة الحكم.

٢ - قال المحقق: الأيمان الضادقة كلها مكروهة، و تناكد الكراهة في الغموس على اليسير

من المال، و قال في المسالك: المراد باليسير من المال ثلاثون درهماً فادون، والمستند رواية [علي

ابن] الحكم.

أبي عُمَيْر، عن منصور بن يونس، عن أبي حمزة^(١)، عن عليّ بن الحسين عليه السلام «قال: قال رسول الله ﷺ: لا تحلفوا إلا بالله، و من حلف بالله فليصدق، و من حلف له بالله فليرض، و من حلف له بالله فلم يرض فليس من الله في شيء»^(٢).

ح ﴿٣٣﴾ ٣٣ - عنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير - رفعه - «قال: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقول: أنا بريء من دين محمد، فقال رسول الله: وملك إذا برئت من دين محمد فعلى دين من تكون؟! قال: فما كلمه رسول الله ﷺ حتى مات».

ضع ﴿٣٤﴾ ٣٤ - و عنه، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عتبة، عن يونس بن طبيان «قال: قال لي: يا يونس لا تحلف بالبرّة ميتاً فإنه من حلف بالبرّة ميتاً صادقاً أو كاذباً فقد برئ ميتاً».

ضع ﴿٣٥﴾ ٣٥ - محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن - محمد، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن أبان بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أبي - عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: إذا حلف الرجل على شيء والذي حلف عليه إتيانه خير من تركه، فليأت الذي هو خير و لا كفارة عليه، فإنما ذلك من خطوات الشيطان»^(٣).

د ﴿٣٦﴾ ٣٦ - عنه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد

١ - يعني الثمالي، و رواه أبو يحيى؛ يقال له: بزرج، و قيل: أبو سعيد، كوفي ثقة. روى عن الصادق و الكاظم عليهما السلام. ٢ - أي من المحبة والولاية و القرب بل الإيمان ببعض معانيه. (ملذ) ٣ - الضابط في متعلق اليمين على المشهور أن يكون راجحاً ديناً أو دنيماً أو مساوي الطرفين، فتي كان مرجوحاً في الدين أو الدنيا لم ينعقد، و يستفاد من الرواية أنّ الأولوية متبوعة، و لو طرأت بعد اليمين، فلو كان البرّ أولى في الابتداء، ثم صارت المخالفة أولى أتبع و لا كفارة، و أسند الشهيد في الدروس هذا الحكم إلى الأصحاب مؤذناً بالاتفاق عليه. (ملذ) أقول: و سيأتي الخبر بسند آخر موثق كالصحيح عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله.

ابن سنان - عمن رواه - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَتَى ذَلِكَ فَهُوَ كَقَارَةِ يَمِينِهِ وَ لَهُ حَسَنَةٌ » (١).

ح ﴿٣٧﴾ ٣٧ - وعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن الثُّمَّان ، عن سعيد الأعرج (٢) « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يَحْلِفُ عَلَى الْيَمِينِ (٣) فَيَرَى أَنَّ تَرْكَهَا أَفْضَلُ وَإِنْ لَمْ يَتْرِكْهَا خَشِيَ أَنْ يَأْتُمَّ أَيْتْرَكَهَا ؟ فَقَالَ : أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم : « إِذَا رَأَيْتَ خَيْرًا مِنْ يَمِينِكَ فَذَعْهَا » .

ضع ﴿٣٨﴾ ٣٨ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن - محمد ، عن الوشاء ، عن عبد الله بن سنان « قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يجوز يمين في تحليل حرام ، ولا تحريم حلال ، ولا قطيعة رجم » .

هـ ﴿٣٩﴾ ٣٩ - الحسن بن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الزبيع - الشامي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا يجوز يمين في تحليل حرام ، ولا تحريم حلال ، ولا قطيعة رجم » (٤).

صح ﴿٤٠﴾ ٤٠ - أحمد بن محمد (٥) ، عن إسماعيل بن سعد الأشعري ، عن أبي - الحسن الرضا عليه السلام « قال : سألت عن رجل حلف في قطيعة رجم ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا نذر في معصية ، ولا يمين في قطيعة رجم . قال : وسألت عن رجل حلفه السلطان بالطلاق وغير ذلك فحلف ، قال : لا جناح عليه ؛ و سألت عن رجل يخاف على ماله من السلطان فيحلف لينجو به منهم ، قال : لا

١ - اليمين خلاف اليسار ، وإثنا سمي القسم يميناً لأنهم كانوا يتسامحون بأيامهم حالة التحالف ، وقد سمي المحلوف عليه يميناً لتلبسه بها ، ومن الحديث : « من حلف على يمين فرأى خيراً منها - الخير » . (المغرب)

٢ - الظاهر هو سعيد بن عبد الرحمن ، وقيل : ابن عبد الله الأعرج السمان أبو عبد الله التيمي ، كوفي ثقة ، له كتاب .

٣ - أي على شيء . ٤ - ظاهره عدم انعقاد اليمين في ترك مطلق الحلال ، و لعله محمول على الزاحج ديناً أو دنيماً . (ملذ) ٥ - يعني أبا جعفر الأشعري .

جُنَاحَ عَلَيْهِ . وَ سَأَلْتُهُ : هَلْ يَحْلِفُ الرَّجُلُ عَلَى مَالِ أَخِيهِ كَمَا يَحْلِفُ عَلَى مَالِهِ ؟
قال : نعم « (١) » .

ص ٤١ ﴿ ٤١ ﴾ - محمد بن يعقوب ، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ (٢) ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قال : قال : لا يمين لولدٍ مع والده ، ولا للمرأة مع زوجها ، ولا للمملوك مع سيده » (٣) .

ح ٤٢ ﴿ ٤٢ ﴾ - عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا يمين لولدٍ مع والده ، ولا لمملوكٍ مع مولاه ، ولا للمرأة مع زوجها ، ولا نذر في معصية ، ولا يمين في قطيعة » .

ث ٤٣ ﴿ ٤٣ ﴾ - أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بكير (*) عن زُرَّارَةَ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام « قال : قلت له : الرَّجُلُ يَحْلِفُ بِالْأَيْمَانِ الْمَغْلُظَةِ أَنْ لَا يَشْتَرِي لِأَهْلِهِ شَيْئًا ، قَالَ : فَلْيَشْتَرِ لَهُمْ وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ » .

ص ٤٤ ﴿ ٤٤ ﴾ - عنه ، عن عليّ بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن أبي- الصَّبَّاحِ « قال : والله لقد قال لي جعفر بن محمد عليه السلام : إِنَّ اللَّهَ عَلَّمَ نَبِيَّهُ التَّزْيِيلَ

↑
٢٨٥

١ - يدلّ على جواز الحلف على ماله أو مال غيره تورية ، لينقذ المالك من الغاصب ويخلصه منه ، وعليه الفتوى . (ملذ) * - كذا ، وبأني مثله برقم ٥٣ وفيه : «ابن فضال ، عن علي ابن الحسن بن رباط ، عن ابن بكير» ، وفي الكافي مثل ما في المتن . ٢ - يعني عبدالله بن ميمون . ٣ - ظاهره بطلانها بدون الإذن ، كما هو مختار جماعة ، منهم الشهيد الثاني - رحمه الله - لنفي اليمين مع أحد الثلاثة المحمول على نفي الصحة ، لأنه أقرب مجازات إلى نفي المهية ، والمشهور أن الإذن ليس شرطاً في صحتها ، بل التهي مانع منها ، ويظهر فائدة القولين فيما لو زالت ولاية الثلاثة قبل الحلّ ، كما إذا وقع فراق الزوج أو عتق العبد ، أو موت الأب ، فعلى المشهور ينعقد اليمين ، وعلى مختار الشهيد الثاني (ره) يبطل ؛ وأما التذر فاشترط إذن الزوج والمولى المشهور بين المتأخرين ، وألحق بها العلامة والشهيد الأب ، ولا نصّ فيه في شيء منها ؛ إلاّ التروايات الواردة بلفظ اليمين ، وشموله للتذر مشكل ، وإن أشعر به بعض الأخبار . (ملذ)

والتأويل، فعلمه رسول الله ﷺ علينا ﷺ، قال: وعلمنا الله^(١)، ثم قال: ما صنعتُم من شيءٍ أو حلفتم عليه من يمينٍ في تقيةٍ فأنتم منه في سعةٍ.»

ضع ﴿٤٥﴾ ٤٥ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن عبدالله بن القاسم، عن عبدالله بن سينان «قال: قال أبو عبدالله ﷺ: لا يمين في غضب، ولا في قطيعة رجم، ولا في جبر، ولا في إكراه، قال: قلت: أصلحك الله فما فرق بين الإكراه والجبر؟ قال: الجبر من السلطان ويكون الإكراه من الزوجة والأم والأب، وليس ذلك بشيء»^(٢).

صح ﴿٤٦﴾ ٤٦ - الحسن بن محبوب، عن سعد بن أبي خلف «قال: قلت لأبي الحسن موسى ﷺ: إني كنت اشتريت أمه سراً من امرأتي وإنه بلغها ذلك فخرجت من منزلي وأبث أن ترجع إلي منزلي، فأتيتها في منزل أهلها، فقلت لها: إن الذي بلغك باطلٌ، وإن الذي أتاك بهذا عدوٌّ لك أراد أن يستفزك^(٣) فقالت: لا والله لا يكون شيء بيني وبينك خيراً أبداً حتى تحلف لي بعق كل جارية، وصدقة مالك إن كنت اشتريت جارية، وهي في ملكك اليوم، فحلفت لها بذلك، فأعادت اليمين، وقالت لي: فقل: كل جارية لي الساعة فهي حرة، فقلت لها: كل جارية لي الساعة فهي حرة، وقد اعترلت جاريتي وهمت أن أعتقها وأزوجهها لهواي فيها، فقال لي: ليس عليك فيما أحلفتك عليه شيء، و أعلم أنه لا يجوز عتق ولا صدقة إلا ما أريد به وجه الله و ثوابه.»

ضع ﴿٤٧﴾ ٤٧ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد،

١ - في الكافي: «و علمنا والله»، فيمكن أن يقرء بالتخفيف والتشديد، و على الثاني ضمير

الفاعل راجع إلى «علي ﷺ».

٢ - في التفرقة بين الجبر والإكراه، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : يظهر منه تعميم في الجبر، وأنه لا يشترط خوف الضرر الشديد، بل يكفي فيه ما يصير سبباً لعدم قصده إلى اليمين.

٣ - استفزه أي استخفه و أخرجه من داره. (القاموس) والمراد أن يملكك على الفيظ

عن علي بن حديد - عن بعض أصحابنا - عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : الأيمان ثلاثة : يمين ليس فيها كفارة ، و يمين فيها كفارة ، و يمين غموس توجب التار^(١) ، فاليمين التي ليس فيها كفارة : الرَّجُلُ مَجْلِفٌ عَلَى بَابِ بَرٍّ^(٢) أَنْ لَا يَفْعَلَهُ ، فكفارته أَنْ يَفْعَلَهُ ، واليمين التي تجب فيها الكفارة : الرَّجُلُ مَجْلِفٌ عَلَى بَابِ مَعْصِيَةٍ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ فَيَفْعَلَهُ ، فتجب عليه فيه الكفارة ، واليمين الغموس التي توجب التار : الرَّجُلُ مَجْلِفٌ عَلَى حَقِّ امْرَأَةٍ مُسْلِمٍ ، عَلَى حَبْسِ مَالِهِ » .

٤٨ ﴿ ٤٨ ﴾ - الحسين بن سعيد ، عن أحمد بن محمد^(٣) ، عن حماد بن عثمان ، عن محمد بن أبي الصباح^(٤) « قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : إِنْ أُمِّي تَصَدَّقَتْ عَلَيَّ بِنَصِيبِهَا فِي دَارٍ ، فَقُلْتُ لَهَا : إِنْ الْقَضَاءُ لَا يَجِيزُونَ هَذَا وَلَكِنْ اكْتَبِيهِ شِرْكَ ، فَقَالَتْ : اصْنَعِ مِنْ ذَلِكَ مَا بَدَلَكَ فِي كُلِّ مَا تَرَى أَنَّهُ يَسُوعُ لَكَ ، فَتَوَقَّعْتُ ، فَأَرَادَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ أَنْ يَسْتَحْلِفَنِي أَيَّ قَدِ نَقَدْتُهَا الثَّمَنُ ، وَ لَمْ أَنْقِدْهَا شَيْئاً فَمَا تَرَى ؟ قَالَ : احْلِفِي لَهَا » .

٤٩ ﴿ ٤٩ ﴾ - عنه ، عن حماد^(٥) ، عن ابن المغيرة ، عن ابن سنان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرَّجُلِ يَقْسِمُ عَلَى

١ - في النهاية : فيه «اليمين الغموس تذرُّ الديار تلاقح» هي اليمين الكاذبة الفاجرة كالتي يقطع بها الخالف مال غيره ، سميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في الإثم ، ثم في التار ، و فعول للمبالغة - انتهى . و قال الفيتومي في المصباح : اليمين الغموس - بفتح الغين - اسم فاعل لأنها تغمس صاحبها في الإثم لأنه حلف كاذباً على علم منه - إلى أن قال - : و أمر غموس أي شديد .
٢ - كذا في التسخ ، و في الكافي : « مجلف بالله على باب بر - إلخ » .

٣ - المراد به ابن أبي نصر البرزطي .

٤ - كذا في الفقيه أيضاً ، و قيل : الصواب ظاهراً «محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح» و نقل العلامة رواية أبي الصباح الكنائي عن أبي الحسن عليه السلام وكان من أصحاب الصادقين عليهم السلام .

و قيل : إن الصواب : «محمد بن الصباح» و لفظه «أبي» زائدة ، و هو من أصحاب الكاظم عليه السلام كما في «ست و جش و سه» ، و هو ثقة ، و عليه فالسند صحيح لا مجهول .

٥ - يعني ابن عيسى الجهني البصري . و ابن سنان هو «عبدالله» ، و السند صحيح .

٢٨٧ ↑

الرَّجُلِ فِي الطَّعَامِ يَأْكُلُ مَعَهُ فَلَمْ يَأْكُلْ ، هَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كَفَّارَةٌ ؟ قَالَ : « لَا » (١) .
 صح (٥٠) ﴿ ٥٠ - عنه ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم « قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : أما سمعت بطارق ؟ إنَّ طارقاً كان نحاساً بالمدينة ، فأتى أبا جعفر عليه السلام فقال : يا أبا جعفر ، إني هالكٌ ؛ إني هالك ، إني حلفت بالطلاق والعِتاق والتذور ، فقال له : يا طارق إنَّ هذه من خطوات الشيطان » .

فق (٥١) ﴿ ٥١ - عنه ، عن فضالة ، عن أبان ، عن زرارة ؛ وعبد الرحمن ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل قال : هو محرم بحجة إن لم يفعل كذا وكذا فلم يفعله ، قال : ليس بشيء » (٢) .

صح (٥٢) ﴿ ٥٢ - عنه ، عن القاسم ، عن علي (٣) ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : لا يمين في معصية الله ، ولا في قطعة رجم » .

فق (٥٣) ﴿ ٥٣ - عنه ، عن ابن فضال ، عن علي بن الحسن بن رباط ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : قلت له : الرَّجُلُ يَحْلِفُ بِالْأَيْمَانِ الْمُغْلَظَةِ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ لِأَهْلِهِ شَيْئاً ، قَالَ : فليشتر لهم وليس عليه في يمينه شيء » (٤) .

صح (٥٤) ﴿ ٥٤ - عنه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي « قال : كلُّ يمين لا يُراد بها وجه الله فليس بشيء ، في طلاق ولا غيره » (٤) .

صح (٥٥) ﴿ ٥٥ - عنه ، عن القاسم بن محمد ، عن أبان بن عثمان ، عن

١ - المشهور استحباب العمل بيمين المناشدة ، وفي التحرير : يمين المناشدة لا تنعقد ، هي أن يقسم عليه غيره ، فلو قال : أسألك الله ، أو أقسم عليك بالله ، وقصد اليمين لم ينعقد ولا يجب الكفارة .
 ٢ - إما للمرجوحية ، أو لعدم التلقظ باليمين . (ملذ)

٣ - يعنى الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد الجوهري ، عن علي بن أبي حمزة البطائني .

٤ - ظاهره اشتراط القرية في اليمين ، وهو خلاف المشهور ، وقيل : لعل المراد باليمين التذر ، فإنه يشترط فيه القرية إجماعاً ، أو المراد أن لا يكون يمينه باسم الله ، بل بالطلاق والعِتاق وغير ذلك . (ملذ) * - مر الخبر مثله برقم ٤٣ ، وفيه : «ابن فضال ، عن ابن بكير» كما في الكافي .

عبدالرحمن بن أبي عبدالله « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل حَلَفَ أن ينحر ولده ، قال : ذلك من خُطوات الشَّيطان » (١) .

مع ﴿٥٦﴾ ٥٦ - وعنه ، عن القاسم بن محمد ، عن عليّ ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرَّجل يقول : هو يهوديٌّ أو نصرانيٌّ إن لم يفعل كذا وكذا ، قال : ليس بشيءٍ » (*) .

↑
٢٨٨

نق ﴿٥٧﴾ ٥٧ - عنه ، عن القاسم بن محمد ؛ وفضالة ، عن أبان ، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إذا حَلَفَ الرَّجل على شيءٍ والذي حلف إتيانه خيرٌ من تركه فليأت الذي هو خيرٌ ولا كفارة عليه ، وإنما ذلك من خُطوات الشَّيطان » (٢) .

نق نوح ﴿٥٨﴾ ٥٨ - عنه ، عن ابن أبي نجران ، عن ابن أبي عمير ، عن عليّ بن - إسماعيل ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في قول الله عزَّ وجلَّ : « وَلا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ » (٣) ، قال : هو إذا دُعيت لِصُلحٍ بين اثنين لا تغلَّ عليّ مِمَّن أن لا أفعل .» .

مع ﴿٥٩﴾ ٥٩ - عنه ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم « قال : سألت

١ - سيأتي الخبر بسند آخر عن القاسم بن محمد الجوهري في باب التذور تحت رقم ٥٩ .

٢ - هذا الحديث قد تقدّم تحت رقم ٣٥ من الباب بطريق آخر عن عبدالرحمن .

٣ - تمام الآية : « وَلا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ »

البقرة : ٢٢٤ . و اختلف في تفسيرها ، فقيل : المعنى لا تجعلوا الله حاجزاً لما حلفتم عليه من إيقاع الخير ، فالمراد بالأيمان الأمور المحلوف عليها ، و «أن» مع صلتها عطف تيان لها ، واللام صلة «عرضة» ، وقيل : اللام للتعليل ، و يتعلق «أن» بالفعل أو بـ «عرضة» ، أي : و لا تجعلوا الله عرضة لأن تبرُّوا لأجل أيمانكم به ، وقيل : المعنى لا تجعلوه معرضاً لأيمانكم ، فنتبدلوه بكثرة الخلف به ، و «أن تبرُّوا» علة التهي ، أي أنها كم عنه إرادة برِّكم و تقواكم و إصلاحكم بين الناس ، فإنَّ الحلاف بجزء على الله ، والمجترء على الله لا يكون برّاً متقيّاً و لا موثقاً به في إصلاح ذات البين . و الخبر يدلُّ على الأوّل ، كما أنه أظهر بحسب اللفظ أيضاً ، و قد مرّ ما يؤيد الأخير ، و يمكن إرادتها من الآية لاشتغالها على البطون . (ملذ) * - مز الخبر عن يونس برقم ٤ مع بيانه .

أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة حَلَفَتْ لِزَوْجِهَا بِالْعِتَاقِ وَالْمَهْدِيِّ إِنْ هُوَ مَاتَ أَنْ لَا تَتَزَوَّجَ بَعْدَهُ أَبَدًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ، فَقَالَ: تَبِيعَ مَلُوكُهَا، إِنِّي أَخَافُ عَلَيْهَا - الشَّيْطَانَ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا فِي الْحَقِّ شَيْءٌ^(١)، فَإِنْ شَاءَتْ أَنْ تَهْدِيَ هَدِيًّا فَعَلْتُ^(٢).

٦٠ ﴿٦٠﴾ - ٦٠ - عَنْهُ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ هِشَامِ الْمُرَادِيِّ « قَالَ : قَدِمْتُ مِنْ مِصْرَ وَمَعِيَ رَقِيقٌ لِي ، فَمَرَرْتُ بِالْعَاشِرِ فَسَأَلَنِي فَقُلْتُ : هُمْ أَخْرَازُ كُلِّهِمْ ، قَدِمْتَ الْمَدِينَةَ فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فَأَخْبَرْتَهُ بِقَوْلِي لِلْعَاشِرِ ، فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ »^(٣).

٦١ ﴿٦١﴾ - ٦١ - عَنْهُ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ : إِنْ اشْتَرَيْتُ فَلَانَةً أَوْ فَلَانًا فَهِيَ حُرٌّ ، وَإِنْ اشْتَرَيْتُ هَذَا الثَّوْبَ فَهِيَ فِي الْمَسَاكِينِ ، وَإِنْ نَكَحْتُ فَلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ ، قَالَ : لَيْسَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِشَيْءٍ لَا يُطَلَّقُ إِلَّا مَا يَمْلِكُ ، وَلَا يَبْصُقُ إِلَّا بِمَا يَمْلِكُ ، وَلَا يُعْتَقُ إِلَّا مَا يَمْلِكُ ».

٦٢ ﴿٦٢﴾ - ٦٢ - عَنْهُ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ حَلَفَتْ بِعَتَقِ رَقِيقِهَا، أَوْ الْمَشِيِّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ؛ أَنْ لَا تَخْرُجَ إِلَى زَوْجِهَا أَبَدًا، وَهُوَ بِلَدِّ غَيْرِ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ بِهَا، فَلَمْ يَرْسَلْ إِلَيْهَا نَفَقَةً وَاحْتَاجَتْ حَاجَةَ شَدِيدَةً وَ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى نَفَقَةٍ، فَقَالَ: إِنِّهَا وَإِنْ كَانَتْ غَضَبِي فَإِنَّهَا حَلَفَتْ حَيْثُ حَلَفْتُ وَ هِيَ تَنْوِي أَنْ لَا تَخْرُجَ إِلَيْهِ طَائِعَةً وَ هِيَ

١ - أي يجوز لها بيعه، أو أمرها بالبيع لثلاث يقع بينها وبين المملوك شيء، فالمراد بقوله: «إني أخاف عليها الشيطان» ذلك، أو المعنى يبيعهما قبل التزويج، فإني أخاف أن يفسد الشيطان الأمر عليه بأن يفري سلاطين الجور لإيذائه، أو أخاف أن يوسوس إليه شيطان الانس والجن فيظن أنه حرّ وقد مرّ مكانه «و لكتي أخاف عليها السلطان» وهو أظهر. (كذا في الملاذ)

٢ - سياتي الخبر في آخر الباب تحت رقم ١١٥.

٣ - تقدّم الخبر بلفظ آخر تحت رقم ٤٨ من العتق، ولا يخفى أنه لا يناسب نقله هنا بل

تستطيع ذلك، ولو علمت أن ذلك لا ينبغي لها لم تحلف، فلتخرج إلى زوجها وليس عليها شيء في يمينها، فإن هذا أبر» (١).

مع ﴿٦٣﴾ ٦٣ - أحمد بن محمد، عن محمد بن سهل، عن ابن سنان (٢)، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون عليه الدين فيحلفه غريمه بالأيمان المغلظة أن لا يخرج من البلد، قال: لا يخرج حتى يعلمه، قال: قلت: إن أعلمه لم يدعه؟ قال: إن كان عليه ضرر أو على عياله فليخرج ولا شيء عليه».

مع ﴿٦٤﴾ ٦٤ - علي بن مهزيار «قال: كتب رجل إلى أبي جعفر عليه السلام يحكي له شيئاً، فكتب عليه السلام إليه: والله ما كان ذلك وإني لأكره أن أقول: «والله» على حال من الأحوال، ولكنه غمّي أن يقول ما لم يكن» (٣).

مع ﴿٦٥﴾ ٦٥ - محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن إسحاق، عن القاسم ابن محمد، عن أبيه، عن جدّه الحسن بن راشد، عن محمد العطار «قال: سافرت مع أبي جعفر عليه السلام إلى مكة فأمر غلامه بشيء فخالفه إلى غيره، فقال أبو جعفر عليه السلام: والله لأضربنك يا غلام، قال: فلم أره ضربه، فقلت: جعلت فداك إنك حلفت لتضربن غلامك فلم أرك ضربته، فقال: أليس الله يقول: «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى (٤)»».

٢٩٠ ↑

مع ﴿٦٦﴾ ٦٦ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر،

١ - أي مخالفة اليمين.

٢ - المراد به محمد بن سنان الزاهري، والأصل هو محمد بن الحسن بن سنان مولى زاهر، توفي أبوه الحسن وهو طفل؛ وكفله جدّه سنان فنسب إليه، وكان ضعيفاً، قال الفضل بن شاذان: «لا أحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان»، وكان من أصحاب الرضا عليه السلام.

٣ - يدلّ على أنّ كتابة اليمين بغير مصلحة مرجوح كالتلفظ بها. (ملذ)

٤ - البقرة: ٢٣٧. وفي بعض النسخ: «أقرب إلى التقوى» ولعله من التشاخ، وبمحتمل

التقل بالمعنى، والخبر يدلّ على جواز الحلف للتهديد ثمّ المخالفة. (ملذ)

عن جميل ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألتُه عما يُكفّر من الأيمان ؟ فقال : ما كان عليك أن تفعله فحلفت أن تفعله ثم فعلته فليس عليك شيء ، وما لم يكن واجباً أن تفعله فحلفت أن لا تفعله ، ثم فعلته ، ف عليك الكفارة »^(١) .

ص ٦٧ ﴿٦٧﴾ ٦٧ - محمد بن يعقوب ، عن عِدّة من أصحابنا ، عن سهل بن - زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر^(٢) ، عن ثعلبة ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : كلُّ ميمٍ حلفتَ عليها أن لا يفعلها بما له فيه منفعة في الدنيا والآخرة^(٣) فلا كفارة عليه ، وإنما الكفارة في أن يحلف الرجل : «والله لا أُرني» «والله لا أشرب»^(٤) «والله لا أخون» وأشباه هذا ؛ «و لا أعصي» ثم فعل فعليه - الكفارة .»

ص ٦٨ ﴿٦٨﴾ ٦٨ - الحسن بن محبوب ، عن عبدالرحمن بن الحجاج « قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : ليس كلُّ ميمٍ فيها كفارة ، أمّا ما كان منها ممّا أوجب الله عزّ وجلّ عليك أن تفعله فحلفت أن لا تفعله ففعلته ، فليس عليك فيه الكفارة ، وأمّا ما لم يكن ممّا أوجب الله عليك أن تفعله فحلفت أن لا تفعله ففعلته فإنّ عليك فيه الكفارة »^(٥) .

ص ٦٩ ﴿٦٩﴾ ٦٩ - أحمد بن محمد ، عن سعد بن سعد ، عن محمد بن القاسم بن - الفضيل ، عن حمزة بن حمران ، عن داود بن فرّقد ، عن حمران « قال : قلت لأبي - جعفر ؛ و أبي عبدالله عليه السلام : الميم التي تليزني فيها الكفارة ؟ فقالا : ما حلفتَ عليه ممّا لله فيه طاعة أن تفعله فلم تفعله فعليك فيه الكفارة ، و ما حلفتَ عليه

١ - يحتمل أن يكون المراد بالواجب الزاجح ، فحمل على ما لم يكن مرجوحاً .

٢ - في الكافي : «عن سهل بن زياد ؛ و محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر - الخ» فالتسند صحيح ، والمراد بثعلبة ثعلبة بن ميمون ، و كان من الفقهاء الأجلة .

٣ - الواو بمعنى «أو» .

٤ - فيه سقط ، و في الكافي بزيادة «والله لا أسرق» .

٥ - ظاهره انعقاد الميم على المباح .

مَتَا لِيهِ فِيهِ الْمَعْصِيَةُ فَكَفَّارَتُهُ تَرَكُهُ ، وَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْصِيَةٌ وَ لَا طَاعَةٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ» (١).

٢٩١ ↑
 مج ٧٠ ﴿٧٠﴾ - الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن ابن مسكان ، عن حمزة بن حمران ، عن زرارة « قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أَيُّ شَيْءٍ أَلْذِي فِيهِ الْكُفَّارَةُ مِنَ الْإِيمَانِ ؟ فَقَالَ : مَا حَلَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا فِيهِ الْبِرُّ فَعَلِيهِ الْكُفَّارَةُ إِذَا لَمْ تَفِ بِهِ ، وَ مَا حَلَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا فِيهِ الْمَعْصِيَةُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهِ الْكُفَّارَةُ إِذَا رَجَعْتَ عَنْهُ ، وَ مَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ بِرٌّ وَ لَا مَعْصِيَةٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ » (٢).

ضع ٧١ ﴿٧١﴾ - محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد ، عن مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْوَشَاءِ ، عَنِ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْسِمُ عَلَى الرَّجُلِ فِي الطَّعَامِ لِأَكْلٍ فَلَمْ يَطْعَمْ فَهَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كَفَّارَةٌ ؟ وَ مَا الْبَيْمِنُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الْكُفَّارَةُ ؟ فَقَالَ : الْكُفَّارَةُ فِي الَّذِي يَحْلِفُ عَلَى الْمَتَاعِ أَنْ لَا يَبِيعَهُ وَ لَا يَشْتَرِيهِ ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَكْفُرُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ ، وَالَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ إِتْيَانَهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ فَمَا أَلْذِي هُوَ خَيْرٌ وَ لَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ ، إِذَا ذَلِكَ مِنْ خُطُوءَاتِ الشَّيْطَانِ » (٣).

سد ٧٢ ﴿٧٢﴾ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن بن عليّ الوشاء ، عن عبد الله ابن سنان - عن رجل - عن عليّ بن الحسين عليهما السلام « قال : إِذَا أَقْسَمَ الرَّجُلُ عَلَى أَخِيهِ فَلَمْ يَبْرَأْ قِسْمَهُ فَعَلَى الْمُقْسِمِ كَفَّارَةٌ بَيْنَ » (٤).

١ - يمكن حمل الطاعة والمعصية على ما يشمل المندوب والمكروه ، و على التقادير يدلّ على

عدم انعقاد البين على المباح . (ملذ)

٢ - لا خلاف ظاهراً بين الأصحاب في انعقاد البين على المباح ، كما هو ظاهر خبر عبدالرحمن ، و ظاهر هذين الخبرين أيضاً عدم الانعقاد ، و الحمل على ما إذا كان مرجوحاً دينياً أو دينياً بعيداً ، بل الظاهر من أكثر أخبار الباب لزوم الرجحان في الانعقاد . (ملذ)

٣ - ظاهره أيضاً انعقاد البين على المباح .

٤ - في المسالك : هذا قول لبعض العامة ، و حمله الشيخ على الاستحباب مع أنّ إرسالها

ضع ﴿٧٣﴾ ٧٣ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن بُنان بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن المغيرة ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كلُّ يمين فيها كفارة إلا ما كان من طلاق أو عتاق ، أو عهد أو ميثاق » (١) .

٢٩٢ ↑

ضع ﴿٧٤﴾ ٧٤ - عنه ، عن سهل بن الحسن ، عن يعقوب بن إسحاق الضبي ، عن أبي محمد الإرمي (٢) ، عن عبدالله بن الحكم ، عن عيسى بن عطية « قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : إني آليت أن لا أشرب من لبن عتري ، و لا آكل من لحمها فبعثها ، و عندي من أولادها ، فقال : لا تشرب من لبنها و لا تأكل من لحمها فإتها منها » (٣) .

ضع ﴿٧٥﴾ ٧٥ - عنه ، عن أبي عبدالله الرّازي (٤) ، عن الحسن بن عليّ بن أبي - حمزة ، عن أبي بكر الإرمي « قال : كتبتُ إلى العبد الصّالح عليه السلام : جعلتُ فداك إنّه كان لي على رجل دراهم فجددني فوقعتُ له عندي دراهم فأقبض من تحت يدي مالي عليه و إن استحلّني خلّفتُ أن ليس له عليّ شيء ؟ قال : نعم فأقبض

← يمنع من الإيجاب . (ملذ)

١ - المراد بالعهد والميثاق وعد بغير يمين .

٢ - كذا في النسخ ، والظاهر أنّ الضواب «أبي عمران» و هو موسى بن رنجويه الإرمي ، الإرمي - بكسر الألف و سكون الزاء و فتح الميم و في آخرها نون - : هذه التسمية إلى بلاد الإرم و هي طائفة من الروم ، و قبل : قبيلة من الترك من ولد يافث ، خرج منها جماعة من المحدثين والعلماء ، منهم : عبدالله بن الحكم الإرمي .

٣ - في الدرّوس : لا يحنث في الشاة المحلوف على لحمها بلحم نسلها ، و كذا لبها ، و في النهاية : تسري إلى الولد ، و هو قول ابن الجنيد ، لرواية عيسى بن عطية عن الباقر عليه السلام ، والسند ضعيف - انتهى .

و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : في الخبر شيء آخر ، و هو اشتاله على انعقاد اليمين على المرجوح إلا أن يجعل على ما إذا كان في ترك الأكل والشرب منها مصلحة ، و إن كان نادراً .
٤ - يعني محمد بن أحمد الجاموراني .

من تحت يدك وإن استحلّك فأخلف له إنّه ليس له عليك شيء» (١).

ص ٧٦ ﴿٧٦﴾ - ٧٦ - وعنه ، عن أبي عبدالله ، عن الحسن بن علي^(٢) ، عن عبدالله ابن وّضاح « قال : كانت بيني وبين رجل من اليهود معاملة ، فخانني ألف درهم فقدمته إلى الوالي فأخلفته فحلف لي ، وقد علمت أنّه حلف لي ميميناً فاجرة^(٣) ، فوقع بعد ذلك له أرباح و دراهم كثيرة فأردت أن أقتص الألف درهم التي كانت لي عنده و حلفَ عليها ، فكتبت إلى أبي الحسن عليه السلام وأخبرته أنّي قد حلفت فحلف ، وقد وقع له عندي مالٌ فإن أمرتني أن آخذ منه الألف درهم التي حلفتَ عليها فعلتُ ، فكتب عليه السلام إليّ : لا تأخذ منه شيئاً إن كان ظلمك فلا تظلمه ، ولو لا أنك رَضيت بيمينه فأخلفته لأمرتك أن تأخذها من تحت يدك ، ولكتك رَضيت بيمينه فقد مضت اليمين بما فيها . فلم آخذ منه شيئاً وانتهيتُ إلى كتاب أبي الحسن عليه السلام » (٤).

ص ٧٧ ﴿٧٧﴾ - ٧٧ - عنه ، عن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم ابن عبد الحميد ، عن الخضر النخعي^(٥) « في الرجل يكون له على الرجل المال فيجحدّه ، قال : فإن استحلّفه فليس له أن يأخذ شيئاً ، وإن تركه و لم يستحلّفه فهو على حقه ».

ص ٧٨ ﴿٧٨﴾ - ٧٨ - عنه ، عن أبي إسحاق^(٦) ، عن عبد الرحمن بن حماد ، عن

١ - يدل على جواز التقاض ، وقوله : «فوقعت له عندي دراهم» المراد الوقوع دون أن يكون عنده بالأمانة لأنه لا يجوز للأمين ذلك كما مرّ في خبر ، كذلك إن استحلّفه فحلف المديون كما في الخبر الآتي . وفي التقاض كلام عن الصادق عليه السلام ، فن أراد الاطلاع فليراجع المجلد السادس ص ٢١٩ و ٢٢٠ «باب الديون وأحكامها» ، وفيه : «قال : نعم ، ولكن لهذا كلام يقول : أَللّهم إني آخذ هذا المال - إلخ» .

٢ - هو ابن عليّ بن أبي حمزة البطائي ، و رواه الجامعوراني المتقدّم ذكره .

٣ - أي ميميناً كاذبة . ٤ - أي عملتُ به و لم أنجاوزْ عنه .

٥ - المذكور في أصحاب الصادق عليه السلام . ٦ - هو إبراهيم بن هاشم القمي .

إبراهيم بن عبد الحميد - عن بعض أصحابنا - « في الرَّجُل يكون له على الرَّجُل مالٌ فيجحدُه إِيَّاهُ فيحلفُ يمينَ صبرٍ^(١) أن ما له عليه شيءٌ؟ قال: لا ليس له أن يطلب منه، وكذلك إن احتسبه عند الله فليس له أن يطلبه منه ».

ضع ﴿٧٩﴾ ٧٩ - محمد بن يعقوب، عن علي، عن أبيه، عن الثَّوْقَلِيِّ، عن - السَّكُونِيِّ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: مَنْ حَلَفَ فقال: لا وَ رَبِّ الْمُصْحَفِ فَحَيْثُ فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ وَاجِدَةٌ »^(٢).

بجهد ﴿٨٠﴾ ٨٠ - الحسين بن سعيد، عن علي بن التَّعَمَّانِ، عن عبد الله بن - مُسْكَانٍ، عن عَلَاءِ بَيْتَاعِ السَّابَرِيِّ « قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأةٍ اسْتَوْدَعَتْ رَجُلًا مَالًا، فَلَمَّا حَضَرَهَا الْمَوْتُ، قَالَتْ لَهُ: إِنَّ الْمَالَ الَّذِي دَفَعْتُهُ إِلَيْكَ لِفُلَانَةٍ، فَاتَتْ الْمَرْءَةَ فَأَتَى أَوْلِيَاؤُهَا الرَّجُلَ فَقَالُوا لَهُ: إِنَّهُ كَانَ لِصَاحِبَتِنَا مَالًا لَا نَرَاهُ إِلَّا عِنْدَكَ، فَاحْلِفْ لَنَا مَا لَنَا قَبْلَكَ شَيْءٌ؛ أَمْ يَحْلِفُ لِمَنْ؟ قال: إن كانت مأمونةً عِنْدَهُ فَلْيَحْلِفْ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَّهَمَةً فَلَا يَحْلِفْ وَيَضَعُ الْأَمْرَ عَلَى مَا كَانَ^(٣) فَإِنَّا لَهَا مِنْ مَالِهَا ثَلَاثَةٌ »^(٤).

١ - «يمين صبر» أي ما ألزم بها وحبس عليها، وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم.

٢ - لا اثنين باعتبار الرَّبِّ والمصحف.

٣ - «و يضع الأمر على ما كان» أي يخبرهم بالحال، أو يضع الأمر على ما كان في صورة علمهم به، وهو إنفاذ الثلث فقط، فيقر بما زاد عليه ويحلف توريةً، ويمكن العطف على المنفي فينسحب عليه التثني. وقال في المختلف: قال الشيخ في النهاية: من أودع عند إنسان مالاً وذكر أنه لإنسان بعينه ثم مات فجاء ورثته يطالبون بالوديعة، فإن كان الموصي ثقةً عنده جاز له أن يحلف أنه ليس عنده شيء، ويوصل الوديعة إلى صاحبها، وإن لم يكن ثقةً عنده وجب أن يرد الوديعة إلى ورثته. وقال ابن إدريس: يجوز له أن يحلف أنه ليس عنده شيء، ويوصل الوديعة إلى صاحبها الذي أقر المودع بأنها له، سواء كان المودع ثقةً أو غير ثقة. والحق ما قاله الشيخ؛ لأن قول الموصي يعطي أن القول على سبيل الوصية أو الإقرار في المرض، وقد يتنا فيما تقدم الحق في ذلك. (ملذ)

٤ - لوصيتها لفلانة، وسيأتي الخبر في المجلد التاسع «باب الإقرار في المرض» من كتاب

الوصايا تحت رقم ٧.

نق ﴿٨١﴾ ٨١ - أحمد بن محمد، عن ابن قَصَّال، عن حَفْص؛ و غير واحدٍ من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سئل عن الرَّجُلِ يقسم على أخيه، قال: ليس عليه شيءٌ، إنَّما أراد إكرامه».

ضع ﴿٨٢﴾ ٨٢ - محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن -
التوفليّ، عن السكونيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قيل له: فعلت كذا وكذا؟ فقال: لا والله ما فعلته؛ وقد فعله، قال: كذبة كذبها يستغفر الله منها».

ضع ﴿٨٣﴾ ٨٣ - محمد بن يعقوب، عن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمد بن -
عبدالجبار. و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان، عن ابن مُسكان، عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام «في كفارة اليمين يطعم عشرة مساكين لكلّ مسكينٍ مُدٌّ من جنطةٍ أو مُدٌّ من دَقِيقٍ و حَفْتَةٌ^(١)، أو كسوتهم لكلّ إنسانٍ ثوبان أو عتق رَقَبَةٍ، و هو في ذلك بالخيار أيّ الثلاثة صنّع، فإن لم يقدر على واحدٍ من الثلاثة فالصيام عليه ثلاثة أيام».

١ - الحفنة: ملء الكفين من طعام. (الضحاح) والظاهر أنّ الحفنة متعلّقة بالحنطة والدقيق معاً لأجرة خبزها وغيره، كما سيأتي في خبر هشام. و يجتمل أن تكون متعلّقة بالدقيق فقط، لفاوت كيل الدقيق والحنطة، كما هو المعروف.

وقال في الدروس: «إطعام عشرة مساكين في كفارة اليمين متى يستمى طعاماً، كالحنطة والشعير و دقيقتها و خبزها. و قيل: تجب في كفارة اليمين أن يطعم من أوسط ما يطعم أهله للاثية، و حمل على الأفضل، و يجزىء التمر والزبيب، و يستحب الأذم مع الطعام، و أعلاه اللحم، و أوسطه الزيت والحلّ، و أدناه الملح. و ظاهر المفيد و سلّار و جوب الأذم، و الواجب مُدٌّ لكلّ مسكين، لصحيفة عبد الله بن سنان، و في الخلاف: يجب مُدان في جميع الكفارات معولاً على إجماعنا، و كذا في المبسوط و النهاية، و اجتزء بالمدّ مع العجز. و قال ابن الجنيّد: يزيد على المدّ مؤونة طحنه و خبزه و أذمه، و المفيد و جماعه: إنَّما مُدٌّ أو شعبه في يومه. و صرح ابن الجنيّد بالعداء والعشاء، و أطلق جماعة أنّ الواجب الإشباع مرّة، لصحيفة أبي بصير عن الباقر عليه السلام، فعلى هذا يجزىء الإشباع و إن قصر عن المدّ».

﴿٨٤﴾ ٨٤ - الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : سألته عن كفارة اليمين ، قال : عتق رقبة أو كسوة - والكسوة ثوبان - أو إطعام عشرة مساكين ، أي ذلك فعل أجزاء عنه ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متواليات - وإطعام عشرة مساكين مُدًّا مُدًّا - » .

ح ﴿٨٥﴾ ٨٥ - محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس « قال : قال أبو جعفر عليه السلام قال الله تعالى لنبيه : « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك * فذ قرص الله لكم تحلة أنيائكم ^(١) » ، فجعلها ميمناً ، وكفرها رسول الله صلى الله عليه وآله ، قلت : بما كفر ؟ قال : أطمع عشر مساكين ، لكل مسكين مُدًّا ، قلت : فمن وجد الكسوة ؟ قال : ثوب يوارى عورته . » .

عج ﴿٨٦﴾ ٨٦ - عنه ، عن علي ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ؛ و ٢٩٥ الحجال ^(٢) ، عن ثعلبة بن ميمون ، عن معمر بن عثمان ^(٣) « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عمن وجبت عليه الكسوة في كفارة اليمين ؟ قال : ثوب يوارى عورته . » .
صع ﴿٨٧﴾ ٨٧ - الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب ^(٤) ، عن أبي بصير « قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن « أوسط ما تطعمون أهل بيوتكم ^(٥) » ؟ فقال : ما تعولون به عيالكم من أوسط ذلك ، قلت : و ما أوسط ذلك ؟ فقال : الخل والزيت والتمر

١ - سورة التحريم : ١ و ٢ . وقوله : « فجعلها ميمناً » أي : و ما كان ميمناً حقيقةً إلا أنه جعله ميمناً لمشاركته اليمين في الحكم .

٢ - المراد به عبد الله بن محمد الأسدي أبو محمد ، ثقة ثبت . المعنون في رجال الشيخ من أصحاب الرضا عليه السلام .

٣ - كذا في النسخ ، و كأنه تصحيف ، و في الكافي : « عن معمر بن عمر » و هو الضواب ، لعدم وجود معمر بن عثمان في كتب الرجال و وجود « معمر بن عمر » في الأسانيد .
والتصحيف لمشابهة الخط في « عمر » و « عثمان » .

٤ - يعني إبراهيم بن عثمان الخزاز . و كان كبير المنزلة ، روى عن الصادق و الكاظم عليهما السلام .

٥ - المائة : ٨٩ .

والخبز تشبعهم به مرّة واحدة، قلت: كيوتهم؟ قال: ثوبٌ واحد.»

قال محمد بن الحسن: فهذه الأخبار التي ذكرناها أخيراً في أنّ الكسوة ثوب واحد لا تنافي بينها وبين الأخبار الأولى، لأنّ الكسوة ترتّب فمن قدر على أن يكسو ثوبين كان عليه ذلك، ومن لم يقدر إلا على ثوبٍ واحدٍ لم يلزمه أكثر من ذلك، ومتى عجز عن ذلك أيضاً وعن الإطعام كان عليه الصّيام، ومتى لم يقدر على الصّيام أيضاً فليستغفر الله عزّ وجلّ ولا يعود.

ح ﴿٨٨﴾ ٨٨ - محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم عليه السلام «قال: سألته عن كفارة اليمين في قوله تعالى: «فَنَ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، ما حدّ من لم يجد؟ فإنّ الرّجل يسأل في كفّه وهو يجد؟ فقال: إذا لم يكن عنده فضل عن قوت عياله هو ممّن لا يجد» (١).

ضع ﴿٨٩﴾ ٨٩ - عنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي جميلة، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: في كفارة اليمين عتق رقبة و إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم، أو كسوتهم، والأوسط الخلّ والزيت (٢)، وأرفعه الخبز واللحم، والصدقة مدّ مدّ (٣) من حنطة لكلّ

↑
٢٩٦

١ - المشهور أنّ العجز إنّما هو بعد ما يحتاج إليه لنفقتة أو كسوته اللانقة بحاله عادة، و مركوبه المحتاج إليه، و خادمه كذلك، و نفقة عياله الواجب التفقة و كسوتهم، و ما لا بدّ من الأثاث، و كذا المسكن والدّين وإن لم يطلب به، و لم يقدر الأكثر هنا للتفقة والكسوة حدّاً، فيحتمل الكفاية على الدوام بأن يملك ما يحصل من ثمنه ما يقوم بكفايته كلّ سنة. و يحتمل مؤونة اليوم والليلة فاضلاً عمّا يحتاج إليه في الوقت الحاضر من الكسوة والأمتعة، و رجع الأخير جماعة من الأصحاب وهو أحوط، و لا يبعد ادعاء كون الخبر أيضاً فيه أظهر، والأوسط أنسب بما ورد في سائر المقامات، وأما مستحقّ هذه الصدقة في الدروس: المستحقّ هو الذي لا يملك مؤونة السنة من المؤمنين وإن كانوا فساقاً، و يجوز بعض الأصحاب إعطاء المخالف لا التائب ولا الكافر. (ملذ)

٢ - أي مع الخبز. ٣ - أي إذا تصدقت و لم تطعم.

مسكين ، و الكسوة ثوبان ، فمن لم يجد فعلية الصيام ، يقول الله عزَّ وَّجَلَّ : « قَنْ لَمْ يَجِدْ فِصِيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ^(١) » .

ح ﴿٩٠﴾ ٩٠ - عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في قول الله عزَّ وَّجَلَّ : « مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ » ، قال : هو كما يكون إته يكون في البيت من يأكل أكثر من المدّ ، ومنهم من يأكل أقلّ من المدّ ، فيبين ذلك ، وإن شئت جعلت لهم أدمًا ، والأدم أدناه الملح ، وأوسطه الزيت والخلّ ، وأزفعه اللحم ^(٢) .

ح ﴿٩١﴾ ٩١ - وعنه ، عن عليّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام ابن الحَكَم ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في كفارة اليمين مُدٌّ من حِنْطَة و حَفْنَة لتكون - الحفنة في طخنيه و حطبه » .

ث ﴿٩٢﴾ ٩٢ - أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن غياث ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : لا يجزئ إطعام الصغير في كفارة اليمين ولكن صغيرين كبيرين .

فأما ما رواه :

س ﴿٩٣﴾ ٩٣ - يونس بن عبدالرحمن ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : سألته عن رجل عليه كفارة إطعام عشرة مساكين أيطعم الكبار ^(٣) والصغار سواء والنساء والرجال ؟ أو يفضل الكبار على الصغار ، والرجال على النساء ؟ فقال : كلهم سواء ^(٤) ، و يتم إذا لم يقدر من المسلمين و عيالاتهم تمام العدة التي تلزمه

١ - المائدة : ٨٩ .

٢ - قوله : « هو كما يكون » أي كما هو الواقع في مقدار الأكل ، و لعله عليه السلام فسر الأوسط بالأوسط في الوزن والمقدار ، أو مع الكيفيّة . (ملذ)

٣ - كذا في بعض النسخ ، و في بعضها : « أيعطى الكبار » ، والقاهر أنّ الصواب ما اخترناه في المتن لما تقدّم فيه عن غياث ، و بيان الشيخ له أيضاً .

٤ - يمكن حمله على الإعطاء ، و ما مرّ على الأكل . (ملذ)

أهل الضَّعْف مَتَن لا يَنْصِبُ».

فلا يَنَافِي الخَبْر الأوَّل لِأَنَّهُ إِنَّمَا لا يَجُوز إِطْعَام الصِّغَار إِذَا انْفَرَدُوا مِنَ الكِبَار ، فَأَمَّا إِذَا كَانُوا مَخْتَلِطِينَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، وَقد دَلَّ عَلَى ذلك الخَبْر الأوَّل الَّذِي رَوَاهُ -^{٢٩٧} الحَلِييُّ مِنْ قَوْلِهِ : «إِنَّهُ لِيَكُونُ فِي البَيْتِ مَنْ يَأْكُلُ أَقَلَّ مِنَ المَدِّ وَ مِنْهُم مَنْ يَأْكُلُ أَكْثَرَ» ، فَبَيَّنَ بِذَلِكَ مَا قَلَنَاهُ ، وَ لا تَنَافِي بَيْنَهُمَا عَلَى حَال .

ضِع ﴿٩٤﴾ ٩٤ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، عَنْ عَلِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ التَّوْفَلِيِّ ، عَنْ - الشُّكُونِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام « قَالَ : قَالَ أمير المؤمنين عليه السلام : إِنْ لَمْ يَجِدْ فِي - الكَفَّارَةِ إِلَّا الرَّجُلَ وَ الرَّجُلِينَ فَلْيَكْتَرَنَّ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَسْتَكْمَلَ العَشْرَةَ ، يَعْطِيهِمُ اليَوْمَ ، ثُمَّ يَعْطِيهِمْ غَدًا» .

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ :

نَقِ ﴿٩٥﴾ ٩٥ - الحَسِينُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مِجْبِي ، عَنْ إِسْمَاقِ بْنِ - عَمَّارٍ « قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا أَمْ يَجْمَعُ ذَلِكَ لِإِنْسَانٍ وَاحِدٍ يَعْطَاهُ ؟ قَالَ : لا وَلَكِنْ يَعْطِي إِنْسَانًا إِنْسَانًا ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى ، قُلْتُ : فَيَعْطِيهِ الرَّجُلُ قَرَابَتَهُ إِنْ كَانُوا مَحْتَاجِينَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ : فَيَعْطِيهِ ضَعْفَاءَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الوَلَايَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ وَ أَهْلَ الوَلَايَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ» ^(١) .

قال محمد بن الحسن : ما تضمن هذا الخبر من التهي عن أن يجمع إطعام

١ - قال سيد المحققين : لا خلاف بين الأصحاب في عدم إجزاء الدفَع لما دون العدد اختياراً ، و أما مع التمدُّر فقد نصَّ الشيخ و جماعة جواز التكرار عليهم بحسب الأتيام ، و صرَّحوا بأنه لو لم يوجد سوى مسكين واحد أطعم ستين يوماً ، و لم نقف لهم على مستند سوى رواية الشكوتي ، و ضعفها يمنع من العمل بها ، و الذي يقتضيه الوقوف مع الإطلاقات المعلومة عدم الإجزاء و ينتظر حتى يتيسر المستحق ، و يشهد لذلك موثقة إسحاق - انتهى ، أقول : قوله «في رواية الشكوتي: ضعفها يمنع من العمل بها» فيه ما لا يخفى لأنَّ ضعف الشد لا يمنع العمل بالخبر إلا في مقام التعارض و لا معارض لها ههنا ، و الخبر الآتي غير معارض لها لأنه حكم وجود المساكين لا عدمهم إلا واحد .

نفستين لواحِدٍ إنَّما هو مع وجود الجماعة ، و الخبر الأوَّل يتناول جواز ذلك إذا لم يُوجَد إلا واحد ولا تنافي بين الخبرين .

نق ﴿٩٦﴾ ٩٦ - أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن ابن بُكَيْر ، عن زُرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سألته عن شيء من كفارة اليمين ، فقال : يصوم ثلاثة أيام ، فقلت : إنَّه ضعف عن الصوم و عجز ^(١) ؟ قال : يتصدَّق على عشرة مساكين ، قلت : إنَّه عجز عن ذلك ، قال : فليستغفر الله عزَّ وجلَّ و لا يعد . » .

↑
٢٩٨

ضع ﴿٩٧﴾ ٩٧ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي جعفر ، عن أبيه ، عن وهب ^(٢) ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام « أنَّ عليَّ بن أبي طالب عليه السلام قال : إذا حنث الرَّجل فليطعم عشرة مساكين ، و يُطعم قبل أن يحنث ^(٣) . » .

ضع ﴿٩٨﴾ ٩٨ - عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن طلحة بن زيد ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام « أنَّ عليًّا عليه السلام كره أن يُطعم الرَّجل في كفارة - اليمين قبل الحنث . » .

نق ﴿٩٩﴾ ٩٩ - و عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن عليِّ بن الحكم ، عن حمزة ^(٤) ، عن أبي جعفر عليه السلام « قال : سمعته يقول : إنَّ الله فَوْض إلى التاس في كفارة اليمين كما فَوْض إلى الإمام في المُحارِب أن يصنع ماشاء ^(٥) ، و قال : كلُّ شيء في القرآن « أو » فصاحبه فيه بالخيار . » .

١ - لا ينبغي أن هذا مخالف لترتيب الآية ، و الظاهر فيه سقط و الأصل : « قال : يتصدَّق على عشرة مساكين ، قلت : إنَّه عجز عن ذلك ، قال : يصوم ثلاثة أيام ، قلت : إنَّه ضعف عن الصوم و عجز ، قال : فليستغفر الله عزَّ وجلَّ و لا يعد . » .

٢ - المراد به أبو اليخترى ، و رآه محمد بن خالد البرقي .

٣ - هذا مذهب العاقبة ، و أبو اليخترى عاتمي و حكومي و من رؤسائهم ، و الخبر محمول على التقيَّة ، و قال المحقِّق : لا يجب التكفير إلا بعد الحنث ، و لو كفر قبله لم يجزه ، و قال في المسالك : خالف في ذلك بعض العاقبة فجوز تقديمها على الحنث كتعجيل الزكاة قبل تمام الحول .

٤ - كذا في التسخ و الظاهر أنه مجهول و يخطر بالبال كونه أبا حمزة ، فسقط الأب و عليه

فالخير صحيح . لكونه ثابت بن دينار الصقة . ٥ - أن يصلب أو تقطع أيديهم و أرجلهم .

صح (١٠٠) ﴿١٠٠﴾ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى «قال: كتب محمد بن الحسن^(١) إلى أبي محمد عليه السلام: رجل حَلَفَ بالبرلة من الله و من رسوله ﷺ فَحَيْثُ؛ ما توبته و كفارته؟ فَوَقَعَ عليه السلام: يُطعمُ عشرةَ مساكين لكل مسكين مَدًّا، و يستغفرُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ» (٢).

صح (١٠١) ﴿١٠١﴾ - محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن عمر، عن محمد بن عذافر [عن عمر بن يزيد] «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حَلَفِ الرَّجُلِ بالعِيقِ بغيرِ ضميرِ علي ذلك، فقال: مَنْ حَلَفَ بذلك و لله فيه رِضَى فهو له لازم فيما بينه و بين الله، و ليس ذلك على المستكره».

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر محمول على الاستحباب لأنا قد بيننا أن اليمين بالعتاق غير لازمة، و كذلك اليمين التي لا ضمير معها غير واجبة، غير أنه و إن كان الأمر على ذلك فيستحب الوفاء بها إذا كان الله تعالى في يمينه رضى حسب ما تضمن هذا الخبر، و يزيد ما قدمناه بياناً ما رواه:

صح (١٠٢) ﴿١٠٢﴾ - الصفار، عن محمد بن السندي، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عبد الأعلى مولى آل سام، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: لا طلاق إلا على كتاب الله، و لا عتق إلا لوجه الله».

صح (١٠٣) ﴿١٠٣﴾ - عنه، عن إبراهيم بن هاشم، عن الثوفي، عن السكوفي، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن علي عليه السلام «قال: قال رسول الله ﷺ: احلف بالله كاذباً^(٣) و نَجِ أخاك مِنَ القتل».

١ - يعني الصفار الملقب بـ«مولى»، و هو من أصحاب العسكري عليه السلام.

٢ - حكم بمضمون الخبر العلامة - رحمه الله - في المختلف. و في الدرر: الحلف بالبرلة من الله أو من رسوله أو من أحد الأئمة عليهم السلام حرام، و في وجوب الكفارة به أو بالحنث خلاف، و أوجب الشيخان بالحنث به كفارة الظهار، و الحلبي: يجب به و بمجرد القول إذا لم يعلقه بشرط، و ابن إدريس لا يوجب شيئاً، و في توقيع العسكري: يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد و يستغفر الله.

٣ - أي بحسب الظاهر، و إلا فالتورية يخرج من الكذب. (ملذ)

فق ﴿١٠٤﴾ ١٠٤ - عنه، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه، عن أبي المغراء، عن إسحاق بن عمار، عن العبد الصالح عليه السلام «قال: سألته عن الرجل جعل عليه المشي إلى بيت الله؛ لا يشتري لأهله ثياباً بالتسينة سنة، قال: يضر ذلك بهم ويشق عليهم؟ قلت: نعم يشق عليهم، قال: فليشتر لهم ولا شيء عليه».

ضع ﴿١٠٥﴾ ١٠٥ - عنه، عن إبراهيم، عن الثوفلي، عن السكوتي، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام «أن علياً عليه السلام قال: من أطعم في كفارة اليمين صغاراً وكباراً فليرزق الصغير بقدر ما أكل الكبير».

صح ﴿١٠٦﴾ ١٠٦ - عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي بكر، عن حفص بن سوفة؛ وعبدالله بن بكير، عن زرارة «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أي شيء لا نذر في معصية^(١)؟ قال: كل ما كان لك فيه منفعة في دين أو دنيا فلا حنث عليك».

صح ﴿١٠٧﴾ ١٠٧ - عنه، عن يعقوب^(٢)، عن محمد بن أبي عمير، عن الحكم الأعشى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت: الرجل يخلف أن لا يشتري لأهله من السوق الحاجة، قال: فليشتر لهم، قال: قلت: له من يكفيه^(٣)؟ قال: يشتري لهم، قال: قلت: له: إن له من يكفيه والذي يشتري له أبلغ منه، وليس عليه فيه ضرر؟! قال: يشتري لهم»^(٤).

صح ﴿١٠٨﴾ ١٠٨ - عنه، عن عبدالله بن عامر، عن عبد الرحمن بن أبي-

١ - المراد منها الأمر المرجوح على سبيل التمثيل.

٢ - يعني يعقوب بن يزيد الكاتب الثقة كما مر. ٣ - أي يشتري له من يكفيه من الخدم.

٤ - يدل على عدم مرجوحية شراء الحاجة من السوق، و يدل بعض الروايات على مرجوحيته لمن ليس شأنه ذلك، وبعضها على رُجحانه لرفع الكبر، يمكن حمله على من لم يكن ممن يترفع عن ذلك، أو على من ابطل بالكبر، و ظاهر الرواية عدم المرجوحية مطلقاً لترك التفصيل. (ملذ)

نَجْرَانٌ ، عن الحسين بن بشر^(١) « قال : سألته عن رَجُلٍ له جارية حَلَفَ بيمين شديدة و اليمين لله عليه أن لا يبيعها أبداً ، و له إلى منْها حاجة مع تخفيف المؤونة قال : في الله بقولك له » (*).

ع ١٠٩ ﴿ ١٠٩ ﴾ - عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن الثعمان ، عن العيص بن محمد ، عن الحسن بن قرّة ، عن مسعدة^(٢) ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : ما آمن بالله من وفي لهم بيمين »^(٣).

ص ١١٠ ﴿ ١١٠ ﴾ - عبيس بن هشام التاشري ، عن ثابت^(٤) ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : سألته عن رجل أعجبتُه جارية عَمَّتَه فخاف الإثم و خاف أن يصيبها حراماً و أعتق كلَّ مملوك له و حلف^(٥) بالأيمان أن لا يمستها أبداً ، فاتت عَمَّتَه فورث الجارية ، أعليه جناح أن يطأها ؟ فقال : إنا حلف على - الحرام ولعل الله أن يكون رحمه فوزّته إياها لما علم من عفته ».

ص ١١١ ﴿ ١١١ ﴾ - محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقي^{٣٠١} ، عن التوقي ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام « قال : إذا قال - الرجل : أقسمت ؛ أو حلفت ؛ فليس بشيء حتى يقول : « أقسمت بالله » أو

١ - كذا ، و تقدّم خبر في أواخر باب فضل المساجد في المجلد الثالث تحت رقم ١٤٠ و فيه :

«الحسين بن بشر ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، و هو في الفقيه : «الحسين بن كثير» و في بعض نسخه : «الحسن بن كثير». و في الرجال : الحسن بن بشر ، كان من أصحاب الرضا عليه السلام . و في الخلاصة : إته من أصحاب الكاظم عليه السلام . * - سيأتي الكلام فيه ، راجع ص ٤٢٧ ذيل الخبر ٢٦ .

٢ - إن كان ابن صدقة فهو العاطي البرّي الضعيف و إن كان هو مسعدة بن زياد فهو

الإمامي الثقة .

٣ - أي للمخالفين ، ولعله محمول على الأيمان المبتدعة كالطلاق والعناق ، أو على ما إذا كان

في معصية . (ملذ)

٤ - إن كان الثابت هو ثابت بن شريح فالسند صحيح ، و إن كان ثابت بن جرير فالسند

مجهول ، و روى كتاب كل واحد منها عبيس بن هشام ؛ كما في رجال التجاشي .

٥ - أي بعد أن أعتق .

« حلفت بالله^(١) » .

صع ﴿١١٢﴾ ١١٢ - عنه، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن الثوقلي، عن -
السكوتي، عن جعفر، عن أبيه، عن علي^(عليه السلام) « قال : من قال : لا و ربّ -
المصحف فحيث فعله كفارة واحدة »^(٢) .

صع ﴿١١٣﴾ ١١٣ - أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي -
نصر، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : إنَّ أبي صلوات الله عليه كان حلفَ
على بعض أمتها أولاده أن لا يسافر بها ، فإن سافر بها فعليه أن يعتق
تسمة تبلغ مائة دينار ، فأخرجها معه ، وأمرني فاشترت تسمة بمائة دينار
فأعتقها »^(٣) .

سد ﴿١١٤﴾ ١١٤ - عنه ، عن الحسن بن عليّ ابن بنت إلياس ، عن عبدالله
ابن سينان - عن رجل - عن عليّ بن الحسين^(عليه السلام) « قال : إذا أقسم الرجل على
أخيه فلم يبرّ قسّمه فعلى القاسم كفارة اليمين » .
قال محمد بن الحسن : هذا الخبر محمولٌ على الاستحباب لأننا قد قدّمنا من -
الأخبار ما يدلّ على أنه ليس عليه شيء .

صع ﴿١١٥﴾ ١١٥ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم
« قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأةٍ حلفت لزوجها بالعتاق والهدى
إن هو مات أن لا تزوّج بعده أبداً ، ثمّ بدا لها أن تزوّج ، قال : تبيع مملوكها فإني
أخاف عليها الشيطان و ليس عليها في الحق شيء ، فإن شاءت أن تهدي هدياً
فعلت »^(٤) .

١ - قال في المختصر التامع : لا ينعمد لو قال : « أقسم » و « أحلف » حتى يقول : « بالله » .

٢ - لعل المعنى أنه لا تغلظ كفارته تغليظ اليمين بذكر المصحف (ملذ) ومر برقم ٧٩ مع بيانه .

٣ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لعله^(عليه السلام) فعل ذلك استحباباً ، أو تقية .

٤ - تقدّم هذا الحديث برقم ٥٩ من الباب مع بيانه .

﴿ ٢ - باب التذور ﴾

صح ﴿ ١١٦ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن -
عبدالجبار ، عن صفوان ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال : إذا
قال الرجل : « عليّ المشي إلى بيت الله » وهو محرم ^(١) بحجّة ، أو « عليّ هدي
- كذا و كذا » - فليس بشيء حتى يقول : « لله عليّ المشي إلى بيته » أو يقول :
« لله عليّ هديّ - كذا و كذا » ، إن لم يفعل كذا و كذا ^(٢) .

صحه ﴿ ١١٧ ﴾ ٢ - وعنه ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد
ابن إسماعيل ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصّباح الكِنَانِي « قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال : عليّ نذرٌ ، قال : ليس النذر بشيء حتى يسمي
شيئاً « لله » صياماً أو صدقة أو هدياً أو حجاً ^(٣) .

صح ﴿ ١١٨ ﴾ ٣ - أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن عليّ بن أبي حمزة ،
عن أبي بصير « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول : عليّ نذر ،
قال : ليس بشيء حتى يسمي النذر فيقول : عليّ صوم لله ، أو تصدّق أو يعتق أو
يهدي هدياً ، فإن قال الرجل : أنا أهدي هذا الطعام ، فليس هذا بشيء وإنما تهدي -

١ - أي في حال المشي إلى بيت الله الحرام .

٢ - لاختلاف بين أصحابنا في اشتراط نية القرية في التذور ، ومقتضى الأخبار أن المعتبر من
نية القرية جعل الفعل لله ، وإن لم يجعله غاية له بأن يقول بعد الصيغة : « لله » ، أو « قرية إلى الله » و
ربما اعتبر بعضهم ذلك ، والأصح الأول ، لحصول الغرض على التقديرين وعموم النص ، ولا
يكفي الاختصار على نية القرية من غير أن يتلفظ بقوله : « لله » . (المسالک)

٣ - الظاهر أن الخلل في نذره من وجهين : الأول عدم ذكر اسم الله ، والثاني إبهام متعلق
التذور ، وقد أشار عليه السلام إليها معاً في الجواب ، فلا تنفل . (ملذ) وقال صاحب جامع المدارك :
« القدر المسلم اعتباراً إن يقصد بقوله : « لله عليّ » معناه لا مجرد أن يذكر اللفظ بدون القصد .

البُذْن» (١).

ضع ﴿١١٩﴾ ٤ - الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن جميل بن صالح «قال: كانت عندي جارية بالمدينة فارتفع طمئها فجلت لله علي نذراً إن هي حاضت فعلمت أنها حاضت قبل أن أجعل التذر، فكتبت إلى أبي عبدالله عليه السلام - وأنا بالمدينة - فأجابني: إن كانت حاضت قبل التذر فلا عليك، وإن كانت حاضت بعد التذر فعليك».

ح ﴿١٢٠﴾ ٥ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إني جعلت علي نفسي شكرًا لله ركعتين أصليهما في السفر والحضر، أفأصليهما في السفر بالنهار؟ فقال: نعم، ثم قال: إني لأكره الإيجاب أن يوجب الرجل علي نفسه (٢)، قلت: إني لم أجعلها لله علي إنما جعلت ذلك علي نفسي أصليهما شكرًا لله ولم أوجبها لله علي نفسي فأدعها إذا شئت؟ قال: نعم».

ضع ﴿١٢١﴾ ٦ - عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن التوفلي، عن - السكوني، عن أبي عبدالله عليه السلام «أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن الرجل نذر أن يمشي إلى البيت فزبمعر، قال: فليقم في المعبر (٣) قائماً حتى يجوز».

ح ﴿١٢٢﴾ ٧ - عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن

١ - ذكر البُذْن على سبيل المثال لشيوعها. والبدن جمع البدنة في الوضع، وهي ناقة أو بقرة - أو بعير؛ ذكر على قول الأزهري -، ولا يقع على الشاة، وقال بعض اللغويين: البدنة هي الإبل خاصة. (المصباح)

٢ - في بعض النسخ: «أن لا يجاب»، وفي الكافي مثل ما في المتن، وهو الصواب، وعلى ما في بعض النسخ يقرء: «إن» في قوله: «إن لا يجاب» بكسر الميمزة ليكون حرف شرط، والضمير في «يجاب» راجع إلى الله، أي: لا يطيع الله فيه، أو إلى الرجل، أي لا تطيعه نفسه، ولا يخفى التكلف فيها، ويدل على مرجوحية أمثال هذا التذر حذرًا من الحنث. (ملذ)

٣ - أي في السفينة.

رِفَاعَةَ ؛ و حفص « قال (١) : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر أن يمشي إلى بيت الله حافياً؟ قال : فليمش فإذا تَعَبَ فليركب » (٢).

س ٨ ﴿١٢٣﴾ - وعنه ، عن أبي عليّ الأشعريّ ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : سألت عن رجل جعل عليه مشياً إلى بيت الله فلم يستطع ، قال : يحجّ ركباً » .

ح ﴿١٢٤﴾ ٩ - عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي إبراهيم عليه السلام « قال : قلت له : رجل كانت عليه حجة الإسلام ، فأراد أن يحجّ فقبل له : تزوّج ثمّ حجّ ، فقال : إن تزوّجت قبل أن أحجّ فغلامي حرّاً ، فتروّج قبل أن يحجّ ، فقال : أعتق غلامه ، فقلت : لم يُرد بعتمه وجه الله ، فقال : إنّه نذر في طاعة الله والحجّ أحقّ من التّزويج وأوجب عليه من التّزويج ، قلت : فإنّ الحجّ تطوّع ، قال : وإن كان تطوّعاً فهي طاعة لله عزّ وجلّ ؛ قد أعتق غلامه » (٣).

↑
٣٠٤

١ - أي سأل أحدهما .

٢ - ظاهره أنّه لا ينعقد التذر في لزوم كون مشيه حافياً لعدم رُجحانه ، و ينعقد في أصل المشي لرجحانه ، و إن احتمل أن يكون المراد فليمش حافياً ، و في الدروس : « و لا ينعقد نذر الحفاء في المشي » ، على بعض الوجوه يدلّ على أنّ التذر إذا تعلق بمقيد لم يكن في القيد رُجحان ينعقد في المطلق الذي في ضمنه إذا كان راجحاً ، و في المسالك : إذا عجز نادر المشي عنه فحجّ ركباً ، وقع حجّه عن التذر .

٣ - يفهم منه تقديم الحجّ على التّزويج ، و أنّه يكفي عن قصد وجه الله كونه في الطاعة ، و فيه إيحاء إلى عدم احتياج العتق المنذور إلى الصّيغة ، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : قال في المختصر التامع : « روى إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام في رجل [كانت عليه حجة الإسلام فأراد أن يحجّ ، فقبل له : تزوّج ثمّ حجّ] قال : إن تزوّجت قبل أن أحجّ فغلامي حرّ ، فيه بالتكاح تحزّر الغلام ، و فيه إشكال إلا أن يكون نذراً - انتهى » و أورد عليه أولاً بأنّه ليس في الرواية أنّه «نذّر» أو «عاهد» ، و أوجب بأن المراد ذلك ، لقوله عليه السلام : «إنّه نذّر في طاعة الله» . و ←

ص ١٢٥ ﴿١٠﴾ - الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الرِّبيع «قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول للشّيء يبيعه: أنا أهديه إلى بيت- الله، قال: فقال: ليس بشيء؛ كذبة كذبها» (١).

ص ١٢٦ ﴿١١﴾ - محمد بن يعقوب، عن أبي عليّ الأشعريّ، عن محمد بن- عبد الجبار، عن عليّ بن مهزيار «قال: كتب بُندار مولى إدريس: يا سيدي نذرت أن أصوم كلّ يوم سبت، فإن أنا لم أصم ما يلزمي من الكفارة؟ فكتب عليه السلام - وقرّأته -: لا تركه إلّا من علة، و ليس عليك صومه في سفر ولا مرض إلّا أن تكون نويت ذلك، وإن كنت أفطرت فيه من غير علة فتصدّق بعدد كلّ يوم لسبعة مساكين، نسأل الله التوفيق لما يُحبُّ ويرضى» (٢).

ص ١٢٧ ﴿١٢﴾ - عليّ بن مهزيار «قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: رجل

← ثانياً بأن المملوك إنّا يتحرّر بصيغة العتق، فإذا نذر صيرورته حرّاً فقد نذر أمراً ممتنعاً، فحقّه أن يقع باطلاً، نعم لو نذر عتق العبد صحّ التذور وجب العتق وحصل التحرير به، وأجيب بأنّه لعل المراد بقوله: «(فغلامي حرّاً)» أنّه حيث صار منذوراً لعتق، فكأنّه قد صار حرّاً، لأنّ ماله إلى الحرّيّة - انتهى. وقال صاحب جامع المدارك - رحمه الله - : الزواية موثقة مع تضمّنها صفوان المجمع على تصحيح رواياته فلا إشكال من جهة السند، والإشكال من جهة المتن لخلوه عن صيغة التذور والعهد واليمين، و ثانياً أنّ المملوك إنّا يحزّر بصيغة العتق لا بالتذور، وقد توجه بما لا يناسب ظاهر الزواية فلا يبعد حملها على التقيّة لأنّ لزوم العتق المعلق على الشرط مذهب العاقبة.

١ - «ليس بشيء» لعل المراد إهدائه منه، فإذا لم يف به فقد أكذب وعده ولا يلزمه شيء، أو المراد أنّه يحلف إن لم أكن اشتريت المتاع بهذا الثمن كان المتاع أو ثمنه هديّة، فلو كان مخالفاً للواقع ليس عليه إلّا إثم الكذب ولا ينعقد اليمين، أو المعنى أنّه يمتنع البائع من البيع ويتعلّل بأنّي أريد أن أهديه إلى بيت الله كذباً. (ملذ)

٢ - قوله: «يوم سبت» يدلّ على انعقاد نذر الصوم في يوم معين، وإن لم يكن خصوص اليوم راجحاً كما هو المشهور. وقوله: «إلّا أن تكون نويت ذلك» أي الصوم في الحالتين وقت التذور، وقال في التامع: «و لو شرط صومه سراً و حضراً صام، وإن اتفق في السفر»، وقال السيّد (شارح المختصر): هذا الحكم مشهور بين الأصحاب والمستند صحيحة عليّ بن مهزيار، و ←

جعل على نفسه نذراً إن قضى الله عزَّ وجلَّ حاجته أن يتصدَّق في مسجده بألف درهم نذراً، فقضى الله عزَّ وجلَّ حاجته فصَيَّر الدرهم ذهباً و وجَّهها إليك أيجوز ذلك أم يعيد؟ قال: يُعيد، و كتب إليه: يا سيدي رَجُلٌ نَذَرَ أن يصوم يوماً من الجمعة^(١) دائماً ما بقي فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى، أو يوم جمعة أو أيام التشريق أو سفراً أو مرضاً، هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه أو كيف يصنع يا سيدي؟ فكتب عليه السلام إليه: قد وضع الله الصيام في هذه الأيام كلها و يصوم يوماً بدل يوم إن شاء الله تعالى، و كتب إليه يسأله: يا سيدي رَجُلٌ نَذَرَ أن يصوم يوماً فوق ذلك اليوم على أهله ما عليه من الكفارة؟ فكتب عليه السلام إليه: يصوم يوماً بدل يوم و تحرير رَقَبَةٍ مؤمنة^(٢).

٣٠٥ ↑

ح ﴿١٢٨﴾ ١٣ - محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن

← يظهر من صاحب المختصر في كتاب الصوم التوقف في هذا الحكم، حيث أسنده إلى قول مشهور، و قال في المعتمد: «و لضعف الرواية جعلناه قولاً مشهوراً»، كأن وجه ضعفها الإضمار، و اشتغالها على ما لم يقل به أحد من وجوب الصوم في المرض اذا نوى ذلك، و إلا فهي صحيحة التسند، و المسألة قوية الإشكال، و قوله عليه السلام: «لسبعة مساكين» كذا في الكافي أيضاً، و الصدوق - رحمه الله - نقل في الفقيه مضمون هذا الخبر، فذكره «عشرة» مكان «سبعة»، و كذا في المقنع، و هو الظاهر فيكون مؤيداً للأخبار الدالة على الكفارة الصغرى، و قوله: «بعدد كل يوم» يدل على عدم انحلال مثل هذا التذر المتكرر بالمخالفة مرة مخرافاً للمشهور. (ملذ)

١ - «الجمعة» - بسكون الميم - يعني الأسبوع. و في الكافي: «نذر أن يصوم يوم الجمعة»، و الظاهر فيه سقط و تحريف، و الضواب: «أن يصوم يوماً من الجمعة».

٢ - قال في المختصر النافع: «لو نذر يوماً معيئاً فاتفق له السفر أفطر و قضاؤه و كذا لو مرض، أو حاضت المرأة أو نفست». قال السيد محمد - رحمه الله - في شرحه: أما وجوب الإفطار فلا ريب فيه، و أما وجوب القضاء فمقطوع به في كلام الأصحاب، و لم نقف له على مستند سوى رواية علي بن مهزيار، و هي مشتملة على ما أجمع الأصحاب على بطلانه من سقوط الصوم في يوم الجمعة، فيشكل التعويل عليها في إثبات حكم مخالف للأصل، و المتوجه عدم وجوب القضاء في جميع ذلك إن لم يكن الوجوب إجماعياً.

ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : إن قلت : « الله عليّ » فكفارة يمين . »

قال محمد بن الحسن : قد بيّنا الوجه في اختلاف ما ورد في هذه الكفارات في كتاب الصوم ، و جلته أنّ الكفارة إنّما تلزم بحسب ما يتمكن الإنسان منه ، فن تمكن من عتق رقبة أو صوم شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً كان عليه ذلك ، فتي عجز عن ذلك كان عليه كفارة يمين بحسب ما تضمنته الخبر - الأخير^(١).

والذي يدلُّ على ذلك ما رواه :

مع ﴿١٢٩﴾ ١٤ - الحسن بن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام « أنّه قال : كلُّ من عجز عن نذرٍ نذره فكفارته كفارة يمين »^(٢) .
 مع ﴿١٣٠﴾ ١٥ - محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبدالله بن جبلة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي - عبدالله عليه السلام « في رجل يجعل عليه صياماً في نذرٍ ولا يقوي ؟ قال : يعطي من يصوم عنه في كلِّ يوم مُدّين »^(٣) .

١ - في المسالك: اختلف الأصحاب في كفارة خلف التذير على أقوال : أحدها : أنّها كفارة رمضان مطلقاً ، ذهب إليه الشيخان وأتباعها والمحقق والعلامة وأكثر المتأخرين . وثانها : أنّها كفارة يمين مطلقاً ، ذهب إليه الضدوق والمحقق في النافع . وثالثها : التفصيل بأنه إن كان التذير لصوم فكفارة رمضان ، وإن كان لغير ذلك فكفارة يمين ، ذهب إليه المرتضى و ابن إدريس والعلامة في بعض كتبه جمعاً بين الأخبار . وقال سلار : كلّ من عجز عن كفارة التذير فعليه كفارة اليمين . وقيل : كفارته كفارة الظهار مرتبة ، وفيها أقوال أخر نادرة . (ملذ)

٢ - ظاهره العجز عن أصل التذير لا كفارته ، فالكفارة محمولة على الاستحباب على المشهور ، ويمكن أن يجعل المعجز على الترك للمشقة . (ملذ)

٣ - كذا في الكافي والفتية ، ولا يخفى أنّ ظاهر هذا الخبر أنّ المُدّين أجرة لصوم من يصوم بدلاً عنه ، ولم يقل به أحد إلا أن يتكلف بأن يقال : قوله : « من يصوم » فاعل لقوله « يعطي » أي -

مجہ ﴿١٣١﴾ ١٦ - وبهذا الإسناد، عن عبدالله بن جُنْدَب «قال: سألت عباد ابن ميمون - وأنا حاضر^(١) - عن رجل جعل على نفسه نذراً صوماً وأراد الخروج إلى مكة، فقال عبدالله بن جُنْدَب: سمعتُ من رَوَاهُ عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سأله عن رجل جعل على نفسه نذراً صوماً فحَصْرَتْه نيته في زيارة أبي عبدالله عليه السلام قال: يخرج ولا يصوم في الطريق فإذا رَجَعَ قضى ذلك».

صع ﴿١٣٢﴾ ١٧ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن السندي بن محمد، عن صفوان الجمال، عن أبي عبدالله عليه السلام «قال: قلت له: بأبي أنت وأمي جعلت على نفسي مشياً إلى بيت الله حرام؟ قال: كفر يمينك، فإنها جعلت على نفسك يميناً، وما جعلته الله قفٍ به»^(٢).

← من يلزمه الصوم، و قوله: «عنه» يتعلّق بالمعطاء، و ضميره راجع إلى الصوم أو إلى المعطي، أو يقال: أن الموصول مفعول، والظرف لا يتعلّق بالصوم بل بما ذكرنا، و يكون إعطاء المذنب للضائم على الاستحباب. هذا قول العلامة المجلسي - رحمه الله - في الملاذ، و أما قول أستاذنا العلامة التستري - رحمه الله -: «إنها قوله: «يعطي من يصوم عنه في كل يوم مدين» محرف «يعطي عن صوم كل يوم مدين»، و يشهد لما قلنا من التحريف ما رواه الفقيه في ٣٦ من أيمانه: «عن محمد بن منصور، عن الكاظم عليه السلام: سأله عن رجل نذر صياماً ففعل الصوم عليه، قال: يتصدق عن كل يوم بمد من طعام».

١ - هذا قول ابن جبلة الذي روى الخبر السابق عن إسحاق بن عمار، أو ابن عمار نفسه.

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله -: قوله: «كفر يمينك» لعله على الاستحباب، لدلالة آخر الخبر على عدم إيقاع الصيغة، و يمكن أن يقرء على بناء المجهول، أي يمينك مكفرة لا حرج عليك في مخالفتها، و على التقديرين يحتمل أن يكون كلمة «ما» في قوله: «و ما جعلته» نافية؛ و قوله: «فف به» أي ارجع إلى ما حلفت على تركه، أو بالمشي استحباباً، والظاهر أنها موصولة، أي كل ما ذكرت اسم الله يجب عليك الوفاء. (ملذ) و قال أستاذنا التستري: قوله: في أول الجواب «كفر يمينك» يقتضي أن يكون إما سقط بعد قوله في السؤال: «إني جعلت على نفسي مشياً إلى بيت الله» «و لم أف به»، و إما يكون «كفر يمينك» محرف «و قر يمينك» و يناسبه قوله بعده: «فإنها جعلت على نفسك يميناً - إلخ». (الأخبار الذخيلة)

ضع ﴿١٣٣﴾ ١٨ - عنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، عن سليمان بن داود، عن حفص بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن كَفَّارَةِ التُّذُورِ، فقال: كَفَّارَةُ التُّذُورِ كَفَّارَةُ الِيمِينِ، وَ مِنْ نَذْرٍ بَدَنَةٌ (١) فَعَلِيهِ نَاقَةٌ يُقْلِدُهَا وَيَشْعُرُهَا وَيَقِفُ بِهَا بِعَرَفَةَ، وَ مِنْ نَذْرٍ جُزْراً فَحَيْثُ شَاءَ نَحْرَهُ» (٢).

ضع ﴿١٣٤﴾ ١٩ - عنه، عن عليّ، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن - صَدَقَةَ «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام - وَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحْلِفُ بِالنَّذْرِ (٣) وَ نِيَّتِهِ فِي يَمِينِهِ الَّتِي حَلَفَ عَلَيْهَا بِرُحْمٍ أَوْ أَقْلٍ - قال: إِذَا لَمْ يَجْعَلِ لِلَّهِ فَيَلِيسُ بِشَيْءٍ».

ضع ﴿١٣٥﴾ ٢٠ - الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رثاب، عن مسمع «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كانت لي جارية حُبْلَى فَنَذَرْتُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ وَلَدَتْ غُلَاماً أَنْ أُحْجَّه أَوْ أُحْجَّ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنْ رَجَلًا نَذَرَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي ابْنِ لَهْ إِنْ هُوَ أَدْرَكَ أَنْ يَحْجَّه أَوْ يَحْجَّ عَنْهُ، فَاتِ الْأَبَ وَأَدْرَكَ الْغُلَامَ بَعْدَ فَاتِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم ذَلِكَ الْغُلَامَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ مِمَّا تَرَكَهُ [أَبُوهُ]» (٤).

ضع ﴿١٣٦﴾ ٢١ - عنه، عن محمد بن يحيى الخثعمي «قال: كتنا عند أبي -

١ - في الكافي «من نذر هدياً» وهو أوصوب.

٢ - الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى - قاله الأنباري - ، و زاد الضعافي: والجزور الناقة التي تنحر. (المصباح) و لعل الذبح مبنى لإشعار لفظها بذلك، و في الصحاح: البدينة ناقة أو بقرة تنحر بمكة، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَمُونَهَا، وَالْجَمْعُ بُدُنٌ - بِالضَّمِّ - . و قال في الدروس: لو نذر الهدي مطلقاً، فالتعم من مكة، و لو نوى منى لزم، و يلزم تفرقة اللحم بها على الأقوى.

٣ - أي بعنوان التذر، بأن يقول: «نذرت» بدون المقارنة بالجلالة.

٤ - قال شارح المختصر: إذا نذر المكلف أنه إن رزق ولداً حج به أو حج عنه انعقد نذره، لأن الحج من أعظم الطاعات فيختير التاذر بين أن يحج بالولد أو يحج عنه، فإن اختار الثاني نوى -

عبدالله عليه السلام جماعة إذ دخل عليه رجلٌ من موالى أبي جعفر^(١) فسلم عليه ثم جلس وبكى ، ثم قال له : جعلت فداك : إني كنت أعطيتُ الله عهداً إن عافاني - الله من شيءٍ كنتُ أخافُه على نفسي أن أتصدَّق بجميع ما أملك ؛ وإن الله عزَّ وجلَّ عافاني منه ، وقد حَوَّلَت عيالي من منزلي إلى قُبَّةٍ في خراب الأنصار ، و قد حملت كلَّ ما أملك فأنا بائع داري و جميع ما أملك و أتصدَّق به ، فقال له أبو عبدالله عليه السلام : انطلق و قوم منزلك و جميع متاعك و ما تملك بقيمة عادلة و أعرِف ذلك ، ثم اعمد إلى صحيفة بيضاء فاكتب فيها جملة ما قومتَه ، ثم انطلق إلى أوثق الناس في نفسك و ادفع إليه الصحيفة وأوصِه و مُرِه إن حَدَّث بك حَدَّث - الموت أن يبيع منزلك و جميع ما تملك فيتصدَّق به عنك ، ثم ارجع إلى منزلك و قم في مالك^(٢) على ما كنت فيه فكل أنت و عيالك مثل ما كنت تأكل ، ثم انظر إلى كلِّ شيء تصدَّق به فيما يسهل عليك من صدقةٍ أو صلةٍ قرابيةٍ و في وجوه البر فاكتب ذلك كله و أحصِه ، و إذا كان رأس السنة فانطلق إلى الرجل الذي وصيت إليه فُرِّه أن يخرج الصحيفة ثم اكتب جملة ما تصدقت به و أخرجت من صلة قرابيةٍ أو برٍّ في تلك السنة ، ثم اعمل مثل ذلك في كلِّ سنةٍ حتى تني لله بجميع ما نذرت فيه و يبقى لك منزلك و مالك إن شاء الله ، قال : فقال الرجل : فَرَجَّتْ

← الحج عن الولد ، و إن اختار الأول نوى الولد الحج عن نفسه إن كان مميّزاً ، و إلا أجزء للأب إيقاع صورة الحج به . و لو مات الأب قبل أن يفعل أحد الأمرين ، فقد أطلق الأكثر و منهم المحقق أنه يحج بالولد أو عنه من ثلث ماله ، و قيده بعضهم بما إذا كان موته بعد التمكن من فعل المنذور و الأسقط ، و الأصل فيه رواية يسمَع ، و اشتهر مضمونها بحيث لا يتحقق فيه خلاف ، لكنّها تضمّنت الحج عن الولد من مال الأب ، و ليس فيها أن للولد الحج بنفسه . و يمكن إرجاع الضمير المجرور في قوله : «عنه» إلى الأب ، و يكون المراد أنه يحج عن الأب الحج الذي نذره ، فيتناول القسمين ، إلا أن ذلك لا يلائم قوله : «مما ترك أبوه» .

١ - الظاهر كونه الذواتي ، و لو أن في الكافي والتسخ المخطوطة منه و من التهذيب

ذكرت بعده عليه السلام . ٢ - في بعض النسخ : «قم في منزلك» .

عني يا ابن رسول الله جعلني الله فداك» (١).

فق ﴿١٣٧﴾ ٢٢ - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عن عمار - السَّابِطِيِّ، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام «في رجل جعل على نفسه لله عتق رقبة، فأعتق أشلَّ أعرج (٢)؟ قال: إذا كان ممَّا يُباع أجزء عنه (٣) إلا أن يكون ستاه (٤) فعليه ما اشترط و سَمَى».

٣٠٨ ضع ﴿١٣٨﴾ ٢٣ - عنه، عن عِدَّةٍ من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شَمُون، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن مِسْمَعِ بْنِ - عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام «أن أمير المؤمنين عليه السلام سُئِلَ عن رجل نذر و لم يسم شيئاً، قال: إن شاء صمى ركعتين و إن شاء صام يوماً و إن شاء تصدَّق برغيفٍ» (٥).

١ - قال السيد في شرح المختصر: إذا نذر أن يتصدق بجميع ما يملك، فإن كان ذلك ممَّا لا يضر بحاله في الدين والدنيا، انعقد نذره قطعاً، و إن كان ذلك مُضَرّاً بحاله، فقتضى القواعد من عدم انعقاد نذر المرجوح أنه يلزمه فيما لا يضر بحاله، و ما أضر بحاله أو كان ترك الصدقة به أولى لم ينعقد نذره، و هو مشكل، لأنَّ الواقع نذر واحد والمندور مرجوح، فلا وجه لانعقاده في البعض و عدم صحته في البعض. و ذكر المحقق و غيره أن من هذا شأنه إذا شقَّ عليه الصدقة بحاله قومه و تصرف فيه، و ضمن قيمته في ذمته، و تصدَّق بها شيئاً فشيئاً حتى يوفي، و مستندهم رواية الخثعمي، و هي معتبرة الإسناد، لكنَّها مخالفة للقواعد الشرعية، لكن لو كان المقصود التصدَّق بما يملك عيناً أو قيمة، و قلنا إنَّ التذمر المطلق لا يقتضي التعميل كما هو الظاهر لم تكن مخالفة للقواعد و اتجه العمل بها. (ملذ) ٢ - في الكافي: «أو أعرج».

٣ - أي لا يكون مقعداً مثلاً أو أعمى، و لا يكون ممَّا مثل به المولى.

٤ - أي شخصاً أو نوعاً. وفي الكافي: «سَمَى». و في الشرائع: «لو نذر عتق رقبة أجزأته الكبيرة و الضغيرة و الضحيجة و المعيبة إذا لم يكن العيب موجباً للعتق».

٥ - قوله: «لم يسم» أي لو نذر أن يفعل قرية و لم يعينها كان مخيراً، إن شاء صام و إن شاء

تصدَّق بشيء، و إن شاء صمى ركعتين. (الشرائع)

س (١٣٩) ﴿٢٤﴾ - عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه - عن بعض أصحابه ذكره - « قال : لما سُمّ المتوكّل نذر إن عوفي أن يتصدّق بمال كثير ، فلما عوفي سأل الفقهاء عن حدّ المال الكثير فاختلّفوا عليه ، فقال بعضهم : مائة ألف و قال بعضهم : عشرة آلاف ، و قالوا فيه أقاويل مختلفة فاشتبه عليه الأمر ، فقال له رجل من نُدمانه - يقال له صّفعان - : ألا تبعث إلى هذا الأسود فتسأله عنه ، فقال له المتوكّل : من تعني و يحك؟! فقال : ابن الرضا ، فقال له : هل يحسن من هذا شيئاً؟ فقال له : يا أمير المؤمنين إن أخرجك من هذا في عليك كذا و كذا ، و إلا فاضربني مائة مِقْرَعَة ، فقال المتوكّل : قد رضيت ، يا جعفر بن محمّد سِرْ إليّ و أسأله عن حدّ المال الكثير ، فصار جعفر إلى أبي الحسن عليّ بن محمّد عليه السلام فسأله عن حدّ المال الكثير ، فقال له : الكثير ثمانون ، فقال له جعفر : يا سيّدي أرى أنّه يسألني عن العيلة فيه ، فقال أبو الحسن عليه السلام : إن الله عزّ و جلّ يقول : « لَقَدْ نَصَرَكُمُ - الله في مواطنٍ كثيرةٍ » ^(١) فعددتنا تلك المواطن فكانت ثمانين موطناً .

س (١٤٠) ﴿٢٥﴾ - محمّد بن أحمد ، عن محمّد بن أحمد الكوكبي ^(٢) ، عن العمركي البوفكي ، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « قال : سألته عن رجل عاهد الله في غير معصية ، ما عليه إن لم يف بعهده ؟ قال : يعتق رقبة أو يتصدّق بصدقة ^(٣) أو يصوم شهرين متتابعين . »

س (١٤١) ﴿٢٦﴾ - عنه ، عن أبي عبد الله الرّازي ^(٤) ، عن أحمد بن محمّد بن -

٣٠٩ ↑

١ - التوبة : ٢٦ .

٢ - هو محمّد بن أحمد بن إسماعيل العلوي ، و مرّ الكلام فيه ، فن أراد الاطلاع فليراجع

المجلد السابع ص ٢٢٨ ذيل الخبر ٣٣ .

٣ - اعلم أنّه ذهب جماعة إلى أنّ كفارة خلف العهد كفارة كبيرة مخيّرة لهذا الخبر ، و حلوا الصدقة على إطعام ستين مسكيناً ، و لرواية أبي بصير المصرّحة بالستين ، و جماعة إلى أنّها كفارة بين ، و المفيد (ره) جعلها ككفارة قتل الخطأ ، و قيل : بالتفصيل بأنّها في الصوم كبيرة مخيّرة ، و في غيره كفارة بين كما قيل في التذر . ٤ - هو محمّد بن أحمد الجاموراني .

أبي نصر ، عن الحسن بن علي^(١) ، عن أبي الحسن عليه السلام « قال : قلت له : إن لي جارية ليس لها مني مكان ولا ناجية وهي تحتل الثمن إلا أني كنت حلفت فيها بيمين ، فقلت : لله علي أن لا أبيعها أبداً ، وبي إلى ثمنها حاجة مع تخفيف المؤونة ، فقال : في الله بقولك له »^(٢) .

ضع ﴿١٤٢﴾ ٢٧ - وعنه ، عن أبي عبدالله ، عن محمد بن عبدالله بن مهران ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « قال سألته عن الرجل يقول : هو يهدي إلى الكعبة كذا وكذا ؛ ما عليه إذا كان لا يقدر على ما يهديه ، قال : إن كان جعله نذراً ولا يملكه فلا شيء عليه ، وإن كان مما يملك غلاماً أو جارية^(٣) أو شبهه باعه واشترى بثمنه طيباً فيطيب به الكعبة ، وإن كانت دابة فليس عليه شيء » .

ضع ﴿١٤٣﴾ ٢٨ - وعنه ، عن أبي جعفر ، عن أبي الجوزاء^(٤) ، عن الحسين بن - علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن أبي جعفر^(٥) عليه السلام « قال : التذر نذران فما كان لله وف به ، وما كان لغير الله فكفارة كفارة يمين »^(٦) .

نق ﴿١٤٤﴾ ٢٩ - وعنه ، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي ، عن أحمد بن -

١ - يعني الوشاء ابن بنت إلياس ، لكن رواية البرنطي عنه غير معهود .

٢ - قال في الشرائع : « من نذر أن لا يبيع مملوكاً لزمه التذر ، وإن اضطر إلى بيعه ، قيل : لم يجز ، والوجه الجواز مع الضرورة » . وفي المسالك : القول بعدم جواز بيعه وإن اضطر إليه للشيخ في النهاية و تبعه تلميذه القاضي استناداً إلى رواية الحسن بن علي ، وهو الوشاء ، وفي الزواية مع قطع النظر عن سندها قصور عن الدلالة ، فإن الحاجة إلى ثمنها قد لا تبلغ حد الاضطرار إليه ، مع قرينة قوله لا مكان لها مع خفة المؤونة الدالة على ضعف الحاجة .

٣ - في بعض النسخ : « إن كان مما يملك غلام أو جارية » .

٤ - المراد به منته بن عبدالله الثقة ، و رواه أحمد بن محمد بن خالد البرقي .

٥ - في بعض النسخ : « عن أبي عبدالله عليه السلام » والصواب ما في المتن .

٦ - لأجل فعل التذر .

محمد^(١)، عن سَمَاعَةَ، عن أَبِي بصير، عن أَبِي عبد الله عليه السلام «قال: سمعته يقول: لو أن عبداً أنعم الله عليه نِعْمَةً، إما أن يكون مريضاً أو مبتلياً ببلية فعاياه الله من تلك البلية فجعل على نفسه أن يُجرمَ من خراسان فإنَّ عليه أن يتمَّ» (٢).

٣١. ^١ ضع ﴿١٤٥﴾ ٣٠ - عنه، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي جميلة، عن عمرو ابن حُرَيْث، عن أَبِي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن رجل قال: إن كَلِمَ ذا قرابة له فعليه المشي إلى بيت الله، و كلُّ ما يملكه في سبيل الله، وهو بريء من دين محمد عليه السلام، قال: يصوم ثلاثة أيام، ويتصدق على عشرة مساكين» (٣).

نق ﴿١٤٦﴾ ٣١ - الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سَمَاعَةَ «قال: سألته عن رجل جعل عليه أيماناً أن يمشي إلى الكعبة أو صدقة أو نذراً أو هدبياً إن هو كَلِمَ أباه أو أمه أو أخاه أو ذارحم أو قطع قرابة^(٤) أو مأثماً يقيم عليه أو أمراً لا يصلح له فعله، فقال: لا يمين في معصية الله، إنما اليمين الواجبة التي ينبغي لصاحبها أن يفي بها ما جعل لله عليه في الشكر إن هو عاياه الله في مرضه أو عاياه

١ - يعني ابن أبي نصر الزنطي. و رواه في جلّ التسخ: «الحسين بن الحسن»، والصواب ما المتن بتقديم المكتبر لوجوده و عدم وجود العكس في كتب الرجال، و هو اللؤلؤي الثقة، له كتاب، روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى.

٢ - تقدّم مثله في ج ٥ «باب المواقيت» تحت رقم ١٠، و عمل كثير من الفقهاء بضمونه. و يأتي مثله بسند آخر تحت رقم ٥٤.

٣ - ظاهره أن ذلك كفارة لخلفه، و لا خلاف في تحريم الخلف بالبراءة من الله و رسوله و من الائمة عليهم السلام، و اختلف في أنه هل تجب بذلك كفارة أم لا، فذهب الشيخ و جماعة إلى وجوب كفارة الظهار، فإن عجز فكفارة يمين، و قال ابن حمزة: كفارة التذر، و قال الصدوق: يصوم ثلاثة أيام، فإن عجز تصدق على عشرة مساكين، و الكل ضعيف، و لهذا اختار المحقق أنه يأثم و لا كفارة له. (المسالك)

٤ - لعنه معطوف على قوله: «أن يمشي» على صيغة الفعل أو المصدر بزغ الخافض. (ملذ)، و قال الأستاذ التستري - رحمه الله - قوله: «أو قطع قرابة أو مأثماً» محرف «إن قطع خطيئة أو مأثماً» بشهادة السياق ما قبله و ما بعده.

في أمر يخافه أو ردّ عليه ماله أو رده من سفر أو رزقه رزقاً، فقال: لله عليّ كذا وكذا؛ شكراً، فهذا الواجب على صاحبه، ينبغي له أن يني به» (١).

ثم ﴿١٤٧﴾ ٣٢ - عنه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألت عن امرأة تصدّقت بما لها على المساكين إن خرجت مع زوجها، ثم خرجت معه، قال: ليس عليها شيء» (٢).

مع ﴿١٤٨﴾ ٣٣ - عليّ بن مهزيار «قال: كتب رجل من بني هاشم إلى أبي-جعفر الثاني عليه السلام: إني كنت نذرت نذراً منذُ سنتين أن أخرج إلى ساحل من سواحل البحر إلى ناحيتنا ممّا يرباط فيه المتطوّعة نحو مرابطهم بحدوده (٣) و غيرها من سواحل البحر أفترى جعلتُ فِداك أنّه يلزمني الوفاء به أو لا يلزمني أو أفترى الخروج إلى ذلك الموضع بشيءٍ من أبواب البرّ لأصير إليه إن شاء الله تعالى؟ فكتب إليه بخطه و قرأه: إن كان سمع منك نذرك أحدٌ من المخالفين فالوفاء به إن كنت تخاف شنعته (٤)، وإلا فأصرف ما نويت من نفقة في ذلك في أبواب البرّ؛ وفقنا الله وإياك لما يحبُّ ويرضى» (٥).

↑
٣١١

١ - واعلم أنّه لا خلاف في انعقاد التذر المشروط إذا كان جامعاً للشرائط، واختلف في غير المشروط، فالمشهور انعقاده، بل ادعى الشيخ الإجماع عليه، ثم اختلف في متعلق التذر، فالمشهور أنّه لا بدّ أن يكون راجحاً ديناً أو دُنياً إذا لم يكن مشروطاً، وإذا كان مشروطاً أن يكون طاعةً، وقيل بالانعقاد في متساوي الطرفين في الأوّل دون الثاني، ومنهم من ساوى بينهما، فقال بالانعقاد التذر في المباح المتساوي الطرفين في المشروط وغيره، وأمّا المشروط: فالمشهور أنّه يكفي كونه مباحاً وإن لم يكن راجحاً في الشكر والزجر، لكن لا خلاف في اليقين أنّه منعقد في المتساوي الطرفين، واختلف في العهد، فمنهم من ألحقه باليمين، ومنهم من ألحقه بالتذر، وهل ينعقد العهد والتذر بدون التلقظ بهما؟ الأشهر العدم، خلافاً للشيخين ومن تبعهما. (ملذ)

٢ - عدم الانعقاد للمرجوحية، أو لعدم الضيعة أيضاً. (ملذ)

٣ - في بعض النسخ وفيها تقدّم في ج ٦ ص ١٣٨ تحت رقم ٤: «مجدّة».

٤ - في بعض النسخ: «شنيعة».

٥ - المشهور الانعقاد مطلقاً، لكن الشيخ و جماعة عملوا بضمونه، و تقدّم الخبر في المجلد ←

١٤٩ ﴿ ٣٤ - ابن أبي عمير ، عن حفص بن سوقة ، عن ابن بكير ^(١) ، عن زرارة « قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أي شيء لا نذر فيه ؟ قال : فقال : كل ما كان لك فيه منفعة في دين أو دنيا فلا جنث عليك فيه » ^(٢) .

١٥٠ ﴿ ٣٥ - الحسين بن سعيد ، عن محمد بن إسماعيل ، عن حمزة بن بزيع ، عن علي السائي ^(٣) « قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : جعلت فداك إني كنت أتزوج المتعة فكرهتها وتشأمت بها ^(٤) ، فأعطيت الله عهداً بين الركن والمقام وجعلت علي في ذلك نذراً وصياماً أن لا أتزوج بها ، ثم إن ذلك شق علي وندمت على يميني ولم يكن بيدي من القوة ما أتزوج به في العلانية ^(٥) ، فقال : عاهدت - الله ألا تطيعه ، والله لئن لم تطعه لتعصيته » ^(٦) .

١٥١ ﴿ ٣٦ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن بن علي ^(٧) ، عن أبي الصباح الكيناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « أنه قال : ليس من شيء هو لله طاعة يجعله الرجل عليه إلا ينبغي له أن يفي به ، وليس من رجل جعل لله عليه شيئاً في معصية الله إلا أنه ينبغي له أن يتركه إلى طاعة الله » ^(٨) .

← السادس «باب المراقبة في سبيل الله عز وجل» ص ١٣٨ تحت رقم ٤ .

١ - القاهر كونه «عبدالله» فالسند موثق .

٢ - أي إذا نذرت على تركه ، أو ألزمت عليك بالتذر شيئاً على تركه . (ملذ)

٣ - هو ابن سويد ، وفي بعض النسخ : «الشيباني» ، وفي بعضها : «السامي» .

٤ - تشأم أي تطير . والمراد تطيرت بالتزويج متعةً .

٥ - أي العقد الدائم .

٦ - تقدم الخبر بسند آخر مع بيانه عن علي السائي في ج ٧ تحت رقم ٤٠ في ص ٢٩٧ .

٧ - يعني الوشاء ، و محتمل أن يكون ابن فضال ، لكن رواية ابن سعيد عنه غير معهود .

٨ - قال العلامة التستري - رحمه الله - : إن القاهر من الشياق و صدر الكلام أن قوله : «و

ليس من رجل - إلخ» محرف «و ليس من شيء هو لله معصية يجعله الرجل عليه إلا ينبغي له أن يتركه إلى طاعة الله» و أيضاً لا معنى لأن يجعل أحد الله عليه معصية بعنوان المعصية ، و إن أبيت عن جميع ما قلنا فلا بد من زيادة كلمة «الله» لعدم معقولية جعل معصيته تعال له ، كزيادة كلمة «أنه» بعد «إلا» لأنها تسقط الكلام من الربط .

مع ﴿١٥٢﴾ ٣٧ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبيّ ، عن أبي -
 عبد الله عليه السلام «أنه قال في رجل حلف بيمين أن لا يُكلم ذا قرابة له ، قال : ليس
 بشيء فليكلم الذي حلف عليه ، و قال : كلُّ يمين لا يُراد بها وجهُ الله فليس
 بشيء ؛ في طلاق أو غيره ^(١) . قال الحلبيّ : و سألت عن امرأة جعلت ماها هدياً
 لبيت الله إن أعارت متاعاً لها فلاناً و فلاناً فأعار بعض أهلها بغير أمرها ؟ قال :
 ليس عليها هدي إنما الهدى ما جعل لله هدياً للكعبة فذلك الذي يوفى به إذا جعل
 لله ، و ما كان من أشباه هذا فليس بشيء ^(٢) ، و لا هدي إلا بذكر الله . و سُئِلَ عن
 الرّجل يقول : عليّ ألف بدنة و هو مُحْرِمٌ ^(٣) بألف حجة ، قال : تلك من خطوات
 الشيطان ^(٤) . و عن الرّجل يقول : هو مُحْرِمٌ بحجة ، قال : ليس بشيء ، أو يقول :
 أنا أهدي هذا الطعام ، قال : ليس بشيء ؛ إن الطعام لا يُهدى ، أو يقول : الجزور ^(٥)
 بعد ما نحرت هو يُهدى لبيت الله تعالى ، فقال : إنما تُهدى البدن و هُنَّ أحياء و
 ليس تُهدى حين صارت لحمًا» .

٣١٢

مع ﴿١٥٣﴾ ٣٨ - عنه ، عن حماد بن عيسى ، عن عليّ بن أبي حمزة «قال :
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشياً إلى بيت الله الحرام ، و كل -

١ - ظاهره اشتراط القربة في اليمين ، خلافاً للمشهور ، و قيل : المراد باليمين التذر ، أو أن
 يكون يمينه مقروناً باسم الله ، لا بالطلاق و العتاق و غيرهما . و في الكافي : «فليس بشيء في طلاق
 أو عتق» .

٢ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : أي لا يجب إلا بذكر اسم الله في التذر ، أو لا يكون
 الهدى إلا شيء يذكر عليه اسم الله عند الذبح ، و يؤتد الأخير أنه في الفقيه هكذا : «و لا هدي لا
 يذكر فيه اسم الله عز وجل» .

٣ - يحتمل أن يكون الواو للحال ، أي يكون ألف بدنة في ألف حجة .

٤ - إنما لعدم القدرة ، فكأنه لا يريد إيقاعها و هو لاغ فيه ، أو لعدم القصد ، أو لكون
 متعلقه مرجوحاً ، كما هو الغالب في مقام الغضب ، أو لعدم ذكر اسم الله ، و كذا قوله : «محرم
 بحجة» . (ملذ)

٥ - في بعض نسخ الكافي : «أو يقول لجزور» و هو أصوب .

ملوك له حُرٌّ إن خَرَجَ مع عَمَتِهِ إلى مَكَّةَ و لا يُكاري لها و لا يصحبها، فقال : ليس بشيء ليتكاري لها وليخرج معها» .

ث ١٥٤ ﴿ ٣٩ - عنه ، عن فَصَالَةَ ، عن أبان ، عن يحيى بن أبي العلاء ^(١) ، عن أبي عبدالله ، عن أبيه عليها السلام « إِنَّ امْرَأَةَ نَذَرَتْ أَنْ تُقَادَ مَزْمومَةً بِزَمَامٍ فِي أَنْفِهَا ، فَوَقَعَ بَعِيرٌ فَخَرَمَ أَنْفَهَا ^(٢) ، فَأَتَتْ عَلِيًّا عليه السلام تَخَاصُمَ فَأَبْطَلَهُ ، فَقَالَ : إِنَّهَا نَذَرَتْ لِلَّهِ ^(٣) .

ص ١٥٥ ﴿ ٤٠ - الحسين بن سعيد ، عن صفوان ، عن إسحاق بن عمار ، عن عنبسة بن مُصعب « قَالَ : نَذَرْتُ فِي ابْنِ لِي إِنْ عَافَاهُ اللَّهُ أَنْ أَحْجَّ مَاشِيًا ، فَشِيتُ حَتَّى بَلَغْتَ الْعُقْبَةَ فَاشْتَكَيْتُ ، فَرَكِبْتُ ثُمَّ وَجَدْتُ رَاحَةَ فَشِيتُ ، فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنِّي أَحَبُّ إِنْ كُنْتُ مُوسِرًا أَنْ تَذْبِحَ بَقْرَةً ، فَقُلْتُ : مَعِيَ نَفَقَةٌ وَ لَوْ شِيتُ أَنْ أذْبِحَ لَفَعَلْتُ وَ عَلِيٌّ دِينٌ ، فَقَالَ : إِنِّي أَحَبُّ إِنْ كُنْتُ مُوسِرًا أَنْ تَذْبِحَ بَقْرَةً ، فَقُلْتُ : أَشَيْءٌ وَاجِبٌ أَفْعَلُهُ ؟ فَقَالَ : لَا ؛ مَنْ جَعَلَ لِلَّهِ شَيْئًا فَبَلَغَ جُهْدَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ » ^(٤) .

ص ١٥٦ ﴿ ٤١ - عنه ، عن صفوان ؛ وَ فَصَالَةَ جَمِيعًا ، عن العلاء ، عن محمد ابن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ لَهُ فَارْتَفَعَ حَيْضُهَا ، وَ خَافَ أَنْ تَكُونَ قَدْ حَمَلَتْ ، فَجَعَلَ لِلَّهِ عِتْقَ رَقِيَّةٍ وَ صَوْمًا وَ صَدَقَةً إِنْ هِيَ حَاضَتْ ، وَ قَدْ كَانَتْ الْجَارِيَةُ طَمَعَتْ قَبْلَ أَنْ تَحْلِفَ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ وَ هُوَ لَا

٣١٣ ↑

١ - هو يحيى بن العلاء ، كوفي ، ثقة ، و راويه أبان بن عثمان .

٢ - أي تقاد المرأة مثقوباً أنفها بمجل فوق بعير على المرأة فخرق أنف المرأة .

٣ - يمكن أن يكون بغير تفریط صاحب البعير أو أمرها عليها السلام بالنعو استحجاباً ، و ظاهره انعقاد مثل هذا التذر ، و لا يخلو من إشكال ، و لعله عليه السلام لم يحكم ببطلان التذر تقيّة و كأنّ إبطال الدية لتقصيرها حيث ابتدعت في الدين . (ملذ)

٤ - يدل على استحباب الكفارة حينئذٍ و كونها بقرة ، و المشهور وجوباً أو استحجاباً

البدنة . (ملذ)

يعلم ، قال : ليس عليه شيء» (١).

ح ﴿١٥٧﴾ ٤٢ - عنه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، عن عبد الملك بن عمرو ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال : من جعل لله عليه أن لا يركب محرماً» (٢) - سَمَاهُ - فَرَكِبَهُ ؟ قال : و لا أعلم إلا قال : فليعتق رَقَبَةً أو لِيَصْمِ شَهْرَيْنِ ، أو ليطعم سِتِّينَ مسكيناً .

ضع ﴿١٥٨﴾ ٤٣ - عنه ، عن حماد بن عيسى ، عن عليّ بن أبي حمزة (٣) «قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل جعل لله عليه شكراً من بلاء ابتلي به إن عافاه الله أن يحرم من الكوفة ، قال : فليحرم من الكوفة» (٤).

نق ﴿١٥٩﴾ ٤٤ - عنه ، عن فضالة ، عن أبان ، عن محمد (٥) ، عن أبي جعفر عليه السلام «في رجل قال : عليه بدنة و لم يسم أين ينحرها ؟ قال : إنَّهَا الْمُنْحَرُ بِمَنْي يِقْتَسِمُونَهَا بَيْنَ الْمَسَاكِينِ ، و قال : في رجل قال : عليه بدنة ينحرها بالكوفة ، فقال : إذا سَمِيَ مَكَاناً فَلْيُنْحَرْ فِيهِ فَإِنَّهُ يَجِزِي عَنْهُ» (٦).

مجهه ﴿١٦٠﴾ ٤٥ - الحسن بن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عن أبي الرّبيع -

١ - تقدّم مثله في الباب تحت رقم ٤ . ٢ - أي لا يركب محرماً .

٣ - في الاستبصار : «عن حماد بن عيسى ، عن الحلبي» وهو تصحيف ، صحّف «علي» بـ«الحلبي» ، والصواب ما في التهذيب ، و تقدّم الخبر في المجلّد الخامس باب المواقيت تحت رقم ٨ ص ٦٥ مثل ما في المتن .

٤ - عمل به أكثر الأصحاب ، و رده ابن إدريس و جماعة بأن نذر الإحرام قبل الميقات غير راجح . (ملذ) ٥ - مشترك بين الحلبي و ابن مسلم .

٦ - قال في المسالك : لو نذر هدياً و لم يعين المكان انصرف إلى مكة ، لأنها محلّه شرعاً ، قال تعالى : «ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى آتِيَتِ الْعَتِيقِ» [الحج: ٣٣] ، و قال تعالى : «هَذَا بَالِغُ الْأَكْعَبِيَّةِ» [المائدة: ٩٥] . و روى الشيخ عن حمّد - و لعلّه ابن مسلم - ما يدلّ على أنه ينحره بمني ، و عمل به الأصحاب على الأوّل ما لم يسم «مني» و لو بالقصد فينصرف إليها ، و إلا فلا . و قال أيضاً فيه : و لو نذر التحر أو الذبح بغير مني و مكة من الأرض في انعقاده قولان : أحدهما - و هو قول -

الشاميّ « قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل قال : لله علي أن أصوم حيناً ، و ذلك في شكر ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : قد أتني علي عليه السلام في مثل هذا فقال : صم سِتَّة أشهر ، فإن الله تعالى يقول : « تُوْتِي أْكُلْهَا كُلَّ جَبِيْنٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا (١) » ، يعني سِتَّة أشهر » (٢).

٣١٤ ص ١٦١ ﴿٤٦﴾ - الحسين بن سعيد ، عن أبي علي بن راشد « قال : قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام : إن امرأة من أهلنا اعتلَّتْ صَبِيًّا لها فقالت : اللهم إن كشفت عنه ففلانة جاريتي حُرَّة ، و الجارية ليست بعارية فأتيا أفضل تعتمتها أو أن تصرفَ ثمنها في وجه البرِّ؟ فقال : لا يجوز إلا عتمتها .»
 ص ١٦٢ ﴿٤٧﴾ - عنه ، عن إسماعيل ، عن حفص بن عمر (٣) يتاع - السابري ، عن أبيه ، عن أبي بصير ، عن أحدهما عليهما السلام « قال : من جعل عليه عهداً لله و ميثاقه في أمر لله طاعة ، فحنث فعليه عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً » (٤).

← الشيخ في المبسوط - : لا ينعقد ، لعدم التعبد بذلك شرعاً ، و قوى المحقق و الأكثر الانعقاد لمعوم الأمر بالوفاء بالتذور و خصوص صحيحة محمد بن مسلم .

١ - إبراهيم : ٢٥ .

٢ - عمل بضمونها الشيخ و تبعه الأصحاب حتى لا يعلم فيه مخالف ، هذا إذا لم ينو شيئاً غير ذلك ، و إلا فالمعتبر ما نواه . (المسالك) و قد تقدّم الخبر في المجلد الزابع ص ٣٨٥ تحت رقم ٢ من الزيادات .

٣ - كذا في النسخ ، و في الاستبصار : « عن حفص ، عن عمر يتاع السابري » و هو الضواب . و كان حفص و عمر ابني سالم البرزاز صاحب السابري ، روي عن أبي عبد الله عليه السلام ، و هما ثقتان . المراد بـ «إسماعيل» لعنه ابن عتاد القصري ، أو ابن هتام ، و هما من أصحاب الرضا عليه السلام ، و الأول مجهول والثاني ثقة .

٤ - العهد لغة الاحتفاظ بالشيء و مراعاته ، و الظاهر أنه بهذا المعنى متعلق للحكم شرعاً ، غاية الأمر لزوم الإنشاء ، و لا إشكال في صدق العهد بالتحو المذكور ، لكن لم يظهر وجه

ص ١٦٣ ﴿٤٨﴾ - عنه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي^(١)، عن أبي-عبدالله عليه السلام «أنه قال: أتيا رجل نذر نذراً أن يمشي إلى بيت الله ثم عجز عن أن يمشي فليركب وليسق ببدنة إذا عرف الله منه الجهد».

ص ١٦٤ ﴿٤٩﴾ - عنه، عن فضالة بن أيوب، عن رفاعة «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل جعل عليه صوم شهرين متتابعين فيصوم شهراً، ثم يمرض هل يعتد به؟ قال: نعم أمر الله حبسه، قلت: امرأة نذرت صوم شهرين متتابعين؟ قال: تصوم وتستانف أيامها التي قعدت حتى تتم الشهرين، قلت: أرايت إن أيست هي من الحيض هل تقضيه؟ قال: لا، يجوزها الأول»^(٢).

ص ١٦٥ ﴿٥٠﴾ - عنه، عن فضالة؛ و ابن أبي عمير، عن رفاعة «قال:

للتقييد بكون العهد مشروطاً وعدم الانعقاد بدون التعليق، والظاهر انعقاده بلا تعليق لكونه مشمولاً للعمومات، وما ذكر في التذور من احتمال مدخلية الشرط في حقيقته لم يذكر هنا؛ كما أنه ليست الصيغة خصوص عاهدت الله تعالى بل يصح أن يقول: عليه عهد الله، ولا إشكال في تحققه نطقاً، وفي انعقاده اعتقاداً قولان والأقوى عدم الانعقاد لأن العهد من الإيقاعات المحتاجة إلى الإنشاء، والإنشاء لا يتحقق بمجرد قصد مضافاً إلى أنه مع الشك في صدق العهد على البناء القلبي كيف يتمسك بالعمومات مثل «أوفوا بالعقود»، ويظهر من خبر أبي بصير مدخلية تعليق العهد بأمر فيه لله طاعة، فلا يكفي كونه مباحاً ولا يعارض بخبر علي بن جعفر المذكور (تحت رقم ٢٥ من الباب) لإمكان التخصيص كما يخصص قوله: «يتصدق بصدقة» - على المحكي - بإطعام ستين مسكيناً وإن كان مشكلاً مع ترك الاستفصال من جهة أنه يكون العام والمطلق غالباً من باب ضرب القانون فلا إشكال في التخصيص والتقييد بخلاف ترك الاستفصال كما لا يخفى، فلا إشكال في اشتراط قصد في العهد بالتحو المذكور في التذور لما ذكر هناك (جامع المدارك)

١ - هو عبيدالله بن علي الحلبي، وراويهِ حماد بن عثمان.

٢ - تقدم خبر في ج ٤ ص ٣٥٥ تحت رقم ٣٢ عن رفاعة، وفيه: «قلت: امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت فأفطرت أيام حيضها؟ قال: تقضيها، قلت: فإنها قضتها، ثم ينسب من الحيض؟ قال: لا تعيدها، أجزأها ذلك».

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حَجَّ عن غيره، ولم يكن له مالٌ و عليه نذرٌ أن يحجَّ ماشياً أيجزئُ عنه عن نذره؟ قال: «نعم» (١).

سجده ﴿١٦٦﴾ ٥١ - الصَّفَّار، عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: رجل مرض فاشترى نفسه من الله بمائة ألف درهم إن هو عافاه الله من مرضه فبرئ، فقال: يا إسحاق لمن جعلته؟ قال: قلت: جعلتُ فِداك للإمام، قال: نعم هو لله وما كان لله فهو للإمام» (٢).

٣١٥

ضع ﴿١٦٧﴾ ٥٢ - وعنه، عن علي بن محمد القاساني، عن القاسم بن محمد - الإصبهاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن كفارة التذر، فقال: كفارة التذر كفارة اليمين، ومن نذر بدنة فعليه ناقة» (٣) يقلدها ويشعرها ويقف بها بعرفة، ومن نذر جزوراً فحيث شاء نحره».

سجده ﴿١٦٨﴾ ٥٣ - وعنه، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن حماد، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن عليه السلام «قال: سأله عباد بن عبد الله البصري عن رجل جعل لله عليه نذراً على نفسه المشي إلى بيت الله الحرام، فمشى نصف - الطريق أقل أو أكثر، قال: ينظر ما كان ينفق من ذلك الموضع، فيتصدق به».

١ - عمل به الشيخ و جماعة، و ذهب الأكثر إلى عدم الإجزاء لأنها سببان مختلفان، و حملها في المختلف على ما إذا عجز عن أداء ما نذره واستمرَّ عجزه، و فيه نظر، لأنه حينئذ يسقط التذر، و حملت أيضاً على ما لو نذر الحج مطلقاً عنه أو عن غيره، بمعنى أنه قصد ذلك، و هذا أولى، و إن كان ظاهر الرواية يأبي عن ذلك، لأنه على تقدير قصده ذلك لا تتقيد الإجزاء بعدم قدرته على ما يحج به عن التذر، إلا أن يقال: الغرض بيان للواقع فلا ينافي غيره. (المسالك)

٢ - لعل فيه دلالة على أنه لا يجرم التذور الواجبة على الإمام. (ملذ)

٣ - في الكافي: «من نذر هدياً فعليه ناقة»، و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : لعله لأن

البنة صارت عرفاً في الهدى الذي يساق بخلاف الجزور و لم أر به عاملاً من الأصحاب.

فق ﴿١٦٦﴾ ٥٤ - عنه، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أحمد بن -
 محمد بن أبي نصر، عن عبدالكريم، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله
عليه السلام قال: «سمعتة يقول: لو أنَّ عبداً أنعم الله عليه بنعمة إمام أن يكون مريضاً أو
 يُبتلى ببلية فأنعم الله عليه فغافاه الله من تلك البلية، فجعل على نفسه أن يُجرم
 بخراسان كان عليه أن يتمَّ». (*).

ضع ﴿١٧٠﴾ ٥٥ - عنه، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن
 عبدالله بن مسكان، عن محمد بن بشير^(١)، عن العبد الصالح عليه السلام قال: قلت
 له: جعلت فداك إني جعلت لله علي أن لا أقبل من بني عمي صلة، ولا أخرج
 متاعي في سوق مني تلك الأيام، قال: فقال: إن كنت جعلت ذلك شكراً فف
 به، وإن كنت إنما قلت ذلك من غصب فلا شيء عليك»^(٢).

مع ﴿١٧١﴾ ٥٦ - أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير
 - عن غير واحد من أصحابنا - عن أبي عبدالله عليه السلام «في الرجل يكون له الجارية
 فتؤذيه امرأته وتغار عليه فيقول: هي عليك صدقة، قال: إن كان جعلها لله و
 ذكر الله، فليس له أن يقرها، وإن لم يكن ذكر الله فهي جاريته يصنع بها ما
 شاء»^(٣).

ح ﴿١٧٢﴾ ٥٧ - محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن

١ - قال الكشي في رجاله: إته من أهل الكوفة من موالى بني أسد و له أصحاب قالوا: إن
 موسى بن جعفر عليه السلام لم يمت وإته غاب و هو القائم المهدي، و أنه استخلف على الأمة محمد بن -
 بشير و جعله وصية و أعطاه خاتمه و علمه، و فوض إليه جميع أمره، فهو الإمام بعده، و عن
 محمد بن عيسى: قد كان أبو عبدالله و أبو الحسن عليهما السلام يدعوان الله عليه و يسألانه أن يذيقه حز
 الحديد، فأذاق الله حز الحديد، و ذكر حكايات يضييق المقام عنها. * - قد مضى الخبر غير مرة.

٢ - لا يخلو من إشكال، إلا أن يحمل على فرض نادر يقتضي رجحانها. (ملذ)

٣ - يمكن حمله على التذور أو على ما إذا لم يقبضها، و يكون التهي عن مقاربتها مع قصد
 القرية على الاستحباب أو يكون مبنياً على جواز الرجوع في هبة الزوجة و هو أظهر. (ملذ)

محمد بن خالد، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي « قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فسأله رجل عن رجلٍ مرض فنذر لله شكرياً إن عافاه الله أن يتصدق من ماله بشيءٍ كثير، ولم يسم شيئاً، فأتقول؟ قال : يتصدق بثمانين درهماً فإنه يجزئه وذلك بين في كتاب الله إذ يقول لنبيه عليه السلام : « لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ^(١) »، [و] الكثير في كتاب الله ثمانون» .

ضع ﴿١٧٣﴾ ٥٨ - عنه، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن الثوفاي، عن - السكويني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام « أنه أتاه رجل فقال : إني نذرت أن أنحر ولدي عند مقام إبراهيم عليه السلام إن فعلتُ كذا وكذا ففعلتُهُ؟ فقال عليه السلام : قال علي عليه السلام : اذبح كبشاً سميناً تتصدق بلحمه على المساكين ^(٢) .

ضع ﴿١٧٤﴾ ٥٩ - إبراهيم بن مهزيار، عن الحسن ^(٣)، عن القاسم بن محمد، عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف أن ينحر ولده، فقال : ذلك من خطوات الشيطان» .

قال محمد بن الحسن : لا تنافي بين هذين الخبرين ، لأن الخبر الأول إنما ألزمه ذبح كبش لأنه جعل ذلك نذراً على نفسه ، والخبر الأخير كان يميناً مع أن قد يبتأ أنه لا نذر في معصية ؛ وذبح الولد من المعاصي ، وإذا كان كذلك لم يكن ذبح الكبش أيضاً واجباً ، وإنما ورد ذلك مورد الاستحباب .

٣١٧

١ - التوبة : ٢٦ . ومز مثله من الباب تحت رقم ٢٤ عن الهادي عليه السلام ، و قال : « فعدنا تلك المواطن فكانت ثمانين موطناً» .

٢ - قال في المسالك : ذهب بعض العامة إلى أنه إن نذر ذبح ولده فعليه شاة ، وإن نذر غيره من آباءه وأشباهه وأجداده فلا شيء ، وآخرون منهم إلى أن عليه كفارة يمين ، وكذا في كل نذر معصية ، ورووا عن ابن عباس أن عليه ذبح شاة ، وروى السكويني مثله ، وحله الشيخ على الاستحباب .

٣ - هو الحسن بن سعيد ، وتقدم الخبر بسند آخر عن القاسم بن محمد في باب الأيمان والأقسام تحت رقم ٥٥ .

سـ ﴿١٧٥﴾ ٦٠ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن داود ابن محمد الشهدى - عن بعض أصحابنا - « قال : دخل ابن أبي سعيد المكارى على الرضا عليه السلام فقال له : أسألك عن مسألة ؟ فقال : لا إخالك تقبل مني و لست من غنمي ولكن هلمها ، فقال : رجل قال عند موته : كلّ مملوك لي قديم فهو حرّ لوجه الله ، فقال : نعم إن الله يقول في كتابه « حتى عاد كالعرجون القديم ^(١) » ، فا كان من مماليكه أتى له ستة أشهر فهو قديم حرّ » ^(٢) .

دع ﴿١٧٦﴾ ٦١ - الحسين بن سعيد - عن بعض أصحابنا - يرفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام « في رجل حلف أن يزن الفيل ، فأتوه به ، فقال : ولم تحلفون بما لا تطيقون !! فقلت : قد ابتليت فأمر بقُرُقور ^(٣) فيه قصب فأخرج منه قصب كثير ، ثم علم صبغ الماء ^(٤) بقدر ما عرف صبغ الماء ، قبل أن يخرج - القصب ، ثم صير الفيل فيه حتى رجع إلى مقداره الذي كان انتهى إليه صبغ - الماء أولاً ، ثم أمر أن يوزن القصب الذي أخرج ، فلما وزن قال : هذا وزن الفيل ^(٥) ،

١ - يتس : ٣٩ .

٢ - تقدّم الخبر ص ٣٢٦ تحت رقم ٦٧ مع بيانه .

٣ - القرقور - كمصفور - : السفينة العظيمة ، أو الطويلة . (القاموس)

٤ - أي : جعل علامة على الموضع الذي كان انتهى إليه لون الماء عند ما كان فيه القصب .

و في القاموس : « صبغ يده بالماء : غمسها فيه » . و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : الحاصل : أنهم أخرجوا مقداراً من القصب تخميناً ليتسع القرقور لدخول الفيل ، فلما أدخلوا الفيل فإن كان غوص السفينة إلى العلامة فالخرج من القصب مساوٍ لوزن الفيل ، و إن جازها يخرج من القصب أيضاً إلى أن يوافق العلامة ، و إن لم يبلغها يعاد من القصب فيه إلى أن يوافقها . والظاهر أن أكثر هذه الأحكام إنَّها تصحّ بحسب معتقد العامة ، و ذكره عليه السلام تقية ، أو لإظهار عجزهم عن المخرج مما يعتقدون .

٥ - الخبر كما ترى فيه تقديم و تأخير ، والصواب ما في الفقيه ، و قال العلامة التستري -

رحمه الله - : لا بدّ أن الخبر كان مضمناً أن الفيل وضع أولاً في القرقور - أي السفينة الطويلة - ←

وقال في رجل مُقَيَّد حلف أن لا يقوم من موضعه حتى يعرف وزن قيده ،
فأمر فوضعت رجله في أجانة فيها ماء حتى إذا عرف مقداره مع وضعه رجله فيه ،
ثم رَفَع القيد إلى رُكْبته ، ثم عرف مقدارَ صبغه ثم أمر فألقى في الماء الأوزان حتى
رجع الماء إلى مقدار ما كان من القيد في الماء ، فلَمَّا صارَ الماء على ذلك الصبغ
الَّذي كان والقيد في الماء نظرَكم الوزن الَّذي ألقى في الماءِ فلَمَّا وزن فقال : هذا
وزن قيدك ؛

٣١٨ ↑

قال : و كان رجلٌ جالس و بين يديه خمسة أرغفة ، و جاء رجلٌ و معه
ثلاثة أرغفة ، فألقاها معه فجاءَ رجلٌ لا شيءَ معه فجلس معها يأكلون فلَمَّا
فرغوا ألقى إليهما ثمانية دراهم و مضى ، فقال صاحب الخمسة لصاحب الثلاثة :
خذ ثلاثة دراهم و امض ، فقال : لا أرى دون التصف ، فقال : لا تفعل فحلف
أنه لا يرضى دون التصف فارتفعا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقَصَا عليه قصتهما ، فقال :
كم لك ؟ قال : خمسة فقال : هذه خمسة عشر ، و قال للآخر : كم لك ؟ قال :
ثلاثة ، فقال : هذه تسعة و ذلك أربعة و عشرون نصيب كل واحدٍ ثمانية
فلصاحب الثلاثة تسعة قد أكلت ثمانية فإتبا بقي لك واحد و لصاحب الخمسة
خمس عشرة أكل ثمانية و بقي له سبعة » (١) .



← و كان على شاطيء الشَّط فيسوخ القرقور في الماء فيعلمُ - أي يجعل علامة - على الموضع صبغ
الماء منه ، ثم يخرج القيل و يجعل فيه القصب تدرجياً حتى يبلغ قعوده في الماء إلى ذاك الموضع ثم
يوزن القصب و يعلم منه وزن القيل .

١ - تقدّم مثله في باب زيادات القضايا والأحكام ص ٣٢ تحت رقم ١٢ من المجلد السادس .

و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : الظاهر أن أكثر هذه الأحكام إنَّها تصح بحسب معتقد

العامة ، وذكره عليه السلام تقيّة ، أو لإظهار عجزهم عن المخرج ممّا يعتقدون .

﴿ ٣ - باب الكفارات ﴾

ضع ﴿ ١٧٧ ﴾ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى ، عن بُنان بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن المغيرة ، عن الشكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن عليّ عليه السلام « قال : أمّ الولد تجزئ في الظهار » .

فق ﴿ ١٧٨ ﴾ ٢ - عنه ، عن محمد بن الحسين ^(١) ، عن غياث بن إبراهيم ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام « قال : لا يجزئ الأعمى في الرقبة ، ويجزئ ما كان منه مثل الأقطع والأشل والأعرج والأعور ، ولا يجوز المقعد » ^(٢) .

سد ﴿ ١٧٩ ﴾ ٣ - عنه ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد - عن رجاله - عن أبي عبدالله عليه السلام « قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلُّ عتق يجوز له المولود إلا في كفارة القتل ، فإنَّ الله تعالى يقول : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » ^(٣) ، يعني بذلك مقرة قد بلغت الحنث ^(٤) ، ويجزئ في الظهار صبيٌّ ممن وُلِدَ في الإسلام ^(٥) ، و

١ - هو ابن أبي الخطاب ، والظاهر أنَّ الواسطة بينه وبين غياث - وهو محمد بن يحيى الخزاز - سقطت من النسخ ، لكثرة رواية محمد بن الحسين ، عن محمد بن يحيى الخزاز ، عن غياث بن إبراهيم .
٢ - قال في المسالك : «العيوب الكائنة في المملوك إذا كانت موجبة لعتقه ، كالعمى والجذام والإقعاد والتكليل من مولاه فلا إشكال في عدم إجرائه في الكفارة ، لسبق الحكم بعتقه على إعتاقه وإلا فإن لم ينقص ماليته ، ولم يخل باكتسابه ، كقطع بعض أنامله ونحو ذلك ، فلا خلاف في كونه مجزئاً . وإن أوجب نقص المالية وأخلت بالاكتساب به ضرراً بيتناً كقطع اليدين أو إحدىهما ، فالأظهر عندنا أنه لا يمنع» .

٣ - النساء : ٩٤ .

٤ - الحنث : الإثم والإدراك ، وبلغ الغلام الحنث أي المعصية والطاعة .

٥ - يتحقق الإسلام في الصغیر بتبعية أبويه أو أحدهما ، و في رواية معمر بن يحيى و رواية

الحسين بن سعيد عدم اجزاء الصغیر في كفارة القتل .

في كفارة اليمين ثوب يوارى عورته، وقال: ثوبان» (١).

س ﴿١٨٠﴾ ٤ - عنه ، عن بعض أصحابنا ، عن الطيالسي ، عن أحمد بن - محمد (٢) ، عن داود بن فرقد ، عن أبي عبد الله عليه السلام «في كفارة الطمث أنه تصدق إذا كان في أوله بدينار ، وفي أوسطه نصف دينار ، وفي آخره رُبع دينار ، قلت : فإن لم يكن عنده ما يكفر به ؟ قال : فليصدق على مسكين واحد ، وإلا استغفر الله ولا يعود ، فإن الاستغفار توبة وكفارة لكل من لم يجد السبيل إلى شيء من الكفارة» .

صح ﴿١٨١﴾ ٥ - عاصم بن حميد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال : كلُّ مَنْ عجز عن الكفارة التي تجب عليه من صوم أو عتق أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك مما تجب على صاحبه فيه الكفارة فلاستغفار له كفارة ما خلا يمين الظهار ، فإنه إذا لم يجد ما يكفر به حرمت عليه أن يجامعها ، ففرق بينها إلا أن ترضى المرأة أن يكون معها ولا يجامعها» (٣).

ح ﴿١٨٢﴾ ٦ - محمد بن يعقوب ، عن علي ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ،

١ - في بعض النسخ : «أو ثوبان» . وقال العلامة التستري - رحمه الله - : قوله : «و قال : ثوبان» لا يلتزم مع ما قبله ، ولعل الأصل : «و في كفارة اليمين ثوب يوارى عورته كما يوارى ثوبان» أو الأصل في : «و قال : ثوبان» «و إلا فتوبان» ، و قد دلّ خبر الحلبيّ و خبر البطائنيّ ، و خبر أبي جيلة المرويّ في باب كفارة يمين الكافي ، و خبر عبيد الله بن سنان و خبر زرارة ، و كذا خبر محمد بن مسلم المرويّ في تفسير العياشيّ في تفسير الآية على وجوب ثوبين ، و خبر أبي بصير المرويّ في الكافي ثمة على وجوب ثوب واحد ، و خبر محمد بن قيس و خبر محمد بن معمر بن - عمر المرويّان في الكافي ثمة على وجوب ثوب يوارى عورته . و مقتضى الجمع بينها وجوب ستر بدن المسكين إما بثوبين وإما بثوب طويل يستر به البدن كما يستر بثوبين ، و لو حلنا تعبير «ثوب يوارى عورته» على ظاهره من كفاية ثوب يستر القبل والتدبير لكننا أسقطنا أخبار الثوبين مع أكثرتها ، و يمكن الاستيناس لما قلنا أيضاً بظاهر الآية «أو كسوتهم» فإنه مصدر مضاف مفيد للعموم .

٢ - يعني البيهقي ، و رواه الظاهر هو محمد بن خالد الطيالسي .

٣ - قد سبق بلفظه في باب الظهار تحت رقم ٢٥ .

عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام «أَنَّ الظَّهَارَ إِذَا عَجَزَ صَاحِبُهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ فَلْيَسْتَغْفِرْ رَبَّهُ وَلْيُنِوْ أَنْ لَا يَعُودَ قَبْلَ أَنْ يَوَاقِعَ، ثُمَّ لِيَوَاقِعْ وَ قَدْ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ مِنَ الْكُفَّارَةِ، فَإِذَا وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَى مَا يَكْفُرُ بِهِ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ فَلْيَكْفُرْ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِكَفِّهِ [أَوْ أَطْعَمَ نَفْسَهُ وَ عِيَالَهُ فَإِنَّهُ يَجِزُهُ إِذَا كَانَ مَحْتَاجًا، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلْيُنِوْ أَنْ لَا يَعُودَ فَحَسْبُهُ بِذَلِكَ وَاللَّهُ كَفَّارَةٌ» (١).

٣٢٠ ↑

نق ﴿١٨٣﴾ ٧ - الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي بصير «قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله إنني ظاهرت من امرأتي فقال: اعْتِقْ رَقَبَةً، قال: ليس عندي، قال: فصم شهرين متتابعين، قال: لا أقدر، قال: فأطعم ستين مسكيناً، قال: ليس عندي، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنا أتصدق عنك، فأعطاه ثمن إطعام ستين مسكيناً، و قال: اذهب فتصدق بهذا، فقال: والذي بعثك بالحق ما بين لأبنتها (٢) أحوج [إليه] مني و من عيالي، فقال: اذهب فكل و أطعم عيالك».

قال محمد بن الحسن: هذه الثلاثة الأخبار متفقة و ليست متضادة لأن - الخبر الأول الذي قال: إذا عجز عن الكفارة فلا يجزئ فيه الاستغفار، و إنما يجزئ فيما عدا الظهار و يحرم عليه أن يجامعها، لا ينافيه الخبر الأخير الذي قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: كُلْ و أَطْعِمْ عِيَالَكَ لَمَّا تَصَدَّقْ عَنْهُ لِشَيْئِينَ (٣) أحدهما: أنه يجوز

١ - أي إن وجد شيئاً من الكفارة فليصدق به، فإنه يجزئه عن الكل، و إن احتاج بعد ذلك إلى أن يسأل بكفه و يطعم نفسه و عياله، فإن هذا لا يكون عذراً في ترك الكفارة، أو المعنى أنه إن يقدر على الكفارة بالسؤال بالكف فليفعل، ثم إن كان محتاجاً فليطعم الكفارة نفسه و عياله، فإن ذلك يجزئه مع الاحتياج فيوافق الخبر الآتي. (ملذ) و قال في المسالك: المظاهر إن قدر على إحدى النصال الثلاث لم يجز الوطء حتى يكفر إجماعاً، و إن عجز عنها فهل لها بدل يتوقف عليه حل الوطء؟ قيل: نعم. ٢ - الضمير راجع إلى المدينة، و لابناها: جانبها. و تقدم الخبر ص ٦٩ تحت رقم ٤٨ من باب الظهار. ٣ - لعله - رحمه الله - جمع بين الخبر الأول و الثاني بجملة الأولى على ما إذا لم ينس الكفارة عند القدرة. (ملذ)

أن يكون لما تصدق النبي ﷺ سقطت عنه الكفارة ، ثم أجره الصلوة مجرى غيره من الضعفاء في أن قال له : كل أنت وعيالك ، لما رأى من حاجتهم إلى ذلك ، والثاني : أن يكون إنما أجاز ذلك له بشرط أنه متى تمكن من الكفارة أخرجها حسب ما تضمنه الخبر الثاني الذي رواه إسحاق بن عمار ولا تنافي بينهما على حال .
 صج ﴿ ١٨٤ ﴾ ٨ - الحسين بن سعيد ، عن الحسن ^(١) ، عن علي بن التعمان ، عن معاوية بن وهب « قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المظاهر ، قال : عليه تحرير رقة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، والرقة مجزئ فيها - الصبي ممن ولد في الإسلام » .

٣٢١ ↑

صج ﴿ ١٨٥ ﴾ ٩ - عنه ، عن فضالة ؛ والحسن ^(٢) ، عن صفوان ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام « في الرجل يظاهر في شعبان ولم يجد ما يعتق ، قال : ينتظر حتى يصوم رمضان ، ثم يصوم شهرين متتابعين ، وإن ظاهر وهو مسافر انتظر حتى يقدم ، فإن صام وأصاب مالاً فليمض الذي ابتداء فيه » ^(٣) . فأما ما رواه :

نق ﴿ ١٨٦ ﴾ ١٠ - الحسين بن سعيد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة « قال : سألت عن رجل قال لامرأته : « أنت علي كظهر أمتي » ، قال : عليه عتق رقة أو إطعام ستين مسكيناً ، أو صيام شهرين متتابعين » .

قال محمد بن الحسن : ما تضمن هذا الحديث وحديث معاوية بن وهب - المتقدم من لفظ التخيير في الكفارة مصروف عن ظاهره ، لأننا قد بيننا أن كفارة الظهار مرتبة فيما تقدم في كتاب الطلاق ، ولا يمتنع أن يكون قد استعمل «أو» مجازاً ويكون المراد به إذا لم يجد كل واحد من الكفارات ينتقل الفرض إلى ما عده ، وعلى هذا لا تنافي بين الأخبار .

١ - الظاهر هو ابن علي بن التعمان ، و يحتمل أن يكون المراد منه ابن محمد بن سماعة .

٢ - الظاهر هو ابن محمد بن سماعة . ٣ - هذا هو المشهور ، وقال ابن الجنيدي : لو

أيسر قبل صوم أكثر من شهر وجب العتق . (ملذ) و تقدم الخبر ج ٤ ص ٣٠٠ .

ص ١٨٧ ﴿١١﴾ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن رِفَاعَةَ، عن أبي -
عبدالله عليه السلام «قال: المظاهر إذا صام شهراً، ثم مرض اعتدّ بصيامه» (١).

ص ١٨٨ ﴿١٢﴾ - يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان «قال: قال
أبو عبدالله عليه السلام: كفارة الدّم إذا قتل الرّجل مؤمناً متعمداً فعليه أن يميّن نفسه
من أوليائه، فإن قتلوه فقد أدّى ما عليه إذا كان نادماً على ما كان منه عازماً على
ترك العود، وإن عني عنه فعليه أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم
ستين مسكيناً، وإن يندم على ما كان منه، ويعزم على ترك العود، ويستغفر -
الله أبداً ما بقي (٢)، وإذا قتل خطأ أدّى ديبته إلى أوليائه، ثم أعتق رقبة، فإن لم يجد
صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً مداماً مداماً، وكذلك إذا
وهبت له دية المقتول فالكفارة عليه فيما بينه وبين ربه لازمة».

ص ١٨٩ ﴿١٣﴾ - الحسين بن سعيد، عن الثّضر بن سويد، عن ابن -
سنان (٣)، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنه سئل عن رجل مؤمن قتل مؤمناً وهو يعلم
أنه مؤمن غير أنه حمله الغضب على أنه قتله هل له من توبة إن أراد ذلك أو لا توبة
له؟ قال: يقرّ به إن لم يعلم (٤) انطلق إلى أوليائه فأعلمهم أنه قتله، فإن عني عنه

١ - يمكن أن يكون صوم الشهر على المثال لا لتقييد الحكم، و يمكن أن يكون المراد أزيد
من الشهر، فيحمل على مرض لا يوجب الإفطار، وعلى الوجهين يمكن الحمل على الاستحباب،
وقال في الدرّوس: ولو أفرط لعذر بني مطلقاً ولا تجب الفورية بعد زوال العذر، وفي رواية في
التهديب يستأنف المريض، ويحمل على مرض غير موجب للإفطار. (ملذ)

٢ - كأنه أن «أبداً ما بقي» متعلق بترك العود مع بعده، ويمكن أن المراد بدوام الاستغفار
دوام الأسف على فعله أو كان معمولاً على الاستحباب.

٣ - هو عبدالله بن سنان الثقة كما صرح الفقيه به.

٤ - كذا في التسخ و الصواب «يقاربه وإن لم يعلم انطلق - إلخ». وقال العلامة المجلسي:
قوله: «يقرّ به - إلخ» أي يلزمه في قبول توبته «إن لم يعلم» على بناء المجهول، «أنه قتله» أي يقرّ به،
وقوله: «انطلق» بيان له.

أعطاهم الذية وأعتق رَقَبَةً، وصام شهرين متتابعين ، و تصدَّق على ستين مسكيناً».

فق ﴿١٩٠﴾ ١٤ - عنه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة «قال: سألته عمّن قتل مؤمناً متعمداً هل له توبة؟ قال: لا حتى يؤدّي ديتته إلى أهله، ويعتق رَقَبَةً، ويصوم شهرين متتابعين^(١)، ويستغفر الله ويتوب إليه ويتصرَّع، فإني أرجو أن يُتاب عليه إذا فعل ذلك، قلتُ: فإن لم يكن له مالٌ يؤدّي ديتته؟ قال: يسأل- المسلمين حتى يؤدّي ديتته إلى أهله».

ضع ﴿١٩١﴾ ١٥ - عنه، عن الحسن، عن القاسم، عن أبان، عن إسماعيل- الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام «قال: قلت له: الرَّجُلُ يَقْتُلُ الرَّجُلَ عَمْدًا، قال: عليه ثلاث كفارات أن يُعتق رَقَبَةً، ويصوم شهرين متتابعين، ويطعم ستين مسكيناً، وقال: أفتى عليُّ بن الحسين عليهما السلام بمثل ذلك».

سد ﴿١٩٢﴾ ١٦ - محمد بن يعقوب، عن عليِّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبدالله بن المغيرة - عمّن حدّثه - عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل نام عن العتمة ولم يقم إلا بعد انتصاف الليل، قال: يصلّيها ويصبح صائماً»^(٢).

٣٢٣

سع ﴿١٩٣﴾ ١٧ - الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنّه قال في رجل قتل مملوكه، قال: يُعجِبني أن يُعتق رَقَبَةً، ويصوم شهرين متتابعين، ويطعم ستين مسكيناً، ثم تكون-

١ - كذا في الفقيه أيضاً، وقال سلطان العلماء: «لم يذكر فيه إطعام المساكين، والمشهور وجوب كفارة الجمع كما سبق في رواية ابن سنان. أقول: وقال العلامة التستري - رحمه الله - في الأخبار الذخيلة: «كما رواه العياشي في تفسيره وللإجماع على كون الكفارة في قتل العمد جميع الثلاثة». وفي الملاذ: و قوله: «حتى يؤدّي ديتته» أي مع رضا الأولياء بها، و لعل ترك الخصلة القالفة من الزواة أو التساخ، أو عمول على العجز.

٢ - قال بوجود هذه الكفارة الشيخ في النهاية، والسيد المرتضى مدعياً عليه الإجماع، و أكثر المتأخرين على الاستحباب. (ملذ)

التوبة بعد ذلك» (١).

نق ﴿١٩٤﴾ ١٨ - محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن الحسن بن علي بن -
فصّال، عن أبيه، عن أبي المغراحميد بن المثنى، عن معلى أبي عثمان، عن المعلى (٢)؛
و أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام «أنها سمعاه يقول: من قتل عبده مُتعمداً
فعلية أن يعتق رَقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً» (٣).
سجـ ﴿١٩٥﴾ ١٩ - عنه، عن السندي بن محمد البرّاز، عن صفوان بن يحيى،
عن مُنذر بن جعفر، عن أبي بكر الحضرمي «قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام:
رجلٌ قتلَ رجلاً مُتعمداً، قال: جزاؤه جهنم، قال: قلت: هل له توبة؟ قال:
نعم؛ يصوم شهرين متتابعين، و يطعم ستين مسكيناً، و يعتق رَقبة، و يؤدي
ديته، قال: قلت: لا يقبلون منه الدية، قال: يتزوج إليهم، ثم يجعلها صلة
يصلهم بها، قال: قلت: لا يقبلون منه و لا يزوجه، قال: يصُرُّها صُرّاً ثم
يرمي بها في دارهم».

سجـ ﴿١٩٦﴾ ٢٠ - عنه، عن إبراهيم بن هاشم، عن الثوقلي، عن السكوفي،
عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام «قال: العبد الأعمى والأجذم والمعتوه لا
يجوز في الكفارات لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعتقهم».

سجـ ﴿١٩٧﴾ ٢١ - الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عبدالله بن -

١ - أي قبولها، فلا ينافي وجوب الغور، أو هذه توبة أخرى غير التوبة الفورية و يكون
هذا على الاستحباب، فيستقيم قوله عليه السلام: «يُعجبي» من غير تكلف لوجوب الكفارة. (ملذ)

٢ - هو معلى بن خنيس المدني مولى أبي عبدالله عليه السلام، و راويه معلى أبو عثمان الأحول.

٣ - كذا في النسخ، و الصواب ما في الكافي «فعلية أن يعتق رَقبة و أن يطعم ستين
مسكيناً و يصوم شهرين متتابعين». و قال العلامة المجلسي - رحمه الله - في بيان ما في المتن: لعله
كان مكان «أو» الواو، أو مكان قوله: «متعمداً» قوله: «خطأ»، أو يأول «أو» بمعنى الواو، و
هذا إنما يلزم على ما هو المشهور بين الأصحاب من وجوب كفارة الجمع بالقتل عمداً، و إن كان
المقتول مملوكاً للقاتل. (ملذ)

سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام «في رجل وقع على أهله في شهر رمضان فلم يجد ما يتصدق به على ستين مسكيناً، قال: يتصدق بقدر ما يطيق».

ص ١٩٨ ﴿٢٢﴾ - عنه، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام «في قول الله عز وجل: «فَن لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِنْكِنِياً»^(١) قال: من مرّض أو عطاش».

↑
٣٢٤

تم كتاب التذور والأيمان والكفارات و بالله التوفيق و عليه التكلان

﴿١٩٩﴾ ٢٣ - وذكر^(٢) أحمد بن محمد بن داود القمي - رحمه الله - في نوادره «قال: روى محمد بن عيسى، عن أخيه جعفر بن عيسى، عن خالد بن - سدیر أخی حنان بن سدیر» قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل شقّ ثوبه على أبيه أو على أمه أو على أخيه أو على قريب له، فقال: لا بأس بشقّ الجيوب. قد شقّ موسى بن عمران على أخيه هارون، ولا يشقّ الوالد على ولده ولا زوج على امرئته، وتشقّ المرأة على زوجها، وإذا شقّ زوج على امرئته أو والد على ولده فكفّارته حنث يمين ولا صلاة لها حتى يكفرا ويتوبا من ذلك، وإذا خدشت المرأة وجهها أو جرت شعرها أو نتفته في جز الشعر عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً، وفي الخدش إذا دميت وفي - الثتف كفارة حنث يمين، ولا شيء في اللطم على الحدود سوى الاستغفار

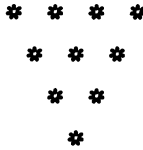
١ - المجادلة: ٤.

٢ - كذا في النسخ التي عندنا المطبوعة والمخطوطة. والظاهر أنّ الشيخ (ره) أحقه بعد.

والتوبة^(١) وقد شققن الجيوب و لَطَمْنَ الخُدُودَ الفاطميات على الحسين بن عليّ
 ﷺ، و على مثله تلطم الخدود و تشقُّ الجيوب»^(١).

والحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين .

↑
٣٢٥



و يأتي كتاب الصيد والذبائح في المجلد الآتي

١ - قال العلامة المجلسي - رحمه الله - : و جوز بعض الأصحاب شقَّ الثوب على الأب
 والأخ ، وقال في الشرائع : في جز المرأة شعرها في المصاب عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين،
 أو إطعام ستين مسكيناً . و قيل : مثل كفارة الظهار . والأول مروى ، وقيل : بأثم ولا كفارة ،
 استضعافاً للزواية و تمتكاً بالأصل . وقال أيضاً فيه : نجب على المرأة في نطف شعرها في المصاب
 و خدش وجهها و شقَّ الرجل ثوبه في موت ولده أو زوجته كفارة بين . و قال في المسالك : لم
 يظهر مخالف في ذلك .

و قوله : «ولا شيء في اللطم» ، لعل فيه دلالة على جواز فعل ذلك في تلك الأزمنة أيضاً ، و
 إن احتمل أن يكون تجوز ذلك في ابتداء المصيبة ، والله تعالى يعلم . (ملذ)

فهرس الكتاب

﴿ باب ٢٠ ﴾ الزیادات فی فقه التکاح ٣

﴿ کتاب الطلاق ﴾

- ﴿ باب ١ ﴾ حکم الإیلاء ٥٣
 ﴿ باب ٢ ﴾ حکم الظهار ٦٢
 ﴿ باب ٣ ﴾ أحكام الطلاق ٨٢
 ﴿ باب ٤ ﴾ الخلع والمبارأة ١٦٤
 ﴿ باب ٥ ﴾ الحكم فی أولاد المطلقات من الرضاع
 و حکمهم بعده و هم أطفال ١٧٦
 ﴿ باب ٦ ﴾ عِدَد النِّسَاء ١٩٢
 ﴿ باب ٧ ﴾ لحوق الأولاد بالآباء و ثبوت الأنساب و أقلّ الحمل و أكثره ٢٥١
 ﴿ باب ٨ ﴾ اللّعان ٢٧١
 ﴿ باب ٩ ﴾ السراري و ملك الأیمان ٢٨٨

﴿ کتاب العتق والتدبیر والمکاتبة ﴾

- ﴿ باب ١ ﴾ العتق و أحكامه ٣٠٩
 ﴿ باب ٢ ﴾ التدبیر ٣٦٢

٣٧٠

﴿ باب ٣ ﴾ المكاتب

﴿ كتاب الأيمان والتذور والكفارات ﴾

٣٨٣

﴿ باب ١ ﴾ الأيمان والأقسام

٤١٦

﴿ باب ٢ ﴾ التذور

٤٤١

﴿ باب ٣ ﴾ الكفارات

الحمد لله الذي منَّ عليّ ووفَّقني بتصحيح هذا الأثر القيم الخالد، و تنميته و بيان لغاته و توضيح مشكله ، فأسأله أن يوفَّقني لإتمامه إنّه كريمٌ ودودٌ.